# مساءلة الضمير

## الصناعة الإعلامية والانتقائية المنظمة



تأليف
الأستاذ الدكتور محمد قيراط

مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع

# مساءلة الضمير

## الصناعة الإعلامية والانتقائية المنظمة


بسم الله الرحمن الرحيم

# مساءلة الضمير

## الصناعة الإعلامية والانتقائية المنظمة

تأليف

الأستاذ الدكتور محمد قيراط



الطبعة الأولى 1437هـ - 2016م




Al- Falah Books
For Publishing And Distribution
Kuwait, UAE, Egypt, Jordan

دولة الكويت
حولي، شارع بيروت، عمارة الأطباء
هاتف 1985 2264 فاكس 7784 2264 00965
ص.ب 4848 الصفاة 13049 الكويت

دولة الإمارات العربية المتحدة
العين: ص.ب 16431 هاتف 2189 766 فاكس 7901 765 3 00971
دبي: ص.ب 20438 هاتف 0618 263 فاكس 0628 263 4 00971

جمهورية مصر العربية
37 شارع النصر، امتداد رمسيس 2 ، مقابل وزارة المالية، مدينة نصر، القاهرة
هاتف 8143 2262 فاكس 6587 2263 02 002
e-mail:alfalah.cairo1@gmail.com

المملكة الأردنية الهاشمية




185 شارع الملك الحسين - العبدلي
هاتف 5611 569 فاكس 1208 568 6 00962
ص.ب 927385 عمان 11190 الأردن
e-mail: dar.honin@gmail.com

# فهـــرس المحتويـــات

## الفصل الثالث

### الإعلام والأزمات



## الفصل الرابع

### الإعلام والإرهاب

## الفصل الخامس

### الربيع العربي والإعلام

## الفصل السادس

### الإعلام وصراع الحضارات



## الفصل السابع

### الإعلام والعلاقات العامة وصناعة الواقع

## الفصل الثامن

### الفساد والانحراف في الممارسة الإعلامية

# الفصل التاسع

## الإعلام وتحديات العصر

# تقديـم

كتاب مساءلة الضمير: الصناعة الإعلامية والانتقائية المنظمة، محاولة لرصد واستقصاء ممارسات وسائل الإعلام المختلفة خلال أحداث مختلفة شهدها العالم خلال السنوات الماضية. فالكتاب يجمع 131 مقالة صحفية نُشرت في جريدة البيان ومجلة الإعلام والعصر الإماراتيتين وجريدة الشرق القطرية. أصبحت وسائل الإعلام بمختلف أنواعها وأشكالها جزءا من حياة الفرد والأسرة والمؤسسة والمجتمع. فشئنا أم أبينا نتعرض لوسائل الإعلام وللإعلانات ولمختلف الرسائل التي ترسم لنا صورا وتقدم لنا أحداثا في إطار وسياق ونسيج تضع معالهم قوى خفية ومحددة كالخط الافتتاحي للمؤسسة الإعلامية والممول والسياق الاجتماعي والسياسي والثقافي التي تعمل فيه هذه المؤسسة. فالسلعة الإعلامية أيا كان شكلها هي منتج فكري وثقافي وليس سلعة مادية كالبسكويت والشامبو. والذي ينتج هذه السلعة في المقام الأول هو الصحافي، صانع الرسالة الإعلامية وهذا القائم بالاتصال هو إنسان كباقي البشر له مشاعر وأحاسيس وميول ورغبات وانتماءات تؤثر بطريقة أو بأخرى في نظرته للأحداث التي يقوم بتغطيتها وتقديمها للجمهور. فهو ليس آلة وإنما إنسان يعمل في سياق اجتماعي وسياسي وأيديولوجي وثقافي معين. هذه العوامل كلها جعلتنا نقوم بمساءلة الضمير الصحفي ورصد التجاوزات والانتقائية في تقديم الواقع للرأي العام. فالحدث الواحد أصبح أحداث مختلفة ومتنوعة تؤطره مؤسسات إعلامية مختلفة تنتمي إلى أيديولوجيات وسياسات وانتماءات مختلفة. فالمؤسسة الإعلامية هي التي أصبحت تصنع الحدث وتضعه في الإطار الذي يخدم أجندتها وأهدافها وسياستها، حيث يتبادر للمرء في العديد من الحالات عندما يريد متابعة أخبار حدث ما في وسائل إعلام مختلفة الرؤية والسياسة الافتتاحية وكأنه يتعامل مع أخبار تتعلق بأحداث مختلفة وليس نفس الحدث. وهذا ما يؤكد أن نقل الأخبار للجمهور من موقعة الحدث هي صناعة و"فبركة" قبل أن تكون مجرد نقل الأحداث كما هي.

يشمل الفصل الأول على مجموعة من المقالات تعالج إشكالية الموضوعية وحرية الصحافة والصناعة الإعلامية والانتقائية المنظمة. فالموضوعية في الصناعة الإعلامية حسب جاي توكمان ما هي إلا استراتيجية تستعمل من قبل مهنيو الصحافة للتمويه بأن هناك عدم انحياز والتزام صارم نحو الحقيقة في العمل الصحفي لكن الواقع يؤكد غير ذلك في معظم الأحيان. يلاحظ جمهور وسائل الإعلام أن تغطية وسائل الإعلام للحروب والأزمات تختلف من مؤسسة إلى أخرى حيث تسعى كل وسيلة إلى "تأطير" framing الحدث وفق أجندة معينة تحددها أيديولوجيتها وسياستها وتوجهاتها ومصالحها الاقتصادية.

الفصل الثاني يحتوي على مقالات تتطرق إلى مشكلة الأخلاق والقانون في الصناعة الإعلامية. فمواثيق الشرف والقوانين المنظمة للعمل الإعلامي مهمة جدا ؛ لكن هل هي كافية وهل الجميع يلتزم بها؟ فعلى غرار موضوع الموضوعية تبقى في الكثير من الأحيان القوانين والمواثيق حبر على ورق، لا تُحترم ولا تُراعى بل تُهمل فاتحة المجال للمال والسياسة للعبث بالعمل الإعلامي. في الفصل الثالث يستعرض الكاتب العمل الإعلامي أثناء الأزمات وغياب المهنية والموضوعية وعدم احترام الأبجديات الأساسية للعمل الإعلامي من جهة ، ومن جهة أخرى نلاحظ معاناة الصحفيين من المضايقات ومن المشاكل التي قد تصل إلى الحبس والتصفية الجسدية.

الإعلام والإرهاب هو موضوع الفصل الرابع الذي يناقش فيه الكاتب إشكالية العلاقة الصعبة بين ظاهرة الإرهاب والمؤسسات الإعلامية من حيث نوعية التغطية التي تكون صعبة ومعقدة تميزها الإثارة والتهويل والتضخيم والابتزاز من جهة والبحث عن العلنية والسبق الصحفي من جهة أخرى. فالإرهاب بدون وسائل الإعلام لا يساوي شيء. فما العمل وما يجب أن تفعله وسائل الإعلام وهي من جهة وانطلاقا من مبدأ الحق في المعرفة مطالبة بتوفير المعلومة للجمهور ومن جهة أخرى تجد نفسها طرفا ولاعبا أساسيا في العمليات الإرهابية التي لا تؤمن بالقانون والنظام واحترام أرواح الأبرياء.

يناقش الفصل الخامس الربيع العربي والإعلام والانعكاسات والبصمات التي تركتها الثورات العربية على المنظومة الإعلامية. فالثورات العربية كشفت عورة

الإعلام العربي وانتشار الإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي التي قدمت فرصة كبيرة للشباب للتواصل والتظاهر والتجمهر من أجل إيصال كلمتهم والمطالبة بالتغيير. لكن من جهة أخرى أدى الربيع العربي إلى فوضى إعلامية وإلى انفلات أخلاقي أساء كثيرا للمهنة وشرفها وأخلاقها. فبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على الربيع العربي عادت الآلة الإعلامية العربية إلى سابق عهدها ولم ترق إلى طموحات الشارع العربي ومطالب الشباب.

يتمحور الفصل السادس حول إشكالية الإعلام وصراع الحضارات، فهناك جدال كبير اليوم حول حوار الديانات والحضارات. فهناك من يعمل على ترسيخ التفاهم من أجل التعاون والتكامل وهناك مع الأسف الشديد جهات تعمل على إقصاء الآخر من خلال النظر إلى حضارته ودينه كعدو لا يمكن الحوار معه، بل يجب إقصاؤه والتخلص منه. فالإسلام على سبيل المثال أصبح حسب البعض خطر على الانسانية و البشرية، وأصبحت الصناعات الثقافية المعلبة تتفنن في ضرب حوار الحضارات عرض الحائط.

يستعرض الفصل السابع عدة إشكاليات تتمحور حول الإعلام والعلاقات العامة وصناعة الواقع. فالإعلام اليوم أصبح صناعة تشكل الرأي العام والوعي الاجتماعي وفق معطيات محددة في إطار مجموعة من الآليات والأيديولوجيات والاعتبارات الاقتصادية. أما أمور الموضوعية والحيادية والالتزام فغالبا ما تأتي في آخر اعتبارات المؤسسة أو القائم بالاتصال. هناك كذلك مجموعة من المقالات تناقش إشكالية العلاقة بين العلاقات العامة والإعلام والصراع أو التكامل بين الطرفين لصناعة الصورة المراد تقديمها للرأي العام.

يستعرض الفصل الثامن الفساد والانحراف في الممارسة الإعلامية حيث يناقش خروج الإعلام عن إطاره الصحيح والولوج في دهاليز السياسة والمال والانحياز إلى القوى التي توجهه في اتجاه دون الأخر. ففي عصرنا الحالي كثرت حالات التضليل والتزييف وفبركة الواقع، مما أدى إلى أفول السلطة الرابعة والحاجة الماسة إلى السلطة الخامسة التي من واجبها مراقبة الوسيلة الإعلامية التي نسيت رسالتها النبيلة والشريفة. ومن مظاهر انحراف وفساد الإعلام في القرن الحادي والعشرين

فضائيات الشعوذة، والشتم والتعدي على حرمات الناس ودياناتهم وحملات الدعاية والتحريض على الفتن والنزاعات بين الدول والشعوب. فالتجني على الإسلام وعلى ثقافات وديانات الشعوب وحضارتها لا يمت بأية صلة للإعلام المسئول والشريف الذي يؤمن بالأخلاق ويلتزم المهنية والموضوعية والحرفية في عمله.

آخر فصل في الكتاب يطرح عدة قضايا تتعلق بالتحديات التي يواجهها الإعلام في العصر الرقمي وشبكات التواصل الاجتماعي؛ ومن أهم هذه التحديات الإعلام القوي والفعال الذي تحتاجه الشعوب والأمم، الإعلام الأمني، الاتصال الحكومي، صحافة المواطن، التربية الإعلامية وإصلاح المنظومة الإعلامية. فبالنسبة للعالم العربي هناك تحديات كثيرة جدا تتعلق باللغة والهوية في الصناعة الإعلامية العربية، صناعة الإعلان، الصحافة الاقتصادية والتنمية المستدامة، الأمن الإعلامي العربي والهوية العربية في الصناعات الإعلامية.

نخلص إلى القول أن الضمير المهني الإعلامي يجب أن ينتفض ويستجوب نفسه على ما تقوم به المنظومة الإعلامية هذه الأيام سواء على الصعيد المحلي أو الدولي. فتغطية الحروب والأزمات والحملات الإعلامية المعادية للديانات والثقافات ما هي إلا خير دليل على الفساد الذي تعاني منه المؤسسات الإعلامية. فالصور النمطية والأحكام المسبقة أصبحت تسيطر على الخطاب الإعلامي وأصبح التشويه والتضليل والتعتيم من العناصر الهامة في الصناعة الإعلامية وفبركة الواقع الذي تريده المؤسسة الإعلامية وليس الواقع الذي يجب أن يقدم للجمهور.

**جامعة قطر**

**الدوحة في 10 ديسمبر 2015**

# الفصـــل الأول

## وهم الموضوعية في الصناعة الإعلامية

- الواقع كما تصنعه وسائل الإعلام
- الصناعة الإعلامية والانتقائية المنظمة
- عندما تكشف الحروب والأزمات عورة الإعلام
- الإعلام العربي في اليوم العالمي لحرية الصحافة
- الحياد والموضوعية في قاموس ال"بي بي سي"
- في إشكالية الموضوعية وفبركة الأخبار
- ويسألونك عن حرية الصحافة
- سبتمبر الأمريكي وسبتمبر الشيلي وازدواجية المعايير
- سياسة الخداع وتسويق الحروب
- هل حان وقت سقوط الإمبراطوريات الإعلامية؟
- التجارب النووية الفرنسية في الجزائر
- في المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام

# الفصل الأول

## وهم الموضوعية في الصناعة الإعلامية

### الواقع كما تصنعه وسائل الإعلام

أصبحت تأثيرات وسائل الإعلام جلية في جميع مناحي الحياة. فمنهم من يرى أن الانتخابات تصنعها وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون، ومنهم من يؤكد أن الحرب بدون تلفزيون لا تعتبر حرب. والاقتصاد والتسويق بدون إعلانات وبدون ترويج عبر وسائل الإعلام لا يعتبر اقتصاد والأحداث الرياضية العالمية والألعاب الأولمبية إذا لم تنقلها وسائل الإعلام ولم ترعاها كبريات الشركات المتعددة الجنسيات في العالم مثل "كوكا كولا" و"بيبسي كولا" و"فوجي فلم" و"سوني" و"بانسونيك" و"أديداس" و"نايكي" وغيرها كثيرون، لا يدري عنها أحد. العمليات الإرهابية كذلك والجرائم والفيضانات والانقلابات العسكرية والكوارث الطبيعية كلها أحداث تتهافت وسائل الإعلام على تغطيتها ومتابعتها أولا بأول. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو كيف تتم هذه التغطيات وكيف تتم عملية الانتقاء والإقصاء وما هي الآليات التي تحكم صناعة الأخبار ومخرجات وسائل الإعلام؟ فالعملية ليست بريئة ولا بسيطة كما يتصورها الكثيرون، بل إنها في واقع الأمر عملية منظمة ومتسقة وفق معايير محددة وأيديولوجية واضحة المعالم لا تهدف بالضرورة إلى تقديم الواقع كما هو بل إنها في معظم الأحيان تفبركه وتصنعه وفق أطر معينة ومحددة لتحقيق أغراض وأهداف واضحة المعالم تخدم النظام القائم والقوى الفاعلة في المجتمع.

يرى نقاد الصناعة الإعلامية أن وسائل الإعلام لا تزودنا فقط بالمعلومات والقضايا والأحداث التي تجري من حولنا محلياً وإقليمياً وعالمياً بل تزودنا كذلك بمنظور معين وبإطار محدد لتلقي هذه الأحداث وهذه القضايا وتفسيرها وتحليلها وفهمها. والسياق مهم جداً لأنه يعتبر المرحلة الأخيرة في فهم الحدث وتفسيره.

وهذا يعني أن وسائل الإعلام تضع الأحداث والقضايا داخل سياقات وأطر خاصة ومحددة وفق آليات وأعراف متفق عليها ضمنياً في قاعات التحرير وفي وكالات الأنباء العالمية وإمبراطوريات الإعلام والاتصال. أما باقي ناقلات الأخبار عبر العالم سواء في جنوبه أو شرقه أو غربه فما هي إلا صناديق بريد توزع في معظم الأحيان ما تنقله وتوزعه كبريات المؤسسات الإعلامية العالمية. لا تحدد لنا وسائل الإعلام ما نشاهده ونقرأه فقط، بل تحدد لنا كذلك كيف نقرأ الأحداث وكيف نفهمها وفي أي إطار نضعها لنفسرها ونحللها. فالأطر التي تضعها وتحددها وسائل الإعلام هي عبارة عن أنماط ثابتة مستمرة من العمليات المعرفية والسياقات التفسيرية للمعلومات التي تعمل على الانتقاء والتأكيد والاستبعاد والتي يقوم من خلالها صناع الخطاب الإعلامي بالتنظيم النمطي والمنهجي لمخرجات وسائل الإعلام.

أصبحت وسائل الاتصال الجماهيري التي تستحوذ على نسبة كبيرة من وقت الفرد في المجتمع الأدوات الحقيقية التي تصنع الوعي الاجتماعي وتبني الواقع. هذه الوسائط أصبحت تفبرك الواقع وفق آليات معينة وأطر محددة لتحقيق أهداف مدروسة مسبقاً. فهناك آليات و"اتفاقيات" توظفها وسائل الاتصال الجماهيري في عملية التنميط والقولبة للمحافظة على النظام والوضع الراهن وصناعة وعي اجتماعي يتناغم مع أيديولوجية وأهداف القوى السياسية والاقتصادية الفاعلة في المجتمع.

بالنسبة لرجال السياسة تعتبر وسائل الإعلام الوسيط الأساسي والاستراتيجي للوصول إلى الجماهير العريضة للتأثير فيها وتكوين وتشكيل الرأي العام الذي يتبنى آراءهم وأفكارهم ووجهات نظرهم وبذلك برامجهم. فالسياسي الناجح هو ذلك الذي يحسن التعامل مع وسائل الإعلام والذي يعرف كيف يمرر خطابه السياسي عبر وسائل الإعلام بلباقة وبمهنية عالية. فالعلاقة بين وسائل الإعلام والحياة السياسية تشكل عنصراً هاماً من عناصر فهم الرهانات المرتبطة بتطور الديمقراطيات العصرية. تؤثر وسائل الإعلام في الحكام والمحكومين. فوسائل الإعلام تغير القوانين التقليدية للعبة الديمقراطية. فسمعة السياسي تحددها بدرجة كبيرة الصورة التي يكونها ويصنعها لنفسه من خلال وسائل الإعلام. هذه الصورة يجب أن تكون متناغمة ومتناسقة مع الصورة المقدمة والصورة التي تدركها الحشود والجماهير. فإدارة الصورة تعتبر ظاهرة رئيسية ومحورية في جعل الحياة السياسية ظاهرة

إعلامية، أي تتناولها وتناقشها وسائل الإعلام باهتمام بالغ وبتركيز كبير. من جهة أخرى نلاحظ أن التغطية الإعلامية لنشاط السياسيين وعملهم اليومي تترك آثاراً كبيرة في الجماهير والمتبعين للفعل السياسي. حسب والتر ليبمان Walter Lipp-mannفإن الأخبار لا تعكس الحقيقة بل تفبرك الواقع حيث يرى أن الأخبار والحقيقة ليسا نفس الشيء، ولا بد من التميز بينهما. فوظيفة الأخبار هي الإشارة إلى حادثة، ووظيفة الحقيقة هي إظهار الحقائق التي تتضمنها الحادثة وربطها ببعضها البعض حتى يتمكن الناس أن يتصرفوا بناءً عليها.

لا يحصل الجمهور على صورة كاملة في غالب الأحيان عن المشهد السياسي، بل يتلقى بدلاً عن ذلك سلسلة منتقاة للغاية من الومضات أو اللمحات وتكون النتيجة في النهاية تشويه الواقع. وحسب والتر ليبمان هناك تضارب بين الديمقراطية والممارسة الإعلامية اليومية حيث أن وسائل الإعلام لا تقدر على تأدية وظيفة التنوير العام. لا تستطيع وسائط الإعلام تقديم الحقيقة بموضوعية لأن الحقيقة شخصية وتستوجب الكثير من الدقة والتمحيص والتفسير والتأكد، الأمر الذي لا تسمح به صناعة الأخبار التي تتطلب السرعة الكبيرة والمواعيد الدقيقة التي لا ترحم. فالجمهور لا يحصل على صورة كاملة ووافية وشاملة للمشهد السياسي؛ بل يتلقى بدلاً من ذلك مجموعة أو سلسلة من الومضات أو اللمحات التي تفبرك هذا المشهد السياسي أكثر مما تعكسه. وبذلك يُفبرك الواقع ويُقدم للرأي العام بالتناغم والتناسق مع مصالح القوى السياسية والاقتصادية في المجتمع. يستنتج ليبمان أن وسائل الإعلام تُعيق الديمقراطية أكثر مما تخدمها لأن الديمقراطية تقوم على السوق الحرة للأفكار وعلى الرأي والرأي الأخر، الأمر الذي فشلت وتفشل وسائل الإعلام في تحقيقه في أرض الواقع.

إن دراسة علاقة وسائل الإعلام بالسياسة تقودنا إلى مساءلة علاقة تطور وسائل الاتصال بتشكيل الرأي العام. وإلى أي مدى تساهم وسائل الإعلام في إيجاد فضاء عام لمناقشة الأفكار والآراء والأطروحات من قبل الجميع؟ أم أن هناك قوى محدودة جداً تسيطر على الفضاء العام وتحتكره لنفسها لتمرير أفكارها ووجهات نظرها. ما هي العلاقة بين وسائل الإعلام واستطلاعات الرأي العام والرأي العام؟ بالنسبة لبيار بورديو Pierre Bourdieu الرأي العام لا يوجد وأن الرأي

العام الذي يدعيه أصحاب مراكز سبر الآراء والصحافيون ما هو إلا إشكاليات متعلقة بمصالح سياسية تقوم أساساً على عدد معين من المسلمات المغلوطة والخاطئة. أولاً باستطاعة أي شخص أن يكوّن رأياً حول موضوع؛ ثانياً كل الآراء تكتسي نفس القيمة؛ وأن هناك تفاهم حول الأسئلة التي تستحق الطرح. فنتائج سبر الآراء التي تبثها وتنشرها وسائل الإعلام ما هي في حقيقة الأمر، سوى فبركة مصطنعة لمنتج تم استخراجه من حسابات إحصائية لجمع آراء أشخاص لفرض وهم أسمه الرأي العام. تثير أطروحة بورديو تساؤلاً كبيراً جداً وخطيراً في نفس الوقت، يتعلق بالمصداقية العلمية لاستطلاعات الرأي العام وبثباتها وبمفهوم الرأي العام كمصطلح وكظاهرة اجتماعية وسياسية. أصبحت وسائل الإعلام، على حد قول بورديو وشامبان، محكمة الرأي حيث أصبح الواقع يتحدد ويتلخص فيما تنقله وسائل الإعلام وتناقشه وتحلله وفق ما يراه الصحافيون ومحترفو صناعة الرأي العام صالحاً ومؤهلاً لأن ينقل إلى عيون ومسامع القراء والمشاهدين والمستمعين. وحسب نظرية تحديد الأولويات Agenda Setting فإن وسائل الإعلام من جرائد ومجلات ومحطات إذاعية وتلفزيونية تحدد للجمهور ماذا يقرأ وماذا يسمع وماذا يشاهد، ليس هذا فقط وإنما تحدد له كذلك كيف ينظر ويحلل وفي أي إطار يدرك ويفهم الأحداث والوقائع التي تُقدم له.

## الصناعة الإعلامية والانتقائية المنظمة

يشهد العالم مئات بل آلاف الأحداث والوقائع يومياً، والسؤال الذي يطرح نفسه هو ماذا يُنتقى وماذا يُلغى من الأحداث وعلى أي أساس تتم عملية الانتقاء والاختيار لعدد محدد من الوقائع وإقصاء الغالبية العظمى من الأحداث؟ بعبارة أخرى ما هي معايير القيمة الخبرية في الحادثة وكيف نحكم على أن واقعة ما تتوفر فيها شروط الخبر أم لا؟ إلى أي مدى تعكس عملية الانتقاء العالم الحقيقي؟ فالصناعات الإعلامية في حقيقة الأمر تخضع لمعايير العرض والطلب والتجارة وأذواق وتوجهات القراء والمشاهدين التي تحددها بدرجة كبيرة القوى الاقتصادية (المعلنون) والقوى السياسية (الخط الافتتاحي للمؤسسة الإعلامية). ولفهم آليات وميكانيزمات الصناعة الإعلامية في الشمال أو الجنوب أو في الشرق أو الغرب لا بد من الإشارة إلى الملاحظات التالية:

- تختلف القيم الخبرية من ثقافة إلى أخرى والصناعة الإعلامية تخضع لمعايير واتفاقيات conventions محددة فالخبر غير موضوعي ويخضع لمعايير العرض والطلب والسوق والقوى السياسية والاقتصادية في المجتمع.
- إن مقولات خدمة المصلحة العامة والخدمة العمومية واهية حيث إن الأهداف الاقتصادية والأيديولوجية للمؤسسة الإعلامية تحدد إلى حد كبير أداءها في المجتمع وعملية الانتقاء والإقصاء وتحديد ما يصلح للنشر وما يرمى في سلة المهملات..
- إن الموضوعية في التغطية الإعلامية غير ممكنة نظراً للمعطيات الذاتية التي تتدخل في عملية الانتقاء والاختيار والإقصاء...الخ.
- إن مصطلح "السلطة الرابعة" ومبدأ أن وسائل الإعلام تمثل "كلب الحراسة" watchdog press وأنها تراقب الحكومة ضرب من الفلكلور والمبالغة في إعطاء المؤسسات الإعلامية قوة وسلطة أكثر من حجمها الحقيقي.
- استقلالية المؤسسات الإعلامية أسطورة ومغالطة انتشرت عبر الأزمنة والدول. أما الواقع فهو شيء آخر تماماً. فهناك قوى خفية وظاهرة - مالية وسياسية - تتنافس على التحكم في المؤسسات الإعلامية الأمر الذي يفتح لها المجال للتحكم في العقول والأفكار والرأي العام.
- إن مقولة أن وسائل الإعلام تزود الجماهير بالمعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات السليمة ومعرفة ما يدور حولهم وفي العالم، وفي إرساء قواعد الديمقراطية والحكم الرشيد، يشوبها الكثير من المغالطات والتعميمات التي لا تقوم على الواقع.

هناك من يرى أن المؤسسات الإعلامية في الأنظمة الديمقراطية مؤسسات تنعم بالاستقلالية وملتزمة بتقديم والكشف عن الحقيقة للرأي العام وهي ليست كما يدعي الكثيرون أنها تعكس الواقع وتقدمه حسب أهواء ومصالح القوى الفاعلة في المجتمع. ويدعي أصحاب هذه الأطروحة أن المؤسسات الإعلامية والمشرفين عليها والقائمين بالاتصال يمتثلون لقواعد الحرفية والحياد والموضوعية والالتزام بالبحث عن الحقيقة وتقديمها للرأي العام.

يحدد هربرت التشول في كتابه عملاء السلطة: دور وسائل الإعلام في الشؤون الإنسانية، القوانين السبعة للصحافة على النحو التالي: تخدم وسائل الإعلام، في مختلف الأنظمة الإعلامية، أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي. فالجرائد والمجلات ومحطات الإذاعة والتلفزيون ليست وسائل مستقلة رغم أن لديها إمكانية ممارسة السلطة المستقلة. يعكس محتوى وسائل الإعلام مصالح أولئك الذين يمولونها. تؤمن الأنظمة الإعلامية المختلفة بحرية التعبير، رغم أن تعريف حرية التعبير يختلف من نظام إلى أخر. تؤمن كل الأنظمة الإعلامية بمبدأ المسؤولية الاجتماعية وخدمة احتياجات ومصالح الجماهير كما تدعي هذه الأنظمة توفير المساحة اللازمة للجمهور للتعبير عن رأيه. يرى كل نظام إعلامي أن النظام الآخر منحرف. تدّرس أقسام الإعلام الأيديولوجيات والقيم السياسية والقانونية والتشريعية للمجتمع التي توجد فيه، مساعدة بذلك أصحاب السلطة على المحافظة على سيطرتها على وسائل الإعلام. تختلف ممارسة الصحافة عن نظريات الصحافة.

أصبحت وسائل الإعلام في القرن الحادي والعشرين تتميز بالصراع بين الوظائف السياسية والوظائف التجارية، وأصبح التركيز الأساسي يتمحور حول التسطيح والتهميش والثقافة الاستهلاكية عند المتلقي بهدف إدماج الجماهير في النسق الاستهلاكي كمستهلكين وليس كمشاركين في النظام السياسي. فالفاعلون السياسيون ووسائل الإعلام يفضلون جماهير مستهلكة مندمجة في النظام لا تحاول أو تجرؤ على المطالبة بالتغيير. وهذا ما يؤدي إلى انهيار الفضاء العام وانتشار الثقافة المعلبة. من جهة أخرى، أكدت الدراسات أنه في الوقت الذي زاد فيه عدد المؤسسات الإعلامية بأرقام كبيرة تراجع عدد الجمهور الذي بإمكانه التعبير عن رأيه وأفكاره في وسائل الإعلام. فالفضاء العام بحاجة إلى إعلام يوفر منابر التعبير والنقاش والحوار والاحتجاج والنقد والرأي والرأي الآخر. لكن الواقع يشير إلى غير ذلك تماماً حيث أصبح من الصعب جداً على الجماهير العريضة في المجتمع أن تصل إلى وسائل الإعلام وتعبر عن همومها ومشكلاتها وطموحاتها. فالسوق الحرة للأفكار التي نادى بها جون ميلتون أصبحت جزءاً من التاريخ وأصبحت تقبع في أدراج المتاحف.

للجمهور الحق في خمس خدمات تقدمها له وسائل الإعلام حسب لجنة "هوتشينس" 1947، والتي تتمثل فيما يلي: تغطية شاملة ومفهومة لأخبار اليوم،

منبر لتبادل التعليقات، وسيلة لتقديم آراء ومواقف الجماعات من بعضها البعض. طريقة لتقديم وتوضيح أهداف وقيم المجتمع، طريقة للوصول إلى كل فرد في المجتمع. من حق الجمهور إذن أن يتعرف ليس فقط على حقيقة الأحداث والوقائع بل عن سياقها والإطار الذي حدثت فيه بطريقة واضحة ومفهومة. فوسائل الإعلام لا تستطيع أن تعيش خارج النسق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي التي توجد فيه، وهي في غالب الأحيان مرآة وانعكاس لآليات وميكانيزمات التحكم والمراقبة التي تفرضها القوى السياسية والاقتصادية الفاعلة في المجتمع، والتي تتحكم كذلك في مخرجات النظام الإعلامي سواء عن طريق أدوات المال أو عن طريق السبل السياسية المختلفة. وهذا بالضبط ما لاحظناه في إعلام الربيع العربي الذي إنحرف عن المسار وعن أهداف الثورة وعاد إلى آليات إعلام البلاط والسلطة والقوة الفاعلة في المجتمع. هذا الذي تعودنا عليه منذ عدة عقود والذي فشل في إفراز مجتمع مدني قوي وفضاء عام ديناميكي ورأي عام فعال. فالديمقراطية لا يكتب لها النجاح في ظل إعلام موجه مقيد ومسيطر عليه. ما نلاحظه في دول الربيع العربي هو انفلات إعلامي صارخ اختلطت وامتزجت فيه الدعاية والحرب النفسية والتضليل والتشويه مع الإعلام.

## عندما تكشف الحروب والأزمات عورة الإعلام

يُقال أن الحرب بدون تلفزيون ليست حرب والحرب بدون تلفزيون حدث مجرد، لكن الحرب على الشاشة تعتبر تجربة حية منقولة للملايين في مجالسهم. ففي حرب أمريكا على العراق بدأت الحرب الإعلامية قبل العسكرية وشنت الولايات المتحدة الأمريكية حرباً إعلامية واسعة عبر مختلف الوسائل الإعلامية من صحف ومجلات وإذاعات وقنوات فضائية وصحافة إلكترونية وانترنت ضد النظام العراقي. كما نلاحظ من جهة أخرى أن غالبية الدراسات التي تطرقت إلى إشكالية تغطية النزاعات والحروب خلصت إلى أن التغطية اتسمت بالانحياز والتعتيم والتشويه والتخلي عن مبادئ العمل الإعلامي النزيه والملتزم والمتمثل في الموضوعية والحرية.

كسابقاتها من الحروب كشفت الحرب على العراق عدة أساطير وأكاذيب رددها الكثير من منظري الديمقراطية وحرية الصحافة وحقوق الإنسان. فكان من أهم

وأوائل ضحايا الحرب حرية الصحافة وحياة الصحافيين أنفسهم، حيث خلفّت الحرب مقتل 13 صحفي ومصور دفعوا حياتهم ثمناً للكشف عن الحقيقة وتقديم وقائع الحرب كما هي للمشاهدين في جميع أنحاء العالم. الإجراءات والطرق التي استعملتها أمريكا في تعاملها مع الصحافيين والمراسلين ضربت عرض الحائط الأخلاق ومعايير المهنية والحرفية والحرية والاستقلالية الإعلامية. وبكل بساطة طبقت أمريكا مبدأ "من لا ينضم إلينا فهو ضدنا" أي أنه من لا يلتحق بمجمع الصحافيين بالبنتاجون فهو معرض لمخاطر الحرب، أي بعبارة أخرى قد يموت برصاص الأمريكيين أنفسهم إذا كشف عن بعض الحقائق وبعض الصور التي من شأنها أن تبرز المجازر التي كانت ترتكب في حق الأطفال والمدنيين العزل.

نظرية حرية الصحافة التي تتغنى بها أمريكا في كل مناسبة سقطت خلال العدوان على العراق كما سقطت من قبل أثناء النزاعات والصراعات الدولية، وأصبحت الآلة الإعلامية الأمريكية لا تختلف في تبعيتها للسلطة وفي التضليل والتعتيم عن مثيلاتها في أعتق الديكتاتوريات في العالم. وهكذا أصبح التعديل الأول في الدستور الأمريكي والذي يقدس ويؤكد على مبدأ حماية الصحافة والصحافيين من جبروت السلطة وتعسفها واستبدادها من أجل الاستقلالية والموضوعية والحرية أصبح من مصنفات الماضي والأرشيف. فأمريكا حاولت بكل ما أوتيت من قوة أن تسكت كل الأصوات المعارضة للحرب وحاولت كذلك القضاء على كل من يقدم وجهة نظر مغايرة للحرب. هكذا إذن سقطت أسطورة الموضوعية وأسطورة استعراض مختلف وجهات النظر وسيطرت أحادية الرؤية وأن الكلمة الأخيرة عادت لمن يملك القوة والسلطة. فباسم الأمن القومي والمصالح الوطنية الأمريكية ضربت عرض الحائط حرية الصحافة ومبادئ الموضوعية والنزاهة والالتزام والحياد وانتهكت كل الأعراف والقيم والمبادئ التي من شأنها أن تصون حرية الكلمة والصورة والرأي ومبدأ السوق الحرة للأفكار.

ففي زمن الحروب والأزمات تفتح معظم المؤسسات الإعلامية أبوابها للممارسات الدعائية وآليات التضليل والتلاعب. فتاريخياً تميز الإعلام بعدم موضوعيته وحياده وكانت حجج الوطنية والمصالح القومية هي مبررات الخروج عن قواعد الممارسة الإعلامية النزيهة والأخلاقية. فمن حرب الفيتنام إلى حرب الجزائر

إلى الفولكلاند أيلاند إلى حروب الخليج الثلاثة إلى الانتفاضات والحروب العديدة ضد الكيان الصهيوني إلى حرب أفغانستان تفننت وسائل الإعلام المختلفة في فبركة الواقع بدلاً من تغطيته وتقديمه كما هو للرأي العام. ولم يختلف في هذه الممارسة الإعلام الغربي الديمقراطي المتطور عن إعلام الديكتاتوريات والأنظمة السلطوية واستسلم الجميع لإرادة السياسيين وتجار الحروب والأسلحة ضاربين عرض الحائط مبادئ الموضوعية وحرية الصحافة والنزاهة والحياد والبحث عن الحقيقة. وما حدث في ميدان الحرب وبؤر التوتر والأزمات هو تحالف صارخ بين السلطة والإعلام.

الالتزام باحترام المهنة والدفاع عنها وحمايتها من كل من يحاول المتاجرة بها أو استعمالها لأغراض غير المصلحة العامة وأغراض المجتمع هي التحديات الكبرى التي تواجه الصحافيين في جميع أنحاء العالم وعندما نقول هنا المصلحة العامة قد نقصد مصلحة الإنسانية جمعاء والبشرية في جميع أنحاء العالم. فالإعلام بإمكانه أن يكون وسيلة سلم وحوار وتقارب بين الشعوب وبإمكانه أن يكون وسيلة دمار ودعاية وتضليل وتشويه يهدّم ويخرّب أكثر مما يبني ويخدم الإنسانية والبشرية جمعاء. ومع الأسف الشديد ما زلنا في بداية القرن الحادي والعشرين نعاني من التضليل والتعتيم والتشويه ومن الصور النمطية والدعاية والحرب النفسية، وأصبح الجمهور يتعرض لرسائل إعلامية ومنتجات ثقافية تجعل من الضحية والمظلوم ظالماً وإرهابياً وتجعل من الجلاد مسالماً وديمقراطياً ومحباً للأمن والسلام في العالم. وهكذا تدهورت القيم والمبادئ وانحطت الأخلاق وأصبح الجمهور يشاهد صور الأطفال الأبرياء في العديد من دول العالم وهم يتعرضون للقتل والبطش والاستغلال والضمير الإنساني غائب أو مغيّب والآلات والأنظمة الإعلامية التي تحولت إلى أبواق ووسائل دعاية تبرّر التصرفات والسلوكيات الوحشية والهمجية لتجار الحروب والأسلحة.

نخلص إلى القول أن في زمن الحروب والأزمات يحدث تحالف -قد يكون خفي وقد يكون ظاهر- بين وسائل الإعلام والسلطة وهذا ما من شأنه أن يجعلنا نقترح نظرية بديلة لنظريات الإعلام الكلاسيكية، تفسر سلوك وممارسات وسائل الإعلام أثناء الحروب والأزمات تحت مسمى نظرية تحالف وسائل الإعلام والحكومة Press Government Coalition Theory. فبغض النظر عن مالك الوسيلة ومموليها وبغض النظر عن النظام السياسي والاقتصادي ودرجة الديمقراطية والحرية

في المجتمع نجد وسائل الإعلام حسب هذه النظرية، تنحاز كلياً لحكومتها في أوقات الحروب والأزمات، سواء تعلق الأمر بالدول الغربية الديمقراطية أو الدول النامية أو الدول الدكتاتورية والأنظمة السلطوية. حيث نلاحظ استسلام وسائل الإعلام استسلاماً كاملاً للسلطة في عملية صناعة الأخبار وتجميعها وتوزيعها من أجل فبركة وتشكيل وتكييف رأي عام محلي ودولي وفق مصالح وأهداف السلطة. وهذا ما نلاحظه هذه الأيام في تغطية ما يحدث من مجازر في حق الشعب الفلسطيني من قبل الكيان الصهيوني الغاشم، وكأن التاريخ يعيد نفسه وأن التضليل والتشويه والتلاعب أصبح جزءاً لا يتجزأ من العمل الإعلامي.

## الإعلام العربي في اليوم العالمي لحرية الصحافة

يحتفل العالم في الثالث من مايو من كل سنة باليوم العالمي لحرية الصحافة، وعادة ما يكون هذا اليوم فرصة للتقييم والوقوف على أهم الإنجازات وأهم المشاكل والعراقيل والتصفيات الجسدية وغيرها التي يتعرض لها الصحافيون في مختلف دول العالم. تقييم الأداء هنا يستوقفنا عن أوضاع الصحافيين العرب وظروف عمليهم وحجم الحرية الذي يتوفر لهم لأداء مهامهم وهل من تطور وتحسن وهل تغيرت دار لقمان أم بقيت على حالها أم أنها زادت سوءاً وتدهوراً، وهل من تأثير إيجابي للربيع العربي على حرية الصحافة.

الصحافي هو مرآة المجتمع وهو شاهد عيان يومي لما يجري وما يحدث في المجتمع في العلن أو في الخفاء أو في الكواليس. الصحافي أو القائم بالاتصال مطالب في المجتمع بالتأريخ اليومي لمجريات الأحداث والأمور، مطالب بالوقوف عند كل كبيرة وصغيرة، مطالب بكشف الحقائق وإبراز الإيجابيات والسلبيات وخاصة التركيز على السلبيات، لأن السلبيات هي التي تضر بالمجتمع وخاصة بالمحرومين والمهمشين. الصحافي هو حلقة الوصل بين الحاكم والمحكوم بين المشّرع والمنفذ، بين السلطة والشعب وهذا ما يجعل من دوره دوراً استراتيجياً وحساس في أي مجتمع.

دراسات وتقارير منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم و"مراسلون بلا حدود" والاتحاد العالمي للصحف والمنظمة العالمية للصحفيين وغيرها من المنظمات

الحكومية وغير الحكومية تبعث على التشاؤم والحسرة والحزن العميقين للمشاكل والمتاعب والخطورة التي تكتنف مهنة الصحافة. ففي كل سنة هناك عشرات بل مئات الصحفيين يموتون قتلاويغتالون، ومئات منهم يسجنون، ومئات يحاكمون ومئات يتعرضون لمضايقات ولإهانات هذا لا لشيء إلا لأنهم حاولوا القيام بواجبهم وبرسالتهم على أحسن وجه، حاولوا أن يكشفوا الحقيقة ويحاربوا الرشوة والمحسوبية والوساطة والفساد وتبييض الأموال وتجارة المخدرات إلى غير ذلك من الآفات والأمراض التي يدفع ضريبتها وفاتورتها الغالبية العظمى من لا حول لهم ولا قوة لهم. المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تؤكد على حرية الرأي والتعبير لكن في معظم دول العالم "مافيا" المال والسياسة لا تؤمن بهذا المبدأ وبهذا الحق، وأصبح من يملك المال والنفوذ والسلطة له حق التعبير والرأي أما باقي شرائح المجتمع فتكتفي باستهلاك ما يُقدم لها بدون مساءلة ولا استفسار. إخبار الرأي العام وإيجاد سوق حرة للأفكار أصبحت من المهام الصعبة في معظم دول العالم. والقائم بالاتصال يجد نفسه في هذه المعادلة بين المطرقة والسندان، فهو أخلاقياً ومهنياً وعملياً مطالب بإعلام وإخبار الرأي العام ومن جهة أخرى يجد نفسه تحت ضغوط قاهرة وقاسية لإرضاء أصحاب النفوذ والمال وأصحاب السلطة.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا وخاصة بالنسبة لنا في الوطن العربي وأمام كل هذه المهام والمسؤوليات هل يتمتع الصحافي في دولنا العربية بالحصانة الكافية؟ هل يتمتع بحماية قانونية وبتشريعات تحميه من جبروت السلطة والمال؟ هل ظروف عمل الصحافي في دولنا مهيأة ومواتية للقيام بالعمل الصحافي على أحسن وجه، ماذا بالنسبة للرضا عن العمل والعلاقة بمصادر الأخبار؟ ماذا عن الراتب؟ والحوافز والامتيازات؟ هل في نهاية الأمر نطلب من الصحافي الكثير ونقدم له القليل.

تعتبر حرية الصحافة والديمقراطية وجهان لعملة واحدة، فإننا لا نستطيع أن نتكلم عن نظام ديمقراطي بدون منظومة إعلامية قوية وفاعلة ومشاركة في الحياة السياسية وعملية اتخاذ القرار. وأهم العراقيل التي تقف حاجزاً أمام حرية الصحافة في معظم الدول العربية والدول النامية القوانين الجائرة والصارمة التي تحد من إبداع الصحافي ومن عطائه، أضف إلى ذلك أن معظم قوانين المنشورات والمطبوعات وتشريعات الصحافة تفرض على القائم بالاتصال ممارسة الرقابة الذاتية وهكذا

تصبح الآلة الإعلامية عالة على المجتمع، فبدلاً من أن تكون عنصراً فعالاً تسهم في محاربة الآفات الاجتماعية وتشارك في تقديم الحلول للمشاكل المختلفة تصبح في يد القلة الحاكمة التي قد تكون في الكثير من الأحيان خاطئة في قراراتها وطرق تسييرها للكثير من الشؤون الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ترتبط حرية الصحافة كذلك بالكثير من المعطيات والمستلزمات التي يجب أن تتوفر في المجتمع؛ ومن هذه المستلزمات فلسفة ونظرة السلطة والمجتمع لوسائل الإعلام، كذلك النضج السياسي والممارسة السياسية لدى الشعب، وكذلك وجود مجتمع مدني قوي ووجود الجمعيات السياسية القوية وجماعات الضغط والجمعيات بمختلف أنواعها وأشكالها.

السلطة في الوطن العربي ومع الأسف الشديد ما زالت تنظر إلى المنظومة الإعلامية والمؤسسة الإعلامية على أنها أداة لتثبيت شرعيتها وبسط نفوذها وتمرير خطابها السياسي بعيداً عن طموحات الجماهير ومطالبهم. السلطة في الوطن العربي ما زالت بعد لم تستطع بناء المؤسسات اللازمة لضمان المشاركة السياسية الفاعلة ولضمان رأي عام قوي وفعال. ونتيجة لكل هذا فإنها فشلت كذلك في بناء نظام إعلامي إيجابي وفعال وليس سلبي يستقبل ويؤمر، نظام إعلامي يؤمن بالاتصال الأفقي ويعمل على إشراك مختلف الشرائح الاجتماعية في العملية السياسية وفي اتخاذ القرار، نظام إعلامي همه الوحيد هو كشف الأخطاء والعيوب وليس التلميع والمدح والتسبيح.

قد يسأل سائل ويقول هل فعلاً وظفت الدول العربية جهازها الإعلامي أحسن توظيف وهل استفادت حقيقة من هذه الوسائل الإستراتيجية والهامة التي تنفق عليها سنوياً مئات الملايين من الدولارات بل مليارات من الدولارات. وبكل بساطة نقول أن نظرة الدول العربية لإعلامها نظرة خاطئة وسلبية تقوم على البعد البراغماتي النفعي بدون مراعاة إمكانية استغلال الجهاز الإعلامي بطريقة أرشد وأحسن يستفيد منها المجتمع ككل، السلطة والشعب بشرائحه المختلفة. والنظرة الضيقة هذه للإعلام من قبل الأنظمة العربية ليست نتيجة الصدفة ولكنها نتيجة حتمية لانعدام مستلزمات وشروط الإعلام التنموي الذي يراقب وينتقد ويشارك في صناعة القرار ويشرك الجماهير الشعبية في العملية التنموية وفي البناء والتشييد.

فالنظام الإعلامي العربي الراهن يحتاج إلى نظرة نقدية جادة مع نفسه كما يحتاج إلى مراجعة مع الذات وهذا للوقوف على السلبيات والتعلم من الأخطاء والهفوات السابقة للانطلاق بخطى قوية وإيجابية نحو مستقبل لا يكون فيه الإعلام وسيلة للسيطرة والتحكم والتلميع والتملق وإنما وسيلة للحرية والعلم والمعرفة والتفكير والإبداع والاختلاف في الرأي من أجل المصلحة العامة والتنمية المستدامة والحكم الراشد.

## الحياد والموضوعية في قاموس ال "بي بي سي"

ماذا يعني الحياد والموضوعية في قاموس الهيئة البريطانية الشهيرة ال "بي بي سي"؟ وهل إذا طُلب من القناة ذات السمعة والصيت العالميين أن تذيع نداء استغاثة لمساعدة ضحايا مذبحة غزة التي دامت ثلاثة أسابيع والتي أتت على الأخضر واليابس وراح ضحيتها 1400 شهيد وأكثر من 5000 جريح قد يعرض حيادها وعدم انحيازها للخطر؟ ما هو مفهوم الحياد والانحياز في قاموس الهيئة البريطانية؟ هل بث نداءات استغاثة لمساعدة ضحايا في رواندا وكوسوفو ودارفور والكونغو لا يهدد حياد ال "بي بي سي"، لكن بث نداء استغاثة لمساعدة ضحايا محرقة غزة يفقد "بي بي سي" حيادها ومصداقيتها ونزاهتها؟ وهنا وبكل بساطة تتجلى مظاهر الكيل بمكيالين ومظاهر أزمة الضمير الإنساني وأزمة أخلاقيات الإعلام وأزمة المسؤولية الإعلامية.

للتذكير يعيش سكان غزة هذه الأيام في وضع مزر حيث انعدام الكهرباء ومعظم مقومات الحياة. فإسرائيل دمرت المنازل وأكثر من 21 عيادة ومستوصف صحي وتركت أكثر من 80% من سكان غزة يعيشون في فقر مدقع ويكابدون هذه الأيام ويلات البرد والجوع والتشرد بعد دمار منازلهم وفقدان أفراد عائلاتهم وأحبتهم. رغم هذه الظروف الصعبة والقاهرة ورغم البؤس والعذاب والشقاء والدمار الذي ألحقه الإسرائيليون بسكان غزة ورغم الحصار والظلم والأسى والإحباط أعلنت هيئة ال "بي بي سي" البريطانية في 22 يناير المنصرم رفضها بث نداء الاستغاثة التلفزيوني الذي أطلقته "دي أي سي" والتي تستنجد به الضمير الإنساني العالمي لمد يد المساعدة لأطفال وأبرياء وشعب غزة المنكوبة التي دمرتها إسرائيل.

تبرير الهيئة لرفض بث الإعلان جاء على النحو التالي: "أُتخذ قرار ال "بي بي سي" بشأن رفض بث النداء بسبب ما ثار من علامات استفهام وتشكك وريبة حامت حول مسألة تسليم المساعدات في ظل أوضاع مضطربة متقلبة، وكذلك لتفادي أي مخاطر تتعلق بهز ثقة الرأي العام بحيادية ال "بي بي سي" في سياق قصص اخبارية دائبة التغير ويطرأ عليها التبدل باستمرار. التبرير الأول لا يقوم على أي أساس من المنطق والصحة لأن مهمة ال "بي بي سي" ليست التأكد من موضوع المساعدات وكيف توزع... إلخ، ومهمة ال "بي بي سي" كذلك ليست التدخل في عمل المنظمات الخيرية الدولية المعتمدة من قبل الحكومة البريطانية، هذا ليس من مهام الهيئة. وهنا نذكر أن الهيئة بثت إعلانات تتعلق بجمع المساعدات لدارفور وروandا والكونغو بدون طرح قضية كيفية الإشراف وتوزيع هذه المساعدات. فمنظمة "دي أي سي" ليست منظمة سياسية وليست لديها مواقف مع طرف ضد طرف أخر، وإنما هي منظمة إنسانية خيرية تجمع الأموال والمساعدات لأي شعب في أي بقعة من العالم يكون بحاجة إلى مساعدات إنسانية. أما التبرير الثاني الذي أوردته ال "بي بي سي" لعدم بثها نداء الاستغاثة فلا أساس له من المنطق الأخلاقي الإعلامي، كما أنه لا يقوم على أدلة ودلالات مقنعة، حيث نداء الاستغاثة لا علاقة له بالصراع السياسي القائم بين طرفي النزاع وإنما هو عمل إنساني محض يهدف إلى جمع المساعدات لتقديمها لضحايا في أمس الحاجة إليها. فبث النداء لا يؤثر بتاتاً في حياد الهيئة وعدم انحيازها لطرف على حساب طرف آخر. لكن بالعكس، عدم بث النداء من قبل الهيئة يعرضها لانحيازها لإسرائيل على حساب ضحايا المحرقة ويفقدها حيادها. وهذا ما حرك ضمير عدد من المثقفين البريطانيين الذين انتقدوا موقف الهيئة واتهموها بفقدان حيادها ومصداقيتها.

لكن ماذا يعني الحياد في قاموس ال "بي بي سي"؟ كيف نقيسه وكيف نحكم عليه؟ هل بث نداء استغاثة لجمع أموال لمساعدة أطفال وعائلات يعانون من نقص في الأغذية والأدوية والأغطية يعتبر انحياز لطرف على طرف آخر ومساس بالحياد. لكن بالمقابل نلاحظ أن رفض الهيئة البريطانية يعتبر اختراق لعدم الانحياز وللحياد. التناقض الصارخ التي وقعت فيه الهيئة البريطانية هو أنها خلال ثلاثة أسابيع متتالية قامت بتغطية مجازر إسرائيل من قتل وبطش وتدمير للمنازل والمستشفيات والمرافق

العامة وتشريد الآلاف من المدنيين الأبرياء العزل، كل هذا وتأتي الهيئة وترفض نداء إنساني لجمع التبرعات لضحايا لا ذنب لهم ولاحول ولا قوة لهم. فلهؤلئك الذين يمجدون ال "بي بي سي" وغيرها من وسائل الإعلام الغربية أن مفهوم الموضوعية والحياد وعدم الانحياز ما هو إلا وسيلة وأسلوب يستعمل لتبرير العمل الإعلامي الروتيني الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون موضوعي. الهيئة البريطانية لها ثوابتها ولها أجندتها ولها نقاطها الحمر وممنوعاتها ولها "قوانينها". فالتذرع بالحيادية في نداء استغاثة لمساعدة أطفال فلسطين ينزع القناع عن انحياز الهيئة، وهذا أمر طبيعي للذين لا يعلمون فالإعلام مهما كان لا يستطيع أن يكون موضوعي وحيادي مائة بالمائة، لكن المطلوب هنا من المسؤولين في ال "بي بي سي" هو الكف عن التغني بالموضوعية والحياد والكف عن إعطاء دروس في النزاهة والالتزام والمسؤولية في الممارسة الإعلامية للمؤسسات الإعلامية والصحافيين في العالم العربي والإسلامي والدول النامية.

حجة ال "بي بي سي" واهية ضعيفة لا يقتنع بها عاقل خاصة وأن الأمور أصبحت واضحة سواء تعلق الأمر بال "بي بي سي" أو غيرها. فالإعلام اصبح صناعة وتجارة تتحكم فيه عوامل ومعطيات عديدة من أهمها السياسة والمال. فلا يوجد هناك مجال للشك أن ال "بي بي سي" منحازة تمام الانحياز لإسرائيل وكانت في تغطيتها الأخيرة لمجزرة غزة تنقل الهجمات بالقنابل الفوسفورية والأسلحة المحضورة دولياً على أنها عمليات "انتقامية" وهجمات من أجل الدفاع عن النفس وحماية مستوطناتها. فبالنسبة لل "بي بي سي" وللإعلام الغربي فإن ما ترتكبه إسرائيل هو مجرد رد فعل إزاء العنف الفلسطيني ودفاع عن النفس. موقف ال "بي بي سي" من نداء الاستغاثة يكشف الستار عن أزمة الإعلام الغربي في تعامله مع القضايا العربية والإسلامية كما يكشف القناع عن أزمة أخلاقيات الممارسة الإعلامية. فالإعلام أصبح جزءاً من الحروب ومن المنازعات الدولية وأصبح صناعة يتفنن فيها الخبراء لفبركة الوقائع والأحداث لتشكيل الرأي العام وفق ما تمليه مصالح القوى التي تسيطر على مقاليد السياسة والمال في العالم.

## في إشكالية الموضوعية وفبركة الأخبار

تعتبر إشكالية الموضوعية من المواضيع الشائكة في أدبيات علوم الإعلام والاتصال حيث أنها كانت ولا تزال على الدوام موضوع جدال ونقاش واختلاف كبير بين العلماء والباحثين والمهتمين بالشأن الإعلامي. والكلام عن الموضوعية هو تمويه وتبرير لممارسة، مهما كانت نية صاحبها للتجرد من الذاتية ومن الانحياز لطرف على طرف آخر. إلا أنها في واقع الأمر ممارسة لا يستطيع صاحبها أن يتجرد من الذاتية عندما يفضل عنصراً في القصة الخبرية على عنصر آخر أو حتى عندما يرتب العناصر المختلفة في الخبر. بحيث يتم هذا الترتيب وفق أولويات يحدد هو أو تحددها معايير مهنية قد لا تكون موضوعية. هذا ناهيك عن السياق والخلفية والإطار الخاص والعام الذي تقدم من خلاله الأخبار والأحداث اليومية. والقائم بالاتصال، مهما كانت حرفيته ومهنيته والدرجة العالية من الأخلاق والنزاهة التي يتحلى بها إلا أنه يبقى إنسان له أيديولوجية معينة وإطار مرجعي محدد وخلفية وجذور وميول وأفضليات وأولويات وتأويلات وأفكار مسبقة وصور نمطية. فهناك أحداث كبيرة عبر التاريخ كشفت عن الانحياز الأعمى لصحافيين كبار على الصعيد الدولي ليس لصالح الحق والحرية والاستقلال وإنما لصالح التمويه والتشويه والانحياز للقوى الغاشمة الظالمة.

فالموضوعية المطلقة في الصناعة الإعلامية ضرب من الخيال وأمر بعيد المنال. فالمفهوم يبقى نسبي ومتفاوت من بلد لأخر ومن ثقافة لأخرى. فمنهم من يرى أنه لا يقصد بها الموضوعية الكاملة وإنما على الأقل هي عملية وموقف وطريقة تفكير. فالموضوعية هي غاية يطمح أن يحققها أي صحافي في العالم، لكن إدراكها في الواقع ليس سهلاً على الإطلاق. فحسب هربرت ألتشول ميثاق الموضوعية في النظام الرأسمالي ما هو إلا وسيلة للمحافظة على النظام العام والترويج للأيديولوجية الأرثودوكسية الرأسمالية. إن مجرد تقديم وجهتي نظر الطرفين في القصة الخبرية لا يعني بالضرورة الموضوعية. حيث إذا تم تقديم الطرفين بدون سياق وبدون إطار وإذا كان طرف على عكس الطرف الأخر غير قادر على تقديم وجهة نظره بطريقة مقنعة وقوية ومنطقية فهذا يخل بالموضوعية والمبادئ التي تقوم

عليها. بالنسبة لـ "غاي توكمان" الموضوعية هي طقس استراتيجي "strategic ritu-al" من طقوس الممارسة الإعلامية يستعملها الصحافي للدفاع عن نفسه من الاتهامات التي قد تُوجه له في تحريف وتشويه الواقع. توكمان ترى أن المؤسسة الإعلامية هي مؤسسة اجتماعية ومثلها مثل المؤسسات الأخرى في المجتمع لها هيكلها البيروقراطي ونظامها القيمي. الممارسة الإعلامية مثلها مثل الممارسات الأخرى في المجتمع تقوم على مجموعة اتفاقيات conventions تحدد ما يجب أن يُنشر وما يجب أن يُرمى في سلة المهملات ويُلغى ويتم إقصاؤه من ساحة العلنية. وبهذا يصبح مفهوم الخبر مفهوم ذاتي حيث قد يكون حدث ما خبر لجريدة أو لجهة معينة وقد لا يعني شيء لجهات أخرى. فالخبر هو ما يشمه ويحدده الصحفي فلا يوجد هناك تعريف محدد شامل ومانع للخبر يصلح لكل الدول والثقافات والحضارات وحتى لقوى مختلفة ومتنوعة داخل الإطار السياسي والاقتصادي الواحد. وعلى حد قول الصحفي الأمريكي الشهير "ديفيد برنكلي" : "الأخبار هي التي أقول عنها أنها أخبار".

فميثاق الموضوعية ما هو إلا خدعة كبيرة للرأي العام ولجماهير القراء ومستهلكي وسائل الإعلام لإقناعهم بأن هذه الأخيرة تقوم على الحرفية والمهنية وعدم الانحياز والالتزام بالحقيقة وتقديم وجهات نظر الطرفين أو الأطراف الضالعة في الخبر. فيرى ألتشول مثلاً، أن في قضية واترغيت ورغم الضجيج الإعلامي الكبير والانتقادات الكبيرة التي وُجهت للرئيس نيكسون، رغم كل ذلك فشلت المؤسسة الإعلامية الأمريكية في الكشف عن عيوب وسلبيات مؤسسة الرئاسة الأمريكية وفي الأخير أُنتقد الرئيس ولم تُنتقد الرئاسة وفي النهاية أُجبر نيكسون على الاستقالة، وراح ضحية النظام أو ما يسمى عند الأمريكيين بـ "الإستبليشمنت" Establishment.

من جهة أخرى، نلاحظ أن ميثاق الموضوعية يكون صالحاً في حدود الدولة فقط، لكن عندما ينتقل الموضوع إلى نزاع بين دولة الصحفي أو المؤسسة الإعلامية ودولة أخرى، فتصبح الموضوعية أسطورة وخرافة. وهنا تصبح المؤسسة الإعلامية والصحافي غير ملزمان بتقديم وجهتي نظر الدولتين محل النزاع. فالصحافي ينحاز بطريقة أوتوماتيكية لبلده وإذا قدم أطروحة البلد الخصم يصبح خائن وغير وطني

وغير ملتزم بخدمة وطنه. وهذا ما أكدته الأحداث التاريخية كتعامل الإعلام الفرنسي مع حرب التحرير الجزائرية، أو تغطية الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، أو الصراع بين أمريكا وكوبا، أو حرب الخليج الثانية والثالثة. . .الخ.

يفرض منطق التعددية الديمقراطية على وسائل الإعلام إعطاء نفس الفرص ونفس المساحة لمختلف القوى السياسية والاقتصادية في المجتمع. لكن وسائل الإعلام، ومع الأسف الشديد، تعمل وفق ضغوط وقيود خفية تقصي كل ما من شأنه أن يحاول التغيير في المجتمع أو يهدد النظام الاجتماعي والنظام السياسي والاقتصادي. وكنتيجة لهذه الآليات الخفية والميكانيزمات المحددة سلفاً، فإن وسائل الإعلام تقوم بالدور الاستراتيجي في عملية التحكم الاجتماعي حيث أنها تعمل كعميل للنظام القائم. وبهذا المفهوم، فإن ميثاق الموضوعية نفسه ما هو إلا ميكانيزم للتحكم الاجتماعي.

## ويسألونك عن حرية الصحافة

تُغتصب حرية الصحافة يومياً في مختلف دول العالم سواء كانت تلك التي تدعي الديمقراطية والحرية والتقدم والازدهار أو تلك التي تعاني ويلات النزاعات والحروب والفقر والجهل والتخلف. فالصحافة هي الوسيلة الإستراتيجية التي تحلم أي سلطة في العالم بالاستحواذ عليها بكل الطرق والوسائل للوصول إلى عقول وقلوب الجماهير. وفي حال انعدام القوانين والتشريعات ومؤسسات المجتمع المدني القوية والنقابات والاتحادات الصحفية الفاعلة فيكون مصير هذه الأداة الاستراتيجية في المجتمع تحت رحمة سلطة المال والسياسة. وفي هذه الحالة تحدد معايير ومبادئ حرية الصحافة وفق ما يتناغم ويتناسق مع مصالح وأهداف هاتين السلطتين ومن يمثلهما في المجتمع.

يعود علينا الثالث مايو في كل سنة ليذكرنا بحرية الصحافة ووضعها في العالم العربي يعاني الكثير في مجال الحريات الفردية والمجتمع المدني ومختلف المؤسسات التي من شأنها أن تناضل وتعمل جاهدة من أجل إرساء تقاليد وأعراف تمجد هذه الحرية التي تعتبر مفتاح الديمقراطية والحكم الرشيد وإشراك الشعب في صناعة القرار.

الغريب في الأمر أن الجميع يتغنى بحرية الصحافة وأهميتها للعمل السياسي والاقتصادي الناجح، لكن في المقابل نلاحظ أن الجميع يحاول مصادرة هذه الحرية والسطو عليها من أجل تحقيق أهدافه ومصالحه الضيقة. فالأنظمة السياسية في الغرب والشرق والشمال والجنوب تتغنى بحرية الصحافة لكن نلاحظ أنها تتهافت على الاعتداء عليها ومصادرتها.

في معظم دول العالم "مافيا" المال والأعمال والسياسة لا تؤمن بحرية الصحافة ولا بالرأي والرأي الآخر ولا بالتناوب على السلطة ولا بالشفافية، وأصبح من يملك المال والنفوذ والسلطة له حق التعبير والرأي أما باقي شرائح المجتمع فتكتفي باستهلاك ما يُقدم لها بدون مساءلة ولا استفسار. إخبار الرأي العام وإيجاد سوق حرة للأفكار أصبحت من المهام الصعبة في معظم دول العالم. والقائم بالاتصال يجد نفسه في هذه المعادلة بين المطرقة والسندان، فهو أخلاقياً ومهنياً وعملياً مطالب بإعلام وإخبار الرأي العام ومن جهة أخرى يجد نفسه تحت ضغوط لا ترحم ولا تشفق لإرضاء أصحاب النفوذ والمال وأصحاب السلطة.

يعكس النظام الإعلامي في العالم العربي البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات العربية، وما دامت أن السلطة تصادر الفعل السياسي فهي بذلك تصادر حرية الصحافة. يعتبر الجهاز الإعلامي في الوطن العربي وسيلة في يد السلطة تتصرف فيها كما تشاء ووفق خطها السياسي والمسار التي تحدده لها. وهكذا بدلا أن يكون الجهاز الإعلامي في خدمة التنمية المستدامة وتنمية الفرد وتنوير الرأي العام والكشف عن الفضائح والفساد والتجاوزات يتحول إلى وسيلة لإخفاء المستور وتبرير الباطل والتلاعب بالعقول وفبركة واقع مزيف لا علاقة له بالواقع الذي تعيشه الجماهير العريضة في المجتمع.

تكمن جدلية حرية الصحافة والديمقراطية في أن الأخيرة تقوم أساساً على الاتصال السياسي وحرية التعبير والفكر وبطبيعة الحال هذه الأمور لا تتحقق إلا بوجود إعلام يراقب وينتقد ويكشف ويحقق ويثير القضايا الرئيسية والحساسة في المجتمع للنقاش والجدال. فالأطراف الفاعلة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية بحاجة إلى وسائط إعلامية ومنابر للمعارضة والاختلاف في

الرأي، والتعبير عن وجهات النظر المختلفة. . .الخ. إن أي تراجع في حرية الصحافة يعني تراجع في الديمقراطية وتاريخ حرية الصحافة في العالم يؤكد فكرة التأثير المتبادل بين الديمقراطية والصحافة. فالأنظمة السياسية الدكتاتورية أو السلطوية لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تنعم بصحافة حرة وقوية ونفس الشيء يمكننا قوله عن تلك الأنظمة التي لا تؤمن بالتعددية الحزبية وبحرية الرأي والتعبير. فصحافة هذه الأنظمة تكون دائماً أحادية الاتجاه تخدم من يشرف عليها ويمولها ويسيطر عليها.

فإذا كان واقع الإعلام العربي على هذا الشكل أهل يحق لنا أن نطالب بنظام إعلامي دولي عادل ومنصف ونحن لم نرتب أمور بيوتنا؟ أهل يحق لنا أن ننتقد العولمة الإعلامية والثقافية ونحن لم نتسلح بالشجاعة الكافية لإعطاء الحرية اللازمة لجهازنا الإعلامي ليقوم بدوره كما ينبغي؟ أهل يحق لنا أن ننتقد الوكالات العالمية للأنباء على القيم الإخبارية التي تنقلها وعلى التغطية السلبية والمضللة التي تقوم بها في مختلف أرجاء العالم؟ أهل يحق لنا أن ننتقد الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لسيطرتها على الإنتاج الإعلامي العالمي وعلى القيم الإخبارية العالمية؟. وكيف يا ترى سنواجه القرن الحادي والعشرين ونحن لم نعرف بعد كيف نوظف ونستغل وسائطنا وصناعاتنا الإعلامية والثقافية كما ينبغي. يحتاج النظام الإعلامي العربي الراهن إلى نظرة نقدية جادة مع نفسه كما يحتاج إلى مراجعة الذات وهذا للوقوف على السلبيات والتعلم من الأخطاء والهفوات السابقة للانطلاق بخطى قوية وإيجابية نحو مستقبل لا يكون فيه الإعلام وسيلة للسيطرة والتحكم والتلميع والتملق وإنما وسيلة للحرية والعلم والمعرفة والتفكير والإبداع والاختلاف في الرأي.

## سبتمبر الأمريكي وسبتمبر الشيلي وازدواجية المعايير

قبل واحد وأربعين سنة وبالضبط في 11 سبتمبر من عام 1973، أطاح الجيش التشيلي بقيادة الجنرال أوغستو بينوشيه بالرئيس سلفادور أليندي المنتخب ديمقراطياً. الانقلاب خُطط له بطريقة محكمة من قبل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، حيث لعب وزير خارجيتها آنذاك هنري كيسنجر دوراً مباشراً في المؤامرة العسكرية. في الأسابيع التي سبقت الانقلاب، عقد السفير الأميركي ناثانيل ديفيس وأعضاء وكالة المخابرات المركزية اجتماعات مع كبار القادة العسكريين في تشيلي ومع قادة

الحزب الوطني والجبهة الوطنية اليمينية المتطرفة. أمريكا وقتها وكذلك اليوم لا تطيق الفكر التحرري ولا أية أيديولوجية تختلف مع أهدافها وأجندتها. فاليسار الشيلي كان يزعجها والرئيس الجديد كان يثير قلقها خاصة وأن فيدال كاسترو كان بمثابة المسمار في النعش بالنسبة للعم سام. فالولايات المتحدة كانت لا تريد حلفاء وأصدقاء للاتحاد السوفييتي في أمريكا اللاتينية وكانت لا تطيق من لا يؤمن بأيديولوجيتها وقيادتها للعالم. وبذلك كان الحل الوحيد أمامها هو استعمال كل الطرق والوسائل للتخلص من أي فكر سياسي يقف أمام مصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة.

يشاء القدر أن أمريكا التي لعبت بمصير شعب ودولة بكاملها تُضرب في كبريائها وكرامتها بعد 28 سنة من فعلتها الشنيعة في شيلي في نفس الشهر ونفس اليوم 11 سبتمبر. والأخطر من كل هذا أن العالم بأسره يعرف تفاصيل سبتمبر الأمريكي عن ظهر قلب، لكن معظم الناس في مختلف بقاع العالم لا يعرفون شيء عن المخابرات المركزية الأمريكية ودورها في الانقلاب ضد أليندي وأخطر من ذلك أنهم لا يعرفون أن عدد ضحايا الانقلاب في شيلي هو عشرة أضعاف ضحايا المركز التجاري في نيويورك. وهنا نلاحظ التلاعب والتحكم في الرأي العام الدولي والكيل بمكيالين وكأن الفرد الأمريكي أكثر أهمية وقيمة من غيره في العالم، أو يساوي عشرة أضعاف الفرد في باقي دول المعمورة وخاصة في الدول الفقيرة والمغلوب على أمرها. عندما يذكر المرء 11 سبتمبر يخطر ببال الناس الهجمات على برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك والبنتاغون، بينما هناك سبتمبر آخر أكثر دموية وهمجية وأكثر ضرر. 11 سبتمبر جرت أحداثه في تشيلي في عام 1973، قبل 41 عاماً. كان انقلاب دبرته الولايات المتحدة الأمريكية ضد الرئيس المنتخب ديمقراطياً سلفادور أليندي. الانقلاب الهمجي والوحشي تسبب في هلاك أكثر من 40000 شخصاً بين مقتول ومفقود، ما يعني 10 أضعاف ضحايا 11 سبتمبر الأمريكي. في الوقت الذي نلاحظ فيه أن هجمات 9/11 على الولايات المتحدة الأمريكية أفرزت مئات الآلاف من المقالات والتعليقات والتحليلات في جميع أنحاء العالم وفي مختلف وسائل الإعلام، نلاحظ أن الإطاحة بالرئيس الشيلي لم تلق التغطية اللازمة ومر الحدث بدون اهتمام عالمي يذكر. انعكاسات انقلاب شيلي

كانت وخيمة على الشعب الشيلي من حيث الضحايا والاقتصاد والوضع الاجتماعي والمستوى المعيشي. فالحكم الجديد الذي جاءت به أمريكا أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية وتدهور الاقتصاد وتفشي الفقر في البلاد والبطالة والأوبئة الاجتماعية من مخدرات وجرائم وكذلك انعدام الأمن والعدالة الاجتماعية.

احيت رئيسة الشيلي ميشيل باشيلي يوم الخميس 11 سبتمبر الماضي الذكرى السنوية للانقلاب العسكري عام 1973 والذي أطاح بالرئيس سلفادور أليندي من خلال حث الشيليين على المضي قدماً مع أي معلومات قد تكون لديهم عن الأشخاص الذين اختفوا خلال الحقبة الدكتاتورية في عهد بينوشي، الحقبة التي شهدت قتل 40.000 شخص خلال ديكتاتورية دامت 17 عاماً. من جهتها تحي أمريكا وغيرها من حلفائها في أرجاء العالم ذكرى 11 سبتمبر الأمريكي كل عام، ماذا عن 11 سبتمبر شيلي؟ ماذا عن الآلاف من الأبرياء والمدنيين والأطفال والمسنين الذين قُتلوا من قبل الجيش والطغمة العسكرية الغاشمة. إنها ليست مسألة مقارنة الحزن والألم، لكن لسنوات عدة حاولت وأصرت وسائل الإعلام الأمريكية إقناع بقية دول العالم ودول العالم الثالث بشكل أساسي أن حياة أمريكا الشمالية أغلى بكثير من حياة الناس الآخرين. بعد كل شيء، فإن الأميركيين يعتقدون أن شعوب الدول النامية تستحق الاعتقال والتعذيب والقتل. والحقيقة هي أن ولا رئيس أمريكي واحد أعتذر عما قامت به بلاده من التدخل في شؤون الغير والإطاحة برئيس دولة منتخب ديمقراطياً. الحكومة الأمريكية ووسائل الإعلام تستخدم معايير مختلفة لقياس المعاناة. هذا هو بالضبط النفاق وهذه هي المعايير المزدوجة التي تجعل بقية دول العالم تدين وتستنكر سلوك الولايات المتحدة في أجزاء مختلفة من العالم. فحتى وسائل الإعلام مع الأسف الشديد تركز على أشياء وتهمل أشياء أخرى أكثر أهمية. فأجندة الأخبار الدولية تحددها إمبراطوريات إعلامية مرتبطة ارتباطاً شديداً بالقوى العظمى ومصالحها السياسية والاقتصادية، بل هذه الامبراطوريات الإعلامية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الشركات المتعددة الجنسية وإمبراطوريات المال والأعمال والسياسة.

كان الهدف الرئيسي من انقلاب عسكري تدعمه الولايات المتحدة في شيلي في نهاية المطاف هو فرض الأجندة الاقتصادية النيوليبرالية والتخلص من أي فكر

سياسي وأيديولوجي قد يتعارض مع السياسة الأمريكية. فالتغيير في شيلي لم يُفرض من قبل الدائنين الخارجيين بتوجيه من صندوق النقد الدولي أو أي منظمة دولية أخرى وإنما تم فرض "تغيير النظام" من خلال عملية استخباراتية عسكرية سرية، والتي وضعت الأساس لانقلاب عسكري وضع "خطة لإصلاحات اقتصادية كلية واسعة" بما في ذلك الخصخصة وتحرير الأسعار وتجميد الأجور (في أوائل أكتوبر 1973) بعد بضعة أسابيع من الانقلاب العسكري. فالمجلس العسكري برئاسة الجنرال أوغستو بينوشيه أمر برفع سعر الخبز من 11 إلى 40 إسكودو، بزيادة كبيرة جداً وفي زمن قياسي، وصلت إلى 264%. هذا "العلاج بالصدمة الاقتصادية" قد تم تصميمه من قبل مجموعة من الاقتصاديين تسمى "شيكاغو بويز" ففي الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار المواد الغذائية بنسب خيالية، تم تجميد الأجور لضمان "الاستقرار الاقتصادي ودرء الضغوط التضخمية". فبين عشية وضحاها دخل الشيلي في براثن الفقر. في أقل من سنة ارتفع سعر الخبز في شيلي ستة وثلاثين مرة 3700%. كما أنه بفضل الانقلاب العسكري الأمريكي أصبح 85% من الشيليين يعيشون تحت خط الفقر باسم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان. فهناك إذن اثنان 11 سبتمبر، الأول أعتدت أمريكا من خلاله على سيادة دولة مستقلة (11 سبتمبر 1973) والثاني تم من خلاله الاعتداء على أمريكا (11 سبتمبر 2001)، لكن للإعلام وصانعو الرأي العام رأي أخر حيث أن سبتمبر الأمريكي يحظى بالإعلام والعلنية والحضور وسبتمبر شيلي تناسه الزمن وهناك القلة القليلة التي تعرف عنه.

## سياسة الخداع وتسويق الحروب

صدر قبل سنوات كتاب "ماذا حدث داخل البيت الأبيض" لمؤلفه المتحدث السابق باسم البيت الأبيض الأمريكي سكوت ماكليلان والذي يُعتبر شهادة من داخل كواليس السياسة الأمريكية، تكشف تفاصيل صناعة القرار السياسي وتفاصيل التضليل والتعتيم والتلاعب بالمعطيات والمعلومات للسيطرة على الرأي العام المحلي والدولي. سياسة الخداع كما يسميها ماكليلان سيطرت وهيمنت على القرار السياسي الأمريكي في مرحلة، تعتبر من أهم وأخطر المراحل في السياسة الخارجية

الأمريكية على الإطلاق. إذ أن هذه الحقبة شهدت تحولات جذرية في العلاقات الدولية حيث انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة مصير العالم وتطويع منظمة الأمم المتحدة لقبول قرارات لم تكن سليمة على الإطلاق وقرارات كانت تداعياتها وانعكاساتها خطيرة جداً على عدد من الدول ومن شعوب منطقة الشرق الأوسط. الكتاب يشير إلى تضارب في القول والفعل لصحافي وناطق رسمي للبيت الأبيض كان من واجبه تقديم الحقيقة والاستقالة من الوهلة الأولى والانحياز لمصلحة الشعب الأمريكي وللحقيقة بدلاً من الاشتراك في جريمة الكذب والخداع والتلاعب بالعقول. لكن يبدو في واقع الأمر أن سكوت ماكليلان انحاز للمؤسسة التي تعطيه راتباً نهاية كل شهر وهذا ما يعني أن كتابه وحتى ولو يعتبر شهادة من الداخل وجرأة في تقديم الحقيقة إلا أنه كتاب جاء متأخراً ليعكس أن مصلحة السلطة هي فوق كل اعتبار في عالم لا يؤمن بالرأي العام بل يؤمن بالتلاعب بالعقول لاستعمالها في تشريع قراراته وتصرفاته. فالجميع تواطأ واتفق على التضليل والتزييف والكذب لتسويق الحرب والتأثير على الرأي العام الأمريكي للمصادقة على الحرب، بل الإيمان بضرورة خوضها للدفاع عن مصالح أمريكا وحلفائها في منطقة الشرق الأوسط.

سكوت ماكليلان، أو محامي الشيطان، مؤلف كتاب "ماذا حدث في البيت الأبيض"، صال وجال في البيت الأبيض ودافع بشراسة عن سياسات بوش وإدارته لشؤون أمريكا والعالم ومن أهمها قرار الحرب على العراق وبعد كل الضرر الذي أحدثه هذا القرار للشعب الأمريكي ولدول وشعوب العالم، يأتينا بهذا الكتاب وبهذه الحقائق. والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا المقام هو لماذا لم يقدم ماكليلان استقالته من منصبه عندما لاحظ سياسة الخداع والتضليل والتعتيم والتلاعب بالمعلومات من أجل تسويق حرب لا حاجة للشعب الأمريكي بها. ولماذا وافق ماكليلان كل هذه الفترة على القيام بالدفاع عن الشيطان وعن سياسات يرفضها جملة وتفصيلاً ولا يؤمن بها. فالتاريخ يكشف دائماً عن الحقائق وعن هؤلائك الذين يضعوا مصلحة حفنة من بارونات السياسة والمال فوق مصلحة الأمة والبشرية. فالغاية تبرر الوسيلة وكل الطرق والوسائل مشروعة للوصول إلى الهدف حتى ولو كان ذلك على حساب القيم والأخلاق.

تتحدد إشكالية الكتاب في أن قرار الحرب في الدستور والأعراف الأمريكية لا يتم إلا إذا تطلبت الظروف ذلك، وإلا إذا كانت الحرب ضرورية ومبررة ولها أسبابها وحججها. الظروف الموضوعية التي كانت سائدة أثناء مرحلة ما قبل الحرب لم تكن مؤهلة وكافية لشن الحرب على العراق. لكن صقور البيت الأبيض وعلى رأسهم ديك شيني استطاعوا من خلال استخدام "ثقافة الخداع" أن يضللوا الرأي العام الأمريكي والعالمي والاقتناع بقبول قرار الحرب والموافقة عليه. فالبيت الأبيض لجأ إلى كل الطرق والوسائل من دعاية وأكاذيب وأساطير ومن تضخيم خطر القاعدة وأسلحة الدمار الشامل وغيرها لتبرير الحرب وجعلها حتمية لإنقاذ أمريكا والعالم من خطر داهم من شأنه أن يعصف بالعالم بأسره ويفتك بالبشرية جمعاء.

فتسويق الحرب على العراق تم من خلال أكاذيب وحملات ترويجية تسويقية دعائية تقوم على معلومات خاطئة وردت من المخابرات المركزية الأمريكية التي كانت تحصل على معظم معلوماتها من المعارضة العراقية في الخارج التي كانت بدورها تحلل الواقع وتقدم المعلومات بناء على العواطف والأمنيات وليس على ما هو موجود في أرض الواقع. ويرى ماكليلان أن موضوع الحرب على العراق كان المفروض أن يتم من خلال المناقشات المفتوحة ومشاركة الفضاء العام خاصة وسائل الإعلام والنخبة المثقفة للوصول إلى الحقيقة ومن ثمة مساندة قرار الحرب أو معارضته. مع الأسف الشديد قرار الحرب تم في جو من التواطؤ الكبير بين وسائل الإعلام والبيت الأبيض، حيث استطاعت إدارة بوش تمرير خطابها وأكاذيبها أمام أعين ومسامع الإعلام الأمريكي، الذي كان من المفروض أن يكون كلب الحراسة ومراقب السلطة والجهة التي تستقصي الحقائق وتتأكد من صحة القرارات التي تتخذها السلطة في المجتمع. فالإعلام الأمريكي الذي يدعي البحث عن الحقيقة والكشف عنها وتوفير منبراً حراً للرأي العام ليناقش القضايا المصيرية في المجتمع وإبداء رأيه فيها والمساهمة في صناعة القرار، أصبح بدلاً من كل هذا طرفاً في معادلة الخداع والتزييف والتضليل وإخفاء الحقائق. وبهذا التلاعب الصارخ الذي يتنافى ويتناقض جملةً وتفصيلاً مع أسس ومبادئ الديمقراطية، استطاعت إدارة بوش الإعلان عن حرب غير مشروعة وغير مبررة والزج بعشرات بل مئات الآلاف من الشباب الأمريكي في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل.

يتساءل ماكليلان عن من هو المسؤول عما حدث في البيت الأبيض وهنا يشير الكاتب بأصابع الاتهام إلى جهات عديدة من أهمها بطبيعة الحال إدارة بوش والحزبين الديمقراطي والجمهوري وجماعات الضغط والقائمين على الإعلام حيث أن الجميع لم يقم بدوره كما ينبغي بل انخدع وأصبح طرفاً في نشر ثقافة الخداع والتسليم بكل ما يُنشر ويُبث بدون أدنى مساءلة أو استقصاء أو تشكيك. وهذا ما ساعد على نشر الكثير من الأكاذيب والتلاعب بالكثير من المعطيات للوصول إلى هدف واحد هو تسويق الحرب للجميع وخاصة الرأي العام الأمريكي والدولي. هذه الظاهرة جعلت الكثير من المختصين يتساءلون عن دور الفضاء العام والنخب المثقفة ووسائل الإعلام الأمريكية في مواجهة سلطة المال والسياسة في المجتمع. فالواقع يؤكد أن الجميع - أحزاب سياسية، معارضة، جماعات ضغط، مؤسسات إعلامية، الفضاء العام، الرأي العام- الكل أستسلم لـ "الإستبليشمنت" Establishment وللوضع الراهن Status Quo، والنتيجة في نهاية المطاف هي انهزام الحقيقة والحكم الراشد والقرار السليم أمام التضليل والتعتيم والتلاعب والخداع. الخاسر الكبير كان بطبيعة الحال الشعب الأمريكي ودافعو الضرائب والأمن والأمان والاستقرار في العالم.

## هل حان وقت سقوط الإمبراطوريات الإعلامية؟

تساؤلات كثيرة جداً أثارتها فضائح إمبراطورية روبرت ميردوك الإعلامية واختراقها لأخلاقيات الصحافة وإتيكيت الممارسة الإعلامية. وسائل الإعلام العالمية انتقدت بحدة تصرفات وسلوكيات جريدة "نيوز أوف دو الورلد" عن عملية التنصت والتجسس على الآخرين للحصول على أخبار الفضائح والسبق الصحفي. الأخطر في إمبراطورية روبرت ميردوك الإعلامية ليس هو فقط استخدام الوسائل غير الأخلاقية للحصول على الأخبار، بل هو القضاء على التنوع والتعدد والاختلاف والتي هي في الأساس المكونات الجوهرية والمحورية التي تقوم عليها حرية الصحافة والسوق الحرة للأفكار. فالاحتكار الإعلامي يؤدي في نهاية المطاف إلى احتكار الرأي ومصادرة حرية الصحافة والسلطة الرابعة. يتساءل الكثيرون عن واقعية وموضوعية مخرجات وسائل الإعلام وإلى أي مدى تعكس هذه الرسائل الواقع كما هو وإلى أي مدى تشكله وتبنيه و"تفبركه" وفق أطر ومرجعيات واتفاقيات محددة. ففي بعض الأحيان

يُقدم الحدث من زوايا مختلفة وبرؤى متناقضة وكأن الأمر يتعلق بحدثين مختلفين تماماً. تعامل وسائل الإعلام مع الكثير من القضايا والأحداث يثير عدة تساؤلات وملاحظات من أهمها أن الإعلام بصفة عامة و الصورة بصفة خاصة أصبحا جزءاً لا يتجزأ من بعض القضايا والأزمات والحروب. ما قدمته وسائل الإعلام أثناء الاعتداء الصهيوني على لبنان، وحرب أمريكا على العراق وممارسات الكيان الصهيوني في فلسطين لا تخرج عن هذه القاعدة.

تثير الصورة في وسائل الإعلام إشكالية التثبيت والإقصاء، حيث أن الأشياء التي تركز عليها الكاميرا تبقى عالقة في أذهان الجمور وإدراكهم ومخيالهم والأشياء التي تهمشها وتتجاهلها وتتخلى عنها وسائل الإعلام فإنها تزول للأبد من إدراك الجمهور. فالصورة تستخلف الواقع في الكثير من الأحيان بل تصبح هي الواقع نفسه. وهذا يعني أن الصورة تستحضر الغائب وتُغيّب الحاضر. الصورة أصبحت سلعة في الصناعة الإعلامية، لكنها بدلاً من السعي من أجل تقديم الواقع وإثراء الحوار والنقاش وتبادل الآراء والأفكار من أجل خلق مناخ ديمقراطي أصبحت وسيلة للتلاعب والفبركة وبناء الواقع حسب ما يريده أصحاب الإمبراطوريات الإعلامية ومن ورائهم أباطرة المال والسياسة. ومن هنا نلاحظ أن في العديد من الأحيان يتم التلاعب بالصور وإعادة تركيبها وإخراجها وإضافة أشياء وتعديلات عليها حتى تعكس ايماءات وإيحاءات معينة لا تعكس الواقع بالضرورة كما هو وإنما تعكس واقعاً مختلفاً تماماً وفق معايير تحددها الأبعاد الأيديولوجية والسياسية لصاحب المؤسسة الإعلامية. يحدث هذا في الحروب والأزمات والأعمال الإجرامية والإرهابية للتأثير والتلاعب بمشاعر الناس ولتشكيل وعياً ينسجم مع أيديولوجية ومصالح القوى التي تتحكم في الاقتصاد والسياسة والإعلام.

شهدت الساحة العربية والعالمية خلال السنوات القليلة الماضية أحداثاً مهمة تفاعلت معها وسائل الإعلام من مختلف أنحاء العالم بطرق مختلفة وفي بعض الأحيان يتبادر للقارئ أو المشاهد أن الأمر يتعلق بأحداث مختلفة وليس بنفس الحدث، لكن عملية النظر إلى الحدث ومعالجته وتحليله وتقديمه للجمهور هي التي اختلفت وبذلك يكاد الحدث نفسه يختلف رغم أنه واحد. أصبحت وسائل الإعلام في القرن الحادي والعشرين "تفبرك" الواقع أكثر مما تقدمه وتنقله للجمهور كما

هو. الكلام عن الموضوعية والبراءة وتقديم الأشياء والأحداث والحروب والأزمات كما هي في الصناعة الإعلامية يعتبر ضرب من الخيال. وسائل الإعلام وبفضل المكانة الاستراتيجية التي تحتلها في المجتمع وبفضل قوتها ونفوذها في عملية تشكيل وصناعة الرأي العام وفي إعلام وإخبار الجماهير بما يحدث ويجري من حولهم وفي العالم بأسره أصبحت تستقطب اهتمام القوى الفاعلة - السياسية، الاقتصادية، الدينية، جماعات الضغط، المجتمع المدني- في المجتمع سواء محلياً أو دولياً. هذه القوى تعمل جاهدة على تشكيل الوعي وفق معايير ومقاييس تخدم وجهة نظرها ورؤيتها للأحداث وبذلك مصالحها.

لا يحرك وسائل الإعلام في أي مجتمع المال فحسب، بل هناك قوى أخرى تتنافس فيما بينها للاستحواذ والسيطرة عليها من أجل إعلاء كلمتها ووجهة نظرها وإيصالها للرأي العام. لأن في نهاية المطاف السلطة الحقيقية في أي مجتمع يؤمن بالديمقراطية والشفافية هي سلطة الشعب أي الرأي العام. والقوى الاستراتيجية التي تشكل الرأي العام في أي مجتمع هي وسائل الإعلام. حسب ثيودور أدورنو وماكس هوركهايمر، أصبحت الثقافة في القرن الحادي والعشرين صناعة مثلها مثل الصناعات الأخرى تخضع لقوانين العرض والطلب وبذلك قوانين السوق. فالمنتجات الثقافية أصبحت منتجات معلبة تُصنع وفق معايير الإنتاج المتسلسل ووفق أنماط معينة تؤدي في النهاية إلى أحادية الأسلوب والمحتوى. وبذلك اُختصرت الثقافة في التسلية والاستهلاك العابر- الذي يعمر لفترة زمنية محدودة ثم يزول للأبد. فالصناعات الثقافية أصبحت مرادفة للتلاعب بأذواق الأفراد وحسهم، كما أصبحت نموذجاً للتعليب والتنميط والتسطيح وإفراغ الثقافة من محتواها الحقيقي ومن بعدها الجمالي والإنساني.

## التجارب النووية الفرنسية في الجزائر...الجرائم المسكوت عنها

هل ستكفي التعويضات التي ستدفعها فرنسا لضحايا تجاربها النووية في منطقة رقان بجنوب الصحراء الجزائرية؟ وهل ستشمل كل الضحايا الحاليين والمرتقبين مستقبلاً؟ ولماذا هذا التأخر الذي فاق أربعة عقود من الزمن؟ وأين وسائل الإعلام من هذه الفضائح؟ وأين هي منظمات وجمعيات حقوق الإنسان وهيئات حماية

البيئة؟ أين هو الطرف الجزائري للمطالبة بحقوق الضحايا بملفات وإحصائيات ودراسات قانونية؟ أين هي خريطة التجارب وتفاصيلها؟ وأين هي الهيئة الدولية للطاقة للوقوف على ما حدث؟ أسئلة كثيرة وتناقضات عديدة عشية الكلام عن مشروع قانون فرنسي لتعويض ضحايا رقان، مشروع جاء في الساس لتعويض أفراد الجيش الفرنسي المتضررين من التجارب.

في 13 فبراير من سنة 1960 نفذت فرنسا تفجيراً نووياً "اليربوع الأزرق" في منطقة رقان في أقصى جنوب غرب الصحراء الجزائرية. بلغت قوته 60 كيلو طن أي ما يعادل ثلاثة أضعاف قوة القنبلة التي ألقت بها الولايات المتحدة الأمريكية على هيروشيما في العام 1945. هذه القنبلة تلتها قنبلة "اليربوع الأبيض"، ثم "اليربوع الأحمر" حسب ترتيب الألوان الثلاثة للعلم الفرنسي. وفي الأخير أختتمت فرنسا جرائمها بالقنبلة الرابعة والأخيرة التي سميت بـ "اليربوع الأخضر". تتلخص حصيلة الجرائم النووية الفرنسية في الجزائر في 57 تجربة نووية نفذتها فرنسا في ثلاث مناطق بجنوب الصحراء الجزائرية، منها أربع تجارب سطحية و13 تجربة في أنفاق باطنية و35 تجربة على مستوى الأبار و5 تجارب أخرى أُستعملت فيها مواد فتاكة محضورة دولياً. مسؤولية فرنسا في هذه الجريمة كاملة لا غبار عليها، ولا تحتاج إلى قرار إدانة. تجارب فرنسا النووية أدت إلى تلوث المنطقة برمتها في محيط 150 كيلو متراً من موقع الانفجار. نفذت فرنسا بين سنة 1960 و1966 أكثر من 20 تفجيراً نووياً على الأراضي الجزائرية، وما يزيد عن 40 تجربة نووية وهذا حسب تصريح العسكريين والخبراء الفرنسيين أنفسهم. هذه الجرائم تسببت في تلويث الغلاف الجوي والموارد الطبيعية وتفشي الأمراض كالسرطان والتشهوات الخلقية وغير ذلك. والجريمة الأكبر أن السلطات الفرنسية لا تريد الإعتراف بجرائمها كعادتها، ورفضت وترفض تسليم كل المعلومات إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وحتى الساعة ما زالت ملفات التفجيرات النووية الفرنسية سرية وغير متوفرة للإطلاع عليها، حتى للمنظمات الدولية التي تشرف على المراقبة. وتجدر الإشارة هنا أنه من الناحية القانونية تعتبر التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ما زالت تداعيات وآثار الاستعمار الفرنسي في مستعمراتها السابقة حاضرة

حتى الساعة، وما زالت مشكلات الحدود وأزمة الهوية والخلل الاقتصادي والتبعية الثقافية تحاصر العديد من الدول التي عانت من مآسي الاستعمار والظلم والعبودبة. فرنسا تخلت عن مستعمراتها وتركتها في دوامة من التبعية ومن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. كما فشلت فرنسا في وضع استراتيجية جديدة للتعامل مع مستعمراتها وخطة عمل تتماشى مع المعطيات الجديدة في العالم. هذا الوضع فتح المجال أمام قوى فاعلة في النظام الدولي كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا للاستفادة من الفراغ الفرنسي في القارة السمراء. الغريب والعجيب في الأمر أن فرنسا وبعد مرور ما يزيد على أربع عقود من جرائمها في مستعمراتها السابقة ما زالت مصممة على عدم الاعتراف بما فعلته وعلى عدم الاعتذار، ومن جهة أخرى تصر على المحافظة على نفوذها في مستعمراتها والاستفادة من الامتيازات والتسهيلات والمجاملات في التعامل.

للتذكير فقط، قصة فرنسا مع الجرائم النووية لم تخص الجزائر فقط وإنما بولينيزيا الفرنسية عاشت نفس الويلات والتجارب. المنظومة الدولية اليوم بحاجة إلى دراسة مشامل التجارب النووية بهدف الوصول إلى آليات عملية من شأنها أن تضع المجتمع الدولي أمام مسؤوليات لمعالجة التداعيات والانعكاسات الخطيرة التي عانت وتعاني منها المناطق التي شهدت وعاشت تلك الجرائم النووية. فالعالم بحاجة لمعرفة هذه الجرائم ومن واجب القانون الدولي معاقبة المجرمين وإرغامهم على دفع التعويضات والقيام باللازم من أجل التخلص من الترسبات والملفات الناجمة عن تلك التجارب وكذلك الأوبئة والأمراض والتلوث البيئي.

التناقض الصارخ الذي نلاحظه في عصر التناقضات والتضليل والتزييف والكيل بمكيالين، هو أن فرنسا تسعى إلى دعم وتطوير علاقات التعاون والتبادل الاقتصادي والتجاري والثقافي والعلمي مع دول القارة السمراء، وتمارس ضغوطا كبيرة على إيران بشأن ملفها النووي، وترفض في نفس الوقت الاعتراف بجرائمها في مستعمراتها السابقة. المسؤولون الفرنسيون يصرحون أن التجارب النووية في الصحراء الجزائرية "نظيفة" ولم تعرّض السكان والبيئة للإشعاعات ولأي نوع من الأمراض والانعكاسات السلبية. هذا الموقف من قبل بلد "الحرية والمساواة والأخوة" يذكرنا بقانون فرنسي يّمجد الإستعمار ويثني على الإيجابيات التي قدمها

للمستعمرات. ألم ينّظر جول فيري ويقول أن الله خلق نوعين من البشر، نوع يوجد في الشمال خُلق ليسيطر ويقود النوع الثاني من البشر الذي يوجد في الجنوب. وحسب نظرية المنظر الفرنسي للاستعمار، الأوروبيون خُلقوا ليستعمروا الشعوب الأخرى حتى يعلموها الحضارة والتمدن والتطور.

تمثل التجارب النووية في العالم مشكلة مهمة جداً، لكن لكونه يهم المغلوب على أمرهم ويحرج القوى الفاعلة في النظام الدولي ويضعها أمام مسؤولياتها وأمام الجرائم التي ارتكبتها، فإنه لم يحظ بالاهتمام اللازم سواء من قبل وسائل الإعلام العالمية أو المنظمات الدولية. فمن حق الجزائر ومن واجب الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تفرض على فرنسا تقديم خريطة التفجيرات بالتفصيل ومساعدة الجزائر تقنياً ولوجستياً ومادياً لمعالجة الأضرار ومواجهة الموقف وتذليل مخاطر الإشعاعات. على فرنسا كذلك دفع تعويضات للجزائر وللمتضررين من الجرائم النووية التي ارتكبتها. المنطقة التي شهدت التجارب النووية بحاجة إلى دراسة للوقوف على الأضرار وتحديد السبل والوسائل لانقاد ما يمكن انقاذه. مشكلة التجارب النووية في العالم وخاصة تلك التي أُجريت من قبل القوى الاستعمارية الغاشمة تحتاج إلى شبكة دولية تضم هيئات ومنظمات وجمعيات تهتم بالأثار السلبية والانعكاسات المختلفة على الإنسان والبيئة والمحيط. على المجتمع الدولي كذلك الاهتمام بالموضوع والعمل على إدارة هذه المناطق التي تعاني من التلوث الإشعاعي النووي بكل تداعياته على الإنسان والحيوان والمكان ولآلاف السنين. أين الضمير الإنساني ومنظمات حقوق الإنسان وحماية البيئة؟

## في المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام

انتشار وظهور الصحافة الصفراء في الدول العربية لا مبرر له سوى أنه تقليد أعمى للغرب ومتاجرة بشرف المهنة وأهدافها النبيلة. ومع الأسف الشديد انتشرت الظاهرة وتوغلت في أوساط المجتمعات النامية بحجة أن الجمهور حر في اختيار ما يتفق مع أذواقه وحاجاته. وهكذا نلاحظ نزوح صحافة همها الوحيد هو تحقيق الربح عن طريق كشف الفضائح وأخبار الجنس والجريمة وأخبار المشاهير والنجوم محلياً ودولياً. ففي الوقت الذي ينتظر فيه المجتمع المؤسسة الإعلامية بأن تقوم بدور

استراتيجي وفعال في المجتمع يفاجأ بانتشار صحافة تستمد مقوماتها وقيمها من مجتمعات وأوساط غريبة عجيبة بعيدة كل البعد عن المجتمع العربي الإسلامي.

ينعم الصحافي في أي مجتمع بمكانة مرموقة واستراتيجية تمكنه من الوصول إلى الرأي العام بكل سهولة وبسرعة فائقة كما يستطيع أن يصل إلى صاحب القرار ومصدر الخبر وأي إدارة أو مؤسسة في المجتمع بدون عناء، هذه الامتيازات بطبيعة الحال تقابلها مسؤولية كبيرة يجب أن يتحلى بها القائم بالاتصال ويضع في ذهنه أنه مسؤول على كشف الحقائق ومحاربة الفساد والرشوة. وفي الدول النامية تبرز أهمية المؤسسة الإعلامية ومسؤوليتها الاجتماعية أكثر من أي مجتمع أخر وهذا نظراً للدور الاستراتيجي والفعال التي تلعبه وسائل الاتصال الجماهيري في مجتمعات بحاجة إلى تعليم وتوعية صحية وبيئية وسياسية وغيرها من المهام الرئيسية لتحقيق التنمية الشاملة والخروج من التخلف والفقر والجهل وإلى ذلك من المشاكل العديدة والمتنوعة في مثل هذه الدول.

العبارة التي أصبحت متداولة في أوساط أصحاب صحافة الدكاكين وتجار صحافة الإثارة والفضائح هي "الجمهور يريد هذا النوع من الصحافة" وهذا انطلاقاً من مبدأ احترام أذواق الجمهور وما يريده. المغالطة الكبيرة هنا هي أن وسائل الإعلام هي التي تصقل أذواق الجمهور واحتياجاته وليس العكس. فالجمهور أو المستقبل عندما يتعود على سلعة إعلامية معينة فإنه يتبناها ويدمنها ويحبها مع مرور الزمن. فإذا عودنا الجمهور على مادة إعلامية محترمة، هادفة تسهم في تكوينه وتكوين شخصيته وتساعد على تطوير ثقافته السياسية وثقافته العامة فهذا الجمهور يصبح يبحث على الصحافة الجادة والصحافة الهادفة، أما إذا هربنا من المسؤولية الاجتماعية للصحافة وهربنا من مسؤوليتنا كصحافة هادفة وفعالة في المجتمع وذهبنا نبحث عن غرائز المراهقين وإثارة شعورهم وعاطفتهم وأحاسيسهم في هذه الحالة نعتبر أنفسنا أننا غرسنا قيماً وعادات في الجمهور وحولناه من الجمهور الفاعل الهادف إلى جمهور يبحث عن أخبار الجنس والإثارة والفضائح وأخبار النجوم إلى غير ذلك.

فما يريده الجمهور هو ما تعوّد عليه وما قدم له من رسائل من قبل وسائل الإعلام المختلفة. وما يجب الاهتمام به والنظر إليه بإمعان وجدية هو القيم

الإخبارية التي تتبناها المؤسسة الإعلامية أو النظام الإعلامي بصفة عامة. فالقيم الخبرية هي زبده ما يقدم للجمهور وهي تلك الصور الذهنية التي تتراكم في مخزونه المعرفي وفي ذاكرته وتحدد سلوكياته في ما بعد. وهنا نتساءل ما هي القيم الخبرية التي تقدمها الصحافة الصفراء وما هي الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها؟ اليقين هنا أن الهدف الأول والأخير للصحافة الصفراء وصحافة الإثارة هو زيادة المبيعات لرفع سعر الإعلان وبذلك زيادة الأرباح أما غير ذلك فهو مجرد وسيلة للوصول إلى الهدف. ومن هنا نرى أن الصحافة الصفراء هي دخيلة على مجتمعاتنا وقيمنا وأخلاقنا وآدابنا وعاداتنا وتقاليدنا. والغريب في الأمر أن أصحاب هذا الاتجاه أو مؤيدو صحافة الدكاكين يصرون على أهميتها في المجتمع وأن الجمهور حر في اختيار ما يشاء والمنظومة الإعلامية من واجبها تقديم له ما لذّ وطاب من المادة الإعلامية بمختلف اتجاهاتها وأشكالها وأنواعها. فالحزب السياسي الذي يملك أكثر من سبع جرائد ودوريات يعني أنه تحول من العمل السياسي إلى المتاجرة بالصحافة الصفراء وصحافة الإثارة، وعندما تتكلم مع مسؤول الحزب يرد عليك بكل اعتزاز أن هذه هي حرية الصحافة، وحرية الصحافة بالنسبة له هو المتاجرة بالمهنة النبيلة والمتاجرة بأخبار الجنس والإثارة والاغتصاب وإلى غير ذلك. وذهبت أحزاب أخرى تتاجر بالصحافة الصفراء وتتبنى ما يسمى بالثقافة الجنسية كمبدأ أساسي من مبادئها وتستعمل الصحافة كوسيط لنشر هذه الثقافة والحصول على الأموال الطائلة.

السؤال الذي نطرحه هنا ونحن نستعرض ظاهرة خطيرة تمس مؤسسة استراتيجية في المجتمع وتمس طاقة هامة جداً من الطاقات المتوفرة في المجتمع والتي بإمكانها أن تحل مشاكل عديدة وتسهم إسهاماً كبيراً في عملية التنمية الشاملة، كيف نضع حداً لهذا التسيب ولهذا الانحراف ونضع المؤسسة الإعلامية في طريقها الصحيح؟ المجتمع المدني والجمعيات الصحفية والمجالس المهنية مطالبة بحماية المهنة من المتطفلين والتجار والانتهازيين الذين يستعملون الصحافة للابتزاز والفضائح والجنس والتشهير وخدش الحياء. هذه الجهات المختلفة بإمكانها كذلك مراقبة ما تقدمه هذه الصحافة الصفراء للمجتمع ومن خلال الآليات المختلفة تستطيع أن تضغط على المشرع والجهات المعنية لوضع حد للتجاوزات وابتزاز المهنة من أجل تحقيق مصالح ضيقة على حساب المصلحة العامة وقيم ومبادئ المجتمع.

المؤسسات السالفة الذكر وكل حسب اختصاصها بإمكانها أن تضع الحقوق والواجبات وتحدد مسؤولية كل واحد. كما أنه بإمكانها إقصاء كل غريب ودخيل على المهنة وهذا في حدود القانون المعمول به وفي حدود ميثاق أخلاقيات المهنة وفي حدود الأعراف والعادات والتقاليد والقيم والأخلاق المتداولة في المجتمع. نحن هنا لا ندعو للرقابة والتدخل السافر في عمل المؤسسة الإعلامية وإنما الدعوة هنا موجهة للضمير المهني وللضمير الأخلاقي. فكل صحافي مطالب أن يتساءل ويقول ماذا قدمت للمجتمع؟ ماذا قدمت للقارئ؟ وما هي الأخطاء والتجاوزات والأمراض الاجتماعية التي عرضتها على الرأي العام وصاحب القرار وأُتخذت فيها إجراءات وقوانين وتشريعات لتصحيحها والقضاء عليها؟ المجتمعات العربية بحاجة إلى صحافة ملتزمة نزيهة ومسؤولة، صحافة رأسمالها يكون الجمهور وربحها خدمة الجمهور وتحقيق التنمية الشاملة. أما عن صحافة الجنس والإثارة والفضائح والتشهير فهنالك أمور أكثر أهمية منها تنتظر كل من المؤسسة الإعلامية والقائم بالاتصال لمناقشتها وطرحها على الرأي العام للدراسة والمعالجة.

# الفصل الثاني

## الإعلام بين الأخلاق والقانون

- الإثارة والالتزام في الصحافة الغربية
- إشكالية القيم والأخلاق في الإعلام الفضائي العربي
- القانون والأخلاق والضمير الصحفي
- صحة الرئيس بين الإعلام والإشاعة وإثارة البلبلة
- قانون الإعلام ... من أجل الحرية المسئولة
- حرية الصحافة بين التشريعات والممارسة
- الذراع الايديولوجية للعولمة
- الفرق بين الخير والشر
- عولمة الإعلام ونهاية الفضاء العام
- عندما تسيطر المادة على القيم والمبادئ والأخلاق
- تقديس حرية التعبير وتدنيس مشاعر وأديان الآخرين
- المرأة في الإعلان...الانجراف القيمي والأخلاقي

# الفصل الثاني

## الإعلام بين الأخلاق والقانون

### الإثارة والالتزام في الصحافة الغربية

في منتصف القرن الماضي تجاوزت الصحافة الأمريكية حدودها مما أدى بالساهرين على تطبيق التعديل الأول الأمريكي بإنشاء لجنة "هوتشينس" التي نظرت في التجاوزات والممارسات التي خرجت عن العرف والتقاليد العامة لأخلاقيات الصحافة، وكنتيجة لتقريرها ودراستها جاءت بمفهوم جديد وهو المسؤولية الاجتماعية للصحافة وكان هذا سنة 1947، وبعد خمسين سنة بالضبط وجدت الصحافة البريطانية نفسها أمام أزمة أخلاقية حادة أدت إلى نقاش جاد وصريح بين محترفي المهنة وبين النقاد والمشرفين على الصحف والمجلات وكذلك المختصين في شؤون قانون الصحافة وأخلاقياتها. والأمر هذه المرة كان خطير حيث أنه مسّ الأميرة ديانا والعائلة المالكة. وأخر ضجة عرفها المجتمع البريطاني هو ظهور كتاب -الملكيون- للكاتبة كيتي كيلي حيث جاء ليكمل ما تركته صحافة الإثارة وليكشف للعام والخاص عورة العائلة المالكة بكاملها والأميرة ديانا على وجه الخصوص.

تتميز الصحافة الغربية وخاصة الصحافة الجادة بالتنقيب والاستقصاء والتحري وهذا ما يسمى في الغرب بصحافة التحريات أو صحافة الاستقصاء investigative journalism بهدف تلبية حاجات المجتمع المعرفية وكذلك لمراقبة رجال السياسة وأصحاب السلطة والنفوذ والجاه والمال من التجاوزات واستغلال مناصبهم ونفوذهم لتحقيق أهدافهم الخاصة. من حيث المبدأ تظهر الأهداف نبيلة وشريفة، حيث استطاعت الصحافة الغربية أن توظف هذه الأهداف النبيلة في أرض الواقع. والأمثلة كثيرة على ذلك مثل استقالة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون وانسحاب "غاري هارت" من الانتخابات الأمريكية وهذا بعد ما فضحته وسائل الإعلام أمام

الرأي العام الأمريكي بعدما قضى عطلة نهاية الأسبوع مع عشيقته "دونا رايس"، والأمثلة كثيرة ومتشعبة. السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ماذا يحدث إذا تلاعبنا بهذه المبادئ وهذه الحرية لتحقيق أهداف ليست هي بالضرورة أهداف الغالبية العظمى من المجتمع وليست هي الأهداف النبيلة للصحافة والإعلام. فالإشكال المطروح هنا هو أن الصحافة الصفراء وصحافة الإثارة استغلت مركزها في المجتمع ونفوذها لتحقيق أهدافها بالدرجة الأولى وهذه الأهداف تتمثل في المبيعات وبذلك الإعلانات وبذلك الربح. فتدخل صحافة الإثارة والتابلويد في خصوصية المشاهير ورجال السياسة والأعمال أثار ضجة كبيرة في الأوساط الإعلامية والسياسية البريطانية بصفة خاصة، والغربية بصفة عامة. وجاء رد الفعل عنيف حيث أن الجهات المختصة في المملكة المتحدة اتخذت إجراءات صارمة لتنظيم وتقنين العملية الإعلامية بدون المساس بطبيعة الحال بحرية الصحافة وبحرية الرأي والنقد. ففي مؤتمر صحفي أعلن اللورد "جون وايكهام" رئيس اللجنة الصحافية البريطانية للشكاوي ورئيس لجنة مراقبة الصحافة عن الإجراءات الجديدة التي أخذتها اللجنة لتضع حداً لتجاوزات الصحافة وتكرار مأساة ديانا. وشملت هذه الإجراءات حماية الحياة الخاصة للعائلة المالكة وللمشاهير ورجال الأعمال والسياسة، والأطفال وضرورة القضاء على سوق صور البابراتزي التي تلتقط بطرق لا تمت بأية صلة لأخلاقيات الصحافة والممارسة الإعلامية الشريفة والنزيهة والملتزمة. وهكذا جاءت مأساة ديانا وبعد فوات الأوان بنتائج تحمي أولادها وتحمي غيرها من الاستغلال البشع لصور تباع بمئات الآلاف من الدولارات، بل في بعض الأحيان بالملايين. وهكذا جاءت لجنة مراقبة الصحافة مثلها مثل لجنة -الهوشتينس- في الولايات المتحدة سنة 1947 بقانون جديد للممارسة والسلوك الإعلامي.

وكان رد فعل الناشرين وأصحاب الجرائد وكبار المحررين البريطانيين جد إيجابي حيث رحب الجميع باقتراح اللورد "وايكهام". لكن كيف سيكون التطبيق في أرض الواقع خاصة وأن الصحافة الصفراء تقوم أساساً على أخبار المشاهير وخصوصيتهم وأخبار الإثارة والجريمة والعنف والجنس.

يرى الخبراء والمختصون في شئون قانون الإعلام وحرية الصحافة، أنه ليس بالأمر السهل تحديد أين ينتهي حق الفرد في الخصوصية وأين تبدأ حرية الصحافة.

ففي بعض الأحيان يأخذ الأمر وقتاً طويلاً ودراسة ومناقشة مستفيضتين لتحديد هل يجب علينا كصحافيين أن نكتب خبر حول أمر معين أم لا؟ وفي هذه الحالة قد يضيّع الصحافي فرصة تغطية خبر يكون ذا أهمية للمجتمع ولحق الفرد في المعرفة. والإشكال الرئيسي الذي يواجه المهنة هو أن هذا القانون الذي وضعه المسؤولون في بريطانيا تقل أهميته ووزنه إذا لم تعمل به دول أخرى عبر العالم. فصور البابراتزي لها سوق عالمي وتباع في أهم عواصم العالم فإذا منعت في لندن وبيعت في روما فأين هي الجدوى منه، وأين هي الفائدة كذلك إذا لم يشمل هذا القانون الانترنت والإعلام الإلكتروني بجوانبه المتعددة والمتشعبة -البث الفضائي- التلفزيون الكابلية والمشفر. . .الخ. فبين حق الجمهور في المعرفة وحق الفرد كذلك في خصوصيته يوجد تناقضاً كبيراً من الناحية العملية. ومنهم من يرى أن أية قوانين أو إجراءات تنظيمية لممارسة المهنة الصحفية ستحد من حرية الصحافة وسيستغل أصحاب النفوذ والجاه والمال مثل هذه الإجراءات للتهرب من التحقيقات والاستقصاءات حتى لا تكشف الصحافة عن أعمالهم التي قد تناقض القانون والأخلاق والصالح العام.

السؤال الذي يطرح نفسه في هذه الإشكالية: إشكالية الالتزام والإثارة هو ما هي الخدمة التي تقدمها الصحافة عندما تغطي خصوصية الآخرين، وخاصة إذا كانت الأمور تتعلق بالروتين والحياة العادية للنجم السينمائي أو للسياسي أو لرجل الأعمال. فإذا كانت التغطية لا تكشف عن عملية رشوة أو تجسس أو استغلال نفوذ، أي بمعنى أخر التصرفات التي تضر بالصالح العام، وإنما هي تغطية تافهة تستغل من قبل صحافة الإثارة لزيادة المبيعات وزيادة القراء والمشتركين وبذلك زيادة حجم وسعر الإعلانات، ففي هذه الحالة نلاحظ أن الصحافة ابتعدت -بمختلف المقاييس- عن مهمتها النبيلة في المجتمع. ومن هذا المنطلق يجب على مواثيق الأخلاق ولجان الصحافة عبر العالم أن تقنن وتنظم تعامل الصحافة مع الحياة الخصوصية للناس وهذا بدون المساس بحرية الصحافة في الكشف عن الحقيقة والدفاع من خلال عملها على الصالح العام. فقياس الغرض وتحديده في هذه الحالة يحدد الغائية والهدف والقصد والنية من وراء تغطية خصوصية الناس، هل الأمر يتعلق بخدمة الصالح العام وخدمة الجمهور أم البحث عن الإثارة لزيادة المبيعات والأرباح.

والسؤال الذي يطرح نفسه حول إشكالية أخلاقيات الصحافة الغربية هو إلى أي مدى ستتخلص صحافة الإثارة من ممارساتها وتصرفاتها غير الأخلاقية وتنضم إلى صفوف الصحافة الجادة والصحافة المسئولة والملتزمة بالبحث عن الحقيقة لخدمة الرأي العام والجمهور. الأمر ليس بالسهل خاصة وأنه يتعلق بتغيير نمط وشكل ونوع المادة الخبرية التي تقدم إلى مستهلك عوّدته نفس هذه الصحافة على أنماط وعادات استهلاكية إعلامية تمجد الإثارة والجنس والفضائح والتشهير. هل ستتغلب الأخلاق والقيم على المادة وعلى الربح؟ سؤال يرجح الجانب المادي من دون شك رغم إيجاد قوانين ومواثيق لأخلاقيات الممارسة الصحفية. والأهم في كل ما تقدم أن الصحافة الغربية مثل كل أنواع الممارسات الإعلامية في العالم تعكس المجتمع التي تعيش فيه بمختلف أبعاده القيمية والأخلاقية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية. مجتمع في أخر المطاف يتميز بالمادية والسلوك الاستهلاكي بامتياز ويمثل المجال الحيوي الذي تعيش وتتنفس من خلاله هذه الصحافة. فالأزمة إذن هي أزمة مجتمع بكامله يصارع ليل نهار للحفاظ على قيمه ومثله التي تتدهور يوماً بعد يوم. وهنا يجب الرجوع إلى الجذور وإلى أصل الأزمة وتشخيص الداء لتوصيف الدواء. وما تحتاجه الصحافة الغربية من مواثيق أخلاقية وقوانين ممارسة قد تحتاجه معظم القطاعات المختلفة والعاملة في المجتمع الغربي.

## إشكالية القيم والأخلاق في الإعلام الفضائي العربي

حددت اليونسكو أربع وظائف محورية لوسائل الإعلام تتمثل في الإخبار، التربية، الإعلان والترفيه. فوسائل الإعلام في أي مجتمع كان، هي مؤسسات اجتماعية تشكل الوعي الاجتماعي وتساهم في بلورة الرأي العام ونشر الثقافة والوعي في مختلف المجالات. كما أنها تعمل على نقل التراث من جيل إلى آخر فضلاً عن أنها المؤرخ اليومي لما يجري في المجتمع. كما أنها تساعد في عملية التواصل بين الحاكم والمحكوم ونقل اهتمامات الشارع للسلطة ونقل توجهات وسياسات السلطة للجمهور. كل هذا بطبيعة الحال وفق قيم ومبادئ ومعايير لا تخرج عن القيم المجتمعية وعن الأخلاق والعادات والتقاليد. نتساءل أين هذا الكلام في غالبية الفضائيات العربية التي يتعدى تعدادها الثلاثمائة. فالمشاهد والمتتبع

لهذه الفضائيات يلاحظ ما نوع من الصحافة الصفراء ينتشر بسرعة فائقة في أنماط المشاهدة واستهلاك وسائل الإعلام عند المواطن العربي. وبهذا أصبحت هناك فضائيات صفراء، فضائيات الشعوذة والرقص والغناء والغزل على الهواء والعلاج الطبيعي على المباشر، وبرامج "الشو بيز" و"صراع الديكة" . . .الخ. وأصبح الشغل الشاغل لهذا النوع من الفضائيات هو الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المشاهدين وخاصة الشباب والمراهقين منهم، من أجل الرسائل القصيرة والاتصالات الهاتفية والمشاركة في المسابقات. كما أصبح هم القناة الفضائية هو بث أكبر حجم ممكن من الإعلانات. والحصيلة في أخر المطاف هي بث رسائل هابطة لا تضيف شيئاً للمشاهد ولا تقدم له مادة تفيده في ثقافته العامة وفي فهمه لما يجري من حوله وفي العالم. . والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام، هو ماذا أضافت هذه الفضائيات من قيم ومن أخلاق ومن معلومات وتعليم وثقافة وحصانة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

هل يقاس نجاح المؤسسة الإعلامية بالأرباح المادية التي تحققها؟ أم أن هناك معايير أخرى تحدد هذا النجاح. المؤسسة الإعلامية لا تنتج شامبو ولا شوكولاتة وإنما تنتج فكراً وقيماً وذاكرة جماعية لأمة بكاملها. كما أنها تلعب دوراً استراتيجياً في التنشئة الاجتماعية والمواطنة والولاء لنظام ولقيم مجتمعية. فإذا كان تحقيق ملايين الدولارات على حساب هذه الأهداف النبيلة هو المقياس وهو معيار النجاح فهذا يعني أن المؤسسة الإعلامية أصبحت مثل مصنع الإسمنت لا علاقة لها بالفكر وبالقيم وبالحضارة وبالثقافة وبالذاكرة الاجتماعية وبإنسانية الإنسان وأدميته، في هذه الحالة الإنسان هو رقم لا أكثر.

ما يُلاحظ عن هذا النوع من فضائيات الشعوذة والرقص والأغاني الهابطة والرسائل القصيرة وبرامج صراع الديكة و"بنات الهوى" وغير ذلك هو البحث عن الربح مهما كانت الوسائل والطرق وحتى لو كان الربح على حساب القيم والأخلاق والمبادئ. فوقت الإعلانات أصبح يعادل وقت المادة الإعلامية وفي بعض الأحيان يفوقه. فعلى سبيل المثال نلاحظ أن وقت حلقة مسلسل ما هي نصف ساعة، لكن مشاهدتها تستغرق ساعة بالتمام والكمال. أما عن ما يبث من إعلانات وعن الصور والمشاهد والقيم التي تحملها تلك الإعلانات فحدث ولا

حرج. فمعظم الإعلانات التي تبث في الفضائيات العربية هي إعلانات لشركات متعددة الجنسيات تروج لسلع استهلاكية بطرق وتقنيات غربية، كما أنها تحمل قيماً نابعة من المجتمعات الأوروبية والأمريكية. حيث أن هذه الإعلانات صُممت وأُنتجت في الغرب لمستهلكين غربيين. وهنا نلاحظ التناقض الكبير، حيث أن هذا النوع من الفضائيات يشارك ويساهم بطريقة منظمة ومنهجية في نشر قيم استهلاكية وعادات وتقاليد تتنافى وتتناقض جملة وتفصيلاً مع المجتمع المحلي والوطن العربي.

كما انتشرت بعض البرامج في بعض الفضائيات وهي في حقيقة الأمر صورة طبق الأصل لبرامج في قنوات غربية. مثل هذه البرامج تناست وتجاهلت أنها في مجتمع عربي إسلامي له حرماته ومقدساته وقيمه وعاداته وأخلاقه. فبعض هذه البرامج لم يجد من المشكلات والقضايا المجتمعية سوى الأمور الشاذة والاستثنائية والتي تخرج عن القاعدة وتتسم بالإثارة والغرابة والهدف من ورائها هو جلب القبول عليها وفضول الشباب والمراهقين. وكأن الشغل الشاغل للمجتمع ينحصر في تلك المشكلات فقط. فأصبحنا نشاهد على الهواء ومباشرة خدش حياء وشتم وتجني وافتراء وكأن هذه السلوكيات والتصرفات أمور عادية وطبيعية ومسلم بها في المجتمع. فأي إعلام هذا؟ وما هي الإضافات التي يقدمها للمجتمع؟ وأين هو دوره في التنشئة الاجتماعية وغرس القيم والمبادئ وتقديم المعارف والعلوم والثقافة العامة للمشاهد. والأخطر من هذا أن بعض الفضائيات طرحت بعض المشكلات والقضايا وكأنها هي الهم الوحيد والمشكل الأوحد في المجتمع بأسره وأنها مشكلات العام والخاص التي تعاني منها الشرائح الكبيرة في المجتمع. والبعض من هذه البرامج، مع الأسف الشديد، يركز على بعض القضايا التي يتغنى بها الغرب كحقوق الإنسان والديمقراطية وحقوق الأقليات والتسامح الديني وحرية المرأة ومعاملتها والمساواة بين الجنسين وغيرها.

الإشكال المطروح في هذا المقام هو، أن في الوقت الذي ينتظر فيه المشاهد مادة هادفة وجادة، لمواجهة حملات التشويه والتضليل والتلاعب في حق العرب والمسلمين والدين الإسلامي وتفنيد الأساطير والأكاذيب، نلاحظ أن "الفضائيات الصفراء" تروّج لقيم دخيلة على المجتمع وتذوب وتنجرف في تيار التبعية والانسلاخ ونشر أفكاراً وسلوكيات تساهم في اغتراب المشاهد العربي وضياعه في

فضاء لا علاقة له به. وفي كل هذا نتساءل أين هي وزارات الإعلام العربية أو المؤسسات التي تشرف على الإعلام في الوطن العربي؟ أين هي مواثيق الشرف؟ وأين هي النقابات الصحفية؟ أين هو المجتمع المدني؟ أين هي جمعيات حماية الطفل وحماية المستهلك؟ الجميع يبكي على الأطلال والأمر على حاله منذ أكثر من عقد من الزمن. والأخطر أننا من حين لآخر نسمع عن إطلاق فضائية عربية جديدة تضاف إلى قائمة فضائيات الغناء والرقص والرسائل القصيرة والغزل المباشر وعلى الهواء. فإذا أصبحت الفضائيات تعامل وكأنها آلات تبيض ذهب من خلال توفير مساحات للإعلانات ولثقافة الاستهلاك والتسطيح والتهميش والذوبان في الآخر، فهذا يعني أننا نساهم في تسميم عقول أبنائنا وفلذات أكبادنا ونحن مسرورون ونتفاخر بأننا كسبنا معركة الإعلام الفضائي واصبحت لدينا المئات من القنوات كغيرنا من الأمم والشعوب.

فإذا خرج الإعلام الفضائي من سلطة الحكومات وطغيان الرقيب فإنه، مع الأسف الشديد، سقط في يد تجار لا علاقة لهم بالإعلام ولا بالثقافة ولا بالعلم ولا بقيم المجتمع ومبادئه وأخلاقه. وبالنسبة لهؤلاء التجار فلا يوجد هناك فرق بين قناة فضائية ومصنع مواد غذائية أو قطع غيار السيارات. فالهدف في نهاية المطاف هو الربح، لا غير، أما الرسالة والمحتوى وماذا تقدمه القناة الفضائية فهذا شيء ثانوي لا يعني الكثير ما دام هناك مراهقين وشباب ومشاهدين يكونون أرقاماً تستقطب المعلنين. وهكذا نلاحظ مؤسسات استراتيجية ومهمة في المجتمع تصول وتجول في الفضاء الإعلامي والثقافي وفي مجال صناعة الفكر والثقافة والرأي العام والذاكرة الجماعية بدون ضمير مهني وبدون أخلاق ولا وازع ديني ولا ولاء وانتماء وطني وثقافي وحضاري. فـ"الفضائيات الصفراء" أصبحت لا تختلف كثيراً عن العصابات التي تروج وتسوق وتنشر المخدرات في أوساط الشباب.. وقد قال أحدهم أن إذا أخطأ الطبيب فإنه يتسبب في وفاة مريض واحد، أما إذا أخطأ الصحفي فإنه يسمم عقول مئات الآلاف. فمتى نحتكم إلى العقل والضمير والمنطق لنضع حداً لانتشار التلوث الإعلامي والثقافي في الوطن العربي؟

## القانون والأخلاق والضمير الصحفي

أثيرت في الأسابيع القليلة الماضية في الأوساط الإعلامية الإماراتية قضايا مصيرية وجوهرية تتعلق بحبس الصحافيين ومشروع قانون النشر والمطبوعات وصدور ميثاق الشرف وأخلاقيات المهنة. قضايا محورية واستراتيجية في العمل الإعلامي المسؤول والنزيه والمستقل والحر. فإذا بدأنا بإشكالية حبس الصحافي فالقضية قديمة قدم الممارسة الإعلامية عبر التاريخ والعصور، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل يجوز حبس الصحافي ومعاملته في قضايا النشر والرأي كأي شخص أخر. فقضايا النشر والرأي تختلف في الواقع عن باقي الجنح والمخالفات التي يرتكبها الفرد في المجتمع. فلا يُعقل مثلا أن يُحاكم الصحافي بنفس منطق وفي نفس قاعة محاكمة القاتل أو المجرم أو اللص. جريمة النشر تختلف في طبيعتها ومضمونها ومحتواها عن باقي الجنح والمخالفات في المجتمع. من جهة أخرى نلاحظ أن طبيعة العمل الصحفي ومهنة الصحافة تختلف جذرياً عن باقي المهن والوظائف في المجتمع. فالمؤسسة الإعلامية في المجتمع هي مؤسسة اجتماعية تقوم بوظائف الإخبار والإبلاغ والإعلام والتربية والتوعية والتثقيف والترفيه والتسلية ونقل التراث والتاريخ والذاكرة الجماعية للمجتمع من جيل إلى آخر. عدم حبس الصحفي لا يعني بأي حال من الأحوال أن هذا الأخير فوق القانون وهو محصن ويستطيع أن يفعل ما يشاء. لا، الصحافي مثله مثل أي فرد في المجتمع يخضع للقانون ويتماثل للوائح التنظيمية والتشريعية والقانونية التي تُقنن وتُنظم مهنة الصحافة. فالعمل الإعلامي يحكمه قانون النشر والمطبوعات وميثاق الشرف والضمير المهني للصحافي الذي يُعتبر مؤرخ المجتمع وشاهد عيان والعين الساهرة على ما يدور فيه من إيجابيات وسلبيات، ومن أحداث وقضايا من حق الجمهور التعرف عليها. بل أكثر من ذلك فإنه يقوم بمراقبة السلطة التنفيذية وغيرها من السلطات والمؤسسات في المجتمع إذا تجاوزت حدودها وخرجت عن المصلحة العامة وتحايلت على القانون.

العمل الإعلامي بحاجة إلى قانون واضح المعالم يقنن مهنة الصحافة في علاقتها بالسلطة، ويحدد علاقة المؤسسة الإعلامية بمصادر الأخبار وبمختلف

المؤسسات في المجتمع كما يحدد علاقة الصحافي بمؤسسته وبمصادر أخباره. وقانون الإعلام يجب أن يساير التطورات التي تحدث في المجتمع وعلى المستوى العالمي ويجب أن يضمن حق الفرد في المعرفة وحق الصحافي في الوصول إلى مصادر الأخبار، وكذلك حق الجمهور والمؤسسات المختلفة في المجتمع أن يحظى بتغطية إعلامية مسؤولة، نزيهة وموضوعية بعيدة عن القذف والتشهير والتلاعب. قانون الإعلام من شأنه كذلك أن يحمي مهنة الصحافة من الانتهازيين ومن الاستغلاليين الذين يريدون توظيف الإعلام من أجل التسبيح والمدح وإبراز الإيجابيات وإخفاء السلبيات، كما يهدف إلى حماية المهنة من سلطة أصحاب الأموال والسياسيين الذين يتهافتون على المؤسسة الإعلامية من أجل الظهور الإعلامي والعلنية بهدف التحكم في الخطاب الإعلامي وبذلك التحكم في الرأي العام. فالقانون يجب أن يكفل للصحافة حرية الفكر والرأي والتعبير والنقد والحق في الاتصال ونشر الأخبار. كما يجب أن يحمي الصحافة من تدخل وضغوط الحكومة ويجب أن يحظر على أي جهة حكومية فرض رقابة مسبقة أو لاحقة والتدخل الحكومي في شؤون المؤسسة الإعلامية وكيفية أداء مهامها. هذا يعني أن الممارسة الإعلامية السليمة والمسؤولة والفاعلة والناجحة في المجتمع بحاجة إلى مجتمع يؤمن ويمارس مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء. مقترحات قانون النشر والمطبوعات الجديد في دولة الإمارات العربية المتحدة،التي نشرتها جريدة البيان في عددها 9968 بتاريخ 3 أكتوبر 2007، أكدت على الاستقلالية التامة ولا رقابة حكومية مسبقة أو لاحقة على العمل الصحفي. كما تنص المادة الثانية من المشروع على ضمان حرية الرأي والفكر والتعبير. كما تطرق القانون إلى حظر قبول تبرعات أو إعانات للصحيفة والصحافي. وهنا يجب التأكيد على استقلالية العمل الإعلامي واستقلالية الصحافي وعدم خضوعه لأي إغراءات مادية أو إلى أي نوع من الرشوة. فالصحافي هو ضمير المجتمع وهو الملاحظ والمتتبع والشاهد والناقد، الأمر الذي يلزمه بالتحلى بالموضوعية والمسؤولية والنزاهة من أجل الكشف عن الحقيقة والوصول إليه.

من جهة أخرى شهدت الساحة الإعلامية الإماراتية حدثاً تاريخياً هاماً وهو صدور ميثاق الشرف الصحافي وأخلاقيات المهنة والذي جاء بعد أيام قلائل من

قرار إلغاء حبس الصحفيين الذي أتخذه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي. ميثاق الشرف هو مجموعة من المبادئ والقيم التي يتفق عليها المهنيون في حقل الصحافة حتى يصونون نفسهم ومهنتهم وعملهم من أي مشكلات أخلاقية وأي انزلاقات من شأنها أن تسيء للصحافي ولمهنة الصحافة. فالأمر هنا يتعلق بأهمية مهنة الصحافة ودورها الاستراتيجي والحساس في المجتمع. فالصحافي بعمله اليومي يقوم بإخبار وإبلاغ المجتمع بما يحدث وبذلك فإنه يساهم في تشكيل الرأي العام وتقديم الصورة الحقيقية وليس الصورة المفبركة عن المجتمع. وهذا يعني أن على الصحافي أن يلتزم بأخلاقيات المهنة وأن يلتزم بالحرفية اللازمة لمراقبة الهيئة التنفيذية في المجتمع وباقي المؤسسات في القيام بعملها وأدائها لمهامها واجباتها حسب القانون والقيم والمبادئ التي يقوم عليها المجتمع. وتأتي أهمية ميثاق الشرف الصحافي وأخلاقيات المهنة لضمان التزام الصحافي بمسؤوليته ورسالته أمام المجتمع بدون أن ينحاز لطرف ضد طرف أخر وبدون أن يتجاهل أو يغيّب الحقيقة على الرأي العام. فهدف الصحافي الوحيد هو أن ينحاز إلى الحقيقة لا غير وأن يعمل ليل نهار في إطار القانون، وأخلاقيات المهنة للوصول إلى الحقيقة وتقديمها لأفراد المجتمع. إن السكوت عن الحقيقة وإخفائها يعتبر جريمة كبيرة في حق الرأي العام والمجتمع. فليس من حق الصحافي أن يركز على قضايا ويتناسى قضايا أخرى، وليس من حقه كذلك التلاعب بالمعلومات وممارسة التشويه والتضليل من أجل إرضاء جهة معينة أو أطراف معينة على حساب الحقيقة والرأي العام.

فميثاق الشرف الصحافي وأخلاقيات المهنة الذي وقعه رؤساء تحرير المؤسسات الإعلامية في دولة الإمارات جاء كرد الجميل وكاستجابة لمبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي. ما يمكن قوله هو أن الفضاء القانوني والتشريعي والأخلاقي للممارسة الإعلامية المسؤولة والنزيهة والشريفة والمهنية في دولة الإمارات العربية المتحدة قد أكتمل، يبقى الآن البرهان في الميدان. فالكرة في ملعب الصحافيين للتخلص من كابوس الرقابة الذاتية والعزوف عن القضايا الشائكة والحساسة، كذلك التخلص من التركيز على القضايا الهامشية وعلى ثقافة التبجيل والتسبيح. بمشروع قانون النشر

والمطبوعات الجديد، وبصدور ميثاق الشرف الصحافي وأخلاقيات المهنة، وبإلغاء حبس الصحافيين تدخل الصحافة الإماراتية عهداً جديداً يبّشر بالخير ومن شأنه أن يؤهل الصحافة الإماراتية لتواكب التطورات الكبيرة التي تعرفها دولة الإمارات العربية المتحدة في مختلف المجالات. فالنجاح بحاجة إلى إعلام قوي وفعال ومسؤول وملتزم ونزيه، وأي سلطة مسؤولة تؤمن بالديمقراطية وتحترم الحريات الفردية وحرية الفكر والتعبير والرأي والشفافية ومشاركة الرأي العام في صناعة القرار بحاجة إلى إعلام قوي، حر، ملتزم ومسئول.

## صحة الرئيس بين الإعلام والإشاعة وإثارة البلبلة

أختلط الإعلام بالإشاعة والدعاية والتلاعب وإثارة البلبلة وتصفية الحسابات في قضية صحة الرئيسين المصري حسني مبارك والجزائري عبد العزيز بوتفليقة. بالنسبة للرئيس المصري فإن غيابه عن الأنظار والنشاط الرئاسي لفترة زمنية فتح الشهية أمام المتربصين بمثل هذه الظروف لمختلف التأويلات والقراءات والتكهنات والإشاعات الفضفاضة والشائعات الكاذبة وإشاعة البلبلة. فمنهم من ذهب بعيداً للخروج عن آداب وأخلاقيات الممارسة الإعلامية للدخول في التلاعب والتخمين والقراءات المسبقة عن ظروف صحة الرئيس ومصير الأمة أثناء غيابه ومن سيحكم؟ إلى أخر ذلك من القراءات والتأويلات. ما حدث في مصر حدث في الجزائر حيث تلاعبت العديد من الصحف الجزائرية اليومية بموضوع صحة الرئيس وتناولته كما شاءت وحسب اهتمامات وأهداف ومصالح كل جريدة. فالرئيس الجزائري الذي غاب عن الظهور لثلاثة أسابيع أثار فضول العام والخاص وفتح شهية وسائل الإعلام للتفنن في التخمين والتأويلات العديدة والمختلفة والإشاعات.

إشكالية صحة الرئيس تثير عدة تساؤلات من أهمها: هل يحق للشعب التعرف على الحالة الصحية لرئيس الدولة وأن يتعرف على تفاصيل المرض وسبل العلاج ونسبة نجاح العلاج والتعافي...الخ؟ أين هي المصالح الإعلامية في ديوان الرئاسة لتوفير المعلومة وإنهاء كل عمليات التلاعب واستغلال انعدام المعلومة من قبل وسائل الإعلام لتضخيم الموضوع أو التأويلات والتخمينات المغرضة والخاطئة؟ ما هي نية وأهداف وغرض المؤسسات الإعلامية من التهافت على أخبار صحة

الرئيس؟ هل الهدف هو الاستجابة لحق الشعب في المعرفة وتوفير المعلومة للجمهور كواجب لا جدال فيه؟ أم الهدف هو استغلال الظروف غير الطبيعية في ديوان الرئاسة وانعدام المعلومة لتحقيق السبق الصحفي وإبراز إمكانات الجريدة وقدراتها على التعامل مع الظروف وقراءتها رغم التعتيم الإعلامي من قبل المصالح الإعلامية في الرئاسة؟ وهل الهدف هو توظيف الحدث لخدمة المعارضة ولخدمة أهداف سياسية معينة قد تتعارض مع المصلحة العامة وقد تخالف الممارسة الإعلامية المسؤولة.

فإذا فرضنا أن للشعب الحق في معرفة الحالة الصحية للرئيس فلماذا التعتيم ولماذا سكوت إدارة الإعلام في الرئاسة وعدم توفير المعلومة للجمهور. فالقاعدة الذهبية في علم الاتصال تقول إنه إذا انعدمت المعلومة انتشرت الإشاعة. وفي هذه الحالة أن النظام المصري والنظام الجزائري ما زالا مع الأسف الشديد لم يتحكما جيداً في مفاصل الاتصال السياسي وفي آليات العمل الإعلامي على مستوى السلطة وعلاقة الرئاسة بالمؤسسات الإعلامية وبتوفير المعلومة للجمهور. فغياب رئيس الدولة عن الظهور يمكن تأويله بطرق مختلفة ويمكن أن يثير فضول العام والخاص في البلد. أما إذا كانت السلطات في مصر والجزائر تؤمن بأن الشعب ليس له الحق في معرفة الظروف الصحية للرئيس ولماذا غاب الرئيس عن الظهور فالموضوع هنا يطرح إشكاليات أخرى: من أهمها أن هذا الموقف يتناقض جملة وتفصيلاً مع واقع العولمة والمجتمع الرقمي ومجتمع المعرفة الذي يفرض نفسه في جميع أنحاء المعمورة. ففي عهد الانترنيت، تعتبر عملية حجب المعلومات والتعتيم والرقابة يعتبر إجراء يتناقض جملة وتفصيلاً مع معطيات العصر ومع الانفتاح الإعلامي والمعلوماتي الذي فرض نفسه في جميع أنحاء العالم. وبذلك فإن عملية التعتيم والتهرب من المسؤولية وتوفير الملومة تضر بالنظام المصري والنظام الجزائري أكثر مما تفيدهم. فالتعتيم والتكميم يعني إعطاء الفرصة للإشاعة والتلاعب وتقديم معلومات قد تكون غير صحيحة لخدمة أهداف ومصالح فئات ضيقة ومحدودة في المجتمع. فلماذا يا ترى ما زال النظامان المصري والجزائري يصران على ممارسات أصبحت من ذاكرة التاريخ وممارسات أصبحت لا تتناسب ومنطق الألفية الثالثة. فبالنسبة للجزائر كان الرئيس الجزائري السابق المرحوم هواري بومدين يحتضر لشهور ولم يعرف الشعب الجزائري وحتى الساعة ما حدث للرئيس بالضبط وما نوعية المرض. . . إلخ.

بالنسبة للشطر الثاني من إشكالية التعامل مع الحالة الصحية للرئيس إعلامياً هو المؤسسات الإعلامية؛ فهل يحق لهذه المؤسسات أن تتعامل مع القضية بنشر الإشاعة والمعلومات غير المؤكدة والتأويلات وبعض الأحيان أو في الكثير من الأحيان التلاعب والاصطياد في المياه العكرة من أجل خدمة مصالح جهة معينة أو حزب سياسي معين... إلخ. فالصحافة سواء المصرية أو الجزائرية لم تتعامل مع الحالة الصحية لمبارك وبوتفليقة بالمهنية والحرفية وروح المسؤولية والاتيكيت والأخلاق التي يجب أن تحكم التعامل مع مثل هذه القضايا. فالصحافة سواء في مصر أو في الجزائر دخلت في طرح قضية ما يعد الخلافة ومناقشة القوى التي تتحكم في خيوط مرحلة ما بعد الرئيس ومن سيحكم؟ قراءات عديدة وتأويلات متنوعة في غالب الأحيان مبنية على أفكار مسبقة ومصالح ضيقة بعضها يصب في أحزاب المعارضة والبعض الأخر يصب في مصلحة قوى همها الوحيد هو الوصول إلى السلطة مهما كانت الطرق والوسائل. ما هو الهدف من تغطية الحالة الصحية للرئيس؟ توفير المعلومة للجمهور والقيام بواجب الإبلاغ والإخبار، أم أن الهدف هو توظيف حالة التعتيم والسكوت وانعدام المعلومة للانتقام من الجهات المسؤولة عن الإعلام في الرئاسة وعدم تعاونها مع وسائل الإعلام؟ هل الهدف هو البحث عن السبق الصحفي والشهرة والإثارة على حساب المسؤولية والمهنية والحرفية. هل الهدف هو التلاعب والتمظهر بكشف سلبيات وعيوب السلطة التي ترفض التواصل مع شعبها بشفافية وجرأة وصدق. فالمسؤولية الاجتماعية في العمل الإعلامي تفرض على الصحفي وعلى المؤسسة الإعلامية أن تتعامل مع موضوع كموضوع الحالة الصحية للرئيس بمسؤولية كبيرة جداً وفق أخلاقيات العمل الإعلامي ووفق المصلحة العامة وبدون مساومة أو تلاعب وابتزاز واستغلال المهنة لتحقيق أهداف ومصالح ضيقة.

فالحالة الصحية لأي رئيس في العالم ليست بالبساطة التي يتصورها الكثيرون، فالرئيس ليس أي شخص في المجتمع وصحته تهم الأمن القومي والاستقرار الوطني ولذلك فالتعامل مع موضوع كهذا إعلامياً يجب أن يكون مسؤولاً ويتسم بالحرفية والمهنية والأخلاق. وحتى الدول العريقة في الديمقراطية تعاملت بنوع من الاحتراز والتحفظ مع مرض رؤسائها وخير مثال على ذلك الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتيران.

## قانون الإعلام.. من أجل الحرية المسئولة

لماذا قانون للإعلام؟ ولماذا وضع إجراءات تشريعية وقانونية وتنظيمية للممارسة الإعلامية وللنشر والمطبوعات؟ ولماذا تجديد قوانين الإعلام من فترة إلى أخرى؟ في البداية يجب الإشارة إلى أن كل مهنة لها دستورها وقوانينها وشروط ممارستها. أما مهنة الإعلام فهي مهنة تحتاج أكثر من غيرها إلى قوانين ودساتير ومواثيق أخلاقية حتى تُمارس بطريقة حرة ومسؤولة؛ وإلا ستصبح مهنة الصحافة مهنة الفوضى ومهنة من له السلطة المالية والنفوذ السياسي ليتلاعب بها كما يشاء. الخطورة هنا تكمن في أن الصحافة هي المؤسسة التي تشكل الرأي العام وتنيره وتوجهه في الاتجاه السليم من خلال تزويده بالأخبار والمعلومات والحقائق. فالمؤسسة الإعلامية هي الجهاز الذي يراقب ويستقصي وينتقد ويكشف الحقائق والسلبيات بهدف تحقيق الصالح العام. فالمؤسسة الإعلامية هي منبر الديمقراطية والكلمة الحرة والصادقة. فقانون الإعلام هو مجموعة المواد التي تضمن للصحافة حرية الرأي والتعبير والفكر والنقد وتحقيق في أرض الواقع مبدأ الحق في الاتصال ونشر الأخبار والحصول عليها وعلى المعلومات كحق مقدس من حقوق الرأي العام في المجتمع. فمن حق الفرد في المجتمع الحصول على الأخبار والمعلومات والحق في المعرفة وهذا الحق نص عليه الإعلام العالمي لحقوق الانسان منذ ستين سنة. فالقانون يجب أن يتعامل مع المؤسسة الإعلامية كضمير الأمة ومصدر قوي يعتمده عليه الشعب من أجل رقابة السلطات الثلاث ومؤسسات المجتمع سواء كانت عامة أم خاصة. القانون كذلك يجب أن يكفل الحماية والحصانة للمؤسسة الإعلامية وللصحفي من أجل القيام بالاستقصاء والنقد البناء الصادق والهادف الذي يرتكز على الحقيقة والحجج والبراهين بعيداً عن التشهير والتجريح والإهانة وتصفية الحسابات.

الكلام عن تقنين الإعلام يقودنا لطرح سؤال جوهري يتمثل لماذا تقنين الإعلام؟ ما هو الهدف هل هو تكميم الإعلام ومحاصرة الصحافيين بقوانين جائرة وتعسفية وقاسية كالسجن والغرامات المالية وعدم الحصانة والحماية خاصة في غياب الفصل بين السلطات. أم أن الهدف من التقنين هو تنظيم المهنة وحمايتها من المتطفلين والانتهازيين ومن الذين يستعملون المهنة ومساحة الحرية للتلاعب بالحقائق

والرأي العام من أجل تحقيق مصالح ضيقة. وهنا يجب أن يكون القانون فوق الجميع من أجل الكلمة الصادقة ومن أجل الحقيقة ومن أجل المصلحة العامة. والمبدأ الأساسي هنا هو أن المؤسسة الإعلامية هي مؤسسة اجتماعية سواء كانت حكومية، عامة، خاصة، تجارية، ربحية...الخ. المؤسسة الإعلامية في آخر المطاف هي ملك للرأي العام الذي يحترمها ويثق فيها ويرتبط بها إذا كانت صادقة ووفية له تناقش همومه ومشكلاته وقضاياه.

عملية تقنين الإعلام هي عملية تنظيم العلاقة بين مصادر الأخبار والصحفي والمؤسسة الإعلامية فالأمر هنا يتمثل في التزام الطرفين باحترام الرأي العام وتقديم الحقيقة للجمهور بدون مساومة ولا استغلال ولا ابتزاز بدون تفضيل مؤسسة إعلامية على أخرى وبدون التركيز على الإيجابيات وإخفاء السلبيات. فالخبر مقدس وهو ملك للشعب والجمهور وليس لوكالات العلاقات العامة ووكالات الإعلان التي تستغل الخبر وتوّظفه في عملية البهرجة الإعلامية والتمظهر الإعلامي وهنا تحدث ظاهرة التلاعب بالمعلومة والخبر ليس لخدمة الرأي العام وإنما لخدمة مصالح ضيقة. التقنين يخص كذلك تحديد العلاقة بين المعلن والمؤسسة الإعلامية حيث إنه لا يجوز في أي حال من الأحوال مزج المادة التحريرية بالمادة الإعلامية و إذا حدث هذا فإنه يعني اختراق مبدأ مهم جدا من مبادئ حرية الصحافة ونزاهتها وموضوعيتها، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان علاقة الود والاحترام بينها وبين الجمهور. التقنين يعني كذلك الشفافية والوضوح في مواد القانون نفسه حيث أن الصحافي بحاجة إلى قانون يحميه من سلطة المال والسياسة، الصحافي بحاجة إلى راتب محترم يحميه من اللجوء إلى طرق ووسائل غير أخلاقية قد تهدد نزاهته وموضوعيته وتأدية رسالته الشريفة في المجتمع على أحسن وجه.

من جهة أخرى نلاحظ أن الفضاء الإعلامي العربي شهد تطورات كبيرة جدا خلال الثلاث عقود الماضية بانتشار الانترنيت والقنوات الفضائية. فهاتين الوسيلتين بحاجة إلى قوانين لتنظيمها وتأسيسها وفق مقومات موضوعية وأخلاقية تتماشى مع قيم المجتمع ومبادئه. فإذا أخذنا الفضائيات كمثال نلاحظ الفوضى الكبيرة التي توجد في الفضاء الإعلامي العربي حيث انتشرت الفضائيات الهابطة وفضائيات الشعوذة والدجل وقراءة الكف وغيرها من التلوث الإعلامي والثقافي. كما

اشتهرت بعض الفضائيات في القذف والتشهير والتشويه وأخرى بالتجارة على الهواء عن طريق الرسائل القصيرة وغيرها من الطرق والوسائل التي تفتقر إلى الأخلاق والقيم. أما بالنسبة للأنترنيت فالأمر يحتاج إلى قانون "السايبر" حيث أن عالم الشبكة العنكبوتية بحاجة إلى قوانين وليس قانون واحد نظرا لأهمية الانترنيت وخطورته وسرعة انتشاره في جميع أنحاء المعمورة. ظهور المدن الإعلامية في بعض الدول العربية يحتاج كذلك إلى تنظيم وتقنين حتى لا تتحول هذه المدن إلى مناطق لتجار لا علاقة لهم بالإعلام والصناعات الثقافية والإعلامية وحتى لا تتحول إلى أماكن همها الوحيد هو الكسب على حساب مبادئ المهنة وأخلاقياتها.

في الأخير يجب الإشارة إلى أن القانون ما هو إلى مجموعة مواد على الورق، والقانون لوحده لا يستطيع أن يصنع منظومة إعلامية قوية وفعالة. فالإعلام القوي بحاجة إلى قانون وبحاجة إلى مواثيق أخلاقية وبحاجة إلى مهنيين ومحترفين سواء كانوا إداريين في المؤسسة الإعلامية أو صحافيين. القانون كذلك بحاجة إلى مجتمع مدني قوي وفعال يسهر على تفعيل دور المؤسسة الإعلامية في المجتمع للقيام برسالتها على أحسن وجه. الإعلام الفعال والقوي بحاجة إلى اتحادات ونقابات وجمعيات صحفية قوية تصون المهنة وتحميها من المتطفلين والانتهازيين سواء من داخل المهنة نفسها أو من خارجها أي في عالم المال والأعمال والسياسة. الإعلام العربي بحاجة إلى قوانين إعلام حديثة وعصرية ومجددة ومطورة تكون في مستوى طموحات الشعوب العربية وفي مستوى التحديات الكبيرة التي يواجهها الإعلام العربي سواء على المستوى الداخلي، والتي تتمثل في الديمقراطية والتنمية المستدامة؛ أو على المستوى الخارجي والتي تتمثل في العولمة ومحاورة الآخر وحوار الحضارات والديانات وتقديم الصورة الحقيقية والواقعية للإسلام والمسلمين والعرب في جميع أنحاء المعمورة.

## حرية الصحافة بين التشريعات والممارسة

تتطلب ممارسة حرية الصحافة الفصل بين السلطات وتحتاج إلى مجتمع مدني فعال وقوي وهذا يعني قوى فاعلة في المجتمع تنتقد وتراقب وتمارس حقها في المعرفة والتعبير عن الرأي والرأي الآخر والاختلاف... الخ. المجتمع المدني هو

القوة الحقيقية في المجتمع التي توفر الجو المناسب والمناخ الملائم للمؤسسات الإعلامية حتى تقوم بمهامها ودورها ووظائفها في المجتمع على أحسن ما يرام. وهذا يعني أن هناك كتاب ومحللين ونقاد وسياسيين وجمعيات واتحادات ونقابات من مختلف التيارات والأطياف كل بطريقته وحسب اختصاصه يساهم في الحراك السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي من شأنه بناء فضاء حر وديمقراطي، الكل يساهم فيه والكل يستخدم المؤسسات الإعلامية كقنوات لتبادل الأفكار والآراء ووجهات النظر. حتى تُجسد حرية الصحافة في أرض الواقع هي بحاجة إلى تشريعات وقوانين ومواثيق، لكن هذا لا يكفي فالأمر يتطلب ممارسة هذه الحرية من قبل الجميع. وعلى رأس القائمة السلطة نفسها، فالسلطة لا يجب أن تقنن لحرية الصحافة وتوفر المناخ التشريعي والقانوني لهذه الحرية، لكن نجدها هي الأولى التي تخترق مبدأ الحرية حيث أنها لا تتقبل النقد ولا توفر المعلومات كل المعلومات بل تقدم ما يحلو لها وتحجب ما يزعجها أو ينتقدها أو يكون ضدها. وأكثر من هذا نجدها تفرض سيطرتها على المؤسسات الإعلامية بطرق مختلفة لتتحكم في مخرجاتها وفي الخطاب الإعلامي، وفي هذه الحالة تبقى القوانين والتشريعات والمواثيق حبرا على ورق.

القانون على الورق شيء وتطبيقه في الواقع شيء أخر، ونفس الشيء بالنسبة لميثاق الشرف وأخلاقيات المهنة والعمل الصحفي. فالأخلاق هي قناعة شخصية وسلوك وممارسة يومية نزيهة ونظيفة يؤمن بها الصحافي ويعمل بها ويدافع عن مبادئها. وإذا غابت القناعة والإيمان بالأخلاق فمواثيق الأخلاق لا تستطيع أن تغيّر أشياء كثيرة في الميدان. فالقوانين والمواثيق لا قيمة لها إذا لم تطبق وإذا لم تجسد في أرض الواقع. فالإعلام القوي والملتزم والفعال يحتاج إلى الإطار التشريعي والقانوني والأخلاقي من جهة، ومن جهة أخرى يحتاج كذلك إلى بيئة ملائمة ومجتمع مدني قوي وفعال لممارسة حرية الصحافة وحرية الفكر والتعبير. فالإعلام هو مرآة المجتمع يعكس ما يحدث فيه وهذا يعني أن المجتمع بأسره من الفرد إلى الأسرة إلى قمة هرم السلطة مطالب بالإيمان الراسخ والاقتناع بحرية الصحافة، وبالرأي والرأي الآخر وبالنقد. مجتمع يؤمن بتداول المعلومة وتوفير المعلومة بدون حجبها والمساومة بها. حرية الصحافة سلوك وفعل وتصرف قبل أي شيء آخر، وهي ممارسة في الميدان وتجسيد للقوانين والمواثيق.

فالتغطية الدقيقة للأحداث والوقائع والقضايا تحتاج إلى توفر المعلومات وتداولها بكل حرية وبدون تكتم أو تعتيم وبشفافية عالية وللجميع وهذا ما يسمح للصحافيين بالقيام بعملهم بدقة متناهية ويساعدهم على تجنب الأخطاء والهفوات واللجوء إلى التضخيم والتخمين والإشاعات. فمصادر الأخبار يجب أن تؤمن بحرية الصحافة وبحرية تداول المعلومات حتى يستطيع الصحافي القيام بعمله على أحسن وجه وتجسيد حرية الصحافة في أرض الواقع. وهنا يجب أن نطرح إشكالية محورية عندما نتكلم عن حرية الصحافة وهي علاقة الصحافي بمصادر الأخبار وهل هناك قوانين تجبر مصادر الأخبار - وزارات، دوائر حكومية، مؤسسات عامة وخاصة- على توفير المعلومة وتقديمها للرأي العام وعدم حجبها أو إخفائها أو التلاعب بها لأن هذا التصرف يعتبر جريمة ومخالفة في حق القانون. هل يعاقب القانون الجهة التي تخفي المعلومة أو تتلاعب بها؟ ففي الكثير من الأحيان توصد الأبواب في وجه الصحافي، وفي أحيان أخرى يهان ويشتم ويطرد من موقع الحادثة؛ وإذا كتب الصحافي بالإيجاب والمدح والتسبيح فيُشكر ويُكرم أما إذا أنتقد وكشف العيوب والتجاوزات فيصبح العدو اللدود ويصبح المفتري ويصبح صاحب الإثارة والمشكلات والتجاوزات. ففي ظل هذه الذهنية وهذه العقلية وهذا المناخ غير الصحي وغير السوي فإن القوانين والمواثيق لا تشفع لصحافة حرة، قوية تلعب دوراً فعالاً وملتزماً ومسؤولاً في المجتمع.

حرية الصحافة في المجتمع ليست مسئولية الصحافي وحده ولا المؤسسة الإعلامية وحدها، وإنما هي مسئولية الجميع وخاصة السلطة ومصادر الأخبار والمجتمع المدني. فإذا كانت السلطة تريد صحافة حرة لكن بدون نقد وبدون مراقبة وبدون كشف العيوب والسلبيات وبدون استقصاء التجاوزات والغوص في القضايا الحساسة في المجتمع؛ فهذا يعني أن الحرية هنا مفصلة وفق مصالح فئة على حساب المجتمع. وإذا كانت الجهات المختلفة في المجتمع ترحب بصحافة التمجيد والتهليل وذكر الإيجابيات وتعتبر كل ما ينتقدها أو يكشف عيوبها هراء وافتراء وخروج عن القانون ففي هذه الحالة يبقى الكلام عن حرية الصحافة وعن قانون النشر والمطبوعات ومواثيق الشرف وأخلاقيات المهنة مجرد شعارات جوفاء.

من جهة أخرى نلاحظ أن الفضاء العام بحاجة إلى كل القوى المختلفة والفاعلة

في المجتمع للمشاركة فيه وإثرائه، وهذا يعني إتاحة الفرصة للجميع للتعبير عن أرائه وأفكاره ومعتقداته. فمنع كتاب معينين أو جهات محددة من الكتابة أو المساهمة في المؤسسات الإعلامية أو الفضاء العام يتناقض جملة وتفصيلا مع مبدأ حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير والفكر. فالاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية، والاختلاف في الرأي هو في الحقيقة ثروة تساهم في عملية الوصول إلى الحقيقة عن طريق الحوار والنقاش وتوفير السوق الحرة للأفكار ومن ثم الرأي السليم. فالجميع يجب أن يؤمن في آخر المطاف ويتبنى حرية الصحافة قولاً وفعلاً، أي ليس على مستوى القوانين والمواثيق فحسب، وإنما في الممارسة كذلك، ابتداءً من الفرد إلى الأسرة إلى المؤسسة والسلطة. فإشكالية حرية الصحافة مطروحة في جميع دول العالم، والكل يتغنى أنه يمجدها ويؤمن بها لكن الممارسة تأتي في حالات كثيرة على عكس الأقوال والقوانين والمواثيق؛ حيث تغتصب حرية الصحافة من قبل السلطة ومن قبل المتلاعبون بالعقول ومن قبل أباطرة المال والسياسة الذين يعملون من أجل السيطرة على وسائل الإعلام للتحكم في عقول الجماهير، وفي نفس الوقت يتغنون بقانون الإعلام وبمواثيق الشرف وأخلاقيات المهنة وبحرية الصحافة.

## الذراع الأيديولوجية للعولمة

أفرزت العولمة الليبرالية تداعيات وانعكاسات كبيرة على المؤسسات الإعلامية في جميع أنحاء العالم وأفرغتها من دور الرقابة والسلطة الرابعة والدفاع عن مصالح المحرومين والضعفاء والمساكين في المجتمع من خلال إبراز الحقيقة والبحث عنها بدون هوادة. فالسلطة الحقيقة في المجتمع أصبحت في أيدي حفنة من المجموعات الاقتصادية العالمية التي تمثلها شركات كونية يزيد حجمها الاقتصادي أحيانا عن ميزانيات بعض الدول والحكومات. فالتطور الجيواقتصادي الذي شهده العالم خلال العقود الأخيرة أدى إلى تغييرات وتطورات حاسمة في الصناعات الإعلامية والثقافية على المستوى العالمي. وبذلك أصبحت وسائل الإعلام الذائعة الانتشار كالصحف والمجلات ومحطات الإذاعة والشبكات التلفزيونية والانترنيت تتمركز أكثر فأكثر في يد شركات عملاقة مثل "فياكوم" و"نيوزكورب" و"مايكروسوفت" و"برتلسمان" و"يونايتد غلوبال كوم" و"ديزني" و"تلفونيكا"

و"آي. أو. أل تايم وارنر" وجنيرال إليكتريك" وغيرها. هذه الشركات العملاقة أصبحت تملك، وبفضل التوسع الهائل والسريع في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والمعرفة إمكانات وقدرات هائلة. فالثورة الرقمية قضت على الحدود الكلاسيكية لأشكال الاتصال التقليدية ?الكتابة-الصوت-الصورة وفتحت المجال أمام الانترنيت والوسائط المتعددة والثورة الرقمية التي جسدت مفهوم القرية العالمية في أرض الواقع. وبهذا أصبحت الاحتكارات الإعلامية العملاقة والمجموعات الإعلامية تهتم بمختلف أشكال المكتوب والمرئي والمسموع، ومستعملة لبث ونشر ذلك، قنوات متعددة ومتنوعة من صحف ومجلات وإذاعات وقنوات تلفزيونية وكوابل وبث فضائي وشبكات البث الرقمي عبر الألياف البصرية والانترنيت. كما تتميز هذه المجموعات ببعدها الكوني العالمي حيث أنها تتخطى الحدود والدول والجنسيات والثقافات، فهي كونية وعالمية الطابع.

أصبحت هذه الشركات العملاقة ومن خلال آليات الهيمنة والتمركز تسيطر على مختلف القطاعات الإعلامية في العديد من الدول والقارات لتصبح بذلك الرافد الفكري والأيديولوجي للعولمة الليبرالية. فلا عولمة بدون عولمة وسائل الإعلام الجماهيرية وعولمة الصناعات الإعلامية والثقافية. ويرى إغناسيو راموني، رئيس تحرير "لو موند ديبلوماتيك" في هذا الشأن أن العولمة هي أيضا وسائل الإعلام الجماهيرية ووسائل الاتصال والأخبار. وفي سياق اهتمامها بتضخيم حجمها واضطرارها لمغازلة السلطات الأخرى فإن هذه الشركات الكبيرة لا تضع نصب أعينها هدفا مدنيا يجعل منها "السلطة الرابعة" المعنية بتصحيح التجاوزات على القانون واختلال العمل بالنظام الديمقراطي سعيا إلى تحسين النظام السياسي وتلميعه. فلا رغبة لهذه الشركات في التحول إلى "سلطة رابعة" أو التصرف كسلطة مضادة. فالحالة الفنزويلية نموذجية على هذا الصعيد للوضعية الدولية الجديدة التي تشهد مجموعات إعلامية غاضبة تتنافس علنا للقيام بوظيفة كلاب الحراسة الجديدة لدى النظام الاقتصادي القائم وممارسة دورها كسلطة معادية للشعوب والمواطنين. وهي لا تخوض فقط في سلطتها الإعلامية بل تمثل الذراع الأيديولوجية للعولمة ووظيفتها احتواء المطالب الشعبية وصولا إلى محاولة الاستيلاء على السلطة السياسية (كما توصل إلى ذلك ديمقراطيا في إيطاليا السيد

سيلفيو برلوسكوني، صاحب أكبر مجموعة إعلامية ما وراء جبال الألب)... هكذا تضاف السلطات الإعلامية إلى السلطات الأوليغارشية التقليدية والرجعية الكلاسيكية. وتقوم معاً، وباسم حرية التعبير، بمهاجمة البرامج التي تدافع عن حقوق الأكثرية من السكان. تلك هي الواجهة الإعلامية للعولمة وهي تكشف بأكثر الصور وضوحا وبداهة وكاريكاتورية عن أيديولوجية العولمة الليبرالية.

أدت التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والانتشار الواسع لوسائل الإعلام في القرن التاسع عشر والقرن العشرين - من انتشار الصحافة ذات التوزيع الكبير إلى اختراع السينما والراديو والتلفزيون إلى انتشار الكتاب، وأخيرا انتشار الوسائط المتعددة والانترنت- إلى "جمهرة" وجماهرية الثقافة حيث جعلتها في متناول الغالبية العظمى من أفراد المجتمع. فإذا كانت الثقافة قبل هذه الاختراعات تقتصر على نخبة من النبلاء والبورجوازيين فإنها اليوم انتقلت من النخبوية إلى الجماهيرية. الأمر الذي أدى ببعضهم للكلام عن ديمقراطية الثقافة وجماهيريتها. لكن هل هذا الانتشار وهذه "الدمقرطة" التي يدعيها البعض بريئة ولا تحكمها آليات وميكانيزمات وقيم ومعايير تخدم القوى السياسية والاجتماعية التي تدير وتقود المجتمع؟ هناك من يرى أن انتشار الثقافة على نطاق واسع أدى إلى مساءلة ظاهرة الصناعات الثقافية التي أدت إلى تعليب الثقافة وتنميطها ومن ثم إلى توحيد الخطاب الإعلامي والثقافي ومن ثم القضاء على الخصوصيات الثقافية. ما هي تداعيات تصنيع الثقافة وتعليبها وتنميطها وتفريغها من محتواها على الثقافة نفسها؟ ثم على المتلقي؟ أسئلة جديرة بالدراسة نظرا لأهميتها ووقعها على، ليس المستوى القطري فقط وإنما على المستوى الإقليمي والدولي كذلك. ألا تساهم وسائل الإعلام في نشر ظاهرة الأحادية أو التوحيد الثقافي؟ ألا تساهم في عولمة الثقافة لصالح دولة معينة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

## الفرق بين الخير والشر

قبل أسابيع رحل رجل عظيم، رجل وهب حياته لمكافحة الظلم والعنصرية والاستغلال فأحبته شعوب العالم في الشمال والجنوب في الشرق والغرب، كل الأجناس والأعراق والديانات وحضر ما يقارب المائة رئيس دولة وحكومة إلى

جنوب إفريقيا لتوديعه احتراما لما قدمه للشعب الجنوب الإفريقي وللعالم بأسره من دروس في الصبر والقيم الإنسانية السمحاء من تسامح ومحبة وعدالة واحترام للآخر. نيلسون مانديلا حبيب الشعوب المضطهدة لم يقتل أحد ولم يؤذ أحد بل أحب الجميع بغض النظر عن ألوانهم وأعراقهم ودياناتهم ومعتقداتهم، بالابتسامة والأحضان والتواضع. أحبه الرجل الأبيض قبل الأسود وأحبه الجميع لأن مانديلا كان يحب الجميع، كان يحب السلام والفقراء والمساكين وكان ينبذ الظلم والاستغلال والعنصرية والتمييز بين دول وشعوب العالم. بالمقابل مات مؤخرا رجلا عندما يذكر أسمه يذكر الإرهاب والقتل والبطش والمجاز والاستيطان والاستغلال والعنصرية. رجل أحب إيذاء الآخر واستعمار الاخر وقتل واضطهاد الآخر. ثماني سنوات في غيبوبة وبعدها موت لرجل ترك وراءه مجزرة صبرا وشاتيلا وإرهاب دولة مقنن ضد أطفال فلسطينيين أبرياء، عزل، لا حول ولا قوة هم. هنا يتجسد الفرق بين الخير والشر، الاختلاف الكبير بيم عظماء التاريخ ولقطائه.

جاءت وفاة مجرم الحرب آرييل شارون، بعد أن دخل في واحدة من أطول حالات الغيبوبة حيث دامت ثمان سنوات. كان رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "آرييل شارون" أحد أبرز المسؤولين الإسرائيليين وأكثرهم إثارة للجدل، قضى حياته في التنقل بين الجيش والسياسة، وترك وراءه إرثاً من الجرائم لم يبلغه أحد في التاريخ. "آرييل شارون" أصيب بسكتة دماغية تسببت في دخوله في غيبوبة استمرت 8 سنوات – منذ الرابع من يناير عام 2006 حتى وفاته السبت 11/ 01/ 2014 – اتُهم بالمسؤولية عن جرائم عديدة منها مجزرة "قبية" 1953، وقتل وتعذيب الأسرى المصريين 1967، واجتياح "بيروت" ومجزرتي "صبرا" و"شاتيلا" واستفزاز مشاعر المسلمين باقتحامه للمسجد الأقصى سنة 2000، وكذلك مذبحة مخيم "جنين" 2002، والكثير من الاغتيالات ضد أفراد المقاومة الفلسطينية وعلى رأسهم الشيخ المجاهد "أحمد ياسين".

لم يكن تعيين شارون على رأس الدبلوماسية الإسرائيلية مفاجأة أو أمرا غريبا على الأوساط السياسية المهتمة بشؤون وشجون الكيان الصهيوني ودولة فلسطين. فنتانياهو مهّد للموضوع وكشف عن عدة مؤشرات كانت ترشح المتشدد والمتطرف والعنيد شارون لرئاسة الدبلوماسية الإسرائيلية. تعيين شارون جاء في وقت كان

رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بحاجة لمن يقف إلى جانبه في مواجهة المعارضة الداخلية والرأي العام المحلي والدولي للتلاعب ببنود اتفاقية أوسلو خاصة وأن موعد مايو 1999م على الأبواب لتطبيق ما أتفق عليه. شارون عارض اتفاقية أوسلو جملة وتفصيلا وهو الذي جزم قاطعا أنه لا يصافح ياسر عرفات وهو الذي تفنّن في صبرا وشاتيلا في قتل آلاف المدنيين العزل الأبرياء وهو الذي لعب دوراً استراتيجياً في بناء العديد من المستوطنات ونهب الكثير من أراضي الفلاحين الفلسطينيين الأبرياء.

جاء تعيين شارون على رأس الخارجية الإسرائيلية في إطار استراتيجية نتانياهو للخروج من بنود اتفاقية أوسلو وللتخلص من المعارضة الداخلية التي ترفض طريقة ناتنياهو في تسيير شؤون الكيان الإسرائيلي والتي تريد الإطاحة بحكومته في أقرب الآجال. فحضور شارون قمة "واي بلانتيشن" كان على حساب عملية السلام وعلى حساب مفاوضات جادة وعملية. هدف نتانياهو هو دفع أقل وأرخص ثمن ممكن مقابل السلام في الشرق الأوسط. وهنا بطبيعة الحال يلتقي كل من نتانياهو وشارون في الاستراتيجية والهدف. حيث أن نتانياهو كان يحاول دائماً وأبداً إعادة قراءة وكتابة بنود اتفاقية أوسلو حيث كان يؤكد دائما على أن الاتفاقية تضر بأمن ومصالح إسرائيل، ومن جهته أنتقد شارون مراراً وتكراراً ومنذ 1993م اتفاقية أوسلو. شارون - والذي يمكن أن يلقب بالمقاييس المعترف بها دوليا أنه مجرم حرب - وصف اتفاقية أوسلو بـ"الخطأ الكبير، الخطأ الأخلاقي، والخطأ العملي" .وبهذا إذن فإن تعيين شارون على رأس خارجية إسرائيل لم يتم بهدف دفع عملية السلام إلى الأمام ولا بهدف تطبيق بنود اتفاقية أوسلو ولا من أجل تحقيق السلام الذي يرضي جميع الأطراف في الشرق الأوسط.

وبعد خمسة عشر سنة في الخفاء وفي الظل رجع شارون إلى الواجهة والمجد، ورجع بقوة لأنه يتفق مع مسؤوله المباشر نتانياهو في الاستراتيجية وفي الأهداف. فبعد أن أُبعد سنة 1983 من منصب وزير الدفاع بسبب وحشية أعماله ولمسؤوليته الكبيرة في مجزرة صبرا وشاتيلا يعود شارون ويؤكد أنه يعمل جاهدا على مساعدة" إنجاح سياسة إسرائيل من أجل السلام كما يعمل على الحفاظ على المصالح الأمنية والوطنية لإسرائيل" وهذا يعني عدم التنازل عن شبر واحد من

الأراضي المغتصبة ومن المستوطنات التي سُلبت وسُرقت من عشرات الآلاف من الفلسطينيين الأبرياء.

شارون العدو الدود للعرب ولكل ما هو فلسطيني عرف بمواقفه اليمينية المتطرفة ورفضه المطلق للانسحاب من 13 في المائة من الضفة الغربية، شارون تم تعيينه ليعزز المواقف المتطرفة من عملية السلام وليكون درعاً واقياً لنتنياهو لمواجهة تهديدات اليمين المتطرف للإطاحة بحكومته وكذلك لضمان الانضباط داخل الليكود. وهكذا وأمام غطرسة شارون ظهر نتانياهو أمام الرأي العام المحلي والعالمي إنسان متوازناً ومعتدلاً.

شارون عبر تاريخه الحافل بالمجازر والمذابح والمواقف العدوانية من كل ما هو فلسطيني وعربي أصر طوال حياته على الاستمرار في مشروع تهويد فلسطين ومسح إلى الأبد الهوية الفلسطينية من كل ما تحمله من تاريخ وحضارة وتقاليد وعادات، كما شملت خطة شارون شطب فلسطين من الخارطة الجغرافية. شارك السفاح في معركة "القدس" ضد الجيش الأردني ووقع أسيراً في معارك "اللطرون" عام 1948، وقد أسره يومها النقيب "حابس المجالي" –المشير فيما بعد. في الخمسينيات تولى قيادة مجموعة من القوات الخاصة أطلق عليها "الوحدة 101" ، كان هدفها شن هجمات انتقامية للرد على العمليات التي يقوم بها الفدائيون الفلسطينيون عبر الحدود، إلا أن وحدة "شارون" العسكرية أثارت الجدل بعد مذبحة "قبية" في خريف 1953، والتي راح ضحيتها 170 من المدنيين الأردنيين، وقام بمجزرة بشعة في "اللد" عام 1948 استشهد على إثرها 426 فلسطينياً بعد أن اعتقلهم داخل المساجد. وشارك "شارون" في كل الحروب التي خاضتها إسرائيل منذ تأسيسها عام 1948، وبرز كمخطط استراتيجي، وقاد كتيبة مظليين في حرب "السويس" عام 1956 وترقى إلى رتبة جنرال، وفي حرب جوان 1967 تولى "شارون" قيادة قطاع في "سيناء" ولعب دوراً هاماً في احتلالها. وبعد ست سنوات قامت مصر وسوريا بحرب أكتوبر عام 1973 لتحرير "سيناء" و"الجولان" المحتل، وقاد "شارون" فرقة إسرائيلية لفتح الثغرة التي تسببت بمحاصرة الجيش الثالث في "سيناء" . فكم هو الفرق كبير بين شخص وهب حياته للحب والسلم والأمن والأمان وشخص ارتبطت حياته بالدماء والمجازر والقتل والتعذيب والإرهاب.

## عولمة الإعلام ونهاية الفضاء العام

توجد علاقة جدلية بين الرأي العام والفضاء العام. فالرأي العام كمصطلح ظهر في القرن الثامن عشر. من جهة أخرى أدت التغييرات السياسية المترتبة على نهاية الملكية المطلقة إلى ظهور مصطلح الفضاء العام. نشأ الفضاء العام إذن في القرن الثامن عشر في الصالونات والمقاهي والنوادي والدوريات التي كانت تمثل حلقة الوصل بين القراء والمؤلفين والمستمعين أي بعبارة أخرى النخبة المثقفة القادرة على الحوار والنقاش. وبهذا المنطق كان الشعب مقصى من الفضاء العام نظرا لعدم قدرته على مناقشة المسائل الأدبية والفنية والسياسية والاقتصادية وغيرها. هذا الفضاء بدأ ينهار شيئا فشيئا في القرن العشرين حيث انتقل الأمر من جمهور يناقش الثقافة إلى جمهور يستهلكها. إن تطور ثقافة الاستهلاك والتسويق والإعلان وبعد ذلك العلاقات العامة أدى إلى تدهور وتفكك وانهيار الفضاء العام المعاصر. أدى المجتمع الجماهيري والصبغة المركنتيلية التجارية والتسويقية لوسائل الإعلام وكذلك النموذج العصري للعلاقات العامة إلى تغيير الفضاء العام. ما هو دور وسائل الإعلام؟ هل هو دعم الفضاء العام حيث يتبادل أفراد المجتمع أفكارا وأحكاما وحججا رشيدة وعقلانية ومنطقية من أجل الصالح العام، أم أن دور وسائط الإعلام، كما يرى "هابرماس" هو تذويب القيم الديمقراطية والقضاء عليها؟

يمثل الفضاء العام حركة إدماج وتمجيد الحريات الفردية والتعبير عن الآراء وتمكين الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والدينيين والثقافيين من الحوار والنقاش والاختلاف أمام الجميع وأمام الملأ. فالصحافة والإذاعة والتلفزيون والانترنيت ما هي إلا منابر ووسائل لتبادل الأفكار والآراء بين أفراد المجتمع وهي بذلك القنوات الاستراتيجية للفضاء العام. حسب برنار مياج Bernard Miege مرت المجتمعات الديمقراطية منذ القرن الثامن عشر بأربعة نماذج للاتصال. تمثل النموذج الأول في صحافة الرأي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أما النموذج الثاني فمثلته الصحافة التجارية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. انفصلت هذه الصحافة عن الآداب وفرض الإعلان نفسه كقوة فاعلة في الصناعة الإعلامية، وأصبحت الصحافة حلقة وصل بين الطبقة السياسية والجماهير مشكّلة بذلك الرأي العام. أما

النموذج الثالث فظهر في منتصف القرن العشرين متمثلا في الوسائل السمعية البصرية. أعتمد هذا النموذج التسلية والتشويق وطرق التسويق والترفيه و"الشو بيز" على حساب الجدال والنقاش والحوار المقنع. أما النموذج الأخير فظهر في السبعينات من القرن الماضي مع الانتشار الواسع للعلاقات العامة التي أصبحت جزءا استراتيجيا من المؤسسات والإدارات والجمعيات حيث تقوم على فنون ومهارات إقناع وإغراء المستهلكين. هذه النماذج ساهمت بطرق مختلفة في اتساع رقعة الجماهير في الفضاء العام وابتعادهم من مراكز اتخاذ القرار. أصبحت وسائل الإعلام تتحكم في نشر التباين وعدم العدالة في الوصول إلى النقاش العام: حيث نجد أقلية من صناع القرار وصناع الرأي والقائمين بالاتصال يسيطرون على فضاءات الاتصال والتعبير عن آرائهم وطروحاتهم وأغلبية ساحقة تجد صعوبات كبيرة في إسماع صوتها وإيصاله إلى وسائل الإعلام ومن ثم إلى الفضاء العام.

السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو إلى أي مدى ساهمت وتساهم تكنولوجية وسائل الإعلام والاتصال في اتساع وإثراء الفضاء العام وما هي تأثيراتها سواء كانت إيجابية أم سلبية على إدماج الجميع في هذا الفضاء؟ أدت تكنولوجية وسائل الإعلام والاتصال بصفة عامة إلى تأثيرات أربعة تمثلت فيما يلي: "تقنية" العلاقات تقوم على استخدام الآلات والأجهزة حيث أصبحت العلاقات تقوم عن طريق الهاتف النقال أو الانترنت بصفة سريعة وعملية جداً؛ "تسليع" جعل الاتصال سلعة وتجارة تقوم على مبدأ العرض والطلب والإغراء ومختلف تقنيات التسويق والإعلان والبيع والشراء؛ "تجزئة" الجمهور حيث أصبحت هناك وسائل اتصالية جد متخصصة تهدف إلى تلبية الاحتياجات الخاصة بكل فئة محددة من فئات الجمهور العريض؛ وأخيرا "عولمة" الإعلام والتي أدت إلى توحيد الخطاب والقيم والمعايير على حساب خصوصيات الدول والثقافات والحضارات. يبقى أن نقول أنه بفضل وسائل الاتصال التفاعلية والتي تتمثل في التلفون النقال والانترنيت نستطيع أن نستبشر خيرا بغد أفضل للاتصال الديمقراطي رغم التحفظات الكبيرة والمتعلقة بالفجوة الكبيرة بين الشمال والجنوب وبين الذين يملكون والذين لا يملكون على المستوى العالمي وعلى مستوى كل دولة. من جهة أخرى يرى النقاد أن استخدامات الانترنيت تميل نحو الاستهلاك وثقافة التهميش والتسطيح والانسلاخ

والانجراف والذوبان في ثقافة الأخر أكثر منها نحو الأمور الجادة والمشاركة السياسية والمساهمة في صناعة القرار.

## عندما تسيطر المادة على القيم والمبادئ والأخلاق

القصة هذه المرة تأتينا من فرنسا وتتعلق بتورط صحافيين في عملية ابتزاز فاضحة لملك المغرب مقابل ثلاثة ملايين يورو لقاء تخليهما عن نشر كتاب يتضمن معلومات خطيرة عن الملك وأسرته. من الناحية المهنية والأخلاقية الفضيحة تعني الكثير حيث أنها تعبر عن الهدف النهائي من صحافة الاستقصاء وصحافة الكتب التي تنشر عن الملوك والرؤساء والمشاهير وهو المادة لا غير، وليس تنوير الرأي العام وإمداده بالمعلومات التي يحتاجها سواء في اتخاذ قراراته أو في تشكيل آرائه حول من حوله وخاصة من يحكم بلاده. فهكذا وبكل بساطة فضل الصحافيان الفرنسيان المال على نشر الكتاب وتقديم معلومات للشعب المغربي عن الملك وعائلته وتدبير شؤون القصر. فالأمر منذ البداية كان يتعلق بكسب الأموال على حساب المهنية والحرفية وأخلاقيات الصحافة. فمن يبحث عن المال عن طريق التنقيب عن تجاوزات وأخطاء الآخرين قد يستعمل كل الطرق والوسائل للوصول إلى المعلومات والبيانات التي تحول فيما بعد للكسب الكبير. فهدف الصحفيين الفرنسيين في نهاية الأمر هو ليس الاستقصاء والبحث عن الحقيقة بقدر ما هو الكسب المادي الكبير والسريع. والغريب في الأمر أن الصحافيين بررا سلوكهما بأن الفكرة ليست فكرتهما وإنما جاء العرض من القصر الملكي وانهما كانا في حالة ضعف وقبلا الصفقة. أيحق لصحافي محترف أن يقول هذا الكلام عن عملية هي في واقع الأمر رشوة وابتزاز بكل ما تحمله الكلمتين من معنى. يحدث هذا في دولة تتغنى بالديمقراطية وقوة صحافتها وقوة إعلامها وقوانينها ومواثيقها.

نفى الصحفيان الفرنسيان إريك لوران وكاترين غراسييه، المتهمان بالسعي لـ"ابتزاز" ملك المغرب محمد السادس، أن يكونا قد طرحا صفقة مالية قيمتها ثلاثة ملايين يورو على ممثله هشام نصيري لقاء تخليهما عن نشر كتاب كانا بصدد إعداده يتضمن معلومات قد تضر بالملك وعائلته. وأكد الصحفيان أنهما "وقعا في فخ" وأن القصر أراد "المساس بكرامتهما" و"بسمعتهما المهنية". قال إريك

لوران، الصحفي الفرنسي المتهم بمحاولة "ابتزاز" الملك محمد السادس في حوار خاص مع جريدة "لوموند" الفرنسية "أتحدى ديبون موريتي، وهو محامي الملك محمد السادس، أن يقدم ولو دليلاً واحداً، يثبت أنني الأول من طلب من القصر الملكي دفع ثلاثة ملايين يورو مقابل التخلي عن إصدار الكتاب أو أنني حاولت ابتزاز الملك أو تهديده". يقول إريك لوران، مؤكداً أن المبادرة القاضية بتقديم أموال مقابل وقف نشر الكتاب، لم تأتي منه أبداً ولا من زميلته كاترين غراسييه، بل من منير المجيد، المستشار القانوني للملك محمد السادس. وفي سؤال لماذا قبلت الدخول في مثل هذه الصفقة مع القصر الملكي المغربي، أجاب الصحفي الفرنسي أن الكتاب الذي كان بصدد إصداره يضم معلومات خطيرة جداً وبإمكانها أن تهدد العرش الملكي. وهذا ما جعله يقبل اقتراح المستشار القانوني للملك مقابل وقف نشره من جهة وخشية منه أن يتحول المغرب إلى جمهورية إسلامية من جهة أخرى حسب تعبيره. وأضاف أنه وقع ضحية "مكيدة" نصبها له القصر الملكي لكي "يطيح به" و"يشوه سمعته المهنية". وحول مضمون الكتاب، كشف إريك لوران أنه يتحدث عن الصراعات المتواجدة داخل العائلة الملكية الحاكمة وعن الأموال الباهظة التي تبذرها، إضافة إلى معلومات أخرى تخص الملك الحسن الثاني. وتأسف قائلاً: "المغرب يواصل استعمال الأراضي الفرنسية من أجل أعمال دنيئة. في السابق كان النظام يصفي جسدياً معارضيه، أما اليوم فهو يحاول أن يمس بسمعتهم المهنية وكرامتهم".

القراءة المتأنية لتصريحات إريك رولان تشير بكل وضوح أن الصحافي تجرد من مسؤوليته إزاء القارئ وتجرد من أخلاقيات المهنة واستسلم للمادة بكل سهولة ويسر وإلا كيف يصرح ويقول أن المبادرة جاءت من القصر وليس منه. هل هذا الكلام يبرر الحصول على ثلاثة ملايين يورو بهذه البساطة. أما كاترين غراسييه فإنها لم تأت بجديد بل كررت التبريرات الواهية لقبض المال بغير حق، حيث أنها أكدت في حوار مع جريدة "لوبارزيان" أنها لم تفكر أبداً "ابتزاز" الملك محمد السادس، بل وقعت في "فخ" نصبه لها القصر الملكي كونها معارضة له. وقالت إن القصر الملكي هو الذي عرض الصفقة المالية عليهما، مضيفة أنها تقوم منذ عشر سنوات بتحقيقات حول المغرب وتعيش تحت مضايقة الأجهزة الأمنية المغربية لها.

وواصلت "لقد بدأت عملي الصحفي في جريدة معارضة للقصر وشاركت في كتابين، أحدهما يندد بسطو الملك على الاقتصاد المغربي وعلى ثروات البلاد. لقد تعرضت إلى ضغوطات وإلى تهديدات بالقتل عبر مواقع التواصل الاجتماعي كما تعرضت العائلات والشهود الذين التقيت بهم إلى ضغوطات من طرف أجهزة الأمن المغربية". وبخصوص محتوى الكتاب، أكدت الصحفية أن الكتاب سيفجر قنبلة، إذ يتحدث عن العائلة الملكية ومشاكلها الكثيرة وحول الأموال الباهظة التي تصرفها، منوهة أن التحقيقات كانت شاقة ومتعبة ليس لهما فحسب بل حتى بالنسبة لمصادرهما. وبشأن المكالمات الهاتفية مع القصر الملكي، أضافت كاترين غراسييه أن هدفها التحقق بشأن بعض المعلومات التي كانت ستنشر داخل الكتاب، موضحة أن تقديم ثلاثة ملايين يورو مقابل وقف نشر الكتاب كانت مبادرة جاءت من المستشار القانوني للملك وليس من زميلها إريك لوران.

أما عن دوافع مشاركتها في الموعد الثالث الذي جرى في فندق فخم بباريس بين الصحفي إريك لوران ومستشار الملك، قالت كاترين غراسييه أنها كانت تريد فقط أن تتأكد بأن ممثل للملك كان حاضراً شخصياً في هذا الموعد الذي غالباً ما يحضر فيه أفراد من الاستخبارات ورجال الأمن حسب اعتقادها. مؤكدة أنها المرة الأولى التي تلتقي بمحامي الملك طيلة عشر سنوات من التحقيقات حول المغرب. وأقرت كاترين غراسييه أنها وقعت مع زميلها إريك لوران على برتوكول الاتفاق بينهما وبين ممثل محمد السادس في وقت كانت تشعر بضعف من الناحية النفسية، وحاولت الدفاع عن نفسها بالقول إنها: "إنسان مثل باقي الناس وكل شخص يمكن أن يمر بلحظات ضعف ويتساءل ماذا يمكن أن يفعل بثلاثة ملايين يورو" حسب تعبيرها. وشددت أن القصر الملكي هو الذي اقترح هذا الاتفاق وليس هي أو زميلها، معترفة في نفس الوقت أن سلوكها غير مهني ومنبوذ من الناحية الأخلاقية، لكن ليس من الناحية الجزائية أو القانونية كون أن الصفقة موقعة من طرف جهتين خاصتين. وعندما ألقت الشرطة عليها وفي يديها مبلغ مالي كبير، أكدت كاترين غراسييه أن العملية كانت مدبرة ومخطط لها، لكن رغم ذلك أقسمت بنشر الكتاب قريباً. باختصار، الصحافيان استسلما للمال على حساب الالتزام بالمهنية والحرفية والأخلاق والقيم ومبادئ الصحافة الملتزمة والشريفة والنزيهة التي تهدف إلى الكشف عن الحقيقة وليس قبض المال مقابل إخفائها وطمسها.

## تقديس حرية التعبير وتدنيس مشاعر وأديان الآخرين

من أكثر المبادئ والأفكار التي تؤكد عليها العولمة تقديسها لحرية التعبير؛ إذ أصبح هذا المبدأ الأساس الذي تشترطه الدول الغربية على معظم المجتمعات الأخرى لقبول انضمامها وانصهارها في فضاءات العولمة. إن مبدأ حرية التعبير هو مبدأ قديم لا يمكن تحديده وحصره في فترة زمنية أو منطقة جغرافية معينة؛ ولعله يمكننا القول: إنه برز وتطور بظهور الصحافة المنتظمة في أوروبا وبالضبط في فرنسا مع ظهور أول صحيفة منتظمة وهي صحيفة لغازات في عام 1639. ومنذ الثورة الفرنسية (1789) بدأت معظم دساتير دول العالم تعترف به، بل وتم اعتماده رسمياً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر في سنة 1948 والذي أكد على حق كل شخص في حرية الرأي والتعبير ويشمل ذلك حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون التقيد بالحدود الجغرافية.

وترتبط فكرة حرية التعبير مباشرة بحرية الصحافة والإعلام وهي امتداد لحرية الفكر والمعتقد. فحرية التفكير هي حرية شخصية ينتج عنها الاعتقاد بالفكرة وممارسة هذه الحرية هي التي يطلق عليها حديثاً "حرية الرأي"، و"حرية التعبير". وباسم حرية التعبير نشرت صحيفة "جيلاندز بوستن" الدانمركية في 12 سبتمبر 2005 رسوم كاريكاتورية مسيئة للرسول محمد صلى الله عليه وسلم، مما أثار غضب المسلمين داخل الدنمارك وفي جميع أنحاء العالم. وفي 10 يناير 2005 أعادت صحيفة "مغازينات" النرويجية نشر الرسوم الكاريكاتورية للرسول صلى الله عليه وسلم. تحدث هذه الإهانة والسخرية والانتقاص من قيمة الآخر والمساس بقدسية الرموز الدينية باسم حرية التعبير وحرية الصحافة. إن شتم الديانات الأخرى وأنبيائها يتناقض جملة وتفصيلاً مع حرية التعبير وحرية الصحافة حيث أنه لا توجد ديمقراطية أو نظام سياسي يسمح ويبيح التحريض على كراهية أو شتم والانتقاص والاستهزاء بقيم ورموز الآخرين المقدسة. إن ما قامت به الصحيفة الدانمركية وغيرها من الصحف والمجلات الأوروبية (الهولندية، والفرنسية، والإيطالية، والنرويجية) يتنافى جملة وتفصيلاً مع العمل الإعلامي الحرفي،

المسؤول والملتزم. يتنافى مع رسالة الإعلام الشريفة والنبيلة، يتنافى وقدسية الرموز الدينية مهما كانت وأينما كانت. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو لصالح من؟ مثل هذه الاستفزازات والتصرفات غير المسؤولة، وما هي أهدافها وماذا ستضيفه لخدمة الإنسانية ومبادئها وقيمها، وماذا ستضيفه لتأسيس وبناء قنوات التواصل والتفاهم بين الشعوب والأمم والحضارات؟ إلى أي مدى ستخدم هذه الصور حوار الحضارات والثقافات والديانات؟ مثل هذه التصرفات بدلاً من التقريب بين الشعوب تعمق الفوارق والالتباسات وسوء التفاهم وانعدام الحوار وانتشار الصور النمطية التي تفرز الحقد والكراهية والبغضاء والعنصرية والجهل.

والمؤسف للحادثة هو أن السلطات الدانمركية والمجتمع الرسمي والمدني في الدانمرك وفي العالم الغربي لم يحرك ساكناً أمام ما حدث، وكأن شيئاً لم يحدث، وهذا يعني أن الأمر عادي بالنسبة لهم وأن الإساءة للآخرين ولمقدساتهم ودياناتهم لا تعني شيء. والدليل على ذلك أن استطلاعاً للرأي العام كشف أن أغلبية الدانمركيين لا يحبذون الاعتذار للمسلمين لما يحدث كمخرج وكحل للأزمة التي بدأت تشهد تداعيات وتطورات لا تحمد عقباها. فأجاب 79% من عينة عشوائية شملت 579 مفردة أن رئيس الوزراء "أندرس فوغ راسموسن" لا يجب أن يعتذر نيابة عن الدانمرك لما حدث. ومن جهة أخرى قال 62% من المبحوثين أنه لا يتعين على صحيفة "جيلاندز بوستن" تقديم اعتذاراً لما يزيد على 1.3 مليار مسلم في أرجاء العالم لما تسببت فيه الجريدة من نشر الرسوم الكاريكاتورية الـ 12 المعادية للرسول صلى الله عليه وسلم والمسيئة للدين الإسلامي وللعقيدة الإسلامية باسم حرية التعبير. ما نجم عن الصحف الدانمركية والنرويجية والأوروبية يخالف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومواثيق وأخلاقيات العالم في معظم دول العالم، كما يتنافى مع مبدأ حرية الصحافة الذي يقوم على الالتزام باحترام الآخر واحترام معتقداته ودياناته. كما تخالف تلك التصرفات مقررات منظمة الأمم المتحدة في حوار الأديان والحضارات والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر في سنة 1948.

الأخطر في القضية كلها هو نتائج استطلاعات الرأي العام التي جاءت لتؤكد ماذا يدور في أذهان الناس العاديين. إذ أكدت عدم الاعتراف بالخطأ وعدم احترام

معتقدات وديانات الآخرين وهذا أمر خطير لأنه يشير إلى ضعف درجة التسامح والتفاهم والحوار بين الشعوب. وهنا نلاحظ الدور العكسي والسلبي والخطير الذي تلعبه وسائل الإعلام في عصر العولمة والثورة المعلوماتية والمجتمع الرقمي، وعصر القرية العالمية. فبدلاً من تشجيع الحوار الثقافي والتفاهم والتعرف على خصوصية الآخر وثقافته نلاحظ أن الآلة الإعلامية في المجتمع المعاصر أصبحت تهدم أكثر مما تبني وأصبحت تساهم في إثارة الفتن والحروب والنزاعات أكثر من مساهمتها في نشر السلم والأمن والأخوة والمحبة والتلاحم والتفاهم بين الشعوب والثقافات. الحرية التي تطالب بها معظم المؤسسات الإعلامية في العالم والتي يتغنى بها الكثير أصبحت فارغة من محتواها الحقيقي حيث أنها آلت إلى أشخاص لا يعرفون المعنى الحقيقي للحرية ولا يعرفون الالتزام باحترام الآخر وخصوصيته. فالغريب في الأمر أن الغرب يكيل بمكيالين فالإساءة إلى رموزه أو قيمه ومعتقداته تعتبر خروجاً عن الأصول وعن الأخلاقيات والمهنية والحرفية، أما المساس بمعتقدات وقيم الآخر فهي أمر طبيعي يدخل في خانة حرية الرأي والتعبير. والغريب في الأمر أن الذي يجرؤ على الكلام في موضوع المحرقة "الهولوكوست" يحاكم قضائياً وهذا لا يعتبر مساساً بحرية التعبير وحرية الصحافة، أما الذي يسئ للرسول محمد ﷺ والأنبياء والأديان والمعتقدات فهذا شيء طبيعي وممارسة لحرية التعبير والصحافة. والسؤال هنا هو ما الفائدة من كل هذا؟ وما هو الدور الحقيقي لوسائل الإعلام في عصر العولمة؟ هل أن ممارسة حرية التعبير والصحافة يعني المساس بمعتقدات الآخر؟ هل أن حرية التعبير في عصر العولمة قد أصبحت أداة لنشر الحقد والكراهية والصور النمطية والتضليل والتشويه؟

إن هذه الصور المسيئة جداً لنبي الأمة الإسلامية محمد صلى الله عليه وسلم قد قدمت فرصاً وحججاً للجماعات المتطرفة والإرهابية في الوطن العربي والإسلامي لكسب المزيد من المؤيدين والتضليل بهم بحجة محاربة الكفار والطغاة وأعداء الدين الإسلامي سواء في الداخل أم في الخارج. كما أنها مكنت هذه الجماعات من تضليل عقول الشباب بالخطاب المسيء للعولمة وما جاءت به من أفكار جديدة وغريبة عن المجتمعات العربية والإسلامية، وأصبحت العولمة الثقافية وحرية التعبير والصحافة أدوات ووسائل هدم حسب زعمهم تهدد قيم وأخلاقيات

المجتمعات العربية والإسلامية. إن الغلو في تقديس قيم الحرية وخصوصاً حرية التعبير والصحافة التي لا تحترم معتقدات ومقدسات وثقافات شعوب العالم هي مصيبة أضرارها وسلبياتها أكثر بكثير من منافعها، لا سيما وأن الجماعات الإرهابية ترتقب أية زلة أو خطيئة لتوظفها وتستخدمها لانتقاد ما جاءت به العولمة وحرية التعبير. إننا في هذا السياق لا ندعو لرفض العولمة التي تخدم مصالح شعوب العالم وتحترم خصوصياته الثقافية والحضارية وتعمل على بناء جسور الحوار والاحترام المتبادل وتسعى لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة وعادلة ومستدامة للجميع، بل نرفض الوجه الآخر للعولمة، بخاصة التي تسعى لزرع بذور الفتنة والشقاق وعدم احترام قيم وخصوصيات ومقدسات الآخر. وما أجمل أن تكون حرية التعبير والصحافة في عصر العولمة أداة أساسية للحوار والتفاهم وخدمة مصالح شعوب العالم، وأداة للتعريف بمختلف الثقافات والحضارات. وأن تلتزم بأخلاقيات العمل الإعلامي خدمة للمهنية والاحترافية والموضوعية والمصداقية.

## المرأة في الإعلان...الانجراف القيمي والأخلاقي

يثير طرح موضوع استخدام المرأة في الإعلان جدالاً ونقاشاً كبيرين. فمنهم من يرى أن الإعلان هو انعكاس لما هو موجود في المجتمع من سلوك استهلاكي وسلع وتصرفات المرأة في حياتها اليومية ولباسها...الخ. ويؤكد هذا الفريق أنه إذا استهلكنا السلع التي تأتينا من وراء البحار فلا يوجد هناك مشكل في استهلاك والتعرض للإعلانات التي تروج لهذه السلع. ومن هم من يرى كذلك أن ما دام الجمهور يريد تلك الإعلانات فهو حر في اختيار ما يفضل. فأصحاب هذه الأفكار يرون في الإعلانات التي تخدش الحياء أمر طبيعي ولا مفر منه وهو جزء من حياتنا اليومية. هذه الآراء مع الأسف الشديد تنظر إلى الموضوع ببساطة كبيرة وبدون رؤية معمقة لقضية تنتهك القيم والأعراض والنسيج الأخلاقي للمجتمع. فأطروحة "الجمهور عوز كدا" عارية من المنطق ومن الصواب فأذواق الجمهور تصنعها وسائل الإعلام بمرور الزمن وإذا إلتزمت وسائل الإعلام باحترام قيم المجتمع ومبادئه وأخلاقه فإنها تخلق أذواق عالية تتناسب وتتناغم مع قيم المجتمع، لكن إذا تبنت وسائل الإعلام الرداءة بحثاً وراء الربح فإنها تغرس أذواق هابطة عند الجمهور.

فوسائل الإعلام مسؤولة اجتماعياً ومطالبة بحماية الجمهور من التلوث الإعلامي والانحراف الثقافي بالتزام المادة الهادفة التي تتناغم مع قيم وأخلاق المجتمع. مع الأسف الشديد المواد الإعلامية والثقافية المعلبة المستوردة وكذلك الإعلانات المستوردة لها قيمها وأفكارها التي قد لا تتناسب كلياً مع قيم وأخلاق مجتمعاتنا.

ففي البداية يجب أن نعترف أن موضوع استغلال المرأة في الإعلان هو موضوع قيمي بالدرجة الأولى. ففي مجتمعنا العربي الإسلامي نجد أن الدين الحنيف كرم المرأة وأعطاها قيمتها الإنسانية كأم وكزوجة وكأخت وبنت... الخ. فالمجتمع الذي يحترم المرأة لا يسمح لنفسه أن يستغل جسدها وجمالها لبيع سلعة أو خدمة ما. ويجب التذكير هنا أن في الدول الغربية هناك مئات الآلاف من الجمعيات المناهضة للإعلانات التي تستغل المرأة وتقوم بـ"تشييئها" (objectification). وهنا نعود إلى البدايات الأولى للإعلان في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عندما وظف علماء النفس الغريزة الجنسية للتأثير في السلوك الاستهلاكي للفرد، ومن هنا جاءت فكرة استغلال جسم المرأة ومفاتنها للترويج لأي سلعة سواء تعلق الأمر بقلم أو سيارة أو معجون أسنان أو شامبو أو تعلق الأمر بالرجل أو بالمرأة. فالمهم هنا هو التسويق والبيع بغض النظر عن الإساءة للمرأة ولكرامتها وشخصيتها وجسدها وقيمها وأخلاقها. فتشييء المرأة في الإعلان هو تفريغها من إنسانيتها وكرامتها وهو تناقض صارخ مع الدين الإسلامي والنسيج الأخلاقي في المجتمع. من جهة أخرى يجب أن نعي أن غالبية الإعلانات التي تنتهك حرماتنا في مجالسنا هي إعلانات أُنتجت في الغرب لجمهور في الغرب له قيمه وله نظرته للمرأة. فما يصلح للغرب لا يصلح بالضرورة للشرق كما أن نظرة الغرب للمرأة لا تعني بالضرورة هي نفسها في المجتمعات الأخرى. فالإعلان هو ليس مجرد عملية اتصالية بهدف التأثير في السلوك الاستهلاكي للفرد للإقبال على شراء السلعة. نعم هذا هو الهدف الرئيسي، لكن الإعلان له بعد ثقافي وهو عملية اتصالية تعكس قيم مجتمع معين وثقافته ونمط استهلاكه. فالإعلان الذي تنتجه شركة معينة للترويج عن سلعة معينة في بلد معين هو منتج هذا المجتمع يعكس قيمه ونظرته لأشياء مختلفة في المجتمع. هذا يعني أنه عندما نقوم بدبلجة إعلان وتقديمه للجمهور في مجتمعنا الإسلامي أننا ضحينا بكل شيء وسلمنا أنفسنا لثقافة الآخر ولقيمه ولنظرته للأمور ومن أهمها

نظرته للمرأة. والأخطر من كل هذا أن حتى وكالات الإعلان والشركات المحلية التي تنتج الإعلانات في الوطن العربي أصبحت تتبنى نفس الطرق والوسائل والقيم والاستراتيجيات المتبعة في الاعلانات الغربية. فأصبح الكل يلجأ إلى المرأة كالمحور الأساسي في الرسالة الإعلانية للوصول إلى المستهلك والتأثير في سلوكه. وخطورة الموضوع هنا تكمن في أننا قمنا بتبني قيم الآخر في التعامل مع الإعلان واستغلال جسد المرأة في تحقيق الهدف والتأثير في السلوك الاستهلاكي للفرد. وهنا نتساءل أين هو الضمير المهني والأخلاقي عند الشركات التي تقبل على دفع أموال طائلة للمؤسسات الإعلامية لنشر وبث هذه الإعلانات الخادشة للحياء وأين مسؤولية الوكالات والشركات المنتجة للإعلانات في منطقتنا العربية. فالتقليد الأعمى والجري وراء الربح أصبح هو هاجس المعلن والشركة المنتجة للإعلان والمؤسسات الإعلامية بمختلف أنواعها التي تصهر على بث ونشر هذه الإعلانات، بل تتنافس فيما بينها للحصول على أكبر حجم من الإعلانات.

والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا المقام هو هل بإمكاننا الإعلان عن سلعة بدون استخدام المرأة؟ وهل بإمكاننا رفض الإعلانات التي تتعارض مع قيمنا وأخلاقنا ومبادئنا؟ والجواب بطبيعة الحال هو نعم إذا كانت هناك رغبة وإرادة لاحترام المرأة بالدرجة الأولى والمجتمع بالدرجة الثانية. وهنا نلاحظ غياب جمعيات مهنية تعنى بالإعلان وتضع أطر منهجية وتنظيمية لضمان جودته واحترامه لقيم المجتمع ونسيجه الأخلاقي. من جهة أخرى يجب على المجتمع المدني أن يلعب الدور المنوط به والمتمثل في حماية قيم المجتمع ومبادئه. فالمشكل هو الانجراف الذي يعاني منه المجتمع على مختلف الأصعدة. فهناك تبعية كبيرة جداً في المجال الإعلامي ونلاحظ أن نسبة كبيرة تفوق 80% من محتوى وسائل الإعلام العربية مستورد ومعلب وبطبيعة الحال يحمل في طياته قيم وأفكار البلد المنتج. فالإعلان هو الشكل الثاني أو الوسيلة الثانية للانجراف والتبعية. وتأتي اللغة في الدرجة الثالثة حيث نلاحظ تبعية أخرى لا تقل خطورة عن سابقتيها -الإعلام والإعلان- فالبعض لا ينظر للمسلسل أو الفيلم أو التحليل الإخباري أو الإعلان إلا من منظور الشكل فقط وليس المضمون. وحقيقة الأمر أن هذه الرسائل كلها عبارة عن سياسة وفكر وأيديولوجية وقيم. المنطق يقول أن لكل مجتمع أطره

الفكرية والأيديولوجية والقيمية ومن هنا ضرورة التعامل مع هذه المنتجات سواء كانت أخبار أو أفلام أو إعلانات بحذر وحيطة. فالتلوث الثقافي الذي يسود العالم هذه الأيام وخاصة في عصر تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات يجب أن ينظر له بتأني وبحذر ويجب الوقوف عند كيفية التعامل معه وما هي البدائل لتجنب الانجراف الثقافي والقيمي والحضاري. والحل الأمثل بطبيعة الحال هو الانتاج وصناعة المعرفة وتقديم البديل المحلي الوطني الذي يعكس قيم المجتمع وتقاليده وتراثه ونسيجه الأخلاقي. فمن المستحيل أن ننتظر من الأخر أن ينتج لنا فيلم أو إعلان أو مسلسل يعكس قيم مجتمعنا ويحترم المرأة ونسيجنا الأخلاقي. فالمنتج الفكري يحمل أفكار على عكس المنتج المادي الذي يكون في معظم الأحيان مجرد سلعة (شامبو، كمبيوتر، قلم). متى إذن سنرى جهود ومساعي لوضع حد للإعلانات التي تتعدى على كرامة المرأة، هذه المرأة التي قد تكون الأم أو الزوجة أو البنت أو الأخت.

# الفصل الثالث

## الإعلام والأزمات

- أزمة الموضوعية والحياد في تغطية الأزمات
- الأزمات والسلطة والرأي العام
- الأزمة المالية العالمية والإعلام العربي
- إغتيال الحقيقة في محرقة غزة
- البحث عن الحقيقة في زمن التضليل
- شهداء القلم والبحث عن الحقيقة
- من يحمي الصحافيين من القتل والتصفية الجسدية؟
- بين مطرقة الإرهابيين وسندان الحكومات
- جارودي المفكر الذي فضح الصهاينة
- عندما تتجلى ثقافة التشفي والحقد والشماتة

# الفصل الثالث

## الإعلام والأزمات

### أزمة الموضوعية والحياد في تغطية الأزمات

في وقت تنتشر وتتكاثر فيه الأزمات بمختلف أنواعها وأشكالها وفي مختلف مناطق العالم، وفي ظروف صعبة يسودها التعتيم والتضليل والتشويه والأفكار المسبقة والصور النمطية وصراع الثقافات والحضارات والعنصرية والجهل وثقافة إقصاء الآخر والصراع المحتدم على الصورة والرأي العام، يتساءل الفرد في المجتمع عن مصداقية ما يشاهده ويسمعه ويقرأه. أين هو الحياد والموضوعية والأخلاق في تغطية وسائل الإعلام لما يجري في مصر وفي سوريا وفي أنحاء عديدة من العالم. أين هو الصدق وأين هو التهويل؟ أين هي الحقيقة وأين هي الدعاية؟ ما هو دور الإعلام في مثل هذه الحالات؟ هل تتحول وسائل الإعلام في زمن الحروب والأزمات إلى آلات لإثارة الفتنة والتهويل والتضخيم والتسيّيس والتلاعب بدلاً من تنوير وتثقيف وتوعية الرأي العام بهدف الحوار والنقاش والتفاهم وإطفاء نار الضغينة والحقد والكراهية. هل صحيح أن منطق الحرب يقوم على أن "الحرب بدون تلفزيون ليست حرب" وهل أن جوبلز على حق عندما قال: "أكذب ثلاث مرات ففي المرة الثالثة ستصدق كذبتك".

نلاحظ هذه الأيام ظاهرة انتشار التضليل والتعتيم والصور النمطية والتشويه، وانتشار ظاهرة ثقافة الحقد والكراهية والخوف من الأخر والعمل على إقصائه. فالعالم اليوم يعيش صراع الصورة وصراع شرس على كسب الرأي العام، وهذه الصراعات مع الأسف الشديد تحدث في أحيان كثيرة بتواطؤ غير أخلاقي وغير شريف لوسائل الإعلام مع سلطة المال والسياسة. فالإعلام العربي اليوم مطالب

أكثر من أي وقت مضى بأن يتعامل بمهنية وحرفية وبأخلاق عالية مع الأزمات المختلفة سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية، ومطالب بأن يتحلى بالقيم الإسلامية السمحاء، وبنقل ثقافة الحوار والتسامح إلى الآخر والتفاعل الإيجابي معه. فالإعلام العربي اليوم مطالب بتقديم صورة الإسلام والحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية إلى الآخر في مختلف القضايا المصيرية التي تهم البشرية ودفع جسور التواصل مع شعوب العالم والحوار مع الآخر وحوار الثقافات، فشعوب العالم اليوم في أشد الحاجة إلى الأديان السماوية التي تنادي بالوحدانية واحترام إنسانية البشر جميعاً مهما اختلفت أجناسهم وألوانهم والتاريخ خير شاهد على ما يحدث من مآس إنسانية حين تتغلب الطلقة على الكلمة ويفرض منطق القوة الغاشمة سطوته على حديث العقل.

يعيش عالم اليوم صراعات ونزاعات عنيفة وحروب وأزمات عديدة ومختلفة كالإرهاب والأزمة المالية العالمية؛ أزمات تتسم كلها برهانات وانعكاسات وخيمة جداً تمس الفرد والمجتمع والدولة. فالأزمات طالت كل المجالات الحياتية وأدت إلى إعادة تشكيل العلاقات بين الأمم والدول والشعوب وفق عوامل ومعطيات يعجز الأفراد والمؤسسات وحتى الأنظمة على التحكم فيها. كيف تتعامل وسائل الإعلام مع الأزمات المختلفة وهل أداؤها في هذه الظروف يختلف عن أدائها في الأوقات العادية؟ هل تكتفي وسائل الإعلام بتغطية الأزمة؟ أم تسعى إلى تقديم حلولاً لها أم أنها تسيّسها وتستغلها لتحقيق أهداف ومصالح معينة؟ هل تواجه المؤسسات الإعلامية ضغوطاً معينة عندما تتعامل مع الأزمات؟ هل هناك قرارات أخلاقية يلجأ القائمون على المؤسسات الإعلامية إلى اتخاذها نظراً للرهانات والانعكاسات العديدة التي تتميز بها كل أزمة؟

من خلال تغطية الحروب نلاحظ أزمة النظرية الإعلامية في تفسير سلوك الصحافيين والمؤسسات الإعلامية. فعلى عكس الظروف العادية والطبيعية، تواجه التغطية في زمن الحروب والأزمات رهانات وتحديات عديدة وتصبح الممارسة الإعلامية جزء لا يتجزأ من الحرب نفسها. ظروف الحرب إذن تفرز اختراق مبادئ الحرية والموضوعية، بحيث أن الممارسة الإعلامية خلال الحرب تختلف عنها في الظروف العادية. وفي الأخير نلاحظ انحياز المؤسسة الإعلامية في تغطيتها للحرب إلى موقف الدولة التي تنتمي إليها من الحرب.

يمكن القول أن المنظرين لممارسة الإعلام في المجتمعات المختلفة وكذلك الدارسين لعلاقة الإعلام بالسلطة والمؤسسات السياسية والاقتصادية فشلوا فشلاً كبيراً في وضع معايير ومقومات لشرح سلوك المؤسسات الإعلامية والصحفيين أثناء تغطية الحروب والأزمات. فالنظريات الأربع: نظرية السلطة، نظرية الحرية، النظرية السوفيتية، نظرية المسؤولية الاجتماعية لم تتطرق إلى إشكالية علاقة الحكومة بوسائل الإعلام في زمن الحرب والأزمات، كما لم تتطرق إلى علاقة الصحافي بالسلطة في هذه الظروف. وما يمكن قوله في هذا السياق هو أن الممارسة الإعلامية في زمن الحروب والأزمات لا تختلف من نظام إعلامي إلى آخر ولا من نظام سياسي إلى آخر وتصبح متشابهة حيث يتحول الإعلام إلى مزيج من الإعلام والعلاقات العامة والحرب النفسية والدعاية والتلاعب والتضليل والتشويه سواء تعلق الأمر بالدول الديمقراطية أو الدول الديكتاتورية أو الدول المتقدمة أو الدول النامية أو غيرها من الأنظمة السياسية المتواجدة في هذا الكون. من جهة أخرى نلاحظ أن الممارسة الإعلامية في زمن السلم والظروف العادية تختلف عن زمن الحروب والأزمات خاصة إذا تعلق الأمر بالدول الديمقراطية والتي لها تقاليد في حرية الصحافة.

الملاحظ في هذه الأيام وفي ظل الأزمات والصراعات الكبيرة بين مختلف القوى سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول هو أن الخطاب الإعلامي أصبح بعيداً كل البعد عن الرسالة الشريفة للإعلام وعن الحياد والموضوعية والكلمة الحرة والصادقة. فأصبحت هناك خطابات عديدة متضاربة ومتناقضة وكأنها تتعلق بأزمات مختلفة وليست نفس الأزمة. فاختراق الأخلاق والمهنية والقيم التي تقوم عليها الصحافة الشريفة أصبح من سمات إعلام عصرنا الحاضر، الإعلام الذي فشل في المساهمة في حل الأزمات والحروب والأعمال الإرهابية بل ساهم ويساهم في التشويه والتضليل والدعاية وبث الحقد والكراهية وثقافة الإقصاء بين الشعوب والأمم. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو: ما هي أهداف الإعلام وما هي رسالته في عالم يحتاج إلى السلم والأمان والتقارب بين الشعوب والحضارات والديانات وليس الحروب والأزمات.

## الأزمات والسلطة والرأي العام

في زمن تكثر فيه الأزمات والنزاعات والصراعات، وفي عالم تلعب فيه سلطة وسائل الإعلام والمال والسياسة دوراً محورياً في تحديد العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية ومصير الشعوب والأمم، تعيش معظم الدول العربية وضعاً حرجاً يتميز بالتبعية والتهميش والإقصاء ما انعكس سلباً على المثقف والرأي العام وآليات صناعة القرار الرشيد. الأزمة المالية العالمية الحالية كشفت المستور حيث لاحظنا غياب رد فعل عربي منظم ومدروس من قبل المؤسسات الاقتصادية والجهات الرسمية والمنظمات الإقليمية العربية. لم يلاحظ المواطن العربي انعقاد قمة عربية لدراسة تداعيات الأزمة على اقتصاد الدول العربية ولا تحرك من قبل صندوق النقد العربي ولا إجراءات وتدابير من هيئات ومؤسسات عربية رسمية.

يعيش المثقف العربي أزمة الاغتراب والتهميش والإقصاء كما يعتبر دوره مشلول في المجتمع، الأمر الذي أدى، إضافة إلى عوامل أخرى، إلى أزمة البحث العلمي وضعف صناعة المعرفة في الدول العربية. الشارع العربي -الرأي العام- يعاني من الشلل التام في مرحلة حرجة وهامة جداً في تاريخ الأمة العربية. وغياب الشارع يعني غياب الرأي العام وغياب الرأي العام يعني غياب الآليات السليمة والصحيحة والصحية والجيدة للماكينة السياسية الديمقراطية. وإذا غاب الرأي العام غاب الرأي الآخر وغاب الحوار وغابت السوق الحرة للأفكار. نلاحظ فجوة كبيرة بين السلطة والشارع العربي، بين الحاكم والمحكوم، بين صانع القرار وآليات صناعة القرار في الوطن العربي. قرارات مهمة ومصيرية وإستراتيجية تؤخذ باسم الشعب العربي وهو آخر من يعلم. وفي غالب الأحيان نلاحظ أن الشارع العربي -إذا كانت لديه الشجاعة أن يكشف عن موقفه- في اتجاه، والسلطة في الاتجاه المعاكس تماماً. وأخطر من هذا نلاحظ أن بعض القادة والحكام العرب يصرحون علناً ومن خلال وسائل الإعلام بشيء ويتفقون في الكواليس مع نظرائهم في الغرب على شيء مختلف تماماً، فهناك خطاب للاستهلاك الإعلامي وللتمويه والتضليل وهناك خطاب أخر لإرضاء القوى التي تدير العالم. هذا الخطاب المزدوج يؤدي إلى ثقافة سلبية في المجتمع تقوم على النفاق والسلبية وتفرز سلوك الاستسلام والهروب من المسؤولية.

النتيجة في النهاية هي انعدام السلطات المضادة في المجتمع وانعدام المجتمع المدني وانعدام المؤسسات والكيانات التي تراقب السلطة وأجهزتها وتراقب القوى التي تقود وتدير المجتمع. هذه القوى قد تحكم وتدير لخدمة مصالح فئة ضيقة جداً من المجتمع على حساب مصالح الأمة بكاملها ومصالح الفئات العريضة من المجتمع.

أسئلة عديدة تتمحور أساساً حول موقع المواطن العربي في المعادلة السياسية وهل من دور لهذا المواطن في اللعبة السياسية وفي صناعة القرار. هذه الإشكالية تتطلب البحث في مسائل أخرى ترتبط بآليات الرأي العام في المجتمع وبوجود الرأي العام كمتغير من متغيرات المعادلة السياسية في المقام الأول. وهنا يجب أن نحدد آليات الممارسة السياسية وتوزيع السلطة وصناعة القرار. وإذا عدنا إلى التاريخ وحاولنا استقرائه والغوص في خباياه نجد أن الشارع العربي لم يكن في أي يوم من الأيام موافق على عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني. فالشعب المصري على سبيل المثال وبعد ثلاثين سنة من إقامة مصر علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني ما زال يرفض أي نوع من التعاون مع العدو، وما يقال عن مصر يقال عن أنواع وأشكال العلاقات والاتصالات وحتى المصافحات التي تمت بين القيادات العربية والصهاينة. لكن رغم هذا، حدث ما حدث ولم يأب أحد بالشارع العربي وكأنه لا وجود له ولا مكانة له في معادلة صناعة القرار.

وانطلاقاً مما تقدم نتساءل عن العلاقة بين السلطة والشارع في العالم العربي وللوهلة الأولى نلاحظ أن الرأي العام العربي مغّيباً بطريقة منهجية ومنتظمة في الكثير من القضايا التي تهمه من قريب أو بعيد. وإذا أخذنا قضية غزو العراق كمثال على علاقة السلطة بالرأي العام في صناعة القرار نلاحظ أن الشارع العربي والرأي العام العربي في اتجاه والسلطة العربية في اتجاه أخر ونلاحظ هنا عدم تناسق الشارع مع صانع القرار وإلا أين رد فعل السلطة وما هي الإجراءات التي اتخذت حتى تتساوى الدبلوماسية العربية والسياسة العربية مع الشارع العربي. السلطة في الوطن العربي ذهبت إلى أبعد من أنها تتجاهل الرأي العام، إنها قامت بقمعه وإسكاته وفي الكثير من الأحيان بفبركته حتى يتناغم مع سياستها وإرادتها. ففي أحيان عدة نلاحظ التناقضات الصارخة بين الشارع وصاحب القرار وعادة ما نجد الرأي العام يتخذ موقفاً ضد قرار السلطة والسلطة تتباهى وتتفنن في تطبيق قرارها

وفي بعض الأحيان تتفنن في قمع الرأي العام وإسكاته وتكميمه وسجنه وينتهي الأمر في بعض الأحيان إلى منع أي هيكل أو مؤسسة تنظيمية أو سياسية أو اجتماعية تختلف في الرأي مع السلطة.

والظاهرة الخطيرة التي تتفشى في المجتمعات العربية هي ظاهرة الرأي العام "المفبرك" أو المنافق حيث أنه لا يعبر عن حقيقة وواقع الرأي العام، ويصبح رجل الشارع يدلي بآراء وأفكار ووجهات نظر غير مقتنع بها أساساً وإنما يقولها لإرضاء السلطة لا غير، ما يدل على خطورة الوضع والوصول إلى مرحلة حرجة جداً وهي الانتحار الذاتي أو إدراك مرحلة اللاوعي الإرادي والوصول إلى مجتمع لا يؤمن بما يقول ومجتمع مبني على النفاق. وسواء في غياب الرأي العام الحقيقي الواقعي أو في ظل وجود رأي عام منافق فإن السلطة لا تستطيع أن تتفاعل مع المجتمع ومع الشعب "السلطة الحقيقية" وهنا تقل آليات التفاهم والاتصال الحقيقي الذي يؤدي إلى التفاعل الصحي بين السلطة والشعب والاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية المتوفرة في المجتمع. فرأسمال أية دولة في العالم هو شعبها، وإذا همشت السلطة الشعب واعتبرته مجرد أرقام فهذا يعني أنها جمدت طاقة البلد وقوتها في صناعة الرأي والقرار الرشيد والثروة ورفاهية الأمة.

ما هي يا ترى علاقة الشارع العربي بصناعة القرار السياسي؟ وهل هناك رأي عام عربي؟ وإلى أي مدى يستطيع الشارع العربي أن ينتقل من مرحلة المظاهرات والمسيرات إلى مرحلة الفعل والتنفيذ. قبل أيام استطاع الشارع الفنزويلي أن يرجع الرئيس هوغو شافز إلى الحكم واستطاع هذا الشارع أن يفشل خطة المرتزقة ومن ورائهم من دول معروفة في مهارتها في تدبير الانقلابات والإطاحة بالدول التي تختلف معها أيديولوجياً وسياسياً. وقبل سنوات استطاع الشارع الفليبيني أن يرغم الرئيس جوزيف استرادا على التخلي عن الحكم وأن يقدم للعدالة بسبب تورطه في عمليات رشوة وسوء إدارته لشؤون البلاد والعباد في الفليبين، حيث أنه ما زال يقبع في السجن. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو متى يصبح الشارع العربي قوة تنجب الأفعال ومتى يقضي هذا الشارع على تلك الفجوة القاتلة بينه وبين الحكام حيث نلاحظ أن الشارع في صوب والسلطة في صوب معاكس تماماً. وفي بعض الأحيان نلاحظ أن الشارع ما هو إلا عبارة عن فلكلور شعبي يخترق ويستخدم من

القوى الفاعلة في المجتمع لتحقيق مصالح هذه الحفنة المسيطرة على الشؤون السياسية والمالية في البلاد، وفي أحيان أخرى يستعمل للترفيه والتسلية ولأحلام اليقظة، وتارة يستعمل انطلاقاً من مبدأ أن "الكلاب التي تنبح لا تعض". فالشارع العربي لم يرق بعد إلى درجة القوى المضادة التي تراقب وتعارض وتفرض إرادتها على السلطة، فالملاحظ أن هذا الشارع ورغم أنه يمثل الرأي العام ويمثل عفوية الجماهير والفئات العريضة من المجتمع والإرادة البريئة الطاهرة النقية لملايين البشر إلا أن تجسيد هذه الإرادة في الفعل السياسي وفي القرار السياسي يقي في خانة المستحيل والعقم.

فقبل أن نتطلع إلى رأي عام عربي فاعل يجب أن نستفسر عن متطلبات ومستلزمات فاعلية الرأي العام في المجتمع. ما هي يا ترى مكانة الفرد في العملية السياسية؟ هل من مؤسسات سياسية فاعلة في الوطن العربي؟ كيف يصنع القرار في الدول العربية؟ ماذا عن الحريات الفردية وحرية الفكر والرأي وحرية الصحافة والتعبير والتجمع... الخ. وبالإجابة على هذه الأسئلة نستنتج أن الفرد في العالم العربي هو مجرد رقم وأن معظم المؤسسات التي تمثله نجدها تفتقد لمفهوم المؤسسة ولمفهوم المجتمع المدني. ومن هنا نجد أن السلطات المضادة تنعدم تماماً في المجتمع وبذلك يصبح الفعل السياسي يسير في اتجاه واحد تنعدم فيه السوق الحرة للأفكار ويغيب عنه الرأي الأخر وتقمع فيه الحريات وبذلك يتدهور الأداء السياسي وينحط القرار السياسي إلى أدنى مستوى. نتساءل هنا كذلك على الطريقة التي وصلت بها الأنظمة العربية إلى الحكم ونتساءل كذلك عن شرعية هذه الأنظمة، وفي غالب الأحيان نجد أن هذه الأنظمة فرضت نفسها على الواقع السياسي وجاءت بدون الرجوع إلى الإرادة الجماعية في المجتمع إلا نادراً وبذلك لا شرعية توجد ولا مرجعية جماهيرية تربط الحاكم بالمحكوم.

فالرأي العام يمثل أساس السلطة في عصر ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وعصر الصراع المحتدم على من يملك المعلومة والمعرفة، والرأي العام يلعب دوراً إستراتيجياً في المجتمعات الديمقراطية، وتزايدت أهميته في عصرنا هذا حيث أنه أصبح يمثل المرجعية الأساسية في صناعة القرار وفي الفصل في الكثير من القضايا الحساسة والمصيرية. فالرأي العام هو السلطة الحقيقية التي تعتمد عليها الدولة في

تجسيد شرعيتها وتثبيت وجودها سواء على الصعيد المحلي أو الدولي. وكلما اعتمدت السلطة على الرأي العام ورجعت إليه في معالجة القضايا المطروحة في المجتمع كلما نجحت في تدبير أمورها وفي كسب رضا الشارع. فالرأي العام إذن هو الوجه الأخر للديمقراطية وحرية الصحافة حيث أنه يتفاعل ويتأثر ويؤثر في كل منهما. فالديمقراطية التي لا تعتمد على الرأي العام لا نستطيع أن تكون كذلك، والصحافة الحرة التي لا تشكل وتكوّن الرأي العام وتؤثر فيه وتتأثر به لا نستطيع أن نسميها صحافة حرة وفاعلة. وفي كل ما تقدم نسأل ما هي العلاقة الموجودة بين السلطة العربية والشعب العربي "الرأي العام" في التعامل مع القضايا المصيرية والهامة وخاصة القضايا التي تمس مشاعر وأحاسيس ومصالح الشعب مباشرة. وهنا نلاحظ أن الرأي العام العربي مهمشاً تهميشاً كبيراً في الكثير من القضايا التي تهّمه من قريب أو بعيد. وإذا أخذنا ما يجري هذه الأيام في الأراضي الفلسطينية المحتلة وما نجم عنه من مسيرات ومظاهرات شعبية حاشدة من الخليج إلى المحيط كمثال على علاقة السلطة بالرأي العام نلاحظ الفجوة القاتلة ما بين الشارع والسلطة ونلاحظ عقماً مأساوياً وعدم فاعلية الإرادة الشعبية والمرجعية الأساسية في المجتمع. وهذا ما يؤدي إلى فقدان الثقة والمصداقية وإلى القطيعة ما بين الشارع والسلطة.

قد يتساءل المواطن العربي من المحيط إلى الخليج هل من وجود للرأي العام في الدول العربية؟ وكيف يصنع ويشكل هذا الرأي العام إذا كان موجود وهل يقاس ويؤخذ بعين الاعتبار في اتخاذ القرارات التي تهم الأمة والمجتمع. الكلام عن الرأي العام يتطلب عنصرين هامين وهما: الديمقراطية وحرية الصحافة وفي غياب هذين العنصرين يصبح الكلام عن الرأي العام بمعناه الجوهري والحقيقي أي الرأي العام الفعال والصحيح والناضج والقوي بدون جدوى ولا فائدة. فبدون أخبار ومعلومات ومعطيات معتبرة من الناحية النوعية والناحية الكيفية لا يستطيع الجمهور أن يتخذ موقف واضح ومبني على أسس سليمة بشأن القضايا التي تطرح يومياً على أفراد المجتمع وفي مختلف الشؤون والمجالات. وفي الكثير من الأحيان تطرح قضايا جوهرية في المجتمع ويبقى الشعب المسكين تائهاً في اتخاذ موقف من القضية لا لشيء إلا لأنه يفتقد للمعلومات ومكونات القضية وعناصرها وهذا ينجم عادة عن انعدام التدفق الحر للمعلومات وللأخبار في ظل غياب حرية الصحافة. ومن جهة أخرى

ولأسباب عديدة ومتداخلة نجد غياب وجهات نظر وأفكار جهات هامة ورئيسية في المجتمع حول القضية المطروحة وهذا بسبب انعدام القنوات الحرة للتعبير عن الرأي. وهنا نستنتج أن القنوات السليمة والصحيحة التي تكوّن وتشّكل وتصنع الرأي العام مغيبّة تماماً في معظم مجتمعاتنا العربية، وهذا يعني أن فاقد الشيء لا يعطيه.

الدرس الذي نستخلصه من عقم الرأي العام العربي هذه الأيام هو أن الشارع العربي مهمّش ومغيّب في الكثير من القرارات المصيرية والجوهرية التي تتخذ بشأنه، وفي معظم الأحيان يكون هو آخر من يعلم بها. وفي ظل هذه الآليات المتخلفة وغير المنهجية في صناعة القرار وغياب التفاعل الديناميكي والحركي والإيجابي مع الشارع يتعذر مهما اجتهد صانع القرار ومهما عمل على النجاح والاستجابة المثلى لمتطلبات المجتمع وتبقى عملية الاستغلال الأمثل للثروات البشرية والثروات المادية أمر صعب المنال. فقنوات الاتصال بين السلطة والشعب وبين السلطة والهياكل السياسية المختلفة ضرورية جداً لإيجاد بيئة صحية يسود فيها الحوار والنقاش من أجل تفاهم أكثر ومن أجل اتصال فعّال يقضي على كل مواطن الالتباس والمغالطة والتهميش والإقصاء. إشراك الشارع في العملية السياسية والممارسة السياسية وبذلك إشراكه في صناعة القرار هو السبيل الأمثل للقضاء على الفجوة القاتلة بين طموحات الشارع وقرارات السلطة. متى سيحدث التناغم والتناسق بين الطرفين؟ ومتى سيتخطى الشارع العربي مرحلة الفلكلور ويرقى إلى مستوى التأثير والفعل؟

## الأزمة المالية العالمية والإعلام العربي

استحوذت الأزمة المالية العالمية وما زالت تستحوذ على اهتمام مختلف وسائل الإعلام في دول العالم نظراً لانعكاساتها وتداعياتها على شعوب المعمورة قاطبة. الإعلام العربي تفاعل وتعاطى مع الأزمة وحاول أن يلقي الضوء عليها حتى يشرحها ويفسرها ويقدمها للرأي العام والجمهور العربي. إلى أي مدى نجح الإعلام العربي في إيصال المعلومة الإقتصادية إلى الجمهور العربي؟ وهل هناك بالأساس إعلام عربي متخصص في الاقتصاد والمال؟ هل أعتمد الإعلام العربي في تغطيته للأزمة المالية على وكالات الأخبار العالمية والدراسات والتحليلات الغربية أم

أنه أعتمد على خبراء ومحللين عرب؟ هل قدم الأسباب والنتائج والحلول والإجراءات اللازمة لتجاوز الأزمة؟ هل استعرض درجة التأثير على كل دولة عربية وهل ناقش المدة التي ستستغرقها الأزمة؟ أسئلة كثيرة وانشغالات أكثر. فرغم ما تناولته وسائل الإعلام المختلفة من مواضيع وتقارير وتحليلات وتحقيقات إلا أن الأزمة المالية العالمية ما زالت غامضة وغير واضحة عند الكثير من الناس. مصطلحات ونظريات اقتصادية ومفاهيم قد لا تعني للكثير من القراء والمستمعين والمشاهدين أي شيء، وأسئلة كثيرة ما زالت بدون إجابة لدى الكثيرين.

ما هو موقع الإعلام الاقتصادي في خريطة الإعلام العربي؟ وهل هناك إعلام اقتصادي متخصص وفعال يواكب التطورات والتحولات الاقتصادية، والمشاريع التنموية العديدة التي تشهدها الدول العربية في مختلف المجالات؟ وهل هناك متابعة للمشاريع الاقتصادية والحركة التنموية؟ ماذا عن الوعي الاقتصادي والثقافة الاقتصادية والسلوك الاقتصادي الرشيد الذي يحتاجه الفرد والمؤسسة والمجتمع ككل من أجل القرار السليم ومن أجل الرشادة الاقتصادية.

إن معظم ما قدمته الفضائيات العربية عن الأزمة المالية العالمية هو نقل لما حدث ويحدث من تطورات ناتجة عن الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية، وهذا شيء مهم لكن غير كافي لأن المواطن العربي بحاجة إلى معلومات عن تأثيرات الأزمة وانعكاساتها على الاقتصاد العربي. بل نلاحظ في الكثير من الحالات نوع من التعتيم والعزوف عن تقديم حقائق مهمة جداً تهم المواطن العربي. كما نلاحظ أن بعض الوسائل الإعلامية العربية ركز على أن الوضع الاقتصادي في الدول العربية بخير ومستقر ولا آثار للأزمة المالية العالمية عليه. من جهة أخرى نلاحظ أن الإعلام العربي تعامل مع الأزمة عن طريق النشرات الإخبارية وبعض البرامج الحوارية القليلة وهذا غير كاف حيث أن موضوع الأزمة يحتاج إلى متابعة مستمرة وأخصائيين ومحللين لهم باع في الموضوع، وهذا ما لم نشاهده في معظم الوسائل الإعلامية العربية التي سيطر عليها أسلوب التعتيم تارة والتهويل والتبسيط تارة أخرى. وهنا نلاحظ أن ما نقلته وسائل الإعلام هو عرض للأزمة وليس تحليل لأسبابها وانعكاساتها. وتجدر الإشارة هنا أن الصحفي العربي يعاني من شح المعلومات الإقتصادية وندرتها وقلة المعطيات والأرقام التي

تتعلق باقتصاديات الدول العربية وهذا ما يعقد من مهمته في إيصال الحقائق للجمهور، وفي الأخير يقدم مادة إعلامية بسيطة وخالية من التحليل والإلمام الشامل بالموضوع.

توجد في المجتمع أجهزة اقتصادية عديدة ومتنوعة تخدم الحياة الاقتصادية على المستوى الجزئي والكلي وعلى مستوى الفرد والأسرة والمؤسسة والقطاع العام والقطاع الخاص والدولة ككل. وهذه المؤسسات والأجهزة سواء كانت خاصة أم عامة، ربحية أم غير ربحية، خدمية أم تجارية كلها تتعامل فيما بينها وتتعامل مع غيرها من المنظمات كما تتعامل مع الأفراد والخواص، كما تتعامل على مستوى خارجي ودولي. كل هذه التعاملات بحاجة إلى إعلام اقتصادي متخصص وقوي وفعال، وبحاجة إلى دراسات وتحليلات وتقارير وبيانات وإحصائيات وتوجيهات وإرشادات ووعي اقتصادي على مختلف الأصعدة من أجل الرشادة الاقتصادية والسلوك الاقتصادي الواعي والمسؤول والسليم. هذا يعني أن هناك علاقة إرتباطية إيجابية بين الإعلام والاقتصاد، وأن المعلومة في عالم الاقتصاد تعتبر سلعة مهمة واستراتيجية سواء بالنسبة للفرد أو للمؤسسة. وهذه العلاقة يجب أن تُبنى على أسس متينة تقوم على العلم والمعرفة والتخصص. فالذي يكتب ويحلل ويناقش ويستشرف وينتقد في المسائل والقضايا الاقتصادية يجب أن يكون متخصصاً وله دراية وخبرة وتجربة في المواضيع الاقتصادية المختلفة التي يكتب عنها. المهمة تحتاج إلى تخصص وجهد ومتابعة. فالمؤسسات الإعلامية بحاجة إلى محررين اقتصاديين متخصصين وبحاجة إلى دورات تدريبية بصفة منتظمة وتعليم مستمر حتى يجدد المحررون الاقتصاديون معارفهم ومعلوماتهم وخبراتهم في مجال تغطية ومناقشة وتحليل ودراسة القضايا والشؤون والأحداث الاقتصادية.

كما نلاحظ من جهة أخرى، العلاقة الوطيدة بين المعلومة والقرار الاقتصادي ومن هنا يأتي الدور الاستراتيجي للإعلام الاقتصادي في دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام وفي مسايرة التنمية الشاملة في البلاد وفي ممارسة النقد والتقويم والتوجيه والإخبار ونشر الوعي الاقتصادي في المجتمع. الموضوع هنا لا يتعلق بنشر أخبار عامة وأحداث اقتصادية، وإنما يتعلق بدراسات وتحليلات وتعاليق وتقارير وإحصائيات وبيانات وكل ما من شأنه أن ينشر الوعي والثقافة الاقتصادية التي

تجعل من الفرد كائن اقتصادي يعرف كيف يدير نشاطه الاقتصادي وقراراته الاقتصادية، وتجعل من المنظمة مؤسسة تدار بطريقة رشيدة وفعالة وناجحة. دور الإعلام الاقتصادي هو توعية الفرد وتثقيفه باعتباره كائن اقتصادي، يتخذ يومياً قرارات اقتصادية. وما ينسحب على الفرد ينسحب على المؤسسة ومختلف المنظمات في المجتمع وعلى الدولة نفسها. فالاقتصاد هو جزء لا يتجزأ من حياة الفرد الذي يتخذ قرارات اقتصادية عديدة في اليوم الواحد. من جهة أخرى، نلاحظ ارتباط النشاط الاقتصادي في أي مجتمع بالنشاط الاقتصادي العالمي وبالعولمة وبأنشطة البورصات العالمية والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الاقتصادية والنقدية والبنوك العالمية. لا نشاط اقتصادي بدون إعلام اقتصادي، ولا نجاح لمشاريع تنموية وللتنمية المستدامة بدون وعي اقتصادي وثقافة اقتصادية من قبل أفراد المجتمع الذين هم بالأساس الفاعلون الرئيسيون في عملية التنمية. فلا نجاح للتنمية والتطور والتقدم بدون أفراد يكونون في مستوى المسؤولية التي تقع على عاتقهم. فالاستثمار في تنمية الموارد البشرية يعتبر الاستثمار الرئيس والأساس لنجاح أية عملية تنموية واقتصادية.

يشير واقع الإعلام الاقتصادي في العالم العربي إلى بعض مواطن الضعف والسلبيات حيث نلاحظ ضعف الأداء وغياب التخصص وكذلك قلة المجلات والصحف الاقتصادية المتخصصة على غرار الدول المتقدمة والدول التي تولي أهمية كبيرة للثقافة الاقتصادية وللوعي الاقتصادي. فالمؤسسة الإعلامية في الوطن العربي بحاجة إلى إعلاميين متخصصين في الاقتصاد ولديهم خبرة وتجربة ومعرفة تامة بالشؤون والقضايا الاقتصادية. والأمر هنا لا يسمح بالارتجال وبكتابة العموميات والسطحيات والاكتفاء بالبيانات الصحفية وتقارير المؤسسات وشركات العلاقات العامة. كما أنه لا يقتصر على الترويج للمؤسسات والشركات بقدر ما هو بحاجة إلى بحث واستقصاء وتقييم مبني على مهنية وحرفية عالية. فالاقتصاد هو علم وممارسة في الميدان له أسسه وقوانينه ونظرياته يقوم على استراتيجية في الرؤية وفعالية في الأداء. كما يلعب الإعلام الاقتصادي دوراً استراتيجياً في غرس ثقة الناس في السوق وفي الاقتصاد. الاقتصاد الإماراتي اليوم بحاجة ماسة إلى إعلام اقتصادي قوي وفعال يقدم بيانات اقتصادية دقيقة ويقوم بالنقد والاستقصاء

والكشف عن الأخطاء وسوء الإدارة والتسيير والفساد والتجاوزات لمواكبة التطورات على الصعيدين الإقليمي والدولي. ففي ظل العولمة لا مجال للتلميع والمجاملات والنفاق. ما نلاحظه في الميدان، مع الأسف الشديد، هو وجود فجوة بين حركة التنمية والاقتصاد من جهة، والصحافة الاقتصادية من جهة أخرى.

تتطلب تحديات التنمية المستدامة في العالم العربي صحافة اقتصادية قوية، فاعلة وناقدة وهذا يستدعي تحرير المؤسسة الإعلامية من القيود والضغوط المهنية والتنظيمية وحماية الصحافي حتى يجرؤ على النقد والاستقصاء وكشف الأخطاء والتجاوزات والسلبيات. فالمشكل الرئيس الذي تعاني منه الصحافة الاقتصادية في العالم العربي هو الرقابة الذاتية، والتي مع الأسف الشديد، تقتل روح العمل الصحفي المسؤول والملتزم والهادف. والواقع أن الرقابة الذاتية هي العدو اللدود للإبداع ولصحافة الاستقصاء والنقد والتقييم والعدو اللدود للعمل الحر والمسؤول. تحديات الصحافة الاقتصادية العربية تتمثل في تغيير الذهنيات والخروج من دروب الروتين وتبرير الموجود. فإشكالية الصحافة الاقتصادية يجب أن ينظر لها على المستوى الكلي وليس الجزئي، أي من خلال النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وكذلك من خلال النظام الإعلامي ككل. فمشكلة الصحافة الاقتصادية لا تختلف كثيراً عن مشكلة الصحافة السياسية ومشكلة الصحافة الثقافية ومشكلة النظام الإعلامي ككل. وهذا يعني أن هناك مشكلات جوهرية تتعلق بماذا نريد من النظام الإعلامي؟ التبرير والتنظير للواقع، أم النقد والتقييم من أجل تغيير الواقع. وفي معظم الأحيان، مع الأسف الشديد، نلاحظ أن النظام والسلطة يريدان التبرير والتنظير لما هو موجود ويرفضان قوة مضادة أو سلطة رابعة تراقب وتستقصي وتنتقد وتطالب بالتغيير.

## إغتيال الحقيقة في محرقة غزة

برج الجوهرة أو برج الصحفيين في قطاع غزة الذي يضم العشرات من القنوات العربية والدولية تعرض لقصف كما تعرضت منازل العديد من الصحفيين إلى الحرق والتدمير. هكذا تواصل إسرائيل حربها، ليس فقط على الأطفال والأبرياء والعزل، وإنما كذلك على الصورة والكلمة حيث تستمر عمليات استهداف الصحفيين والإعلاميين، إذ وصل عدد الضحايا منهم أربع وهم علاء مرتجى مراسل

"إذاعة ألوان" وعلاء السيلاوي مصور "فضائية الأقصى" وباسل فرج مصور "التلفزيون الجزائري"، وإيهاب الوحيدي مصور "تلفزيون فلسطين" بالإضافة إلى عدد لا يستهان به من الجرحى. في محرقة غزة تمارس إسرائيل إرهاباً إعلامياً منظماً ومنسقاً حيث تستهدف الصحفيين بالقتل وتمنعهم من تغطية العديد من المناطق الحساسة التي لا تريد أحد أن ينقل للعالم ما يجري فيها. والنتيجة في نهاية المطاف هي أن التغطية الإعلامية لأحداث غزة عانت وتعاني من عدم توفر الأخبار الحرة والمستقلة والموضوعية والنزيهة والتعتيم والتضليل المنهجي والمنظم من قبل إسرائيل.

ما رددته كبريات المؤسسات الإعلامية الغربية هو "حق إسرائيل في الرد على الهجمات عليها" كما أن هذه الوسائل الإعلامية لم تتطرق إلى جوهر المشكلة، وإلى الحصار على غزة لأكثر من سنة، كما أنها لم تتطرق للضغوط التي مارستها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لإلغاء نتائج الانتخابات الحرة التي فازت بها "حماس". المعروف عن الكيان الصهيوني أنه قوي إعلامياً ودعائياً والمعروف كذلك عن الأيديولوجية الصهيونية تمسكها الكبير ببروتوكولات حكماء صهيون خاصة تلك المواد المتعلقة بكيفية الاستثمار في وسائل الإعلام واستغلالها واستعمالها في كسب الرأي العام الدولي إلى جانب إسرائيل. فلا غرابة إذا وجدنا أن اليهود يسيطرون على وكالات الأنباء العالمية وعلى الصحافة الفاعلة في الدول العظمى في العالم (أمريكا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا)، وكذلك سيطرة اليهود على صناعة السينما العالمية وشبكات التلفزيون وعلى صناعة الإعلان والصناعات الثقافية العالمية. إلى جانب كل هذا نجد الكيان الصهيوني يمارس سياسة إرهابية خطيرة داخل الأراضي المحتلة على كل من يبحث عن الحدث والصورة والحقيقة سواء تعلق الأمر بالصحافي الفلسطيني أو بالمراسلين الأجانب.

يوم بعد يوم يكتشف العالم من خلال غطرسة وهمجية الكيان الصهيوني ومجازره المتتالية تناقضات إسرائيل وادعاءاتها الباطلة وأساطيرها المضللة. فالكيان الصهيوني اشتهر في الأدبيات الغربية أنه تلك الدولة الديمقراطية المحبة للسلام والأمن والطمأنينة، تلك الدولة الصغيرة المتواجدة في الشرق الأوسط والمحاطة بدول دكتاتورية مستبدة تريد بكل الوسائل والطرق التخلص من يهود إسرائيل وإبادتهم والرمي بهم في البحر. لكن بفضل الفضائيات بدأت الصور تخترق

الأكاذيب والأساطير وتقدم صور الاعتداءات العديدة والمختلفة ضد الأطفال الأبرياء والمدنيين العزل، لكن الوجه الخفي وغير المعلن للإرهاب الصهيوني يتمثل في الإرهاب الإعلامي والفكري المفروض على الصحافيين الفلسطينيين وعلى المراسلين الأجانب المعتمدين لدى الكيان الصهيوني.

فإذا بدأنا بالصحافي الفلسطيني نجد أن حياته معرضة للموت يومياً حيث الممارسات التعسفية والقمعية ضده من قبل سلطات الاحتلال. هذه الممارسات هي في جوهرها تناقض صارخ مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتناقض فاضح مع مبدأ الاتصال والحق في المعلومة والحق في المعرفة. ونلاحظ هنا أن الكيان الصهيوني يضرب عرض الحائط اتفاقية جنيف وكل الأعراف والقوانين الدولية التي تحمي الصحافي في زمن الحرب. ونلاحظ أن الكيان الصهيوني الذي أبتزّ واستغل وضلّل الرأي العام الدولي ووسائل الإعلام العالمية يعمل جاهداً على اغتيال الحقيقة وإسكات صوت الحق وتقديم وجهة النظر الفلسطينية للرأي العام الدولي. فالإحصائيات تقول أن منذ اندلاع الانتفاضة الثانية نفذ العدو الإسرائيلي 1200 اعتداء على الإعلاميين بين قصف وضرب وتعذيب وتهديد. وفي اليوم الذي اعتدى فيه شارون على القدس الشريف أطلق الكيان الصهيوني الرصاص على عدد من المحررين والمصورين الصحافيين أثناء القيام بعملهم فقتل البعض وأصاب آخرين بجراح. وفي 12 أكتوبر من سنة 2000 أي العام الأول للانتفاضة الثانية قصف الكيان الصهيوني مراكز البث والتقوية للإذاعة الفلسطينية في رامالله فدمرها. وتكررت العملية نفسها في عدة مناسبات بغرض إسكات صوت الحق ومن أجل التضليل والتعتيم.

إسرائيل الدولة التي تدعي الديمقراطية واحترام الحريات الفردية وحقوق الإنسان تمارس الإرهاب الإعلامي اليومي على الصحافي الفلسطيني والصحافي الأجنبي وتعرضهما لمذبحة إعلامية حقيقية في زمن يظن البعض أن عهد الرقابة قد ولى مع مجيء عصر الفضائيات والانترنت وعصر الصورة والمجتمع الرقمي. رغم كل ذلك يبقى الكفاح اليومي للصحافي الفلسطيني وسام شرف كبير لأنه يكافح على عدة جبهات وبقلمه من أجل إيصال الحق إلى العالم ومن أجل اختراق الإمبراطوريات الإعلامية العالمية التي يحركها اللوبي الصهيوني في الاتجاه الذي

يريده والذي يخدم مصالحه وأهدافه. السجل إذن، مليء بالتجاوزات وبالاعتداءات السافرة على الممارسة اليومية للصحافة وللإعلام، ومع الأسف الشديد، نجد أن الاهتمام بهذا النوع من الإرهاب الصهيوني وهو إرهاب خطير لأنه يمس العقل والفكر والحقيقة، ضئيل لا يكاد يذكر، فالكل يركّز على التصفيات الجسدية والقتل والبطش والجرائم الوحشية وهدم البيوت والاستيلاء على الأراضي، لكن الكل ينسى أن الفلسطيني كذلك محروم من الحريات الأساسية وعلى رأسها حرية الرأي والفكر وحرية الصحافة، كما يجهل أو يتجاهل الرأي العام العالمي أن الطفل الفلسطيني البريء الذي يرشق الإسرائيلي بالحجارة لا يطالب إلا بحقه في أرضه ليس إلا. هذه هي الحقائق التي يريد الكيان الصهيوني تغييبها عن العالم الذي أصبح يحصل على صورة مغايرة تماماً للواقع وللحقيقة.

أما بالنسبة للصحافيين والمراسلين الأجانب فالأمر لا يختلف كثيراً حيث أن الممارسات الإرهابية وإسكات الأصوات التي تخرج عن الإرادة الصهيونية أمر لا مفر منه. وكم من صحافي أجنبي راح ضحية الإرهاب الصهيوني وهو يبحث عن الحقيقة لتقديمها للرأي العام العالمي. فالمؤسسات الإعلامية بمكاتبها ومراسليها والتي تسير في الخط الإسرائيلي تنعم بكل التسهيلات وكرم العلاقات العامة، أما كل من يخرج عن الإطار الصهيوني فإنه يحارب بكل الوسائل والطرق. فالمراسل الأجنبي الذي يغطي الانتفاضة يتعرض لمختلف المضايقات من قبل أجهزة المخابرات والجيش الإسرائيلي الذي لا يتردد في إطلاق النار على الصحافيين والمصورين عندما يتعلق الأمر بكشف الوقائع والأحداث والصور التي تكشف همجية وجرائم الكيان الصهيوني. ومن ضحايا المضايقات وإطلاق النار مصور وكالة الأسوشيتد براس يولا موناكوف ومسؤول مكتب شبكة سي. أن. أن. التلفزيونية الإخبارية بن ويدمان والصحافي الفرنسي بيرتراند جوير مراسل التلفزيون الفرنسي وغيرهم كثر.

المعركة محتدمة وليست بسيطة وليست سهلة كذلك، ورغم كل ما حققته المقاومة الفلسطينية فالمعركة الإعلامية ما زالت تحسم دائماً لصالح العدو. يبقى أن نقول أن الأداء الإعلامي سواء كان فلسطيني أم عربي أم دولي لم يرق إلى مستوى تضحيات المقاومة الفلسطينية وإلى مستوى القضية النبيلة والشريفة التي يستشهد من أجلها شباب في مقتبل العمر. تناقضات الكيان الصهيوني وممارساته الإرهابية

والإجرامية وتصرفاته الدكتاتورية والاستبدادية وغير الديمقراطية لم يستطع الإعلام العربي بمختلف مشاربه تسويقها لا محلياً ولا دولياً، رغم أن النظام الصهيوني يحمل بذور فنائه وزواله لأنه مبني على أسس غير سليمة وواهية مصيرها الانهيار والموت البطيء. هل يدري الكيان الصهيوني أنه بقتل الأطفال والأبرياء يقدم خدمة كبيرة للقضية الفلسطينية؟ وهل يعلم أنه لا يستطيع إخفاء الحقيقة عن طريق الحرب الدعائية التي يشنها من خلال وسائل الإعلام العالمية المتواطئة. فهناك أحرار في مختلف أرجاء العالم يناضلون ويكافحون من أجل نصرة الحق وتعرية الباطل.

## البحث عن الحقيقة في زمن التضليل

أي إعلام يتلقاه المشاهد والقارئ والمستمع حول ما يجري في سوريا وبؤر التوتر في العالم هذه الأيام؟ وهل من موضوعية وحرية في نقل أحداث ووقائع ما يجري في أرض الميدان وهل من استقلالية في معالجة القضايا والمسائل التي تحيط بالأزمات والصراعات. ففي هذه الأيام يجد الجمهور نفسه أمام سيل من الأخبار والمعلومات محشوة بالتناقضات وتضارب في الأخبار والبيانات والإحصائيات والمعطيات ووجهات النظر. فالحرب النفسية تفرض نفسها على منطق الموضوعية والحياد ويصبح كل طرف متورط أو غير متورط في الحرب يعمل جاهداً لكشف ما يخدمه ويخدم مصالحه وأهدافه وقوته وتفوقه من أجل رفع معنويات الجيش والشعب وكل من يتعاطف معه وضرب معنويات الخصم. من جهة أخرى نلاحظ أن الطرف الأخر في الحرب يخفي خسائره وضحاياه ويركز على النجاح والنتائج التي حققها. بطبيعة الحال ما دام أن الحرب خداع فإن الغاية تبرر الوسيلة للنيل من العدو ولو تطلب ذلك الكذب وممارسة الحرب النفسية والدعاية والتضليل والتعتيم.

يقال أن الحرب أولها كلام. ويستوقفنا التاريخ عند نابليون بونابرت عندما دخل مصر غازياً وأحضر معه من باريس مطابع لإصدار صحيفة يكمّل من خلال صفحاتها عمله الاستعماري ويسيطر من خلالها على الأفكار والعقول ويمارس الحرب النفسية والدعاية والتضليل والتعتيم. ففي أوقات الحروب تتداخل خيوط الإعلام مع الدعاية مع الحرب النفسية. والحرب بدون إعلام تبقى مبتورة ومعتوهة والسؤال الذي يطرح نفسه في هذه الإشكالية: إشكالية الحرب والإعلام هو أثناء

حرب الخليج الثانية سنة 1991 تحكّم البنتاجون في التغطية الإعلامية للحرب كما شاء ووفق آليات محكمة سمحت له أن يختار وينتقي الأخبار والأحداث والوقائع التي تخدم وجهة نظر وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية. البنتاجون استعمل ما يسمى بالمجمعات الصحفية واتخذ من سي.أن.أن "الناطق الرسمي له" وبذلك لم تتحكم أمريكا في العمليات العسكرية فقط وإنما تحكمت في الصورة وفي أحداث ووقائع الحرب. هكذا إذن في الأزمات تختفي مبادئ كثيرة يتعلمها الصحافي في مقاعد معاهد وكليات وأقسام الإعلام والاتصال الجماهيري. الصحافي في زمن الحرب مقيّد بالمسؤول العسكري الذي يوّجهه إلى المناطق التي يريدها وقد يتدخل حتى في الرسائل التي يرسلها إلى مؤسسته الإعلامية. في حرب الخليج الثانية تابع العالم وشاهد وقائع الحرب من خلال عيون أمريكية وهنا ضاع الإعلام وسيطرت الدعاية والحرب النفسية على نشرات الأخبار والصفحات الأولى من صحف وجرائد العالم. فما كان يرسله الصحافيون إلى مؤسساتهم الإعلامية كان يخضع لرقابة البنتاجون وكل ما كان يتناقض مع وجهة نظر الأمريكيين كان يوسم "بعدم الصلاحية للنشر لأسباب أمنية".

فحرب الخليج الثانية كانت حرباً على مستوى العقول والأفكار والرأي العام قبل أن تكون حرباً في الميدان واستطاعت أمريكا بخبرتها وقدراتها الدعائية والتضليلية الفائقة على التحكم في عقول البشر من خلال التحكم في صور الحرب ووقائعها. فالمراسلون الذين قاموا بتغطية حرب الخليج الثانية كانوا يعتمدون في عملهم الإعلامي على توجيهات البنتاجون وعلى المؤتمرات الصحفية والبيانات التي كانت في معظمها تخفي أشياء كثيرة وتركّز على أشياء أخرى ليست بالضرورة صادقة ودقيقة وموضوعية. هذه التبعية لا تسمح للصحافي أن يحافظ على نزاهته وحياده وبذلك فإنه يجد نفسه مستعمَلاً ومستغَلاً ومبتزاً من قبل تجار الحروب والأزمات.

حسب تقاليد الحروب بدأت الولايات المتحدة الأمريكية التحضير لغزو العراق منذ زمن طويل وتكاثفت هذه الجهود بعد أحداث 11 سبتمبر وإعلان الحرب على الإرهاب. فتارة يُتهم العراق بعلاقاته مع القاعدة وتارة أخرى تنشر أخبار مفادها أن أسامة بن لادن موجود بالعراق كما أتهم العراق منذ انتهاء حرب الخليج الثانية بامتلاكه أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي فشلت جحافل فرق التفتيش التابعة

للأمم المتحدة على مدى عشر سنوات من إثباته. وتبرر أمريكا حربها على العراق بمحاولة نشر الديمقراطية في هذا البلد والتخلص من "الدكتاتور" صدام حسين وتحرير الشعب العراقي من هذا المستبد. للتذكير فقط يعمل في الجهاز الحكومي الأمريكي أكثر من 9000 إعلامي وهناك أكثر من 1500 رجل إعلام وعلاقات عامة في البنتاجون. كما أنه تم تجهيز مركز إعلامي بالقاعدة العسكرية الأمريكية في السيلية بقطر بـ 1.5 مليون دولار. فالآلة الإعلامية الأمريكية اشتغلت منذ زمان لكسب الرأي العام الأمريكي أولاً ثم العالمي ثانياً. الرهان هذه المرة صعب حيث أن الآلة الإعلامية الأمريكية لم تفلح في عملياتها التضليلية والدعائية وفي كل مرة نلاحظ آلاف الأمريكيين يتظاهرون في مختلف مدن الولايات المتحدة الأمريكية منددين بالحرب وعدم جدواها وإمكانية تجنبها بطرق سلمية ودبلوماسية. لكن مع كل هذا نلاحظ إصرار صقور البيت الأبيض وتجار الحروب والأسلحة على مواصلة سعيهم لتنفيذ خطط السيطرة والهيمنة على النفط العراقي وعلى المواقع الاستراتيجية في المنطقة. وهنا نلاحظ تواطؤ "فوكس نيوز" وغيرها من المؤسسات الإعلامية العالمية في تهيئة الأجواء للرأس المال العالمي ولليمين المسيحي المتطرف وللصهيونية العالمية لبسط النفوذ والسيطرة على الثروات والمناطق الاستراتيجية في العالم رغم أنف ملايين البشر والرأي العام العالمي في مختلف أنحاء العالم.

على عكس ما حدث في حرب الخليج الثانية سنة 1991 عندما سيطر البنتاجون من خلال سي.أن.أن على أحداث ووقائع وصور الحرب نلاحظ هذه المرة أن الإعلام العربي، متمثلاً في بعض الفضائيات المتميزة والتي فرضت نفسها في السنوات الأخيرة على الصعيد الإقليمي والدولي، قد استطاع أن يعطي تلك النكهة العربية للأخبار التي نشاهدها رغم أن الصعوبات قائمة دائماً وموجودة وأن طرفي الحرب يحاولان أن يوّجها ويتحكما بدبلوماسية في مخرجات البعثات الإعلامية المختلفة. أدى التطور التكنولوجي في مجال الإعلام والاتصال والدروس المستفادة من حرب الخليج الثانية ببعض المؤسسات الإعلامية العربية في السنوات الأخيرة إلى قلب الحدث وجعلتها تخبر المواطن العربي بكل ما يحدث في جبهات القتال وأول بأول. وهذا ما يؤكد أن التطور التكنولوجي في مجال الاتصال قد أفاد الكثير من الذين أرادوا ويريدون الالتحاق بالركب. وتجربة قناة الجزيرة في أفغانستان خير

دليل على ذلك. هذا في الميدان أما في الاستديو فلقد لاحظنا تطور نوعي كبير جداً حيث الحضور المكثف للمحللين السياسيين والعسكريين لمعالجة الأحداث وتفسيرها وتحليلها ووضعها في إطارها الحقيقي للمشاهدين والمهتمين. لكن يبقى أن نقول أن الصراع قائم دائماً بين الإعلام والدعاية والحرب النفسية والتضليل والتعتيم والتلاعب بالعقول في زمن الحروب والأزمات وأن مبادئ الحرية والموضوعية والنزاهة والالتزام بالحقيقة والحياد وعدم الانحياز ما هي إلا شعارات جوفاء لا أساس لها من الصحة. وتبقى الحقيقة هي الضحية الأولى للحروب في نهاية المطاف.

## شهداء القلم والبحث عن الحقيقة

أثارت الحرب على العراق نقاشاً صاخباً وجدالاً كبيراً حول تعامل وسائل الإعلام المختلفة مع الأحداث خاصة وأن الحرب خلفت من بين ضحايها 13 صحافياً ومصوراً كانوا يقومون بمهتمهم في إبلاغ العالم بما كان يدور في مسرح القتال. الإشكالية الأخرى التي أفرزتها حرب الخليج الثالثة هي إغتيال حرية الصحافة والتعدي على مبادئ الموضوعية والنزاهة في نقل الأحداث والوقائع. الإعلاميون والحرب معادلة صعبة وإشكالية معقدة تجمع بين متغير البحث عن الحقيقة والمعلومة وتقديمها للجمهور ومتغير صعوبة الوصول إلى هذه الحقيقة والأخطار والحواجز التي تعترض القائم بالاتصال الذي يدفع حياته في بعض الأحيان مقابل الوفاء بوعده لقارئه والوفاء لضميره المهني في تقديم المعلومة من عين المكان ومن المصدر نفسه. فمهنة الصحافة التي تسمى وتلقب بمهنة المتاعب تتحول في بعض الأحيان إلى أكثر من ذلك لتصبح مهنة المخاطرة بالحياة ومهنة الموت. فما هو ذنب الصحافي الذي قرّر أن يعاين التاريخ وأن ينقل الأحداث للرأي العام من مكان الواقعة والحادثة؟ فالمراسل الصحافي يعتبر من جنود الجبهة لكن جبهة الحائق والمعلومات والأخبار. والمغامرة هنا والمخاطرة بالحياة ليس من أجل المال والشهرة ولكن من أجل مبدأ الفضول المهني والوفاء بالعهد للرأي العام وللجمهور.

لقد توافدوا على العراق بأقلامهم وكاميرا تهم وآلات التصوير وأجهزة البث وغيرها، لم يجلبوا معهم سلاح أو عتاد حرب، جاءوا إلى موقع الحدث ليس للقتال والحرب وإنما لمعاينة الوقائع وتحليلها وتقديمها للقارئ والمشاهد والمستمع في

جميع بقاع العالم، جاءوا ليلتقطوا الصور ويقدمونها للعالم. كانوا يريدون أن يكونوا شهود عيان وليس أطراف في الصراع. هكذا دفعوا بحياتهم مقابل فضولهم المهني، مقابل حبهم لمهنتهم، حبهم للحقيقة ولمعايشة ومعاينة الأحداث.

حسب التقارير الواردة من العراق وصل عدد الصحافيين والمصورين الذين لاقوا حتفهم وهم يؤدون الواجب ثلاث عشر، وكل الاحتمالات قائمة وواردة لمشاكل أخرى قد يواجهها كل من يبحث عن الحقيقة والمعلومة لتقديمها للرأي العام في بلد مثل العراق وأفغانستان وكولومبيا ودول أخرى عديدة. ظروف العمل والصعوبات والمشاكل والأخطار المختلفة التي يتعرض لها المراسل الصحافي في عملية البحث عن الحقيقة والبحث عن المعلومة وتقديمها للجمهور تعتبر إشكالية بالغة الخطورة نظراً لأهمية حياة الصحافي من جهة وأهمية المعلومة والخبر بالنسبة للرأي العام من جهة أخرى. ومن خلال التجارب المختلفة للمراسلين الصحافيين وتجارب الإعلاميين من جميع أنحاء العالم فإن عملية البحث عن الحقيقة والبحث عن الخبر لا تقدم دائماً على طبق من فضة. والإحصائيات تقول أن عشرات الصحافيين يموتون سنوياً بالرصاص والقتل والاغتيالات والعمليات الإرهابية والمضايقات المختلفة للأنظمة الدكتاتورية والمافيا السياسية والمالية والعسكرية... الخ. وهذا سواء في دول الشمال أو الجنوب فاشتهرت دولاً كثيرة بصعوبة ممارسة الإعلام فيها ككولومبيا وبوليفيا والبرازيل والمكسيك ومصر والجزائر والسودان وباكستان وإيران والبوسنة وكرواتيا وكوسوفو والشيشان وتيمور الشرقية وسيرا ليون والقائمة طويلة. فحسب تقارير "مراسلون بلا حدود" لقي 550 صحافي حتفهم في السنوات العشر الأخيرة، و32 صحافي ماتوا وهم يؤدون واجبهم المهني سنة 2000، وأن نصف دول العالم لا تحترم حرية الصحافة، أضف إلى ذلك أن في العديد من دول العالم لا توجد قوانين تحمي المهنة والمهنيين من جبروت سلطة المال والسياسة والمافيا بمختلف أنواعها وأشكالها. في الكثير من دول العالم لا توجد قوانين وهيئات ومنظمات لحماية الصحافي الذي يجد نفسه في العديد من دول العالم أمام ميادين مملوءة بالألغام والمشاكل والعراقيل وهدفه في نهاية المطاف هو البحث عن الحقيقة وتقديمها للرأي العام كما هي ليس إلا. والمشكلة هنا تكمن في أن قول الحق وتقديم الواقع كما هو للرأي العام لا يعجب

الكثير من الفئات والأطراف في الكثير من الأحيان، وفي أحيان أخرى لا يعجب السلطة ولا يعجب أصحاب المال والنفوذ. . .الخ. كما تشير التقارير كذلك أن آلاف الصحافيين عبر العالم سجنوا واعتقلوا وفي الكثير من الأحيان لا أحد يسأل عنهم أو يدافع عن قضاياهم، وهذا هو جزاء من يبحث عن الحقيقة وعن الصالح العام.

دراسات وتقارير منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم و"مراسلون بلا حدود" والاتحاد العالمي للصحف والمنظمة العالمية للصحفيين وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية تبعث على التشاؤم والحسرة والحزن الكبير للمشاكل والمتاعب والخطورة التي تكتنف مهنة الصحافة. ففي كل سنة هناك عشرات الصحفيين يموتون قتلاً ويغتالون، ومئات منهم يسجنون، ومئات يحاكمون ومئات يتعرضون لمضايقات ولإهانات هذا لا لشيء إلا لأنهم حاولوا القيام بواجبهم وبرسالتهم على أحسن وجه، حاولوا أن يكشفوا الحقيقة ويحاربوا الرشوة والمحسوبية والوساطة والعمولة وتبييض الأموال وتهريب المخدرات إلى غير ذلك من الآفات والأمراض التي يدفع ضريبتها وفاتورتها الغالبية العظمى من لا حول لهم ولا قوة. المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تؤكد على حرية الرأي والتعبير لكن في معظم دول العالم "مافيا" المال والسياسة لا تؤمن بهذا المبدأ وبهذا الحق، وأصبح من يملك المال والنفوذ والسلطة له حق التعبير والرأي أما باقي شرائح المجتمع فتكتفي باستهلاك ما يقدم لها بدون مساءلة ولا استفسار. وأصبحت دول معروفة بديمقراطيتها وعراقتها في تقاليد حرية الصحافة وحرية الرأي والتفكير تضرب هذه المبادئ وتمارس الإرهاب الفكري على كل من يعترض سبيلها حتى وإن كانت على خطأ. إخبار الرأي العام وإيجاد سوق حرة للأفكار أصبحت من المهام الصعبة في معظم دول العالم. والقائم بالاتصال يجد نفسه في هذه المعادلة بين المطرقة والسندان، فهو أخلاقياً ومهنياً وعملياً مطالب بإعلام وإخبار الرأي العام ومن جهة أخرى يجد نفسه تحت ضغوط لا ترحم ولا تشفق لإرضاء أصحاب النفوذ والمال وأصحاب السلطة. وإذا تمرد يكون مصيره التهديد أو السجن أو بكل بساطة التصفية الجسدية.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا وأمام كل هذه المهام والمسؤوليات هل يتمتع الصحافي أثناء تغطية الحروب بالحصانة الكافية؟ هل يتمتع بحماية قانونية

وبتشريعات تحميه من جبروت السلطة والمال والنفوذ والمافيا وحتى من المجرمين وقطاع الطرق؟ هل ظروف عمل الصحافي في مثل هذه المهام الصعبة والشائكة مهيأة ومواتية للقيام بالعمل الصحافي على أحسن وجه وبكل مهنية واحترافية. ضحايا مهنة الصحافة في العراق ماتوا وهم يركضون وراء الحقيقة، رفضوا صحافة الصالونات وفنادق الخمس نجوم وتحاليل الأبراج العاجية والحوارات المثالية البعيدة كل البعد عن الواقع، رفضوا تقديم الأخبار عن طريق التقمص الوجداني والخيال الروحاني وإنما صمموا على الفضول والمغامرة من أجل معاينة التاريخ وأن يكونوا شهود عيان. مصرع الصحافيين في العراق يكشف عن نظام عالمي مفلس، عالم تمزقه الصراعات والحروب. في ظل العولمة حتى قادة الحروب عجزوا عن التحكم في جيوشهم وفشلوا في حماية الصحافيين من قطاع الطرق والمجرمين. في عهد العولمة تضاعف عدد الصحافيين في العالم وتضاعف عدد المؤسسات الإعلامية وانتشرت الثورة الرقمية وتجسدت في أرض الواقع القرية العالمية، لكن مع كل هذا فشلت العولمة في حماية الصحافيين الذين يبحثون عن المعلومة التي تعتبر الرأس المال الاستراتيجي للعولمة من قطاع الطرق والمجرمين واللصوص. فالعولمة تؤمن بالمعلومة وبالخبر وبإخبار وإبلاغ الرأي العام بكل ما يحدث في العالم وخاصة في المناطق الساخنة منه، مناطق النزاعات والصراعات والحروب، لكن نفس هذه العولمة تعرض الإعلاميين بدون حماية وحصانة ودفاع للموت، وبموت الصحافي تموت الحقيقة ويموت الرأي العام المستنير وبذلك يسيطر تجار الأسلحة والحروب على أفكار الناس من خلال وسائل الإعلام التي يتحكمون فيها بطرقهم الخاصة.

## من يحمي الصحافيين من القتل والتصفية الجسدية؟

نظمت إدارة الحريات العامة وحقوق الإنسان بشبكة الجزيرة ندوة بعنوان "ضمانات حماية وحرية الصحافيين بين المسؤولية وممارسة الحق" حيث أجمع المشاركون فيها على الحاجة إلى اتخاذ قرارات ملزمة من قبل المجتمع الدولي تجّرم بشكل واضح التعرض لقتل الصحافيين وتصفيتهم ومنعهم من نقل الحقيقة إلى الجمهور. كما نظمت وقفة تضامنية لاحياء اليوم العالمي لمكافحة إفلات قتلة الصحفيين من العقاب. مبادرة إدارة الحريات العامة وحقوق الإنسان بالجزيرة

جاءت في وقت أنتشر فيه الاعتداء على الصحافيين وقتلهم وتصفيتهم جسدياً. ففي السنة الماضية لوحدها لقي ما يزيد على 106 صحافي حتفهم وهم يبحثون على الحقيقة لتقديمها للجمهور. كما خلفت الأزمة السورية إلى حد الساعة قتل 13 صحافي. كما أغتيل خلال الشهور الماضية ما يزيد على 35 إعلامي. وقفة الجزيرة التضامنية جاءت لتذكر الضمير الإنساني والمنظومة الدولية وأحرار العالم بضرورة توحيد الجهود من أجل التصدي لأعداء الحقيقة وبارونات الحروب الذين لا يطيقون كلمة الحق. فالمطلوب هو تكاثف الجهود والتنسيق بين الصحافيين والجمعيات الصحفية والمنظمات الدولية لوضع تشريعات وقوانين لحماية الصحافيين في مناطق النزاعات والحروب.

الصحافيون والحرب معادلة صعبة وإشكالية معقدة تجمع بين متغير البحث عن الحقيقة والمعلومة وتقديمها للجمهور ومتغير صعوبة الوصول إلى هذه الحقيقة والأخطار والحواجز التي تعترض القائم بالاتصال الذي يدفع حياته في بعض الأحيان مقابل الوفاء بوعده لقارئه والوفاء لضميره المهني في تقديم المعلومة من عين المكان ومن المصدر نفسه. فمهنة الصحافة التي تسمى وتلقب بمهنة المتاعب تتحول في بعض الأحيان إلى أكثر من ذلك لتصبح مهنة المخاطرة بالحياة ومهنة الموت. فما هو ذنب الصحافي الذي قرّر أن يكون شاهدا على التاريخ وأن ينقل الأحداث للرأي العام من مكان الواقعة والحادثة؟ فالمراسل الصحافي يعتبر من جنود الجبهة، جبهة الحقائق والمعلومات والأخبار. والمغامرة هنا والمخاطرة بالحياة ليس من أجل المال والشهرة ولكن من أجل مبدأ البحث عن الحقيقة والوفاء بالعهد للرأي العام وللجمهور.

ظروف العمل والصعوبات والمشاكل المختلفة التي يتعرض لها المراسل الصحافي في عملية البحث عن الحقيقة والبحث عن المعلومة وتقديمها للجمهور تعتبر مشكلة بالغة الخطورة نظراً لأهمية حياة الصحافي من جهة وأهمية المعلومة والخبر بالنسبة للرأي العام من جهة أخرى. ومن خلال التجارب المختلفة للمراسلين الصحافيين وتجارب الإعلاميين من جميع أنحاء العالم فإن عملية البحث عن الحقيقة والبحث عن الخبر لا تقدم دائماً على طبق من فضة؛ والإحصائيات تقول أن عشرات الصحافيين يموتون سنوياً بالرصاص والقتل والاغتيالات والعمليات الإرهابية والمضايقات المختلفة للأنظمة الدكتاتورية والمافيا السياسية

والمالية والعسكرية. . .إلخ وهذا سواء في دول الشمال أو الجنوب؛ حيث اشتهرت دولا كثيرة بصعوبة ممارسة الإعلام فيها ككولومبيا وأفغانستان وبوليفيا والبرازيل والمكسيك ومصر والجزائر والسودان وباكستان وإيران والبوسنة وكرواتية وكوسوفو والشيشان وتيمور الشرقية وسيرا ليون والقائمة طويلة. فحسب تقارير "مراسلون بلا حدود" لقي 700 صحافي حتفهم في السنوات العشر الأخيرة، وأن نصف دول العالم لا تحترم حرية الصحافة، أضف إلى ذلك أن في العديد من دول العالم لا توجد قوانين تحمي المهنة والمهنيين من جبروت سلطة المال والسياسة والمافيا بمختلف أنواعها وأشكالها. في الكثير من دول العالم لا توجد قوانين وهيئات ومنظمات لحماية الصحافي الذي يجد نفسه في العديد من دول العالم أمام ميادين مملوءة بالألغام والمشاكل والعراقيل.

## بين مطرقة الإرهابيين وسندان الحكومات

في تقييمها السنوي لحرية الصحافة في العالم أصدرت لجنة حماية الصحفيين يوم 27 أبريل 2015 كتاب بعنوان "الاعتداءات على الصحافة: الصحفيون عالقون بين الإرهابيين والحكومات". يشير التقرير إلى أن السنوات الأخيرة كانت الأكثر خطراً على الصحفيين بسبب اعتداءات الجماعات الإرهابية والحكومات التي تدعي بأنها تحارب هذه الجماعات. ويتعرض بعض الصحفيين للاختطاف أو التصفية الجسدية من قبل الجماعات المسلحة في حين يعاني آخرون من المضايقات والرقابة والاعتقالات والحبس على يد الحكومات بداعي الأمن القومي والمصلحة العامة. الاحصائيات تشير إلى إغتيال أكثر من 1000 صحفي منذ 1992 و21 منذ حلول العام الجديد. المشكلة لا تقتصر فقط على تصفية الصحفيين بل تهدد حق الجمهور في معرفة ما يحدث من حوله. فالهدف من التصفية الجسدية للصحفيين هو منعهم من تقديم الحقيقة للرأي العام سواء تعلق الأمر بالنزاعات والصراعات والحروب أو تجارة المخدرات أو الكشف عن الفساد واستغلال النفوذ. . .الخ. هذه الإجراءات من شأنها تقويض الشفافية وحرية التعبير والصحافة وبذلك الديمقراطية والحكم الراشد.

ففي مصر على سبيل المثال زاد الفضاء الإعلامي سوءاً عما كان عليه قبل الثورة وأصبحت القاعدة المعمول بها هي "أن تكون مع السيسي أو أن تبتعد عن

الفضاء الإعلامي" ، وبفضل الدعم الإعلامي للنظام أصبح المشهد جاهزاً للعودة إلى إعلام موحد، متجانس، ومصطف مع الدولة ينظُر ويسبح ويبجل النظام. فكل الوجوه الإعلامية وأصحاب المؤسسات الإعلامية والصحفيين الذين تألقوا وفرضوا وجودهم في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، وجدوا أنفسهم في خدمة رئيس جديد ونظام جديد لا يختلف عن سابقه. واليوم، يجري تطهير وتنقية الساحة الاعلامية من الكثير من مقدمي البرامج التلفزيونية الذين بروزا بعد ثورة 25 يناير أو الذين يُعتبر تأييدهم للسيسي دون المستوى وذلك عبر إجراءات تنظيمية إعلامية داخلية في الغالب. حدثت حالات من التدخل الحكومي المباشر أو الرقابة، أدت الى إغلاق القنوات الإسلامية المعارضة. الفضاء الإعلامي المصري اليوم بات يمثل بشكل أساسي صوت الدولة العسكرية. ظهر هذا الاتجاه بكل وضوح في فترة الحملة الانتخابية التي سبقت الاستحقاقات الرئاسية. ففي المقابلات التي أجرتها قنوات تلفزيونية كبيرة مع السيسي وحمدين صباحي كان الفرق في التعامل مع المرشحين للرئاسة واضحاً. فقد تم تسجيل مقابلات تلفزيونية مع السيسي في أماكن خاصة حيث ظهر فيها وهو يجلس مع محاوريه بكل أريحية وثقة وفي جو ودي. في المقابل تمت مقابلة المرشح صباحي في استوديوهات على الهواء مباشرة مع صحفيين من الطراز الاستقصائي المقاتل والمستفز حيث أن النية كانت واضحة للعيان وهي النيل من الضيف، لقد عومل صباحي على أنه مرشح المعارضة فيما عومل السيسي على أنه الرئيس القادم. عندما كان السيسي وزيراً للدفاع، كان من بين الأوامر الأولى التي أصدرها بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي إغلاق صحيفتين وتسع محطات تلفزيونية خاصة مؤيدة لمرسي تبث من خارج مصر. ومن ثم زُجّ بكثير من موظفي ومالكي القنوات في السجن. وكان من الواضح أن العلاقة بين النظام والإعلام ستتخذ منعطفاً خطيراً يعصف بكل ما هو إعلام ملتزم ومسؤول في خدمة المحرومين في المجتمع. فالأيام الأولى للسيسي في الحكم كانت بمثابة ثورة عارمة على كل من هو ليس مع النظام.

لقد أدى الانشغال الواضح للدولة بدور الإعلام إلى النتائج المنشودة، فقد حول الإعلام الشعبي تغطيته نحو دعم الحكومة، وقد أفضى ذلك حتماً إلى تغطية منحازة ورقابة داخلية. وعلى الرغم من أن الكثير من الصحفيين يواجه خطراً

حقيقياً من جراء تغطية احتجاجات الإخوان المسلمين أو أنشطة ذات صلة بهم، غير أن قدرتهم على القيام حتى بواجبات روتينية أضحت مقيدة بالهرمية الإعلامية التي تأخذ إشارة التحرك من النظام. وللأسف يترجمها كثير من المؤسسات الإعلامية بحيث يصبح معناها أن كل من لديه رأي مخالف لرأي الدولة يجب منعه.

تعاني الصحافة في معظم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من شح كبير في الاستقلالية والحرية بسبب الخطوط الحمراء الظاهرة والخفية، ومن هنا لجأ النشطاء والصحفيون إلى مواقع التواصل الاجتماعي ليكتبوا عن قضايا ذات اهتمام شعبي أو يعلقوا عليها. لقد ملأ التدوين والنشر على الفايسبوك وتويتر الفراغ الذي أحدثته هيمنة الإعلام المُسيّر من قبل الدولة والافتقار إلى الصحافة المستقلة في المنطقة قبل عام 2011. اتخذت السلطات التي تستشعر التهديد من جهود الإصلاح الداخلية أو النقد بعد الإطاحة بالأنظمة الاستبدادية في تونس ومصر وليبيا واليمن في عام 2011 إجراءات رهيبة للتشديد على صحافة الإنترنت وحرية التعبير في الإطار الافتراضي. ولم تعد شبكة الإنترنت ملائمة للصحافة المستقلة كما كانت سابقاً، لأن الحكومات المناوئة للديمقراطية قضت على الفروقات القانونية بين التعبير عبر الشبكة والتعبير عبر غيرها. ومن المحتمل أن يعاني الفضاء الرقمي بالنسبة للصحافة المستقلة وحرية التعبير من تقييد أكبر جراء القوانين المقيدة والرقابة والرقابة الذاتية الناتجة عن ذلك. في ظل هذه البيئة، تم تمرير، أو تحديث، قوانين ضد زعزعة النظام العام ونشر أخبار كاذبة ليتم تطبيقها على عملية التعبير عن الرأي على شبكة الإنترنت -وكل ذلك باسم الحفاظ على الاستقرار والأمن ومحاربة الإرهاب وتجنب حالة الفوضى. ويواجه الصحفيون الذين يخالفون هذه القوانين عقوبات جنائية تشتمل أحكاماً بالسجن لمدة طويلة وغرامات كبيرة. في البلدان التي تبنت دساتير جديدة غداة انتفاضات شعبية أو التي تبنت دساتير جديدة في محاولة لكبح تلك الانتفاضات، أُدرجت في الغالب أحكام تعالج تحديداً موضوع الصحافة الرقمية والتواصل عبر الشبكة.

في مصر على سبيل المثال، صدر دستور عام 2014 قام بتنظيم الصحافة عبر الإنترنت بينما لم يكن يعيق حرية الصحافة الرقمية قبل ذلك أي شيء تقريباً. إن صياغة القوانين بلغة مبهمة ونعت النقد بالممارسات الإرهابية أو تهديد الأمن

الوطني أدى -على نحو آخذ في التزايد- إلى خلق وضع محفوف بالمخاطر بالنسبة لصحفيي الإنترنت. وفي الوقت ذاته، تم توسيع نطاق أنظمة الترخيص التي تقيد حرية التعبير في الإعلام المطبوع والمرئي والمسموع لتشمل صحافة الإنترنت. ويبدو أن الهدف من اشتراط تسجيل المواقع الإخبارية والمدونات لدى الحكومة وحجب المواقع التي لا تتقيد بذلك هو وضع التواصل عبر الإنترنت تحت المراقبة والسيطرة على أمل الحيلولة دون تأجيج الصحافة المستقلة لمشاعر الاستياء الداخلي والمطالبة بالعدالة الاجتماعية ومحاكمة الخارجين على القانون والعابثين بالمال العام. وترى جيسيكا ديير، وهي من مؤسسي منظمة 'تبادل الإعلام الاجتماعي"، أن الهدف الوحيد الذي تضعه حكومات المنطقة نصب أعينها فيما يتعلق بالإنترنت هو الحفاظ على السلطة على افتراض أنها إن تمكنت من السيطرة على المعلومات فإنها تستطيع السيطرة على النتائج. وقالت: "إن كل ما تقوم به الحكومات العربية الآن يتمحور حول محاولة السيطرة على الإنترنت. كل التشريعات التي تم اعتمادها وخاصة منذ الربيع العربي -وحتى قبله- تدور حول محاولة السيطرة على الإنترنت، وإن الطريقة التي تُعامل بها الحكومات النشطاء وتعتقلهم وتضايقهم بها تدور كلها حول السيطرة على الإنترنت". وعملت معظم الدول العربية على توسيع نطاق القوانين القمعية للصحافة بحيث شملت إعلام الإنترنت في خضم الثورات التي ضربت في تونس ومصر في يناير من عام 2011. في الكويت على سبيل المثال تم إصدار قانون يمنح السلطات صلاحية إغلاق المواقع وتقييد إمكانية الدخول إلى شبكة الإنترنت دون إبداء السبب وذلك بحجة حماية الأخلاق العامة أو الاستقرار والأمن القومي.

## جارودي ... المفكر الذي فضح الصهاينة

رحل المفكر والفيلسوف الفرنسي المسلم رجاء جارودي عن عمر ناهز 98 عاماً كان حافلاً بانجازات فكرية وأيديولوجية كثيرة ميزتها محطات رئيسية هامة أهمها إعتناقة الإسلام في سنة 1982 ومواقفه الجريئة ضد الصهيونية وآليات التضليل والتشوية والتزييف والآساطير المختلفة التي تفنن ويتفنن الكيان الصهيوني في استخدامها في تضليل الرأي العام وإخفاء جرائمه وعنصريته وهمجيته. ألّف الفيلسوف رجاء جارودي كتاباً بعنوان "الأساطير المؤسسة لدولة إسرائيل" حلل من

خلاله بالأدلة والبراهين والبحث والاستقصاء التناقضات التي تتميز بها دولة إسرائيل والحركة الصهيونية العالمية. ومن بين المواضيع الذي تطرق إليها الكتاب موضوع المحرقة "الهولوكوست" حيث أكد جارودي من خلال البحث والاستقصاء أن الموضوع أُستغل بأكاذيب وتضليل من أجل إغتصاب أرض الغير وتشريد شعب بكامله. كما تطرق جارودي إلى اليهود الذين تعاملوا وساعدوا النازية أثناء الحرب العالمية الثانية. من خلال كتابه استطاع جارودي وبكل شجاعة وجرأة أن يعري الأساطير الكاذبة التي استعملها الصهاينة لبناء دولة من العدم.

نشط اللوبي الصهيوني في الأوساط السياسية والبرلمانية الفرنسية واستغل نفوذه وشخصياته سواء في البرلمان أو في حكومة لوران فابيوس لتمرير قانون يعاقب بالسجن لمدة سنة وغرامة تقدر بـ 50 ألف دولار كل من يشكك في الهولوكوست والمآسي التي تعرض لها اليهود في المعسكرات النازية، وبكل بساطة جاء قانون "فابيوس - جيسو" لستر ودفن الأكاذيب وأساطير الصهيونية وجاء لحماية الخرافات اليهودية ولمنحها حصانة متينة لم تنعم بها من قبل أي حركة سياسية أو أيديولوجية. وهنا نلاحظ تناقضات القرن العشرين حيث من حق سلمان رشدي وتسليمه نسرين قذف وشتم وتشويه الإسلام، بل من حق هؤلاء التمجيد والتبجيل والجوائز والاستقبالات الرسمية وغير ذلك. أما بالنسبة لرجاء جارودي، المفكر المعروف والمعتدل في آرائه واطروحاته وكتاباته، فجزاؤه المحاكمة والإرهاب الفكري والنفسي والمعنوي، وكل ما قاله جاوردي في كتابه "الأساطير المؤسسة لدولة إسرائيل" هو حقائق مدعمة ببراهين وإحصائيات وبيانات وباعتراف عدد كبير من اليهود أنفسهم. وهكذا جاء قانون "فابيوس - جيسو" في بلد زولا وفولتر وجون جاك ورسو كأول قانون يحمي الخرافات والأكاذيب الصهيونية ضارباً عرض الحائط حرية الفكر وحرية التعبير وحرية الصحافة وحرية الاختلاف في الرأي، والقانون جاء ليدافع عن اليهود واليهود وحدهم ضارباً عرض الحائط حرية الفكر والتعبير ومبادئ العدالة والمساواة بين الأجناس والأعراق والديانات والأيديولوجيات، فقانون "فابيوس - جيسو" كما وصفه المحامي الشهير الراحل "جاك فرجيس" هو قانون فاشي وعنصري ووصمة عار على المشرع الفرنسي والعدالة الفرنسية.

تمخضت أراء حكماء بني صهيون عن عدة قرارات في المؤتمر الصهيوني الأول

في (بال) بسويسرا سنة 1897 خصص البند الثاني عشر منها للكيفية التي ستتم بموجبها السيطرة على وسائل الإعلام ومختلف قنوات الاتصال الجماهيري وهذا بهدف التحكم في الرأي العام العالمي وخاصة الأمريكي والأوروبي منه، وكذلك العمل على تغيير صورة اليهودي ذلك الإنسان البخيل، الشحيح، الخبيث، الماكر، الجشع، الأناني والجبان إلى صورة إيجابية يظهر فيها في شكل الإنسان الذكي، المثابر، المخترع، العالم، المتقدم، الإنساني. الديمقراطي، المتحضر والمتطور وجاءت القرارات التي احتواها البروتوكول الثاني عشر من برتوكولات حكماء بني صهيون على الشكل التالي:

- إن القنوات التي يجد فيها الفكر الإنساني ترجماناً له يحب أن تكون خالصة في أيدينا.
- إن أي نوع من أنواع النشر أو الطباعة يجب أن يكون تحت سيطرتنا.
- يجب أن لا يكون لأعدائنا وسائل صحفية يعبرون فيها عن آرائهم، وإذا وجدت فلا بد من التضييق عليها بجميع الوسائل لكي نمنعها من مهاجمتنا.
- الأدب والصحافة هما أعظم قوتين إعلاميتين وتعليميتين خطيرتين، ويجب أن تكونا تحت سيطرتنا.
- لن يصل طرف من خبر إلى المجتمع من غير أن يمر علينا، فالأخبار تتسلمها وكالات قليلة تتركز فيها الأخبار من كل أنحاء العالم، وحينما نسيطر عليها لن تنشر إلا ما نختاره ونحن من هذه الأخبار.
- لا بد لنا من الهيمنة على الصحافة الدورية حتى تصبح في خدمتنا، تهيّج عواطف الناس حين نريد، وتثير المجادلات الحزبية الأنانية التي تخدم مصالحنا حين نريد، ونسيطر بواسطتها على العقل الإنساني.
- ستكون لنا جرائد (صحف) شتى تؤيد الطوائف المختلفة من أرستقراطية وجمهورية، وثورية بل وفوضوية أيضاً، وستكون هذه الجرائد (الصحف) مثل الإله الهندي فشنو، لها مئات الأيدي وكل يد ستجس لنا نبض الرأي العام المتقلب.

- سنصدر نشرات تهاجمنا وتعارضنا، ولكن بتوجيه اتهامات زائفة ضدنا مما سيتيح لنا الفرصة لكي نقنع الرأي العام بأن كل من يعارضنا لا يملك أساساً حقيقياً لمناهضتنا، وإنما يعتمدون على الاتهامات الزائفة.
- يجب أن نكون قادرين على إثارة عقل الشعب عندما نريد، وتهدئته عندما نريد وسنفعل ذلك بطبع أخبار صحيحة أو زائفة حسبما يوافق غرضنا، وسننشر الأخبار بطرقنا الخاصة بحيث يتقبلها الشعب ويصدقها، ولكننا يجب أن نحتاط جيدا قبل ذلك لجس الأرض قبل السير عليها.
- يجب أن نشجع ذوي السوابق الخلقية على تولي المهام الصحفية الكبرى وخاصة في الصحف المعارضة لنا، فإذا تبين لنا ظهور أية علامات للعصيان من أي واحد منهم، سارعنا فوراً إلى الإعلان عن مخازيه الخلقية التي نتستر عليها، وبذلك نقضي عليه، ونجعله عبرة لغيره.

هذه القرارات جاءت في نهاية القرن التاسع عشر وبعد مرور أكثر من قرن من الزمن ورغم تطور وسائل الإعلام وتكنولوجية الاتصال نلاحظ أن الصهاينة يطبقون ويتمسكون بهذه البنود بنداً بنداً. والقارئ المتأمل والمحلل المتعمق لهذه القرارات يلاحظ إنها تنسحب على قضية محاكمة جارودي بكل المعايير. وقد يسأل سائل ويقول كيف تفاعل الإعلام الفرنسي والدولي مع محاكمة جارودي وهل فتحت القنوات التلفزيونية الفرنسية المجال أمام جارودي لتنوير الرأي العام الفرنسي والعالمي حول اطروحاته وآرائه وما قاله في كتابه، هل أعطت وسائل الإعلام الفرنسية والعالمية الفرصة لجارودي مثل ما فعلت مع سلمان رشدي وتسليمة نسرين، الجواب بطبيعة الحال لا. فمع الأسف الشديد أثبتت وسائل الإعلام الفرنسية خضوعها وولائها للوصاية الصهيونية. وقد نلاحظ هنا التأثر السلبي للصحف الفرنسية بقانون "فابيوس - جيسو" الذي يمنع كما قلنا التشكيك أو مناقشة الهولوكوست وتصفية اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية، وهو بذلك قانون يعتبر كالسيف المسلط على حرية الرأي وحرية الصحافة.

والاضطهاد الفكري طريقة عمل ووسيلة معروفة عند الصهاينة حيث استعملت ضد النائب الأمريكي "بول فيندلي" وضد ممثل الولايات المتحدة السابق في الأمم

المتحدة "اندري يونج" وضد البروفيسور "روبير فوريستون" الذي قدم بحثاً أكاديمياً، جامعياً عن خرافة حرق اليهود في الأفران النازية، حيث وصفها بأنها أكذوبة صهيونية. كما سُحبت الدكتوراه من الباحث الفرنسي "هنري روكيه" لأنه حاول أن يكشف عن أكاذيب الصهيونية. وبالمقابل نلاحظ أن فيلم "ستيفن سيبلرج" "قائمة شاندلرز" حُظي بالدعم المالي والمعنوي والدعائي الصهيوني لنشره وترسيخ الأساطير الكاذبة في أذهان البشر من مختلف الأجناس والأعمار فوق هذه المعمورة.

فقانون "فابيوس - جيسو" الذي فرضه الصهاينة على الفرنسيين بحيلهم المكراء ما هو في حقيقة الأمر إلا وسيلة لتقييد حرية الفكر والتعبير وأنه يقف أمام كل باحث وعالم يحاول فحص التاريخ وإعادة قراءته وتقييمه والنظر فيه. وحسب جارودي فإن معظم من هاجموه لم يقرؤوا كتابه وقد حاول مراراً وتكراراً الرد والتعقيب في نفس الجرائد التي شنت حملات ضده إلا أن كل محاولاته باءت بالفشل وحُرم من حق الرد المعترف به في كل أنحاء المعمورة ورفضت جل الصحف والمجلات نشر ولو حرفاً واحداً من رد جارودي.

وهكذا كانت محاكمة جارودي وصمة عار على جبهة القضاء الفرنسي وحرية التعبير والرأي والصحافة وتعتبر محاكمة جارودي محاكمة للحقيقة لأن كل ما قدمه جارودي في كتابه هو الكشف وتعرية أساطير وأكاذيب عمرت لمدة طويلة جداً تزيد عن نصف قرن بدون مساءلة وبدون استقصاء أو بحث أو تكذيب. جارودي ليس هو الضحية الأولى ولن يكون الضحية الأخيرة للصهاينة ولآلتهم الإعلامية في مختلف أنحاء العالم. إن كل من يكشف تناقضات الحركة الصهيونية العالمية وأطماعها وجشعها سيلاقي نفس المصير الذي لاقاه جارودي. رحل الرجل الذي كافح وناضل من أجل الكشف عن الحقيقة في عالم تسيطر عليه قوى مالية وسياسية تستعمل كل الطرق والسبل والوسائل من أجل إخفاء الحقيقة والتشويه والتضليل لتحقيق مصالحها وأهدافها حتى إذا تطلب ذلك السجن والتصفية الجسدية.

## عندما تنجلي ثقافة التشفي والحقد والشماتة

أثار اعتقال الإعلامي المصري الشهير في قناة -الجزيرة- أحمد منصور في مطار برلين بألمانيا، الأسبوع الماضي، ردود فعل قوية، واسال الكثير من الحبر خاصة وأن

طلب الاعتقال جاء عن طريق النظام المصري الذي وصل إلى الحكم عن طريق انقلاب أبيض وهو النظام المتهم بامتياز بانتهاك حقوق الإنسان وحرية التعبير والصحافة، وهو النظام الذي يقبع في سجونه 18 صحافي بدون محاكمة وأكثر من نصفهم محكوم عليه بالسجن مدى الحياة. الاعتقال أدى إلى تظاهر ناشطين حقوقيين ومنظمات تعنى بشؤون حرية الصحافة والتعبير أمام مقر اعتقال الصحفي المصري. من جهة أخرى طالبت منظمة هيومن رايتس واتش الأنتربول بعدم التعاون مع أنظمة تنتهك القانون الدولي، أما رئيس الاتحاد الدولي للصحافيين جيم بوملحة فاعتبر أن -التهم الموجهة للإعلامي- أحمد منصور تدعو للسخرية والضحك. - وكشف أن أكثر من 180 قضية رفعت ضده في مصر بسبب تحديه لنظام السيسي وسعيه كأي صحفي لنقل الحقيقة إلى الناس، مبيناً أن الحكومة المصرية سجنت أكثر من 70 صحفياً منذ انقلاب 3 يوليو 2013 بالإضافة إلى قتل عدد من الصحفيين. وأكد أحمد منصور إلى أن ما يقوم به كصحافي ما هو إلا تقديم الحقيقة للشعوب العربية المقموعة. مؤكداً أن أحداً لم يحقق معه طوال الأيام الثلاثة الأولى من احتجازه، وأن الأسئلة الوحيدة التي وُجهت له جاءت من الشرطة في مطار برلين، وكانت حول الاتهامات الموجهة له من النظام المصري وأوضح أن الاتهامات الموجهة للحكومة الألمانية بالخضوع لطلب نظام السيسي بإيقافه وسجنه تمهيداً لتسليمه، أوردتها صحيفة زود دويتشه تسايتونج ومجلة دير شبيجل. وأشاد منصور برفض المدعي العام في برلين الاستجابة لضغوط سياسية ودبلوماسية مورست عليه. ورداً على صحفي ألماني حول علاقته مع جماعة الإخوان المسلمين، "أوضح منصور أن علاقته معهم هي نفس علاقة من سأله حول هذا الموضوع، وهي قاصرة على البحث عن الحقيقة". وكانت الصحف المصرية احتفت وتشفت باعتقال أحمد منصور، وأكد بعضها أن برلين تتجه لتسليمه إلى القاهرة، وكان لافتاً اتهام رئيس تحرير 'الأسبوع' مصطفى بكري الزميل منصور بأنه 'شريك في المؤامرة ضد مصر، جنباً إلى جنب مع جماعة الإخوان'. ووصل خيال الإعلام المصري إلى حد نسج قصة نشرتها صحيفة 'اليوم السابع' قالت إنها نقلتها عن مصادر أمنية ألمانية، 'هناك صفقة يجري الاتفاق بشأنها حالياً بين برلين ومنصور، تقضي بأن يدلي الأخير بكل ما لديه من معلومات عن أماكن تواجد أبو محمد الجولاني أمير

جبهة النصرة، الذي أجرى معه حواراً قبل أسبوعين، وعدد آخر من قيادات داعش الذين التقاهم، مقابل أن تفرج السلطات الألمانية عنه وعدم تسليمه إلى مصر.

ما كشفته عملية الاعتقال أكثر بكثير من الحادث نفسه الذي تعرض له أحمد منصور. فالحادثة كشفت عن الأنظمة الفاسدة وعن الإعلام الفاسد الذي يتخصص في المدح والتسبيح وشهادة الزور وتزييف الحقائق والمعطيات. المؤسسات الإعلامية التابعة لنظام الانقلاب هللت وزغردت وكانت تنتظر على أحر من جمر تسليم الصحفي أحمد منصور إلى السلطات المصرية والبعض منها أعلن أن بعد ساعات معدودات سيصل المتهم إلى القاهرة. ولكن بعد ساعات أعلنت السلطات الألمانية أن القضاء الألماني لم يجد أي دليل يذكر لإيقاف الصحفي. القضية كشفت أموراً كثيرة من أهمها أن الدول التي تحترم حقوق الإنسان والحريات الفردية والتي تنعم بمجتمع مدني قوي وفضاء عام لا تستطيع أن تساوم وتزايد على قيمها ومبادئها لإرضاء الأنظمة الفاسدة والقادة الذين جاؤوا للحكم عن طريق المكائد والانقلابات العسكرية. وما لم يدركه الصحافيون الذين يحاربون الحق والحرية وكلمة الحق هو أن ثقافة التشفي والحقد والكراهية والشماتة لا تفيد في شيء وإنما تنم عن الجهل والغطرسة والنفاق و"البلطجة" والسلوك السلبي الذي لا يفيد المجتمع في شيء وإنما ينشر السلوك العدواني الهدام الذي يحارب العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الانسان والحريات الفردية وكرامة الانسان وإنسانيته. المشكلة هنا تتمثل في موقف بعض المؤسسات الإعلامية المصرية وبعض الصحافيين موقف التشفي والشماتة من زميل لهم في المهنة كان من المفروض مساندته والوقوف بجانبه بدلاً من التحريض على سجنه وتسليمه للسلطات القمعية البوليسية. وهذا يعني أن مهنة الصحافة عندنا نحن العرب هي مهنة تفتقر إلى جمعيات مهنية قوية تحميها من تربص الأنظمة الفاسدة بها ومن قوى الفساد التي تحاول توظيفها لمصالحها الخاصة. منظمات المجتمع المدني في ألمانيا والمنظمات الدولية المهتمة بحرية الصحافة وحقوق الانسان لم تتأخر في التظاهر والمطالبة بإطلاق سراح الصحفي أحمد منصور. والغريب في الأمر والشيء الذي يثير الدهشة والغرابة هنا هو أن بعض الصحفيين المصريين بدلاً من مساندة الحق والعدالة والكلمة الحرة رأيناهم يساندون الظلم والاعتداء على الحريات الفردية وحقوق الإنسان. هل يستطيع مثل هؤلاء

الإعلاميين الدفاع عن الحق والعدالة الاجتماعية وعن المهمشين؟ هل بإمكانهم تشكيل جبهة لمراقبة الفساد والتصدي له؟ أنا شخصياً أشك في ذلك لأن الذي يتشفى في زميل مهنته ويشمت فيه ظلماً وبهتاناً ومن يقف إلى جانب قوى الظلام لا أظن أنه يقدر على القيام بالمهام الشريفة المنوطة به كصحافي يشكل الرأي العام ويصنعه ويحارب الفساد والظلم والاضطهاد. حادثة أحمد منصور كشفت عن فساد الأنظمة وفساد المنظومة الإعلامية. ما يعني أن هناك تواطؤ قاتل وخطير يكرس الفساد والظلم والاحكام الجائرة والتعدي على الحريات الفردية وحقوق الإنسان.

حادثة برلين كشفت محاولة النظام المصري تسويق فساده خارج الحدود، لكن هناك في الغرب السلطة لا تستطيع فعل ما تشاء ولا تستطيع أن تخترق سلطة الرأي العام بالبساطة التي يتصوروها الطغاة. في قضية أحمد منصور القضاء الألماني لم يخضع للساسة وللمصالح السياسية والاقتصادية والإستراتيجية بين ألمانيا والنظام المصري، بل خضع لحرفيته ومهنيته واستقلاليته والقيم التي يؤمن بها. النتيجة في نهاية الأمر وصمة عار على النظام المصري ووصمة عار على جبين كل صحافي تشفى وشمت في زميل المهنة. وهذا ما يقودنا للكلام عن ضرورة إعادة النظر في القيم والمعايير والأسس التي تسير وفقها المنظومة الإعلامية. فمن غير المعقول أن تمجد المؤسسة الإعلامية رئيساً أو حاكماً وبعد ذهابه أو تنحيته تقوم بانتقاده وبتمجيد الوافد الجديد على كرسي الرئاسة وهكذا دواليك. من جهة أخرى نلاحظ ثقافة الرقابة الذاتية التي تقضي في الأساس على أي عمل إعلامي يخدم الفرد والمؤسسة والمجتمع ككل. الأنظمة الفاسدة تظن أنها تستطيع تصدير الفساد إلى خارج حدودها وتظن أن الأنظمة الديمقراطية بإمكانها التواطؤ معها من أجل تحقيق مصالحها. درس برلين يؤكد أن الأنظمة الديمقراطية تنعم بوجود القوى المضادة داخل المجتمع، هذه القوى التي تحارب الفساد وتراقب المسؤولين. ففي هذه الدول الرأي العام له قوته وفعلته وله تأثيره على صانع القرار، وفي هذه الدول المجتمع المدني ينشط ويتظاهر ويناضل ليس من أجل الشماتة والتشفي والحقد والكراهية والمكائد والدسائس وإنما من أجل إعلاء كلمة الحق وإنصاف المظلومين والمهمشين.

# الفصل الرابع

## الإعلام والإرهاب

- في إشكالية تعريف الإرهاب
- في تدويل الإرهاب وفشل احتوائه
- في إشكالية الإرهاب والإعلام
- الإرهاب والإسلام
- الإرهاب أو البحث عن الدعاية والعلنية والابتزاز
- الحرب على الإرهاب والدبلوماسية العامة
- في الإرهاب والإعلام والسياسة
- مثلث برمودا... السلطة والإرهاب والإعلام
- غزة والإرهاب المزدوج
- الإرهاب الإلكتروني...التحديات وآليات المواجهة
- آفة العصر...مسؤولية من؟ وكيف نواجهها؟
- هل غلق المساجد هو الحل؟
- نحو استراتيجية إعلامية عربية للتعاطي مع التطرف والإرهاب
- الكيل بمكيالين والاستغلال السياسي للإرهاب
- التأطير الإعلامي والتعاطي مع الإرهاب
- ضحايا الإرهاب وازدواجية المعايير
- الإعلام العربي وتغطية الإرهاب... التسطيح وغياب المهنية

# الفصل الرابع

## الإعلام والإرهاب

### في إشكالية تعريف الإرهاب

أكدت سعادة الشيخة علياء أحمد بن سيف آل ثاني، المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة "إن ربط الإرهاب بدين معين أو مذهب أو عرق باتَ يُشكِّل ذخيرة للمنظمات المتطرفة لغسل عقول البسطاء والشباب وتجنيدهم للانضمام لهذه المنظمات، وها نحن اليوم نشهد ارتكاب المجازر واستخدام وسائل الترهيب والتعذيب من المتطرفين من مختلف الأديان والمذاهب، وعليه فإن إضفاء صفة الإرهاب على دين أو فئة أو جماعة معينة بحسب الأهواء السياسية هو أمر غير مقبول" . ودعت دولة قطر المنظومة الدولية لتنظيم مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب لوضع حد للتلاعب والتأويلات والمقاربات المختلفة للظاهرة التي باتت تهدد أمن البشرية جمعاء.

أصبحت ظاهرة الإرهاب ظاهرة القرن الحادي والعشرين بامتياز؛ فالمشكلة أصبحت أداة للسياسة والعلاقات الدولية والحضور الإعلامي والوصول إلى الرأي العام مما جعلها مادة دسمة تتفنن وسائل الإعلام في تناولها وتغطيتها ومناقشتها. ومن أهم التحديات التي تفرضها ظاهرة الإرهاب على المنظومة الدولية هي تعريف كلمة "إرهاب" حيث إلى حد الآن لا يوجد تعريف شامل ومانع للكلمة ومتفق عليه دولياً.

يثير مجرد الكلام عن الإرهاب عدة تساؤلات وجدال بسبب المشكلات التي تحيط بتعريف هذه الظاهرة وتحديد دوافعها وأبعادها وأهدافها. ونلاحظ هنا اختلاف نظرة كل مجتمع وكل دولة للمفهوم، وقد ساهم هذا الإشكال في الالتباس

والتداخل والفوضى في الطرح والمعالجة والتحليل. فحتى اليوم لا يوجد تعريف للإرهاب متفق عليه دولياً وذلك لأسباب تتعلق بتباين المصالح واختلاف المعايير والقيم بين الدول والمجتمعات مما أدى على سبيل المثال لعدم التمييز في الكثير من الحالات ما بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال. ويرتبط إطلاق تسمية إرهابي بالرؤية السياسية والفلسفة الاجتماعية التي تؤمن بها المؤسسات والمنظمات ووسائل الإعلام، كما تلعب المصالح المختلفة التي تدافع عنها تلك المنظمات دوراً كبيراً في ذلك.

يؤكد علماء اللغة أن أصل كلمة إرهاب مشتقة من الفعل: رهب يرهب؛ ويقصد منها التخويف، والفزع. والإرهابي هو الذي يحدث الخوف والفزع عند الأبرياء. كما عرفته الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بأنه: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، أياً كانت دوافعه أو أغراضه، يقع تنفيذه لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم، أو تعريض حياتهم أو حرياتهم وأمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة، أو بأحد المرافق أو الأملاك (العامة والخاصة) أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر" (المادة الأولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998).
بالرغم من أن هذا التعريف يبرز مظاهر وطبيعة النشاط الإرهابي؛ إلا أنه لم يتطرق للوسائل والأساليب المستخدمة من طرف الإرهابيين وهي عديدة ومتنوعة، بل قد تأخذ أشكالاً حديثة: كالرسائل الإلكترونية، والرسائل القصيرة. كما أن هذا التعريف لم يتطرق لمختلف القطاعات، والمجالات، والأنشطة الإرهابية، وهو ما ركز عليه تعريف المجمع الفقهي الإسلامي، وذلك بتحديده للجوانب والقطاعات التي يستهدفها الإرهاب؛ إذ يؤكد التعريف بأن الإرهاب هو: "عدوان يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغياً على الإنسان (دينه، ودمه، وعقله، وماله، وعرضه). ويشمل صنوف التخويف والأذى، والتهديد والقتل بغير حق، وما يتصل بصورة الحرابة وإخافة السبل، وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم أو حريتهم، أو أمنهم أو أحوالهم للخطر، ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة، أو بأحد المرافق والأملاك العامة أو الخاصة، أو تعريض أحد الموارد الوطنية، أو الطبيعية للخطر. فكل هذا من صور الفساد في

الأرض التي نهى الله سبحانه وتعالى عنها". (قرارات المجمع الفقهي الإسلامي - اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن الإرهاب لسنة 1999م).

وقد جاء في قرارات الأمم المتحدة بأن الإرهاب هو: "تلك الأعمال التي تعرض للخطر أرواحاً بشرية بريئة أو تهدد الحريات الأساسية، أو تنتهك كرامة الإنسان". وفي السياق نفسه، عرفه خبراء الأمم المتحدة بأنه: "إستراتيجية عنف محرم دولياً، تحفزها بواعث عقدية (إيديولوجية) تتوخى إحداث الرعب داخل المجتمع لتحقيق الوصول إلى السلطة أو تقويضها". لقد ركز هذا التعريف على الهدف الجوهري للإرهاب وهو الوصول للسلطة أو تقويضها، ولكن في بعض الحالات فإن الإرهاب يستهدف خلق بلبلة وفوضى في المجتمع. كما أن بواعث وأسباب الإرهاب لا تكون دائماً إيديولوجية بل قد تكون اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية.

من خلال التطرق لهذه التعاريف يتجلى لنا بأن هناك اختلافاً وتبايناً واضحاً في تحديد تعريف للإرهاب، وهذا راجع لعدة أسباب، ولعل أهمها: الالتباس القائم بينه وبين المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بحقوق شعوب العالم في النضال والكفاح والجهاد والمقاومة من أجل تحقيق استقلالها والدفاع عن مصالحها. كما أن بعض البلدان ليس لديها تشريعات وقوانين تحدد الفروق القائمة ما بين السلوك الإجرامي والعدواني وآفة الإرهاب، إذ ليس هناك فرقاً من الناحية التشريعية والقانونية ما بين الجريمة خصوصاً المنظمة والسلوك الإرهابي. أضف إلى ذلك، فإن مصالح الجهات والمؤسسات التي تحدد وتضع التعاريف المختلفة للإرهاب تستمدها وتستلهمها بشكل مباشر أو غير مباشر من مصالحها الذاتية، وقد تتعارض هذه المصالح مع مصالح شعوب أو دول أو مؤسسات أخرى، ونحن نعلم بأن بعض الدول الكبرى تحدد وتعرف الإرهاب، والسلوك الإرهابي، والمنظمات والجماعات والشخصيات الإرهابية وفق مصالحها الحيوية والإستراتيجية.

فالإرهاب هو حدث مفاجئ وغير متوقع، منظم، وهو عنف وعدوان غير مشروع يقوم به فرد أو جماعة ويكون عادة موّجه ضد مدنيين أبرياء ويستهدف الحضور الإعلامي والعلنية والدعاية للفت انتباه أكبر عدد ممكن من الناس بهدف الوصول إلى الرأي العام من أجل التأثير في صانع القرار لتحقيق غايات اجتماعية وسياسية وإستراتيجية. الإرهاب ظاهرة معقدة ومتشابكة تفرزها جملة من العوامل

والأسباب حيث تتداخل العوامل الشخصية والنفسية مع الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لتشكل ظاهرة الإرهاب التي تهدف إلى تحقيق الأهداف من خلال العنف والقتل والجريمة وإلغاء الآخر وإقصائه من الوجود. أما على الصعيد الدولي فتتلخص الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تفرز الإرهاب حسب لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة فيما يلي: "سيطرة دولة على دولة أخرى، واستخدام القوة ضد الدول الضعيفة، وممارسة القمع والعنف والتهجير، وعدم التوازن في النظام الاقتصادي العالمي والاستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية للدول النامية، وانتهاك حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالتعذيب أو السجن أو الانتقام، والجوع والحرمان والبؤس والجهل، وتجاهل معاناة شعب ما يتعرض للاضطهاد، وتدمير البيئة".

إن استعراض الأسباب والعوامل التي تولد الإرهاب لا يعني محاولة تبريره وإيجاد حجج لانتشاره وتوسعه في العديد من المجتمعات وإنما الهدف تحدده طبيعة الظاهرة التي لم توجد هكذا من العدم وإنما هناك دائماً أسباب وآليات لأي ظاهرة من الظواهر سواء كانت اجتماعية أم سياسية أم غير ذلك. تتعدد أسباب الإرهاب وتختلف حسب ظروف وطبيعة كل مجتمع، وظاهرة الإرهاب ظاهرة معقدة ومتشعبة، الوقوف عند أسبابها وأبعادها ليس بالعملية السهلة. فالإرهاب ظاهرة تعكس وضعاً غير سوي في المجتمع، يكون في معظم الأحيان تعبيراً عن الاستياء والتهميش والإقصاء والتنكر للواقع وللقيم السائدة في المجتمع. فهو إذن ظاهرة لا تؤمن بالآخر ولا تؤمن بالحوار ولا حتى بالقيم الإنسانية. الإرهاب يكون بعيداً كل البعد عن المنطق والبصيرة ويؤمن بالنفي الكامل لجميع القيم الأخلاقية. فالعقلية الإرهابية إذن تجد مصدرها في رفض ما هو موجود في المجتمع والثورة عليه، وتتسم بالكراهية والحقد والإنكار الأخلاقي لكافة القيم. ومما زاد في تعقيد الظاهرة وتشابك أطرافها استعمال الإرهاب من قبل بعض الدول للإطاحة بدول أخرى أو تقويض عمليتها التنموية وتطورها والحد من عملها الدبلوماسي ونشاطها السياسي على المستوى الإقليمي أو الجهوي. . . الخ

وقبل التطرق إلى أسباب الإرهاب يجب الوقوف عند أهدافه، ففي غالب الأحيان تلجأ الجماعات السياسية التي تفشل في الوصول إلى الحكم والسلطة

والتأثير في القرار السياسي بالطرق السياسية المعروفة إلى استعمال العنف والتطرف للتعبير عن استيائها وعدم قبولها بالأمر الواقع. فالإرهاب إذن أصبح نوعاً من التعبير السياسي الذي يعكس فشل تنظيم معين في التأقلم والتفاعل مع المجتمع بمؤسساته ومكوناته المختلفة.

تعود أسباب الإرهاب إلى عوامل عدة داخلية وخارجية. فبالنسبة للعوامل الداخلية تمر العديد من دول العالم بتغيرات جذرية وهامة فرضتها الظروف التي تمر بها المنظومة الدولية مثل انهيار الشيوعية والكتلة الاشتراكية وبذلك زوال القطبية الثنائية وظهور مؤشرات نظام عالمي جديد لم تتحدد معالمه بعد، لكن تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بمقاومة شديدة وصراع كبير من قبل بعض الدول الفاعلة على الساحة الدولية. أضف إلى ذلك، فإن معظم التجارب التنموية في العالم الثالث والذي يضم أكثر من 75% من سكان العالم فشلت ولم تحقق الأهداف المرجوة منها مما عمق الهوة ما بين الدول المتقدمة، المستعمرة (بكسر الميم) سابقاً والدول المتخلفة، المستعمرة (بفتح الميم)، كما أدى فشل المشاريع التنموية داخل دول العالم الثالث إلى اتساع الهوة بين الفئة القليلة جداً التي تتقاسم ثروات البلاد وعامة الجماهير التي تعاني يوماً بعد يوم من الفقر وصعوبة تأمين لقمة العيش. فأسباب الإرهاب في الدول النامية وبالتحديد في الدول العربية تتحدد في عوامل سياسية، أيديولوجية، اقتصادية، ثقافية، واجتماعية. فالمشاكل التي ظهرت على هذه المستويات مجتمعة أدت إلى ظهور التطرف والإرهاب ورفض الآخر، هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الدولي فهنالك بعض الدول تعمل على إيواء الإرهابيين والبعض الأخر يعمل على استعمال الإرهاب لإضعاف بعض الدول النامية والقضاء على معنوياتها ونشاطاتها حتى يتحكم في مصيرها كما يشاء، أما النوع الثالث فهي تلك الدول التي تمارس إرهاب الدولة مثل الكيان الصهيوني حتى يضمن بقاءه ويقضي على كل من يقف في طريقة. فعلى الصعيد المحلي نلاحظ الأسباب والعوامل التالية:

إن الإقصاء السياسي وضعف الحريات السياسية وعدم المشاركة السياسية من قبل فئات عريضة من المجتمع والناجم عن انتشار وسيادة النظم السياسية العربية السلطوية أدياً إلى فجوة كبيرة جداً بين الحاكم والمحكوم وأصبح بذلك المجتمع المدني محروماً

من أدنى حقوقه للتعبير عن مطالب ومشاكل واهتمامات الجماهير الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فانعدام المشاركة السياسية للغالبية العظمى للجماهير يؤدي إلى الإقصاء والتهميش ويفتح المجال أمام المؤسسات الحكومية للتلاعب في الفضاء السياسي كما تشاء ومن أجل خدمة حفنة من السياسيين والعسكريين.

وتعود أسباب الإرهاب إلى عوامل عدة داخلية وخارجية. فبالنسبة للعوامل الداخلية تمر العديد من دول العالم بتغيرات جذرية وهامة فرضتها الظروف التي تمر بها المنظومة الدولية مثل انهيار الشيوعية والكتلة الاشتراكية وبذلك زوال القطبية الثنائية وظهور مؤشرات نظام عالمي جديد لم تتحدد معالمه بعد، لكن تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بمقاومة شديدة وصراع كبير من قبل بعض الدول الفاعلة على الساحة الدولية. أضف إلى ذلك، فإن معظم التجارب التنموية في العالم الثالث والذي يضم أكثر من 75% من سكان العالم فشلت ولم تحقق الأهداف المرجوة منها مما عمق الهوة ما بين الدول المتقدمة، المستعمرة (بكسر الميم) سابقاً والدول المتخلفة، المستعمرة (بفتح الميم)، كما أدى فشل المشاريع التنموية داخل دول العالم الثالث إلى اتساع الهوة بين الفئة القليلة جداً التي تتقاسم ثروات البلاد وعامة الجماهير التي تعاني يوماً بعد يوم من الفقر وصعوبة تأمين لقمة العيش. فأسباب الإرهاب في الدول النامية وبالتحديد في الدول العربية تتحدد في عوامل سياسية، أيديولوجية، اقتصادية، ثقافية، واجتماعية. فالمشاكل التي ظهرت على هذه المستويات مجتمعة أدت إلى ظهور التطرف والإرهاب ورفض الآخر، هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الدولي فهنالك بعض الدول تعمل على إيواء الإرهابيين والبعض الأخر يعمل على استعمال الإرهاب لإضعاف بعض الدول النامية والقضاء على معنوياتها ونشاطاتها حتى يتحكم في مصيرها كما يشاء، أما النوع الثالث فهي تلك الدول التي تمارس إرهاب الدولة مثل الكيان الصهيوني حتى يضمن بقاءه ويقضي على كل من يقف في طريقة. فعلى الصعيد المحلي نلاحظ الأسباب والعوامل التالية:

إن الإقصاء السياسي وضعف الحريات السياسية وعدم المشاركة السياسية من قبل فئات عريضة من المجتمع والناجم عن انتشار وسيادة النظم السياسية العربية السلطوية أديا إلى فجوة كبيرة جداً بين الحاكم والمحكوم وأصبح بذلك المجتمع المدني محروماً

من أدنى حقوقه للتعبير عن مطالب ومشاكل واهتمامات الجماهير الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فانعدام المشاركة السياسية للغالبية العظمى للجماهير يؤدي إلى الإقصاء والتهميش ويفتح المجال أمام المؤسسات الحكومية للتلاعب في الفضاء السياسي كما تشاء ومن أجل خدمة حفنة من السياسيين والعسكريين.

ترتبط كثيراً بالأسباب السياسية وتتمحور أساساً في الخلاف الجذري لرؤية الأمور وغياب مشروع المجتمع أو المشروع القومي، فهنالك العلمانيون الذين يؤكدون على ضرورة فصل الدين عن الدولة، وهنالك من يتسترون وراء الدين ويؤكدون على رؤية كل شيء من منظار ديني لكن بدون تقديم مشروع متكامل لمعالجة القضايا المختلفة وبناء المجتمع. والفئة الثانية لا تؤمن بالدولة الراهنة ولا بمؤسساتها ولا بسلطتها وهذا ما دفع بها للقيام بعمليات إرهابية ضد الدولة ومؤسساتها المختلفة وكل رموزها وبعد ذلك ضد أفراد المجتمع. ومما زاد في خطورة الموضوع أنه في بعض الأحيان ردّ العلمانيون بالإرهاب على العمليات الإرهابية وأصبح المجتمع يدور في حلقة مفرغة خطيرة.

إن فشل المشاريع التنموية في معظم الدول النامية أدى إلى تفشي الفقر والجهل والمشاكل الاقتصادية في المجتمع وهذا نظراً للزيادة المطردة في عدد السكان وفي احتياجاتهم المتزايدة من مأكل ومشرب وبنية تحتية ومدارس ومستشفيات ...الخ، هذه الأمور كلها أدت إلى تفاقم البطالة ومشاكل أخرى تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم كما أن المرحلة الانتقالية التي تمر بها معظم الدول النامية من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر أدت إلى العديد من المشاكل كتسريح العمال واللجوء إلى الخصخصة التي لا ترحم إلى غير ذلك من المشاكل. فالفجوة الطبقية الضخمة التي توجد في غالبية الدول النامية تزيد يوماً بعد يوم من غنى الأغنياء وفقر الفقراء وزيادة عدد المهمشين وانعدام الحد الأدنى للحياة الكريمة عند نسبة كبيرة من السكان. فالشباب المهمش في معظم دول العالم الثالث فقد كل أمل في الحياة وهو المتعلم الجامعي الذي لم يحصل على منصب شغل ولذلك لا يستطيع الحلم لا بمسكن ولا بحياة كريمة ولا بحياة زوجية ونظراً للعولمة ولعالمية الصور والأنماط الاستهلاكية الغربية ومعيشة وحياة الوفرة والثراء التي تقدمها المسلسلات والأفلام الغربية يصبح المهمش في العالم الثالث قاب قوسين أو أدنى من التطرف، وإلغاء الآخر وبذلك الإرهاب والثورة ضد كل ما هو قائم في المجتمع.

تعاني الكثير من الدول النامية من الانفصام الثقافي، والتبعية الثقافية وفي بعض الأحيان من أزمة هوية. وهذه الأمور كلها مجتمعة تؤدي إلى صراع داخل المجتمع إذا لم يكن مبنياً على التسامح والتفاهم واحترام الرأي الآخر وانعدام المجتمع المدني تكون نتيجته الحتمية تصفية الآخر والتخلص منه. ومن مخلفات الاستعمار وجود نخبة من المثقفين وأشباه المثقفين والتابعين في الدول النامية منسلخة تماماً عن الأمة تدافع وتمثل مصالح دولة المركز أو "المتروبول" المركز، والصراع الثقافي هذا أدى في الكثير من الدول النامية إلى وجود دويلات داخل دولة وهويات ثقافية مختلفة، الأمر الذي انعكس بالسلب على الإنتاج الثقافي وعلى هوية الصناعات الثقافية المختلفة وعلى مخرجات وسائل الإعلام. وهكذا أصبح الخطاب الثقافي يعكس عدة اتجاهات متناحرة ومتناقضة تمثل مختلف التيارات الأيديولوجية والعقائدية والتي لا يربط بينها قاسم مشترك واحد، وهذا ما من شأنه أن يغذي التطرف والحركات الإرهابية حيث أن هذه التيارات الثقافية المختلفة لا تؤمن ببعضها البعض وكل واحد منها يعمل على إقصاء الآخر بشتى الطرق والوسائل. ونلاحظ هنا الغياب الكلي للمؤسسة الإسلامية حيث تركت فراغا كبيراً وأصبح كل من هب ودب يفتي حسب أهوائه ومعتقداته ومصالحه الخاصة ضارباً عرض الحائط كل من لا يرى العالم كما يراه هو.

إن فشل المشاريع والخطط التنموية في معظم الدول النامية، والخلل الذي نجم عن هجرة سكان الأرياف إلى المدن، وعدم الاهتمام بتطوير البنية التحية في المناطق الريفية والنائية، نجم عنه ظهور الأحياء العشوائية وتدهور حالة المدن حيث انعدمت فيها مقومات الحياة الكريمة وتفشت فيها الأمراض والأوبئة وتفاقمت فيها أزمة السكن وانعدمت فيها الراحة والطمأنينة والأمان والشروط الأساسية للمدينة الحديثة. أضف إلى ذلك أن الأسباب السالفة الذكر، اقتصادية، سياسية، أيديولوجية وثقافية كلها أدت إلى انتشار وتفشي أمراض اجتماعية خطيرة قضت على مفهوم الأسرة والعائلة والتلاحم الاجتماعي ...الخ. هذه الأمور كلها هيأت الظروف لظهور جيل من الشباب حاقد على المجتمع وعلى الدولة والسلطة ومختلف مؤسساتها، جيل مهيأ للعنف والتطرف وإقصاء الآخر في غياب الوسائل والإمكانيات. إن غياب البرامج الاجتماعية في الدول النامية أو استغلالها من قبل

الفئات التي ليست بحاجة إليها في واقع الأمر زاد في تفاقم أوضاع الفئات المحرومة في معظم هذه البلدان.

## في تدويل الإرهاب وفشل احتوائه

شهد النصف الأول من القرن العشرين حدثين هامين أثراً تأثيراً بالغاً في طبيعة الصراع حتى يومنا هذا. حربان عالميتان أشعلتا وأججتا أحلام ورغبات الوطنيين وحطمتا شرعية الحكومات والنظام الدولي. شهد القرن الماضي تصاعد الوطنية عبر العالم، حيث أصبحت الشعوب المستعمَرة في العديد من الإمبراطوريات الاستعمارية تنشط على مختلف الأصعدة لتغيير أوضاعها والتخلص من الاستعمار والحماية والوصاية والتبعية وأدى تطور مفهوم العرق والأقليات وارتباط العديد من الدول بهما إلى دعم هذين المفهومين من قبل المنظومة الدولية والتطورات السياسية العالمية. وهكذا اقتنعت عناصر من حركات الأقليات المضطهدة والتي غابت من الخريطة الجيوسياسية بأنه حان الوقت لتحقيق المطامح الوطنية. واختار العديد من هؤلاء العناصر العنف والتخويف والإرهاب كمنهج للقيام بكفاحهم ونضالهم والتعريف بقضيتهم ووضعهم للقوى الدولية بهدف كسب ودها وتعاطفها. في أوروبا، على سبيل المثال، أستعمل الايرلنديون والمقدونيون منهج العمليات الإرهابية كجزء من صراعهم من أجل الاستقلال فكان النجاح حليف الايرلنديين، أما المقدونيون فقد فشلوا.

شهدت فترة الحربين تصاعد الحركات التحررية في مختلف بقاع العالم، حيث استعملت هذه الحركات كحقها الشرعي القوة والعنف والاغتيالات والترهيب والتخويف من أجل تحقيق استقلالها ما دام أن معظم الطرق السلمية الأخرى لم تجد أذاناً صاغية من قبل المستعمر الغاشم. في هذه المرحلة من التاريخ وبعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم حرباً باردة بين الكتلة الغربية والكتلة الشرقية. وكان الاتحاد السوفييتي قطب الكتلة الشرقية يقدم كل ما أوتي من قوة من أسلحة وعتاد وتدريب للحركات التحررية التي تناضل من أجل استرداد أرضها وسيادتها وحريتها.

أهم ما يميز الإرهاب في نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة هو تدويله، وهذا من خلال التعاون الدولي بين العديد من المجموعات الإرهابية وكذلك إقامة

شبكات قوية عبر القارات لهذه المجموعات من أجل التمويل والتدريب وتوفير الوسائل اللوجيستية والأسلحة والأموال إلى غير ذلك. ستبقى أحداث 11 سبتمبر 2001، من دون أدنى شك، الحدث الإرهابي الأهم في هذا القرن وهذا نظراً لعدة اعتبارات من أهمها عدد الضحايا وطريقة التنفيذ ودقة التخطيط والبلد المستهدف وهو الدولة الأعظم والأقوى في العالم. دلالات أحداث 11/9 تشير إلى قراءة جديدة للإرهاب في القرن الحادي والعشرين حيث أنه يهدد ويصل إلى أي دولة في العالم بغض النظر عن قوتها وحجمها وخبرتها في الأمن القومي والدفاع عن نفسها. فالرسالة واضحة وهي أنه لا توجد دولة في العالم بمنأى عن الإرهاب. ضرب الإرهاب كذلك في السنوات الأخيرة الهند (البرلمان) إندونيسيا (بالي)، بريطانيا (مترو الأنفاق في لندن)، إسبانيا (القطار في مدريد) ومومباي في الهند (فنادق ومحطة القطار). أما مركز العمليات الدولي للإرهاب هذه الأيام فهو يتمحور بين العراق، سوريا، باكستان وأفغانستان.

نظرا للرهانات والتحديات والتداعيات التي يحتويها الإرهاب فإنه كان دائما محل مساومات واستخدامات العديد من الدول في العالم. فحتى قبل الحرب العالمية الأولى كانت هناك قوى سياسية تستخدم الإرهاب لتحقيق أهدافها ولدعم ومساندة طرف ضد طرف أخر. وخير مثال على ذلك المسؤولون في الحكومة والجيش الصربي الذين كانوا يدعمون ويدربون ويسلحون المجموعات البلقانية المختلفة التي كانت تنشط قبل اغتيال الدوك "فرانز فرديناند" عام 1914 في سراجيفو. كما يرى والتر لاكور أن الحكومة البلغارية استعملت "المنظمة المقدونية الثورية" ضد يوغوسلافيا وضد الأعداء المحليين. إن ظاهرة إرهاب الدولة ليست وليدة البارحة وليست جديدة على المجتمع الدولي. حيث يرجع مصطلح "إرهاب الدولة" إلى أنظمة الرعب التي أفرزت الثورات الكبرى مثل إرهاب "ماكسيميليان روبسبيار" و"ستالين" وسلوكيات الدول الشمولية والسلطوية والعنصرية كالجرائم التي أرتكبها "هتلر" ونظامه في ألمانيا، وموسوليني في إيطاليا الفاشية، و"عيدي أمين" في أوغندا، و"موبوتو" في الزائير، و"بوكاسا" في إفريقيا الوسطى و"بول بوت" في كمبوديا، وممارسات الدكتاتوريات العسكرية في أمريكا اللاتينية بتوجيهات ودعم وكالة المخابرات الأمريكية، وإرهاب الدولة الذي يمارسه الكيان

الصهيوني على الشعب الفلسطيني. هذا لا يعني أن الدول الديمقراطية لا تمارس الإرهاب ولا تستعمله، بل إنها تمارسه بحجة أنها تحارب الإرهاب أو تحمي مصالحها وأمنها. فالحرب القائمة على الإرهاب هذه الأيام ما هي إلا مكافحة الإرهاب بالإرهاب، فهي إرهاب في آخر المطاف وهي تناقض صارخ مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وما حصل في أفغانستان والعراق وجوانتنامو وباكستان لخير دليل على ذلك.

تصدر أمريكا في كل عام قائمة بالدول التي ترعى الإرهاب حسب معاييرها ومقاييسها ووفق تطور علاقاتها مع هذه الدول بالسلب أو بالإيجاب، وهذه القائمة تتبناها العديد من الدول مقتنعة بذلك أم مرغمة. وهكذا أصبح الإرهاب متغيراً أساسياً في العلاقات الدولية وأصبح أداة في يد الدول الفاعلة في النظام الدولي لتحقيق مصالحها وأهدافها. وعملا بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة، فهناك العديد من الدول، البعض منها يدعي الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان، يستعمل الإرهاب كجهاز وإدارة مثل مؤسسات الدولة الأخرى لكن في السر والخفاء. يقول الدكتور عبيدات في هذا الشأن "إن فهم ظاهرة إرهاب الدولة يتطلب فهم أجهزتها الاستخبارية التي تقوم سراً بما عجزت عن تحقيقه الدولة علناً أو الذي لا ترغب الدولة بأن يُنسب إليها مباشرة كتمويل بعض المنظمات الموجودة في دول أخرى لاستخدامها كوسيلة للتخريب أو الضغط، أوللتصفيات الجسدية كما عملت فرنسا حينما دعمت منظمة "الجيش السري" لتفتك بحركة التحرير الوطني الجزائرية".

يكتسي الإرهاب في عالم اليوم أهمية كبرى في المحافل الدولية والعلاقات بين الشعوب والأمم وأصبح أداة محورية من أدوات السياسة والدبلوماسية والعلاقات الدولية. لقد غيرت أحداث سبتمبر 2001 مفهوم التاريخ والأمن القومي والاستراتيجي ومنذ ذلك الحين أصبح الإرهاب يرتبط بفكرة أن لا أحد في هذا الكون بمنأى عنه والأخطر من هذا أن الخوف الآن يرتكز حول إمكانية استخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل المجموعات الإرهابية. وما زاد في المشكلة تعقيداً وخطورة هو أن نظرة الولايات المتحدة للإرهاب ومكافحته نظرة ضيقة، مركزية الذات والهوية، ذات أبعاد محلية وداخلية، بعيدة عن الموضوعية والبعد الدولي. فالإرهاب لا يتحدد في أسامة بن لادن والقاعدة ولا ينتهي عند طالبان وداعش؛

كما أن محاربة الإرهاب بالإرهاب لا جدوى من ورائها، أضف إلى ذلك أن القوى العظمى في النظام العالمي لا ترى في حلول الإرهاب (الأسباب والجذور)، بل تركز على القشور وعلى الانعكاسات والنتائج والحلول التجميلية الظرفية التي سرعان ما تختفي ويعود الإرهاب من جديد كالنار من تحت الرماد. وهذا ما نلاحظه هذه الأيام مع ظاهرة "داعش". ما يعني أن المنظومة الدولية مطالبة بإعادة النظر في التعامل مع الظاهرة وفي عقد مؤتمرات ومنتديات دولية صريحة وموضوعية وهادفة من أجل أمن واستقرار البشرية جمعاء ومن أجل التعاون والتكامل بدلاً من الصراعات والنزاعات التي توفر الأرض الخصبة لانتشار الإرهاب وعدم القدرة على مكافحته وإيجاد الحلول الناجعة للحد منه. فاستمرار القاعدة وظهور "داعش" بالقوة والخطورة التي يشاهدها ويلاحظها العالم بأسره ما هو إلا خير دليل على فشل القوى العظمى والفاعلة في العالم في التعامل بفاعلية ونجاح مع ظاهرة الإرهاب وعدم القدرة على احتوائه والقضاء عليه.

## في إشكالية الإرهاب والإعلام

يعتبر الإرهاب ظاهرة العصر التي يعاني منها الفرد والمجتمع والدولة. وبالرغم من أن الظاهرة قديمة قدم البشرية وعرفتها الإنسانية منذ العصور القديمة إلا أنها في العقود الأخيرة انتشرت بسرعة فائقة جداً وأصبحت أداة من أدوات الممارسة السياسية ووسيلة تستعمل لطرح القضايا والمطالبة بالحقوق والوصول إلى الرأي العام المحلي والدولي كما أصبحت بامتياز وسيلة لإدراك الرأي العام والتأثير في صناعة القرار. ما هي العلاقة يا ترى بين وسائل الإعلام والإرهاب وكيف تتصرف المؤسسات الإعلامية والقائمين عليها مع ظاهرة معقدة لها انعكاسات وتداعيات عديدة وخطيرة على مختلف الأصعدة وفي شتى المجالات.

أزمات عديدة عاشتها الشعوب والدول والبشرية جمعاء خلال العقود الأخيرة. فمن الحروب إلى الفيضانات إلى الاحتباس الحراري إلى التغير المناخي إلى الكوارث الطبيعية المختلفة إلى العمليات الإرهابية إلى الأمراض والأوبئة الفتاكة والقائمة قد تطول. كيف تتعامل وسائل الإعلام مع الأزمات المختلفة وهل أداؤها في هذه الظروف يختلف عن أدائها في الأوقات العادية؟ هل تكتفي وسائل الإعلام

بتغطية الأزمة؟ أم تحاول أن تقدم حلولاً لها أم أنها تسيّسها وفق مصالح جهات معينة قد تكون السلطة، أو المعارضة، أو جهات سياسية ومالية. . .الخ. هل تواجه المؤسسات الإعلامية ضغوطاً معينة عندما تتعامل مع الأزمات؟ هل هناك قرارات أخلاقية يلجأ المحرر ورئيس القسم ورئيس التحرير ومدير التحرير إلى اتخاذها نظراً للرهانات والانعكاسات والتداعيات والنتائج العديدة التي تتميز بها كل أزمة.

تطرح معادلة الإرهاب والإعلام والسلطة مشكلة الوطنية وحق الفرد في المعرفة وابتزاز واستغلال الإرهابيين لوسائل الإعلام للحصول على منبر يحقق لهم العلنية والحضور الإعلامي والوصول إلى الرأي العام محلياً ودولياً. أين هي مصلحة الفرد والمجتمع في ظل هذه العلاقة المعقدة وهل لا يوجد هناك تعارض ما بين الابتزاز والاستغلال وحق الفرد في المعرفة؟ وهل لا يوجد هناك تعارض بين الوطنية من جهة والبحث عن السبق الصحافي والإثارة من جهة أخرى؟ هناك صعوبة في تحديد الإطار المنهجي والنظري والقيمي الضابط للعمل الإعلامي، وخصوصاً التغطيات الإخبارية والإعلامية اليومية لأنشطة ومطالب الجماعات الإرهابية المحلية والعالمية. من هنا تواجهنا عدة تساؤلات وإشكاليات منهجية يصعب تحديد إطارها والإجابة عنها بشكل دقيق، وذلك نظراً لطبيعة العمل ودور المراقبة الذي يجب أن تلعبه وسائل الإعلام الجماهيري في خدمة المجتمع، وكذلك طبيعة التشريعات والقوانين وأخلاقيات العمل الإعلامي المعمول بها. فما العلاقة - إن كانت هناك علاقة - بين وسائل الإعلام والإرهاب؟ ولماذا يركز الإرهابيون دائماً على استغلال وسائل الإعلام للوصول للرأي العام المحلي والدولي؟ كيف يجب أن تتعامل وسائل الإعلام مع هذه الظاهرة؟ هل بالتغطية أم بالتعتيم؟ وهنا نواجه إشكالاً أخلاقياً عويصاً ومعقداً: هل إذا قمنا بتغطية الأحداث الإرهابية نخدم الرأي العام أم أننا نخدم الإرهابيين؟ وهل التغطية تفيد في شيء الرأي العام؟ كيف يمكن لوسائل الإعلام أن تحدد متى يجب تغطية حادث أو واقعة ومتى يجب المقاطعة وعدم التغطية؟ وإذا تقرر تغطية الخبر كيف يجب أن يُعالج وبأي طريقة وما هي الجوانب التي يجب التركيز عليها والجوانب التي يجب تجاهلها؟ متى يجب على الصحافة ووسائل الإعلام الالتزام بعدم نشر معلومات وأخبار حيث أنها إذا نُشرت قد تؤدي إلى انعكاسات وخيمة؟ هذه التساؤلات والاستفسارات يطرحها كل رئيس تحرير

ورئيس قسم ومسؤول في مؤسسة إعلامية عندما يتعلق الأمر بتغطية الأحداث والوقائع الإرهابية؟ الموقف أخلاقي بالدرجة الأولى ويتطلب القرار الرشيد والمسؤول قبل كل شيء.

لو نفترض أن عملاً إرهابياً ما لم ينال اهتمام وسائل الإعلام المختلفة ولم يحظ بأية تغطية تذكر، فهذا يعني أن الحدث كأنه لم يكن وبذلك فلا أثر للعمل الإرهابي لا على الناس ولا على الجمهور ولا على الرأي العام ولا على صانعي القرار والمسئولين والسياسيين ولا على الرأي العام الدولي والمنظومة الدولية. فمصير الإرهاب بدون وسائل الإعلام هو التوقف والأفول. فما يريده الإرهابيون من وسائل الإعلام هو الحضور الإعلامي والتغطية الإعلامية التي تركز على الإثارة وعلى نشر الذعر والخوف ونشر حالة من الرهب بين الناس وحثهم على محاولة معرفة ماذا حدث ولماذا حدث وما هي الدوافع والأسباب وما هي المطالب وما هو عدد الضحايا وما هي الخسائر المادية ...الخ. فبالنسبة للإرهابيين، الأعمال الإرهابية هي الوسيلة الوحيدة لإثارة اهتمام الناس والرأي العام وصانع القرار حتى يسمع الجميع عنهم ويعرف مشاكلهم وقضاياهم ومطالبهم. الإشكال المطروح هنا أن وسائل الإعلام في العصر الحديث وفي المجتمعات الديمقراطية لا تستطيع أن تقاطع تغطية الأعمال الإرهابية لأن دورها في المجتمع، وعملاً بمبدأ حق الجمهور في المعرفة، هو إخبار وإبلاغ الجمهور والرأي العام بكل الأحداث والوقائع محلياً ودولياً. من جهة أخرى، لا تستطيع الدول الديمقراطية أن تتدخل في شؤون وسائل الإعلام وتضغط عليها للعزوف عن تغطية الأعمال الإرهابية وهذا عملا بمبدأ حرية الصحافة. هناك ثلاثة أهداف تعمل على تحقيقها الجماعات الإرهابية من خلال التغطية الإعلامية لأعمالها الإرهابية: أولاً الحصول على الاهتمام من خلال نشر الخوف والرعب وعدم الأمن والاستقرار بين الجماهير المستهدفة. وكذلك كشف ضعف وعقم وعدم قدرة الحكومة المستهدفة على حماية مواطنيها من الإرهاب. ثانياً، تهدف هذه الجماعات ومناصريها إلى الحصول على الاعتراف بمطالبها وأطروحاتها وقضاياها. أما الهدف الثالث للجماعات الإرهابية الدولية هو الحصول على درجة من الاحترام والشرعية في المجتمعات المستهدفة. فيما يتعلق بموضوع الاهتمام فإن أي عمل إرهابي يستقطب اهتمام وسائل الإعلام من جهة، وبدرجة

أكثر اهتمام الجمهور من جهة أخرى حيث أنه يصبح أسير وحبيس كل ما تقدمه وسائل الإعلام المختلفة وخاصة المرئية منها عن تفاصيل الحدث الإرهابي. هذه الأخبار والمعلومات تصبح ذات أهمية قصوى بالنسبة للجمهور. من جهة أخرى، تعتبر وسائل الإعلام هي المؤسسات الوحيدة ذات الإمكانيات والقدرات لجمع الحجم الكبير من المعلومات ونشرها في أسرع وقت. هذه المعلومات تكتسي أهمية حيوية وقصوى ليس للجمهور فقط وإنما للمؤسسات الخاصة والعامة. وعندما يصبح الجمهور على دراية بالعمل الإرهابي يصبح يبحث عن المعلومات وتفاصيلها عن طريق الرجوع إلى محطات الإذاعة والتلفزيون والجرائد على مدار الساعة لمعرفة أخر التطورات وأخر التدابير لمواجهة العمل الإرهابي. هذه العلاقة الحميمة بين الجمهور ووسائل الإعلام وهذا الاعتماد على وسائل الإعلام تؤكده زيادة مبيعات الجرائد والمجلات والإقبال الكبير جدا على مشاهدة القنوات التلفزيونية والاستماع إلى المحطات الإذاعية عندما تنفذ العمليات الإرهابية.

## الإرهاب والإسلام

على الرغم من أن الإرهاب ليس جديداً على الإنسانية بل ظاهرة متعددة المصادر والأهداف والأشكال والأسباب والنتائج، فقد كرست الآلة الإعلامية والسياسية وحتى الدينية الغربية جهودها في السنوات الماضية لحملة منظمة ومتعمدة لربط الإرهاب بالدين الإسلامي الحنيف انطلاقاً من الهجمات التي ضربت الولايات المتحدة ومدريد ولندن والسعودية والعراق وغيرها من الدول. وإن كنا نظن بأن الإرهاب ليس مشكلة العصر الوحيدة ولا أكثرها فتكاً وأهمية فإننا نرى بأن المحاولات الخبيثة في إيجاد أصول لهذه الظاهرة في الإسلام كديانة وثقافة هي الأخطر على الإطلاق. نحن في هذا السياق لا نضع الإسلام في قفص الاتهام في محاولة لتبرئته وإسقاط التهمة عنه، بل نلجأ لأسلوب نفتقد إليه في زمن اختنق فيه الحق في بطون الكتب وصدور الشرفاء، ألا وهو: توضيح الواضحات.

تكمن المشكلة الأساسية بعدم وجود تعريف واضح ودقيق ومتفق عليه لمصطلح الإرهاب أو صور محددة لمعالجته. هذا اللا معرف واللا مسمى أصبح ذريعة لاستهداف أفراد ودول وحتى معتقدات. فإن كان الإرهاب هو القتل العشوائي

الذي لا يفـرق بين مـدني وعـسكري ولا بريء أو مـسيء ولا مظلوم أو ظالم ولا يبالي بالأرواح ولا الممتلكات فـلا يمكن أن يكون لهـذه الإعـمال صلة بينـهـا وبين الإسلام كما سنوضح لاحقا. فـهذا المصطلح لم يـرد أصلاً في القـرآن الكريم وإنما ورد لفظ "الرهبـة" من خـلال مشتـقـاته التي تختلف في معناها عن المقـصـود به والشائع اليوم. فقد اقتصر دلالته في النص القرآني على ما يعرف بالـ "ردع" الذي يهدف إلى تخويف الطرف الآخر وثنيه عن الإضرار بمصلحة المسلمين.

لقد تحول الإرهاب إلى صفـة لصيقة بالعرب والمسلمين لدرجة ارتبـاطه بصورة ذهنية مشوهة لرجل عظيم اللحية قصير الثوب مقطب الجبين بغيض الملامح وهو بلا شك عـربي ومـسلم. حـتى استـثنيت باقي الأعـراق والأديان من هـذه التـهـمة على الرغم من أن تاريخ العـديد مـن الدول المتـشـدقـة بالحـرية والعـدالة حافل بالمجـازر والجرائم التي أقل مـا يقال عنها أنهـا إرهابيـة. يكفي أن نشيـر إلى أن أول جـماعـة قامت بأول عمل إرهابي كـبير في الولايات المتحدة هي جماعـة أمـريكية مسيحيـة أصيلة. ولا ننسى الجرائم المرتكبة ضد الهنود الحمر واضطهاد السود وقتل مئات الآلاف في هيروشيما وناجازاكي ومحاكم التفتيش والتميـيز العنصري وجرائم الاستعمار. وفي الوقت الذي يتهم فيه العرب والمسلمين بالإرهاب نجد بأنهم في الحقيقة ضحايا الإرهاب الاستعماري والاستيطاني والفكري والدولي والاقتصادي.

وقـد صنفت العـديد من الحركـات والمنظمـات في العـالم بأنهـا إرهابيـة كـحـركـة "كاخ" الإسـرائيلية، وجمـاعـة النظام الجديد اليمينية الإيطالية، ومنظمـة أبناء الحرية الأمريكية، ومنظمة نوكـاها اليابانية، وحركة شبـاب لاوتار التشيلية، وحزب العمال الكردستـاني، ومنظـمـة تحرير البـاسك، ومنظمـة جيش التـحـرير الـوطني الإيرلندي وغيرهم الكثـير. السؤال الذي يطرح نفسـه هو، لماذا لا تذكر ديانة أو إيديولوجيـة هذه الجـمـاعـات كـمـا يحـدث مع العـرب والمسلمين حين تتـحـدث عنهـم ألسن السياسيين والإعلاميين؟ لماذا لا نسمع عن إرهاب مسيحي أو يهودي أو شيوعي في وقت يضج فيه العالم بالحديث عن الإرهاب الإسلامي؟

ارتبط ظهـور مـا يسمى بالإرهاب الإسـلامي بمرحلة انهـيـار القطبية الثنائية وقد أصبح بديلاً يعيـد العـالم إلى الثنائيـة ولكن ليست القطبيـة التنافسيـة بل التصـارعيـة نظراً للتفوق العلمي والتكنولوجي والاقتصادي الغربي. وقـد تحول بعد 11 سبـتـمبر

إلى ظاهرة إعلامية تشبث بها الكثيرون للحصول على الاسم الرمزي ويحشدوا الشباب تحت مظلته. بدأ في الانتشار بشكل مخيف ليأخذ في كل دولة صبغة محلية وصدى عالمي لا يعرف من يمولها ومن ينظمها وآلية تحركاتها. لم تكتف هذه المجموعات باستهداف الدول الغربية بل تعدت ذلك لتضرب في العمق العربي والإسلامي دون أن تفرق بين مسلم وغير مسلم أو عسكري ومدني.

لقد تسببت هذه الهجمات بتأثيرات بالغة الخطورة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. فقد أحدث شرخاً في الهيكل الاجتماعي بما تشيعه من خوف وقلق وتوتر واضطراب وعدم استقرار وإحباط بين المواطنين والتوترات النفسية والآلام الاجتماعية الأخرى، إذ تفقد الأفراد والجماعات الثقة فيما بينهم. ومن الناحية الاقتصادية، فقد أدى الإرهاب إلى تهديد الاستقرار والتدمير المباشر لموارد الدول والتأثير على خطط التنمية ومعدلات الإنتاج وعجلة التنمية وموارد السياحة والاستثمار، وإضعاف حركة التجارة الخارجية والداخلية. هذا الاختراق لفكرنا وثقافتنا ومجتمعنا لا بد أن يواجه بالإنكار على جميع المستويات لما فيه من سفك للدماء وإزهاق للأرواح والعبث بضرورات المجتمع وتشويه للإسلام وتعويق للتنمية وفساد في الأرض وعدوان على الشرعية والإنسانية.

مخطئ من يعتقد بأن هذه الهجمات قد تحدث إصلاحاً في المجتمع بل ستعمل على تعميق المآسي والصراعات والمشاكل الداخلية مما سيشغلها عن التنمية وتقوية البنية التحتية. فالاستقرار هو شرط أساسي في حضارة الأمم والشعوب والأمن ضرورة لإنتاج المجتمعات وازدهارها.

إن الإرهاب الذي يشيع باسم الإسلام اليوم ليس هو الوارد بالقرآن الكريم. ففي حين تحدثت الآيات الكريمة عن رد العدوان أو ما يعرف بتوازن القوة، يستخدم مصطلح الإرهاب اليوم للحديث عن التخويف وزعزعة الأمن والإفساد في الأرض. وهذا ما يناقض روح الشريعة ومقاصدها، فقد أكد الإسلام على حرية الاعتقاد ويرفض استخدام القوة لمبررات تبشيرية ﴿**لا إكراه في الدين**﴾ (البقرة: 652)، والعدل والإنصاف مع أعدائنا والمخالفين لنا ﴿**يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط، ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب**

**للتقوى، واتقوا الله، إن الله خبير بما تعملون﴾** (المائدة: 8)، كما أكدت على قيم التسامح والرحمة ﴿**وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين**﴾ (الأنبياء: 107)

من يناقض هذه المبادئ والأسس باسم الإرهاب يعيش حتماً تشويش وخلل في العقول والضمائر، يقول الرسول - عليه الصلاة والسلام - قال: "يحقر أحدكم صلاته إلى صلاتهم، وقيامه إلى قيامهم وقراءته إلى قراءتهم، يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم". فلم يفهم هؤلاء القرآن بشكل صحيح وبأنه قد منع الإرهاب بكل أشكاله، ابتداء من العنف الكلامي الذي نهى عنه الرسول ﷺ وطلب من المسلمين الالتزام بالرفق واللين والكلمة الطيبة، وصولاً إلى القتل وهو أشد أنواع الاعتداء ﴿**من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا**﴾ (المائدة: 23)

لقد حرم الإسلام جميع أنواع الإرهاب وأشكاله وممارساته، واعتبرها ضمن جريمة الحرابة، أينما وقعت وأياً كان مرتكبوها، فقد يكون الإرهاب من دولة أو دول على دول أخرى. إن المتفحص لآيات القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة سيلمس حرصاً منقطع النظير على سلامة الإنسان وأمنه، حتى أن الرسول ﷺ قال: "من أشار إلى أخيه بحديدة فإن الملائكة تلعنه حتى ينتهي وإن كان أخاه لأبيه وأمه" (رواه مسلم) وقال "من أخاف مؤمناً كان حقاً على الله ألا يؤمنه من فزع يوم القيامة" وروى أبو داوود أن بعض الصحابة كان يسير مع النبي ﷺ فنام رجل منهم، فانطلق بعضهم إلى حبل معه فأخذه ففزع فقال ﷺ: "لا يحل لمسلم أن يروع مسلماً" وفي حديث رواه الترمذي بسند حسن: "لا يأخذن أحدكم متاع أخيه لاعباً أو جاداً" وفي حديث رواه البزار الطبراني وغيرهما عن عامر بن ربيعة أن رجلاً أخذ نعل رجل فغيبها وهو يمزح فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال: "لا تروعوا المسلم فإن روعة المسلم ظلم عظيم" وروى الطبراني أن عبد الله بن عمر سمع النبي ﷺ يقول: "من أخاف مؤمناً كان حقاً على الله ألا يؤمنه من فزع يوم القيامة" بل إن النظرة المخيفة نهى عنها الحديث الذي رواه الطبراني" من نظر إلى مسلم نظرة يخيفه بها بغير حق أخافه الله يوم القيامة" وبخصوص الإرهاب بالسلاح جاء الحديث الذي رواه البخاري ومسلم "لا يشر أحدكم إلى أخيه بالسلاح فإنه لا يدري لعل الشيطان يترع في يده فيقع في حفرة النار." بالنظر لما

سبق من النصوص يتبين لنا مدى تأكيد الإسلام وحرصه على عدم التعرض لأمن المسلم، فكيف بمن يفجر ويفتك بالمسلمين ويخل بأمنهم وسلامتهم، أين هؤلاء من روح الشريعة السمحة؟

## الإرهاب أو البحث عن الدعاية والعلنية والابتزاز

تطل علينا وسائل الإعلام المختلفة وعلى رأسها الفضائيات من حين لآخر، بأعمال إرهابية وبصور مروعة لتجعل كل واحد منا يتساءل عن أسباب الحادثة ومطالب أصحابها ولماذا؟ وكيف؟ وأين؟ ومن هم مديرو العملية؟ وما الحل؟ ولماذا اللجوء إلى القتل والخطف والعنف بدلاً من المفاوضات والحوار والعمل الدبلوماسي. . .الخ. يقوم الإرهابيون عادة بالجرائم وأعمال القتل والتخريب وحجز الرهائن الأبرياء وخطف الطائرات للضغط على الحكومات للاستجابة لمطالبهم وأهدافهم، وحتى يصلون إلى الرأي العام فإنهم يعتمدون على وسائل الإعلام التي تباشر في التهافت على نقل الوقائع والأحداث الإرهابية والتفنن في تضخيم هذه الوقائع. وفي نهاية الأمر نلاحظ أن العملية كلها دعاية ومحاولة الوصول إلى الرأي العام والعلنية وتدويل لرسالة الإرهابيين الذين كانوا يعملون جاهدين على إيصالها للمسؤولين والساسة وصناع القرار والرأي العام محلياً ودولياً. ونلاحظ هنا أن الإرهابيين يستغلوا وسيلة استراتيجية تتمثل في وسائل الإعلام ويستعملونها كوسيلة للتواصل والتعبير عن مطالبهم وأهدافهم. والإشكالية الصعبة التي تطرح نفسها على وسائل الإعلام هنا ما العمل وما هو الموقف الذي يجب اتخاذه؟ هل يجب القيام بالتغطية وعرض المطالب والأهداف أم مقاطعة التغطية تماماً وتجاهل الأعمال الإرهابية، وإذا قامت المؤسسات الإعلامية المحلية بالمقاطعة هل ستتبعها وسائل الإعلام الأجنبية؟ وإذا لم تقم وسائل الإعلام بالتغطية من يضمن عدم تسرب الأخبار خاصة أن الشبكات الاجتماعية والتكنولوجيا الحديثة للاتصال توفر كل السبل والوسائل لتبادل الأخبار والمعلومات بدون المرور بوسائل الإعلام التقليدية.

أسئلة كثيرة ومختلفة ومتشعبة تمس جوانب تنظيمية وأمنية وأخلاقية يجب أن تطرح بجدية وتُدرس بتأني لتجنب مشاكل قد تكون انعكاساتها وخيمة على المجتمع بكامله. الأمر معقد ويتطلب التنسيق مع أجهزة الأمن والحكومة لاتخاذ

القرار السليم ومحاولة المساهمة في إقصاء وتهميش أطراف تستعمل طرق غير أخلاقية لتحقيق أهدافها ومصالحها على حساب أمن وسلامة الأبرياء. ومن أهم الانتقادات التي وجهت لوسائل الإعلام في تعاملها مع الإرهاب أنها أصبحت طرفاً هاماً في أزمات وعمليات الإرهاب وأصبحت طرفاً يُستغل لخدمة مصالح وأهداف قد تتعارض تماماً مع الرسالة النبيلة للإعلام في المجتمع. فبقوتها وإمكانياتها الاتصالية الهائلة تعطي وسائل الإعلام فرصة ذهبية للإرهابيين للوصول إلى ملايين البشر محلياً ودولياً للتعبير عن ما يريدونه. فالقنوات الفضائية والقنوات التلفزيونية الأرضية تصعد الأزمات وتضخمها وتزيد من هلعها وخوفها وقوة أثارها وهذا من شأنه أن يخدم قضية الإرهابيين ويضع ضغوطاً كبيرة وقوية على الحكومة للتنازل والتفاوض من مركز ضعف، حيث أنه بعد التدويل والإثارة والتضخيم والتهويل يجد صاحب القرار نفسه ضعيفاً أمام تأثيرات الرأي العام على الصعيد الداخلي والعالمي. والوصول إلى الرأي العام الدولي يعتبر من أهم أهداف الإرهابيين حيث تتحقق مهمة الوصول إلى المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم. وهذه المعادلة الاستغلالية تعتبر من الممارسات السلبية التي تقوم بها وسائل الإعلام التي تعتبر نفسها تقوم مهمة إخبار وإعلام الرأي العام بما يجري محلياً وعلى المستوى العالمي، معتبرة نفسها أنها تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية على أحسن وجه إلا أنها في آخر المطاف تخدم قضايا بعيدة كل البعد عن المصلحة العامة ومصلحة المجتمع بأسره.

القرار هنا أخلاقي ومن واجب وسائل الإعلام أن تتخلص من أي اعتبار تجاري أو أي فكر تنافسي أو أي سبق صحفي لأن الموضوع أهم بذلك بكثير حيث يتعلق بأمن الدولة وسلامتها وسلامة سكانها، كما يتعلق بعملية ابتزاز واستغلال.

إن ضرورة تعاون أجهزة الأمن والحكومة ووسائل الإعلام في كيفية التعامل مع الإرهابيين وتغطية نشاطهم مهمة جداً لتجنب عملية الاستغلال وتجنب الدعاية والتضخيم والإثارة. تضافر الجهود يؤدي إلى نجاح احتواء الإرهاب وإقصائه إعلامياً وهذا يعني موته حيث أن الإرهاب بدون دعاية وإعلام لا يساوي شيئاً ولا يحقق أهدافه. فعندما تقوم وسائل الإعلام بتغطية الأعمال الإرهابية تقوم بتضخيم الأحداث وتجعلها علنية ومثيرة ومشحونة بالانفعال والتوتر وفي الكثير من الأحيان

تؤدي هذه التغطيات وخاصة التلفزيونية منها إلى تعاطف الرأي العام مع الإرهابيين. وهنا تجد وسائل الإعلام نفسها أمام وضع لا تحسد عليه: الحفاظ على حرية التعبير، والقيام بدور الإبلاغ والإخبار وإشباع مطالب الجمهور، وبين تسخير خدماتها الإعلامية للإرهابيين الذين يستعملون العنف والقوة للوصول لوسائل الإعلام ومنها إلى الرأي العام وإلى أكبر عدد ممكن من الجمهور محلياً وعالمياً. وكما أسلفنا يجب التعاون والتنسيق بين الأطراف المختلفة لتهميش الإرهابيين وأعمالهم وهذا للمحافظة على المصلحة العامة وسلامة المواطنين وأمن الدولة.

بالنسبة للعديد من وسائل الإعلام وخاصة تلك التي تركز على السبق الصحفي والإثارة وعلى بيع الغرابة والعنف والجريمة فإن الإرهاب يعتبر مادة دسمة مربحة تساعد المؤسسة على زيادة المبيعات وعدد المشاهدين، وجني أرباحاً طائلة في فترة وجيزة جداً. فالإرهاب أصبح لغة هذا القرن وأنتشر في جميع أنحاء العالم، وتركز وسائل الإعلام بدرجة كبيرة على ما يحدث في الدول النامية والدول الإسلامية بدرجة كبيرة مستغلة الإثارة والجريمة لتكريس أفكار معينة والمحافظة على صور معروفة وتدعيم وضعاً راهناً فارضاً وجوده على العالم بأسره. ومع ظهور "الإسلاموفوبيا" أصبحت وسائل الإعلام تتفنن في إيجاد علاقة وطيدة ما بين الإسلام والإرهاب وما بين كل من يخرج عن طاعة أمريكا والغرب والإرهاب. والغريب في الأمر أن المهتمين من الصحافيين والمختصين في شؤون الإسلام والشرق الأوسط والعرب لا يفرقون بين أمور كثيرة ويمزجون بين الدول والأمم ومختلف المذاهب والاتجاهات في الديانات والثقافات والحضارات المختلفة خاصة الحضارة العربية الإسلامية. وانطلاقاً من الصور النمطية والأفكار المسبقة والمشوهة تقوم وسائل الإعلام بتقديم أخباراً ملونة الهدف منها النيل من العرب والمسلمين وربط الإرهاب بالإسلام وما حدث في العديد من العواصم الغربية على سبيل المثال يؤكد الانحياز المقصود والمتعمد ضد العرب والمسلمين. أصبح الإرهاب اليوم من أهم اللغات والاستراتيجيات المستعملة في الدبلوماسية والسياسة الدولية ودول العالم قاطبة مطالبة بالتنسيق والتعاون من أجل مكافحته على كل المستويات والجبهات - فكرياً، عقائدياً، أيديولوجياً، لوجيستياً، مادياً، ودينياً- بغرض إقرار السلام والأمن في العالم. المسؤولية مسؤولية الجميع ولا أحد في مأمن من بربرية وهمجية وغطرسة الإرهاب والإرهابيين.

## الحرب على الإرهاب والدبلوماسية العامة

اخترقت الحرب على الإرهاب كل مقومات ومبادئ الحريات وكل الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية. فالإدارة الأمريكية استعملت الكذب والتعتيم والتضليل وكل أنواع الدعاية لتبرير غزوها لأفغانستان وللعراق وإيقاف عشرات الآلاف من البشر بدون حق وسجنهم في غوانتنامو بدون محاكمة. وهكذا امتزجت الديمقراطية الأمريكية بالأنظمة الشمولية وامتزج الإعلام بالدعاية والدبلوماسية العامة والبروباغندا وسقطت السلطة الرابعة في يد جهاز الاستخبارات المركزية والبنتاجون.

أفرزت أحداث 11 سبتمبر 2001 تغييرات جذرية في الخريطة السياسية العالمية وفي العلاقات الدولية وفي أمور كثيرة داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها. كتاب "الكذابون الحكوميون، وزعماء من يهللون لوسائل الإعلام، والناس الذين يهتفون ضدهم" لإمي وديفيد غودمان في أحد اجزائه يقدم بالدراسة والتحليل والأدلة كيف أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية مليارات الدولارات لممارسة الخداع والتزييف لتبرير غزو العراق ولنشر معلومات مضللة حول أوضاع العراقيين تحت الاحتلال. وهكذا مارست الإدارة الأمريكية ما تسمية بـ "الدبلوماسية العامة" لتجميل صورة الولايات المتحدة في العالم بعد ما اكتشفت بعد 11 سبتمبر أن صورتها سلبية جداً ومعظم شعوب العالم لها فكرة سيئة عن ممارسات الولايات المتحدة في العالم. كما أجرت الإدارة الأمريكية أقلاماً في دول عديدة من العالم لإبراز دور أمريكا في محاربة الإرهاب والتخلص من الدكتاتوريين أمثال الرئيس صدام حسين. أما داخل الولايات الأمريكية فلقد استعملت مختلف أساليب القمع وكبت الحريات العامة بحجة الحرب على الإرهاب وشملت هذه الطرق والسبل حتى من يتظاهر للدفاع ومناصرة قضايا كالبيئة وحقوق الإنسان والحريات الفردية وحرية الصحافة والتعبير.

فمنذ وصول إدارة بوش إلى السلطة وهي تستعمل طرق ووسائل مختلفة وعديدة للوصول على الرأي العام من اهمها إخفاء الحقائق والتركيز على ما يدعم سياستها وقراراتها. ومن أهم الوسائل التي استعملتها إدارة بوش حملات علاقات عامة سرية لكسب ولاء وسائل الإعلام الأمريكية والأجنبية للترويج لسياساتها.

فإدارة بوش كانت وما زالت تبدل قصارى جهودها لإقناع الشعب العراقي والرأي العام الأمريكي والعالمي أن الأوضاع في العراق أحسن بكثير الآن عما كانت عليه في عهد صدام. والواقع بطبيعة الحال غير ذلك تماماً. فكل وسائل الإعلام المأجورة والموالية للبيت الأبيض أصبحت تتغاضى عن الواقع اليومي المر الذي يعيشه الشعب العراقي حيث تدني مستوى الخدمات بمختلف أنواعها ناهيك عن انعدام الأمن وسوء المعاملة والظلم والجرائم وغيرها. وبدلاً من كل هذا ركزت وسائل الإعلام على الأخبار الإيجابية والتي تزخرف وتلون صورة أمريكا محلياً وعالمياً وخاصة في الوطن العربي كالأموال المخصصة للتنمية، التحول نحو الديمقراطية. ولجأت إدارة بوش إلى إنشاء ما يسمى بإدارة "العمليات الإعلامية" لإنتاج مقالات وتقارير صحفية تكتب باسم كتاب عراقيين لتضليل الرأي العام. هذه الإدارة والتي تنشط تحت مظلة البنتاجون خصص لها مئات الملايين من الدولارات من أجل نشر الدعاية السياسية والخطاب الإعلامي الإيجابي والمحابي لأمريكا من أجل إخفاء السلبيات والتركيز على الإيجابيات.

كما اعتمدت إدارة بوش على المعارضة العراقية التي كانت تزودها بأخبار مغلوطة وزائفة واشتهر الجلبي بالحصول على أموال طائلة لتقديم أكاذيب للأمريكيين من أهمها وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق ولقاء الرئيس صدام حسين بأسامة بن لادن ووجود علاقات وطيدة بين العراق والقاعدة. هذه الأخبار تداولتها وسائل الإعلام الأمريكية بدون مساءلة ولا تحقيق ولا تمحيص في مصداقيتها. ففي حربها على الإرهاب وغزوها لأفغانستان والعراق جندت إدارة بوش إمكانيات كبيرة لتجميل صورتها في العالم كما جندت عدداً كبيراً من الصحفيين واستخدمت السلطة الرابعة بوقاً دعائياً للحكومة. وبذلك جندت وكالة المخابرات المركزية عدداً لا يستهان به من الصحافيين في عملية التضليل والتبرير والتلاعب الإعلامي من أجل كسب الرأي العام ومن جهة أخرة ومقابل التقرب والشراء وكسب ود الصحافيين، استعملت إدارة بوش إجراءات أخرى للتخلص وإبعاد الصحافيين الجادين المعروفين بالتزامهم بقضايا الجماهير، وكانت هذه الطريقة تستخدم في المؤتمرات الصحفية للرئيس بوش حتى لا يتم إحراجه بأسئلة جدية ومبنية على معطيات وحقائق من الميدان. ففشل أمريكا في حربها على الإرهاب

عملت المؤسسات الإعلامية الكبيرة على تبريرها وتقديمه للرأي العام سواء في أمريكا أو في العالم على أنه نجاح.

اشتهرت أمريكا بانتقادها الموّجه للدول السلطوية وللاتحاد السوفيتي سابقاً بسبب سيطرتها على وسائل الاعلام والتحكم فيها كيف ما تشاء، وأكثر من ذلك تسخيرها لتقديم الواقع كما تريده السلطة وليس كما هو. المتتبع لحرب أمريكا على الإرهاب يلاحظ أن إدارة بوش أصبحت تتعامل مع وسائل الإعلام كالدول الشمولية والدكتاتورية وأصبحت تتعامل مع السلطة الرابعة وحرية الصحافة وحرية التعبير وكأنها الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية. ففي ظل إدارة بوش أصبح الصحفيون الأمريكيون عملاء لحكومتهم، بدلاً من مراقبتها والوقوف عند تجاوزاتها واستقصاء الحقيقة ومساءلة كل الادعاءات، أصبحوا يهللون ويصدقون كل التقارير وكل ما يصرح به السياسيون والجنرالات. فوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية استطاعت ومن أجل كسب الحرب الإعلامية الموازية للحرب على الإرهاب تجنيد العديد من الصحفيين واستكتابهم لتزييف الحقائق وتضليل الرأي العام وتقديم ما يخدم سياسات إدارة بوش وتوجهاتها حتى وإن كانت على خطأ. قالت صحيفة نيويورك تايمز في هذه الفصيلة من الصحافيين ما يلي: "تكفي ضغطة واحدة على الزر لتعزف تلك الأبواق ولتصبح أداة لأوركسترا الدعاية بأية لغة وفي أي بلد من بلاد العالم طالما أن مزاج السي أي أيه يتقبل الاستماع إليها. ويدعم تلك الأبواق أوركسترا كبيرة من الصحافيين". فإدارة بوش لم تقتصر على "شراء" الصحافيين الأمريكيين بل تخطت ذلك إلى أنحاء العالم حيث أشترت الأصوات والعملاء من الصحافيين والمؤسسات الإعلامية لإسماع صوتها وإسكات أي صوت من شأنه أن ينتقد الولايات المتحدة الأمريكية.

## في الإرهاب والإعلام والسياسة

عادت أخبار الإرهاب في غضون الأيام القليلة الماضية إلى الواجهة وسيطرت على نشرات الفضائيات وأنباء الصحف العالمية وتصدرت التعليقات والتحاليل. الحرب على الإرهاب في مالي وحادثة عين أميناس بالجزائر تؤكد أن الظاهرة قائمة وما زالت تفرض نفسها كلغة سياسية وكوسيلة للمطالب والتفاوض. فظاهرة

الإرهاب أصبحت جزء لا يتجزأ من السياسة الدولية والعمل السياسي ومن وسائل الضغط وطرق وسبل التأثير على السلطة في صناعة القرار وفي تحديد السياسات والبرامج. فالإرهاب هو مشكلة الألفية الثالثة بامتياز، والظاهرة التي تقلق دول العالم قاطبة، فلقد عانت منه البشرية عبر العصور والأزمنة، ووصفه البروفسور ميسروف في ثمانينات القرن التاسع عشر بأنه "أقوى من مليون خطاب". ففي سنة 1883 انفجرت أول قنبلة أنفاق في لندن، أما أول هجوم انتحاري فكان على رئيس وزراء روسيا سنة 1906. أما أول شحنة ديناميت فوضعها المتطرف بوريس سافنكوف في طائرة عام 1907. تأثير الإرهاب كبير وله تداعيات وانعكاسات معتبرة على مختلف أجهزة الدولة وقطاعاتها. هذا التأثير ضخّمته وهوّلت منه وسائل الإعلام التي تتسابق وتتهافت لتغطية الضحايا من القتلى والجرحة ومن الدمار والخسائر التي تتسبب فيها الأعمال الإرهابية. والإرهاب بدون إعلام لا وزن له ولا أثار. فالإرهاب هو إستراتيجية وأسلوب وتقنية تستخدمه جماعات وأشخاص لإيجاد جو ومناخ من الخوف والرعب وعدم الأمن والطمأنينة بهدف الوصول إلى السلطة والحكم.

الإرهاب لم يأت من العدم وإنما له أسبابه وجذوره والعوامل التي تفرزه. فللإرهاب أسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية وأسباب تتعلق بانعدام العدالة الاجتماعية والتوزيع غير العادل للثروة الوطنية والتهميش الكبير للفئات العريضة من المجتمع. فالفقر والجهل والظروف المعيشية الصعبة وغياب ثقافة القانون والفصل بين السلطات والتناوب على الحكم كلها عوامل تزرع الإرهاب. العلاقة بين وسائل الإعلام والإرهاب علاقة حساسة جداً حيث أنها محل انتقادات لاذعة وتثير الجدل والنقاش الكبيرين. وهنا نلاحظ تضارب المصالح والابتزاز والاستغلال. وفي الكثير من الأحيان تجد وسائل الإعلام نفسها أمام قرارات أخلاقية صعبة. فقد أُنتقدت وسائل الإعلام لاستغلالها للأعمال الإرهابية للتلاعب والتوظيف السياسي ولتمرير أجنده لا علاقة لها بالمصلحة العامة وبحرية الصحافة. ينفذ الإرهابيون الأعمال الإرهابية لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: الحصول على الاهتمام، الاعتراف وكذلك درجة من الاحترام والشرعية. وغالباً ما تقوم وسائل الإعلام للرضوخ والاستجابة لتحقيق هذه الأهداف من خلال التغطية الإعلامية

والاهتمام المبالغ فيه من قبل الصحافيين لتحقيق السبق الصحفي والتميز والانفراد في تقديم المعلومات والتحليلات والتأويلات المختلفة للأفعال الإرهابية. ويقوم الإرهابيون عادة بالجرائم وأعمال القتل والتخريب وحجز الرهائن الأبرياء وخطف الطائرات للضغط على الحكومات للاستجابة لمطالبهم وأهدافهم، وحتى يصلون إلى الرأي العام فإنهم يعتمدون على وسائل الإعلام التي تباشر في التهافت على نقل الوقائع والأحداث الإرهابية والتفنن في تضخيم هذه الوقائع. وفي نهاية الأمر، نلاحظ أن العملية كلها دعاية وتدويل لرسالة الإرهابيين الذين كانوا يعملون جاهدين على توصيلها للمسؤولين والساسة وأصحاب القرار والرأي العام محلياً ودولياً. ونلاحظ هنا أن الإرهابيين استغلوا وسيلة إستراتيجية تتمثل في وسائل الإعلام واستعملوها كوسيلة للتواصل والتعبير عن مطالبهم وأهدافهم. والإشكالية الصعبة التي تطرح نفسها على وسائل الإعلام هنا ما العمل؟ وما هو الموقف الذي يجب اتخاذه؟ هل يجب القيام بالتغطية وعرض المطالب والأهداف؟ أم مقاطعة التغطية تماماً وتجاهل الأعمال الإرهابية؟ وإذا قامت الوسائل المحلية بالمقاطعة هل ستتبعها وسائل الإعلام الأجنبية؟ وإذا لم تقم وسائل الإعلام بالتغطية من يضمن عدم تسرب الأخبار وانتشار الإشاعة؟ أسئلة كثيرة ومختلفة ومتشعبة تمس جوانب تنظيمية وأمنية وأخلاقية يجب أن تطرح بجدية وتدرس بتأني لتجنب مشاكل قد تكون انعكاساتها وخيمة على المجتمع بكامله. الأمر معقد ويتطلب التنسيق مع أجهزة الأمن والحكومة لاتخاذ القرار السليم ومحاولة المساهمة في إقصاء وتهميش أطراف تستعمل طرق غير شرعية وغير قانونية وغير أخلاقية لتحقيق أهدافها ومصالحها على حساب أمن وسلامة الأبرياء.

من أهم الانتقادات التي وُجهت لوسائل الإعلام في تعاملها مع الإرهاب أنها أصبحت طرفاًهاماً في أزمات وعمليات الإرهاب وأصبحت طرفاً يُستغل لخدمة مصالح وأهداف قد تتعارض تماماً مع الرسالة النبيلة للإعلام في المجتمع. فبقوتها وإمكانياتها الاتصالية الهائلة تعطي وسائل الإعلام فرصة ذهبية للإرهابيين للوصول إلى ملايين البشر محلياً ودولياً للتعبير عن ما يريدونه. فالقنوات الفضائية والقنوات التلفزيونية الأرضية تصّعد الأزمات وتضخمها وتزيد من هلعها وخوفها وقوة أثارها وهذا من شأنه أن يخدم قضية الإرهابيين ويضع ضغوطاً كبيرة وقوية على

الحكومة للتنازل والتفاوض من مركز ضعف، حيث أنه بعد التدويل والإثارة والتضخيم يجد صاحب القرار نفسه ضعيفاً أمام تأثيرات الرأي العام على الصعيد الداخلي والدولي. والوصول إلى الرأي العام الدولي يعتبر من أهم أهداف الإرهابيين حيث محاولة الوصول إلى المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من التنظيمات العرقية والاثنية وتجمعات الأقليات وغيرها. وهذه المعادلة الاستغلالية تعتبر من الممارسات السلبية التي تقوم بها وسائل الإعلام واضعة في الحسبان أنها تقدم خدمة جليلة للرأي العام وأنها تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية على أحسن وجه، إلا أنها في آخر المطاف تخدم قضايا بعيدة كل البعد عن المصلحة العامة ومصلحة المجتمع بأسره. القرار هنا أخلاقي ومن واجب وسائل الإعلام أن تتخلص من أي اعتبار تجاري أو أي فكر تنافسي أو أي سبق صحفي لأن الموضوع أهم من ذلك بكثير حيث يتعلق بأمن الدولة وسلامتها وسلامة سكانها.

على مسؤولي وسائل الإعلام النظر في ظاهرة التفاعل والتعامل مع عمليات الإرهاب بشيء من الحيطة والحذر والجدية والتعمق لأن فكرة حرية الصحافة والتدفق الحر للمعلومات والطاعة العمياء لمبدأ حق الفرد في المعرفة لا مجال لها عندما يتعلق الأمر بأمن المجتمع وسلامته. المطلوب هنا هو وضع مقاييس صارمة للتعامل مع الأعمال الإرهابية وإذا استطاعت وسائل الإعلام أن تهمش هذه الأعمال ولا تعطيها أية أهمية تذكر فإنها تخدم بذلك المجتمع بأسره وتقصي الإرهابيين وأعمالهم. في هذه الحالة لا يجب أن تفكر وسائل الإعلام بمنطق الربح والتجارة والتنافس ولا بمنطق الحرية وعدم تدخل الدولة في شؤونها الخاصة أو غير ذلك من الاعتبارات لوضع قيود وتوجيهات للتعامل مع الإرهاب.

أما بالنسبة للاستراتيجية الإعلامية فيجب أن تركز على الدور المحوري الذي يجب أن تلعبه وسائل الإعلام بمختلف أنواعها لمحاربة الإرهاب فكرياً وأيديولوجياً وسيكولوجياً. فالإرهاب هو فكر وإدراك واقتناع قبل كل شيء. ومن هنا يجب على وسائل الإعلام أن تحارب الإرهاب في أذهان وقناعات ومعتقدات البشر وتبتعد عن التهويل والإثارة والتضخيم والاستغلال والتلاعب. أما إستراتيجية الإصلاح الشامل لمحاربة الإرهاب فتشمل الإصلاح السياسي والذي يتمثل أساساً

في الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء والتناوب على السلطة واحترام الحريات الفردية وحرية التعبير وحرية الصحافة والمشاركة السياسية والمساهمة في صناعة القرار. كما تشمل إستراتيجية الإصلاح الشامل كذلك الإصلاح الاقتصادي والاستغلال الرشيد للثروات الوطنية لخدمة التنمية المستدامة ولتوفير سبل العيش الكريم والشريف للمواطن والقضاء على الفقر والتهميش والتباين الكبير بين المراكز الحضرية والأرياف. وهذا يعني كذلك الاستثمار في العلم واقتصاد المعرفة وتطوير الإنسان في مختلف المجالات.

## مثلث برمودا... السلطة والإرهاب والإعلام

علاقة معقدة تلك التي تربط وسائل الإعلام والسلطة والإرهاب، علاقة حساسة وصعبة تكتسي رهانات وتحديات وتداعيات عديدة. ماذا يريد الإرهابيون من وسائل الإعلام؟ لو نفترض أن عملاً إرهابياً ما لم يستحوذ على اهتمام وسائل الإعلام ولم يحظ بأية تغطية تذكر، فهذا يعني أن الحدث كأنه لم يكن وبذلك فلا أثر للعمل الإرهابي لا على الناس والجمهور ولا على الرأي العام ولا على صانعي القرار والمسئولين والسياسيين ولا على الرأي العام الدولي والمنظومة الدولية. فمصير الإرهاب بدون وسائل الإعلام هو التوقف والأفول. فما يريده الإرهابيون من وسائل الإعلام هو الحضور الإعلامي والتغطية الإعلامية التي تركز على الإثارة وعلى نشر الذعر والخوف ونشر حالة من الرهب بين الناس وحثهم على محاولة معرفة ماذا حدث ولماذا حدث وما هي الدوافع والأسباب وما هي المطالب وما هو عدد الضحايا وما هي الخسائر المادية... الخ. فبالنسبة للإرهابيين، الأعمال الإرهابية هي الوسيلة الوحيدة لإثارة اهتمام الناس والرأي العام وصانع القرار حتى يسمع الجميع عنهم ويعرف مشاكلهم وقضاياهم ومطالبهم. الإشكال المطروح هنا أن وسائل الإعلام في العصر الحديث وفي المجتمعات الديمقراطية لا تستطيع أن تقاطع تغطية الأعمال الإرهابية لأن دورها في المجتمع، وعملاً بمبدأ حق الجمهور في المعرفة، هو إخبار وإبلاغ الجمهور والرأي العام بكل الأحداث والوقائع محلياً ودولياً. من جهة أخرى، لا تستطيع الدول الديمقراطية أن تتدخل في شؤون وسائل الإعلام وتضغط عليها للعزوف عن تغطية الأعمال الإرهابية وهذا عملاً بمبدأ حرية الصحافة.

هناك ثلاثة أهداف تصبو الجماعات الإرهابية إلى تحقيقها من خلال التغطية الإعلامية لأعمالهم الإرهابية: أولاً الحصول على الاهتمام من خلال نشر الخوف والرعب وعدم الأمن والاستقرار بين الجماهير المستهدفة. وكذلك كشف ضعف وعقم وعدم قدرة الحكومة المستهدفة على حماية مواطنيها من الإرهاب. ثانياً، تهدف هذه الجماعات ومناصريها إلى الحصول على الاعتراف بمطالبهم وأطروحاتهم وقضاياهم. أما الهدف الثالث للجماعات الإرهابية الدولية هو درجة من الاحترام والشرعية في مجتمعاتهم المستهدفة.

فيما يتعلق بموضوع الاهتمام فإن أي عمل إرهابي يستقطب اهتمام وسائل الإعلام من جهة، وبدرجة أكثر اهتمام الجمهور من جهة أخرى حيث أنه يصبح أسير وحبيس كل ما تقدمه وسائل الإعلام المختلفة وخاصة المرئية منها عن تفاصيل الحدث الإرهابي. هذه الأخبار والمعلومات تصبح ذات أهمية قصوى بالنسبة للجمهور. من جهة أخرى، تعتبر وسائل الإعلام هي المؤسسات الوحيدة ذات الإمكانيات والقدرات لجمع الحجم الكبير من المعلومات ونشرها في أسرع وقت. هذه المعلومات تكتسي أهمية حيوية وقصوى ليس للجمهور فقط وإنما للمؤسسات الخاصة والعامة. وعندما يصبح الجمهور على دراية بالعمل الإرهابي يصبح يبحث عن المعلومات وتفاصيلها عن طريق الرجوع إلى محطات الإذاعة والتلفزيون والجرائد على مدار الساعة لمعرفة أخر التطورات وأخر التدابير لمواجهة العمل الإرهابي. هذه العلاقة الحميمة بين الجمهور ووسائل الإعلام وهذا الاعتماد على وسائل الإعلام تؤكده زيادة مبيعات الجرائد والمجلات والإقبال الكبير جداً على مشاهدة القنوات التلفزيونية والاستماع إلى المحطات الإذاعية عندما تنفذ العمليات الإرهابية.

إن التغطية الإعلامية التي تحظى بها الأحداث الإرهابية والمقابلات التي تجريها القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية والصحف والمجلات مع رؤساء ومسؤولي الجماعات الإرهابية وقادتهم تقدم خدمة جليلة تتمثل بالاعتراف بهم وبمطالبهم حيث يصبحون في مرتبة السياسيين وصناع القرار وصناع الأخبار في أوساط الجمهور والرأي العام، وتصبح لديهم علانية وحضور إعلامي وحضور في أذهان وأفكار الناس وفي الرأي العام. وهذا ما يعني أن من خلال تغطيتها للأحداث الإرهابية بطريقة تتسم بالإثارة والإطناب والتفاصيل والسبق الصحفي تقدم وسائل

الإعلام الإرهابيين ومطالبهم للرأي العام ما يعني الاعتراف بهم وبقضيتهم وأطروحاتهم وحججهم. فبالوصول إلى وسائل الإعلام وإلى الرأي العام لا يختلف الإرهابي عن رئيس الحزب السياسي أو الوزير أو العضو في البرلمان.

تهدف السلطة إلى الحصول على التفاهم والتعاون والولاء من قبل وسائل الإعلام بهدف الحد من أضرار الأعمال الإرهابية على المجتمع ومعاقبة الإرهابيين والمسئولين على الأعمال الإرهابية. تريد الحكومات من وسائل الإعلام عند تعاملها مع الأعمال الإرهابية شرح وتقديم وتبني أطروحاتها ورؤاها ووجهات نظرها وليس تلك القضايا والأفكار التي تتبناها الجماعات الإرهابية. فوسائل الإعلام مطالبة بمساندة ودعم مساعي الحكومة من أجل توفير الأمن والاستقرار وحماية أرواح وممتلكات الأبرياء. ومن أهم أهداف الحكومات فصل الإرهابي عن وسائل الإعلام وحرمانه من منبر، إذا وصل إليه قد يتلاعب بعواطف وعقول الناس الأبرياء. كما تحاول الحكومات التأثير على وسائل الإعلام من أجل تقديم الإرهابيين كمجرمين وعدم الاعتراف بهم وبأطروحاتهم وأفكارهم وتضخيمهم وجعلهم مناضلين من أجل العدالة والحق ومحاربة الظلم والاستبداد. فاختطاف شخصية مرموقة أو تدمير بناية أو اختطاف طائرة هي أعمال إجرامية بغض النظر عن قضية الإرهابي.

في حالات اختطاف الرهائن تتمنى السلطة استبعاد وسائل الإعلام وغيرها من ساحة الصراع، لكنها تتمنى من وسائل الإعلام تزويد الجهات الرسمية بالمعلومات في حال وصول الصحافيين إلى موقع الرهائن. تحرص السلطة على المحافظة على الهدوء بينما يهدف الإرهابيون إلى الحصول على العلانية من خلال نشر التوتر والارتباك. كما تفضل السلطة عدم التضخيم والتهويل واستثارة مشاعر وعواطف الجمهور وخاصة أقارب الرهائن والضحايا. لأن مثل هذه التغطيات تؤدي إلى ضغط جماهيري كبير على الحكومات لتقديم تنازلات للإرهابيين. تهدف الحكومات كذلك إلى وضع قيود وضغوط على وسائل الإعلام من أجل الحد من المعلومات والأخبار عن الرهائن التي قد تؤدي إلى قيامهم بالمزيد من الأعمال الإرهابية والتخريبية والإجرامية. تفضل الحكومات أن لا تكشف وسائل الإعلام عن خططها واستراتيجياتها لمكافحة الإرهاب أو تزويد الإرهابيين بمعلومات قد تساعدهم في تحقيق أهدافهم. كما تريد الحكومات من وسائل الإعلام بالحذر من

التضليل والتشويه الإعلامي الذي يمارسه حلفاء وأتباع الإرهابيين والمتعاطفين معهم. ومن أحل المصالح القومية الحيوية والأمن القومي تريد الحكومات من وسائل الإعلام التعاون معها.

تريد وسائل الإعلام أن تكون دائماً حرة ومستقلة عن أي ضغط خارجي سواء كان من قبل مالكي وسائل الإعلام أو المعلنين أو رؤساء التحرير أو السلطة. تحبذ وسائل الإعلام دائماً أن تكون سباقة لتغطية الحدث فالسبق الصحفي هو القاعدة الذهبية للنجاح. تهدف وسائل الإعلام دائماً إلى التواجد في مكان الحدث في الثانية التي يحدث فيها الحدث وبالإثارة والصفة الدراماتيكية الممكنة. وبالرغم من أن معظم وسائل الإعلام تحاول أن تكون مهنية ودقيقة وأن لا تستسلم للتضليل والتشويه، إلا أن محاولات الابتزاز والاستغلال وضغوط العمل والظروف الاستثنائية لإنجاز العمل قد تحول دون ذلك في العديد من الحالات. فالصحافي الذي يتعامل مع قضايا الإرهاب يعاني من مشاكل عدة تصل إلى التصفية الجسدية إذا كانت التغطية الإعلامية لا تسير في الاتجاه الذي يريده الإرهابيون. تحاول المؤسسات الإعلامية من خلال تغطيتها للأعمال الإرهابية حماية حق المجتمع في المعرفة وذلك من خلال تقديم صور للضحايا وردود أفعالهم وردود أفعال أهاليهم ومواقف الشارع من الإرهاب ومطالب الإرهابيين وكذلك تقديم المعلومات التي تحاول الجهات الأمنية والحكومية التعتيم عليها.

## غزة والإرهاب المزدوج

تتمثل الازدواجية في أن الإرهاب الأول هو إرهاب الدولة، إرهاب الكيان الصهيوني، أما الإرهاب الثاني فهو الإرهاب الإعلامي والفكري الذي تمارسه الآلة الإعلامية الغربية - مع بعض الاستثناءات - على عقول البشر في جميع أنحاء المعمورة. فأقل ما كان ينتظره المراقب والمشاهد والمتابع لحرب الكيان الصهيوني على غزة هو تقديم الواقع مثل ما هو من قبل وسائل الإعلام العالمية التي عادة ما تشكل الرأي العام الدولي. فالصور كانت غنية عن كل تعليق وأطفال أبرياء قتلوا أمام الملأ وهم يلعبون في شواطئ غزة. ما قدمته وسائل الإعلام الغربية مع الأسف الشديد هو خروج عن الموضوعية وحرية التعبير والصحافة وخروج عن عمل إعلامي

وإخباري محترف ومسؤول وملتزم، كما أفتقر الإعلام الغربي للضمير المهني وعجز عن تقديم وجهات النظر المختلفة عن ما يجري بين شعب اغتصبت أرضه بالقوة، شعب شُرد وطُرد من أرضه و شعب أغتصب أرض غيره وشرد أهلها. جرت العادة أن معظم الأخبار في القنوات الإعلامية الغربية الفاعلة في الفضاء الإعلامي الدولي لا تقدم سياق وخلفية تضع فيها الخبر في سياقه الصحيح؛ بل نلاحظ التركيز على "التأطير" framing ووضع القصة الخبرية في إطار أيديولوجي سياسي يتماشى مع أجندة المؤسسة الإعلامية السياسية والاقتصادية والتجارية. أين هي الموضوعية؟ وأين هو الضمير المهني؟ وأين هي أخلاقيات المهنة والالتزام بالبحث عن الحقيقة وتقديمها للجمهور؟ كلها مصطلحات ومفاهيم تتبخر عندما يتعلق الأمر بفلسطين والكيان الصهيوني والصراع العربي الإسرائيلي.

الوسائل الإعلامية الأوروبية والأمريكية، معظمها وليس كلها - تفننت في "فبركة" واقع الحرب على غزة، الحرب العنصرية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني بما يتماشى مع الموقف الرسمي لحكوماتها ودولها - وهذا أمر ليس بجديد - بحيث أن تعامل الغرب مع العرب والمسلمين كان دائماً جزء من الصراع العربي الإسرائيلي وموقف لا يخرج عن الإطار الذي حددته الآلة الدعائية الصهيونية ولا يخرج عن إطار السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وسياسة الاتحاد الأوروبي والتي عادة ما يرسمها صهاينة في الكونغرس والبيت الأبيض وأروقة وكواليس برلمانات الدول الأوروبية البرلمان الأوروبي. وانطلاقاً من هذا الواقع المضلل والمزيّف و"المفبرك" أصبح الجانب الفلسطيني هو المعتدي بينما الجانب الإسرائيلي هو الطرف الحريص على الديمقراطية والسلام والوئام والأمن والآمان وهو الضحية والمعتدى عليه. ونتيجة للتغطية المضللة فإن الرأي العام الغربي مقتنع تمام الاقتناع أن الفلسطينيين هم الذين اغتصبوا أرض إسرائيل وأن الضحية هي الكيان الصهيوني والمعتدي والجلاد والمغتصب هم الفلسطينيون. هذه هي قمة الإرهاب الإعلامي والإرهاب الفكري الذي تتعرض له البشرية جمعاء عندما يتعلق الأمر بفلسطين وإسرائيل. هكذا إذن أفرزت وتفرز وسائل الإعلام الغربية في تغطيتها للانتفاضة العداء والكراهية للفلسطينيين والعرب والمسلمين حيث أنها قلبت الحقائق وعكست المنطق حيث أظهرت أن الإسرائيليين هم الضحايا

والمقاومة الفلسطينية والعرب والمسلمين هم عصابة من المتوحشين والمجرمين وقطاع الطرق. إن عملية الضليل والانحياز للكيان الصهيوني ليست جديدة وإنما هي ممارسة إعلامية وإرهاب فكري منذ وعد بلفور. والتاريخ مع الأسف الشديد يعيد نفسه. صور استشهاد الطفل البريء محمد الدرة قبل سنوات على سبيل المثال قرأتها وسائل الإعلام الأمريكية بطريقتها الخاصة وفق ما صرحت بها مادلين أولبرايت – وزيرة الخارجية الأمريكية حينذاك – عندما قالت بكل سخافة ووقاحة أن الطفل قُتل خلال عملية اشتباك وتبادل إطلاق النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والواقع والصورة يقولان غير ذلك تماماً. تقر أولبرايت ووسائل الإعلام الأمريكية بطبيعة الحال أن موت محمد الدرة كان بالخطأ وغير مقصود وكان نتيجة عملية الدفاع عن النفس. هذه المرة تفاجئنا المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، ومثل ما فعلت من قبلها مادلين أولبرايت، تقول أن إسرائيل في حربها على غزة تقوم بالدفاع عن النفس، الدفاع الشرعي ضد الإرهابيين وهي بذلك تقوم بعمل مشروع وليس اعتداءً على أبرياء ومدنيين عزل.

من المفارقات العجيبة كذلك في تغطية الإعلام الغربي للحرب على غزة هو المساواة بين دولة الإرهاب وإرهاب الدولة والمقاومة الفلسطينية من حيث الأسلحة والعتاد الحربي واللوجيستي كما أنها لا تتكلم بتاتاً عن الضحايا وهم في معظمهم أطفال ونساء وشيوخ وأبرياء عزل. فالضحايا الفلسطينيين هم من المدنيين العزل وثلثهم من الأطفال، أما الضحايا الإسرائيليين الذين لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة فهم جنود مدججون بالسلاح وليسوا من المدنيين. من جهة أخرى نلاحظ في التغطية المنحازة لوسائل الإعلام الغربية للحرب على غزة تجاهل الأعمال الوحشية التي قام بها المستوطنون الإسرائيليون ضد المدنيين الفلسطينيين وهذا شيء ليس بجديد على الإطلاق في تاريخ تغطية الوسائل الإعلامية الأمريكية والغربية للصراع العربي الإسرائيلي. فالكيان الصهيوني يعتز بوجود وسائل إعلام أمريكية وغربية تشد على أياديه وتؤازره في كل الأعمال الإرهابية والوحشية التي يقوم بها. وسائل الإعلام الغربية تتعمد عدم إبراز عدم التكافؤ الموجود بين جيش مدجج ومدنيين عزل فالكاميرات الأمريكية تركّز دائماً على غضب وعصيان الأطفال الفلسطينيين وتصفهم بالهمجية والوحشية وكل الصفات السلبية ولا تظهر الدبابات

والأنواع المختلفة من الأسلحة التي تستعملها إسرائيل ضد أطفال لا يملكون سواء الحجارة وإيمانهم الراسخ باسترجاع أرضهم المغتصبة إلا نادراً، فالعنف الإسرائيلي هنا يبرر بأنه الدفاع الشرعي عن النفس.

مختصون وملاحظون عبروا عن استيائهم بشأن أخطاء مهنية تسببت فيها بعض وسائل الإعلام العالمية في تغطيتها للحرب على غزة مما أدى إلى نقل صورة مشوهة للرأي العام العالمي عن الحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة. الانحياز الكبير للإعلام الغربي من قنوات إعلامية مختلفة ووكالات أنباء أدى إلى تزييف الحقائق وفبركة الوقائع وفق أجندة محددة وأطر مرسومة مسبقاً. وتفاوتت فداحة تلك الأخطاء التي ارتكبتها وسائل الاعلام تلك، بين بث معلومات خاطئة مثل تنسيب مشاهد من الدمار الذي لحق بالمواطنين العزل في غزة جراء القصف الإسرائيلي لبيوتهم وتقديمه للمشاهد على أنه لضحايا إسرائيليين طالتهم صواريخ المقاومة الفلسطينية، وبين المساواة بين الضحية والجلاد، من خلال تصوير ما يجري على أنه حرب بين قوتين متكافئتين. فقد نقلت قناة "أي بي سي" الأمريكية خلال نشرة أخبار رئيسية الثلاثاء 8 يوليو الماضي معلومات مضللة، تمثلت في عرض مشاهد من الدمار الذي خلفه القصف الإسرائيلي على قطاع غزة، وقدمته على أنه اعتداء وعدوان همجي من قبل المقاومة الفلسطينية أو حسب تعريفهم "المنظمة الإرهابية حماس".

وعلقت المذيعة بالقناة، ديان ساويير خلال بث حي لنشرة الأخبار على صور لعائلة فلسطينية، تحاول جمع بعض ممتلكاتها من بين حطام بيتها المهدم إثر غارة إسرائيلية قائلة: "إنها لأسرة إسرائيلية تحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه". وتابعت المذيعة مخاطبة المشاهدين بينما كانت القناة تعرض صوراً للدمار الذي خلفه القصف الإسرائيلي على قطاع غزة: "نأخذكم إلى الخارج الآن، حيث الصواريخ تمطر إسرائيل اليوم، بينما تحاول إسرائيل التصدي لها". وفي نفس الإطار أخطأت المذيعة في تقديم سيدة فلسطينية تقف وسط حطام بيت مهدم قائلة "سيدة تقف عاجزة عن الكلام وسط الركام"، مما يوحي للمشاهد بأن السيدة ضحية إسرائيلية لقصف المقاومة الفلسطينية. واضطرت القناة للاعتذار لمشاهديها لاحقاً عن هذا الخطأ بعد أن تم تداوله في وسائط التواصل الاجتماعي. كما عنونت وسائل إعلام

عالمية مختلفة تقاريرها وأخبارها عما يجري بطريقة توحي للقارئ بتكافؤ القوى بين طرفي الصراع، فـ"وول ستريت جورنال" مثلاً استخدمت العناوين التالية: "صواريخ غزة تصل العمق الإسرائيلي"، و"الغارات الجوية تهدف إلى إضعاف ترسانة حماس"، متجاهلة الأعداد المتزايدة للقتلى المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ وعجزة في قطاع غزة. في 8 يوليو الفائت مثلاً عنونت صحيفة "نيويورك تايمز" تغطيتها للصراع "إسرائيل وحماس يتبادلان الهجمات في ظل تزايد التوتر"، و"إسرائيل وحماس تتبادلان إطلاق النار". هذه الممارسات هي في واقع الأمر أخطر أنواع الإرهاب والذي يتمثل في تضليل وتشويه صارخ لما يجري في أرض الواقع وهذا ما يؤدي إلى تضليل ومغالطة الرأي العام.

## الإرهاب الإلكتروني...التحديات وآليات المواجهة

"نحن في معركة واكثر من نصف هذه المعركة تجري وقائعها في ميدان الإعلام. نحن في معركة إعلامية من أجل قلوب وعقول أمتنا". هذا ما صرح به الدكتور أيمن الظواهري للتعبير عن أهمية ودور الإعلام في المعادلة الإرهابية. فلا غرابة أن تكون الشبكات الاجتماعية والاعلام الجديد هي منابر ومحطات المستقبل بالنسبة للجماعات الإرهابية للتواصل مع الشركاء والأعداء والعالم بأسره.

قدم الإعلام الجديد خدمة لا مثيل لها للجماعات الإرهابية حيث أن سهولة الولوج إلى المنابر والمحطات والتطبيقات على الشبكة وسرعتها وانتشارها عالمياً سهل مهمة هذه الجماعات في تحقيق أهدافها. لا يخفى على أحد أن الإرهاب بدون إعلام يموت وينقرض وأن الهدف الأسمى لأي عملية إرهابية هو الوصول إلى الرأي العام والحصول على العلنية وبذلك التأثير في الجماهير. ومن هنا نلاحظ أن الجماعات الإرهابية استثمرت في الإعلام الجديد لتحقيق هدفها الأسمى وهو الدعاية التي تعتبر إلى جانب الحرب النفسية من أهم الاستراتيجيات التي تستعملها الجماعات الإرهابية لتحقيق أهدافها. ويعتبر الإعلام الجديد بمختلف تطبيقاته ومنصاته ومنابره وسيلة تؤدي الغرض على أحسن وجه حيث حرية التصرف والتواصل واستخدام الصوت والصورة والنص والتفاعلية لتحقيق الغرض.

الإعلام الجديد وسيلة تتيح للإرهابين ليكونوا مثل غيرهم لديهم حضور

ومتابعين وجمهور يتفاعل معهم. تستخدم الجماعات الإرهابية الإعلام الجديد لكونه واسع الانتشار والاستعمال من قبل الجمهور بمختلف فئاته وشرائحه. كما يتميز الإعلام الجديد وخاصة الشبكات الاجتماعية بكونه مجاني ولا يكلف شيء كما يتيح الفرصة للجماعات الإرهابية لتتواصل مع الجماهير الافتراضية وتذهب إليها بأفكارها وأيديولوجيتها وتخبرها بالمستجدات بطريقة آنية ومتواصلة.

- يوتوب: تعتبر خدمة اليوتوب من أهم المنابر المستخدمة من قبل الجماعات الإرهابية لنشر ثقافة الإرهاب ونشر الدعاية وتجنيد الشباب عبر العالم. من جهة أخرى يستخدم اليوتوب لبناء شبكات التواصل بين أعضاء ومنتسبي ومناصري ومتبعي الجماعات الإرهابية مما يسمح بإرسال رسائل خاصة للمستخدمين وكذلك التعرف على بعضهم البعض مما ينتج في الخير مجتمع إرهابي إفتراضي. لقد تم استخدام اليوتوب لأول مرة في فبراير 2005 كقاعدة لتبادل الفيديوهات. وحسب يوتوب هناك مليار مستخدم لليوتوب يشاهدون 6 مليارات ساعة من الفيديوهات كل شهر، وهناك تحميل لـ 100 ساعة من الفيديوهات كل دقيقة. وحسب إحصائيات يوتوب تمت مشاهدة ألف مليار فيديو في سنة 2011. وحسب يوتوب فهناك مواقع في 16 دولة بـ 61 لغة وأن 70% من محتوى اليوتوب يأتي من خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

- فايسبوك: يعتبر الفايسبوك الشبكة الاجتماعية الأضخم والأكبر بمليار و310 مليون مستخدم. يبلغ معدل عمر مستخدمي الفايسبوك 30 سنة وتبلغ نسبة انتشاره في الشرق الأوسط 67%. أهتمت الجماعات الإرهابية باستخدام الفايسبوك ودعت إلى "غزوه" نظراً لفعاليته وتحقيق الأهداف المختلفة من خلاله كتقديم المعلومات الخاصة بصناعة القنابل والقيام بعمليات القتال وتقديم مختلف المعلومات للمنتسبين والقيام بالدعاية وكبتك للمعلومات.

- تويتر: أحد أشهر الشبكات الاجتماعية ووسائل التواصل الإجتماعي، يقدم خدمة التدوين المصغر والتي تسمح لمستخدميه بإرسال "تغريدات" عن حالتهم أو عن أحداث حياتهم أو إبداء أرائهم بحد أقصى 140 حرف للرسالة الواحدة. وذلك مباشرة عن طريق موقع تويتر أو عن طريق إرسال رسالة نصية قصيرةSMS أو برامج المحادثة الفورية أو التطبيقات التي يقدمها المطورون مثل الفيس بوك

و TwitBird و Twitterrific وTwhirl و twitterfox. حسب الإحصائيات وبمنتصف 2013 كان هناك 554750000 مستخدم لتويتر استخدموا 9100 تغريدة في كل ثانية أو 58 مليون تغريدة في اليوم. تتركز استخدامات الجماعات الإرهابية لتويتر لنشر الدعاية وضمان الاتصال الداخلي وتوجيه المستخدمين إلى راوبط أخرى على الشبكة تستعملها الجماعات.

- انستغرام وفليكر: يعتبر انستغرام من أشهر التطبيقات في تخزين وتبادل الصور حيث انه بنهاية 2013 كان هناك 150 مليون مستخدم لانستغرام يتبادلون 55 مليون صورة في اليوم. أما فليكر فتقدم خدمة تحميل الصور والفيديوهات. في شهر مارس 2013 كان هناك 87 مليون مستخدم لفليكر وحوالي 8 مليارات صورة. استغلت الجماعات الإرهابية اسنغرام وفليكر لأغراض الدعاية لتمجيد روادها كأسامة بن لادن وأنور العولقي.

ولقد أصبح تأثير داعش بعيد المدى، كما لم يعد جمهوره يقتصر على المسلمين وحدهم، فأشرطة الفيديو الخاصة بالتنظيم يتم بثها على شاشات التلفزيون الغربي، بالإضافة إلى حساباته على إنستجرام، وفيسبوك وتويتر.

ولم يعد بالإمكان تجاهل فكر وسلوك داعش نتيجة للبيئة المترابطة عالمياً، حيث إن استخدامهم لوسائل الإعلام الاجتماعي كوسيلة لنشر الرسائل الراديكالية والهجمات العنيفة ليس شيئا جديداً في حد ذاته، لكن الطريقة التي تبناها "داعش" في استعمال وسائل الإعلام كأداة لتجنيد المقاتلين الأجانب واحداث الخوف والهلع على مستوى عالمي هو الجديد الذي أتقنه هذا التنظيم، والذي أسس جيشاً من الكتاب والمدوّنين وغيرهم من الناس الذي أصبح تركيزهم على رصد وسائل الإعلام الاجتماعي يتزايد يوم بعد يوم، ليس فقط بسبب إسهامها في نشر أشرطة الفيديو المنتجة مهنياً باحترافية أقرب للخيال، والتي تصوّر عمليات قطع الرؤوس، بل من أجل استخدام هذه المحتويات بطريقة جذابة من أجل التواصل مع المؤيدين والمريدين.

ومن أهم الأهداف التي يحققها الإرهاب الإلكتروني تجنيد الشباب حيث تبدأ عملية التجنيد بغرس الأفكار التي تستغرق وقتاً متفاوتاً يعتمد على ما توفره وسيلة

نقل المعلومات من مواد سمعية وبصرية، ثم بعدها تبدأ مرحلة تبادل الحوارات من خلال غرف الدردشة التي تتيح للمدبر كشف شخصية من يتحاور معه ومدى إمكانية اختياره وتجنيده. وخطر ذلك أنه يتم بسرعة شديدة وبتكلفة زهيدة. وأخطر أنواع الشباب الذين تحرص عليهم المنظمات والخلايا الإرهابية - كما ورد في بعض الدراسات - هو الشاب المتفوق ولكنه المنطوي على نفسه حيث يحاول الهرب من المجتمع لأن لديه عدم رضا عن كل شيء، ولذلك فيمكن اجتذابه بسهولة ويكون لديه استعداد نفسي لتنفيذ ما يُطلب منه.

من خلال الإعلام الجديد تمارس الجماعات الإرهابية مختلف تقنيات وأساليب الإقناع للتأثير في الناشئة واستمالتهم واستقطابهم للالتحاق بها من خلال الفايسبوك وتويتر وانستغرام وواتس أب ويوتوب حيث توجد هناك عشرات الألاف بل مئات الألاف من المشاركين والمتفاعلين مع النصوص والصور والأفلام التي توظفها الجماعات الإرهابية للوصول إلى عقول الشباب والتأثير في عواطفهم ومشاعرهم مثل فيلم (flames of war) داعش وموقع "خلافة بوك" وتطوير تطبيقات على جوجل بلاي وألعاب الفيديو الإلكترونية وموقع Ask FM. ولا يزال خطاب التنظيم موجهاً الى الجيل الرابع أو الخامس من المهاجرين المسلمين الشباب ويتمتع بسهولة ومرونة الحركة مع التقنية والمعلومات والتطبيقات الفنية على أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية، باستغلال المقاتلين الاجانب الموجودين داخل التنظيم أكثر من المقاتلين المحليين، وهذا ما كشفته اعترافات المنشقين والمعتقلين من التنظيم بأن داعش لا يدخل الأجانب في القتال الميداني بقدر ما يستفيد منهم في الخطوط الخلفية والدعم اللوجستي وبخاصة في الاعلام والدعاية ووسائل التواصل الاجتماعي الحديثة التي عرف كيف يستغلها لأقصى حد لمصلحته. ولقد كشفت استخبارات دول الاتحاد الأوروبي عن وجود شبكات تواصل اجتماعي متخصصة أو موجهة لاستهداف شريحة معيّنة كالنساء، تكون معنية باستهداف تجنيد النساء من أوروبا كي يلتحقن بصفوف التنظيم في سوريا والعراق وليبيا. وما يهدف اليه اعلام "داعش" هو الاستقطاب، أي استقطاب الشباب لغرض الالتحاق بالتنظيم او أن يكونوا من انصار التنظيم في دولهم، خصوصاً في الغرب وغالبيتهم من الشباب ما بين 18 و26 سنة، وذلك لإدارة نشاطاته الإعلامية الالكترونية لتظهر للمتابع بإنتاج

ذات مواصفات وتقنية مذهلة. وكذلك يركز التنظيم على إظهار العنف والتمرد والسطو الذي يعتبر في بعض الأحيان من الحاجات الهامة عند بعض الشباب خاصة الذين يعانون من الشعور بالتهميش سواء كان حقيقياً أو وهمياً، حيث يجدون في التنظيم وسيلة للانتقام والثأر. الوحشية هي أبرز سمات هذه الجماعة التي فاقت القاعدة وتنظيمات اخرى بوحشيتها الدموية.

من الأهداف التي يحققها الإرهاب الإلكتروني كذلك جمع الأموال. لقد استخدمت الجماعات الإرهابية مواقع التواصل الاجتماعي لتسهيل التحويلات الماليّة فيما بينها، بجانب الحصول على التبرعات المالية، في ظل سهولة استخدام تلك المواقع لتحويل التبرعات والدعم المالي، مع عدم إمكانية التحقق من هوية متلقى تلك التبرعات في بعض الأحيان. وقد اعتمد التنظيم على بعض الفتاوى التي يتم بثها من بعض الدعاة المغرر بهم على "تويتر" للتضحية بالأموال والأنفس، خاصة منذ أن انتقلت القاعدة إلى سوريا، فكانت هناك بعض التبرعات لحسابات مجهولة تحت دعاوى مساعدة الشعب السوري تصل إلى التنظيم، الأمر الذي أدى بالسلطات بعدة دول إلى التحذير من التبرع للجهات غير المصرح بها رسمياً من الدولة.

أصبح الإرهاب الإلكتروني واقع يفرض نفسة على الدول والأمم والشعوب. فالجماعات الإرهابية لم تتوان يوماً ولم تتأخر في الاستثمار والاستغلال الأمثل في الإعلام الجديد بمختلف تطبيقاته ووسائله ومنابره. الجماعات الإرهابية ادركت منذ الوهلة الأولى أن المعركة هي معركة إعلام وصورة ورأي عام بالدرجة الأولى وأن استخدام الحاسوب المحمول والكاميرا هو السبيل الأمثل لكسب الحرب النفسية والدعاية وكسب عقول الشباب. تجربة القاعدة ثم داعش تشير إلى نجاح هاتين الجماعتين في تنفيذ برامجهما وأهدافهما من خلال فايسبوك وتويتر وواتس أب وانستغرام وفليكر وغيرهم من محطات وتطبيقات ومنابر الاعلام الجديد. مكن الانترنت والإعلام الجديد الجماعات الإرهابية من القيام بالدعاية والتجنيد وجمع الأموال والاتصال وجمع المعلومات والاتصال الداخلي وبناء شبكات عالمية من المؤيدين والمناصرين.

أصبحت جرائم الإرهاب الإلكتروني هاجساً يشغل الدول التي أصبحت عرضة

لهجمات الإرهابيين والجماعات المتطرفة عبر الإنترنت والإعلام الجديد بمختلف تطبيقاته وأنواعه، وقد أصبحت هذه الجماعات تمارس نشاطها الإرهابي من أي مكان في العالم، وفي أي لحظة. هذه المخاطر تتفاقم يوماً بعد يوم، لأن التقنية الحديثة وحدها غير قادرة على حماية الناس من العمليات الإرهابية الإلكترونية والتي سببت أضراراً جسيمة للأفراد والمؤسسات والدول. ولقد سعت العديد من الدول إلى اتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة لمواجهة الإرهاب الإلكتروني، إلا أن هذه الجهود قليلة وما زالت بحاجة إلى المزيد من الجهود والبحوث والدراسات والتنسيق والتشريع والتنظيم لاحتواء هذه الظاهرة الخطيرة. فمواجهة الإرهاب الإلكتروني تحتاج إلى استعدادات كبيرة من قبل كل دولة سواء في الجانب المعرفي أو اللوجيستي أو القانوني والتشريعي كما يتوجب على المنظومة الدولية أن تكثف جهودها في التنسيق والتعاون من خلال الهيئات والمنظمات الدولية لمحاربة هذه الآفة العابرة للقارات. كما يجب تشخيص الظاهرة ودراستها من مختلف الجوانب والرؤى حتى يتسنى للدول وللمنظمات الدولية أن تقدم الوصفة العملية الناجحة للتخلص من آفة ما انفكت تنتشر وتتضاعف يوما بعد يوم. فالإرهاب الإلكتروني هو قضية الجميع حيث أنه يهدد أمن وسلامة الجميع بغض النظر عن جنسهم ولونهم ودينهم وجنسيتهم.

الوجود الإرهابي النشط على الشبكة العنكبوتية متنوع يتميز بالسرعة في التنفيذ والتأقلم مع الظروف الطارئة. فإذا ظهر موقع إرهابي اليوم سرعان ما يغير نمطه الإلكتروني، ثم يختفي ليظهر مرة أخرى بشكل وعنوان إلكتروني جديدين بعد فترة قصيرة. فالإرهاب الإلكتروني والمعلوماتي هو إرهاب الغد والمستقبل نظراً لتوسع وتعدد وتنوع مجال الأهداف التي يمكن مهاجمتها مع توفير قدر كبير من السلامة للمهاجمين وعدم تعرضهم لخطر اكتشاف هوياتهم أوحتى المواقع التي شنوا هجماتهم منها إلا بعد وقت طويل وجهد في البحث. وللإرهاب الإلكتروني خسائر غير متصورة وهائلة، فتوقف التجارة الإلكترونية مثلاً ليوم واحد قد يتسبب في خسائر لأكثر من ستة مليارات ونصف المليار دولار، وهكذا يمكن لمنظمة إرهابية إلحاق الكثير من الأذى والخلل لأعمال البنوك والبورصات وحركة الطيران، بل وحتى تغيير مواصفات تركيبة الأدوية مما يترتب عليه خسائر مادية وبشرية جسيمة.

تعاني مختلف دول العالم مشاكل عدة في محاربة الإرهاب ومواجهته وعندما يتعلق الأمر بالإرهاب الإلكتروني فالأمر يكون في غاية الصعوبة نظراً لأن خصائص الارهاب الإلكتروني أكثر تعقيداً من الإرهاب التقليدي. والإشكال الذي يُطرح عندما يتعلق الأمر بمواجهة الإرهاب الإلكتروني هو المساس بالحريات الفردية وخصوصية الأفراد وحرية التعبير والرأي والتواصل. حذر الكثير من المختصين من خطر التعدي على الديمقراطية والحرية باسم محاربة الإرهاب حيث أنهم يؤكدون أن الانترنت يتناغم تماماً مع مبادئ الديمقراطية وحرية التعبير والرأي وقيم الشفافية والعدالة الاجتماعية والمساواة. لقد تعاظم النقاش حول إمكانات تنظيم الشبكات الاجتماعية بالتوازي مع تنامي استخداماتها وتنوعها.

ومن الصعوبات التي تطرحها الشبكات الاجتماعية أنها منفتحة على عدة فاعلين ومخترقة للحدود الجغرافية كما أنها تدمج عدة تكنولوجيات (صور، نصوص، فيديوهات). ومن أهم المشاكل التي يطرحها تنظيم الإعلام الجديد في مجال الإرهاب حماية الحريات الخاصة وتحقيق التوازن بين حرية التعبير والرأي من جهة ومكافحة الإرهاب والعنف والإجرام من جهة أخرى.

الوجود الإرهابي على الشبكة لا يتوقف ولن يتوقف بل أنه يتطور يوماً وبعد يوم وأن مواقع التنظيمات الإرهابيات تزداد عدداً ونوعية مستغلة آخر التطورات التكنولوجية والفنية. فالمواقع الارهابية والمتطرفة تزداد وتتطور بسرعة فائقة من حيث التصميم والإمكانات الفنية والتقنية، والإرهابي الالكتروني أصبح إرهابي الغد والمستقبل. سعت العديد من الدول لمواجهة الإرهاب الإلكتروني من خلال رصد المواقع الإرهابية وسن قوانين لمعاقبة كل من يشجع ويدعم الإرهاب إلكترونياً وكذلك مراقبة نشاط وحركة الأفراد عبر الشبكة؛ لكن الموضوع ليس بالسهولة التي يتصورها الكثيرون حيث أن تدخل الأجهزة الأمنية ووكالات الأمن القومي وغيرها قد يؤدي إلى المساس بحرية وخصوصية الأفراد وحرية التعبير. فمحاربة الإرهاب الإلكتروني لا يجب أن تعني بأي حال من الأحوال الاعتداء على الحريات الفردية وحرية التعبير والرأي والاتصال.

فالمطلوب إذن هو التعامل مع المشكلة بمهنية وحرفية وبطرق منهجية ومنظمة.

وهنا يجب التركيز على فهم آليات الإرهاب الإلكتروني وخصائصه وتطوره من قبل الهيئات المعنية. فعلى المنظمات الأمنية أن تطّور من قدراتها في دراسة الإرهاب الإلكتروني ورصد استخدامات الجماعات الإرهابية للإعلام الجديد. ومن الإجراءات التي يجب أن تتخذها الجهات المعنية بمكافحة الإرهاب الإلكتروني ما يلي:

1- رصد أنشطة الجماعات الإرهابية على الشبكات الاجتماعية وتحليل محتواها واهدافها والاستراتيجيات المعتمدة.

2- رصد نشاط المتعاطفين مع الجماعات الإرهابية وتحليل خطاب العنف والكراهية والتحريض على الإرهاب.

3- إشراك المجتمع المدني للتعاون على الإبلاغ على المواقع ذات العلاقة بالإرهاب والارهابيين.

4- العمل عن نشر الثقافة الوقائية وتوعية المجتمع بمخاطر الإرهاب والتصدي له من خلال نبذ الكراهية والعنف وثقافة الإقصاء ونشر ثقافة التسامح والحوار مع الآخر واحترام الديانات والثقافات والحضارات.

5- سن القوانين والتشريعات الخاصة التي تسد كافة الثغرات التي تكتنف جريمة الارهاب الالكتروني أو سبل التحقيق فيها، كالقوانين المتعلقة بكيفية اكتشاف الأدلة الإلكترونية، وحفظها، والأدلة التي تقبل قانونا لإثباتها.

6- تنسيق وتوحيد الجهود بين الجهات المختلفة في الدولة كالهيئة التشريعية، والقضائية، والضبطية، والفنية، وهيئات الأمن القومي والإقليمي وذلك من أجل سد منافذ جريمة الارهاب الالكتروني قدر المستطاع، والعمل على ضبطها وإثباتها بالطرق القانونية والفنية.

7- التركيز على التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب من خلال تبادل المعلومات والخبرات والاستفادة من المنظمات الدولية المختصة وذات الخبرة للإفادة والاستفادة نظراً للبعد الدولي للأعمال الإرهابية. فهناك دول عانت الكثير من ويلات الإرهاب ودول أخرى تعتبر في بداية مشوارها مع هذه الآفة التي تزداد انتشاراً يوماً بعد يوم مستعملة كل الوسائل والتقنيات الرقمية.

8- ايجاد منظومة قانونية دولية تحت مظلة الأمم المتحدة يعهد إليها توثيق وتوحيد جهود الدول في مكافحة ومواجهة الارهاب الالكتروني، ويتفرع منها

جهة أو هيئة محايدة تتولى التحقيق فيً هذه الجرائم، ويكون لها سلطة الأمر بضبط وإحضار المجرم للتحقيق معه أي كان مكان وجوده وجنسيته وبلده.

9- عقد الاتفاقيات بين الدول بخصوص جرائم الارهاب الالكتروني وتنظيم كافة الإجراءات المتعلقة بالوقاية من هذه الجريمة وعلاجها وتبادل المعلومات والأدلة في شأنها بما في ذلك تفعيل اتفاقيات تسليم الجناة في جرائم الارهاب الالكتروني.

10- تعزيز التعاون الدولي من خلال مراقبة كل دولة للأعمال الإجرامية التخريبية الإلكترونية الواقعة على أراضيها ضد دول أو جهات أخرى خارج هذه الأراضي بمساعدة المنظمات الدولي والهيئات المتخصصة في محاربة ومكافحة الإرهاب الإلكتروني بمختلف أنواعه وأشكاله.

11- تنظيم مؤتمرات وندوات علمية في الجامعات ومراكز البحوث في مختلف دول العالم تضم خبراء وباحثين ومختصين من مختلف التخصصات لدراسة المشكلة واقتراح الحلول الناجعة لمعالجتها.

## آفة العصر ... مسؤولية من؟ وكيف نواجهها؟

مرة أخرى يضرب الإرهاب وبقوة وبدون سابق إنذار وبدون رحمة وإنسانية دولة عظمى. الإرهاب أصبح آفة العصر بامتياز يضرب اينما يشاء ومتى يشاء وكيفما يشاء. الكل مهدد ولا يوجد هناك فرق بين الدول العظمى والدول الصغيرة أو النامية أو غيرها. الكل مهدد والكل عاجز على تجنب همجية الإرهاب ووحشيته. ما حدث في فرنسا من هجوم وحشي على صحيفة "شارلي هبدو" ليس بمفاجأة أو شيء جديد على عالم الإرهاب. فخلال العشرية الماضية نُفذت مئات بل آلاف من الأعمال الإرهابية في القارات الخمس من المعمورة. الجميع أدان حادثة باريس وفي المقدمة، الجمعيات الإسلامية المتواجدة في فرنسا وفي باقي دول العالم. المنظمات الدولية كانت سباقة ومثلها الجمعيات والنقابات الصحفية في جميع أنحاء العالم وكذلك منظمات حقوق الإنسان ورؤساء الدول من جميع أنحاء المعمورة. مثل هذه الأعمال بطبيعة الحال تزيد من الكراهية والحقد والاحتقان

والفتن بين الشعوب والدول والديانات والحضارات. فحضارات الأمم بُنيت وتُبنى على الاختلاف واحترام الرأي والرأي الآخر وليس الحقد والكراهية والتصفية الجسدية. فالتعامل مع أي رأي مخالف يجب أن يكون بالحوار والنقاش والتسامح والبرهان والأدلة وليس بالقتل والسلاح. قال سبحانه وتعالى لرسوله المصطفى محمد ﷺ عندما هاجمه المشركون: ﴿**فاصدع بما تؤمر واعرض عن المشركين، إنا كفيناك المستهزئين**﴾، (سورة الحجر - آيات 94-95).

الإرهاب أصبح لغة العصر وأصبح لغة المطالب والضغط والتعبير عن الاستياء والرفض... الخ. فلا يمر يوم إلا ونسمع عن أعمال إرهابية أدت إلى قتل أبرياء وحرق وإتلاف الممتلكات. السؤال هنا ما العمل؟ ومن أفرز الإرهاب؟ ومن المسئول عنه؟ لأن التنديد والبكاء على الأطلال لا يحل المشكلة، والجميع اليوم يلاحظ أن ظاهرة الإرهاب في تنام متزايد وظاهرة الصراع بين الدول والديانات والحضارات والقوى السياسية الفاعلة في العالم كذلك في تزايد. إلى حد الأن المنظومة الدولية فشلت في وضع تعريف شامل ووافٍ وواضح للإرهاب وإلى حد الآن لم يُعالج الإرهاب بطريقة علمية ومنهجية. فهناك ظلم وابتزاز منظم داخل الدولة نفسها أو على المستوى الدولي. فإلى حد الساعة ما زالت المنظومة الدولية تتخبط في التعامل مع الإرهاب. فهناك دول تحاول أن تعالجه بالغطرسة والقوة والعنف وهناك من يعالج الإرهاب بالإرهاب وهناك دول توظف الإرهاب لتحقيق مصالحها... الخ.

فالإرهابيون هم بشر مثل باقي البشر في مجتمعاتهم لكن قد يختلفون عن الآخرين بسبب تهمشيهم أو تعرضهم للظلم والاستبداد وغير ذلك. ففي عديد أنحاء العالم هناك أقليات مضطهدة وهناك شعوب مستعمرة ومحرومة من العيش الكريم ومحرومة من أساسيات الحريات الفردية. على الصعيد الدولي نلاحظ ابتزاز واستغلال وعدم تكافؤ في العلاقات الاقتصادية والسياسية وغير ذلك. والحل الأمثل للتعامل مع الإرهاب هو دراسة أسبابه دراسة متأنية ومنهجية وعلمية. فلا حل للظاهرة بدون تشخيص الأسباب وتوصيف الدواء الأمثل لمعالجة العوامل التي تفرز الإرهاب. فنلاحظ اليوم أنواع وأشكال من الإرهاب. فالإرهاب الفكري على سبيل المثال هو فرض أيديولوجيات وأفكار على الغير عن طريق الدعاية والقوة

التكنولوجية الإعلامية. فكم من فيلم ومسلسل وكتاب استهجن واستهتر وسخر من الآخر سواء ما تعلق بدينه أو حضارته أو حتى نمط معيشته. بالنسبة للإعلام فهناك مشكلة كبيرة جداً تتمثل في السيطرة والهيمنة على ما يُنشر ويُذاع ويُبث على البشرية جمعاء. وهنا نلاحظ غياب التسامح الفكري والقيمي والديني عند الامبراطوريات الاعلامية العالمية التي تسيطر على صناعة الصورة وبذلك صناعة الرأي العام العالمي. فالابتزاز والظلم والاستغلال والازدراء والسخرية من ثقافات الشعوب وحضارتها ودياناتها عوامل كلها تؤدي إلى وضع غير صحي وغير طبيعي قد يفرز تصرفات وسلوك قد يخرج عن العقل والمنطق وتعاليم أي دين من الديانات التي عرفتها البشرية.

أصبح الإرهاب ظاهرة كونية وخطيرة تهدد أمن أي دولة في العالم مهما كان حجمها وقوتها. فأحداث 11 سبتمبر ما زالت عالقة في أذهان الكثيرين. ما حدث في باريس قبل أيام يشير كذلك إلى سقوط دولة أخرى كبيرة في مخططات الإرهاب. فما يجب النظر إليه هذه الأيام هو ظاهرة المقاتلين الأوروبيين في صفوف داعش وتشير الإحصاءات إلى مشاركة ما يزيد على 3000 شاب من دول أوروبية في داعش وهناك من فرنسا لوحدها 1300 شاب التحقوا للجهاد في صفوف داعش. وهذا ما يطرح سؤال محوري وهام، أين هي الدول الأوروبية من كل هذا وأين هي مسؤوليتها في الحد من تمويل قوة إرهابية من حجم داعش بشباب ولدوا على أراضيها ودرسوا في مدارسها وتربوا في أزقتها. والتاريخ يعود بنا إلى أزمة الجزائر 1990 - 2000 حيث كانت العناصر الإرهابية في بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا تصول وتجول وتجمع الأموال والأسلحة والذخيرة وترسلها إلى الإرهابيين في الجزائر، وقوى أمن هذه الدول تتفرج ولم تحرك ساكن. ففي مسجد "فينسبوري بارك" في لندن كانت الأموال تُجمع وكانت الفتاوى تُقدم من قبل أبو حمزة المصري وغيره من منظري الإرهاب لسفك دماء الجزائريين والجميع بما فيهم سكوتلاند يارد يتفرج. وهنا الخطأ الذي كانت ترتكبه الدول الأوروبية في التعامل مع الإرهاب. الشباب الذين غادروا مختلف الدول الأوروبية وعددهم أكثر من 3000 شاب ولدوا في أوروبا ودرسوا في مدارسها وترعرعوا فيها هم إنتاج أوروبي والدول الأوروبية مسؤولة عنهم. وهنا السؤال الرئيس أين هي مسؤولية

الدولة والمجتمع المدني والجمعيات المختلفة لرعاية هذا الشباب وإدماجه في المجتمع. فبدلاً من إدانة الإرهاب والتغني بحرية الصحافة وحرية التعبير يجب التركيز على معالجة الأسباب التي تؤدي بآلاف الشباب إلى الانحراف وارتمائهم في أحضان الإرهاب ومهندسيه وصانعيه. فتنامي الاسلاموفوبيا هذه الأيام في أوروبا ظاهرة غير صحية يجب معالجتها والنظر فيها بطريقة علمية ومنهجية. فغياب الانسجام في مجتمع يدعي التعددية وتعيش على أراضيه عشرات الأقليات والديانات يعني الكثير. وإذا عجزت الدول الأوروبية في إدماج الشعوب المختلفة التي تعيش على اراضيها هذا يعني أن هناك خلل كبير من شأنه أن يفرز تصرفات وسلوكيات قد تؤدي إلى عواقب وخيمة وعلى رأسها التطرف والعنصرية والانحراف... الخ. فأوروبا اليوم وأكثر من أي وقت مضى يجب أن تتحمل مسؤوليتها ويجب أن تعالج أسباب الإرهاب داخل حدودها كما يجب عليها أن تراعي في سياساتها الخارجية وتعاملها مع الأزمات والحروب في العالم بشيء من المنطق والعدالة والإنصاف والانحياز لحقوق الشعوب في ثرواتها وخيراتها وحرياتها وديمقراطيتها وليس التدخل وتقديم الدروس وما فعلته أمريكا في العراق ما هو إلا خير دليل على العبث بالشعوب والدول والأمم باسم الديمقراطية.

### هل غلق المساجد هو الحل؟

ماذا يدفع بشاب في مقتبل العمر، متفوق في دراسته، محبوب بين زملائه ومحيطه وعائلته لأن يتحول فجأة إلى سفاح وإرهابي ومتطرف لقتل الأبرياء وتدمير قطاع السياحة في تونس في بداية الموسم السياحي، والجميع ما يزال يتذكر جريمة متحف "الباردو"، التي ما زالت جراحها لم تندمل بعد والتي ما زالت أثارها تهز حالة الوضع الأمني في البلد. جريمة فندق "أمبريال مرحبا" تثير عدة تساؤلات ونقاط استفهام. الجريمة تعني بكل بساطة أن هناك خلايا إرهابية تنشط داخل تونس وبالتعاون مع مثيلاتها في دول الجوار وفي عيررها. أن هناك شباب يتنقل ويسافر خارج تونس بدون رقابة ولا متابعة من قبل الأجهزة الأمنية. يجب التذكير هنا أن هناك أكثر من 5000 شاب تونسي ينشط في داعش. من جهة أخرى ونظراً لقلة التجربة نلاحظ أن هناك نقص كبير من قبل السلطات التونسية لاتخاذ الاحتياطات

اللازمة لحراسة كل المرافق التي قد تكون مستهدفة من قبل الإرهابيين. فالشاب الذي نفذ جريمة الفندق تصرف بكل حرية وصال وجال كما شاء ما يعني أن هناك تهاون كبير وعدم أخذ الموضوع بجدية. وهنا يجب على السلطات التونسية أن تعي أن كل فرد بإمكانه أن يكون إرهابي، قد يكون من موظفي الفندق أو خارجه قد يكون سائح من بين السواح، باختصار كل الاحتمالات واردة والحيطة مطلوبة والاستعداد لكل الاحتمالات والطوارئ أمر واجب. صحيح أن تونس تعتبر من النماذج الناجحة من بين دول الربيع العربي حيث أنها خطت خطوات كبيرة نحو الديمقراطية وثقافة التسامح والتناوب على السلطة. تونس بلد تتوفر على مجتمع مدني نشط وعلى حس وفكر متطور عند سياسييها وشعبها. تونس تبقى البلد الذي تستهدفه قوى الظلام لأنه حقق الكثير في ظرف وجيز وبأقل الأضرار ما يعني أن الحذر والحيطة مهمة جداً كما أن ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة للحفاظ على مكاسب الثورة هي خطوة استراتيجية يجب أن تحظى بأكبر اهتمام ممكن من الدولة.

المتابع لما حدث لتونس مؤخراً يطرح عدة استفسارات وتساؤلات من أهمها لماذا أقبل الشاب على فعلته وكيف تشُبع هذا الشاب بأفكار التطرف والإرهاب وأين كانت أسرته ومحيطه والأمن التونسي؟ ما هي الأسباب والدواعي؟ وماذا تعلمت تونس من حادثة باردو حتى تتكرر حادثة سوسة؟ ما هي الاجراءات التي يجب أن تتخذها السلطات لحماية البلاد والعباد من خطر الإرهاب الفتاك الذي يقضي على أهم شيء يبحث عنه الإنسان فوق هذه الأرض وهو الأمن. مما لا جدال فيه هو أن عدو السياحة في أي بلد في العالم هو انعدام الأمن والسائح أينما كان وأينما حل يبحث عن الراحة والاستجمام والأمن والأمان وفي غياب هذه العناصر فإنه بكبسة زر يغير اتجاهه نحو دول أخرى تتوفر عما يبحث عليه. السؤال الذي يُطرح هنا هو ما هي الإجراءات التي يجب اتخادها لمواجهة آفة العصر؟ وهل في المقام الأول تم تشخيص الداء لتوصيف الدواء. هل بحثت تونس وغيرها من الدول التي تعاني من الإرهاب في أسباب هذه الآفة. لماذا أقبل الشاب الذي فعل فعلته وهو المتفوق في دراسته وطالب الماجستير. فكيف استطاعت قوى الظلام أن تغر به وتجره إلى دروب ودهاليز الإرهاب والتطرف وثقافة الحقد والكراهية واقصاء الآخر.

إن رد السلطات التونسية على الحادث بغلق المساجد وبعض الأحزاب

والجمعيات الدينية يوصف بالمبادرة التي قد تفرز إرهابيين جدد ورد فعل قوي من الطرف الآخر. فلماذا غلق المساجد بدلاً من استرجاعها والاشراف عليها واختيار أحسن الأئمة والعلماء والدعاة ورجال الدين لنشر التسامح والقيم السمحاء للدين الحنيف حتى تتم عملية حماية الشباب من الفكر المتطرف ومن الأفكار الهدامة للقاعدة وداعش وغيرها من قوى الظلام. إن عملية معالجة العنف بالعنف والقوة والردع أثبتت عبر التاريخ أنها لا تصلح ولا تفيد في شيء. الإرهاب هو مرض يبدأ في فكر الإنسان وإذا استطعنا أن نحمي ونحصن الشباب من التطرف والإرهاب ذهنياً وفكرياً وايديولوجياً فلا أحد يستطيع أن يغرر بهم ويجعلهم ينتقمون من الأسرة والحي والمجتمع والدولة. إن محاربة الإرهاب والفكر المتطرف بالاعتداء على الحريات الفردية وخصوصيات الأفراد وحقوقهم قد يؤدي إلى نتائج عكسية وهذا ما وقعت فيه العديد من الدول كأمريكا والجزائر ومصر...الخ. كان من الأجدر أن تستفيد تونس من تجربة الجزائر هذا البلد الذي عانى من العشرية السوداء ودفع ثمناً غالياً بشرياً ومادياً.

ظاهرة الإرهاب ظاهرة معقدة وخطيرة ولها أبعاد متشابكة محلية وإقليمية ودولية وعليه يجب النظر في معالجتها بدراسة متأنية ومنهجية وباستمرارية وبمثابرة. فالتعامل مع الإرهاب برد الفعل والانتقام والردع والعنف والحقد والضغينة لا يكون في غالب الأحيان الحل الأمثل. فالمشكل ليس مشكل قوة بقدر ما هو مشكل فكر وعقيدة وايديولوجية. فالسلطات التونسية يجب عليها أن تتساءل كيف استطاعت قوى الظلام أن تخطف منها شاب جامعي متفوق وتغّر به وتجرّه إلى تبني أفكار التطرف والعنف والحقد والكراهية والانتقام من الآخر بغير حق. كان من المفروض أن تستفيد تونس من تجربة متحف "الباردو" وأن تأخذ كل الاحتياطات اللازمة لحماية المرافق السياحية والشواطئ وأن لا تترك أي شيء للصدفة. فالإرهاب يوجد في كل مكان والكل بإمكانه أن يكون إرهابي. لتعلم السلطات التونسية أن قوى الظلام لا تريد النجاح للتجربة الديمقراطية الجديدة في تونس ولا تريد أن تشاهد تناغم وتكامل وتلاحم من مختلف الأطياف السياسية في البلد. في تونس اليوم هناك من يرى ضرورة استعمال القوة والردع للقضاء على الإرهاب ومنهم من يشيد بالنظام البوليسي لزين العابدين بن علي. وهناك من يرى أن محاربة الإرهاب لا

يجب أن تعني القضاء على مكتسبات الثورة والقضاء على الحريات التي كانت مفقودة في عهد النظام السابق. كما يجب أن نذُكر هنا أن تونس عانت من عمليات إرهابية في عهد بن علي، كما أنها عانت من سلسلة من العمليات الإرهابية بعد الثورة منها اغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي واغتيال أفراد الجيش في الشعانبي وهجوم باردو، لكن تونس ما زالت تحاول التوفيق بين منجزات الثورة ومكاسبها من الحريات والحقوق، وبين ضبط النظام العام والأمن ومنع الانزلاق نحو مستنقع الإرهاب، معادلة تتطلب الكثير من الحنكة والتبصر والوسطية والاستفادة من دروس وتجارب الآخرين.

ظاهرة الإرهاب موضوع أعقد بكثير مما يتصوره الكثيرون، فهو ظاهرة مركبة متعددة العوامل والمتغيرات ولا يجب النظر في حلها من خلال غلق بعض المساجد واعتقال كل ملتح أو كل من يصلي صلاة الفجر في المسجد. هذه الاجراءات استعملتها دول عانت من الإرهاب لكن بدون فائدة فالعنف يوّلد العنف ومحاربة التطرف والإرهاب بالقوة والضغينة والحقد والكراهية تؤدي إلى نتائج عكسية. فتونس اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، بحاجة إلى استراتيجية واضحة وشاملة للتعامل مع ظاهرة الإرهاب أمنياً وفكرياً واجتماعياً وثقافياً ودينياً ...الخ. ومن أهم الحلول التي يجب اعتمادها فتح حوار صريح ومباشر مع الشباب لدراسة المشاكل التي يعاني منها والحلول الناجعة لحماية هذا الشباب من الجماعات الإرهابية التي تعمل على استقطابه والغر به لتنفيذ خططها ومشاريعها.

## نحو استراتيجية إعلامية عربية للتعاطي مع التطرف والإرهاب

نظم اتحاد إذاعات الدول العربية أيام 7 و8 أبريل 2015 بمقره بالعاصمة التونسية تونس ورشة دولية حول التعاطي الإعلامي مع ظاهرة التطرف والإرهاب. احتوت الورشة ثلاث جلسات وسبع أوراق علمية وعرض سبع تجارب عربية ودولية في تغطية التطرف والإرهاب. كان الهدف من الورشة هو تحديد نقاط ضعف التغطية الإعلامية العربية للتطرف والإرهاب ووضع آليات وإجراءات عملية للتعامل مع الظاهرة بحرفية ومهنية بهدف مواجهتها ومكافحتها وليس التضخيم وخدمة الإرهابيين للحصول على العلنية والوصول إلى الرأي العام. ومن أهم نقاط

الضعف والنقائص التي يعاني منها الإعلام العربي في تعاطيه مع التطرف والإرهاب ما يلي: غياب سياسات تحريرية واضحة المعالم يعالج في إطارها الصحافيون القضايا الإرهابية؛ قلة الصحافيين المتخصصين في تغطية قضايا التطرف والإرهاب؛ سيطرة الطابع الاخباري على تغطية أحداث التطرف والإرهاب، هيمنة الطابع الانفعالي والاستعراضي والأيديولوجي على التغطية الإعلامية للتطرف والإرهاب؛ هيمنة الاعتبارات السياسية على المعايير المهنية في تغطية قضايا التطرف والإرهاب؛ عدم التزام البعض بالمعايير الأخلاقية في تناول قضايا الإرهاب؛ غياب التدريب والرسكلة والتعليم المستمر لتكوين إعلاميين متخصصين في التعاطي مع قضايا التطرف والإرهاب. من الانحرافات المهنية كذلك البحث على السبق الصحفي والربح؛ التركيز على التضخيم والإثارة والتهويل.

ما هي الإجراءات العملية لتطوير التعاطي الإعلامي مع ظاهرة التطرف والإرهاب يا ترى وما العمل؟ التعامل مع الإرهاب يتطلب متخصصين ويتطلب تدريب وتعليم مستمر كما يتطلب رصد التعاطي الإعلامي مع قضايا الإرهاب من أجل نقد منهجي وعملي للتعلم من الأخطاء والتجارب وتحسين وتطوير الأداء بصفة مستمرة ودائمة. ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الورشة ما يلي: إنشاء وحدة إعلام متخصصة في التعاطي مع قضايا التطرف والإرهاب. هذه الوحدة تكون على مستوى كل هيئة إعلامية - إذاعة أو تلفزيون - تتبع إدارة الأخبار. يشرف عليها مدير الوحدة وتتكون من مجموعة من الصحافيين المتميزين والمتخصصين للتعامل مع قضايا التطرف والإرهاب والأزمات من خلال استخدام مختلف الأنواع الصحفية: أخبار، روبورتجات، تحقيقات، مقابلات، تحليلات، دراسات، أفلام وثائقية . . . الخ. صحافيو هذه الوحدة يتخصصون في التعاطي مع الإرهاب من خلال العمل الميداني ومن خلال الورشات التدريبية والتعليم المستمر والتكوين داخل البلاد وخارجه. كما ستوجب الأمر وضع استراتيجية واضحة المعالم للتعامل مع قضايا التطرف والإرهاب. تسهر الإدارة العليا للهيئات الإذاعية والتلفزيونية بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة بوضع استراتيجية واضحة المعالم تكون خارطة طريق لوحدة الإعلام المتخصصة في الإرهاب والتطرف والأزمات وكذلك باقي الصحافيين. تبنى الاستراتيجية على أسس واضحة تتعلق بتعريف الإرهاب

واعتماد الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وكذلك الآليات المختلفة التي يجب استخدامها في التعاطي مع التطرف والإرهاب والأزمات. كما أوصى اتحاد إذاعات الدول العربية بضرورة الاهتمام بالأنواع الصحفية المختلفة لتغطية قضايا الإعلام والإرهاب. لا يجب أن تقتصر تغطية التطرف والإرهاب على الأخبار فقط والتركيز على الإثارة والسبق الصحفي بل ينبغي التركيز على الأنواع الصحفية ذات البعد التحليلي والاستقصائي وهنا ينبغي على وسائل الإعلام ومن خلال وحدة الإعلام المتخصص في التطرف والإرهاب على تخصيص موازنات للإنتاج ولاستضافة خبراء ومتخصصين من مختلف مجالات العلوم لتغطية مختلف زوايا الإرهاب والتطرف. وكذلك العمل على إنتاج مضامين إعلامية تساهم في مكافحة التطرف والإرهاب (الدراما، الموسيقى، برامج الأطفال، برامج وثائقية...). المنتج الإعلامي العربي حول التطرف والإرهاب يكاد يقتصر على الأخبار. التركيز على الأخبار لا يحقق الهدف من إعلام ملتزم ومسئول للمساهمة في محاربة الإرهاب والقضاء عليه. هذا يعني أن المؤسسات الإعلامية مطالبة في الاستثمار في تكوين الكادر الإعلامي المتخصص وفي تخصيص موازنات معتبرة للإنتاج. التعاطي مع الإرهاب بطريقة مهنية وعملية يتطلب إنشاء وحدة رصد لدراسة التغطيات الإعلامية المختلفة لقضايا التطرف والإرهاب. هذه الوحدة تعمل بالتنسيق مع وحدة إعلام الإرهاب والتطرف والأزمات للوقوف عند نقاط القوة ونقاط الضعف وتزويد الصحافيين بالنماذج الناجحة والنماذج الفاشلة. تتكون الوحدة من باحثين متخصصين في الإعلام والاتصال ومتمرسين على الاحصاء وتحليل المضمون. على بعض المؤسسات الإعلامية العربية التخلي عن خطاب العنف والكراهية والتحريض في الخطاب الإعلامي الذي يعالج قضايا التطرف والإرهاب. عادة ما تخرج بعض المؤسسات الإعلامية عن العمل الإعلامي الحرفي والمسؤول والملتزم حيث تستخدم خطاباً ولغةً وأسلوباً يقوم على الكراهية والتحريض وإقصاء الآخر وغير ذلك من الأساليب التي تنم على ضعف المهنية عند الصحفي وكذلك ضعف إلمامه بموضوع التطرف والإرهاب من الناحية التاريخية والسياسية والأيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية والدينية. وهنا يجب على المؤسسة الإعلامية أن تقوم بنقد ذاتي وباجتماعات دورية لتقييم مختلف الأعمال التي عالجت قضايا الإعلام والتطرف والأزمات.

من توصيات الاتحاد كذلك إصدار مدونة سلوك وميثاق أخلاقيات يتم فيه ضبط قواعد التعامل مع الأحداث الإرهابية. ينبغي على كل مؤسسة إعلامية - إذاعة أو تلفزيون - بالتنسيق مع الصحافيين ومختصين وأكاديميين وباحثين إصدار مدونة سلوك وميثاق أخلاقيات يكون بمثابة المرجع الأساسي الذي يحدد السبل والطرق والآليات المختلفة للتعامل مع قضايا العنف والإرهاب والتطرف بمهنية ومسؤولية وفي إطار الأخلاق والقيم التي تؤمن بها المؤسسة والمجتمع. كما يجب تنظيم دورات تدريبية دورية ومستمرة لتنمية مهارات الصحافيين المتخصصين في تغطية التطرف والإرهاب والأزمات. توُكل هذه المهمة لاتحاد إذاعات الدول العربية بهدف تنظيم دورات تدريبية وورش عمل لتأهيل الصحافيين ولإمدادهم بالمهارات اللازمة للتعاطي مع قضايا التطرف والإرهاب والأزمات. ويجب التركيز هنا على التدريب للتعامل مع مختلف قضايا الإرهاب من مختلف الزوايا: المفاهيم والمصطلحات، مهارات الكتابة، الأنواع الصحفية وخاصة التحقيقات والربورتاجات، البرامج الحوارية، الخبراء والمختصين، الأبعاد الأخلاقية...الخ. ويجب التركيز هنا على تقديم عينات مختلفة لتعامل وسائل الإعلام محلية ودولية مع قضايا التطرف والإرهاب. فعلى كل مؤسسة إعلامية أن ترشح صحافيين أعضاء في وحدة الإعلام المتخصص في قضايا التطرف والإرهاب وكذلك أعضاء مرصد متابعة التغطية الإعلامية لقضايا التطرف والإرهاب. كما ينبغي متابعة المتدربين من خلال تكوينهم وتدريبهم وكذلك متابعة أعمالهم في الميدان من أجل النقد والتحليل والوقوف عند الإيجابيات والسلبيات. ينبغي تنظيم هذه الورشات التدريبية بصفة مستمرة ومنظمة ودائمة على أن تنظم على أقل تقدير أربع دورات في السنة الواحدة. كما ينبغي على الهيئات الإذاعية والتلفزيونية العربية التنسيق وتبادل الخبرات والتجارب في مجال التعاطي مع قضايا التطرف والإرهاب. كما ينبغي على المؤسسات الإعلامية المنضوية تحت مظلة اتحاد إذاعات الدول العربية كذلك تأسيس جمعية لوحدات الإعلام المتخصص في التطرف والإرهاب وكذلك جمعية لوحدات رصد التغطية الإعلامية لقضايا التطرف والإرهاب بهدف الاجتماع من أجل التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات على الأقل مرتين في السنة وتكثيف مثل هذه الاجتماعات أثناء وقوع أحداث وأعمال إرهابية. وأخيراً ضرورة إشراك

الجمهور والجهات ذات الصلة، ما يعني إشراك الجمهور والمجتمع المدني من خلال البرامج المباشرة والحوارية ومن خلال المساهمة في إثراء النقاش حول التطرف والإرهاب وانعكاساته على الفرد والمؤسسة والمجتمع. فالإرهاب هو قضية الجميع ومسؤولية الجميع وهذا ما يحتم على المؤسسات الإعلامية أن تفتح حواراً صريحاً وشفافاً وديمقراطياً مع الجمهور. كما ينبغي سبر آراء الجمهور من حين لآخر حول تعاطي المؤسسة الإعلامية مع قضايا التطرف والإرهاب للتعرف على توجهات الرأي العام في المجتمع بخصوص الإرهاب لأن في نهاية المطاف الجمهور هو المستهلك النهائي للرسالة الإعلامية وهو المعني الأول بقضايا الإرهاب والتطرف.

## الكيل بمكيالين والاستغلال السياسي للإرهاب

المتتبع اليوم لما يجري في دولة بحجم فرنسا وتاريخها ووزنها على الساحة الدولية يلاحظ العنصرية والإقصاء والتهميش والفشل الكبير في عملية إدماج الجاليات المختلفة التي تعيش على أراضيها. فرنسا عجزت عبر عقود من الزمن في إدماج الجيل الثاني والثالث من أبناء المهاجرين والاعتراف بالجميل الذي قدمه أبناء مستعمراتها في إفريقيا وأرجاء أخرى من العالم في عملية تحريرها من النازية وفي عملية البناء والتشييد. وهم المساواة وواقع التمييز يعكس أطروحة منظر الإمبريالية الفرنسي "جول فيري" الذي قسم الشعوب والأمم إلى شعوب متحضرة ومتفوقة خُلقت لتقود شعوباً وأمماً أخرى متخلفة وجاهلة وغير قادرة على إدارة وحكم نفسها بنفسها. العملية الإرهابية التي نفذها الاخوان كواشي هي عملية تعكس فشل فرنسا في احتواء التهميش والبطالة والعنصرية ضد كل من يعيش في فرنسا. العملية الإرهابية التي عاشتها فرنسا مؤخراً تعكس أزمة ضمير وأزمة في العلاقات بين الشعوب والأمم والديانات والحضارات. فرغم التطور المادي والتكنولوجي الذي شهدته البشرية في العقود الأخيرة، ما زالت المنظومة الدولية تعاني من غياب التسامح والتفاهم والحوار واحترام الآخر بغض النظر عن عرقه ولونه ودينه ومعتقداته.

الإرهاب مرض مزمن يختفي ثم يظهر فجأة وما دام أن فرنسا لم تجرؤ على مواجهة المشكلة بطريقة موضوعية ومنهجية ومسؤولة، فالإرهاب سيبقى وللأبد ما دام أن أسبابه قائمة وموجودة. ففرنسا الرسمية لم تحدد معالم واضحة للتعامل مع

مشكلة إدماج الجاليات التي تعيش على أرضها خاصة وأن الشابين اللذان نفذا عملية "شارلي إبدو" هما من أبناء فرنسا، وُلدوا فيها ودرسوا في مؤسساتها التعليمية. البعض من شباب الجاليات يمثل الجيل الثاني والثالث لمهاجرين شيدوا أمجاد فرنسا بعرق جبينهم وبتضحياتهم الجسام. فهناك جدال كبير في الأوساط السياسية الفرنسية وأوساط صناع القرار، فمن جهة هناك اليمين الذي يطالب بالهجرة المختارة والاستبعاد المنظم للأشخاص الذين لا يتوفرون على وثائق شرعية، ومن جهة أخرى هناك اليسار الذي يرى أنه بإمكان فرنسا الاستفادة من الهجرة. وبين هذا وذاك يدرك الملاحظ أن فرنسا لا تؤمن بشعاراتها وببعض المبادئ التي تقوم عليها حيث أن هناك فجوة كبيرة جداً بين شعار المساواة والعدالة والإخاء وواقع التمييز والتهميش الذي تعاني منه الجاليات في فرنسا. يعيش في فرنسا اليوم أكثر من خمس ملايين مسلم وأكثر من أربع ملايين من السود وأكثر من أربع ملايين عربي. لكن هذا التنوع لا يعني الكثير لفرنسا الرسمية التي تنظر لهذه الجاليات والأقليات بعين الازدراء والاحتقار والتهميش والتمييز المنظم. "جون ماري لوبان" يرى أن هذه الجاليات تشكل خطراً على فرنسا وهي سبب الأمراض الاجتماعية والبطالة، والجرائم وانتشار المخدرات. فواقع فرنسا يقول أن هذا البلد بلد ملون ومتعدد الأعراق والأقليات والثقافات والديانات، لكن فرنسا الجمهورية الرسمية لا تؤمن بهذا الواقع وما زالت تعيش على غطرستها وعنصريتها وعملية تهميشها للآخر.

على عكس العديد من الدول المتقدمة والتي تعيش فيها شعوب من مختلف الأجناس والأعراق والديانات (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، أستراليا، نيوزيلاندا، كندا، . . .الخ) فشلت فرنسا منذ أكثر من قرن من الزمن في إدماج وصهر هذه الجاليات في الجمهورية الفرنسية. وما زالت فرنسا الرسمية تتخبط في أيديولوجية الإقصاء والتهميش وعدم الاعتراف بالآخر مهما كانت الظروف والاعتبارات. فالوثائق الرسمية تعترف بفرنسية ملايين المهاجرين من عرب وأفارقة ومسلمين، لكن فرنسا الرسمية تعتبر هذه الفئة غير فرنسية كلياً وتبقى من الدرجة الثانية أو الثالثة. والأخطر في هذه القضية هو النخبة المثقفة الفرنسية والمفكرون الفرنسيون الذين يصرون على التفوق العرقي والثقافي الفرنسي ما عدا قلة قليلة من اليسار التي تحاول بكل ما أُتيت من قوة تصحيح هذه النظرة لكن بدون جدوى.

فرنسا الجمهورية الرسمية يجب أن تعترف بالأمر الواقع ويجب أن تعيش على غرار الشعوب المتطورة والمتحضرة والتي تؤمن بحوار الثقافات والديانات والحضارات والتفاهم واحترام مختلف الشعوب والأمم بغض النظر عن اللون والدين والعرق والأصل. التهميش والإقصاء والظروف الصعبة التي تعيشها الجاليات المختلفة هي البذور التي تنبت الإرهاب وتجعل من شعارات الديمقراطية والحرية والمساواة شعارات جوفاء. فمعايير الجمهورية متناقضة ومتضاربة فمن جهة تدافع الجمهورية الفرنسية عن الرسوم المسيئة للرسول باسم حرية التعبير وفي نفس الوقت تحاكم رجاء جارودي وتودعه السجن لأنه كتب كتاباً يسرد فيه الأساطير المؤسسة لدولة إسرائيل ويشكك في المحرقة. جمهورية فرنسا أصدرت قانوناً يحاكم بموجبه كل من يشكك في المحرقة. أين هي حرية التعبير في كل هذا؟ وأين هي حرية التعبير عندما تم تسريح صحافي بجريدة "شارلي إبدو" نفسها عندما تناول موضوع اعتناق ابن ساركوزي اليهودية. أليس هذا مصادرة لحرية الفكر والتعبير والصحافة؟ ماذا عن القانون الجديد الذي جاء مباشرة بعد الاعتداء على صحيفة "شارلي إبدو" والذي يجرم كل من يبرر الإرهاب. أين هي حرية التعبير؟ وأين هي حرية الرأي؟ فهناك تناقض صارخ في النظر إلى الأشياء والكيل بمكيالين. مسيرة الجمهورية يوم الأحد بباريس كانت عملية علاقات عامة بامتياز أستغلها الرئيس فرانسوا هولاند للرفع من أسهم شعبيته التي انخفضت إلى أدنى مستوياتها. فمن الأجدر لفرنسا بدلاً من المسيرات أن تراجع تاريخ فشلها الكبير والطويل في إدماج الجاليات المختلفة التي تعيش على أراضيها. فغادة العملية الإرهابية ظهرت مشاكل كبيرة جداً في مدارس فرنسا تمثلت في الانقسام الكبير في النظر إلى قضية "شارلي إبدو" حيث عبر الكثير من التلاميذ عن استيائهم للتعامل الفرنسي الرسمي مع حرية التعبير التي تسيء لمعتقدات وديانات الاخرين ومصادرتها أحياناً أخرى باسم الحفاظ على المقدسات والأمن والاستقرار.

من جهة أخرى نلاحظ انزلاق الإعلام الفرنسي برمته وبمختلف أطيافه نحو التهويل والتضخيم والاستغلال السياسي للحادثة دون التركيز على الأسباب وفشل السلطات الفرنسية في إدماج مختلف الجاليات والأجناس التي تعيش على أراضيها حيث أن بذور التطرف والإرهاب تنتشر في الأحياء الفقيرة التي تؤوي مئات الالاف من المغاربة والأفارقة والمسلمين. أين هي فرنسا وأوروبا من 5000 شاب

غادروا أوروبا للجهاد في صفوف القاعدة وداعش وأين هي فرنسا من أكثر من 500 هجوم نفذ في الأيام الأخيرة على المساجد وضد الجالية المسلمة في فرنسا. حادثة "شارلي إبدو" أكبر بكثير من مسيرة الجمهورية بل هي عملية تتطلب من فرنسا مراجعة سياساتها وبرامجها العديدة والمختلفة لإدماج الجاليات والأقليات والتعامل مع الدين الإسلامي الذي يعتبر الديانة الثانية في فرنسا والذي ما فتئ ينتشر يوماً بعد يوم أمام تراجع الديانات الأخرى وتنامي الإسلاموفوبيا التي قد تتسبب في انتشار ردود أفعال تكون عواقبها وخيمة على الجميع.

## التأطير الإعلامي والتعاطي مع الإرهاب

أعلنت الشرطة الأميركية مقتل ثلاثة شبان مسلمين برصاص مسلح بعد اقتحام منزلهم في ضاحية تشابل هيل بولاية كارولينا الشمالية، في جريمة وصفت بأنها "عنصرية". وكشفت الشرطة عن أسماء الضحايا الثلاث، وهم ضياء شادي بركات، 23 عاماً، وزوجته يسر محمد أبو صالحة، 21 عاماً، وشقيقتها رزان، 19 عاماً. وتم إلقاء القبض على كريغ ستيفن هيكس، البالغ من العمر 46 عاماً للاشتباه في ارتكابه جريمة القتل العمد بحق الشبان الثلاثة بعد اقتحام منزلهم. وتسود موجة من الغضب العارم وسائل التواصل الاجتماعي، حيث وصفت الجريمة بأنها "إعدام بدم بارد". كما نشرت مجموعة من صور الضحايا. مطالبات بالإدانة وشبّه النشطاء الجريمة بالهجوم الذي نفذ ضد صحيفة "شارلي ايبدو" بفرنسا، وطالبوا الرئيس الأميركي والشخصيات الدينية بإدانة الجريمة. كما انفجرت مواقع التواصل الاجتماعي بهاشتاغ، أعرب فيه المسلمون وغير المسلمين عن استيائهم من تعامل وسائل الاعلام الغربية مع مقتل ثلاثة طلبة مسلمين بالولايات المتحدة على يد ارهابي عنصري. حمل الهاشتاغ #Muslim Lives Matter بمعنى "حياة المسلمين تستحق الاهتمام، وأعرب رواد مواقع التواصل الاجتماعي عبر العالم عن غضبهم من التجاهل الكلي لوسائل الاعلام الغربية لهذه الحادثة الخطيرة التي قتل فيها ثلاثة طلبة أبرياء ليس لسبب إلا لأنهم مسلمون من قبل شخص لم يطلق عليه أحد صفة "الإرهابي" وكأن هذه الصفة ملازمة فقط للمسلمين.

الحادثة التي وقعت قبل أيام بمنطقة "كارولينا الشمالية" مرت مرور الكرام ولم

تُعط لها أية اهمية من قبل وسائل الاعلام. فماذا لو أن مسلم قتل ثلاثة أشخاص غير مسلمين هل كان سيكون هناك نفس التجاهل. وتأسف هؤلاء أيضاً من وصف القاتل بـ "المختل عقلياً" وليس الارهابي، في تمييز فاضح بين المسلمين وغير المسلمين لمّا يتعلق الأمر بالإرهاب، وذكّر البعض بحادثة الارهابي النرويجي "اندريس بريفيك" والذي رغم قتله أكثر من 70 شخصاً تنديداً بارتفاع عدد المسلمين في النرويج ولم تطلق عليه أبداً صفة الإرهابي. يتساءل الكثيرون عن الآليات والعوامل التي تحدد تعاطي وسائل الإعلام مع الإرهاب. فالموضوع ليس بالبساطة التي يتصورها معظمهم، إذ أن وسائل الإعلام هي مؤسسات ربحية تصنع مادة مهمة تساهم بدرجة كبيرة في تشكيل الوعي الاجتماعي والذاكرة الجماعية والرأي العام. فما تقدمه وسائل الإعلام للجمهور ليس شكولاتة أو شامبو وإنما هو مادة تحمل في طياتها وثناياه قيما وثقافة وتاريخ وأيديولوجية. فالمؤسسة الإعلامية لها سياستها وأجندتها. فمجرد مقارنة بسيطة بين تعاطي الإعلام الدولي مع حادثة "شارلي إبدو" وضحايا شابل هيل يدرك المرء أن بالنسبة لوسائل الإعلام الحدث غير بريء وتختلف أهميته من مكان إلى أخر. وحسب المنظرين وعلماء الإعلام والاتصال هناك نظريات عديدة تشرح عملية صناعة الخبر وفبركته وتقديمه للجمهور. فصانع الرسالة الإعلامية عادة ما يقوم بـ"تأطير" المنتج الإعلامي - وضع الخبر في إطار - وهذا يعني أن ما هو خبر لمؤسسة إعلامية معينة قد لا يعتبر خبراً لوسيلة أخرى. فالتأطير هو تلك العملية التي من خلالها يتم توظيف النص الصحفي للربط بين مختلف المعاني في عقل القارئ اعتماداً على العناصر المختلفة لهذا النص وذلك باستثارة معاني ودلالات وأنساق وابنية معينة ومخزنة في ذاكرته تشكل إدراكه واستجاباته للمحتوى الاعلامي. فالتأطير هو الطريقة التي يُقدم بها النص الاعلامي من طرف الصحافيين من خلفيات ثقافية وأيديولوجية وثقافية واجتماعية ويحدد طريقة فهم وادراك المتلقي للنص الاعلامي انطلاقاً مما يخزنه من مفاهيم ومعاني حول هذا الموضوع أو ذاك. الاعلامي يقدم النص بطريقة "مبروزة" انطلاقاً من خلفياته الثقافية والسياسية والدينية والقيمية وبطريقة تجعل المتلقي يتقبلها كما يريد المرسل وليس حسب مرجعيات المتلقي الذي يحدد طريقة الفهم لدى المتلقي هو المرسل من خلال التأطير الذي يحدثه للنص الاعلامي. فالتأطير هو التركيز على

عناصر معينة من الخبر وإهمال عناصر أخرى أو كما أسلفنا تجاهل الحدث كلية. فعملية التأطير هي وضع الحدث في إطار محدد يتماشى مع قناعات الصحفي وفق سياسة المؤسسة الإعلامية والتجارية والاقتصادية وعوامل أخرى اجتماعية سياسية ثقافية أيديولوجية دينية . . .الخ وكذلك الأخذ بعين الاعتبار ما يروق ويتوافق مع الذاكرة الجماعية والثقافة السائدة في المجتمع. فالإطار هنا لا يسمح بالخروج عن المتفق عليه في المجتمع. فهناك على سبيل المثال قضايا وحوادث تقصى وتلغى من أجندة المؤسسة الإعلامية لأنها لا تتناغم وتتناسق مع الإطار العام للمؤسسة.

فبالنسبة للإعلام الدولي حادثة شارلي إبدو جريمة إرهابية قام بها مسلمون ويجب تغطيتها بإسهاب لكن في إطار محدد وهو ربط الجريمة بالإرهاب ووفق ظاهرة الإسلاموفوبيا والتخويف والترهيب من كل ما هو إسلام. كما لا يجب الكلام عن وفاة في نفس الحادثة شرطي عربي مسلم من أصول جزائرية وكذلك وفاة صحافي من أصل جزائري وهو عربي ومسلم يعمل في نفس الجريدة. كما تجدر الإشارة هنا أن الإعلام الدولي أهمل تماماً أن الذين قاموا بالجريمة وهم مواطنون فرنسيون من إنتاج المجتمع الفرنسي وهم ضحايا التهميش والبطالة والعنصرية والتمييز. قدم الإعلام الدولي حادثة شارلي إبدو في إطار الثقافة السائدة في الغرب وهي الثقافة المناهضة للإسلام ولانتشار هذا الدين بسرعة فائقة في بلد يقوم على اللائكية والعلمانية وفصل الدين على الدولة. وهنا زوايا وخلفيات عديدة تجاهلها الإعلام الغربي أو لم يقحمها في عملية التأطير حيث أنها لا تتلاءم وتنسجم مع الأفكار والصور السائدة في المجتمعات الغربية عن الإسلام والمسلمين. وهنا يجب التأكيد على أن الخبر ليس بريء ولا يقدم للجمهور كما هو وإنما يُصنع ويُفبرك و"يُبروز" وفق معايير محددة. من جهة أخرى تناسى وتجاهل الإعلام الدولي تماماً خلايا الإرهاب المتواجدة في الدول الأوروبية وكذلك 5 آلاف شاب أوروبي التحقوا بصفوف داعش والقاعدة. أما بالنسبة لحادثة شابل هيل بكارولينا الشمالية فالموضوع لا يستجيب لمقومات الخبر حسب الإعلام الدولي فهو حادثة عابرة ولذا يجب المرور عليها مرور الكرام. لأن حيثيات الحادثة تناقض جملة وتفصيلاً ادعاءات هذا الإعلام العالمي والغربي والتي تؤطر وتبروز الإرهاب على أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإسلام والمسلمين والفكر المتخلف والمحافظ. فالأمر إذا

يتعلق بتلاعب وتحكم منهجي فيما يقدم للجمهور وكيف يقدم ومتى يقدم. فقبل أكثر من 90 سنة كتب والتر ليبمان "أن وسائل الإعلام تحدد لنا ما نراه من حولنا والواقع ليس كما هو بل كما تراه هي وتحدده".

## ضحايا الإرهاب وازدواجية المعايير

ضرب الإرهاب خلال الأسابيع الماضية مناطق عدة في العالم كشرم الشيخ وباريس ولبنان وباماكو وتونس وبطبيعة الحال سوريا والعراق واليمن. المتتبع والملاحظ للتغطيات الإعلامية لهذه الأحداث الإرهابية يلاحظ أن في بعض الدول والأماكن ضحايا الإرهاب لهم درجة معينة ومنزلة مرموقة وتغطية درجة أولى. فما حدث في باريس كان بمثابة الجريمة العظمى والكارثة الكبرى حيث تهافتت وسائل الإعلام على تغطية الحدث وبطريقة مكثفة وتهافت وتسارع باراك أوباما وديفيد كاميرون وأنجيلا ميركل وغيرهم كثر للتنديد بالعملية وللتضامن مع فرنسا في محنتها وفي ضرورة تكثيف الجهود لاحتواء الارهاب والقضاء عليه. في نفس اليوم الذي ضرب فيه الإرهاب باريس ضرب لبنان، لكن لا مجال للمقارنة وكأن إرهاب لبنان شيء عادي وطبيعي ولا أثر له أما، إرهاب باريس فهو إرهاب من الدرجة الأولى وكأن ضحايا الإرهاب في لبنان هم من الدرجة الثالثة أو الرابعة وضحايا باريس هم من الدرجة الأولى. ونفس الشيء ممكن قوله بالنسبة لضحايا باماكو وشرم الشيخ وضحايا الإرهاب في سوريا والعراق واليمن وتونس ومصر.

الغريب في الأمر أن الإعلام الدولي والمؤسسات الإعلامية عبر العالم لم تحاول استقصاء الأمر بالطريقة المعهودة لدى منظري الصحافة الاستقصائية والصحافة التي تغوص في تفاصيل الأمور ولا تكتفي بقشورها. فدومينيك دو فيلبان وزير الخارجية الفرنسي السابق على سبيل المثال وفي مقابلة تلفزيونية شرح الوضع كما ينبغي وأجاب عن أسئلة كثيرة غيّبتها وسائل الإعلام العالمية كالمحلية من أجندتها. دو فيلبان في مداخلته قال أن الإرهاب ضرب فرنسا بسبب تدخلها في الشرق الأوسط ولخنوعها وخضوعها للسياسة والاستراتيجية الأمريكية في المنطقة. كما أضاف أن من يقتل الآخرين وأبرياء الآخرين لا بد أن يعامل بالمثل. فحسب دوفيلبان "داعش" صناعة غربية والإرهاب له قواعد خلفية في مدن أوروبية عديدة

وأن تنظيم "داعش" ما هو إلا "وليد مشوه" لسياسة الغرب المتغطرسة التي ضاعفت بؤر الإرهاب حول العالم. واعتبر دو فيلبان في حديث لقناة "PFM tv" الفرنسية أن التدخل العسكري في أفغانستان والعراق وليبيا ومالي ساهم في "تضاعف أعداد الجهاديين الإرهابيين الذين كانوا بضعة آلاف وأصبحوا يعدون بعشرات الألاف". كما وصف قرار الرئيس الأمريكي باراك أوباما بتشكيل تحالف دولي لمحاربة "داعش" بأنه خطير وسخيف لأنه "سيعمل على مضاعفة البؤر الإرهابية"، كما طالب دو فيليبان الدول الغربية بالوقوف أمام الحقيقة المؤلمة التي شاركوا بقوة في صنعها. وقال "حان الوقت أن تتعلم أوروبا والولايات المتحدة من تجربة الحرب على أفغانستان، ففي 2001 كان لدينا بؤرة إرهاب رئيسية واحدة أما الآن وبعد خوض عمليات عسكرية على مدار الـ 13 سنة الماضية شملت أفغانستان والعراق وليبيا ومالي أصبح لدينا نحو 15 بؤرة إرهابية بسبب سياستنا المتناقضة".

وفي حديث آخر أجرته معه صحيفة "لوموند" الفرنسية في 13 يناير 2015، قال دو فيليبان إن "التدخل العسكري الفرنسي المباشر في ليبيا لإسقاط حكم العقيد معمر القذافي، ساهم بشكل واضح في كل ما وصلت إليه الأوضاع الراهنة في فرنسا". وأضاف: "الآن فقط شعرنا كيف أن بعض العمليات العسكرية هي التي بشّرت بكل ما يحدث لنا اليوم في البلاد، حيث أن العملية العسكرية التي نفذت في الأراضي الليبية في العام 2011 والتي نجم عنها منذ ذلك الوقت تحويل ليبيا إلى معلم إرهابي في الصحراء". وكذلك العملية العسكرية التي نفذت في منطقة الساحل الأفريقي وخصوصاً في نطاق الأراضي النيجيرية على الحدود الدولية المتاخمة لكلٍّ من تشاد والكاميرون، حيث تمدّدت أذرع حركة "بوكو حرام" لتبسط سيطرتها ونفوذها، الاجتماعي والجغرافي، وتحكم قبضتها المتوحشة على سكان هذه المناطق.

وقد ظلت معظم الجماعات والتنظيمات الإسلامية، التي سلكت مسلك التشدد والعنف المسلح والإرهاب، منذ التدخل العسكري السوفياتي المباشر في أفغانستان في 25 ديسمبر 1979 من القرن الماضي، تعتمد لسنوات عديدة على دعم الغرب والولايات المتحدة وبعض حكومات الدول العربية والإسلامية، لمشاريعها "الجهادية الإسلامية"، وعمليات تدريبها وتمويلها وتموينها من المواد الأولية للصناعات العسكرية الحديثة، والمساعدات اللوجستية والفنية والتسهيلات الاقتصادية الضخمة.

ثم بدأ عودها يشتد في مواجهة الحروب والغزوات الغربية والأميركية والدولية، التي ظلت متوحشة ودموية بشكل واسع النطاق، منذ ذلك الوقت بذريعة مكافحة قضايا الإرهاب.

من جهته أشار تشومسكي إلى ازدواجية المعايير لدى الإعلام الغربي، حيث إنه يحيي ذكرى قمع انتفاضة براغ على يد الاتحاد السوفييتي، في سنة 1968، ويعتبرها ذكرى أليمة لا تنسى، بما أنها شهدت سقوط ما بين سبعين وتسعين ضحية، ولكن لا أحد يذكر أنه قبل ذلك التاريخ بثلاث سنوات، حدث انقلاب في اندونيسيا، وقفت وراءه وكالة المخابرات الأمريكية، بهدف السيطرة على هذا البلد الذي أراد أن يكون مستقلاً ومتطوراً، وقد أدى هذا الانقلاب إلى سقوط قرابة ثلاثة ملايين ضحية. فالتاريخ الاستعماري لدول مثل فرنسا وبريطانيا يبقى وصمة عار على من يدّعون اليوم محاربة الإرهاب ونشر الحرية والديمقراطية في ربوع المعمورة.

## الإعلام العربي وتغطية الإرهاب... التسطيح وغياب المهنية

يعتبر الإرهاب ظاهرة العصر التي يعاني منها الفرد والمجتمع والدولة. وبالرغم من أن الظاهرة قديمة قدم البشرية وعرفتها الإنسانية منذ العصور الغابرة إلا أنها في العقود الأخيرة انتشرت بسرعة فائقة جداً وأصبحت أداة من أدوات الممارسة السياسية ووسيلة تستعمل لطرح القضايا والمطالبة بالحقوق والوصول إلى الرأي العام المحلي والدولي كما أصبحت بامتياز وسيلة لإدراك الرأي العام والتأثير في صناعة القرار. ما هي العلاقة يا ترى بين وسائل الإعلام والإرهاب وكيف تتصرف المؤسسات الإعلامية والقائمين عليها مع ظاهرة معقدة لها انعكاسات وتداعيات عديدة وخطيرة على مختلف الأصعدة وفي شتى المجالات. إن التغطية الإعلامية التي تحظى بها الأحداث الإرهابية والمقابلات التي تجريها القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية والصحف والمجلات مع رؤساء وقادة ومسؤولي الجماعات الإرهابية تقدم خدمة جليلة لهم تتمثل بالاعتراف بهم وبمطالبهم إذ يصبحون في مرتبة السياسيين وصناع القرار وصناع الأخبار في أوساط الجمهور والرأي العام، وتصبح لديهم علنية وحضور إعلامي وحضور في أذهان وأفكار الناس وفي الرأي العام. وهذا ما يعني أنه ومن خلال تغطيتها للأحداث الإرهابية بطريقة تتسم

بالإثارة والإطناب والتضخيم والتهويل تقدم وسائل الإعلام الإرهابيين ومطالبهم للرأي العام ما يعني الاعتراف بهم وبقضيتهم وأطروحاتهم. فبالوصول إلى وسائل الإعلام وإلى الرأي العام لا يختلف الإرهابي عن رئيس الحزب السياسي أو الوزير أو العضو في البرلمان. حيث أنه يدخل في اتصال مباشر مع الجمهور ومن دون أدنى شك سيجد هناك بين الملايين من يتعاطف معه أو من يشاطره الرأي خاصة من بين أولائك المهمشين والمحرومين والفاشلين في حياتهم.

يمكن تحديد أبرز سمات المعالجة الإعلامية العربية للظاهرة الإرهابية وللعمليات الإرهابية فيما يلي: لا يتوفر لدى معظم وسائل الإعلام العربية كادر إعلامي مؤهل ومتخصص في التعاطي مع قضايا التطرف والإرهاب قادر ومتمكن على تقديم معالجة إعلامية مناسبة لهذه الظاهرة المعقدة والمتشابكة والمتعددة الأبعاد. كما لا تعتمد وسائل الإعلام العربية، في غالب الأحيان على الخبراء والمختصين في المجالات الأمنية والاجتماعية والنفسية والثقافية والدينية والتربوية لمعالجة الجوانب المختلفة للظاهرة الإرهابية، من جهة أخرى، يغلب على التغطية الإعلامية العربية للظاهرة الإرهابية الطابع الرسمي والاعتماد، في الغالب، بشكل مطلق على مصدر واحد، وهو المصدر الرسمي، وهذا ما يضفي عليها طابعاً بالغ الرسمية، وربما الجمود، لا يتوافق مع ديناميكية الإعلام وسرعته. تتميز التغطية التي يقدمها الإعلام العربي للظاهرة الإرهابية كذلك بعدم الانتظام وعدم الاستمرارية، وتكون مناسبتية تزداد كثافة أثناء العمليات والأحداث، ثم تتلاشى (حادثة شارلي إبدو و11 سبتمبر 2011). لا تقوم التغطية الإعلامية العربية للظاهرة الإرهابية، في الكثير من الأحيان على منهجية واستراتيجية واضحة المعالم من قبل المؤسسة الإعلامية ومن قبل الصحفي نفسه وهذا ما يجعل التغطية تتميز بالعفوية والارتجال وعدم التخطيط، الأمر الذي يجعلها تغطية تفتقر إلى الإطار المرجعي الذي يحقق لها تماسكها المنهجي. كما تفتقر الممارسة الإعلامية العربية إلى وجود أي قدر من التعاون والتنسيق على مستوى عربي من أجل تقديم تغطية ذات طابع عربي عام ومشترك لهذه الظاهرة.

تتعامل وسائل الإعلام العربية في معظم الأحيان مع الظاهرة الإرهابية باعتبارها حدث منعزل، وليس كعملية لها سياقها وإطارها ومحدداتها، تنمو وتتطور وتنتشر

في بيئة لها خصائصها ومميزاتها ولها إطارها الأيديولوجي والسياسي والاقتصادي والثقافي. . . وهنا نلاحظ أن وسائل الإعلام تعالج الحدث الإرهابي كحدث وليس كظاهرة، حيث يعطي الإعلام العربي اهتماماً للعمليات الإرهابية أكثر من الاهتمام الذي يعطيه للإرهاب كظاهرة لها أسبابها وسياقها وانعكاساتها. وهنا نلاحظ كذلك هيمنة الطابع الإخباري على التغطية الإعلامية العربية للعمليات الإرهابية، وتقديم تغطية عاجلة وسريعة، وسطحية، تهتم أساساً بتقديم جواب عن سؤال: ماذا حدث؟ وتتجاهل الأسئلة المحورية كلماذا؟ وما هي الخلفية والأبعاد وما هو الإطار المحلي والإقليمي والدولي. . .الخ. في معظم الأحيان نلاحظ غياب التغطية الإعلامية ذات الطابع التفسيري والتحليلي، كما تغيب التغطية ذات الطابع الاستقصائي، الأمر الذي يؤدي إلى بقاء المعالجة الإعلامية سطحية ولا تتميز بالتحليل والتفسير والاستقصاء والاهتمام بمعالجة جذور الظاهرة الإرهابية وأسبابها العميقة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعرقية. . .الخ، وهذا ما يجعل الظاهرة تبدو وكأنها مجردة ومطلقة، وتقع خارج حدود الزمان والمكان والمجتمع، وهذا ما يجعل التغطية الإعلامية بعيدة عن الحرفية والمهنية.

ما هي الحلول والإجراءات اللازمة لتجاوز هذه الأخطاء والتعامل بمهنية وحرفية مع الإرهاب؟ من أهم الطرق والسبل التي يجب اعتمادها ما يلي: تدريب العاملين بوسائل الإعلام خاصة مقدمي البرامج التلفزيونية والقائمين علي إعدادها علي التعامل مع القضايا المتعلقة بالإرهاب والأمن القومي، ضرورة الرجوع إلي مصادر موثوق فيها قبل نشر أي أخبار تتعلق بالإرهاب، الاعتماد علي القصص الإنسانية لجذب التعاطف الواسع من المواطنين مع أجهزة الدولة في مواجهة الإرهاب. وكذلك الاعتماد على تقديم رسالة إعلامية مضمونها الأمل في المستقبل وحتمية الانتصار على الإرهابيين لرفع الروح المعنوية للمواطنين وتنسيق السياسات الإعلامية بين وسائل الإعلام المختلفة فيما يتعلق بالقضايا ذات صلة بالإرهاب والأمن القومي وكذلك عدم تقديم تحليلات أو آراء تخدم الإرهابيين بذريعة الحياد أو حرية التعبير، فلا حياد في مواجهة الإرهاب والتخريب وعدم التعامل مع الأحداث الإرهابية على أنها قصة خبرية أو سبق إعلامي، ولكن يتم التعامل معها على أنها عدوان على أمن واستقرار الدولة والمواطن والابتعاد عن التهويل

والتضخيم والبحث عن السبق الصحفي وزيادة المبيعات والكسب. كما ينبغي على المؤسسات الإعلامية ضرورة التركيز علي ما تسببه الإعمال الإرهابية من أضرار فادحة للدولة والمواطنين. والعمل على إبراز الأضرار المباشرة التي يتكبدها المواطنون جراء أعمال العنف والإرهاب، بحيث تصبح قضية القضاء على الإرهاب قضية شخصية لكل مواطن وقضية المجتمع بكامله. وهنا يجب الابتعاد عن القيم والأجندة والتأطير الذي تستعمله وسائل الإعلام الغربية في معالجتها للإرهاب. الإعلام العربي بحاجة إلى مقاربة ومنهجية من شأنها أن تساهم في محاربة الإرهاب بدلاً من بث الخوف والرعب في نفوس المواطنين، كما أنه يجب أن يعمل على محاربة الإرهاب فكرياً وذهنياً وعقائدياً. وتجنب التهويل والتضخيم والبحث عن الإثارة والسبق الصحافي والكسب السريع.

# الفصل الخامس

## الربيـــع العربـــي والإعــلام

- جمهورية الفايسبوك
- الإعلام العربي وصدمة التغيير
- هل بدأ يتحول الربيع العربي إلى خريف؟
- هل من ربيع للإعلام العربي؟
- خريف تونس الإعلامي
- الشبكات الاجتماعية والتعبئة السياسية
- الربيع العربي والفوضى الإعلامية
- الربيع العربي والصحافة المدنية
- الربيع العربي والفضاء العام
- الفضاء العام، الإعلام والديمقراطية
- جدلية الإعلام والمجتمع المدني
- الفضاء العام في عصر الإعلام الجديد
- الربيع العربي بعد خمس سنوات

# الفصل الخامس

## الربيع العربي والإعلام

### جمهورية الفايسبوك

تطورات جذرية شهدتها المنطقة العربية خلال السنة الماضية. أما عن أسبابها فكثر الكلام عن الإعلام الجديد ودوره في نشر الأخبار والمعلومات وتجنيد مئات الآلاف من الشباب للمطالبة بالتغيير ومنهم من رأى أن الأمور وصلت إلى درجة كبيرة من الظلم والاستبداد الأمر الذي جعل الأحداث تتطور بسرعة وتؤدي إلى ما آلت إليه. الأكيد أن الفضاء الإعلامي العربي تغير تغيراً كبيراً بسبب الإعلام الجديد والقنوات الجديدة والعديدة والمتنوعة التي وفرتها التكنولوجية الجديدة للشعب العربي. الفضاء العام العربي كذلك شهد نمواً لا مثيل له حيث أصبحت قضايا الأمة تناقش بكل حرية وديمقراطية وصراحة وجرأة وشفافية على الشبكات الاجتماعية. أمر آخر أكيد وهو أن المجتمع المدني في عديد الدول العربية فاق من سباته العميق وأصبح يتحرك ويتفاعل مع المسيرات والمظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها عديد عواصم الدول العربية. النتيجة في أخر المطاف أن المنطقة العربية دخلت عصراً جديداً أصبحت فيه للشعب سلطة وأصبحت فيه للشعب كلمة يقول رأيه من خلالها وأصبحت المظاهرات والمسيرات والاحتجاجات أقوى من الجيوش المدججة بالأسلحة وبالدبابات وغيرها. قبل سنوات لم يتصور أحد أن مظاهرات واحتجاجات ومسيرات بإمكانها أن تطيح برئيس وتجبر الآخر على الفرار والثالث على الموت بطريقة دراماتيكية.

وهنا يتساءل المرء عن ما هي الأسباب ولماذا لم تحدث هذه الثورات من قبل؟ ولماذا فشلت عديد الحركات والمحاولات التي كانت تهدف إلى تغيير الوضع والتخلص من الاستبداد والبطش والظلم والطغيان. بطبيعة الحال الإجابة ليست

بسيطة ولا يمكننا إرجاع ما حدث إلى عامل واحد أو سبب واحد وإنما هناك عدة متغيرات تداخلت وتشعبت وساهمت في حدوث ما حدث. وفي هذا المقام نركز على ظاهرة جد مهمة وهي دور الإعلام الجديد وخاصة الشبكات الاجتماعية في توعية الشباب وتجنيده وإعطائه الفرصة ليكون ويصبح فاعلا في الفضاء العام وفي المجتمع المدني للمطالبة بالتغيير والإصرار عليه حتى يتحقق في أرض الواقع.

ساهم الإعلام الجديد في تحريك المياه الراكدة في العديد من الدول العربية وأفرز احتجاجات ومسيرات ومظاهرات لا زالت تزعزع وتهز العالم العربي حتى الوقت الحاضر. تسونامي الاحتجاجات أطاح بأنظمة مستبدة وسلطوية في تونس ومصر وليبيا. جمهورية الفايسبوك كشفت عقم الأنظمة الإعلامية العربية التي تفننت خلال ما يزيد عن نصف قرن في "شرعنة" الوضع الراهن وفي التملق والتسبيح والمدح في الرئيس والقائد والنظام القائم. فالإعلام الجديد أعطى الفرصة للمواطن العربي أن يكون فاعلاً في العملية الاتصالية وأن يستقبل ويرسل ويدلي برأيه ويقدم مادة خبرية وإعلامية قد تتجنبها أو تغيب عن القنوات الإعلامية الرسمية وغيرها من وسائل الإعلام التقليدي. ثورة الفايسبوك قضت على نظرية حارس البوابة وقضت على الرقابة والتوجيه المنهجي للخبر والمعلومة.

فالمنطقة العربية عرفت بذور الثورة الإعلامية بظهور قناة الجزيرة في أواخر القرن الماضي سنة 1996 وتبنيها نمطاً جديداً في التعامل مع الأخبار والأحداث. وبانتشار الفضائيات -أكثر من 1100 فضائية عربية- انتقل المواطن العربي من أحادية الرؤية والمنطق والاستقبال إلى التعددية وكذلك الاختلاف في الطرح وفي الرؤى وفي المقاربات وفي التحليل والتعليق. ومهما ما يقال من سلبيات عن الفضائيات العربية إلا أن هناك إيجابيات جعلت من المواطن العربي فرداً أخراً في مجتمع أصبحت مصادر معلوماته متعددة ومختلفة وغير محتكرة.

من جهة أخرى استفاد المواطن العربي كغيره من شعوب العالم بظاهرة الشبكة العنكبوتية التي انتشرت بسرعة فائقة تفوقت على مختلف المعدلات في العالم. والكلام على الانترنت يعني الانفتاح على العلم والمعرفة ومختلف التجارب والانجازات في مختلف المجالات وفي جميع أنحاء العالم. ففي ظل التطورات السريعة والجذرية وفي ظل ما تشهده المنطقة العربية من تغيرات تحوّل الشباب

العربي إلى ملاحظ ومراقب ومشارك في تحديد مصيره ومستقبله والعمل على المشاركة في العملية السياسية وفي صناعة القرار. الشباب العربي من المحيط إلى الخليج حوّل الشبكات الاجتماعية إلى شبكات إخبارية استطاعت أن تتفوق على أقوى وأشهر الفضائيات ووسائل الإعلام الأخرى، بل أكثر من هذا أصبحت العديد من وسائل الإعلام تعتمد على جمهورية الفايسبوك في الحصول على المعلومات والأخبار والصور. فالشبكات الاجتماعية أصبحت تتفاعل مع المواطن العربي بطريقة فعالة وإيجابية بحيث أنها نجحت في تقديم همومه ومشاكله ومطالبه بكل صدق وواقعية حيث أن الشباب نفسه هو الذي يزود هذه الشبكات بالمعلومات والأخبار والصور والفيديوهات. فالإعلام التقليدي فشل فشلاً كبيراً في تقديم خلفيات وحيثيات ومجريات ما كان يحدث في الشارع العربي. فالإعلام الرسمي وغير الرسمي والموالي للسلطة بقي يمارس طقوس التسبيح والتملق رغم أن المعطيات تغيرت تماما والكلمة أصبحت للشارع والسلطة للشعب.

صنعت جمهورية الفايسبوك جيلاً جديداً من الإعلاميين، هذا الجيل لم يدرس الإعلام ولم يمارس الصحافة في قاعات التحرير، بل أصبح يمارس نوعاً جديداً من الإعلام، حيث تحول نموذج واحد إلى العديد (one to many) إلى من العديد إلى العديد (many to many). فالشباب العربي أصبح من خلال الفايسبوك وغيرها من وسائل الشبكات الاجتماعية يمارس ما يسمى بصحافة المواطن citizen journalism وهي الصحافة التي يشارك في صناعتها وإصدارها المواطن للمواطن. فمفهوم الممارسة الإعلامية تغير كلياً من ممارسة للتلميع والتسبيح إلى ممارسة للتغيير وتقديم مطالب الفئات العريضة من المجتمع إلى صاحب القرار. فالمعطيات تغيرت كما أن طرق ووسائل الحصول على الخبر تغيرت. أما وظائف الخبر حسب جمهورية الفيسبوك فهي موجهة مائة بالمائة إلى المواطن تطرح همومه ومشاكله للنقاش والحوار والتداول.

المتأمل والملاحظ لسنة 2011 يستنتج بدون أدنى جهد أنها سنة الشبكات الاجتماعية بامتياز حيث أصبح الإعلام الاجتماعي لاعباً فاعلاً وأساسياً في حياة الشعوب. فشبكات التواصل الاجتماعي غيرت آليات وميكانيزمات الاتصال والإعلام والتفاعل مع القضايا المصيرية في المجتمع. أصبحت هناك وسائل جديدة لتقديم الأخبار والمعلومات والصور والفيديوهات وكل ما من شأنه أن يقدم الحقيقة

للمجتمع. هذه البيئة الجديدة والفضاء الجديد حرر المجتمع من سيطرة السلطة على صناعة الكلمة والصورة والرأي العام. وكنتيجة لكل هذا تحررت المبادرات وتحررت الشعوب لتصنع الحقيقة بنفسها وإلى الوصول إلى الحقيقة بكبسة زر. فالحراك السياسي والاجتماعي الذي شهدته المنطقة العربية في سنة 2011 لم تشهده خلال عقود من الزمن ومنذ استقلالها وهيمنة السلطة على الكلمة والصورة. بمجيء الإعلام الجديد تغيرت المعطيات وأُتيحت الفرصة للشباب لتحقيق ما عجزت عنه المعارضة والأحزاب السياسية وغيرها من الكيانات التي لم تنجح في كسر القيود والوصول إلى تجنيد الجماهير وتشكيل الرأي العام المستنير والحقيقي والذي من شأنه أن يقرر مصير الشعب ويحقق طموحاته ومطالبه. وبعد ما حدث نتساءل الآن هل يستطيع الإعلام الجديد من خلال الشباب مواصلة المسيرة والانتقال من مرحلة الإطاحة بالأنظمة المستبدة إلى مرحلة البناء والتشييد والوصول إلى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والرفاهية؟ الأيام والشهور والسنوات القادمة هي الكفيلة بالإجابة على هذا السؤال.

## الإعلام العربي وصدمة التغيير

أستسمح القارئ الكريم في اقتباس عنوان هذا المقال من عنوان الجلسة الأولى لمنتدى الإعلام العربي في دورته الـ11 والتي انعقدت في مدينة دبي في شهر مايو المنصرم. ومن قراءة العنوان نلاحظ صدمة الإعلام من التغيير وكأنه كان نائماً ومستأنساً بالوضع الراهن. والواقع أن الإعلام لا يُصدم وإنما يتنبأ ويقرأ ويستشرف المستقبل. والملاحظ كذلك أن الإعلام العربي لم يكن فاعلاً في التغييرات التي حدثت على الساحة العربية في السنوات الأخيرة. فمعظمه كان يتفنن في المدح والتسبيح وذكر أفضال ومحاسن النظام على الشعب، رسالته وشعاره الأساسي هو أن كل شيء على أحسن ما يرام، كل شيء بخير وأن أمور البلاد والعباد رائعة وممتازة. هموم ومشاكل الشارع في اتجاه وما يُنشر ويُكتب ويُقال شيء آخر لا علاقة له بالواقع. إعلام السلطة همه الوحيد هو التنظير والتشريع للحاكم، وهمه الوحيد هو تكريس الوضع الراهن. هذا النوع من الصحافة يغيب عن أجندته شيء اسمه التغيير أو السلطة الرابعة أو الصحافة الاستقصائية فنجده يتفنن في القضايا

الروتينية والأحداث اليومية من مناسبات وافتتاح مشاريع وحفلات تكريم. قضايا هامشية بعيدة كل البعد عن هموم وانشغالات الشارع.

قبل الثورة كان الإعلام الرسمي والحكومي وصحافة البلاط تمجد الرئيس وتجعل منه فيلسوف زمانه وعبقري عصره وحكيم شعبه، ولا يوجد أحداً غيره بإمكانه إدارة البلاد والعباد ورئاسة الجمهورية. هذا النوع من الإعلام يطنب ويتوسع ويحلل ويستطرد في سمات الحاكم ونظامه وتفوقه على أمثاله في المنطقة وأن الشعب محظوظ بوجود حاكم بهذه الخصال والمهارات والقدرات والمؤهلات والخبرات والحنكة والذكاء. عشية الثورة وصفت صحافة البلاط الشباب الثائر ومئات الألاف من المتظاهرين بمجموعة من قطاع الطرق الطائشين المراهقين، مجموعة تخرب بيوتها بأياديها، مجموعة لا تعرف مصلحتها ومصلحة بلدها. إعلام النظام وقف ضد الثورة وضد المتظاهرين للحفاظ على النظام وعلى السلطة وللتأكيد على أن الخطأ موجود في هذا الحشد من الشباب وليس في الحاكم. المشاهد والقارئ لاحظ التناقض الصارخ بين ما كان يجري في الشارع وبين زخم المظاهرات وما كانت تقدمة وسائل الإعلام الدولية والفضائيات العالمية وما كان يقدمه الإعلام الرسمي. تناقض صارخ، فبركة، تزوير، تعتيم، تضليل واستخفاف بعقول الناس. في هذه الظروف ظهرت علينا مجموعة من الصحافيين لا ملة لهم ولا أخلاق ولا مبادئ ولا قيم، همهم الوحيد هو التمسك بالحاكم ولو كان على خطأ والاستمرار في الخطأ وفي ثقافة تمجيد الرئيس والاستخفاف بعقول الناس. لماذا لا؟ والنظام الإعلامي، إعلام النظام وإعلام السلطة، تفنن في التضليل والتعتيم والفبركة لعقود من الزمن. فبرك الإعلام واقعاً آخراً، واقع جاء بمجموعة من الناس تمجد الرئيس وترى فيه الأب الروحي وأنه أب كل الشعب والجميع يحبه ويقدر المجهودات الكبيرة التي قدمها على مدى عشرات السنين من أجل شعبه. كل هذا رغم أن الغالبية العظمى من الشعب تريد التغيير وتريد من الرئيس أن يتنحى ويتخلى عن الحكم.

إعلام ما قبل الثورة، إعلام فقد منذ زمن بعيد المصداقية والاحترام من قبل الغالبية العظمى من المجتمع. وبظهور الفضائيات بدأت أركان مملكة صحافة البلاط تهتز وتنهار وبانتشار الشبكات الاجتماعية أصبحت هذه الصحافة تتنفس ألفاظها الأخيرة يوما بعد يوم وبدأت تفقد شيئاً فشيئاً أسباب وجودها.

بانتصار الثورة وسقوط الأقنعة وهروب الطغاة وتنحيهم من الحكم انهارت صحافة البلاط وتحولت من التطبيل والزغردة والتسبيح والتمجيد إلى ركوب الموجة. فالصحافي والإعلامي الذي كان يشكك في الثورة ويصف الشباب المتظاهر بالشباب الطائش والمتهور والذي لا يعرف مصلحته ومصلحة البلاد، تحوّل فجأة وبدرجة مائة وثمانين وكأنه شخص أخر، شخص تحول إلى نقد الرئيس والحاكم، يؤمن بالشارع وبسلطة الشارع وإرادة الجماهير وحاجة البلاد إلى التغيير ومواكبة التطورات العديدة التي تحدث في العالم. وسبحان مغير الأحوال، هذا النوع من الصحافيين كأنهم آلات موسيقية تتم عملية برمجتهم حسب المناسبة. نوعية من البشر بدون مبادئ وبدون أخلاق وبدون ضمير مهني لتأدية رسالة نبيلة في المجتمع تسمى الصحافة وتعنى بالكشف عن التجاوزات والأخطاء والفساد والرشاوى وسلب المال العام وإهداره. والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا المقام هو كيف يجب التعامل مع هذه النوعية من الصحافيين التي تقوم بتأدية مهامها حسب الطلب وكأن الصحافي مرتزق، لا تهمه المبادئ ولا الأخلاف والالتزام بالحقيقة، فالمصالح والمال والنفوذ هي الهدف والوسيلة لا تهم. هذا النوع من الصحافة والصحافيين ومن المؤسسات الإعلامية لا يصلح لأن يكون إعلام التغيير وإعلام مرحلة ما بعد الثورة لأنه ببساطة لا يتوفر على مقومات صحافة التغيير وصحافة الاستقصاء والبحث عن الحقيقة وصحافة السلطة الرابعة التي تراقب السلطات الأخرى في المجتمع. هذا النوع من الإعلام والإعلاميين في حقيقة الأمر أنتهى عهده وأنتهى زمانه ولا أظن أنه بإمكانه أن يلعب دورا في مرحلة ما بعد الثورة، وأن يكون له مكان في مجتمع ما بعد الثورة، مجتمع يتطلع إلى تحقيق التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية والمساواة والشفافية والديمقراطية.

إعلاميو وصحافيو المناسبات والبلاط والسلطة والنظام هم الذين ساهموا في نشر ثقافة الفساد والمحافظة على الوضع الراهن وتمجيده. وبمرور السنين انكشفت الأمور وبدأت الأنظمة في السقوط كما سقطت القناع على الأنظمة الإعلامية الواهية والفارغة والتي تفتقد إلى أبسط معايير المصداقية والموضوعية والالتزام واحترام القارئ. هؤلاء الصحافيين صنعوا وعيا جماعيا مزيفا ورأيا عاما مفبركا بعيد كل البعد عن الواقع. وبمجرد مسيرات ومظاهرات حاشدة أستمرت لبضع

أسابيع انهارت الأنظمة التي شيدت شعبيتها على النفاق والكذب والتبجيل المزيف. الرئيس لم تنفعه الأبواق المؤجرة وصحافة البلاط وإعلام التبجيل والمدح والتسبيح. المفروض أن أبواق العهد القديم وعهد ما قبل الثورة تُقصى وتُبعد عن العمل الإعلامي في عهد الثورة الجديد. هؤلاء الأبواق لا مصداقية لهم ولا احترام ولا تقدير من قبل الشعب ولذلك وحتى لا تُخترق الثورة وحتى لا تنحرف عن مسارها فإنه من الضروري ومن الأهمية بمكان إبعاد كل الانتهازيين والمنافقين الذين إذا تسللوا إلى العهد الجديد لوّثوه بماضيهم الذي لا يشرّف الرسالة النبيلة للصحافة. هذا النوع من الإعلاميين لا يصلح للتغيير الذي لا يقبل النفاق والفبركة والتعتيم والتضليل ولا يقبل من أخفى الحقيقة وشتم الأحرار ومن مدح الرئيس في مساء حكمه وشتمه في صبيحة هروبه وتنحيه من السلطة.

إعلام المرحلة الجديدة بحاجة إلى مهنيين وإلى إعلاميين لهم رسالة واضحة المعالم ولهم أهداف محددة من أجل نشر ثقافة المجتمع المدني وثقافة المسؤولية الاجتماعية والحكم الراشد. إعلام همه الوحيد هو الكشف عن التجاوزات والفساد وسلب وإهدار المال العام. إعلام يحترم مطالب واحتياجات الشباب الذي خرج إلى الشارع في مظاهرات يطالب من خلالها حقه في العيش الكريم وفي الأمن والأمان والاستقرار والعدالة الاجتماعية. المهمة ليست سهلة وتتطلب موقف صارم من قبل السلطة وصانع القرار الذي يجب أن يؤمن بالصراحة والشفافية والديمقراطية ويؤمن بأن رسالة الإعلام هي المراقبة والاستقصاء والكشف عن الأخطاء والتجاوزات وليست المدح والتطبيل والزغردة. فالتغيير يتطلب التغيير في الذهنيات وفي الأفكار وفي أساليب العمل وفي أشياء كثيرة جدا من أهمها قبول الرأي والرأي الآخر والنقد والنقد الذاتي والشفافية والديمقراطية وإشراك الجماهير في تقرير مصيرها.

## هل بدأ يتحول الربيع العربي إلى خريف؟

مرت سنتان على الربيع العربي والكل يتساءل عن ما الجديد وما المستجد وهل تحققت أحلام الشباب والفئات المختلفة من المجتمع. فمنهم من يرى أن الأوضاع كانت أحسن قبل الثورة ومنهم من يرى أن آليات الفساد والعبث بالمال العام

والمحسوبية وسوء التسيير والإدارة انتقلت من أيادي فئة معينة في المجتمع إلى أياد أخرى. ومنهم من يرى أن الوقت قصير للحكم على الثورات العربية سواء في تونس أو مصر أو ليبيا أو اليمن. فالمرحلة الانتقالية تحتاج إلى وقت معتبر للقضاء على رموز النظام وعلى التصرفات البالية وعلى الفساد وعلى الدهنيات السلبية...الخ. فماذا يمكن قوله في تقييم تجارب الربيع العربي وهل هذه الثورات تسير في الاتجاه السليم أم أن عملية التغيير والتطهير والتصحيح والقضاء على مخلفات الأنظمة السابقة الفاسدة يحتاج إلى أكثر من المظاهرات والاحتجاجات والإطاحة بالرؤساء كما يحتاج إلى عمل دءوب وتخطيط وتنظيم وبحث وتفكير استراتيجي.

نسمع في الأخبار على سبيل المثال أن الحكومة في ليبيا أنفقت 4 مليارات دولار في عملية تأثيث المكاتب وأكثر من ثلاث مرات هذا المبلغ في دفع الرواتب. فإذا وقفنا عند هذه الأرقام فالأمر يقارب الخيال ويشير إلى خطر كبير يتمثل في الفساد الكبير وفي غياب المهنية والحرفية والإدارة الرشيدة وبذلك فإن الربيع العربي في ليبيا ما هو إلا طريقة جديدة في ممارسة الفساد وهذا يعني أن الكلام عن التغيير والتصحيح والترشيد والعدالة الاجتماعية والديمقراطية كلها شعارات جوفاء لا أكثر ولا أقل، وأن الأمور أخذت منحى أخر غير ذلك الذي كان يحلم به الشباب الليبي. وعندما نسمع ونقرأ عن محاولة اغتيال وتصفية بعض المسؤولين والسياسيين الليبيين فهذا يعني كذلك أننا ابتعدنا عن الربيع ودخلنا في ظلام وسواد الخريف.

من جهة أخرى نقرأ في الصحف أن صنعاء تعلن إحباط مخطط لتفجير منشآت عسكرية وأمنية وأن حزب المؤتمر الشعبي يحمّل الحكومة مسؤولية الاغتيالات. وهذا يعني بكل بساطة أننا بدلا من الولوج في مرحلة البناء والتشييد والتصحيح والحكم الرشيد والتخطيط الاستراتيجي دخلنا في نفق مظلم اسمه الاغتيالات والتفجيرات وتخريب المنشآت والبنية التحتية، فأي ربيع هذا الذي نتكلم عنه، وكيف نحقق آمال الملايين في ظل بيئة سياسية بدلاً من أن تتكامل من أجل مصلحة الوطن ومصلحة الجميع نجدها تتناحر وتتقاتل ليكون الجميع هو الخاسر.

كما نقرأ في التقارير الصحفية أن مركز تونس لحرية الصحافة أعلن عن تعرض 36 صحافياً لانتهاكات خلال ديسمبر الماضي وهذا يعني أن المنظومة الإعلامية في

تونس مقبلة على انتكاسة ومرحلة صعبة سواء بالنسبة للإعلام الحكومي أو الخاص وهذا ما يقوّض ويعيق حركة الشفافية والديمقراطية وإنجاح العملية الانتقالية وتحقيق مطالب البوعزيزي والشباب التونسي. فالنظام الذي لا يتعامل بمهنية وبحكمة وبالقانون مع الصحافة لا يكتب له النجاح في التواصل الديمقراطي مع الشعب والمجتمع المدني والأحزاب السياسية. كما تفيدنا الصحافة الدولية أن حزب "حركة نداء تونس" الذي يقوده الباجي قائد السبسي رئيس الحكومة التونسية السابقة ينوي مقاضاة سياسيين منهم راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة الإسلامية التي تقود الائتلاف الحاكم في البلاد أمام المحكمة الجنائية الدولية بتهمة الاعتداء على مقراته وأنصاره. وهنا نرى أنه من غير الممكن أن يكون عندنا ربيع عندما لا يكون هناك تكامل وتفاهم واحترام بين القوى السياسية في البلاد. فالاختلاف لا يجب أن يؤدي إلى الاعتداء على الآخر وسجنه وإقصائه والتخلص منه لكن على العكس يجب الاستفادة منه والاستعانة به من أجل إرساء قواعد الديمقراطية والحكم الرشيد. مثل هذه التصرفات وغيرها لا تبشر بالربيع وإنما بخريف مظلم وحالك السواد. فالشعب التونسي يريد الطلاق النهائي نع تصرفات النظام البوليسي السابق. ما يحدث هذه الأيام في تونس بخصوص انتهاك الحريات الفردية وحرية التعبير والصحافة يثير مخاوف جمة بخصوص العملية الانتقالية وعملية البناء والتشييد التي تحتاج إلى شفافية وديمقراطية واحترام الآخر من أجل تجنيد مختلف طاقات البلاد من مختلف الأطياف والمشارب السياسية لبناء البلد والقضاء على الفساد وأسباب التخلف.

فالفضاء السياسي في دول الربيع العربي مع الأسف الشديد لا تحكمه الحنكة والكياسة السياسية وأدبيات الممارسة السياسية الرشيدة التي تختلف وتتحاور وتتناقش من أجل المصلحة العامة ومن أجل بناء البلد. ما نلاحظه في دول الربيع العربي هو أن الفئة التي وصلت إلى الحكم تعمل على إقصاء كل الفئات الأخرى وتعتبرها قوى ظالمة ومن مخلفات النظام السابق لا فائدة من التعاون معها أو العمل معها أو الاستفادة من خبرتها وتجربتها. فمبدأ الاستفادة من القوى المختلفة في المجتمع وكذلك ثقافة الحوار والاختلاف تكاد تنعدم تماماً. وهذا يعني أن الأمور لم تتغير ولم تتحسن قيد أنملة وأننا خرجنا من نظام سلطوي، طاغي مستبد إلى نظام

آخر لا يؤمن إلا بنفسه وبما يراه صالحاً للأمة من خلال وجهة نظره وقناعاته. وهنا نلاحظ الفوضى الإعلامية التي تعيشها دول الربيع العربي حيث نلاحظ اختراق صارخ لأخلاقيات المهنة ولمبادئ العمل الصحفي النزيه والشريف. فهناك افتراءات وقذف وتجريح وتشهير في شخصيات عامة وحتى في شخص الرئيس بدون حق وبدون أدلة. كما نلاحظ التدخل في خصوصيات الشخصيات العامة وفي الاهتمام بتفاصيل تافهة الهدف من ورائها هو ليس البناء والتشييد والتصحيح والمصلحة العامة وإنما هو العمل ليل نهار من أجل إفشال الآخر والنيل من إرادته في تحقيق النجاح. فنلاحظ هنا أن المنظومة الإعلامية بدلاً من أن تكون منبراً للديمقراطية وللرأي والرأي الآخر أصبحت تتخبط في ثقافة النيل من الآخر وتصفية الحسابات والحقد والضغينة والتهويل والتضخيم. فأصبحت هناك فضائيات وصحف تتبنى طرف معين وهمها الوحيد هو المدح والثناء لهذا الطرف والشتم والقذف والتجريح للطرف الآخر. النتيجة الحتمية لهذه الظاهرة السلبية هي الهدم والتفرقة والتشتيت والقضاء على ثقافة الحوار ومن ثم على الديمقراطية. فالمنظومة الإعلامية بدلاً من أن تكون المحرك الأساسي لثقافة التسامح وثقافة الحوار الوطني والاستفادة من الطاقات الوطنية بغض النظر عن انتماءاتها السياسية والدينية والأيديولوجية لإنجاح المرحلة الانتقالية والدخول في مرحلة جديدة مكملة لمرحلة الإطاحة بالاستبداد والدكتاتورية، نجدها تتبنى ثقافة مع هذا وضد الآخر وثقافة تصفية الحسابات والحقد والكراهية وزراعة الفتن والنزاعات والفوضى.

أما عن المعارضة في دول الربيع العربي فحدث ولا حرج؛ فالأمر هنا لا يتعلق بمعارضة هدفها النقد والمعارضة من أجل البناء والتشييد والتكامل مع الآخر وإنما همها الوحيد هو إقصاء الآخر لأنه خطر على الأمة وكل عيوب الدنيا تجتمع فيه وأنه سيؤدي بالبلاد والعباد إلى الهاوية. فهناك من المعارضة من طلب التدخل الأجنبي لحل المشاكل مع السلطة وهناك من رفع دعاوى قضائية في محاكم دولية ضد السلطة. وهنا نتساءل أين هو البديل التي أتت به المعارضة وما هو برنامجها لإنجاح المرحلة الانتقالية؟ أم أن الهدف هو إضعاف الآخر وتشويه سمعته لدى الرأي العام وتخويف الشعب باعتبار أن النظام الحاكم سيقضي على الحرية والديمقراطية في المجتمع وأنه لا يصلح لإدارة البلاد والعباد. بعد مرور سنتين على

الربيع العربي الكل يتساءل هل يجب الانتظار أكثر وإعطاء وقت أكثر للحكومات الحالية للحكم عليها، أم أن الربيع ما هو إلا وهم وأنه بعيد المنال في ظل ما تعيشه دول الربيع العربي من فوضى سياسية وإعلامية وفساد مالي وإداري ومحسوبية وتصفية حسابات وانتهاكات للحريات الفردية والقانون.

## هل من ربيع للإعلام العربي؟

هل أنتهى عهد إعلام السلطة وصحافة البلاط؟ وهل ولى عهد إعلام المدح والتسبيح بعد الثورات العربية والربيع العربي، أم أن الأمر يحتاج إلى أكثر من الإطاحة بالأنظمة السلطوية والدكتاتورية وهروب أو تنحي الحكام الفاسدين. بعد مرور سنتين على الثورات العربية نلاحظ نقاشاً ساخناً في الأوساط الإعلامية والسياسية حول انتشار تجاوزات عديدة بخصوص الشتم والقذف والتعدي على خصوصية الآخرين وفي بعض الأحيان التضليل والتلفيق والتلاعب بهدف النيل من الطرف الآخر بأي وسيلة وبأي طريقة حتى أصبحت الساحة الإعلامية ميدانا للانتهاكات الأخلاقية لمهنة شريفة كان من المفروض أن تبحث على الحقيقة وتنصر الحق والمهمشين.

تتطلب المرحلة الحالية التي يمر بها العديد من الدول العربية إعلاماً مسئولاً وملتزماً يساير التغيرات والتطورات التي يشهدها المجتمع في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة، وخاصة المشاركة السياسية وصناعة القرار ومبدأ التداول على السلطة. تُثار من حين لآخر حوارات ساخنة حول المنظومة الإعلامية ودورها في المجتمع وما تستطيع أن تفعله من بناء وتوعية ومساهمة في التغيير والتشييد والتنمية الشاملة وكشف الحقائق والتجاوزات والأمراض الاجتماعية والأخطاء المختلفة التي تشل العمل الهادف والناجح. في المقابل قد تكون المنظومة الإعلامية عالة على المجتمع وهذا من خلال نشر ثقافة التلميع والتبسيط والتهميش والتركيز على القشور وإهمال الجوهر. هذا النوع من الصحافة هو النوع السلبي الذي لا يغيّر الأمور ولا يساهم في صناعة الأحداث وعادة ما تنكشف أموره عندما تتأزم الأوضاع وتسوء الأحوال.

إعلام التلميع والتملق يكون همه الوحيد هو إرضاء المسؤول بكل الطرق والوسائل، همه الوحيد هو تكريس النظام والمحافظة على الوضع الراهن. فهمه

الوحيد هو التبجيل والمدح والتسبيح. فالرسالة والأجندة في هذه الحالة تكون شيء والواقع شيء أخر. وبدلاً من أن تكون المنظومة الإعلامية سلطة رابعة تراقب السلطات الأخرى وتكشف عن هموم ومشاكل الشارع وتطرح القضايا المصيرية للأمة للنقاش والحوار نجدها تعمل على تلميع السلطة. الضمير هنا غائب تماماً حيث يقوم الصحافي بعملية تزييف وتضليل وتشويه منتظمة، مستمرة وبطريقة عفوية وتنحصر المهمة والرسالة في هذه الحالة في التبجيل والتسبيح الأمر الذي لا يضيف شيئاً للمجتمع بل يسهم في نشر ثقافة التزييف والتضليل والنفاق الاجتماعي. وهكذا يصبح الصحافي ومؤسسته الإعلامية بعيدين كل البعد عن خدمة المجتمع وكشف الحقيقة والمشاركة في صناعة القرار والأحداث وتغيير الواقع. صحافة التلميع تفرز رأياً عاماً مزيفاً مضللاً. وقد يفاجئ هذا الرأي العام نفسه في ظل هذه الصحافة من حين لآخر بالأزمات وبالواقع المرير الذي يعيشه حيث التباين الكبير بين ما يُنشر في الصحف وما تبثه وسائل الإعلام والواقع. وهنا يبدأ التفكك وانهيار المصداقية بين الرأي العام والوسيلة الإعلامية حيث أنه آجلاً أم عاجلاً يكتشف الرأي العام أن ما يصله من رسائل إعلامية بعيد كل البعد عن الواقع.

هل من رسالة يؤديها الصحافي في المجتمع؟ هل من مبادئ يؤمن بها ويعمل جاهداً على تطبيقها؟ هل من حقيقة يبحث عنها ويتعب من أجلها ويخاطر ليلاً نهاراً لإيصالها للقارئ الذي يعتبر رأس ماله؟ هل الهدف هو كشف أمراض المجتمع وتناقضاته وتجاوزاته؟ أم الهدف هو التملق والتلميع والتقارير المزخرفة والمزركشة والتي تهدف إلى إرضاء المسؤول باستعمال كل الطرق وكل الوسائل؟ هذه التساؤلات تظهر تافهة لا محل لها من الإعراب في قاموس الصحافة المسؤولة والفاعلة وقاموس السلطة الرابعة، لكن في مجتمعاتنا العربية ما زالت تُطرح ويجب علينا أن نطرحها باستمرار وبجدية ولأكثر من سبب. أولهما أن معظم المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي ما زالت لم ترق إلى مستوى المؤسسة الإعلامية الاجتماعية المسؤولة والمدركة للدور المنوط بها والدليل على ذلك مئات الفضائيات العربية التي تعتبر دكاكين لبيع الإعلانات والرسائل القصيرة وتحقيق الأرباح بأي وسيلة وطريقة. أما السبب الثاني فيتمثل في الموضة الجديدة التي ظهرت في بعض الفضائيات العربية والتي ابتكرت نوعاً جديداً من الإعلام وهو إعلام "التمظهر" و"الشوبيز" والبحث عن الجمهور بكل الطرق والوسائل.

إعلام التملق والتلميع والتسبيح يعمل على تسطيح التفكير والنظر إلى القضايا الجوهرية في المجتمع. يهدف إلى تغليط الرأي العام والتضليل وكل ما يتناقض مع أخلاقيات المهنة الشريفة والعمل النزيه، المهم هنا هو الحماس والتعبئة والتجنيد وليس التحليل واستقصاء الواقع والبحث عن الحقيقة واحترام الرأي الآخر والنقاش السليم والبناء. الهدف هنا هو ليس إرضاء الحاكم أو صاحب السلطة السياسية أو المالية وإنما البحث عن الحقيقة واستقصاء الواقع من أجل الصالح العام.

إعلام المرحلة والإعلام الذي يحتاجه الربيع العربي وتحتاجه المجتمعات العربية قاطبة هو الإعلام الفعال الذي يخاطر ويغامر ويجازف من أجل إنصاف المسكين المهمش الضعيف المهضومة حقوقه. الإعلام الذي تتطلبه مرحلة الثورات الشعبية وإرادة الفئات المحرومة هو ذلك الإعلام الذي يقف أمام سلطة المال والسياسة، التي تستعمل كل السبل والوسائل والطرق التي تخرج عن الأعراف والقوانين والأخلاق لتحقيق أهدافها وأطماعها ومصالحها على حساب الفئات العريضة من المجتمع. الإعلام العربي في عهد الربيع العربي بحاجة إلى صحافة فاعلة، صحافة تقف إلى جانب الضعيف تنصفه وتحميه من جبروت النفوذ المالي والسياسي. مع الأسف الشديد ورغم مرور عقود من الزمن من استقلال الدول العربية ومن الممارسة الإعلامية فيها ما زلنا في عهد صحافة التلميع وإذا خرجنا عنها من حين لأخر فنجد أنفسنا أمام صحافة التسطيح والتهميش والتبسيط، صحافة تخلق ذوقاً هابطاً لا يفيد في شيء بل يساهم في ذوبان شبابنا في الأخر. أصبحت الصحافة القوية الفاعلة في عصرنا الراهن هي بارومتر الديمقراطية والتقدم والازدهار وهي صانعة الرأي العام القوي والفعال الذي يطيح بالمسؤولين والحكومات وقادة الأحزاب، أصبحت سلطة رابعة تراقب السلطات الأخرى بما فيها الرجل الأول في البلاد وتحاصرها وتكشف عن تجاوزاتها للرأي العام. النظام الإعلامي العربي في حاجة ماسة إلى التأقلم مع ما حدث ويحدث في العديد من الدول العربية. ليس هذا فحسب، بل نلاحظ كذلك أن المواطن العربي تغير، وأن الشبكات الاجتماعية والثورة المعلوماتية أفرزت معطيات جديدة يتوجب أخذها بعين الاعتبار. فالمواطن العربي أصبح عضواً فاعلاً في عملية التواصل الاجتماعي وصناعة الرسالة وتقاسمها مع مئات الآلاف من المواطنين داخل حدود بلده وخارجها. فعصر الربيع

العربي لا يتقبل احتكار المعلومة ولا التضليل والتزييف ولا فبركة الواقع. كما أنه لا يقبل بالرقابة والحذف والإعلام العمودي. التحديات كبيرة وضخمة والتغير في الميدان لا يكتب له النجاح إذا لم تتغير الدهنيات وطريقة التفكير والتعامل مع الآخر. والمؤسسة المرشحة بامتياز للقيام بعملية التغيير الفكري والذهني وتغيير السلوكيات والعادات السيئة والخاطئة قبل التغيير المادي، هي المؤسسة الإعلامية إذا تحلت بالمسؤولية والالتزام والمهنية وإذا تبنت منطق الحوار والنقاش من أجل خلق سوق حرة للأفكار وإفراز مجتمعا مدنياً قوياً وفاعلاً. مع الأسف الشديد وبعد مرور سنتين على الربيع العربي ما زلنا ننتظر الربيع الإعلامي مع الأمل أن لا يطيل الانتظار.

## خريف تونس الإعلامي

قبل شهور كتبنا في هذه الصفحة مقالاً تساءلنا فيه عن مصير الإعلام العربي في ظل الربيع العربي وهل ستفرز الثورات العربية فضاءً إعلامياً جديداً يكون خال من صحافة التملق والتسبيح والمدح ومن سيطرة السلطة على مخرجات وسائل الإعلام. فالتغيرات التي شهدتها الأنظمة العربية في سنة 2011 في كل من تونس ومصر وليبيا كانت تهدف إلى إقرار الديمقراطية وحرية الفكر والرأي والحكم الرشيد والاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية في المجتمع. هذه التطلعات والأهداف لا يمكن أن تتجسد في أرض الواقع في غياب منظومة إعلامية قوية تقوم على الاستقصاء والبحث والكشف عن التجاوزات والأخطاء واستغلال النفوذ والمال والجاه لتحقيق مصالح الأفراد على حساب مصالح الأمة. فالإعلام الحر هو بارومتر الديمقراطية والديمقراطية هي السبيل الوحيد لتحقيق آمال وطموحات الشعب.

في الذكرى الأولى للثورة التونسية فاجأ رئيس الحكومة الجديد حمادي الجبالي الجميع بتعيين شخصيات إعلامية على رأس مؤسسات إعلامية حكومية تولت المسؤولية في عهد نظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي. المفاجأة جاءت كون هذه الشخصيات الإعلامية شخصيات عملت في عهد النظام السابق واستخدمت كل القوى المتوفرة لديها للتسبيح والمدح و"شرعنة" نظام بن علي. فكيف تكون هناك قطيعة مع الماضي وكيف يترقب الشعب التونسي ربيعاً تونسياً بأبواق النظام السابق وبمسؤولين عملوا على تلميع "انجازات بن علي ونظامه" لعقود من الزمن.

التعيينات الجديدة جاءت ونشوة الفرحة والانتصار والتغيير ما زالت ظاهرة على وجوه التونسيين. فالفرحة جاءت في الذكرى الأولى للتعبير عن القطيعة مع الظلم والتسلط والاحتكار من قبل الدولة للاقتصاد والسياسة والحريات وحتى ما يفكر فيه الشعب. فالرئيس بن علي هو الذي كان يعين كبار المسؤولين في المؤسسات الإعلامية الرسمية. الغريب في الأمر أنه لا فرق بين البارحة واليوم ولا فرق بين بن علي والجبالي. فالنتائج الأولى لثورة البوعزيزي جاءت مخيبة للآمال مع الأسف الشديد خاصة وأن التغيير والربيع لا يتحمل التسبيح والتطبيل والتملق؛ وإنما هو بحاجة إلى مؤسسات إعلامية قوية تراقب وتستقصي وتبحث عن الحقيقة وتكشف الفساد والتجاوزات ابتداءً من الجبالي نفسه إذا خرج عن احترام القانون وسلطة الشعب. فطقوس نظام بن علي ظهرت جلياً عند فريق النهضة الذي عين ابن أخت زعيم الحركة وزيراً للخارجية. وكان من المفروض ومن الكياسة والدبلوماسية الابتعاد عن أية شبهات قد تعكر نقاوة صورة الغنوشي والنهضة عند التونسيين. فهناك عشرات بل مئات من التونسيين المؤهلين بتولي مسؤولية هذا المنصب.

فالتعيينات التي أقدم عليها حمادي الجبالي في مؤسسات الإعلام العام توحي بالحنين إلى نظام التسبيح والمدح و"النفاق الاجتماعي" والحنين إلى السيطرة على الصوت والصورة والكلمة. فإعلام الدولة هو إعلام الشعب وليس الحكومة أو الجبالي أو حركة النهضة. الحكومة الانتقالية في تونس هي بحاجة إلى منظومة إعلامية قوية فعالة وملتزمة. الجبالي بحاجة إلى مسؤولين أقوياء على رأس المؤسسات الإعلامية الحكومية لأن هؤلاء المسؤولين هم الناطق الرسمي باسم الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية والشفافية والصراحة. الذي طبل وزمر وتملق لنظام بن علي وحقبة بن علي لا يستطيع أن يساهم ببناء مجتمع مدني وفي بناء فضاء عام وفي الالتزام بتحقيق أهداف الثورة وأحلام البوعزيزي. وحتى إذا حاول هؤلاء الالتزام فالأمر ليس بالسهل إطلاقا فالمبادئ لا تشترى ولا تقايض وإنما يتربى عليها ويترعرع في كنفها.

تعيينات الجبالي أغضبت الصحافيين التونسيين والشارع التونسي وكل من يأمل وينتظر القطيعة مع العهد البائد. الغضب تجلى في اعتصام أمام مقر الحكومة التونسية، احتجاجاً على التعيينات الجديدة التي شملت الوكالة الوطنية للأنباء

"تونس إفريقيا للأنباء" والشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر، والقناتين التلفزيونيتين الوطنيتين الأولى والثانية.

إن فشل الحكومة الانتقالية في اختيار رجالات الكلمة والصورة وصناعة الرأي العام يعتبر انزلاقاً خطيراً قد يؤدي إلى انعكاسات قد تكون عواقبها وخيمة على مرحلة انتقالية مهمة جداً للشعب التونسي ومهمة كذلك لتقرير مسار الثورة سواء بالنجاح أو الإخفاق. الصحافيون التونسيون ومعهم الرأي العام التونسي تساءلوا كيف بالجبالي ومستشاريه وحزب النهضة تعيين شخصيات كانت تتولى مسؤوليات في عهد الرئيس المخلوع. فالشخصية التي تم تعيينها على رأس دار "لابراس" هي الشخصية التي كانت تدير صحيفة الحزب الحاكم المحل. شخصية عرفت بولائها الشديد للنظام البائد وهذا أمر معروف ومنطقي. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ماذا يريد الجبالي من وراء تعيين هذه الشخصية؟ والإجابة بسيطة جداً تتمثل فيما يلي: إن رئيس الحكومة الانتقالية يبحث عن شخص يلمعه ويمدحه وكذلك شخص عنده خبرة في تضخيم الانجازات والإيجابيات وإخفاء السلبيات. وهذا يعني بكل بساطة أننا لم نخرج من المحنة ومن إعلام البلاط وإعلام التسبيح والتلميع. ما يجب أن يعيه الجبالي هو أن المرحلة الانتقالية والمرحلة المقبلة في تونس لا تتحمل مخلفات عهد بن علي، سواء تعلق الأمر برجالاته أو بطريقته في الإدارة والتسيير أو في تعامله مع وسائل الإعلام والرأي العام. وكيف يعين الجبالي مهندس الحملة الانتخابية للرئيس المخلوع زين العابدين بن علي سنة 2009. قد تفسر مثل هذه التعيينات أن الحكومة الجديدة في تونس تبحث عن مهندسي الصورة والرأي العام وصناع الأحداث والوقائع وليس ناس يبحثون في الواقع ويقومون بالرقابة والاستقصاء للكشف عن الفساد والتجاوزات. فبالنسبة للجبالي وجماعته وكأن لا يوجد في تونس شخصيات إعلامية مرموقة ونظيفة بإمكانها أن تتولى المسؤولية وتساهم في بناء منظومة إعلامية جديدة تواكب التغييرات والتطورات التي شهدتها البلاد في الفترة الأخيرة.

الشيء الذي يقلق كذلك الكثير من الملاحظين والمراقبين للشأن التونسي هو أن النظام الإعلامي التونسي تعوّد على مدى خمسة عقود على ممارسة نوعاً معيناً من

الإعلام يقوم على الرقابة الذاتية من جهة أي رقابة ذاتية يفرضها الصحافي على نفسه حتى يبتعد عن كل ما من شأنه أن يؤدي به إلى مشاكل قد لا تحمد عقباها. من جهة أخرى الآليات التي تربط السلطة بالصحافي معروفة لدى الكثيرين في العالم العربي وهي آليات تقوم على الوفاء والتبعية والخنوع واحترام كل ما هو سلطة. وهنا تجدر الإشارة أن هذه النوعية من الصحافيين لا تستطيع أن تحقق أحلام البوعزيزي. فالمرحلة القادمة في تونس تحتاج إلى إعلام مسؤول نزيه وملتزم. إعلام لا يجري وراء الربح على حساب القيم والمبادئ، إعلام يقدس الحرية ويحترمها من أجل الوصول إلى الحقيقة، وليس الأهداف السياسوية وبعض الأهداف الضيقة. ما يخيف الكثيرين كذلك هو العبث بالحرية وعدم احترامها والدخول في متاهات لا فائدة من ورائها، وفي نهاية المطاف يكون الشعب هو الخاسر. والتجربة الجزائرية خير دليل على ذلك حيث أن لا الإعلام الرسمي ولا الإعلام الخاص استطاع أن يحدث القطيعة مع الماضي ويبدأ مرحلة جديدة تخدم الشعب وتراقب السلطة وتبني الديمقراطية. مع الأسف الشديد ورغم كل ما حدث لم نلاحظ فضاء إعلامياً جديداً يساهم في بناء فضاءً عاماً ومجتمعاً مدنياً يحمل مشعل الديمقراطية والعدالة والمساواة.

## الشبكات الاجتماعية والتعبئة السياسية

لعبت البيئة الاتصالية الجديدة دوراً محورياً في أحداث تونس ومصر وليبيا واليمن وما يحدث في سوريا ودول عربية أخرى. فالإعلام الجديد والانترنت وفرا وسائل التعبئة للشباب والناشطين لتنظيم المظاهرات والاحتجاجات والمسيرات والمطالبة بالحقوق وبالتغيير. ساعدت البيئة الاتصالية الجديدة نشر رسائل المتظاهرين والناشطين والمحتجين كما ساعدت على سرعة انتشار وتداول وتبادل هذه الرسائل التي كانت عبارة عن نصوص وصور وفيديوهات. وهنا نلاحظ كيف استطاعت الشبكات الاجتماعية أن تحقق ما فشل في تحقيقه الإعلام التقليدي، وكيف استطاعت أن تتجاوز الرقابة والعراقيل المختلفة التي كانت تستعملها السلطة لترويض وتكميم الوسائل التقليدية. وهذا يعني أن الشبكات الاجتماعية استطاعت أن تكون فعالة في فترة وجيزة جداً من الوقت. ما وفرته الشبكات الاجتماعية كذلك هو تبادل المعلومات والبيانات ليس على مستوى حدود الدولة الواحدة بل

تخطاه ليكون على مستوى عدة دول أو مستوى عالمي. فمن خلال الشبكات الاجتماعية كان شباب ليبيا يتفاعل مع ما يحدث في مصر وشباب تونس مع ما يحدث في اليمن وهكذا. فكانوا يتعلمون ويستفيدون من بعضهم البعض. فالبيئة الاتصالية الجديدة غيرت العلاقة ما بين المواطن والسلطة في العالم العربي، كما ساعدت على تأسيس ثقافة جديدة للاحتجاجات الشعبية. فسابقاً كانت هذه الاحتجاجات سرعان ما تتوقف وتنتهي، لكن في ظل البيئة الجديدة أصبحت مستمرة وصامدة حتى تحقق نتائجها. كما كانت تحدد مواعيد معينة، كأيام الجمعة للتجمع والاحتجاج والوقوف عند النتائج التي تحققت والنتائج التي ما زالت لم تتحقق بعد.

وفرت البيئة الاتصالية الجديدة الوسائل اللازمة والضرورية للتواصل الاجتماعي والتغيير السياسي. فالفعل السياسي يحتاج إلى تعبئة ويحتاج إلى اتصال وإلى تفاعل بين المجموعات المنظمة سواء كانت في أحزاب أو تكتلات أو جمعيات معينة للمساهمة في تشكيل الرأي العام والتأثير فيه ومن ثم التأثير في صانع القرار. فالبيئة الاتصالية الجديدة وسّعت دائرة المشاركة السياسية وأعطت للجميع فرصة تبادل المعلومات والصور والبيانات والتعليق عليها. وهذا ما مكّن من فرص جديدة ومعتبرة للتواصل الاجتماعي وللتغيير السياسي. فالسياسة تحتاج إلى اتصال والاتصال يحتاج إلى وسائل وإلى سيولة المعلومات والأخبار والحوار والنقاش، أي بمعنى أخر فضاء عام يلتقي فيه الناشطون والفاعلون السياسيون.

تعتمد التعبئة عن طريق الشبكات على الإعلام الجديد لتجنيد الحركات الاجتماعية -الأعمال المشتركة حيث ينظم الشعب نفسه ويعمل كمشارك فاعل في حركة التغير الاجتماعي. تساعد التكنولوجيات الجديدة للإعلام الجمهور على البحث والعثور وتقييم المعلومات وبعضهم بعض. تعتمد التعبئة والحركات الاجتماعية اليوم على قدرات الشعب في إنشاء علاقات والبحث وتقديم نصائح وأخذ توصيات. إن البيئة الاجتماعية المعاصرة التي تتسم بتشبع كبير بالمعلومات بالإضافة إلى تكنولوجيات الاتصال والمعلومات والإعلام الجديد أصبحت تمثل "الثورة الرابعة للمعلومات" مع تداعيات مهمة جداً على التعبئة السياسية والفعل السياسي. تتحقق التعبئة في الحركات الاجتماعية الجديدة من خلال غرس الهويات المشتركة، والقيم المتقاسمة، وروح الانتماء بين الشعب مرتبطة بشبكات اجتماعية لامركزية. تلعب

الشبكات الاجتماعية والإعلام الجديد دوراً محورياً في تعبئة الجماهير. فالإعلام الجديد لديه القدرة على قيادة وتشكيل إدراك الشعب وآرائه وأحاسيسه. يشكل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات الوسائل والموارد التي تستعمل للتعبير ونشر اهتمامات الناشطين وكذلك القيم والتمثيل الرمزي للقضايا ولتغيير الخطاب الشعبي وإدراك قضايا الحركة وخلفيتها وأبعادها. تشكل شبكات الاتصال الفضاء العام في مجتمع الشبكات. . .السياسة هي وسائل الإعلام السياسية. . . وبناءً عليه فإن عملية التغيير الاجتماعي تتطلب إعادة برمجة شبكات الاتصال فيما يتعلق برموزها الثقافية وفيما يتعلق بالقيم الاجتماعية والسياسية والمصالح الضمنية التي تقدمها.

فمفهوم التعبئة يمثل مصطلح يعطي للحركة (movement) معناها الحقيقي. فالحركة بدون تعبئة لا تعني شيئاً. والتعبئة هي العملية التي يحوّل الشعب من خلالها الاهتمامات الجماعية إلى أعمال وأفعال جماعية لتحقيق التغيير. ومن أجل ترجمة اهتمام محدد إلى فعل سياسي جماعي، يجب على الأفراد ذوي المصالح المشتركة إيجاد بعضهم البعض حيث يكتشفون أنهم يتقاسمون نفس الاهتمامات والمصالح. عندئذ يتوجب عليهم تشكيل أو إعادة تشكيل إرادة مشتركة، هيكلية منظمة وهوية. فالتعبئة في الواقع هي التي تجعل الحشود ينزلون إلى الشوارع بحماس وإرادة كبيرة للمشاركة في إحداث التغيير. فمن خلال التعبئة تحصل الحركات على الإمكانيات والموارد التي لم تكن تملكها من قبل. المصطلحات السوسيولوجية الحالية للعملية التي تنشأ من خلالها الحركة وتبدأ في العمل، هي "التعبئة" . . .فهي العملية التي من خلالها تضمن الوحدة الاجتماعية بسرعة نسبية، التحكم في الموارد التي لم تتحكم فيها من قبل. . . العملية التي بموجبها يجمع فاعل جماعي وينظم موارده لمتابعة تحقيق هدف مشترك. . .التعبئة هي دائماً عملية تحويل موارد موجودة من قبل لصالح هدف جديد.

مع تطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وانتشار الانترنت والشبكات الاجتماعية عرفت تعبئة الجماهير مرحلة الافتراضية أو "التعبئة المشبكة". فالإعلام الجديد أصبح يلعب دوراً محورياً واستراتيجياً في الحركات الجماهيرية والحركات الشعبية حيث من خلاله يتم استقطاب المجموعات ذات الخلفيات المختلفة والقضايا المتباينة ووضعها في إطار متلاحم للضغط على السلطة وصانع القرار للاستجابة

لمطالبهم وللحصول على حضور إعلامي وعلنية كبيرة ومعتبرة للتأثير في الرأي العام المحلي والدولي. أحدثت التكنولوجيات الجديدة للاتصال نوعاً جديداً من السياسة تتميز في جوهرها وفي طبيعتها بتشبيكها المعقد وبانفتاحها على هويات سياسية متعددة وبقدرتها على التضحية بالاندماج السياسي من أجل المكسب السياسي البراجماتي. السياسة الجديدة والتي أفرزها الإعلام الجديد والشبكات الاجتماعية تتسم بقدرتها على تجديد نفسها باستمرار حول قضايا سريعة التغير والتطور، وأحداث الاحتجاج والتظاهر والمنافسين السياسيين. ساعد الانترنت على إنشاء قاعدة وأساس لحركة عالمية، لم يسبق لها مثيل، مناهضة للحرب ومع السلم وحركة العدالة الاجتماعية في زمن الإرهاب والحرب والصراع السياسي المحتدم. ففي الفترة مابين 1998 و2009 شهد العالم احتجاجات ومظاهرات عالمية ضد ملتقيات وقمم ومؤتمرات من خلال الاستخدام المكثف للمجال الافتراضي والإعلام الجديد. ومن أهم الأحداث التي عارضها المتظاهرون بشدة مستخدمين الإعلام الجديد: قمة مجموعة الثمانية في يونيو 1999 في كولونيا بألمانيا، ومنتدى الاقتصاد العالمي في دافوس بسويسرا وقمة الاتحاد الأوروبي، واجتماعات البنك الدولي، واجتماعات مجموعة السبع، واجتماعات منظمة التجارة الدولية. . .الخ. ساعدت تكنولوجيات الاتصال المشبك الحركات على التحول من المركزية الهرمية المؤسسية إلى اللامركزية التي تجمع أنواع من المجموعات والفاعلين والناشطين والمصالح بدون فرض أجندة معينة أو برنامج عمل محدد. وهذا يعني أن الإعلام الجديد ساهم في "دمقرطة" العمل السياسي واحتواء وضم التنوع الثقافي وتعدد الرسائل بدرجة كبيرة جداً لم يشهدها أي فضاء عام من قبل.

## الربيع العربي والفوضى الإعلامية

قبل الثورات العربية كانت المنظومة الإعلامية في معظم الدول العربية تعاني من سيطرة السلطة عليها فكانت ضحية قيود وضغوط تنظيمية وقانونية وتشريعية. فالإعلام سواء كان حكومي، رسمي أو خاص كان يدور في فلك الحاكم وحاشيته وهذا ما يعني فقدان المصداقية وغياب صحافة الاستقصاء والابتعاد عن الجماهير ومطالبها ومشاكلها. فالإعلام الليبي في عهد القذافي على سبيل المثال

كان يقدم العقيد على أنه أحسن قائد في العالم وأنه يتحلى بالحكمة والذكاء والبصيرة ما جعل من ليبيا جماهيرية عظمى وبلد عظيم وكبير. كما كان يقدم هذا الإعلام الشعب الليبي على أنه شعب متمسك بقائد الثورة وراض عن مستوى معيشته وتطور وازدهار بلاده. كان الإعلام الليبي يقدم ليبيا على أنها آية في الكمال والتميز والقوة والعظمة وأن الخطط التنموية وسياسة الدولة الداخلية والخارجية متميزة وناجحة. وأن القذافي هو محبوب الجماهير العربية قبل الليبية. كما حققت ليبيا حسب إعلام القذافي إنجازات جبارة في التنمية والتطور والازدهار بالمقارنة مع ما كانت عليه في عهد الملكية ومقارنة بدول أخرى في العالم والقارة السمراء والوطن العربي. استمر الوهم لمدة أربعين سنة واستمر التضليل والتلاعب والدعاية والكذب إلى أن جاءت ساعة الحقيقة وجاء زحف الجماهير وجاءت الثورة الشعبية لتنجلي الحقيقة وينكشف المستور وتظهر الأمور على حقيقتها.

واقع المنظومة الإعلامية في تونس ومصر واليمن لم يكن أحسن حال عن نظيره في ليبيا وهذا ما حرم المجتمع في هذه الدول من مؤسسة استراتيجية كان بإمكانها أن تراقب السلطة وتحارب الفساد وتكشف العيوب والأخطاء والتجاوزات. على عكس كل هذا كانت وسائل الإعلام في هذه الدول تتفنن في المدح والتسبيح والتهليل وفي تكريس الفساد وإهدار المال العام. فالعلاقة بين السلطة ووسائل الإعلام لم تكن سليمة وصحية كما أنها لم تكن واقعية وطبيعية مع الشعب. وهذا يعتبر خلل كبير في أبجديات الديمقراطية والتنمية المستدامة. بظهور الثورات العربية ورياح التغيير وهروب الحكام الفاسدين تفاءل الجميع خيراً بأن الربيع السياسي سيؤدي إلى ظهور ربيع إعلامي وسيوفر المناخ الأمثل لمنظومة إعلامية تختلف أجندتها عن أجندة المنظومة الإعلامية في عهد الرقابة وغياب حرية التعبير وحرية الصحافة والاستبداد والفساد.

بعد مرور سنتين على الثورات العربية نلاحظ فوضى في الفضاء الإعلامي في دول الربيع العربي وأن الوضع لم يتحسن كما كان يتمناه الكثيرون. فنلاحظ الانفلات الأخلاقي في الممارسة الإعلامية حيث النيل من الآخر بأي طريقة ووسيلة انطلاقاً من مبدأ الغاية تبرر الوسيلة. فانتشرت ظاهرة القذف والتجريح والتشهير واختراق الحياة الخاصة للشخصيات العامة والوصول إلى نيل من شخصية الرئيس

بحق أو بدون حق. وهكذا انقسمت المنظومة الإعلامية إلى قسمين، القسم الأول يؤيد الجماعة الجديدة التي جاءت إلى سدة الحكم بحق أو بغير حق والفوج الثاني شغله الشاغل هو النيل من الحكومة الجديدة بكل الطرق والوسائل وبأخلاق وبدون أخلاق وبمعايير مهنية وبدونها.

فالمشكل مع المجموعة الأولى هو أن رسالة الإعلام هي أكثر بكثير من الوقوف إلى جانب السلطة الحاكمة والدفاع عنها وتمجيدها وإنما الرسالة الحقيقية للمهنة الشريفة هي الوقوف على الأخطاء والتجاوزات ومراقبة السلطات الثلاث في أداء مسؤولياتها وواجباتها. فإذا عدنا إلى ثقافة المدح والتسبيح وتمجيد السلطة فهذا يعني أننا رجعنا إلى عهد القذافي، ومبارك وزين العابدين بن علي وعلي عبد صالح، بمعنى آخر أن لا تغيير ولا صحافة استقصاء ولا رقابة ولا صحافة تخدم البلاد والعباد. فالثورات العربية جاءت لتغير وتبدل في آليات الحكم وعلاقة الحاكم بالمحكوم وعلاقة السلطة بوسائل الإعلام. فالحكومات الحالية في دول الربيع العربي بحاجة إلى إعلام قوي وفعال يوجهها في الاتجاه السليم ويكون حلقة وصل بينها وبين شعوبها. الحكومات الحالية بحاجة إلى منظومة إعلامية تراقبها وتكشف عن أخطائها وتساعدها في انجاز مهامها والتصدي للانتهازيين والفاسدين وكل من يحاول العبث بالمال العام ومصلحة الوطن.

أما المجموعة الثانية فهي كذلك خرجت عن السكة وخرجت عن رسالتها لتدخل في ثقافة الإطاحة بالسلطة بكل الوسائل والطرق. فهي لا ترى في المجموعة الحاكمة إلا الأخطاء والسلبيات حيث أنها تمثل الخطر الكبير القادم والذي يعيد البلاد إلى الوراء. هذه المجموعة، مع الأسف الشديد، لا تؤمن بالديمقراطية ولا تجيد اتقان اللعبة الديمقراطية. فرغم وصول رؤساء وحكومات الربيع العربي إلى الحكم بطريقة ديمقراطية وبإرادة الشعب إلا أن جزء لا يستهان به من الإعلام يعمل في هذه الدول على الاطاحة بالنظام بدلاً من البناء والتشييد وتأدية الرسالة الإعلامية بكل مهنية ومسؤولية والتزام نحو الجمهور والمصلحة العامة. فهذا النوع من الإعلام حكم مسبقاً على السلطة الجديدة ونعتها بكل النعوت والصفات ووضعها في خانة المتهم والخطر على المجتمع. وهنا نلاحظ عدم احترام أخلاقيات المهنية والمبادئ الأساسية للممارسة الإعلامية المسئولة والنزيهة والملتزمة.

من جهة أخرى نلاحظ أن السلطة في دول الربيع العربي تجاوزت حدودها وتدخلت في شؤون المؤسسات الإعلامية والصحفيين بدون حق وبدون الرجوع إلى القضاء والقانون. فالعلاقة هنا يجب أن تكون واضحة تقوم على التشريعات والقوانين المعمول بها في البلد، وإذا كانت هناك تجاوزات فيجب أن تعالج في إطار القانون وفي المحاكم. وهنا نلاحظ حبس صحافيين والاعتداء على آخرين في كل دول الربيع العربي وبدون استثناء. ففي تونس على سبيل المثال تعرض 36 صحفي للحبس أو المضايقة بتهمة انتهاكات مختلفة وعديدة خلال شهر ديسمبر من العام الماضي وهذا يعني أن المنظومة الإعلامية في تونس مقبلة على انتكاسة ومرحلة صعبة سواء بالنسبة للإعلام الحكومي أو الخاص وهذا ما يقوّض ويعيق حركة الشفافية والديمقراطية وإنجاح العملية الانتقالية وتحقيق المطالب التي قامت الثورة من أجلها قبل سنتين. ما حدث ويحدث في تونس بشأن علاقة السلطة بالإعلام نجده في مصر وفي ليبيا وفي اليمن. فالنظام الذي لا يتعامل بمهنية وبحكمة وبالقانون مع الصحافة لا يكتب له النجاح في التواصل الديمقراطي مع الشعب والمجتمع المدني والأحزاب السياسية. وهنا نلاحظ أننا خرجنا عن أسس وقواعد الممارسة الديمقراطية ودخلنا في نفق تصفية الحسابات والنيل من الآخر بحق أو بدون حق. وهذا يعني بكل بساطة أننا عدنا إلى عهد ما قبل الربيع العربي وعهد تدخل السلطة في المنظومة الإعلامية والتعامل معها على أنها جزء من النظام وامتداد له. الفوضى الإعلامية التي تعيشها دول الربيع العربي لا تبشر بالخير حيث أن صحة الإعلام وعافيته وقوته هي المدخل الرئيسي للديمقراطية والشفافية والحكم الرشيد. فإذا سيطرت السلطة على الإعلام فهذا يعني القضاء على الحوار والنقاش والرأي والرأي الآخر والقضاء على الفضاء العام والمجتمع المدني ومبدأ التداول على السلطة.

## الربيع العربي والصحافة المدنية

تعتبر الصحافة المدنية (Civic Journalism)، أو الصحافة العامة (Public Journalism) أو صحافة المواطن (Citizen Journalism)، أو صحافة المجتمع المحلي (Community Journalism)–التسمية تختلف والمعنى واحد– نوع جديد من الممارسة الصحفية؛ ظهر في منتصف العقد الأخير من القرن العشرين في الولايات المتحدة

كبديل للصحافة المسيطرة والمنتشرة في الساحة الإعلامية. وجاءت هذه الممارسة الصحفية الجديدة كبديل للصحافة التقليدية المرتبطة بالنظام القائم وبالنخب وبالمصالح الاقتصادية والسياسية وبالقيم المزيفة والمضللة والمعروفة بالموضوعية والحياد والحرية. وكبديل لصحافة التسطيح والتهميش والاستهلاك والاغتراب وصحافة تبرير وتشريع النظام والوضع الراهن. تقوم صحافة المجتمع المدني على مبدأ الوصول للمواطنين والاستماع إليهم وإعطائهم الفرصة للاستماع والتحدث لبعضهم البعض ولمناقشة همومهم ومشكلاتهم وطرح الحلول والبدائل وبذلك فهُم طرف في العملية الإعلامية ومشاركون فيها، وليسوا مستقبلين فقط، بل مستقبلين وفاعلين.

يرى منظرو صحافة المجتمع المدني أنها صحافة جادة مسؤولة وملتزمة، وطريقة جديدة تهدف إلى تحديد القضايا والمشكلات الرئيسية التي تهم الرأي العام والسواد الأعظم من الشعب. وهي بذلك تهدف إلى خلق حوار ونقاش فعال ومجدي ومثمر حول أهم قضايا المجتمع، والسعي لتشخيص الأسباب وطرح الحلول والبدائل لمعالجتها، فالهدف هو ليس تغطية الأحداث والقضايا والجرائم والانسحاب بعد ذلك، بل الذهاب أبعد من ذلك بكثير أي طرح هذه الأحداث والقضايا للنقاش والحوار والدراسة والتحليل، ومن ثم إيجاد الحلول العملية والناجعة لمعالجتها واستئصالها. فالصحافة المدنية هي نوع من الإعلام المسؤول والهادف الذي يعنى بإعادة تنظيم الأولويات وتحديد العلاقة النوعية التي تربط المجتمع المدني بالقوى الفاعلة في المجتمع وانتهاج طريقة جديدة في طرح المشكلات والأمراض الاجتماعية المختلفة كالفساد والرشوة والفقر والجهل والأمية والجريمة ومختلف السلوكيات المنحرفة بهدف مناقشتها ودراستها وتحليلها من قبل الجميع والتفكير في استئصال أسبابها للقضاء عليها. فصحافة المجتمع المدني هي مقاربة جديدة لمفهوم جديد للصحف والصحافيين باعتبارهم فاعلين وليس متفرجين على ما يحدث في المجتمع، وهم بذلك مساهمين في الحياة العامة وفي المجتمع المدني من أجل تغيير مجريات الأمور في المجتمع وليس تقديمها للقراء والانسحاب بعد ذلك. وهذا يعني من جهة أخرى، إدماج وإشراك المواطنين في العملية الإعلامية من خلال اختيار المواضيع وطرحها والمشاركة في مناقشتها واقتراح الحلول الناجعة لمعالجتها. الجميع مسؤول في الصحافة المدنية والجميع مطالب بالقيام بدور إيجابي وفعال يقوم

على المشاركة والنقاش والحوار وتشخيص الأسباب واقتراح الحلول سواء تعلق الأمر بالصحافي أو بالمؤسسة الإعلامية أو بالمواطن.

فدور الصحافة المدنية لا يقتصر فقط على تغطية الأحداث وتقديمها للقراء وطرح المشكلات ورصدها، بل يتعدى ذلك بحيث يهدف إلى المساهمة الملتزمة والمسؤولة والجادة والفاعلة للوصول إلى الحلول العملية من خلال فتح باب النقاش العام والواسع أمام المجتمع المدني ليقوم بدوره في تحديد المشكلات وأسبابها وخلفياتها وسبل حلها واستئصالها. فصحافة المجتمع المدني هي حلقة وصل بين المواطنين والسلطة وهي الوسيط الإعلامي للمجتمع المدني الذي يعتبر الفضاء العام للشرائح الاجتماعية والمكونات المختلفة للمجتمع. هذه المكونات من خلال صحافة المجتمع المدني تعبر عن همومها ومشاكلها وتبدي آراءها حول ما يجري في المجتمع، وهذا يعني أن المواطن يتمتع بدرجة عالية من الوعي الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية. فمن خلال المجتمع المدني والصحافة المدنية يطرح المواطنون مشاكلهم ويناقشونها ويضعون الحلول الإجرائية لحلها ومعالجتها. الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى ربط المجتمع المدني بالقوى الفاعلة في المجتمع وصناع القرار والمؤسسات والتنظيمات والهيئات المختلفة حتى تقوم كل جهة وكل طرف بمسؤوليته ودوره في التكفل ومعالجة القضايا الاجتماعية المختلفة كل حسب اختصاصاته وصلاحيته. ومن خلال صحافة المجتمع المدني يشارك المواطن في عملية التنمية الشاملة وفي المشاركة السياسية وصناعة القرار وهكذا يتكفل الفرد في المجتمع بواجبه الاتصالي والإعلامي لإيصال رأيه وفكرته ولاستقبال كذلك المعلومة التي تهمه وتساعده في صناعة القرار السليم. تتكفل الصحافة المدنية وكذلك المجتمع المدني في الوعي بالقضايا المهمة والمصيرية في المجتمع أولاً، وطرحها للنقاش والحوار، ومن ثم إشراك كل الجهات المعنية في المساهمة في اقتراح الحلول وتنفيذها من خلال القوى الفاعلة في المجتمع والسلطة كذلك.

صحافة المجتمع المدني هي طريقة جديدة لمساعدة الجمهور على التغلب على حالات الضعف والتهميش والاغتراب والشعور بالإقصاء وعدم القدرة على المشاركة في الحياة العامة. فالصحافة المدنية تهدف إلى تدعيم وتعزيز مفهوم المواطنة ونشر ثقافة النقاش والحوار ومساعدة عامة الشعب على الاندماج والانخراط في

طرح مشكلاتهم وهمومهم والوصول إلى الحلول العملية لاحتوائها واستئصالها والقضاء عليها. فدور الصحافة المدنية لا يقتصر فقط على تناول الآفات والأمراض الاجتماعية واستعراضها، بل يركز كذلك على خلق فضاء عام لطرح ومناقشة القضايا والشؤون العامة. تهدف الصحافة المدنية من وراء تغطية مشكلات وآفات المجتمع مثل الفساد، والجريمة والعنف والسرقة والنشل. . .الخ إلى الوعي بهذ المشكلات من قبل المواطنين وحثهم على المشاركة في مكافحة هذه الآفات والأمراض الاجتماعية كل من موقعه وحسب إمكانياته. فطرح المشكلة الاجتماعية غير كاف وإنما يجب الذهاب إلى ما وراء استعراض المشكلة وهو البحث عن جذورها وأسبابها وبذلك توصيف الإجراءات العملية اللازمة بالتنسيق مع الجهات المعنية سواء الرسمية منها أو غير الرسمية لحل هذه المشكلات واستئصالها والقضاء عليها.

تتحدد أدوار القائمين بالاتصال في صحافة المجتمع المدني حسب منظري هذا النوع الجديد من الصحافة على النحو التالي: الدور الملتزم شخصيًا بصحافة المجتمع المدني وينبني هذا الدور على الواجب والالتزام الشخصي من قبل الصحفيين بحل مشكلات المجتمع المحلية. الدور القائم على الثقة بالمجتمع المحلي، وهو يعني إيمان الصحفيين بقدرة المجتمع المحلي على حل مشكلاته بنفسه. الدور القائم على الالتزام المؤسسي وهو دور قائم على الإيمان بضرورة قيام الصحافة بمسؤولياتها إزاء حل مشكلات المجتمع المحلي.

تتطلب الديمقراطية في المجتمع صحافة ملتزمة وواعية تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية على أحسن وجه، ومواطن مسؤول وواع منخرط في مجتمع مدني يناقش مشاكله وهمومه وقضاياه بطريقة ديمقراطية صريحة وواعية ومسؤولة من أجل مشاركة الجميع في الحوار والنقاش واقتراح الحلول والإجراءات العملية لمعالجة المشاكل واحتوائها واستئصالها. والكلام عن الصحافة المدنية يقودنا للكلام عن ضرورة وجود مجتمع مدني نشط وديناميكي وفعال يكون الإطار العام الذي تنشط فيه الصحافة المدنية. التحدي إذن كبير جداً في العالم العربي، خاصة في عصر العولمة والثورة المعلوماتية وصناعة المعرفة وانهيار الحدود والحواجز. فالمواطن يجب أن ينتقل ويتحول من مجرد مستقبل ومستهلك إلى مشارك وفاعل واع ومسؤول عن سلوكه الاتصالي والإعلامي. في ظل الفضاء الإعلامي الملوث الذي تعيشه

معظم المجتمعات العربية، وفي ظل ظاهرة التبعية والتقليد والانجراف يتحتم على المواطن والمؤسسة الإعلامية والمجتمع المدني -إن وُجد- في الوطن العربي التفكير في البديل، في صحافة مسؤولة وملتزمة وواعية تعنى بقضايا السواد الأعظم من الشعب -القضايا الحساسة والجادة والمصيرية- لطرحها واستعراضها ومناقشتها من أجل إشراك الجميع للمساهمة واقتراح الحلول الناجعة لمعالجتها. فهل سيكون الربيع العربي هو الانطلاقة الجادة لصحافة المجتمع المدني في العالم العربي؟ وهل ما بدأته الشبكات الاجتماعية في عملية التغيير والإطاحة بالأنظمة الدكتاتورية في العالم العربي سيؤدي إلى منظومة إعلامية جديدة بقيم ومبادئ جديدة لخدمة كلمة الحق ومصلحة الشعوب المغلوب على أمرها؟

## الربيع العربي والفضاء العام

ما الجديد بالنسبة لحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والفضاء العام والمجتمع المدني في عهد الثورات العربية والربيع العربي؟ هل تغيرت الأحوال وأصبحت الشعوب العربية تنعم بوسائل إعلام تهتم بمشاكلها وهمومها، هل أصبحت هذه الشعوب قادرة على التمتع بفضاء عام ورأي عام يساهم في العملية السياسية ويؤثر في صناعة القرار. أم أن العملية تحتاج إلى وقت أطول وليست بالسهولة التي يتصورها الكثيرون.

هل هناك فضاء عام في العالم العربي؟ وما دور الإعلام في بناء هذا الفضاء وتغذيته؟ وهل تتوفر مستلزمات هذا الفضاء حتى يتواجد، كالديمقراطية والفصل بين السلطات والمجتمع المدني وحرية الصحافة والتعبير. . .الخ. إلى أي مدى ساهمت وتساهم الثورة الاتصالية وثورة المعلومات والطفرة الإعلامية والثورات الشعبية التي شهدها العالم العربي خلال العقدين الماضيين في بناء فضاء عام يتفاعل مع التطورات التي أفرزتها وسائل الإعلام الجديدة كالقنوات الفضائية والانترنت، والمدونات وغرف الدردشة والبريد الإلكتروني. . .الخ. يفرز الفضاء العام الرأي العام الذي يضمن حد أدنى من مصداقية أخلاقيات السياسة. فالفضاء العام هو وسيلة لتعبئة الرأي العام حتى يكون قوة سياسية فاعلة يعمل على ترشيد السياسة وتحقيق مصلحة المجتمع. الفضاء العام هو الفضاء الذي يتفاعل الفرد من خلاله مع

غيره من أفراد المجتمع من أجل تحقيق الحقوق التي يضمنها له القانون. وهذا يعني أن الفضاء العام هو حلبة المجتمع المدني النشط والفعال الذي يقوم بدوره في المجتمع كقوة مضادة للسلطة التي تريد أن تنفرد بالقرارات والتي قد تنحاز لمصالحها الضيقة أو تنحاز لفئة في المجتمع على حساب الفئات الأخرى. طور العالم الألماني يورجن هابرماس مفهوم الفضاء العام من خلال دراسته المرجعية لعصر التنوير الذي شهدته أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر من خلال انتشار الصالونات العمومية والمقاهي والنوادي والصحف. وفي هذه الأماكن كانت تناقش القضايا العامة التي تهم الأفراد والمجتمع بكل ديمقراطية وحرية ومن أجل الوصول إلى الحكم الديمقراطي الرشيد. هذا المناخ الذي كان موجوداً في أوروبا في عصر التنوير يرى هابرماس أن وسائل الإعلام الحديثة قد قضت عليه حيث أنها حوّلت الفضاء العام إلى حلبة من التلاعب السياسي والأيديولوجي والسيطرة على عقول الحشود والجماهير والقضاء بذلك على كل نقاشات جادة من شأنها أن تضع حداً لسيطرة أباطرة السياسة والمال على شؤون الحياة العامة. ففي عهد العولمة أصبح الفضاء العام يعيش تغيرات مهمة جداً تتعلق بالجوهر والشكل والفاعلين والخطاب والأهداف والمقاصد. فماذا عن الشبكات الاجتماعية، هل بإمكانها أن تفرز فضاءً عاماً افتراضياً يساهم في تحقيق الديمقراطية والتنمية الشمالية والرفاهية للشعوب العربية، أم أن الموضوع أكبر بكثير من الشبكات الاجتماعية.

الفضاء العام يشترط توفر حرية التعبير وحرية الاجتماع وحرية الصحافة وحرية المشاركة في النقاشات والتجمعات السياسية وفي صناعة القرارات. والوظيفة الاستراتيجية للفضاء العام هي المساهمة في تكوين رأي عام قوي وفعال لتحقيق أكبر قدر من الوفاق لتشكيل السياسات الوطنية والخارجية. فالفضاء العام يقوم على أربعة أسس هي: تجمع أفراد المجتمع حول قضايا الشأن العام بغض النظر عن المكانة الاجتماعية وبهدف تحقيق الوفاق الوطني من خلال النقاشات النقدية. أما بالنسبة لمستلزمات الفضاء العام أي شروط تواجده فإنها تتمثل في مناخ سياسي يوفر حرية التعبير والاجتماع وحرية الصحافة والحق في المشاركة في النقاشات السياسية وفي صناعة القرارات.

ما يلاحظ على الفضاء العام في القرن السابع عشر والثامن عشر وحالياً هو أن

وسائل الإعـلام في الماضي كـانت تـساهم في خلق وبناء فضاء عـام نشط وفـاعل وقـوي أمـا وسـائل الإعـلام اليـوم، وحسب هابرمـاس، فـإنها تـساهم في عـمليـة التلاعب بالحشود والجماهير وجعلهم مستقبلين سلبيين ومجرد مستهلكين وبذلك تحولت وظيفة الإعـلام من إشراك الجـماهيـر في المجتـمع كـمواطنين سيـاسـيين وإدماجهم في العمل السياسي وفي الشأن العام والمساهمة في مناقشة قضايا المجتمع والمشاركة في صناعة القرار إلى مجرد وحدات استهلاكية في عالم معولم. وهذا يعني أن السلطة الرابعة بدلاً من تكون حـاميـة للفضـاء العـام أصبـحت جزء من الصناعـات الجديدة الموجهة لتحقيق الربح على حساب أي اعتـبارات أخرى. فالشركـات العالمية للصناعات الإعلامية والثقافية اغتصبت الفضاء العام وحولته من فضاء رشيد إلى فضاء التلاعب من أجل الاستهلاك والمستقبِل السلبي. وبهذا تحول الرأي العـام من الوفـاق الوطني المبني على النقـاشـات والحوارات المستنيرة إلى رأي عام مفبرك من قبل استطلاعات الرأي وخبراء الإعلام والمتلاعبون بالعقول.

تفاءل كثير من الملاحظين والمختصين والنقاد في بداية ثورة تكنولوجية الاتصال والمعلومات بأن هذا التحول سينعكس إيجاباً على الفضاء العام ليس فقط في الدول الديمقراطية بل حتى في العالم العربي والدول النامية. لكن الواقع جاء عكس ذلك تماما حيث أن الانترنت والإعلام الفضائي والمدونات وغيرها لم تستطع أن تتغلب على التلوث الإعلامي والثقافي والسقوط في دهاليز المال والسياسة. ماذا نستطيع قوله بالنسبة للعالم العربي وواقع الفضاء العـام فيه؟ الفضاء العـام في العالم العربي يعاني من تناقضات كثيرة جداً، تتمثل في تبعية مزدوجة للنظام الإعـلامي العربي، فهو نظام تابع للسلطة بطريقة أو بأخرى وبدرجة ثانية فهو نظام إعلامي تابع لإعلام خارجي ولقيم دخيلة ولا علاقة لها بالمحلي. من جهة أخرى نلاحظ غياب شبه تام للمجتمع المدني، وللفصل بين السلطات، ولحرية التعبير وحرية الصحافة. أما وظيفة الإعلام كسلطة رابعة فالأمر غير قائم من أساسه في العـالم العربي. أما عن التحولات التي شهدتها الساحة الإعلامية العربية خلال العقدين الماضين فنلاحظ زيادة في الكم ونوع الحرية في الحصول على المعلومات والأخبار ونوع من أفول الرقابة، لكن رغم كل هذا فإن مستلزمات الفضاء العام ما زالت شبه غائبة في معظم الدول العربية وهذا ما يفسر إلى حد كبير ضعف المجتمع المدني وضعف مشاركة المواطن العربي في الحياة السياسة وفي صناعة القرار.

فالفضاء الإعلامي العربي كما هو حالياً غير مؤهل لإفراز فضاء عام يفرز رأياً عاماً قوياً وفعالاً يراقب السلطة ويؤهل الفرد في المجتمع ليكون فاعلاً ومشاركاً وواعياً بما له وما عليه. الآلة الإعلامية العربية تعمل على المحافظة على الوضع الراهن وتثبيت شرعية النظام والمحافظة عليه. فهي بذلك تفبرك وتشكل رأياً عاماً لا يطمح في تغيير الواقع لصالحه بل يهدف للمحافظة على الواقع لإرضاء السلطة. ونظراً لتبعية النظام الإعلامي العربي فإننا نلاحظ وجود فجوة كبيرة بين أجندة الإعلام وواقع الشارع. فرغم الربيع العربي وما أفرزه نلاحظ بطأً كبيراً جداً في التحولات والتغييرات على مستوى آليات عمل النظام الإعلامي والسياسي وآليات تفاعل المجتمع المدني مع صانع القرار.

## الفضاء العام، الإعلام والديمقراطية

ظهرت في بداية التسعينات اتجاهات فكرية غربية تبشر بتغيرات إيجابية في الاتصال السياسي في العالم العربي كنتيجة لانتشار التكنولوجيات الحديثة للاتصال والإعلام والمعلومات التي أفرزت فضاء عاماً أكثر ديمقراطية وأكثر مشاركة ومساهمة في مناقشة قضايا الشعب والمجتمع والشأن العام. تميزت هذه الأطروحات في مجملها بانحيازها للجهود التي تقوم بها الدول الغربية لإحداث التغيير والإصلاحات الديمقراطية في منطقة تحكمها منذ زمن بعيد أنظمة سلطوية. يستحيل الكلام عن فضاء عام عربي خارج إطار حدود التنمية المستدامة والمشاركة السياسية الديمقراطية والعادلة في المجتمعات العربية. يرى بعض المحللين أن "الإسلاموقراطية" كمبدأ وكمفهوم هو السبيل الأمثل لتحقيق الفضاء العام العربي الجديد والذي يقوم على القيم الأخلاقية الإسلامية والممارسات السياسية المعاصرة. المبدأ الجديد يحقق الاتصال البيني بين الدول العربية نفسها ويجسد الحوار بينها وبين الثقافات المختلفة في العالم.

يلعب الإعلام العربي دوراً محورياً في إثراء الفضاء العام من خلال تعزيز الهوية الثقافية والمشاركة السياسية في المجتمعات العربية، كما أنه لا يمكن البحث عن إطار واضح المعالم لإعلام عربي بهوية متماسكة دون التأسيس لنظرية اجتماعية وسياسية تقوم على النسيج القيمي العربي الإسلامي والتقاليد المعاصرة في المشاركة

السياسية والاجتماعية في إطار مجتمع مدني فعال وديناميكي، لأن الإعلام لا يعمل في فراغ، بل يجسد دائماً الرؤى الفكرية والثقافية السائدة في المجتمع في إطار منظومة واضحة ومتكاملة تقوم على منهج متناسق ومتكامل يجمع ما بين الأصالة ممثلة في قيم الإسلام العظيمة، والمعاصرة ممثلة في ممارسات العمل السياسي الحديث. فبعد مرور أكثر من مائتين عام على حملة نابليون بونابرت على مصر، ما زال العالم العربي يبحث عن رؤية توفيقية تجمع بشكل متناغم بين القيم والتقاليد العربية الإسلامية وبين الممارسات الغربية المعاصرة في شتى جوانب الحياة. البحث ما زال قائماً حتى الساعة بل زاد حدة مع بداية التسعينيات من القرن الماضي في ظل أفول الشيوعية ونهاية الحرب الباردة وهيمنة العولمة على مختلف جوانب الحياة في العالم العربي.

الفضاء العام حسب هابرماس ظاهرة إنسانية التداعيات رغم ارتباطها التاريخي بالمجتمعات الأوروبية في عصر النهضة. تجدر الإشارة هنا أن ثورة الاتصال والمعلومات قد شكلت بعداً جديداً في مفهوم الفضاء العام وأحدث ثورة كبيرة في عالم العلاقات الاتصالية المؤسساتية والإنسانية ، كما أنها وسعت من الفضاء العام وأسهمت بدرجة كبيرة في إثرائه وتنوعه مما عزز قيم المشاركة والتفاعل في المجتمع. وإذا كان الفضاء العام يكتسب قيمته وديمومته من مستوى النقاشات والمشاركات التي ينتجها المجتمع في قضايا الفئات والشرائح المختلفة من المجتمع ، فإن التراث العربي الإسلامي يزخر بمقومات النقاش والمشاركات الفكرية التي تهدف إلى الحفاظ على هوية المجتمع وتماسكه الثقافي. إنه من الصعب الحديث عن منظومة عربية للفضاء العام بمعزل عن فضاء العولمة، كما أنه من الطبيعي أن تتم مقاربة القضايا الرئيسية المطروحة في إطار عالمي واسع بدلاً من حصرها في سياقات جغرافية ضيقة. فإذا كانت الممارسات الديمقراطية الحديثة التي تمكن الشعوب من تطوير قدراتها على المشاركة تحمل سمات عالمية، فإن القيم المعنوية الإسلامية هي أيضاً ذات طبيعة إنسانية شاملة، ولا تتقيد بحدود الزمان والمكان. إن الصيغ التي أُستوردت من الخارج لإصلاح العالم العربي ستنتهي بالفشل لأنها ببساطة لا تستند إلى الواقع التاريخي والنسيج القيمي والأخلاقي للشعب العربي الذي يرى في تلك المبادرات غطاءاً للهيمنة وتحقيق مصالح الدول الغربية دون مراعاة الخصوصية الثقافية للمجتمعات العربية.

كانت لحقبة التنوير انعكاسات وتداعيات كبيرة على العالم العربي في القرن التاسع عشر حيث كانت لها تأثيرات على المفكرين العرب أمثال رفاعة الطهطاوي ومحمد عبده وجمال الدين الأفغاني وعبد الرحمن الكواكبي حيث قاموا بمبادرات التوفيق بين الأصالة والمعاصرة، كما أنهم كانوا أكثر شفافية في التعاطي مع واقع الحياة في ظل حضور غربي متنامي في المنطقة العربية استمر عقوداً من الزمن من خلال تواجد استعماري قاس امتد لأكثر من قرن من الزمان. وبموازاة التطور في الفكر السياسي سواء القومي أو الديني في المنطقة العربية، ظل الإعلام العربي حبيس حالة عدم اليقين الناجمة عن إخفاق النخبة المثقفة والنخب السياسية والاجتماعية الحاكمة في الوصول إلى صيغة مشتركة تحفظ الأمة من خلالها هويتها وديمومتها. إن "دمقرطة" المجتمعات العربية وفق النموذج الغربي كسبيل وحيد للتطور والرقي وكذلك أطروحات الإصلاح لم تكن سوى شعارات مهذبة لتحقيق أهداف مبيتة تمتد مرجعياتها خارج المنطقة العربية. كما تركت حقبة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام فوضى إعلامية في المنطقة العربية بسبب غياب المهنية والحرفية وغياب رؤية ثقافية وسياسية واضحة لوسائل الإعلام التي أصبحت في ظل ثورة الاتصال والمعلومات مجرد هياكل مبهرة في مظهرها وخاوية في جوهرها. وسائل ذابت في معظمها في ثقافة الاستهلاك والتسطيح والتهميش والتقليد والتبعية التي أصبحت من مظاهر وسمات العولمة. لكن رغم ما يقال عن سلبية النظام الإعلامي العربي فإن هناك أمامه إمكانيات جمة لتدارك الوضع والتحول من السلبية إلى الإيجابية ومن رد الفعل إلى الفعل.

فالإعلام العربي قادر على التطور والازدهار سواء على مستوى الأداء التكنولوجي أو الخطاب الثقافي والسياسي أو التأثير في الجماهير طالما أن هناك إرادة لاستدراك الوضع والنهوض بعزيمة أكثر خاصة إذا أقبل المثقفون العرب على تقديم قراءة مستنيرة للتراث العربي الإسلامي الأصيل وقيمه العظيمة، قراءة تستمد أسباب قوتها من قدرة الفكر الإسلامي على استيعاب معطيات العصر والتفاعل معها وإفراز نماذج فعالة في الممارسات السياسية والثقافية، كما أنها تجسد روح وهوية التراث الأصيل وفي نفس الوقت تستجيب لمتطلبات العصر. وهنا يجب التأكيد على مستويات التناغم بين الحكم الديمقراطي الرشيد والفكر السياسي

الإسلامي السديد حيث يؤكد كل منهما على الحرية والمساواة والأخوة والكرامة الإنسانية ومحاربة التمييز والظلم والقهر وعلى التعايش السلمي واحترام الأديان والأعراق. ومن خلال التأكيد على هذه الأرضيات القيمية المشتركة، يمكن للإعلام العربي أن يؤسس لفضاء عام مبني على الحفاظ على الهوية باعتباره حقاً مشروعاً للمجتمع، وفي نفس الوقت يعمل على مد جسور التآلف مع النظم الاجتماعية والثقافية الأخرى في العالم. ففي عصر العولمة، ستبقى الهوية الثقافية، وليس السياسية، للإعلام هي التي تنير معالم الطريق نحو مستقبل تتحقق فيه رؤية المجتمع حول ذاته الثقافية في إطار من الوسطية والتسامح وفي نفس الوقت تمّكن المجتمع من أن يكون عنصراً فاعلاً في الساحة الدولية استناداً إلى القيم الانسانية المشتركة التي يجسدها النهج الديمقراطي الرشيد والفكر الإسلامي السديد.

## جدلية الإعلام والمجتمع المدني

يلعب المجتمع المدني دوراً استراتيجياً في مناقشة ومعالجة المشكلات والأزمات والآفات الاجتماعية، وكلما كان المجتمع المدني فعالاً ونشطاً ومراقباً لما يدور في المجتمع كلما كانت مساهماته في التكافل الاجتماعي وفي حل مشكلات المجتمع كبيرة وناجحة. ومن هنا، فإن مؤسسات عديدة في المجتمع بإمكانها المساهمة في التوعية الأمنية كالمدرسة والحي والمسجد والنادي الرياضي والكشافة والهيئات والاتحادات المختلفة التي تعنى بالشباب، والمجلس الأعلى للأسرة وغيرها من الجمعيات والمنظمات في المجتمع. وهذا يعني أن المؤسسات الإعلامية في المجتمع يجب أن تستهدف كل هذه الجهات لخلق الوعي بالمشكلة والمشاركة، كل من موقعه وحسب طاقاته وإمكانياته، في دراسة ومناقشة القضايا والمشاكل الاجتماعية واقتراح الحلول الناجعة والمساهمة في الحد منها والقضاء عليها.

انتشر في السنوات الأخيرة مصطلح المجتمع المدني في الأدبيات العربية للتعبير عن القوى الاجتماعية المختلفة والمتعددة التي تنشط في المجتمع في إطار منظم بهدف تحقيق مطالب واحتياجات الجماعات التي تمثلها. يعتمد المجتمع المدني في أنشطته وتحقيق أهدافه على وسائل الإعلام للوصول إلى السلطة والفعاليات السياسية في المجتمع وطرح القضايا والمشكلات التي يواجهها السواد الأعظم من

الشعب. والسؤال الذي يُطرح هنا هو إلى أي مدى تساهم وسائل الاتصال الجماهيري في الوطن العربي في نشر ثقافة المجتمع المدني وإلى أي مدى تخدم وسائل الإعلام المجتمع المدني؛ ومن جهة أخرى إلى أي مدى يؤثر المجتمع المدني في وسائل الإعلام ويجعلها أدوات في خدمة المجتمع ووسائل للمراقبة والنقد والاستقصاء، وقوى مضادة تضمن التوازن داخل الآلة السياسية في المجتمع. ومن هنا نتساءل عن ما هي الأدوار التي تلعبها المؤسسات الإعلامية في العالم العربي فيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية ونشر الوعي السياسي والثقافة الديمقراطية وثقافة الحوار والاختلاف والتعددية والتنوع والتوعية الأمنية من أجل الحد من الآفات الاجتماعية كالجريمة والعنف والسرقة والمخدرات... الخ. فالعلاقة جدلية بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام، حيث أن المجتمع المدني يتأثر بوسائل الإعلام ويؤثر فيها من جهتها تتأثر وسائل الإعلام بالمجتمع المدني وتؤثر فيه. فكلما كان المجتمع المدني قوياً وفعالاً ومشاركاً في قضايا وانشغالات المجتمع كلما فتح المجال واسعاً أمام وسائل الإعلام لتغطية هذه الفعاليات والأحداث لتكون المؤسسات الإعلامية بذلك منبراً للحوار والنقاش وللديمقراطية من أجل القرار السليم والحكم الراشد.

لقد ساهمت العولمة والثورة المعلوماتية والاتصالية في بلورة ونضج فكرة المجتمع المدني في العالم العربي. ومن هنا يتمثل دور المجتمع المدني في خلق توازن بين القوى الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية وبين الطبقات الاجتماعية. كما يعمل المجتمع المدني على خلق فضاء مستقل يفرز قيم العدالة والمساواة والحرية. فالمجتمع المدني هو فضاء للحرية، يتكون من شبكة العلاقات التي تقوم على الاختيار والاقتناع والحرية، حيث أنه يمنح الأفراد قدرة على النشاط الطوعي الحر. إذ يعمل المجتمع المدني على تنظيم العلاقات داخل تنظيمات مدنية تحقق استقلالاً نسبياً عن الدولة من ناحية، وعن قوى السوق من ناحية أخرى. فالحياة المدنية هي الفضاء الطبيعي للعمل الحر الذي تنمو فيه قدرات البشر وإمكانياتهم وقدراتهم على حب الاستقلال ونبذ التسلط والقمع.

يستمد المجتمع المدني قوته من الثقافة المدنية التي تتمحور حول الحرية والمساواة والمواطنة، وهي في أساسها قيم عامة تتفرع عنها قيم تؤمن بالتفكير الحر الخلاق والفعل الحر المسؤول والحرية التي تستمد قيمتها من مبدأ الفرد الأخلاقي الذي

يؤمن بأن حريته تعني حرية الآخرين. وأن حرية الفرد لا تسمح له بالإنسلاخ من محيطه ومجتمعه وفضائه السياسي والاجتماعي والثقافي، ولا تسمح له بالاغتراب عن مبادئه وقيمه، حيث أن حريته مستمدة من حرية الآخرين والحرية الفردية هنا هي قيمة مثالية تنتهي إلى قيمة اجتماعية لا تقل عنها أهمية، وهي قيمة الترابط الجمعي التي تجعل الأفراد يتصرفون في إطار بيئة تضامنية عضوية تعبر عن روح الجماعة.

فأدوات الاتصال الجماهيري في المجتمع هي التي تنقل ثقافة المجتمع المدني من مستوى الوعي الفردي والجماعي إلى مستوى الوعي العام. وبهذا تصبح الثقافة المدنية جزءاً لا يتجزأ من وعي الأمة. هنا يتوجب على وسائل الاتصال الجماهيري أن تقدم خطاباً إعلامياً هادفاً يحمل في طياته قيماً اجتماعية راقية تنبع من المجتمع وقيمه ومبادئه. فالمؤسسات الإعلامية إذن، مطالبة عبر البرامج الحوارية والدراما والأفلام والتحقيقات والأخبار، بطرح ومناقشة هموم وشجون المجتمع المدني ونشر ثقافته. ما ينشر في وسائل الاتصال الجماهيري هذه الأيام هو منتجات إعلامية معلبة مستوردة من الخارج تفرز انفصاماً في شخصية الفرد العربي الذي يعيش واقعاً مختلفاً تماماً عما يشاهده أو يستهلكه في المؤسسات الإعلامية العربية. فنشر ثقافة المجتمع المدني بحاجة إلى مؤسسات إعلامية ووسائل اتصال تؤمن بالمجتمع المدني وتؤمن بالمثقف العضوي وبالقيم المجتمعية الأصيلة. فوسائل الاتصال الجماهيري هي التي تنتج الوعي الاجتماعي وهي التي تكرس القيم والعادات والتقاليد والنسق القيمي والأخلاقي في المجتمع، ومن ثم فهي مطالبة بنشر ثقافة المجتمع المدني. المؤسسات الإعلامية هي الأدوات التي تنمي الثقافة المدنية وتعمل على نشرها وتقويتها والتصدي لثقافة العنف والتطرف والإقصاء والفردية والمادية ورفض الأخر والسلوك المنحرف. فوسائل الاتصال الجماهيري هي الحليف الاستراتيجي للمجتمع المدني وهي الوسيلة الفعالة والأداة اللازمة لتحقيق مبادئه وقيمه في المجتمع. فمضمون وسائل الاتصال الجماهيري هو الغذاء الروحي والفكري والعقلي للثقافة المدنية وأداء هذه المؤسسات في المجتمع يعتبر سلوكاً مدنياً يدعم المجتمع المدني والثقافة المدنية. فالمجتمع المدني هو وعي وثقافة وقيم ومبادئ تُترجم إلى سلوك وعمل يومي يؤمن بروح الجماعة والمصلحة العامة. ما هي القيم والوعي والأفكار التي تقدمها الفضائيات العربية للمواطن العربي؟ ما هي الإضافات الفكرية والثقافية التي تقدمها هذه الفضائيات

للمشاهد العربي؟ أم أن هناك فجوة خطيرة جداً بين الواقع الذي يعيشه المواطن العربي وما يُنقل له ويشاهده عبر القنوات الفضائية المختلفة.

يرى عدد من النقاد والباحثين أن ضعف أداء وسائل الإعلام في المجتمع يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف المجتمع المدني انطلاقاً من مبدأ أن الإعلام هو مرآة عاكسة للوسط الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي الذي يوجد فيه ويتفاعل معه. فإذا كان المجتمع المدني ضعيفاً فهذا ينعكس سلباً على أداء المؤسسات الإعلامية في المجتمع، فالإعلام القوي والفعال لا ينمو ولا يتطور ويزدهر إلا في مناخ الديمقراطية والحرية والرأي والرأي الأخر ووجود القوى المضادة الفاعلة في المجتمع، التي تراقب وتنتقد وتعمل من أجل مشاركة الجميع في تحقيق المساواة والعدالة في المجتمع وفي جعل كل فرد في المجتمع مسؤولاً وواعياً وحراً. ما زال العالم العربي يعاني من فجوة كبيرة بين الشارع والوسيلة الإعلامية كما أنه يعاني من ضعف المجتمع المدني الذي ما زال عاجزاً عن التفاعل مع الشارع والمؤسسات الإعلامية بطريقة إيجابية وفعالة.

## الفضاء العام في عصر الإعلام الجديد

الفضاء العام هو ذلك المجال في الحياة الاجتماعية أين يلتقي الجمهور ذو الاهتمامات الخاصة ليناقش ويكتشف ويحدد ويقترح الحلول للمشاكل التي يعيشها ويعاني منها. وهدف هذا الجمهور هو التأثير في صاحب القرار السياسي. فالفضاء العام يعني المشاركة السياسية للجماهير بطريقة منظمة بهدف تشكيل الرأي العام للمشاركة في الحياة السياسية. وبنضجه يؤدي إلى الديمقراطية المشاركة (participa- tive democracy) وصناعة الرأي العام ليصبح فعلاً سياسياً. يقوم الحكم الديمقراطي على قدرة الحكومات على الاستماع للفضاء العام وكذلك على قدرة المواطنين على تنظيم أنفسهم والخوض في حوار بناء حول اهتماماتهم ومشاكلهم ومطالبهم. مع انتشار ظاهرة العولمة شهد الفضاء العام تغييرات جذرية شهد الفضاء العام تغيرات كبيرة في عصر العولمة سواء فيما يتعلق بالمحتوى، اللاعبون، الخطاب أو الشكل. ومع زوال الحدود السياسية والجغرافية والثقافية التي تميز الاتصال السياسي الوطني، أكتسب مصطلح الفضاء العام أبعاداً قارية ودولية جديدة. لقد سمحت

التكنولوجيات الجديدة للاتصال متمثلة في القنوات التلفزيونية الفضائية والشبكة العنكبوتية الدولية، بنقاشات عالمية لقضايا ومشاكل تواجه المجتمعات في عصر ما بعد الحرب الباردة. ففي تطوره الهيكلي أصبح الفضاء العام عالمي وموطن للاعبين دوليين، يطرح قضايا دولية مستفيداً من قنوات اتصال عديدة ومتنوعة ومستهدفاً جماهير عالمية. السؤال الأول الذي يُطرح في هذا السياق هو: هل هناك فضاءً عاماً في العالم العربي؟ أما السؤال الثاني فهو على النحو التالي: إلى أي مدى يستطيع الإعلام الجديد المساهمة في إفراز فضاءً عاماً في العالم العربي؟ للإجابة على السؤال الأول يجب أن نبحث عن مستلزمات وشروط الفضاء العام هل هي متوفرة وموجودة في العالم العربي. بمعنى أخر هل هناك نظام إعلامي قوي؟ هل هناك مجتمع مدني فعال؟ هل هناك درجة عالية من المسؤولية الاجتماعية والمشاركة في القضايا والشؤون الاجتماعية من قبل المواطنين والمؤسسات والمنظمات على حد سواء؟ كما يتطلب الفضاء العام حرية التعبير وحرية التجمع وحرية الصحافة والحق في المشاركة، بدون ضغوط ولا حواجز في النقاشات السياسية وفي عملية صناعة القرار.

لقد استطاع الإعلام الجديد أن يحدث ثورة في عالم الاتصال لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية، حيث أنه أفرز شبكة اتصال عالمية سمعية وبصرية ونصية إلكترونياً والتي من شأنها أن تنهي التمييز بين الشخصي والجماهيري وبين الاتصال العام والخاص. فالإعلام الجديد وخاصة الانترنت يوفر فضاءً عاماً ديمقراطياً يستطيع من خلاله المواطنون التفاعل والحوار والنقاش ومن ثمة المساهمة في نقاش غني مفتوح للجميع. كما يوفر الإعلام الجديد مناخ الفرص الشاملة على المستوى العالمي لفضاء عام معولم، حيث نشاهد اليوم "مجتمعات افتراضية" على الشبكة اختصرت المسافات الجغرافية وتخلصت من الضغوط الاجتماعية. لكن الإشكال المطروح هنا، هو ما موقع دول العالم الثالث في العولمة وفي الفضاء العام المعولم. يرى الأكاديميون المختصون أن الإعلام الجديد بصدد إفراز مجتمع ما بعد الثورة الصناعية أو المجتمع المعولم؛ بينما نلاحظ أن غالبية الدول النامية ومن بينها الدول العربية ما زالت تعيش في مرحلة الموجة الثانية كما حددها ألفين طوفلر. ماذا عن الفجوة الرقمية و80 مليون عربي لا يعرفون القراءة والكتابة. هل العولمة توفر الفرص بالتساوي للجميع؟ وهل كل واحد بإمكانه أن يبني طريقة حياته ويختار أيديولوجيته من العدد الهائل من الاختيارات؟

ساهم الإعلام الجديد في كسر آليات الاتصال التقليدية وهيمنة السلطة على الإعلام وخاصة الرسمي منه وبذلك التحكم في الرأي العام. فالبث الفضائي المباشر والتطبيقات المختلفة للأنترنت كالتدوين والمنتديات والشبكات الاجتماعية فرضت كلها منطقاً جديداً وحضوراً إعلامياً وعلنية لم تكن موجودة من قبل. فوساطة الدولة انهارت، هذه الوساطة التي كانت تحدد للجمهور ما يشاهد وما يقرأ وما يسمع. من جهة أخرى، أدت التطورات الجديدة التي أفرزها الإعلام الجديد إلى قدرة المواطن على امتلاك أدوات التواصل والنشر والحضور في الفضاء العام. فالشبكات الاجتماعية فتحت المجال أمام المواطنين لطرح قضاياهم ومشاكلهم وهمومهم وللتفاعل فيما بينهم وهذا ما أفرز فضاءً عاماً نشطاً وفعالاً. هذه الشبكات كذلك عززت ثقافة الحوار والنقاش وعززت الاستقلالية الثقافية والانفتاح على الآخر.

يطلق على الجيل الجديد من تكنولوجيا الاتصال كالأنترنت والاتصال عن طريق الأقمار الصناعية والبث التلفزيوني المباشر وغيرها من الوسائل التي غيرت قنوات واستخدامات الاتصال ابتداءً من الربع الأخير من القرن الماضي، أسم الإعلام الجديد. وإذا أخذنا الانترنت كمثال نلاحظ أنه يوفر ثلاث مجالات للاستخدامات: الاستخدام الفردي-الجماعي (المدونات، المجموعات الإخبارية، البريد الإلكتروني، الدردشة، والمواقع على الشبكة). أما المجال الثاني فيشمل المنظمات والمؤسسات (منظمات الأعمال، مواقع الشركات، جمعيات، مواقع إدارات ودوائر حكومية ومواقع كيانات مختلفة). أما المجال الثالث فيشمل المجال الإعلامي أي استخدام وسائل الإعلام للشبكة كمواقع المؤسسات الإعلامية والإعلام الإلكتروني بأشكاله المختلفة والشبكات الاجتماعية المختلفة. يوفر الإعلام الجديد حزمة من الفرص للأفراد والمنظمات والجمعيات الخيرية والمؤسسات التعليمية والسياسية و الرياضية والثقافية والدينية والمؤسسات الإعلامية... الخ لتبادل المعلومات والتفاعل والتواصل مباشرة مع الآخر بدون تكلفة وفي فترة وجيزة لا تتعدى ثوان معدودات. يقدم الإعلام الجديد فرصاً عديدة حيث أنه يختصر معنى المسافة الجغرافية، ويسمح بارتفاع كبير في حجم الاتصال، ويوفر إمكانية زيادة سرعة الاتصال وفرص الاتصال التفاعلي ويسمح بأشكال التواصل التي كانت في السابق منفصلة وغير قابلة للتماس والتشابك.

## الربيع العربي بعد خمس سنوات

لم يكن أحد يتوقع انهيار أنظمة بوليسية وعسكرية شمولية وشرسة بمثل تلك السرعة وبذلك الحجم القليل جداً من الخسائر المادية والبشرية، ولكن المختصين والمحللين السياسيين أكدوا منذ اندلاع الثورات إلى موضوع التغيير والإصلاح والقضاء على الفساد والعادات السلبية ليس بالأمر السهل. فسقوط الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية لا تعني بالضرورة القضاء على الفساد وإقرار الديمقراطية وتحقيق البرامج الاقتصادية الناجحة. فإذا نجحت شبكات التواصل الاجتماعي في تعبئة الشباب للتظاهر من أجل التغيير، فنفس هذه الشبكات عجزت فيما بعد في تحقيق التغييرات المطلوبة وبذلك تحقيق أهداف مئات الألاف بل الملايين من الشباب الذين تظاهروا وشاركوا في مسيرات من أجل حياة كريمة وشريفة ومن اجل العدالة الاجتماعية والمساواة.

بعد خمس سنوات من ثورات الربيع العربي، ما الجديد؟ وهل تحققت احلام محمد البوعزيزي والشباب العربي في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا. ماذا عن البطالة والتضخم والعدالة الاجتماعية والمساواة؟ ماذا عن تحسين ظروف المعيشة للمواطن البسيط. في 2014، اعتمدت تونس دستوراً جديداً وفاز حزب نداء تونس المنافس لحزب النهضة الإسلامي في الانتخابات التشريعية. وفي ديسمبر من العام نفسه، انتخب الباجي قائد السبسي رئيساً للجمهورية التونسية بالاقتراع العام. ورغم نجاح تونس من الاختبار السياسي والانتقال الديمقراطي السلس، لم يتحسن الوضع الاقتصادي، فمعدل البطالة ما زال في حدود 15% ويصل بين شباب الخريجين إلى 32 في المائة. فالتخلص من نظام بن علي شيء وبناء اقتصاد قوي يستجيب لطموحات الشباب شيء آخر. فهناك اليوم عديد من التونسيين من يرى أن الأوضاع كانت أحسن في عهد بن علي. فالأسعار ارتفعت والظروف الأمنية تدهورت. فالأن وبالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية، هناك خطر الإرهاب ومسألة الأمن، حيث ضربت الجماعات الإرهابية بقوة سنة 2015 ومن أهم هذه الضربات هجوم باردو في شهر مارس ومذبحة سوسة في شهر أغسطس، وانفجار حافلة للحرس الرئاسي في شهر نوفمبر. الأمر الذي أثر تأثيراً بالغاً على الصناعة السياحية بخاصة والاقتصاد التونسي بصفة عامة. فتونس التي ظن الجميع أنها

التجربة الناجحة بامتياز مقارنة بدول الربيع العربي الأخرى خالفت ظن الكثيرين وأظهرت فجوة كبيرة بين الانجازات على المستوى السياسي والفشل الذريع على المستوى الاقتصادي. وحتى على المستوى السياسي نلاحظ في الفترة الأخيرة انقسام في حزب نداء تونس وعدم وفاء الرئيس باجي قايد السبسي بوعوده التي قدمها خلال حملته الانتخابية والتي بقيت حبرا على ورق.

بالنسبة لمصر بعد 30 عاماً من تقلده السلطة، اضطر حسني مبارك إلى التخلي عن السلطة، وفي يونيو 2012، أصبح محمد مرسي، مرشح جماعة الإخوان المسلمين، أول رئيس إسلامي يحكم البلاد. وبعد ذلك بعام، باتت مصر تغرق في أزمة سياسية واحتجاجية غير مسبوقة، بعد أن أطاح الجيش بقيادة عبد الفتاح السيسي بمرسي، وبدأت رياح القمع والتعذيب والإقصاء حيث تشير الإحصاءات أن أكثر من 1400 من مؤيدي مرسي قُتلوا، وسُجن نحو 15 ألف آخرين أو حكم عليهم بالإعدام، بينهم مرسي وأعضاء من حكومته، وفي يونيو 2014، اُنتخب السيسي رئيساً للبلاد. فما حدث في مصر هو إجهاض ثورة وانقلاب عسكري أبيض على رئيس أنتخب بطريقة ديمقراطية ما أدى إلى العودة إلى نقطة الصفر وكأن شيء لم يحدث.

بالنسبة لليبيا، تخلص الشعب الليبي من معمر القذافي في مدينة سرت في 20 أكتوبر 2011. القائد وصل إلى سدة الحكم عام 1969 عن طريق انقلاب وانتهج سياسة جعلت ليبيا في عزلة تامة دولياً وإقليمياً، وبعد التخلص منه وجد الليبيون مجتمعاً بدون مؤسسات وبدون تقاليد في الديمقراطية والنضال السلمي والمجتمع المدني. ففي غضون أشهر، تحولت الانتفاضة في ليبيا لنزاع مسلح بين ميليشيات متناحرة؛ أدى إلى سقوط طرابلس في أغسطس، حيث أعلنت هذه الميليشيات نفسها سلطة موازية لتلك المعترف بها من قبل المجتمع الدولي ومقرها في طبرق، شرق البلاد. وهكذا دخلت ليبيا منذ بداية الثورة في حلقة صراعات ونزاعات معقدة ومتشابكة تدخلت فيها القوى الفاعلة في النظام الدولي وكذلك "داعش" وغيرها من الجماعات الإرهابية الأخرى. وهرباً من قصف قوات التحالف الدولي بسوريا والاستفادة من الأزمة السياسية والأمنية في ليبيا، اتجهت الدولة الإسلامية إلى ليبيا وأقامت مؤخراً معسكرات تدريب على مشارف مدينة سرت، حيث توجد

العديد من آبار النفط. ووفقاً لتقديرات المختصين، هناك حوالي 2000 من مقاتلي "داعش" يتواجدون حالياً في ليبيا، كما أن التنظيم يطلب من مؤيديه الذهاب إلى ليبيا، وهذا ما يعقد القضايا أكثر فأكثر في ليبيا والخوف من أن تتطور الأمور في هذه الدولة إلى فوضى عارمة وإلى "اللا دولة".

بالنسبة لليمن انتشر الفقر والفساد لمدة 33 عاماً تحت حكم الرئيس اليمنى السابق على عبد الله صالح ما أدى إلى انضمام اليمنيين إلى ثورات الربيع العربي والإطاحة بصالح ولكن إرساء الاستقرار وتطبيق الإصلاحات تحت قيادة الرئيس الحالي عبد ربه منصور هادى كان صعب المنال في ظل ميليشيات صالح.

استطاعت قوات الولايات المتحدة والسي اي ايه بشن غارات جوية بواسطة طائرات بدون طيار ضربت مواقع للقاعدة في اليمن كان من بينها إسقاط أنور العوالقى، أحد الرؤوس المدبرة في تنظيم القاعدة. فاليمن يعيش هذه الأيام ظروفاً صعبة وحرب أهلية ضروس ضحيتها الأولى الشعب الأعزل الذي أصبح عاجزاً عن توفير مستلزمات معيشته اليومية.

مع نجاح معظم دول الربيع العربي في إسقاط رؤسائهم وتغييره بآخر إلا أن سوريا وبعد 5 سنوات من الثورة لم تستطع حتى الآن الإطاحة بالرئيس حافظ الأسد. تحولت سوريا إلى مشهد صراع مسلح بين قوات نظام الأسد والمعارضة السورية. ومع سوء الوضع، بدأت الولايات المتحدة والغرب تأييد فكرة دعم المتمردين السوريين وجذب مجندين من السنة من أقطار العالم العربي لمحاربة أقلية الأسد الشيعية، ثم ظهرت "داعش" برغبتها في تأسيس "دولة الخلافة" بالسيطرة على نصف مساحة سوريا وأجزاء كبيرة من العراق وتهديد المدينة السورية حلب وعاصمة الحكم. جذبت تلك الهزيمة روسيا للتدخل في سوريا كطرف دولي وشن ضربات جوية غير منسقة ضد المسلحين في سوريا وتأييد الأسد. الأمر الذي أدى إلى هجرة نصف سكان البلد. من جهة أخرى تشير إحصاءات الأمم المتحدة أن عدد ضحايا الأزمة السورية تعدى ربع مليون قتيل، باختصار كبير الربيع العربي ما هو في حقيقة الأمر إلا خريف مليء بالإخفاقات والفشل الذريع في تحقيق أحلام الشباب الذي تظاهر وسهر الليالي واجتاح صفحات شبكات التواصل الاجتماعي من أجل التغيير.

# الفصل السادس

## الإعـــلام وصـــراع الحضـــارات

- حوار الديانات بين الوهم والحقيقة
- الحوار الثقافي لتآخي الحضارات
- التدافع بدلا من الصراع
- "المشرق" للتعريف بالإسلام
- في التشويه المنهجي للإسلام
- في عولمة الاتصال والإعلام والثقافة
- كيف نواجه الحقد والكراهية وثقافة التشويه والتضليل؟
- جدلية الإعلام والهوية الوطنية
- "روسيا اليوم" لمخاطبة العرب
- هيلين طوماس والإرهاب الفكري
- "الخارجون على القانون" يفتح ملف فرنسا الاستعماري
- الأمير عبد القادر والتسامح والتعايش السلمي
- "وجادلهم بالتي هي أحسن"
- نشر الثقافة الإسلامية في العصر الرقمي
- مالك بن نبي والتأسيس لحضارة إنسانية عالمية
- "شارلي إيبدو" والاستمرار في الإساءة للأديان
- "أنا شارلي"... "لست شارلي"
- تطاول وجهل وغطرسة
- رئيس الوزراء والمرشح للرئاسة وداء الكراهية

# الفصل السادس

## الإعلام وصراع الحضارات

### حوار الديانات بين الوهم والحقيقة

يخطئ من يظن أن الصراع بين الديانات والحضارات سيتوقف وأن حوار الديانات هو الذي سينتصر في نهاية المطاف. صحيح أن الديانات تتكامل لكن الإشكال المطروح هو على مستوى مجموعة صغيرة من المتلاعبين بالعقول الذين لا يمثلون إلا أنفسهم لكنهم يسيئون إساءة كبيرة للأديان والثقافات والحضارات. هدفهم الوحيد هو خلق الفتن والنزاعات والأزمات من أجل نشر ثقافة الحقد والكراهية والانتقام والتي تؤدي لا محالة للأزمات والحروب والصراعات والنزاعات بين الدول والشعوب والأمم. هذه النوعية من البشر والجماعات والتكتلات الحزبية والمالية لا تستطيع أن تعيش في السلم والأمن والأمان والأخطر من ذلك أنها لا تمثل سوى نسبة ضئيلة جدا من شعوبها. فالمتعصب والمتطرف لا يؤمن بالحوار والنقاش والتفاهم والاختلاف في الدين والعقيدة والرأي وإنما كل ما يؤمن به هو إقصاء الآخر لأنه يمثل خطرا عليه وعلى البشرية جمعاء. هذا الاعتقاد وهذا الموقف ناتج في الأساس عن الاقتناع بضرورة وجود عدو وصراع ونزاعات وحروب وأزمات للاستمرار في الحياة. الجماعات المتطرفة لا تستلطف ولا تحبذ العيش في السلم والأمن والآمان. هذه الجماعات لأنها غير طبيعية وغير سليمة ولأنها تعاني من مشكلات جمة فإنها لا تؤمن بالتكامل والتعايش مع الآخر الذي يختلف عنها في الرأي وفي المعتقد وفي شؤون الحياة العامة.

الصراع بين التشويه والتضليل والتلاعب بمعتقد ودين الآخر والحقيقة والواقع ليس وليد البارحة، والمسلمين مع الأسف الشديد لم يتعلموا الدرس. فالإساءة إلى

الإسلام والمسلمين والعرب تمت وتتم بطريقة منسقة ومنظمة من خلال ما يبث ويذاع وينشر في العالم عن طريق المنتجات الإعلامية والصناعات الثقافية حيث جسدتها وكرستها الأفلام والمسلسلات والأخبار والتقارير اليومية والدراسات والتحليلات والتعليقات وحتى الكتب المدرسية. فالأمر إذن يجب أن يُدرس بمنهجية وبرؤية وباستراتيجية، وأحسن سبيل لذلك هو الحوار والتفاهم وتنوير الآخر بما يجهل ولا يعلم. محاورة الآخر وإقناعه وتبصيره بحقيقة الأمر بحاجة إلى خطة منهجية منظمة ومستمرة لعمل طويل المدى بهدف التواصل والحوار مع الآخر من خلال الفكر والعلم والمنطق والتاريخ والأدلة والحجج والبراهين. فأحسن طريقة للرد على الصور النمطية والتشويه والتضليل والتلاعب هو إعطاء البديل وإعطاء الدليل القاطع وتوفير المعلومة حتى تتم عملية القضاء على الإشاعة وتصحيح المغالطات والتشويه والتحريف. وهنا يأتي دور الإعلام وهنا نتساءل: ما هو دور وسائل الإعلام في مثل هذه القضايا أهو التشويه والتضليل وخلق المشكلات والصور النمطية أم من المفروض أن تلعب وسائل الإعلام دورا حضاريا مبني على الالتزا والأخلاق من أجل خدمة القيم الإنسانية والأمن والاستقرار والتفاهم والمحبة في أرجاء المعمورة.

فالصراع الموجود حاليا بين الغرب والشرق وبين الشمال والجنوب وبين الديانات وبين الثقافات ما هو في حقيقة الأمر سوى صراع مفتعل. الصراع هو صراع دلالات، صراع معاني، صراع نوايا أما الحضارات فيجب أن تتكامل وتتناغم وتتوافق من أجل مصلحة الإنسانية جمعاء. الصراع الموجود سببه الالتباس والتشويه والتضليل وسببه هو عدم فهم الآخر أو انعدام النية لفهم الآخر. فإذا كان هناك حوار ونقاش وتواصل واتصال فهذا يؤدي لا محالة لفهم الآخر ومحاورته والاستفادة منه وإفادته. مع الأسف الشديد قنوات الاتصال والتواصل والتفاهم غير موجودة وغير قائمة أساسا بين الشعوب لسبب واحد وهو أن هذه القنوات إضافة إلى الصناعات الإعلامية والصناعات الثقافية تسيطر عليها آليات تنبذ الحوار والنقاش ومحاولة فهم الآخر ومحاولة فهم الدلالات والمعاني.

يجد العالم العربي والإسلامي بمؤسساته الإعلامية والعلمية والفكرية والثقافية وبرجال دينه ودعاته، نفسه أمام تحديات جسام ورهانات كبيرة جدا، لأن عمليات الإساءة والتشويه والتضليل والتلاعب لا ولن تتوقف، لأنها أصبحت بكل بساطة

جزءا لا يتجزأ من الصناعة الإعلامية والثقافية الغربية. وهذا ما يعني أن الصناعة الإعلامية والثقافية العربية والإسلامية يجب أن تتبنى استراتيجية دائمة ومستمرة ومنظمة في تقديم الصورة الحقيقية للإسلام وللحضارة الإسلامية العربية..

التحدي كبير ولا يجب أن تتوقف المساعي الحميدة من ملتقيات وندوات ومؤتمرات ليس في العالم العربي فقط وإنما في جميع أنحاء العالم. الموضوع بحاجة إلى عمل منهجي وعلمي واستراتيجي مبني على المنطق والحجج والبراهين وبلغة الآخر ولغة العصر. فالأمة الإسلامية، وأكثر من أي وقت مضى، مطالبة بأن لا تتوقف عن عملية تعريف الآخر بالمصطفى وبالأنبياء والرسل وبالدين الحنيف وبالقرآن الكريم ومعانيه وعبره وأحكامه. كما من واجب الأمة الإسلامية كذلك نشر الرسالةوالدعوة وتاريخ الحضارة العربية الإسلامية وعالمية الدين الإسلامي ومحاسنه ونعمه على البشر والإنسانية جمعاء.

في عصر العولمة والمجتمع الرقمي يتوجب على المسلمين أن يضاعفوا مجهوداتهم ومساعيهم من أجل تجنيد وتسخير وسائل صناعة الرأي العام - وسائل الإعلام - لتلعب دورا إيجابيا بنّاءا وليس دورا سلبيا هداما والذي يتمثل في نشر الصور النمطية ورسائل الحقد والكراهية والضغينة والمكائد للآخر. وسائل الإعلام العالمية يجب أن تسخر ويجب أن تكون مسئولة وملتزمة بخدمة الإنسانية جمعاء ومسئولة عن نشر الأمن والأمان والطمأنينة والتفاهم بين شعوب وأمم ودول العالم. ما نلاحظه في أيامنا هذه هو أن وسائل الإعلام أصبحت وسائل ووسائط لتلويث المحيط الفكري والثقافي على المستوى المحلي والدولي. وبدلا من تلطيف الأجواء ونشر قنوات التفاهم والتواصل والتسامح والتعارف من أجل مصلحة الإنسانية جمعاء، نلاحظ أن وسائل الإعلام تصب الزيت على النار ونجدها في خدمة حفنة من أباطرة المال والسياسة، حفنة لا يهمها سوى الفتن والحروب والصراعات من أجل الكسب الوفير والسريع وابتزاز الشعوب التي لا حول ولا قوة لها. التحديات كبيرة وتحتاج إلى مساءلة الضمير الإنساني في اشمال كما في الجنوب وفي الشرق كما في الغرب من أجل التكامل بدلا من التنافر والتناحر. فالتكامل هو سنة الشعوب المتحضرة المثقفة الواعية التي تعتمد التسامح منهاجا لها للاستفادة من ثقافات وديانات وحضارات الآخرين وإفادة الآخرين بثقافاتها وعلومها وإنجازاتها.

## الحوار الثقافي لتآخي الحضارات

احتضنت مدينة دبي الإماراتية خلال الأيام القليلة الماضية مهرجان دبي الدولي الأول للشعر بمشاركة نحو 100 شاعر عربي وأجنبي يمثلون أكثر من 45 دولة. المهرجان يعتبر تظاهرة ثقافية عالمية تجسد سياسة الانفتاح الثقافي والإنساني. فالحوار الثقافي بين الحضارات يؤدي إلى الارتقاء بالإنسانية إلى التفاهم والتحاور بهدف الاندماج والتكامل. لكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هل تستطيع الثقافة تحقيق ما عجزت عنه السياسة؟ وهل يستطيع شعراء ومثقفي العالم، على عكس السياسيين، فتح قنوات التواصل والحوار والتفاهم من أجل التآخي والتكامل بعيدا عن النزاعات والصراعات والحروب والإرهاب. هل يستطيع شعراء العالم أن يتحدوا وأن يعملوا ويجتهدوا من أجل علاقات دولية صحية وسليمة تهدف إلى التقارب والتكامل بين شعوب العالم؟ يلعب المثقفون في المجتمع دورا محوريا في التربية والتعليم والتوعية بهدف مواجهة كل أساليب الاستغلال والإقصاء والتهميش. أما على الصعيد الدولي فيتحدد دور المثقفين في تقريب المسافات بين الحضارات وكسر الحواجز اللاإنسانية التي تحول دون تحقيق التعايش والتفاهم والتكامل بين ثقافات وحضارات العالم. فالتواصل الثقافي يؤدي إلى الحوار والنقاش ومحاولة فهم الآخر وتبادل الآراء والأفكار والتجارب والقيم والمعتقدات بعيدا عن الأفكار المسبقة والصور النمطية. فالعالم اليوم تسيطر عليه الصور النمطية والدعاية والحرب النفسية والصناعات الإعلامية والثقافية التي، مع الأسف الشديد، تنشر الحقد والضغينة والكراهية واحتقار الآخر ما يؤدي إلى المزيد من التباعد بدلا من التقارب والتكامل.

أفرزت أحداث 11 سبتمبر 2001 جدالا كبيرا حول علاقة الإسلام بالغرب بعد الاتهامات الكبيرة التي وُجهت للدين الحنيف وللمسلمين وللعرب وعلاقتهم بالإرهاب والعنف. في مثل هذه الظروف ما العمل وما هي الإستراتيجية الأمثل لإزالة التضليل والتشويه والصور النمطية، الحوار أم المواجهة؟ فريق يرى أن الحوار لا جدوى من ورائه خاصة وأن العلاقة بين الغرب والشرق -بلاد الإسلام- ليست متكافئة في جميع الميادين-العسكرية، الاقتصادية، السياسية، التقنية ...الخ، فلا

فائدة من الحوار، خاصة وأن الغرب بقوته وهيمنته على الصناعات الثقافية والإعلامية مستمر في حملاته الدعائية والصور النمطية وحملات التشويه والتضليل ضد الإسلام والمسلمين والعرب. فأحداث 11 سبتمبر 2001 ومن بعدها الحرب على الإرهاب شكلتا أرضا خصبة للتحريض على العرب والمسلمين بحجة أن الإرهاب والصراع والصدام والقتل والعنف من صلب الإسلام الذي لا يعترف بالحوار والتفاهم والتعايش. وفريق آخر يصر على الحوار وعلى ضرورته ويرى أن عدم الحوار يعني الهروب من الواقع وإعطاء الفرصة للمتربصين بالإسلام وأعداء الدين الحنيف ليفعلوا ما يشاءون بقيمه المثلى وتعاليمه الإنسانية. عدم الحوار هو التنصل من مسؤولية كبيرة جدا وهي شرح وتفسير الإسلام والدفاع عنه وتقديمه على حقيقته للآخر.

وإذا اتفقنا على ضرورة الحوار، هل الدول الإسلامية والمسلمون والمؤسسات الإعلامية والثقافية في بلاد العرب والمسلمين قادرة على القيام بدورها ومسؤوليتها وفتح قنوات حوار وتواصل مع الآخر حتى يعرف حقيقة الإسلام والعرب والمسلمين وثقافتهم وحضارتهم وماضيهم؟ هل هي مؤهلة ولها القدرات والإمكانيات والوسائل واللغة والأسلوب والطريقة للوصول إلى الآخر؟ الواقع مع الأسف الشديد، يشير إلى ضعف كبير في الوسائل والإمكانيات والمناهج والطرائق...الخ. فالمؤسسات الدينية وعلى رأسها الأزهر الشريف بحاجة إلى تطوير ومسايرة القرن الحادي والعشرين ومسايرة مجتمع ثورة المعلومات والانترنيت والمجتمع الرقمي وما إلى ذلك. فالفقهاء وعلماء الدين والشريعة إذا أرادوا الوصول إلى الآخر وإذا أرادوا فهم وشرح وتفسير الدين الإسلامي بمنطق العصر والألفية الثالثة عليهم إتقان لغة الآخر وعلوم العصر حتى يجادلون الآخر ويقدمون له الإسلام بلغته ومنطقه وبمنطق العلوم والمعارف. أئمة في فرنسا وهولندا يؤمون بالمسلمين، والأوروبيين الذين اعتنقوا الإسلام، لا يعرفون لغة البلد الذي يتواجدون فيه. كيف ننتظر في هذه الحالة نشر الدعوة وإعلاء معاني الإسلام والتسامح والحوار والجدال وفق تعاليم الإسلام. وهنا تجدر الإشارة إلى ذلك المعهد الذي أُسس في القاهرة بمصر لتعليم وتسويق فن الدعوة. المعهد يهدف إلى إعلاء معاني السلام والتسامح وفق تعاليم الإسلام وهذا من خلال إعداد الدعاة. المعهد

والذي يحمل اسم "جسور" مفتوح لكل الجنسيات. الجديد في هذا المعهد والذي يعتبر أساس النجاح مستقبلا هو الاعتماد كليا على كل مستحدثات الثورة التكنولوجية بهدف إعداد داعية عصري يملك أدوات المجتمع الرقمي وعصر ثورة المعلومات. كما يركز المعهد على اللغات وخاصة اللغة الانجليزية التي تعتبر لغة العصر ولغة الشبكة العنكبوتية العالمية.

معهد "جسور" والذي أسسه مهندس تقنية معلومات مصري يؤمن بتجديد الخطاب الديني بهدف التقارب مع الآخر وإعلاء معاني السلام والتسامح التي يؤمن بها ويكرسها الدين الإسلامي. فالجميع يلاحظ هذه الأيام، وخاصة بعد أحداث سبتمبر 2001، التشويه والحملات الدعائية المنظمة ضد الإسلام والمسلمين والعرب، وهذا الوضع يحتاج إلى عمل منهجي ومنظم من قبل المسلمين للرد بالبينة والحجة والبرهان والمنطق. تجديد الخطاب الإسلامي مسؤولية الجميع وخاصة أهل الذكر والعلم الذين هم بحاجة إلى التحكم في فنيات الإقناع والحوار ومخاطبة الآخر. تقنيات تعتمد على برامج الكمبيوتر الحديثة وفنيات العرض والجرافيك المتطورة التي تخاطب العقل مباشرة وتؤثر فيه. الدعاة بحاجة إلى التحكم في فن الخطابة والإلقاء وكيفية التعامل مع المفاهيم الدينية والعقائد بشكل جديد في أسلوب طرحها وتقديمها للأخر، وكذلك القدرة على تفنيد الأساطير والحملات الدعائية والشبهات والتضليل والتشويه بطريقة يفهمها العقل الغربي.

جاء في الأخبار مؤخرا أن الوليد بن طلال دشّن برنامجا للدراسات الإسلامية في جامعة "هارفارد" بكلفة 20 مليون دولار. التمويل يهدف إلى زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس والهيئة الإدارية في قسم الدراسات الإسلامية وتقديم الدعم اللازم لطلاب الدراسات العليا والباحثين والأساتذة في القسم وكذلك توفير الوثائق النادرة في حقل الدراسات الإسلامية. مبادرة الأمير الوليد بن طلال تهدف إلى تقديم وتوفير المفهوم الشامل للدين الإسلامي ودوره في الحضارة الإنسانية. البرنامج يهدف إلى دعم الإسلام وتقديمه للعالم بالبيّنة والعلم والحجة والبرهان. وحسب الأمير الوليد بن طلال يهدف البرنامج "لدعم السلام في عالمنا فإنه من الضروري والمهم جدا دعم جسر التواصل بين الشرق والغرب".

الإشكالية الأخرى التي تطرح في موضوع الإسلام والغرب وضرورة الحوار

والتعايش هي التجمعات الإسلامية الموجودة في الغرب وإلى أي مدى استفاد منها المسلمون لخدمة الإسلام وشرحه وتفسيره وتقديمه للآخر. ما هي آليات عمل هذه التجمعات؟ ماذا عن التنسيق فيما بينها وما هو دورها في خدمة الدين الإسلامي والثقافة الإسلامية في بلاد الغرب؟ الواقع، ومع الأسف الشديد، يشير إلى أن هذه التجمعات على مختلف أنواعها ومشاربها لم ترق إلى المستوى المطلوب من حيث التنسيق والمتابعة والتنفيذ فيما بينها في بلاد المهجر وفيما بينها والمؤسسات الدينية في المجتمعات الإسلامية. وبدون تعميم، نجد أن معظم هذه التجمعات تنقصها الوسائل والإمكانيات الضرورية لمحاورة الآخر والتعايش مع الآخر، كما نجدها مسيّسة تخدم جهات محددة وأيديولوجيات قد تناقض قيم الإسلام. التجمعات الإسلامية في الغرب عبارة عن جزر معزولة، فهي لا تعاني من العزلة فقط وإنما تعاني من التهميش وعدم التنسيق مع مؤسسات دينية أخرى كذلك-المجامع الدينية، الأزهر الشريف والجامعات الإسلامية الكبرى المنتشرة في الدول العربية والإسلامية- هذه المؤسسات التي تستطيع تزويدها بالكثير من الوسائل والإمكانيات لتأدية رسالتها بطريقة حضارية ومنهجية وعلمية.

الإشكال الآخر المطروح على مستوى الحوار مع الغرب يتمثل في الالتباس في موضوع الحوار نفسه. وهنا يجب الاقتناع بأن الطريق الصحيح لبناء علاقة إيجابية مع الآخر وبعيدا عن الصور النمطية والأفكار المسبقة هو الحوار. أما من يرى أن الحوار مع الآخر لا فائدة منه انطلاقا من مبدأ أن الآخر لا يقبل الحوار ولا يريد الحوار، فهذا المنطق خطأ لعدة اعتبارات، وهنا يجب أن نقر أن التقصير فينا وليس في الآخر، فالرسول ﷺ خاطب كفار قريش وهو في حالة الضعف ولا حول ولا قوة له. كما أستطاع أن يبّلغ الرسالة لشعوب عديدة كانت تتفوق عليه في المال والجاه. فإذا كانت القضية صحيحة ومبنية على أسس الحق والمنطق فباستطاعة الأمة الإسلامية أن تحاور الآخر وتفند الأساطير والأكاذيب وتقدم الحقيقة للعالم، لكن بشرط أن تقدم هذه الحقيقة بسلاسة ووضوح ومنهج وطريقة تقوم على العلم والمنطق ولغة العصر والمجتمع الرقمي. هندسة الإقناع علم وفن له طرقه ومناهجه وأساليبه، هذا يعني أن التعامل مع الغرب يجب أن يتم وفق عقلية يفهمها الغرب وهذا يعني بدوره ضرورة تطوير الخطاب الإسلامي وضرورة تطوير طرق وأساليب

الدعوة الإسلامية ومحاورة الآخر بالتي هي أحسن. العالم الإسلامي بحاجة إلى عشرات المعاهد من شاكلة معهد "جسور" وعشرات المبادرات مثل تلك التي قام بها الأمير الوليد بن طلال من أجل بناء جسور وقنوات الاتصال والتواصل والحوار مع الآخر بهدف التفاهم والتعايش وليس التصادم والصراع.

## التدافع بدلا من الصراع

يشكل موضوع الصناعات الثقافية والإنتاج الإعلامي العربي، ومدى قدرته على التفاعل مع الإنتاج العالمي وعلى تسويق الفكر والصورة والذهنية العربية، تحديا كبيرا ورهانا أكبر للدول العربية قاطبة. وإذا أخذنا موضوع القنوات الفضائية العربية كمثال للخطاب الإعلامي العربي أو كمثال لمخرجات الآلة الإعلامية العربية نجد أن معظم هذه الفضائيات ركّزت على التكنولوجيا وأهملت الرسالة ومعظم هذه الفضائيات تفتقر لخطة ولإستراتيجية ولميزانية لإنتاج الرسالة الإعلامية الهادفة التي تواجه بها التدفق الإعلامي العالمي الغزير.

تحديات الألفية الثالثة في مجال الاتصال والمعلوماتية متشعبة ومتعددة وخطيرة في نفس الوقت، والعالم العربي يجد نفسه اليوم أمام واقع يحتم عليه التحكم في التطورات التكنولوجية الهائلة في مجال الإعلام والاتصال ومواكبتها وهذا لا يعني التحكم في التكنولوجيا دون التفكير في الرسالة والمحتوى والإنتاج بعبارة أخرى في المخرجات. والتحدي الكبير الذي يواجه العالم العربي هو حماية الهوية الثقافية والحضارية للأمة العربية والإسلامية وشخصيتها القومية ومواجهة الذوبان في الثقافة العالمية (الأمريكية) التي لا تعترف لا بالحدود ولا بالقيم ولا بالآخر. التحدي الأكبر الذي يواجه الدول العربية في مجال الإعلام هو تحرير هذا الإعلام وتحرير الطاقات والمهارات والإبداعات والاستغلال الأمثل للقدرات والإمكانيات المادية والبشرية لإرساء قواعد ومستلزمات صناعة إعلامية متطورة رشيدة وفعالة وقوية تستطيع أن تنافس وأن تقنع وأن تسوّق الأفكار والقيم والأصالة والهوية العربية الإسلامية للآخرين، كل هذه الأمور تتطلب الدراسة والبحث وإقامة علاقة متينة وتفاعل وتبادل وحوار صريح بين السلطة والمؤسسة الإعلامية والقائم بالاتصال والجمهور من أجل إرساء قواعد الثقة والمصداقية والفعالية في الأداء.

ستكون معركة القرن الحادي والعشرين معركة إعلامية اتصالية معلوماتية يحسم نتيجتها مسبقا من يعرف كيف يستغل تكنولوجية الإعلام والاتصال وصناعة المعرفة. فالأمة العربية من الخليج إلى المحيط بحاجة إلى تحرير إعلامها وبحاجة إلى مواجهة النقد والاستقصاء والكشف عن العيوب والنقائص والتجاوزات، والكشف عن الأخطاء والتعلم منها. فالإعلام الحر والديمقراطي والفعال هو بارومتر تقدم الشعوب وتطورها، وبدون إعلام حر لا يحق للأمة العربية الإسلامية أن تتكلم عن مخاطبة الآخر ومواجهة الحملات الدعائية والصور النمطية ومختلف الصناعات الثقافية التي تنال من كرامة الأمة وشرفها. وبدون نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بحرية الفرد في المجتمع العربي ويوفر له مستلزمات الممارسة السياسية الديمقراطية فإنه لا يحق لنا أن نلوم الإعلام العربي أو نكلفه بأكثر مما هو قادر عليه.

فشل العرب في امتلاك مشروع قومي وسياسي وتنموي وثقافي وإعلامي. فالإعلام العربي، ورغم التطورات الكمية التي شهدها خلال العقود الخمسة الأخيرة لم يكسب الرهان التاريخي في امتلاك مشروعا عربيا متكاملا يعكس البعد العربي الإسلامي العالمي والإنساني. فالإعلام العربي الموّجه للآخر يمثل امتدادا طبيعيا وموضوعيا للإعلام العربي الداخلي. فإلى أي مدى سينجح الإعلام العربي في تحقيق مهمة الدفاع عن الهوية الإسلامية والتاريخ والحضارة العربية الإسلامية ؟ وهل الشروط والمستلزمات اجتمعت وتوفرت لإعطاء البديل ولتقديم ما يرضي المشاهد الغربي والعربي والمشاهد المسلم في مختلف بقاع العام؟ هل يستطيع الإعلام العربي أن يتحدى الواقع ويقدم رسالة إعلامية هادفة وجيّدة في قالب يكون بعيدا عن الرتابة والركاكة والروتين؟ هل يستطيع الإعلام العربي إيقاف ذوبان التراكم القيمي والمعرفي والاجتماعي للمسلم في الثقافة العالمية؟ هل يستطيع مواجهة الغزو الثقافي والرد على مظاهر الاغتراب والذوبان في الغير؟

غيّرت أحداث 11 سبتمبر وقبلها انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية اتجاهات اهتمامات وبؤر تركيز الغرب من الأيديولوجية الشيوعية إلى الإسلام، هذا الدين الذي ينتشر في 55 دولة ويعتنقه أكثر من مليار وخمسمائة مليون نسمة إضافة أنه ينتشر بسرعة كبيرة في عدد من دول العالم. الإشكالية تحتاج إلى اجراءين اثنين الأول يتمثل في مواجهة حملات التشويه والتضليل والدعاية والحرب النفسية وهذا

يحتاج إلى عمل إستراتيجي علمي ومنهجي يقوم على هندسة الإقناع ولغة الأدلة والحجج والبراهين والمنطق. أما الاجراء الثاني فيتمثل في الاستغلال الأمثل للمكانة التي تحتلها البلاد الإسلامية في الخريطة الاقتصادية العالمية فهناك خمس دول إسلامية وهي الجزائر وتركيا وباكستان واندونيسيا ومصر تشكل إلى جانب دول أخرى دول المحور التي تحسب لها أمريكا حسابات كبيرة في سياستها الخارجية. لقد زادت أحداث 11 سبتمبر من حدة صراع الحضارات لكنها في نفس الوقت فتحت الباب على مصراعيه لمئات الآلاف في الغرب لدراسة الإسلام وفهمه والتعرف على الآخر والتحاور معه. فالعالم اليوم شرقه وغربه أمام تحديات كبيرة جدا تتمثل في التحاور والتفاهم من أجل الأمن والاستقرار وإيجاد نظام عالمي عادل ومتكافئ ينعم فيه الجميع بالاحترام المتبادل والتعايش السلمي.

تتميز العلاقة بين الغرب والإسلام بالمواجهة بدلا من الحوار، وبالتقصير من قبل الجانبين في تحقيق الفهم والتعاون لتجنب العداء والصراع. كيف ينظر كل طرف إلى الآخر ولماذا انتشرت ثقافة الخوف والصراع والاستئصال بدلا من التفاهم والتكامل والتعايش؟ ماذا يمثل الغرب للمسلمين؟ هل يمثل المسيحية أم العلمانية أم الإلحاد؟ هل يرمز إلى الثورة الاقتصادية والثورة المعلوماتية والمجتمع الرقمي والتنوير وحقوق الإنسان والحريات الفردية وحرية الفكر والرأي، أو تمثله الفاشية والعنصرية والاستعمار والهيمنة، أم أن الغرب تمثله كل هذه المقومات والعوامل والظواهر؟

الغرب مفهوم ضبابي تمثله كل التناقضات والظواهر والعوامل السابقة والتي قد يناقض بعضها البعض. ما يُقال عن الغرب يُقال عن الإسلام كذلك حيث أننا لا نستطيع أن نتكلم عن مجتمع إسلامي مثالي خال من أي تأثير للثقافة والحضارة الغربيتين. كما أن العالم الإسلامي ليس عالما متجانسا بالضرورة، فهو عالم يتسم بتناقضات داخلية عديدة ومتنوعة، قد تكون في بعض الأحيان حادة. من جهة أخرى نلاحظ أن الغرب لا يعني بالضرورة الديانة المسيحية وأنه عالم لا يسكنه سوى الأوروبيون؟ الغرب يحتوى على جنسيات وديانات عديدة ومختلفة ومنها الديانة الإسلامية. فهناك ملايين المسلمين يعيشون في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. ففي عصر العولمة هناك تداخل مستمر وخليط ومزيج بين الثقافات والمعتقدات والديانات وأنماط المعيشة. وهنا نلاحظ أن الإسلام كدين،

يؤمن بهذا التنوع ويحترم الأديان والمعتقدات، فالتنوع والاختلاف والتمايز هي سنة من سنن الله التي لا تبديل لها ولا تحويل، فالإسلام يرفض مذهب الصراع والتصادم ويمجد التدافع الحضاري وفلسفته. جاء في كتابه سبحانه وتعالى:

**﴿لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم في ما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون﴾** [المائدة: 48].

**﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير﴾** [الحجرات: 13].

فالتنوع والاختلاف من حكم الخلق من اجل أن يكون هناك تدافع وتنافس على طريق الصلاح والإصلاح والخيرات. فالمستقبل في الرؤية الإسلامية تتعدد فيه الديانات والملل والشرائع. فالإسلام يعترف بوجود تتعدد فيه العوالم المختلفة والتي تقوم على التنوع والتمايز والاختلاف والتعارف والتعايش. في هذا السياق يرى الدكتور عمارة:

على حين ينكر كلٌ الآخر وينفيه، يتفرد الإسلام والمسلمون بالاعتراف بكل الشرائع والملل وجميع النبوات والرسالات، وسائر الكتب والصحف والألواح التي مثلت وحي السماء إلى جميع الأنبياء والمرسلين، منذ فجر الرسالات السماوية وحتى آخر وخاتم هذه الرسالات... وفوق هذا الاعتراف، هناك القداسة والتقديس والعصمة والإجلال لكل الرسل وجميع الرسالات.

وبالمقابل نلاحظ أن المشروع الغربي يهدف إلى إلغاء المشروع الإسلامي ويفرض العولمة والقيم الغربية على العالم بأسره ويطبق مبدأ الإنكار والاستئصال. ما هي المسافة إذن، التي تفصل العالم الإسلامي عن الغرب؟ الحقيقة أن الأجندة التي وضعتها وسائل الإعلام والصناعات الثقافية المهيمنة على الصعيد الدولي- والتي هي في واقع الأمر محتكرة من قبل حفنة من الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة- تُقدم العالم الإسلامي في صورة التخلف والتعصب الديني والقمع وانعدام حقوق الإنسان والحريات الفردية واضطهاد المرأة والأقليات، والقائمة قد تطول. كما تتناول وسائل الإعلام الغربية الأعمال الإرهابية والمتطرفة التي تقوم بها

بعض الجماعات الإسلامية على أنها جزء من الدين والفكر والسلوك الإسلامي، وبذلك تساوي بين هذه الأعمال الإرهابية والإسلام وتستنتج أن الإسلام هو دين الإرهاب على نحو شمولي وتتناسى وتتجاهل أن الدين الإسلامي بريء من هذه الأعمال وأن سبب التطرف والإرهاب هو الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحرمان والإقصاء وغير ذلك. كما تتناسى هذه الوسائل أن التطرف والإرهاب موجودان في جميع الأديان وفي مختلف دول العالم. والأخطر من هذا، أن هناك فريق من المفكرين والمنظرين والباحثين يدعمون وينظرون ويروّجون لهذه الأفكار العنصرية والتضليلية من خلال أطروحاتهم وأفكارهم ودراساتهم وتحليلاتهم. وقد أنضم إلى هؤلاء، مجموعة من القادة السياسيين الفاعلين على المستوى الدولي للتأكيد على هذه الصور النمطية وربط الإسلام والمسلمين بالإرهاب والتطرف والعنف والجرائم والتخلف وإقصاء الآخر. في هذا السياق يقول الدكتور السعدون: وما يملأ الإعلام الأمريكي من هجوم على الإسلام وحضارته كوّن أنموذجا للقولبة المطلوبة في التعامل مع حالة تحتل أولوية في اهتمام هذه الوسائل الإعلامية. فالإسلام عند هذه الأجهزة دين (شيطاني) يعلي من مبدأ استخدام العنف ويلجأ إلى القتل ويعبر عن كل ما هو متخلف في الحياة.

كيف ينظر المسلمون إلى الغرب؟ نلاحظ صور نمطية، وأفكار مسبقة وتعميم وتشويه وتضليل وغياب النية وانعدام الإرادة لمعرفة الآخر وواقعه الحقيقي. نلاحظ في الكثير من الأحيان أيضا طغيان العاطفة على الفكر والعقل والمنطق. فالكثير من المسلمين يحكم على الغرب من خلال قادته وساسته وليس من خلال شعوبه. فالمتتبع هذه الأيام للعلاقة بين الإسلام والغرب يلاحظ المواجهة والصدام والنزاع الناجم عن ثنائية الذهنيات بين المتعصبين والمتنورين من الجانبين. فالصراع الموجود هذه الأيام بين التعصب والتفتح لا يقتصر على العالم الإسلامي فحسب، بل يوجد في معظم الأديان. فعدم التسامح الذي يوجد عند الجماعات الإسلامية المتطرفة، نجد مثله وبنفس الحدة أو أكثر عند الكنائس الأصولية في الولايات المتحدة الأمريكية والمتطرفين اليهود ودعاة الصهيونية. والنتيجة، مع الأسف الشديد، هي تأثير هذه المواقف والأفكار على العلاقات الدولية. كما تؤدي هذه الأفكار إلى تأجيج الكراهية والحقد ونشر ثقافة الانتقام والإقصاء. هذه المشاعر الحاقدة تتسم

بالرفض المطلق للآخر انطلاقا من مبدأ أن الآخر يجب التخلص منه لأنه عدو يجب القضاء عليه. فلا مجال للنقاش أو الحوار أو الاستماع والتفاوض. ولا مجال حتى لمعرفة في ماذا يفكر الآخر وما هي وجهة نظره؟ هذه الظاهرة موجودة وتنتشر عند كل طرف، في المجتمعات الإسلامية والغربية على حد سواء وهي ليست في صالح أي طرف بطبيعة الحال.

### "المشرق" للتعريف بالإسلام

"المشرق" هو الفيلم الوثائقي الذي أنتجته القناة التلفزيونية الألمانية الثانية حول الإسلام من ثلاثة أجزاء، يتناول 1400 عام من تاريخ الدعوة الإسلامية من بدايتها في أوائل القرن السابع الميلادي إلى اليوم. يهدف الفيلم إلى تعريف المشاهدين والجمهور بصفة عامة والمهتمين، خاصة في الغرب، بالإسلام الحقيقي بعيدا عن الصور النمطية والتشويه والتضليل. فمن خلال أسلوب نزيه وموضوعي وعلمي ومنهجي يقدم الفيلم الإسلام ببعده الإنساني والعلمي والأخلاقي والروحي والحضاري والدنيوي. فالفيلم هو رسالة للبشرية للإيمان بقيم العدل والتسامح بين الأديان والحضارات من أجل أمن واستقرار البشرية جمعاء لتعيش في وئام ومحبة بعيدة عن الصراعات والنزاعات والحروب. "المشرق" لصاحبه "دانيال جيرلاخ" محاولة لتقديم صورة غير مشوهة عن الإسلام والرد على الذين يرون في هذا الدين الحنيف الإرهاب والحروب والإقصاء والتطرف والتزمت واستغلال المرأة... الخ. يتكون فيلم "المشرق" من ثلاث حلقات بمدة 45 دقيقة لكل منها تم تصويرها على مدى سنتين في 11 بلدا، تسعة منها في العالم الإسلامي. الفيلم قدم الانجازات الكبيرة للإسلام في مجال العلم وكذلك المعارك العسكرية في بداية نشر الدعوة الإسلامية. يعتبر "المشرق" محاولة جادة للرد على أعداء الإسلام ممن يشنون حربا منظمة ومنهجية تقوم على التزييف والتضليل والتشويه بهدف النيل من دين عظيم أرج البشرية من الظلمات إلى النور وغرس فيها قيم العدالة والحرية والأخلاق واحترام الإنسان.

إشكالية تشويه الإسلام والتضليل والتزييف وكذلك الإساءة للإسلام والمسلمين والعرب ليست وليدة البارحة ، بل لها جذور في التاريخ. فهناك أفلام ومقالات

وكتابات وقصص عديدة وحتى كتب مدرسية في بعض الدول الغربية شوّهت الإسلام والدين الحنيف وأساءت للرسول ﷺ. هوليود لها تاريخ طويل في تشويه صورة المسلم والعربي والإسلام، فغالبا ما تُقدم هذه الصورة في شخص الإرهابي والماكر والمجرم وزير النساء. . .الخ.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية برزت إلى الوجود ظاهرة الإسلاموفوبيا لتجعل من الإسلام العدو الأكبر للغرب والخطر الدائم على أمنه وسلامته واستقراره وديمقراطيته وحريته. والقضية كلها تتمثل في صراع حضاري ثقافي ديني. فالغرب بعد انهيار الشيوعية والكتلة الشرقية جعل من الإسلام العدو الجديد، الخصم الذي يجب أن يُطوق ويُحاصر ويُحتوى من كل الزوايا والجهات، العدو اللدود الذي يجب استئصاله والقضاء عليه نهائيا. أما المرحلة الأخيرة في الحقد والهجوم على الإسلام بطريقة لم يسبق لها مثيل فهي مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 حيث تفننت وسائل الإعلام الغربية ومن ورائها حشود من المثقفين وصناع الرأي العام والحاقدين على الإسلام في وصف هذا الدين وكل من ينتسب بالإرهاب والجريمة والإقصاء والتعصب والعداء للحرية والديمقراطية وللحضارة والتقدم والتطور العلمي وكل ما هو غربي.

في ظل هذه الأجواء الملوثة بالحقد والكراهية والضغينة للإسلام والمسلمين تتمثل أحسن وأنجع طريقة لمواجهة التضليل والتشويه والإساءات للإسلام والمسلمين والصور النمطية في التعريف بالإسلام ونبي الرحمة لدى المسلمين وغير المسلمين وذلك بمختلف اللغات. والأولوية هنا يجب أن تعطى في المقام الأول للعدد الكبير من المسلمين في الغرب وربوع العالم وفي ديار الإسلام، الذين يجهلون الكثير عن دينهم مما يعني واجب إصلاح البيت من الداخل. الإسلام هو دين الحوار والتسامح ودين العلم والعقل والمنطق. الإسلام دين يرفض الإرهاب ويقاوم الظلم والعدوان بكل أشكاله وصوره. تجدر الإشارة أن الهدف من الإساءات والتضليل والتشويه هو تأليب الشعوب الأوروبية على الوجود الإسلامي المتنامي بداخلها وعلى استمرار العدوان على أرض المسلمين. الإساءة والتشويه والتضليل والتزييف لا تواجه بالصمت ولا بالحرق والقتل والتخريب وبغيرها من السبل والطرق التي تخالف الشريعة والمنطق والعقل والقيم والمبادئ الانسانية، وهذا ما يبحث عنه

أعداء الإسلام والمسيؤون إليه. حملات الإساءة وتكرارها وحملات التشويه والتضليل والصور النمطية يجب أن تُواجه بالتوضيح وبإيصال رسالة الإسلام الحقيقية إلى الذين يجهلون الكثير عن هذا الدين العظيم وعن رسوله خاتم الأنبياء. والواقع أن المسؤول عن هذا الجهل بالرسول محمد ﷺ والإسلام هم المسلمون الذين أخفقوا وفشلوا في محاورة الآخر وإبصاره بحقيقة الإسلام وبعبقرية محمد. هل يعي المسلمون أن الرأي العام الغربي ليس كله معاديا للإسلام وإنما هناك من يرفضون الإساءة للإسلام والتطاول على الرسول محمد خاتم الأنبياء، وهؤلاء هم العقلاء الذين يجب التحاور معهم والعمل معهم من أجل تطهير عقول الشعوب المغلوب على أمرها في الدول الغربية وتخليصها من التلوث الإعلامي والثقافي والفكري وسموم الدعاية والحرب النفسية.

مواجهة التشويه والتضليل والصور النمطية وحملات الحقد والدعاية والكراهية لا يجب أن تكون عن طريق المقاطعة أو العنف أو الحرق والتدمير وأعمال الشغب، وإنما الرد يجب أن يكون حضاري وفي مستوى عظمة شخصية الرسول ﷺ، أي الرد بالبينة وبالمنهج العلمي وبالمنطق، الرد من خلال تقديم حقيقة الرسول وعبقريته وحقيقة الدين الإسلامي وعظمته. الإسلام دين العلم ودين التسامح ودين المحبة ودين احترام الآخر. مواجهة التشويه والتضليل والإساءة يجب أن تتم عن طريق أفلام، ومسلسلات ومتاحف ومحاضرات وندوات وكتب ومواقع على الانترنيت وأشرطة وثائقية ووسائط إعلامية متعددة بلغات العالم حتى تعرف البشرية في جميع ربوع العالم حقيقة الرسول المصطفى وماذا قدمه للإنسانية. أفلام مثل فيلم "المشرق" ستقدم الدين الحنيف والمصطفى عليه السلام كمثل أعلى في حسن الخلق وفي امتلاك القلوب والعقول. مبادرات التعريف بالإسلام ستفتح مجالا كبيرا للحوار والنقاش والتعرف على حقائق طمستها وغمرتها الحملات الدعائية والصناعات الإعلامية والثقافية التي تصنع الوعي وفق أجندة محددة ومسطرة من قبل قوى لا تؤمن بحوار الحضارات ولا بحوار الديانات ولا بخصوصيات الشعوب والأمم. فبالعلم وحده يحارب الجهل وتحارب الكراهية والحقد والضغينة وبأفلام مثل "المشرق" تتم عملية الفهم الحقيقي للإسلام والتقريب بين الديانات والحضارات من كل أنحاء العالم. التعرف إلى حياة الرسول والاطلاع على رسالة

الإسلام السمحاء سيسهمان في توضيح العديد من الملابسات وسيبددان العديد من الأكاذيب والأساطير والصور النمطية وهذا ما يؤدي إلى تذليل العقبات وكسر الحواجز التي تفصل بين المسلمين وشعوب العالم الأخرى.

## في التشويه المنهجي للإسلام

كثرت في السنوات القليلة الماضية حملات التفتيش والاعتقالات والمضايقات على العرب والمسلمين الزائرين والمقيمين في العديد من الدول الغربية من قبل الأجهزة الأمنية المختلفة بسبب وبدون سبب. فمنذ أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبحت العمليات الإرهابية والجرائم مقترنة بالعرب والمسلمين وانتشرت بذلك ثقافة الخوف من الإسلام. هذا الدين الذي تم تصويره وتقديمه للرأي العام من قبل الصناعات الإعلامية والثقافية على أنه دين القتل والعنف والإقصاء وعلى أنه دين غير متسامح. كما استهدفت حملات إعلامية ودعائية مغرضة ومضللة عديدة الدين الإسلامي من خلال التخويف من الإسلام والمسلمين والتحريض ضدهم ومطالبة أجهزة الأمن من تكثيف حملات الاعتقالات والتدخل في تفاصيل الحياة الشخصية للمسلمين المقيمين في الدول الغربية ومراقبة تنقلاتهم ونشاطهم وحتى تصرفاتهم اليومية. وهكذا انتشرت صناعة الخوف وتفننت فيها بعض الدول والجهات التي تستهدف كل ما هو عربي ومسلم. لقد اهتزت صورة الإسلام والعرب في السنوات الأخيرة في الرأي العام الدولي بصورة خطرة جدا ساهمت في العديد من المرات في اتخاذ مواقف معادية وسلبية ضد الشعوب العربية والإسلامية. وكنتيجة لهذه الحملات المنهجية والتشويه والتضليل المنظم أصبح الرأي العام في الدول الغربية معاد ومتخوف من الإسلام والمسلمين والعرب وأصبح ووفق الصور النمطية التي قدمت له يؤمن بصراع الحضارات وصدامها. والأخطر من هذا فإن قادة الرأي وصناع القرار والساسة وحتى نسبة كبيرة من المثقفين انضموا إلى قافلة التهجم على الإسلام واستهدافه وتشويهه. وأصبح العديد ينّظر ويفسر في شؤون الإسلام والمسلمين والحضارة الإسلامية عن جهل وبثقافة الحقد والكراهية والانتقام.

في السنوات الأخيرة وخاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001 عانت وتعاني الجالية

المسلمة المقيمة في الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، معاناة شديدة من الممارسات والمضايقات العديدة التي تقوم بها أجهزة أمنية عديدة ومختلفة. فهناك درجة كبيرة من الإهانة والتعدي على الحريات الفردية وعلى حقوق الإنسان والنتيجة الحتمية لكل هذا هو انتشار الحقد والعنصرية والكراهية ضد الإسلام والمسلمين. والمشكل هنا يُطرح على مستويين، المستوى الأول وهو الصورة المشوهة والمضللة للإسلام والتي تفننت في صناعتها جهات عديدة من خلال وسائل الإعلام والصناعات الثقافية المختلفة.

أما المستوى الثاني فهو الضعف الكبير والغياب شبه التام للمخرجات الإعلامية والصناعات الثقافية العربية والإسلامية التي تقدم الإسلام للأخر وتسوّق صورة الحضارة الإسلامية والمسلمين على حقيقتها. من جهة أخرى فشلت وسائل الإعلام العربية وقادة الرأي في احتواء الصور النمطية والآراء المشوهة والمضللة للإسلام والمسلمين وتفنيدها بالأدلة والحجج والبراهين والمنطق.

الإشكال المطروح هو هل أستطاع المسلمون تقديم الإسلام إلى الآخر بشكل علمي منهجي مدروس وفعال؟ ماذا قدم الإعلام العربي والإسلامي وأين هي الصناعات الإعلامية والثقافية العربية من رسالة تقديم الدين الحنيف والحضارة الإسلامية للأخر. ماذا عن الإنجازات والإنتاج العلمي والفكري والحضاري. في تقرير عن أحسن 500 جامعة في العالم، لم تحتوي القائمة على جامعة واحدة من الدول العربية والإسلامية. أين المسلمين من الرد على الافتراءات والتجاوزات على دينهم وحضارتهم وتاريخهم؟

كشفت أحداث 11 سبتمبر 2001 عن الإرهاب الفكري الذي تمارسه الآلة الإعلامية الغربية على عقول الناس والبشر والرأي العام، حيث أصبحت كلمة العرب والمسلمين مرادفة للإرهاب والجهل والتعصب وإقصاء الآخر وأصبحت وسائل الإعلام بمختلف أشكالها وأنواعها تنسج وتخيط صورا نمطية وأنظمة فكرية ومعتقدات تجعل من العربي ومن المسلم معادي للإنسانية وللبشرية وللأخلاق وللقيم السامية. والغريب في الأمر أن الآلة الإعلامية الغربية لم تطرح أسئلة جوهرية في تعاملها مع أحداث نيويورك وواشنطن، أسئلة هامة ومحورية لو

طرحت ستساعد من دون شك على اكتمال الصورة الحقيقية لخلفيات الأحداث وتداعياتها. لماذا ضرب الإرهاب أمريكا دون سواها؟ لماذا لم تتحرك الآلة الأمريكية الغربية عندما كانت دول مثل بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا تأوي إرهابيين من مختلف الدول والجنسيات تحت ستار اللجوء السياسي وحقوق الإنسان وحرية التعبير وغير ذلك...؟

لماذا لم تتفاعل الآلة الإعلامية الغربية مع إرهاب الدولة الذي يمارسه الكيان الصهيوني يوميا على الشعب الفلسطيني؟ وهل تستطيع أمريكا اجتثاث الإرهاب والقضاء عليه بالعنف والقتل وفرض وجهة نظرها على باقي شعوب العالم كما يحلو لها. هل تطرقت الآلة الإعلامية الغربية للأسباب الحقيقية للإرهاب؟ هل تساءلت الآلة الإعلامية الغربية عن من هو الذي صنع بن لادن والأفغان العرب و"المجاهدين" والجماعات الإسلامية المسلحة و"الأمراء" وغيرهم؟ وهل هؤلاء يمثلون الإسلام والمسلمين؟ هل عالجت وسائل الإعلام التناقضات القائمة على مستوى العلاقات الدولية وعلى مستوى منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والقائمة قد تطول؟ كيف تجروء هذه الآلة على تفريغ قضايا وأحداث ومشاكل من محتواها الحقيقي ومن جوهرها والتركيز على الشكل والقشور فقط؟ إلى متى تبقى وسائل الإعلام العالمية تتلاعب بعقول الناس وبمصيرهم؟ إلى متى تبقى هذه الوسائل تفبرك الواقع وتزييف وبث الرعب والخوف في نفوس البشر في مختلف أنحاء المعمورة؟

أكدت معظم الدراسات والأبحاث العلمية أن وسائل الإعلام الغربية وخاصة الأمريكية منها من صحافة وإذاعة وتلفزيون وسينما وحتى الكتب ترسم صورة مشوّهة وسلبية وغير صحيحة عن الإسلام والعرب في مختلف المجالات والمضامين. وهذه الصور النمطية تكون في معظم الأحيان نتيجة لأفكار مسبقة ولحقد على الأمة العربية ولجهل تاريخ العرب وحضارتهم وثقافتهم وأخيرا للصراع الحضاري بين الغرب والإسلام.

من أهم المشاكل التي تواجه التغطية الإعلامية للعرب هو التباين الثقافي بين العرب والغرب. فالقائم بالاتصال الغربي الذي يغطي منطقة الشرق الأوسط أو

المغرب العربي لا يعرف الكثير عن تاريخ وثقافة العرب لكن أكثر من هذا فإنه يستند إلى أفكاره المسبقة وقيم وأحكام وتقاليد نظامه في تغطية العرب والمجتمع العربي. والكثير من هؤلاء الصحفيين الذين يرسلون إلى الشرق الأوسط لا يعرفون اللغة العربية ولا الدين الإسلامي ولا التاريخ والحضارة الإسلامية. لقد صفق الغرب كثيرا لتسليمة نسرين وسلمان رشدي عندما شوها الإسلام رغم أن الكاتبين يجهلان تمام الجهل الدين الإسلامي والسيرة النبوية.

يرى إدوارد سعيد أن التشويه والتضليل والانحياز في تغطية العرب من قبل وسائل الإعلام الغربية يعود بالدرجة الأولى إلى الصراع الحضاري والثقافي بين الغرب والإسلام. و قد ظهر هذا الصراع جليا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانهيار القطبية الثنائية حيث ظهر النظام الدولي الجديد وتحديه للثقافات المختلفة في العالم وخاصة الإسلام. وجاء مصطلح "الإسلاموفوبيا" للتعبير عن الهستيريا التي أصيب بها الغرب ضد الإسلام بعد انهيار الشيوعية، حيث أصبح هذا الأخير يتصدر قائمة أعداء أوروبا وأمريكا. كما أكدت دراسات تحليل المضمون أن كتب التاريخ المدرسية وكتب الاجتماعيات في المدارس الأمريكية أسهمت هي بدورها في إيجاد فكر باطني معادي لكل ما هو إسلام وعرب، وكانت النتيجة أن الأمريكي يتعرض منذ نعومة أظافره إلى جملة من الصور النمطية ومن الأفكار المضللة والمزيفة والتشويه والتضليل المنهجي ضد العرب والمسلمين.

في ظل هذا التزييف والتشويه والتغطية السلبية للعرب من قبل الإعلام الغربي نلاحظ أزمة في الإعلام العربي في عملية تسويق صورة إيجابية وصورة تصحح هذا الخلل. فالإعلام العربي لم يحدد إستراتيجية يستطيع من خلالها تقويم هذا الخطأ وتقديم البديل أو البدائل للرأي العام الغربي والدولي. مازالت الصناعات الثقافية العربية ضعيفة جدا لم ترق إلى العالمية ولم تعرف كيف توّظف اللغات العالمية للوصول إلى الآخر. والإعلام العربي كما لا يخفى على أحد يتخبط في دوامة من المشاكل والضغوط قد لا تؤهله للقيام بدور فعّال على الصعيد الدولي، أضف إلى ذلك أن الأنظمة العربية ركّزت جهودها في استخدام الإعلام كوسيلة للسلطة وتثبيت الشرعية والتحكم والمراقبة، ولم تول أي اهتمام للبعد الخارجي أو الدولي الذي من المفروض أن يكون من المهام الاستراتيجية للنظام الإعلامي في كل دولة عربية.

## في عولمة الاتصال والإعلام والثقافة

أرتبط تطور البشرية وازدهارها ارتباطا وثيقا بوسائل وقنوات الاتصال التي أستعملها الإنسان وتفاعل معها عبر العصور والأزمنة. فقد تأثر تاريخ الحضارة تأثرا كبيرا بالاتصال. ففي كل مرحلة كان يستعمل فيها الإنسان وسيلة اتصال جديدة كان يترتب عنها احتكار للمعرفة ومن ثم السلطة. وهكذا عرف الإنسان البردى ثم الورق ثم الطباعة ثم أخترع التلغراف ثم التليفون، ثم جاء عهد الإذاعة ثم التلفزيون وبعدها جاء عهد الثورة الاتصالية بمفهومها الحقيقي والكامل وذلك باستعمال الحاسوب الآلي، والأقمار الصناعية والفاكس وأستعمل الإنسان أكثر من وسيلة لتخزين المعلومات ومعالجتها وإرسالها عبر الأقمار الصناعية في ثوان معدودة. فإذا كان أخر القرن الثامن عشر يسمى ب"الثورة الصناعية الأولى" وآخر القرن التاسع عشر أطلق عليه اسم "الثورة الصناعية الثانية" فإن الربع الأخير من القرن العشرين أصبح يعرف ب "الثورة الاتصالية". والثورة الاتصالية في الحقيقية لم تأت هكذا فجأة وإنما تعود جذورها وإرهاصاتها الأولى إلى مطلع القرن العشرين. والثورة الاتصالية بمفهومها الحديث ستؤثر لا محال في المعرفة وحجمها وقنوات توزيعها والسيطرة عليها. والصراع العالمي الذي ستشهده البشرية في القرن الحادي والعشرين سيكون صراع حول من يملك المعلومة ويسيطر على صناعة الصورة وصناعة الرأي العام وصناعة المعرفة .

ففي الواقع جاءت الثورة الاتصالية لتكرس تفوق الشمال على الجنوب ولتزيد الأغنياء غنى والفقراء فقرا. فالثورة الاتصالية أدت إلى ظهور ما يسمى بالصناعات الثقافية هذه الصناعات التي غمرت العالم بإنتاجها وأدت بذلك إلى توحيد الرؤية والفكر حسب المعطيات والمبادئ والقيم التي يفرضها صاحب السلطة والجاه والمال. والإشكالية المطروحة في الثورة الاتصالية هي أن الدول الصغيرة والفقيرة قد قدمت على شراء التكنولوجية والوسائل والقنوات لتواكب التطور،لكنها عجزت عن إنتاج المعرفة والمادة الإعلامية التي توزع عبر هذه الوسائط التكنولوجية، وهكذا فإنها وجدت نفسها مضطرة على اقتناء البرمجيات والمادة -الرسالة والمحتوى- التي تبث وتوزع عبر الوسائل والتكنولوجيات المختلفة. والتناقض المطروح هنا هو أن هذه

البرمجيات وهذه المادة التي تقبل معظم الدول في العالم على اقتنائها من حفنة من الشركات العالمية لإنتاج البرامج تحمل في طياتها قيم ومبادئ قد تتنافى وتتعارض مع قيم معظم الدول في العالم، وهذه السيطرة على الإنتاج تؤدي كذلك إلى عولمة الإعلام وعولمة الثقافة وتؤدي إلى السيطرة على الرؤى والقيم والمبادئ.

أدت الثورة الاتصالية إلى ظهور فضاء إعلامي عالمي عابر للدول والقارات سواء عن طريق البث الفضائي المباشر أو الانترنيت، وهذا ما أدى إلى عولمة الإعلام والثقافة التي تعتر نتيجة حتمية للثورة الاتصالية وللتطور المذهل في وسائل الاتصال والنقص الكبير في الإنتاج الإعلامي والثقافي على مستوى كل دولة. وبهذا تربعت الولايات المتحدة الأمريكية على إنتاج الثقافة الأحادية والموحدة التي تهيمن وتسيطر على معظم القنوات التلفزيونية العالمية. وأصبح صانع ومنتج الرسالة والصورة في المجال الإعلامي والثقافي يفكر في سوق عالمية وليس في سوق محلية لكن هذا لا ينفي أنه يفكر بقيم ومعتقدات وبأفكار وأيديولوجية لا تخرج عن الإطار المرجعي لثقافته وبيئته ومجتمعه. وهذه المعادلة تؤدي من دون شك إلى تبعية معظم دول العالم وشعوبها إلى الحفنة القليلة من الدول التي تنتج ما يبث عبر تلفزيونات العالم وباقي الوسائط الإعلامية المختلفة. والإشكالية الأخرى المطروحة هنا فيما يتعلق بالثورة الاتصالية والعولمة الثقافية هي إن الشركات متعددة الجنسيات التي تسيطر على الإنتاج السمعي البصري على المستوى العالمي هي مؤسسات تحكمها المادة والربح والأيديولوجية، وهكذا نلاحظ ظهور البارونات في هذا الميدان أمثال "تاد ترنر" و"روبرت موردوك، " و"روبر هيرسان" وتجمعات كبيرة جدا مثل "جانات فونداشن"، و"سكريبس هوارد "و "تايم وارنر"...الخ. فهذه التكتلات تنعم برأس مال يقدر بمليارات الدولارات ومستعدة لاستثمار مئات الملايين من الدولارات على إنتاج المواد الثقافية والإعلامية بمختلف أنواعها وأشكالها (أفلام، مسلسلات، أفلام وثائقية، دراسات ، تحاليل...الخ). أما بالنسبة للدول النامية، التابعة، المغلوب على أمرها فإنها لا تستطيع أن تنتج المادة الثقافية التي هي بحاجة إليها، وهذا نظرا لقلة الإمكانيات المادية ولنقص الإطار البشري المتخصص والمؤهل، كما أن شراء المادة الثقافية المعلبة يكون أقل تكلفة بنسبة كبيرة من لو أن هذه الدول أقبلت على الإنتاج بنفسها. وتنسحب هذه القاعدة على غالبية الدول في العالم الثالث ماعدا القليل منها مثل الهند ومصر.

يقدر الإنفاق الإعلاني في الولايات المتحدة الأمريكية بمئات المليارات من الدولارات سنويا وهذا الرقم يعني الكثير حيث أنه يساهم بدرجة كبيرة وبطريقة كبيرة في تمويل الصناعة الثقافية الأمريكية وفي تمويل الكم الهائل من المؤسسات الإعلامية بمختلف أنواعها وأشكالها. هذا الحجم الإعلاني الكبير يوفر المستلزمات الضرورية للصناعات الثقافية الأمريكية لتفرض نفسها وتبسط نفوذها على العالم إذ نلاحظ أن سعر المنتجات الثقافية يكون رخيص وفي متناول أي دولة في العالم مهما كانت مخصصاتها المالية للبرامج والمنتجات الإعلامية والثقافية. وبطبيعة الحال فإن الصناعات الثقافية الأمريكية ليست صناعات محايدة وإنما هي صناعات تعكس النمط الأمريكي في مختلف جوانب الحياة كما تعكس القيم والمعتقدات والأيديولوجية الأمريكية. وكنتيجة لكل هذا أصبحت مطاعم "الماكدونالد" موجودة في مختلف عواصم ومدن العالم - أكبر مطعم ماكدونالد في العالم يوجد في موسكو- وأصبح "رامبو" و"ميكي ماوس" وكرة السلة الأمريكية عناوين للنجاح والشهرة والعالمية والقوة.

وهكذا نلاحظ أن الهوة بين الدول المالكة لتكنولوجية الاتصال وللصناعة الثقافية والدول المستهلكة سواء لتكنولوجية الاتصال أو لمحتواها تزيد عمقا يوما بعد يوم ولصالح الحفنة القليلة التي تهيمن وتسيطر وتفرض ما يحلو لها وما يخدم مصالحها وأهدافها. وهكذا فإن ظهور المجتمع المعلوماتي والرقمي في الربع الأخير من القرن العشرين يرفع تحديات كبيرة ومصيرية أمام الدول العربية حيث الحاجة إلى إعادة النظر في السياسة الاتصالية ووضع إستراتيجية إعلامية تقوم على التكوين والدراسات والبحوث والإنتاج وتخصيص موازنات معتبرة تليق بحجم التحدي والرهانات المستقبلية لصناعة الصورة والرأي العام.

## كيف نواجه الحقد والكراهية وثقافة التشويه والتضليل؟

أثار الفيلم المسيء للرسول ﷺ ردود أفعال كثيرة وعديدة في العالم الإسلامي والعربي وفي عواصم عالمية عديدة، كما حرك الشارع من نواكشوط إلى جاكرتا. وجاءت ردود الأفعال في مسيرات ومظاهرات منددة بالإهانة والإساءة وعدم احترام المعتقدات والرموز الدينية. وفي بعض الأحيان جاءت الردود عنيفة حيث أدت إلى

حرق السفارات وحدوث الاشتباكات بين قوات الأمن والمتظاهرين. والسؤال الذي يطرح نفسه بعد الذي حدث وشاهده مئات الملايين من البشر عبر العالم هو وماذا بعد رد الفعل؟ وماذا بعد المظاهرات والمسيرات ومشاعر الاستياء؟ هل من استراتيجية عمل واضحة المعالم للرد على الآخر وإقناعه بأن مفهومه ونظرته وفكرته عن الإسلام والمسلمين مليئة بالأخطاء وعمليات التشويه والتضليل والتحريف والصور النمطية وأن مثل هذه الأفكار والمواقف لا تساعد على حوار الحضارات والديانات والثقافات والشعوب. هل من برامج لمحاورة الآخر والتعريف بالرسول ﷺ؟ هل من كتب ودراسات وأبحاث عن سيرة الرسول ﷺ باللغات المختلفة في العالم. هل من خطة وآلية عمل لتوزيع وإيصال هذه الدراسات والكتب والمواد العلمية إلى جميع أنحاء العالم؟ هل من مواقع على الانترنيت تقوم بالرد والتعريف وتوفير المعلومة والرد على الأسئلة؟ هل من أفلام على شاكلة "الرسالة" أُنتجت بلغة الآخر ووُزعت عليه؟ هل من قنوات اتصال بين مراكز الأبحاث والمعاهد والجامعات العربية والإسلامية ونظيراتها في الغرب؟ أين هو دور السفارات ودور المراكز الثقافية ودور المعارض الدولية؟ أين هو حوار الديانات والحضارات؟

الموضوع إذن لا يتعلق بمسيرات ومظاهرات وحملات تنديد واستياء، الأمر أكثر خطورة وتعقيدا حيث أنه يتعلق بتصحيح أفكار ووجهات نظر وصور نمطية بطريقة منهجية منظمة ومتسقة ومستمرة وليست بالمناسبات وعندما يُساء إلى الإسلام ورموزه وإلى المسلمين والعرب. مع الأسف الشديد الإساءة إلى الإسلام والمسلمين والعرب في الآلة الإعلامية الغربية أصبح ومنذ زمان بعيد جزء لا يتجزأ من فبركة وصناعة الوعي والواقع والرأي العام. مع الأسف الشديد الإعلام العربي في القرن الحادي والعشرين إعلام سلبي منهزم دفاعي. وهو بذلك إعلام ينتظر الهجوم، الفعل من قبل الآخر ثم يقوم برد الفعل لفترة محددة، ثم يعود ويخلد للروتين والراحة والنوم. إن محاورة الآخر وتزويده بالصورة الحقيقية عن الإسلام والرسول ﷺ وتاريخ الإسلام والحضارة الإسلامية عملية يجب أن تكون دائمة ومستمرة وبدون انقطاع وهي مسؤولية كل مسلم في هذا العالم، كل حسب موقعه وإمكانياته وقدراته.

فالصراع بين التشويه والتضليل والتلاعب بمعتقد ودين الآخر والحقيقة والواقع

ليس وليد البارحة، والمسلمين مع الأسف الشديد لم يتعلموا الدرس. فالإساءة إلى الإسلام والمسلمين والعرب تمت وتتم بطريقة منسقة ومنظمة من خلال المنتجات الإعلامية والصناعات الثقافية الغربية حيث ظهرت في الأفلام والمسلسلات والأخبار والتقارير اليومية والدراسات والتحليلات والتعليقات وحتى الكتب المدرسية. فالأمر إذن لا يجب أن يتوقف عند مسيرات ومظاهرات الاستياء والغضب والاستنكار، بل ردود الأفعال هذه يجب أن تكون انطلاقة منهجية منظمة ومستمرة لعمل طويل المدى بهدف التواصل والحوار مع الآخر من خلال الفكر والعلم والمنطق والتاريخ والأدلة والحجج والبراهين. فأحسن طريقة للرد على الصور النمطية والتشويه والتضليل والتلاعب هو إعطاء البديل وتقديم الدليل القاطع وتوفير المعلومة حتى تتم عملية القضاء على الإشاعة وتصحيح المغالطات والتشويه والتضليل والتحريف.

يجد العالم العربي والإسلامي بمؤسساته الإعلامية والعلمية والفكرية والثقافية وبرجال دينه ودعاته نفسه أمام تحديات جسام ورهانات كبيرة جدا، لأن عمليات الإساءة والتشويه والتضليل والتلاعب لا ولن تتوقف، لأنها أصبحت جزءا لا يتجزأ من الصناعة الإعلامية والثقافية الغربية. وهذا ما يعني أن الصناعة الإعلامية والثقافية العربية والإسلامية يجب أن تتبنى استراتيجية دائمة ومستمرة ومنظمة في تقديم الصورة الحقيقية للإسلام وللحضارة الإسلامية والعربية. فمسلسل الإساءات لا يتوقف من تدنيس المصحف الشريف في غوانتنامو إلى إهانة المساجين في نفس السجن، إلى الإهانات المتكررة للعراقيين في سجن أبو غريب إلى عمليات التعذيب والاعتداءات الوحشية التي مارسها جنود بريطانيون ضد صبية عراقيين. كما يجب أن نلاحظ هنا استخدام مبرر حرية الرأي والتعبير للدفاع عن منتهكي حرمات الآخرين والمتلاعبين بأخلاقيات العمل الإعلامي. وهذا الانحياز الأعمى للتضليل والتشويه يجب أن يؤخذ بجدية لأنه يعني الكثير والأمر لا يتعلق بحرية التعبير وإنما هو أخطر من ذلك بكثير. فالأمر إذن ليس بسيط وليس مجرد تجاوزات هنا وهناك ومن حين لآخر وإنما الأمر يتطلب وقفة جادة من قبل منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات الإعلامية والثقافية في جميع الدول الإسلامية كما يتطلب استراتيجية واضحة المعالم وخطة طويلة المدى لتسويق الصورة الحقيقية للمصطفى عليه السلام وللدين الحنيف وللحضارة العربية الإسلامية. التحدي لا يجب أن يتوقف عند

مسيرات التنديد والإساءة وإنما الموضوع بحاجة إلى فعل منهجي وعلمي واستراتيجي مبني على المنطق والحجج والبراهين ويعتمد لغة الآخر ولغة العصر. فالأمة الإسلامية، وأكثر من أي وقت مضى يجب أن تتخطى مرحلة رد الفعل إلى المبادرة والفعل، لأن مسلسل الإهانات والإساءات والتشويه والتضليل والصور النمطية لا ولن يتوقف وهذا يعني أن الأمة الإسلامية مطالبة بأن لا تتوقف عن عملية تعريف الآخر بالمصطفى وبالأنبياء والرسل وبالدين الحنيف وبالقرآن الكريم ومعانيه وقيمه وأحكامه. كما من واجب الأمة الإسلامية كذلك نشر الرسالة والدعوة وتاريخ الحضارة العربية الإسلامية وعالمية الدين الإسلامي ومحاسنه وأفضاله على البشرية والإنسانية جمعاء وفتح وتبني قنوات حوار الأديان والثقافات عندئذ تراهم يدخلون في دين الله أفواجا ويدركون حقيقة ما كانوا يجهلون. فالمتلاعبون بالعقول يراهنون على التشويه والتضليل والدعاية لنشر صورة معادية للإسلام من أجل تجنيد الرأي العام العالمي للوقوف ضد العرب والمسلمين والوقوف إلى جانب تجار الحروب وأعداء الأمن والسلام والإنسانية.

## جدلية الإعلام والهوية الوطنية

تعاني دول وشعوب كثيرة من أزمة هوية في عالم يسوده الصراع على الصورة والرأي العام، وفي عالم أصبح فيه الواقع الذي تقدمه الصناعات الإعلامية والثقافية واقع مفبرك ومصطنع بعيد كل البعد عن الحقيقة وعن ما هو موجود في أرض الواقع. ففي زمن فرضت فيه العولمة منطقها على العالم وتعرضت وتتعرض فيه الثقافات الوطنية والمحلية وخصوصيات الأمم والشعوب إلى اختراقات ومضايقات وتشويه وتنميط من قبل الصناعات الثقافية والإعلامية العالمية، تُطرح إشكالية الهوية الوطنية بقوة وبحدة لأن الأمر يتعلق بموضوع استراتيجي يهم كيان الأمة ووجودها وتاريخها وحاضرها ومستقبلها .تحسب دول العالم من الجنوب ومن الشمال، على حد سواء، ألف حساب لهذه المعضلة التي أصبحت تهدد كيان الأمة بأسرها. الانفتاح على العالم إجراء حضاري ومبدأ لا بد منه والتفاعل مع الآخر ومع التكنولوجيا والعلوم وثورة المعلومات والمجتمع الرقمي أمر لا مفر منه. أما الانغلاق على الذات فإنه يؤدي إلى عزلة قاتلة قد تغلق أبواب التطور وتقف

حاجزا منيعا أمام التقدم والازدهار والتنمية المستدامة. لكن من جهة أخرى يجب أن لا تذوب الأمة في الآخر وتصبح بدون هوية وبدون كيان يمسك وحدتها وبنيانها وخصوصيتها وثقافتها الوطنية وهويتها.

الكلام عن الهوية الوطنية يقودنا حتما إلى الكلام عن الإعلام والإعلام هو المنظومة التي تحفظ هذه الهوية والتي تؤرخ لها والتي تنقلها من جيل إلى جيل. فإذا كان الإعلام يتغذى ويشرب من مكونات الهوية الوطنية فإن مخرجاته تخدم بدون أدنى شك هذه الهوية وتعمل على صيانتها وتقويتها وتنميتها في إطار التنمية المستدامة والحركة التي يعيشها المجتمع ضمن التحولات والتطورات العالمية. أما إذا كانت المنظومة الإعلامية مهزومة وغير منتجة ومستقبلة ومستهلكة فقط فإنها بدلا من المساهمة في الحفاظ على الهوية الوطنية وزرع مكوناتها في المجتمع فإنها تتنصل من هذه المكونات وتفرز قيما وأفكارا ومعتقدات وسلوكيات تتنافى وتتناقض وتتنافر مع كل ما هو وطني وقومي ومحلي. وهذا ما يؤدي إلى ظاهرة الاغتراب والانسلاخ والذوبان في الآخر وتقمص واقع وشخصية غريبة لا تمت بواقع وشخصية الوطن والبلد والأمة. وعلى حد قول "فرانتز فانون" يلبس الفرد في ظل ظاهرة الاغتراب والانسلاخ أقنعة الآخر ما يجعله تائه في عالم ازدواجية الأنا والشخصية والهوية وفي النهاية يجد نفسه مثل اللقيط الذي لا يعرفه أصله ونسبه.

فالرسالة الإعلامية هي التي تقدمنا للآخر وهي التي تتواصل وتتحاور مع الآخر وتقدمه لنا. وإذا كانت الرسالة الإعلامية عاجزة عن تقديم من نحن وما هو رأينا وموقفنا مما يجري في العالم وما هي خصوصيتنا والأشياء التي نتميز بها عن غيرنا ونختلف بها عن الآخرين، والاكتفاء فقط بتقديم الآخر بأفكاره ومنتجاته لنا فهذا يعني أننا سلمنا نفسنا للآخر وانسحبنا من مجال الأفكار والقيم والمعتقدات والمبادئ. وهذا أمر خطير لأن الذوبان في الآخر أو نكران الذات يعني بكل بساطة أن لا هوية لنا وهذا يعني أننا تنصلنا من تاريخنا وماضينا وقيمنا ومبادئنا وعاداتنا وتقاليدنا.

فالإعلام هو أداة استراتيجية لحماية الهوية الوطنية والتعبير عنها فهو مطالب بالتفاعل الإيجابي مع كل ما هو محلي وأصيل والتفاعل مع مشكلات وهموم الشارع بكل موضوعية وبكل التزام ومسؤولية وبكل حرية، كما أنه مسؤول على

حماية المواطن دينيا وثقافيا وتاريخيا واجتماعيا وهذا من خلال تزويده بالمادة الإعلامية والسياسية والثقافية الهادفة التي تساعده في تكوين نفسه سياسيا واجتماعيا ودينيا حتى يكون مواطنا صالحا مسؤولا يعرف ما له وما عليه ويعرف كيف يتفاعل بمسؤولية مع ما يصل إليه من منتجات إعلامية وثقافية من جميع أنحاء العالم. إنه من غير المنطقي والمعقول أن يعرف أولادنا نجوم الغناء والطرب في الغرب ويجهلون تاريخ آبائهم وأجدادهم ويجهلون مقومات الشخصية العربية الإسلامية وتاريخ الحضارة العربية الإسلامية.

فالمتأمل في الفضائيات وشبكة الانترنيت والمخرجات الثقافية وغيرها من الوسائط الإعلامية العالمية يلاحظ أنها تشكل خطرا على الهوية الوطنية والحل الوحيد هو تنشئة جيل مسؤول وواع يعرف كيف يتفاعل مع هذه الوسائط ويعرف كيف يأخذ منها ما يفيده ويبتعد عن المواد المشبوهة والمواد التي تتنافى وتتناقض مع مبادئ وقيم المجتمع. الأمر الثاني والأكثر أهمية هو تقديم البديل والاستثمار في الصناعات الإعلامية والثقافية، فالجمهور بحاجة إلى بديل وإلى أخبار وبرامج ومواد ثقافية محلية تعكس شخصيته وهويته واهتماماته وانشغالاته، لكن إذا انعدمت المادة الجيدة والممتازة والجادة فإن هذا الجمهور يتوجه إلى الآخر وإلى المنتج الأكثر جودة بغض النظر عن بعده الثقافي والحضاري والسياسي والأيديولوجي والقيمي. فالحفاظ على الهوية يتطلب استراتيجية واضحة المعالم لنقل التراث التاريخي والحضاري والقيمي للأمة في صيغ وقوالب تتماشى مع المجتمع الرقمي الذي نعيش فيه والتطورات العلمية والتكنولوجية التي يشهدها المجتمع.

المجتمع الذي يتخلى عن لغته لاستعمال لغة الآخر هو مجتمع يضع هويته في دائرة الخطر والانهيار والاضمحلال وقد يتعرض إلى ازدواجية في الرؤى والاستراتيجيات والمصالح. فاللغة في حقيقة الأمر هي الهوية في المقام الأول، فالذي لا يتقن لغة أمه ويتكلم بلغة الآخر يعني أنه نسي تاريخه وماضيه وأصوله وعاداته وتقاليده. فالإعلام يجب أن ينشر اللغة العربية ويحافظ على سلامتها ورونقها وجمالها. فالعلاقة بين الإعلام والهوية الوطنية هي علاقة جدلية بحيث أن الهوية تنعكس وتقوى وتتغلغل في نفوس أفراد المجتمع من خلال وسائل الإعلام فهي تتأثر بالإعلام وتؤثر فيه. فالإعلام هو بدون منازع الآلية الأكثر تأثيرا وقوة في

صناعة الهوية والتعبير عنها وعن معالمها وصيانتها ونشرها وبعثها والدفاع عنها. فمن لا هوية له لا حاضر ولا مستقبل له. فالعلاقة بين الإعلام والهوية تعتبر علاقة جدلية بحيث أن المنظومة الإعلامية هي قوة فاعلة ومؤثرة في التعبير عن الهوية وتحديد ملامحها وتفاعلاتها ومقوماتها وبالتالي فالإعلام يساهم في تشكيل الهوية الوطنية، التي هي بدورها تنعكس من خلال الصناعات الإعلامية والثقافية وتؤثر فيها وتصبغها بصبغتها. وحتى يقوم الإعلام بدوره الإستراتيجي في الحفاظ على الهوية الوطنية ونشر مقوماتها وأسسها ومبادئها في المواطن يتوجب عليه أن يقدم الرسالة الهادفة الملتزمة الحرة والمسؤولة محليا ودوليا. فالمادة الإعلامية ذات الجودة العالية وذات المصداقية هي التي يختارها الجمهور ويتفاعل معها، لكن إذا كانت المادة لا تستوفي شروط المنافسة والجودة والمصداقية فإنها لا تستطيع المقاومة وبذلك فإنها تفشل في الحفاظ على الهوية الوطنية بل ستفسح المجال لإضعافها وأفولها مع مرور الزمن. وهذا ما يؤدي في نهاية الأمر إلى انتشار ظاهرة الاغتراب حيث يعيش الفرد في فضاء غريب عنه بعيد عن بيئته الطبيعية وهويته الأصلية الحقيقية، ويصبح بذلك تائه ومشرد بين عالمين، عالم مادي يعيش فيه في الحقيقة والواقع وعالم الآخر، الذي تقدمه وسائل الإعلام والصناعات الثقافية وهو بعيد كل البعد عن العالم الأول وهذا ما يؤدي في نهاية المطاف إلى انفصام وازدواج الشخصية وانجراف وانحلال وذوبان في عالم الآخر على حساب القيم والعادات والتقاليد والموروث الثقافي والاجتماعي.

### "روسيا اليوم" لمخاطبة العرب

يبدو أن الصراع على الصورة والكلمة والرأي العام بدأ يحتدم أكثر من أي وقت مضى، وأن سيطرة حفنة من الدول من خلال شبكة وسائل ووسائط إعلامها القوية وذات النفوذ العالمي قد بدأت تواجه تحديات من دول مختلفة في العالم. فالذي يريد أن تكون له كلمة ورأي ووجهة نظر وأن يكون له وجود في المنظومة الدولية يجب أن يخاطب العالم بلغات مختلفة وخاصة بلغة الجمهور المستهدف. تجارب "الجزيرة انترناشيونال" و"فرانس 24" وفي الفترة الأخيرة "روسيا اليوم" تشير إلى أن الصراع على الصورة والكلمة وبذلك الرأي العام العالمي أصبح من

أولويات الدول الفاعلة في النظام الدولي. كما تشير هذه المبادرات الجديدة إلى رغبة كبيرة من البعض لتصحيح الوضع من أجل احترام تعدد الثقافات والحضارات والديانات واحترام الآخر كما هو. فالقرية الكونية اليوم تعاني من فضاء إعلامي وثقافي يسيطر عليه التشويه والتلاعب والتعتيم والصراع الأيديولوجي والسياسي والثقافي والحضاري.

روسيا بعد 17 سنة من الجلاسنوت والبيريسترويكا وانهيار الشيوعية لم تتخلص بعد من إرثها القديم وبقيت في أذهان مئات الملايين من البشر في ربوع العالم ومنهم العرب، دولة الاستبداد والدكتاتورية وغياب الحريات وسيطرة الدولة على مختلف مجالات الحياة. والحقيقة أن روسيا تغيرت كثيرا وانتهجت العديد من السياسات التحررية في ميادين عدة منها الاقتصاد والحريات الفردية وحقوق الإنسان والإعلام. لكن رغم رهانات المعركة وأهميتها تخلف الروس على الغرب وما زالوا يعانون من عدم التحكم الجيد في لعبة معركة الكلمة والصورة والرأي العام. لكن بإطلاقهم القناة الفضائية "روسيا اليوم" والتي تبث باللغة العربية أعلن الروس دخولهم المعركة لتقديم أنفسهم بأنفسهم للعرب ولمخاطبة العرب مباشرة وبلغة الضاد. في السابق كان العرب يتلقون أخبار روسيا من الغرب وبعيون ووجهات نظر غربية وهذا يعني أن العرب يتعرفون على روسيا ويشاهدون ويطلعون على أخبارها من خلال عيون غربية وتحليلات وتأويلات تمر بواشنطن ولندن وباريس. فنسبة كبيرة من العرب لا يعرفون الكثير عن روسيا أو ما يعرفونه عنها، وهو قليل جدا، مشوه ولا يعكس الحقيقة.

فحسب المحللين الروس لا يعرف العرب الكثير عن الروس وما يعرفونه ما هو إلا مجموعة صور نمطية وأفكار مسبقة و"كليشيهات" من ترسبات الحرب الباردة والعهد الستاليني. أدى هذا الالتباس والتعتيم وانتشار الدعاية والحرب النفسية إلى سوء تفاهم وانعدام الثقة والنفور من روسيا. ويرى الروس أنهم قدموا الكثير للعرب من خلال مواقفهم المساندة للعرب ومن خلال المساهمات العديدة في المشاريع الاقتصادية والتنموية في البلدان العربية؛ ورغم كل ذلك تبقى البرودة والفتور والنظرة السلبية هي معالم العلاقات الروسية العربية. في حين يتمتع الغرب بعلاقات متميزة رغم أنه لا يقدم أي شيء للعرب سوى الحروب والدمار وزيادة

التبعية والتخلف وآليات الاستغلال والتبعية. فرغم انهيار الاتحاد السوفييتي والشيوعية ما زال الروس لم يعرفوا كيف يتقنون بطريقة جيدة معركة الرأي العام والصورة والكلمة وما زالوا بعيدين عن الغرب في هذا المجال. من هنا جاءت فكرة القناة الفضائية الروسية الجديدة التي تبث باللغة العربية بهدف الوصول إلى العالم العربي ومخاطبته بلغة الضاد وتزويده بالحقائق والمعلومات والأخبار عن روسيا والعالم بعيون روسية وبكادر بشري روسي. التحدي كبير جدا أمام القناة الجديدة التي ستتنافس في فضاء إعلامي يعج بالفضائيات وبالوسائط الإعلامية المختلفة وعلى رأسها مئات الآلاف من المواقع الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية.

تتميز القناة الفضائية الإخبارية الروسية "روسيا اليوم" بكونها قناة روسية مائة بالمائة يشرف عليها روس يتقنون اللغة العربية اتقانا جيدا ومعظمهم مهتم بالشؤون العربية والإسلامية، يساعدهم في رسالتهم حوالي مائة صحفي عربي. القناة تقدم وجهة نظر وموقف الروس من الصراع العربي الإسرائيلي، ومن حرب العراق ومن الملف النووي الإيراني والإرهاب ودارفور وقضايا عديدة يختلف فيها الموقف الروسي عن الموقف الأوروبي والأمريكي. فالقناة الجديدة تخاطب العالم العربي باللغة العربية للوصول إليه من دون وسيط ولا رقيب ولا حارس بوابة وبتحليل ووجهة نظر روسية محضة. نجاح القناة مرهون بمستوى الحرفية والمهنية والاستقلالية والالتزام بتقديم رسالة مسئولة موضوعية ونزيهة من أجل تسليط الضوء على مختلف القضايا والشؤون التي تهم العرب والروس. الصراع محتدم والكلمة الأخيرة تعود لمن يتقن الأداء الجيد والمسئول والمحترف والملتزم. تجربة قناة "الحرة" وغيرها من جهود الدبلوماسية العامة التي قامت وتقوم بها الآلة الإعلامية والدعاية الأمريكية لم تنجح في تغيير الصورة السلبية للولايات المتحدة الأمريكية في العالم. فالأقوال يجب أن تكون مقترنة بالأفعال حتى تجد أذانا صاغية ويكون لها تأثير على المستقبل.

صورة الشيوعي الملحد، المتغطرس، المستبد، عدو الدين ما زالت تنتشر إلى اليوم في الكثير من العقول العربية. صورة المافيا كذلك وتبييض الأموال، وإدمان "الفودكا"، والدعارة وغيرها من الصور السلبية تعشعش في أذهان نسبة كبيرة من العرب . فالروس يعانون من الصور النمطية والتشويه والتضليل والتعتيم على عكس الغرب الذي، من خلال الصناعات الثقافية المختلفة، ومن خلال وكالات الأنباء

والفضائيات، يروّج ويسوّق الأفكار والقيم والعادات واللغة وحتى نمط اللباس والأكل. فالعالم أصبح يتكلم أمريكي ويلبس أمريكي ويستهلك أمريكي، رغم أن كل بلد وكل شعب وكل أمة لها قيمها وثقافتها ورصيدها المعرفي والتاريخي.

فالأحادية التي تحاول أمريكا فرضها على العالم لا تخدم لا مصلحة الروس ولا مصلحة العرب. فالروس مطالبون بتأكيد حضورهم على المستوى الدولي في مختلف المجالات. فكما أن لهم حضور في السياسة يجب أن يكون لديهم حضور في الإعلام والثقافة كذلك، فالسياسة بدون إعلام لا يكتب لها النجاح. فسبل تطوير التواصل والتفاهم والتعاون بين الروس والعرب تتمثل في قنوات الإعلام والتبادل الثقافي والحوار بين الشعوب العربية والروس.

فانعدام المعلومة يؤدي إلى انتشار الإشاعة وانتشار الإشاعة يؤدي إلى انتشار الصور العرب من جانبهم مطالبون بمد اليد للآخر وكذلك التفكير في مخاطبة الآخر بلغته، وهنا نشير إلى مبادرة "الجزيرة انترناشيونال". لكن هذه المبادرة اليتيمة والوحيدة بحاجة إلى عشرات بل مئات الوسائط الإعلامية الموجهة للآخر بلغة الآخر لتحقيق التفاهم ومن ثمة الاحترام المبني على المعرفة والحقائق وليس الدعاية والصور النمطية. يعاني العرب من التهميش والتضليل والتعتيم والصور النمطية والتشويه وأصبحت الشعوب العربية والإسلامية عنوانا للإرهاب والجريمة المنظمة والوحشية والاستبداد والتطرف وإقصاء الآخر. هذا الوضع الخطير بحاجة إلى معالجة علمية ومنهجية من قبل العرب إذا أرادوا كسب معركة الصورة والرأي العام. فلماذا لا تكون قناة "العرب اليوم" لمخاطبة روسيا تبث بالروسية، و"العرب اليوم" تبث بالفرنسية لمخاطبة الفرنسيين، و فضائية أخرى بالإسبانية لمخاطبة الشعوب الناطقة بالإسبانية وهكذا. . .فصناعة الرأي العام تمر بالصناعات الإعلامية والثقافية وتمر بالحضور القوي والفعال في الفضاء الإعلامي الدولي. من خلال "روسيا اليوم" أدرك الروس الدور الاستراتيجي للإعلام ولصناعة الرأي العام وأنهم بحاجة ماسة للاستثمار في الإعلام والصناعات الثقافية حتى يكون لديهم وجود في الوجدان والعقل والرأي العام العربي.

## هيلين طوماس والإرهاب الفكري

ذنبها الوحيد هو أنها قالت الحقيقة لا غير، قالت بصريح العبارة أن هؤلاء الغزاة الطغاة الذين أحتلوا أرض فلسطين ما عليهم إلا العودة إلى ديارهم في الدول التي أتوا منها. وكان الرد أن تعود الصحفية العجوز المخضرمة إلى بلدها الأصلي لبنان. والفرق هنا شاسع فهيلين طوماس المنحدرة من أصل لبناني لم تحتل أمريكا وإنما استقرت في هذا البلد وأصبحت مواطنة أمريكية تحترم قوانين وتشريعات بلد العم "سام"، ولم تفكر يوما بأن تدعي وتقول أن أمريكا أرض لبنانية. ما تعرضت له الصحفية التي غطت البيت الأبيض لمدة تفوق النصف قرن والتي تعاملت مع عشرة رؤساء أمريكيين، هو بكل بساطة إرهاب فكري منظم، واضطهاد ليس جديد على الإطلاق على الماكينة الإعلامية الصهيونية ودوائرها السياسية المختلفة. فضحايا اللوبي الصهيوني كثر والتجارب عديدة، ومن ضحايا الإرهاب الفكري الصهيوني، بول فيندلي الذي كتب "يجرؤون على الكلام" وأندري يونغ حاكم أتلانتا السابق وممثل الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة، وكذلك المفكر الفرنسي رجاء جارودي الذي كتب "الأساطير المؤسسة لدولة إسرائيل" وغيرهم كثر لأن الذي يشكك في الهولوكوست والذي ينتقد الكيان الصهيوني يكون مصيره الإرهاب الفكري والاضطهاد والتهميش والمضايقات المختلفة بهدف إسكات الأقلام والأفواه التي تقول الحقيقة وتكشف الأكاذيب والأساطير والإدعاءات المضللة والمغرضة.

ما تعرضت له الصحفية هيلين طوماس يخرج عن عرف وتقاليد الديمقراطيات الغربية. فالكلام التي أدلت به الصحفية المخضرمة هو كلام منطقي وواقعي وصحيح بكل المقاييس وإذا فيه أي شيء من التجريح والتضليل والتشويه فالقضاء موجود وما على أي طرف أو جهة ترى أن هناك قذف في حقها إلا أن ترفع دعوة قضائية والقضاء حينذاك يفصل في المشكل. هذا لم يحصل على الإطلاق وما حصل أن جهات رسمية بما فيها مسؤولين كبار والرئيس الأمريكي نفسه تهجموا على هيلين طوماس ومارسوا ضدها إرهابا فكريا ومضايقات معنوية ونفسية دفعتها إلى الاستقالة والتخلي عن عملها ولم يقف أحدا إلى جانبها وخاصة المؤسسة التي تعمل بها. فأين المخالفة والجريمة التي ارتكبتها هيلين طوماس، وإذا كانت هناك مخالفة فلتقاضى عليها وتقف في المحكمة لتقديم وجهة نظرها ورؤيتها للأمور.

المفكر والفيلسوف الفرنسي رجاء جارودي كتب قبل سنوات كتابا بعنوان" الأساطير المؤسسة لإسرائيل" ، حلل من خلاله بالأدلة والبراهين والدراسة والبحث التناقضات التي تميز دولة إسرائيل والحركة الصهيونية العالمية. ومن بين المواضيع التي تطرق إليها الكتاب موضوع عدد ضحايا المحرقة "الهولوكوست"حيث أكد جار ودي أن الرقم مبالغ فيه كثيرا وليس كما تقدمه الأوساط الصهيونية ويعرفه العالم اليوم. كما تطرق جار ودي إلى اليهود الذين تعاملوا وساعدوا النازية أثناء الحرب العالمية الثانية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو لماذا يستعمل الصهاينة (الهولوكوست) لتبرير وجودهم في فلسطين ويقومون هم اليوم بهولوكوست ومحرقة وجرائم في فلسطين تفوق بكثير ما تعرض له اليهود على يد النازية؟ فما قاموا به في مجزرة قانا، وصبرا وشاتيلا، وما يقومون به من جرائم منذ أكثر من ستين سنة وأخرها محرقة غزة والحصار المفروض عليها لأكثر من سنتين يعتبر اختراق للشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة والقوانين والأعراف التي تحكم العالم. من خلال كتابه استطاع جار ودي وبكل شجاعة وجرأة أن يعري الأساطير الكاذبة التي استعملها الصهاينة لبناء دولة من العدم، وهذا في حقيقة الأمر الشيء الذي أزعج الصهاينة وحرك التهم العديدة والمختلفة الموجهة ضد رجاء جارودي للقضاء عليه فكريا ومعنويا ونفسيا والقضاء كذلك على كل من يقف في طريقهم الاستعماري الاستغلالي الاستبدادي الاستيطاني. وحتى يقوموا بمهمتهم على أحسن وجه وضع الصهاينة في فرنسا "قانون فابيوس- جيسو" في عهد رئيس الوزراء لوران فابيوس وهذا حتى تسهل مهمة المحاكمة وبذلك التخلص من أي قلم أو صوت يكشف الأكاذيب والأساطير التي تعري أمر الكيان الصهيوني وحقيقته. لقد كشف جارودي من خلال كتابه، أن الهولوكوست هو مجرد إدعاء باطل واستغلال حدث تاريخي لتبرير الأعمال الوحشية والإجرامية الاإنسانسة واللاأخلاقية التي يقوم بها الكيان الصهيوني من أجل وجوده.

لقد نشط اللوبي الصهيوني في الأوساط السياسية والبرلمانية الفرنسية واستغل نفوذه وشخصياته سواء في البرلمان أو في حكومة لوران فابيوس لتمرير قانون يعاقب بالسجن لمدة سنة وغرامة تقدر بـ50 ألف دولار كل من يشكك في الهولوكوست والمآسي التي تعرض لها اليهود في المعسكرات النازية. لقد تم إصدار

قانون فابيوس – جيسو لستر ودفن الأكاذيب وأساطير الصهيونية وجاء لحماية الخرافات اليهودية ولمنحها حصانة مسلحة لم تنعم بها من قبل أي حركة سياسية أو أيديولوجية .وهنا نلاحظ تناقضات القرن العشرين حيث من حق سلمان رشدي وتسليمه نسرين قذف وشتم وتشويه الإسلام من دون محاكمة وحتى من دون مواجهة فكرية، بل من حق هؤلاء التمجيد والتبجيل والجوائز والاستقبالات الرسمية وغير ذلك. أما بالنسبة لروجيه جارودي المفكر المعروف والمعتدل بآرائه واطروحاته وكتاباته فجزاؤه المحاكمة والإرهاب الفكري والنفسي والمعنوي، وكل ما قاله جاوردي في كتابه "الأساطير المؤسسة لدولة إسرائيل" هو حقائق مدعمة ببراهين وحجج دامغة وبيانات وباعتراف عدد كبير من اليهود أنفسهم. وهكذا جاء قانون "فابيوس – جيسو" في بلد زولا وفولتر وجون جاك ورسو كأول قانون يحمي الخرافات والأكاذيب الصهيونية ضاربا عرض الحائط حرية الفكر وحرية التعبير وحرية الصحافة وحرية الاختلاف في الرأي، والقانون جاء ليدافع عن اليهود واليهود وحدهم ضاربا عرض الحائط القيم الإنسانية ومبادئ العدالة والمساواة بين الأجناس والأعراق والديانات والأيديولوجيات، فقانون "فابيوس – جيسو" كما وصفه المحامي الشهير "جاك فرجيس" هو قانون فاشي وعنصري ووصمة عار على جبين العدالة والقانون والجمهورية الفرنسية.

ولفهم ميكانيزمات الآلة الإعلامية والدعاية الصهيونية بطريقة جيدة، ولفهم ما تعرضت له هيلين طوماس وغيرها من المفكرين والمثقفين وصناع الرأي العام في مختلف أنحاء العالم يجب الرجوع إلى بروتوكولات حكماء صهيون في المؤتمر الصهيوني العالمي الأول في "بال" بسويسرا الذي خصص البند الثاني عشر منها للكيفية التي ستتم بموجبها السيطرة على وسائل الإعلام ومختلف قنوات الاتصال الجماهير في العالم من أجل التحكم في الرأي العام العالمي وخاصة الأمريكي والأوروبي منه.

## "الخارجون عن القانون" يفتح ملف فرنسا الاستعماري

"الخارجون عن القانون" فيلم أزاح الستار على الكثير من الأعمال الوحشية والجرائم التي أُرتكبت في حق ناس أبرياء جردوا من أراضيهم ومن حريتهم ومن

حقوقهم ومن إنسانيتهم. الفيلم فتح من جديد ملف تاريخ فرنسا الاستعماري وأحرج فرنسا والمثقفين الفرنسيين الذين يفضلون السكوت والكتمان والتعتيم على هذا الموضوع بدلا من النقاش والصراحة والاعتراف والاعتذار والتعويض. الفيلم بيّن للعالم بأسره أن هناك فئة من الناس ما زالت لم تدرك أن العالم تغير وأن حقبة الفكر الاستعماري الاستبدادي قد ولت وأن عصر الانفجار المعلوماتي والمعرفي والثورة الرقمية قد أسقطت الحدود والحواجز. المخرج رشيد بوشارب فتح ملف التاريخ الفرنسي الاستعماري من جديد بهدف فتح الحوار والنقاش للمصارحة والتفاهم والاعتذار. رشيد بوشارب قدم صورا في الفيلم تعبر عن فرحة الفرنسيين واحتفالهم بانتصارهم على هتلر والنازية وقابلها بصور أخرى عن مجازر 8 مايو 1945 عندما قتل الاستعمار الفرنسي 45 ألف جزائري بسبب خروجهم للشوارع للمطالبة بالحرية. "إن لم تستح فأفعل ما شئت" هذا ما ينسحب على اليمين الفرنسي المتطرف وقدماء المحاربين الفرنسيين والأقدام السود الذين تظاهروا أمام قصر مهرجان كان السينمائي في دورته 63 للاحتجاج والتنديد برشيد بوشارب وفيلمه الذي كشف المستور عن الاستعمار الفرنسي الغاشم بالوقائع التاريخية وبالصور التي كشفت للعالم بشاعة الاستعمار الفرنسي ووحشيته. فحسب المتظاهرين يمثل فيلم "الخارجون عن القانون" إساءة لفرنسا، وتشويه للتاريخ الاستعماري الفرنسي حيث طالب بعضهم إدارة المهرجان بمنع عرض الفيلم وسحبه من المسابقة الرسمية. حسب هؤلاء المتظاهرين الفيلم أساء لتاريخ فرنسا وشوه الوجود الفرنسي في الجزائر، وكأن قدماء المحاربين في الجزائر كانوا ينشرون العلم والمعرفة ومبادئ الديمقراطية وقيم الحرية والتنمية والتطور والرقي والازدهار!!!.

تعتبر فرنسا من الدول الاستعمارية القليلة والنادرة في العالم التي ما زالت وإلى يومنا هذا مصرة على عدم الاعتراف بالبطش والتنكيل والتعذيب والقتل والجرائم التي ارتكبتها خلال 130 سنة. ففرنسا لا تريد الاعتذار الرسمي للجزائر وتتهرب من هذا الواجب باستمرار. والعجيب في الأمر أن البرلمان الفرنسي صادق على قانون يمجد الاستعمار قبل سنوات. وحسب الطبقة السياسية الفرنسية فالفعل الاستعماري الفرنسي هو فعل حضاري ساهم في تطور المستعمرات وتقدمها وساهم في إدماج الشعوب في حركة النهضة العالمية. أما بالنسبة لموضوع التعويضات فهو ليس مطروح على الإطلاق للنقاش والتفاوض مع المستعمرات الفرنسية.

الفيلم بكل بساطة أزاح الستار عن الكثير من الحقائق التاريخية التي ظلت مدفونة، وقدمها كما هي عارية من كل تضليل أو تحوير أو تشويه أو ماكياج. أستطاع بوشارب وهو الذي أنتج " انديجان" و"ليتل سنيغال "و "لندن ريفر" أن يدين بشاعة الاستعمار وأن يبرز الجرائم الوحشية التي أرتكبها المحتل الفرنسي في حق ناس أبرياء تم تجريدهم من أراضيهم ومن انسانيتهم ومن أبسط حقوقهم. فمنطق الاستعمار الفرنسي يقول أن من الحق الفرنسيين الاحتفال بالانتصار على ألمانيا وهتلر، لكن ليس من حق الشعب الجزائري أن يطالب بحريته واستقلاله وسيادته وحقوقه. والغريب في الأمر أن المنطق نفسه لا يرى الحاجة إلى الاعتذار والاعتراف بالجرائم التي ارتكبتها فرنسا الاستعمارية في حق الشعب الجزائري. فلا اعتذار رسمي ولا تعويضات، . والأخطر من كل هذا أن رواسب ومخلفات الاستعمار الفرنسي ما زالت قائمة وموجودة إلى حد الساعة. فالتجارب النووية التي قامت بها السلطات الاستعمارية ما زالت أثارها الخطيرة وبعد أكثر من أربعة عقود تسمم العباد والبلاد والبيئة في منطقة رقان بالجنوب الجزائري.

فليتذكر اليمين الفرنسي المتطرف وقدماء المحاربين الفرنسيين أن في 13 فبراير من سنة 1960 نفذت فرنسا تفجيرا نوويا "اليربوع الأزرق" في منطقة رقان في أقصى جنوب غرب الصحراء الجزائرية، بلغت قوته 60 كيلو طن أي ما يعادل ثلاثة أضعاف قوة القنبلة التي ألقت بها الولايات المتحدة الأمريكية على هيروشيما في العام 1945. هذه القنبلة تلتها قنبلة "اليربوع الأبيض" ، ثم "اليربوع الأحمر" حسب ترتيب الألوان الثلاثة للعلم الفرنسي. وفي الأخير اختتمت فرنسا جرائمها بالقنبلة الرابعة والأخيرة التي سميت ب"اليربوع الأخضر" . تتلخص حصيلة الجرائم النووية الفرنسية في الجزائر في 57 تجربة نووية نفذتها فرنسا في ثلاث مناطق بجنوب الصحراء الجزائرية، منها أربع تجارب سطحية و13 تجربة في أنفاق باطنية و35 تجربة على مستوى الآبار و5 تجارب أخرى أُستعملت فيها مواد فتاكة محضورة دوليا. مسؤولية فرنسا في هذه الجريمة كاملة لا غبار عليها، ولا تحتاج إلى قرار إدانة. تجارب فرنسا النووية أدت إلى تلوث المنطقة برمتها في محيط 150 كيلومترا من موقع الانفجار. نفذت فرنسا بين سنة 1960 و1966 أكثر من 20 تفجيرا نوويا على الأراضي الجزائرية، وما يزيد عن 40 تجربة نووية وهذا حسب

تصريح العسكريين والخبراء الفرنسيين أنفسهم. هذه الجرائم تسببت في تلويث الغلاف الجوي والموارد الطبيعية وتفشي الأمراض كالسرطان والتشوهات الخلقية وغير ذلك. والجريمة الأكبر أن السلطات الفرنسية لا تريد الاعتراف بجرائمها كعادتها، ورفضت وترفض تسليم كل المعلومات إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وحتى الساعة ما زالت ملفات التفجيرات النووية الفرنسية سرية وغير متوفرة للإطلاع عليها، حتى للمنظمات الدولية التي تشرف على المراقبة. وتجدر الإشارة هنا أنه من الناحية القانونية تعتبر التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ما زالت تداعيات وأثار الاستعمار الفرنسي في مستعمراتها السابقة حاضرة حتى الساعة، وما زالت مشكلات الحدود وأزمة الهوية والخلل الاقتصادي والتبعية الثقافية تحاصر العديد من الدول التي عانت من مآسي الاستعمار والظلم والعبودية. فرنسا تخلت عن مستعمراتها وتركتها في دوامة من التبعية ومن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. كما فشلت فرنسا في وضع استراتيجية جديدة للتعامل مع مستعمراتها وخطة عمل تتماشى مع المعطيات الجديدة في العالم. هذا الوضع فتح المجال أمام قوى فاعلة في النظام الدولي كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا للاستفادة من الفراغ الفرنسي في القارة السمراء. الغريب والعجيب في الأمر أن فرنسا وبعد مرور ما يزيد على أربع عقود من جرائمها في مستعمراتها السابقة ما زالت مصممة على عدم الاعتراف بما فعلته وعلى عدم الاعتذار، ومن جهة أخرى تصر على المحافظة على نفوذها في مستعمراتها والاستفادة من الامتيازات والتسهيلات والمجاملات في التعامل.

"الخارجون عن القانون" فيلم عارضه الفرنسيون وأدانوه قبل رؤيته ومشاهدته، لسبب بسيط وهو أنه يزعجهم ويفضحهم بحيث أن ما قدمه رشيد بوشارب عن التاريخ الاستعماري الفرنسي بالصوت والصورة والحجج الدامغة من خلال الفيلم، يعتبر وصمة عار على جبين كل فرنسي يؤمن بالمبادئ الإنسانية وبحقوق الإنسان وبالحريات الفردية وبالديمقراطية وباحترام الشعوب والأمم والحضارات والديانات. أما السبب الثاني هو أن الشعب الفرنسي وفي مقدمته اليمين المتطرف لا يملك الشجاعة الكافية لمواجهة ماضيه الاستعماري والاعتراف بالخطأ والاعتذار والتعويض.

الفيلم قدم أحداثا تاريخية وجرائم ضد الإنسانية وسجلا استعماريا يمثل وصمة عار على جبين أولئك الدين يدّعون الحرية والعدالة والمساواة ويتغنون بالديمقراطية وحقوق الإنسان. والغريب في الأمر أن بعد ما يقارب نصف قرن على استقلال الجزائر ما زالت فرنسا ترفض الاعتذار الرسمي للشعب الجزائري وما زالت تتجاهل وحشية الجرائم التي قامت خلال 130 سنة، وما زالت تعمل جاهدة على إخفاء أحداث وتاريخ ووقائع من حق أولادها والبشرية جمعاء معرفتها. في المقابل، نلاحظ دول استعمارية عديدة لم تصل بشاعة جرائمها عشر ما قامت به فرنسا في الجزائر، لكنها اعتذرت وقدمت تعويضات وساهمت في إصلاح الكثير من الأمور التي أفسدتها. بفيلمه الأخير سيفتح رشيد بوشارب النقاش مجددا حول تاريخ فرنسا الاستعماري. هذا النقاش الذي ترفضه السلطات الفرنسية وساركوزي واليمين المتطرف رفضا قاطعا والذي يزعج كثيرا هؤلئك الذين يتباهون بإعطاء دروس لدول العالم في الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والحوار بين الأديان والحضارات.

## الأمير عبد القادر والتسامح والتعايش السلمي

نحاول في هذا المقال تفسير العلاقة ما بين التسامح الديني والتدافع والتكامل بين الحضارات والثقافات بدلا من الصراع والنزاع وثقافة إقصاء الآخر وعدم الاعتراف به. فالعالم اليوم يعيش فوضى عارمة ناجمة عن التضليل والتشويه والدعاية المنظمة التي تقودها صناعات إعلامية وثقافية همها الوحيد هو الإثارة والفتنة ونشر الأزمات والصراعات والحروب والكسب المادي عن طريق نشر الصور النمطية والأفكار المسبقة والاستخفاف بحضارة وتاريخ وديانة الآخر. اصبحت الإمبراطوريات الإعلامية تلوث الفضاء الثقافي من خلال التضليل والتشويه وتزييف التاريخ وحضارات الشعوب.

طغت في العقود الأخيرة قضية حقوق الإنسان والحوار بين الأديان على الساحة السياسية والدبلوماسية والإعلامية العالمية وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وظهور القطبية الأحادية والعولمة. وكثر الكلام حول إشكالية الإرهاب وصراع الحضارات وأصبح التصادم والحروب والنزاعات هي السبيل بدلا من التدافع والتكامل والتسامح. وهناك مد وجذب كبيرين هذه الأيام حول حقوق

الإنسان وحوار الأديان خاصة بعد التهم والشبهات الموّجهة لبعض الأديان كالدين الإسلامي وعلاقته بإقصاء الآخر واستعمال العنف والإرهاب أو كاتهام أو تصنيف بعض الدول المغلوب على أمرها بانتهاكها لحقوق الإنسان وعدم احترامها للحريات الفردية. الصراع هذه الأيام قائم لأن كل طرف يتشبث بوجهة نظره ولا يحاول فهم الآخر ومحاورته. وهنا نلاحظ أن وسائل الإعلام العالمية بمختلف أنواعها، بدلا من أن تعمل على نشر ثقافة التسامح والحوار والتعريف بالآخر وديانته وحضارته وثقافته تركز على نشر الصور النمطية والتشويه والتضليل والتعتيم. وهكذا نلاحظ أن الصورة التي تقدمها وسائل الإعلام عن الإسلام والمسلمين والحضارات والثقافات الأخرى هي صورة بعيدة كليا عن الواقع والحقيقة. والنتيجة هي أن الإسلام أصبح في المخيال الشعبي الغربي مرادفا للإرهاب والإقصاء وعدم الاعتراف بما هو غير مسلم.

تشير كتب التاريخ أن العرب والمسلمين كانوا في عصور الإسلام الأولى يتعايشون مع الآخر ويحترمونه ويحترمون دينه وثقافته. ومن أحد أسباب إزدهار الدولة الأموية ورقيها التسامح الديني والتنوع الثقافي والعرقي الذي ساد الخلافة الأموية في عقودها الأولى، ونفس الشيء ينسحب على الدولة العباسية والأندلس. فكان المسلم يعيش إلى جانب المسيحي واليهودي بكل أمن وأمان واحترام وطمأنينة. المقارنة بين الماضي والحاضر في مسألة التسامح الديني والتعايش الثقافي تطرح عدة تساؤلات واستفهامات بحيث أن العالم يشهد اليوم تراجعا خطيرا وسافرا على الآخر وديانته وعرقه وخصوصيته. ما يحدث في أوروبا والغرب بشأن بناء المساجد والمآذن ولباس الخمار وغيره، وكذلك ما حدث قبل سنوات في كنيسة "سيدة النجاة" وغيرها شيء يبعث على الحسرة وعلى الخوف من وضع وصلت إليه البشرية وهو بعيد كل البعد عن روح التسامح والتفاهم والتكامل. في محاضرة له طالب المفكر والعلامة الإسلامي الدكتور سليم العوا المسلمين الخروج للدفاع عن الكنائس ضد تهديدات القاعدة قائلا: "إن من واجبنا أن نحميهم فنحن أبناء وطن واحد، والقاعدة إن كانت مشغولة بتلك المواضيع فإنها تكون قد بلغت من التفاهة أن تهدد الكنيسة".

قبل قرن ونصف تعامل الأمير عبد القادر الجزائري مع قضيتي حقوق الإنسان

وحوار الديانات وأسس ونظر للمصطلحين وساهم في ممارستهما في أرض الواقع، وهذا قبل معاهدة جنيف والإعلان العالمي لحقوق الإنسان بفترة زمنية معتبرة. قبل سنوات نُظم ملتقى دولي في الجزائر العاصمة عن الأمير عبد القادر بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاده. الملتقى جاء تحت عنوان "الأمير عبد القادر وحقوق الإنسان: منظور الأمس ومنظور اليوم" ليعطي للرجل حقه فيما قدمه للإنسانية من دروس في التسامح والتعايش السلمي والأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان. الأمير عبد القادر يعتبر رجل الإنسانية جمعاء، شعوب العالم أينما كانت وأينما وجدت. الأمير عبد القادر كان يحترم الإنسان مهما كانت ديانته وثقافته وجذوره وعرقه ولونه. فابتداء من سنة 1837 قام الأمير بتحديد مفهوم حقوق المستضعفين والأسرى وجرحى الحرب والمعطوبين والسجناء وقام بتقنين هذه الحقوق التي كانت مجهولة تماما آنذاك. فالأمير عبد القادر قام بصياغة مرسوم يمنع على جنوده المساس بكرامة الأسرى وبسلامتهم الجسدية كما يحظر تعذيب الأسرى وقتلهم.

كما يشهد التاريخ للأمير عبد القادر مخاطرته بحياته وموقفه الشجاع عندما تدخل سنة 1860 في دمشق ليضع حدا للصراعات الطائفية التي وقعت بين المسلمين والمسيحيين حيث ساهم في إنقاذ 12000 مسيحي. تمثل أفكار وكتابات الأمير عبد القادر ومواقفه السياسية بخصوص حوار الديانات والحضارات والتعايش السلمي مع مختلف الشعوب والدول، إلى جانب فكره وأيديولوجيته وعمله في الميدان أدلة قاطعة تفند مختلف الادعاءات والصور النمطية والأفكار التضليلية والتشويهية التي تُشن ضد الإسلام والمسلمين والعرب هذه الأيام. كما أنها تؤكد من جهة أخرى أن للعرب والمسلمين تاريخ في التسامح والتعايش السلمي واحترام الديانات والحضارات الأخرى. ما قام به الأمير عبد القادر في دمشق ساهم في انقاذ آلاف الأرواح كما جنب البشرية جمعاء حربا صليبية لو حدثت لكلفت البشرية الكثير.

يعتبر أسقف الجزائر "هنري تيسييه" الأمير عبد القادر من المؤسسين الأوائل لفكر وثقافة التسامح ما بين الديانات ولحقوق الإنسان واحترام الشعوب والحضارات. فالأمير كان سباقا إلى احترام القانون الدولي الإنساني قبل توثيقه، الأمر الذي يجعله الرائد في التنظير للقانون الإنساني ومنشد الحوار بين الديانات ومفكر في الحداثة. فالتاريخ يشهد للأمير عبد القادر قدرته على التأسيس لثقافة

التسامح والتعايش السلمي حتى في زمن الحرب هذا من جهة، ومن جهة أخرى، استطاع الأمير كذلك أن يؤسس لثقافة حقوق الإنسان واحترام المستضعفين والمغلوب على أمرهم، واعتبار الفرد إنسان بعيدا عن كل المعايير والمقاييس التي قد تتناقض جملة وتفصيلا مع إنسانية الإنسان وأدميته وكرامته. فالإنسان يبقى إنسان مهما كان لون بشرته أو ديانته أو ثقافته أو حضارته. في دمشق عُرف عن الأمير عبد القادر تسامحه وورعه وتقواه، حيث أن بيته كان ملاذا لأكثر من 12 ألف مسيحي احتموا به من ويلات الطائفية والفتنة التي شهدتها بلاد الشام عام 1860، وهذه الواقعة التاريخية كانت الصورة الحقيقية المجسدة لبداية فكر الأمير عبد القادر في الحوار بين الأديان والتعايش السلمي بين شعوب العالم، ما جعل القساوسة المسيحيين وملوك ورؤساء الدول العظمى أنداك يعترفون له بالجميل ويقدمون له هدايا. فلماذا التعصب ولماذا ثقافة الإقصاء؟ ولماذا التضليل والتشويه والحرب النفسية والحملات الدعائية المغرضة ضد الإسلام والمسلمين والعرب؟ ألم يكن عبد القادر الجزائري عربيا ومسلما؟ العرب اليوم بحاجة أكثر من اي وقت مضى لقراءة تاريخهم ورجالاتهم الذين قدموا للإنسانية وللبشرية دروسا في التسامح والمحبة والمودة والتكامل.

## "وجادلهم بالتي هي أحسن"

**﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾** (النحل: 125). في ظل انتشار ظاهرة الإسلاموفوبيا والتشويه المنهجي للإسلام والمسلمين والعرب، وأزمة الإعلام العربي وغياب مشروع إعلامي عربي لمواجهة الصور النمطية والتشويه والتضليل نتساءل عن ما هي الحلول والسبل والإجراءات العملية لتصحيح الوضع وبناء جسور الحوار والتفاهم مع الآخر. فالدول العربية والإسلامية مطالبة بالقيام بسلسلة من الإجراءات العملية لبناء حوار فعال لمواجهة الوضع غير السوي ولتقديم الصورة الحقيقة للإسلام والمسلمين وللرد على الأساطير والأكاذيب والحملات الدعائية للنيل من الإسلاموالمسلمين. ومن أهم هذه السبل تحرير الإعلام العربي من القيود ومن القوانين البالية: وهذا يعني تحرير القائم بالاتصال والمثقف العربي من كابوس الرقابة

الذاتية حتى ينتج رسالة إعلامية قادرة على المنافسة والتأثير في الرأي العام سواء على الصعيد المحلي أو الدولي. وكذلك جعل المؤسسة الإعلامية وسيلة للإبداع والإنتاج الفكري ومنبرا للحوار والنقاش البناء. كما يتطلب الأمر توفير الإمكانيات والوسائل وشروط النجاح للقائم بالاتصال حتى يؤدي رسالته على أحسن وجه، والعمل على تطوير مهاراته وإمكانياته من خلال دورات تعليمية وتدريبية بصفة دورية ومستمرة. من جهة أخرى يحتاج الخطاب الإعلامي الإسلامي والعربي إلى تطوير وإلى منهج جديد في الشكل وفي المضمون وفي المنهجية. حيث ضرورة تحريره وإعطائه الحرية الكاملة لطرح القضايا الرئيسية التي تهم الشارع والرأي العام سواء محليا أو دوليا حتى يستجيب لمتطلبات العصر واحتياجاته، وكذلك الخروج من النمطية والرتابة والتبعية إلى الإبداع والابتكار والتميز.

العرب بحاجة كذلك إلى مرصد لوسائل الإعلام الغربية لمتابعة التجاوزات في حق الإسلام والمسلمين والعرب والرد عليها بالسرعة الفائقة وتفنيد كل الأساطير والأكاذيب والحملات الدعائية. هذا الرصد يجب أن يكون منهجي وبطريقة منظمة لمتابعة أولا بأول كل ما يسيء للإسلام والمسلمين والعرب في مختلف وسائل الإعلام العالمية وفي مختلف المنتجات الثقافية. ومن الحلول الناجعة كذلك إنشاء مركز للدراسات والأبحاث يقوم بتزويد صانع القرار بالمعلومات والإحصائيات الضرورية لاستخدامها في تصحيح صورة العرب والمسلمين وفي إقامة حوار منهجي وبناء مع الآخر. كما يتطلب الأمر الاستثمار في الصناعات الإعلامية والثقافية وهذا يعني ضرورة الاهتمام بالصناعات الثقافية والإعلامية في الوطن العربي والإسلامي وزيادة المنتج الثقافي والإعلامي العربي والإسلامي الذي يعنى بتصحيح الصورة. كما يجب استخدام وسائل الإعلام الجديدة واستغلال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والمعلومات للوصول إلى الآخر ومخاطبته سواء من خلال الانترنيت أو "المدونات" أو البريد الإلكتروني...الخ. ومن الإجراءات العملية كذلك تجديد الخطاب الديني لمواكبة منطق العصر ولغة العصر ووسيلة العصر والابتعاد عن الركاكة والرتابة والروتين والتكرار والارتجال، مع الحرص على تقديم الرسالة الدينية بأسلوب المنطق وهندسة الإقناع وعرض وتقديم المادة الإعلامية بعدة لغات سواء عن طريق الفضائيات أو الانترنيت أو الصحف والمجلات العالمية...

وحخغير ذلك من الوسائل والقنوات. كما يجب على العلماء والفقهاء ورجال الدين تقديم خطابا دينيا عصريا يتماشى مع التحديات التي تعيشها البشرية في القرن الحادي والعشرين من أجل بناء جسور الحوار والتفاهم بين شعوب العالم.

من الإجراءات العملية كذلك إنشاء بنك معلومات عن انجازات العرب والمسلمين وإسهاماتهم في الحضارة العالمية وكل ما يساعد في بناء رسالة إعلامية قوية تساعد في الرد على التشويه والتضليل والصور النمطية. وإنشاء مركز دراسات مستقبلية يعنى باستشراف واقع ومستقبل العرب والمسلمين ويرسم سيناريوهات بديلة لسبل التفاهم والحوار بين العرب والغرب. كما ينبغي الاستثمار كذلك في العلاقات العامة والدبلوماسية العامة: فالمؤسسات الدينية والمراكز الإسلامية والجامعات الإسلامية كلها بحاجة إلى جهاز علاقات عامة للوصول إلى إدراك الآخر وإقناعه بالبينة بماهية الإسلام وعظمته وعالميته. كما يجب تفعيل دور الدبلوماسية العربية في محاورة الآخر وبناء جسور العلاقات الطيبة معه وتخليصه من الأفكار المسبقة والصور النمطية والأكاذيب والأساطير التي رسخها في ذهنه الإعلام الدولي. كما يجب كذلك تفعيل الحوار مع المجتمع المدني في الدول الغربية (جمعيات، أحزاب، نقابات، منظمات غير حكومية، أندية...الخ) حيث توجد قطاعات عديدة في المجتمع الغربي لو عرف العرب والمسلمون كيف يتعاملون معها لاستطاعوا الحصول على تأييدها ودعمها لهم في خدمة القضايا العربية والإسلامية. فهناك هيئات عديدة في المجتمع المدني في الغرب تقف ضد التضليل والتشويه والتلاعب وضد الحرب الأمريكية البريطانية في العراق وضد جرائم الكيان الصهيوني في فلسطين وضد العنصرية والتمييز والتفرقة ضد العرب والمسلمين. فالعرب والمسلمون مطالبون بالتعاون وإقامة علاقات مع هذه التنظيمات لخدمة قضاياهم وللوصول للرأي العام العالمي والتأثير فيه. كما يجب كذلك تفعيل الحضور الثقافي العربي الإسلامي في الغرب (المعارض، الندوات، المحاضرات، المؤتمرات)، حيث أن بناء الحوار مع الآخر والوصول إليه والتأثير فيه يتطلب استثمار منهجي ومستمر ودائم لتأكيد الحضور الإعلامي وبناء الصورة. كما ينبغي إنشاء قنوات فضائية تبث باللغات العالمية. الملاحظ أن هناك غياب شبه تام للفضائيات العربية والإسلامية التي تبث بلغات أجنبية للآخر وهذا يعني وجود

فراغ كبير يستغله الآخر وخاصة أعداء الإسلام لتمرير ما يريدون من أكاذيب وأساطير وحملات دعائية حيث أن الآخر يتمتع بوجود كبير جدا في البث الفضائي الدولي، في حين يبقى الحضور الإعلامي الإسلامي والعربي محدودا جدا. وكذلك استئجار أوقات بث في وسائل الإعلام العالمية وخاصة من خلال وسائل الإعلام الدولية التي تتمتع بانتشار عالمي واسع، وإنشاء إذاعات موّجهة بلغات غربية من أجل فتح قنوات تواصل وحوار مع جماهير واسعة وفي دول مختلفة عبر العالم. كما يتطلب الوضع تفعيل عمل الأقليات المسلمة في الغرب والتعاون معها في إيصال الرسالة إلى الآخر؛ توجد أقليات مسلمة في دول عديدة في العالم. فهناك خمسة ملايين مسلم في فرنسا، ونفس العدد في الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك أعداد معتبرة كذلك في بريطانيا ودول أوروبية أخرى كبلجيكا وهولندا والدانمرك وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا...الخ. هذه الأقليات بإمكانها أن تلعب دورا كبيرا في إنشاء قنوات حوار وتفاهم مع الآخر وبإمكانها كذلك أن تعطي الصورة الحقيقية للإسلام والمسلمين من خلال الرد على الحملات الدعائية والصور النمطية والتغطيات الإعلامية المسيئة والمشوهة للإسلام والمسلمين. فعمل الأقليات الإسلامية في الغرب يحتاج إلى التخطيط والبرمجة والتنسيق حتى تنجح في القيام بواجبها وأداء رسالتها على أحسن وجه وحتى لا تُسيّس وتُستغل من جهات قد تسيء للإسلام والمسلمين أكثر مما تخدم حوار الإسلام مع الغرب. كما يجب إنشاء وتمويل ودعم أقسام وكليات ومعاهد للدراسات الإسلامية والشرق أوسطية في كبريات الجامعات الغربية وتمويل البحث العلمي فيها وتوفير المنح الدراسية والبحثية لطلاب الدراسات العليا وللباحثين في قضايا الإسلام والشرق الأوسط، وكذلك تنظيم جوائز ومسابقات عالمية للدراسات والبحوث الإسلامية والشرق أوسطية. وتأهيل وتطوير الكادر الإعلامي لمواكبة التطورات في مجال تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والتحكم في اللغات العالمية والمهارات اللازمة لإنتاج الرسالة الإعلامية الفعالة والناجحة.

يعتبر الحوار مع الغرب تحد كبير يواجهه كل مسلم في القرن الحادي والعشرين. ونجاح الحوار يتوقف على استعداد الطرفين للتحاور والتفاهم. والمقصود بالاستعداد هنا هو نية الحوار وإرادة فهم الآخر ومحاولة التعرف عليه واحترامه.

كما يقوم الحوار على الاحترام المتبادل والإنصاف والعدل ونبذ التعصب والكراهية. وحتى يكون الحوار ناجحا يجب أن يكون متا كفئا ومتوازيا بين الطرفين.

## نشر الثقافة الإسلامية في العصر الرقمي

ما هي الفرص المتوفرة أمام المسلمين لاستغلال الإعلام الجديد وخاصة الانترنيت للقيام بالدعوة والتعريف بالإسلام والرد على الصور النمطية والتشويه والتضليل والحملات الدعائية المغرضة؟ هل وظف المسلمون الإمكانيات والوسائل التي يوفرها الإعلام الجديد لنشر الثقافة الإسلامية. فللشبكة العنكبوتية ميزات عديدة تؤهلها للعب أدوارا محورية للتحاور مع الآخر ونقل التراث الثقافي والحضاري للعرب والمسلمين للآخر. ما هو وضع الثقافة الإسلامية في ظل العولمة وما هي خصائص المجتمع الرقمي؟ إلى أي مدى عولمت تكنولوجيا الاتصال الجديدة الثقافة وجعلتها أحادية البعد؟ ما هي الفرص المتوفرة لنشر الثقافة الإسلامية في العصر الرقمي وما هي التحديات التي تواجهها هذه العملية في عصر تحكمه القوى العظمى وتسيطر على صناعة الصورة فيه الشركات الإعلامية والثقافية المتعددة الجنسيات. وأخيرا ما هي آليات وسبل نشر الثقافة الإسلامية في العصر الرقمي حيث ضرورة اعتماد لغة العصر وثقافة الحوار والتواصل بين الحضارات وتوفير الإمكانيات والموازنات الضرورية بالإضافة إلى التنسيق بين الجهات المختلفة لإيصال الثقافة الإسلامية إلى المنابر العالمية.

هل حان الوقت للتفكير ولاتخاذ اللازم لتسويق الصورة الحقيقية للعرب وللمسلمين للعالم بلغة العصر وبتكنولوجية الألفية الثالثة؟ لقد اهتزت صورة الإسلام والعرب في السنوات الأخيرة في الرأي العام الدولي بصورة خطرة جدا ساهمت في العديد من المرات في اتخاذ مواقف معادية وسلبية ضد الشعوب العربية والإسلامية. والمشكل هنا يطرح على مستويين، المستوى الأول وهو الصورة الباهتة والضعيفة للإسلام داخل الدول الإسلامية نفسها حيث أن وسائل الإعلام العربية وقادة الرأي لم ينجحوا في احتواء الصور النمطية والآراء المشوهة والمضللة للإسلام والمسلمين، كما أن الإسلام السياسي وما أفرزه من تضارب الآراء والأطروحات ترك الشارع العربي والإسلامي في مفترق الطرق. ما يحدث في إيران والسودان

وأفغانستان والجزائر واليمن قضايا ومسائل يكتنفها الكثير من الالتباس والغموض بالنسبة للغالبية العظمى من الشارع العربي والإسلامي فما بالك بالنسبة للرأي العام الدولي. العالم الإسلامي أمام تحديات كبيرة لنشر ثقافته وتقديمها للآخر، حيث أن وسائل الاتصال الحديثة وخاصة الانترنيت تشكل وسيلة محورية واستراتيجية للذي يعرف كيف يوظفها بعقلانية ومهنية وحرفية للوصول إلى الآخر ومحاورته والتواصل معه. فالثقافة الإسلامية اليوم لم تأخذ نصيبها الذي تستحقه من التواجد في المنابر والمحافل الثقافية الدولية. فحضورها ضحل ومحتشم وفي الكثير من الأحيان نجدها تعاني التهميش والتضليل والتشويه والتنميط، حتى أصبحت الثقافة الإسلامية تنحصر في الإرهاب والجرائم وإقصاء الآخر، في عالم تسيطر عليه الثقافة الرأسمالية الغربية. فالعالم اليوم يعيش العصر الرقمي الذي يتميز بسرعة فائقة في تبادل المعلومات وكذلك غزارتها كما يتميز بعولمة الثقافة وب "اللازمان" و"اللامكان" وانهيار الحدود والرقابة.

ففي عالم اليوم تعيش الشعوب والأمم في صراع محتدم على صناعة الصورة وتشكيل الرأي العام والسيطرة عليه. فمن خلال البث الفضائي المباشر والشركات الثقافية والإعلامية العابرة للقارات والشبكة العنكبوتية العالمية أصبح العالم قرية صغيرة يتحكم في ثقافتها من يتحكم في تكنولوجية وسائل الاتصال الحديثة وفي المصادر المالية الضخمة التي توظف في المنتجات الثقافية المختلفة من أخبار وترفيه وأفلام ومسلسلات وإعلانات...الخ.

إن إشكالية نشر الثقافة الإسلامية في العصر الرقمي تتمحور حول الاستغلال الأمثل للوسائل والإمكانيات المتاحة من تكنولوجيات حديثة لوسائل الاتصال ومن وسائط متعددة. فالحضور الثقافي على المستوى الدولي بحاجة إلى جهود كبيرة منسقة ومنظمة تخاطب الآخر بلغة العصر وبمنهجية وبعلمية وبمنطق حتى تحقق المبتغى منها. إن المشاركة في التراث الثقافي العالمي تحتاج إلى إنتاج فكري وعلمي وتحتاج إلى جودة ونوعية تستطيع أن تنافس ما هو موجود على الساحة العالمية، مما يعني أن هناك تحديات جسيمة وكبيرة جدا تنتظر العالم الإسلامي في مسعاه لنشر الثقافة الإسلامية. ومن بين أهم هذه التحديات سيطرة "الذين يملكون" على صناعة الثقافة العالمية وكذلك أحادية الثقافة العالمية وهيمنة الشمال على الجنوب. من جهة

أخرى يجب الحذر والاحتياط عند الكلام عن الانترنيت وتكنولوجيات وسائل الاتصال حيث أن هناك جوانب سلبية ومشكلات عديدة تشوب هذه الوسائل التي تعتبر سلاح ذو حدين. فالشباب المسلم في جميع أنحاء العالم مثله مثل الشباب الموجود فوق هذه المعمورة يعاني من التسطيح والتهميش والإقصاء والاغتراب وانفصام الشخصية. فهناك مواقع عديدة على الانترنيت تشوه الإسلام وتسيء للدين الحنيف باسم الإسلام، وهناك مادة إعلامية وثقافية نجدها حبلة بقيم دخيلة غريبة وعجيبة لا علاقة لها بالقيم الإسلامية السمحاء وبالقيم الانسانية الكونية.

بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 وإعلان الحرب على الإرهاب زادت الحملات المعادية للإسلام واغتنمت جهات عديدة الفرصة لتأكيد الصور النمطية ولتمرير الرسائل والصور والأفكار التي تشّوه الإسلام وتفّرغه من قيمه السامية ومن مبادئه الإنسانية الراقية. وفي ظل العولمة انتشرت ثقافة الأقوى والأعظم على حساب الذي لا يملك والذي يستهلك ويستقبل فقط وبذلك انتشر مصطلح صراع الحضارات على يد منظرين أمثال توينبي وبرنارد لويس وصامويل هنتغتون وفرنسيس فوكوياما وغيرهم بالرغم من محاولات عديدة من مفكرين ينادون ويدعون لحوار الحضارات والديانات. فهناك من يرى ويرّوج لفكرة أن الإسلام عبر التاريخ والحضارات كان وما يزال تهديد قائم وخطر دائم على الحضارات المغايرة له وأنه معاد للهويات والثقافات والديانات الأخرى. وفي ظل هذا التشويه والحرب النفسية اهتمت ماكينات صناعة الرأي العام الغربية بتشكيل الوعي وقولبته وفق ما تمليه الأيديولوجية السائدة والتي ترى في الإسلام عدو للإنسانية وعدو للحضارة ودين الإرهاب وإقصاء الآخر.

هل حان الوقت للرد على الافتراءات وعلى الإساءات العديدة الموجهة ضد الإسلام والمسلمين وتقديم الصورة الحقيقية للعرب وللمسلمين للعالم بلغة العصر وبتكنولوجية الألفية الثالثة؟ ماذا أعد العرب والمسلمون للآخر لمحاورته وإعطائه الصورة الحقيقية للإسلام ولتاريخ الحضارة الإسلامية ولماذا قدمه هذا الدين السميح للبشرية جمعاء من قيم وأخلاق ومبادئ وعلوم. لقد اهتزت صورة الإسلام والعرب في السنوات الأخيرة في الرأي العام الدولي بصورة خطرة جدا ساهمت في العديد من المرات في اتخاذ مواقف معادية وسلبية ضد الشعوب العربية

والإسلامية ناهيك عن المضايقات والاعتقالات وسجن وإيقاف مئات الأبرياء في العديد من المطارات والعواصم العالمية بدون سابق إنذار وبدون محاكمة وفق القوانين والأعراف المعمول بها دوليا.

وفي ظل غياب استراتيجية واضحة لا يستطيع الإعلام العربي مواجهة التدفق الإعلامي الغربي والثقافة العالمية والثورة المعلوماتية والغزو الثقافي. فهذه الأمور كلها بحاجة إلى عمل وتخطيط وتدبير مسبق يعتمد على الدراسة والبحث العلمي وعلى ميزانيات معتبرة وإنتاج في مستوى المنافسة والجودة العالمية. فأي عمل وأي قرار لا يعتمد على مدخلات صحيحة ومعلومات وافية يكون مآله الفشل وعدم القدرة على منافسة الآخر. فالإعلام الذي تنقصه الحرية لا يستطيع أن يتوفر على المصداقية ولا يستطيع أن يواجه التحديات المختلفة في عصر العولمة والصناعات الثقافية العالمية. لقد خسر العرب والمسلمين المعركة الإعلامية منذ عقود من الزمن ولم يبق أمامهم سوى التخطيط العلمي والاستراتيجي لخوض هذه المعركة التي تؤهلهم لعولمة الإسلام وعولمة ثقافتهم وتاريخهم وحضارتهم وأن يجدوا موقعا لهم على الخريطة العالمية وإلا سيكون مصيرهم التهميش والتضليل والتشويه.

نجاح الإعلام العربي والإسلامي الموجه للآخر يعتمد على التخطيط الاستراتيجي وتحديد الأهداف والوسائل الضرورية لتحقيق هذه الأهداف، وكذلك تسخير كل الإمكانيات والطاقات للإنتاج الجيد والهادف. ومن أهم السبل للنجاح وتحقيق الأهداف المرجوة التركيز على البحث العلمي وتكوين وتدريب الإطارات والكوادر وتخصيص الموازنات الضرورية للإنتاج وتشجيع اشتراك القطاع الخاص في الإنتاج الإعلامي والصناعات الثقافية. الكرة إذن في معسكر العرب والمسلمين لتسويق صورتهم وتقديمها للعالم كما هي وليس كما "يفبركها" الغرب وتجار الحروب والأسلحة.

## مالك بن نبي والتأسيس لحضارة إنسانية عالمية

في الذكرى 42 لوفاة العلامة مالك بن نبي هل نملك الشجاعة والجرأة لنقر ونعترف أننا لم نقرأ أفكار الرجل ولم نفهما ونطبقها في مجتمعاتنا العربية الإسلامية؟ وهب الرجل حياته لمعالجة مشكلات الحضارة وأزمة الهوية في

المجتمعات العربية التي عرفت انتكاسات ومشاكل الحكم والتنمية والتطور، ألهمته المدرسة القرآنية والباديسية، فأنار درب شعوب عانت بشاعة الاستعمار، أصلح نظريات الغرب القائمة على العنصرية والمادية، داعيا الجزائريين والمسلمين لتأسيس حضارة عالمية إنسانية تؤثر وتتأثر، فلُقب بفيلسوف الحضارة... إنه المفكر الجزائري والعلامة مالك بن نبي، الذي بقي تنظيره دون تطبيق في الجزائر وفي عديد الدول العربية... ففي وقت أهملت الجزائر أفكاره المؤسّسة لدولة صلبة، ارتقت بنظرياته دول كثيرة أهمها ماليزيا وتركيا وإيران وحتى إسرائيل. مالك بن نبي، عاش طيلة حياته من أجل شيء واحد، وهو معالجة مشكلة الحضارة، فتفرغ للدراسات والتأمل والنظر في المجتمع الإسلامي، مبرزا دور "الفكرة الدينية" في تطوير الحضارة، وتغييرها وعدم اضمحلالها، تاركا وراءه زخما من الأفكار البناءة لدولة حضارية ونهضة عالمية. السر وراء أفكار مالك بن نبي يكمن في ولادته في القرن العشرين في بلد مستعمَرٍ من قبل فرنسا، وسقوط الخلافة العثمانية، ليكون بذلك شاهدا على تخلف وجهل الأمة الإسلامية، الأمر الذي دفعه للبحث في الأسباب الحقيقية لتطور الحضارة وسقوطها، وساعده في ذلك تكوينه في المدرسة القرآنية والباديسية والفلسفة الوجودية التي جعلته رجلا عقلانيا، بالإضافة لتشبعه بدراسات وأفكار ابن خلدون، وهو ما جعل أفكاره امتدادا للأخير، ليتساءل عن دور الدين في تأسيس الحضارة، وقبلها عن ماهية الحضارة ونشأتها وأسباب النهضة للاستعمار وأسباب التخلف والركوض والجهل.

تهميش فكر الرجل العظيم، وعدم الاعتراف بعظمته، رغم وزن أفكاره التي جاءت في شكل نظريات متسلسلة تؤسس لحضارة متطورة نظريا، كانت تنتظر التطبيق على أرض الواقع من أتباعه وتلامذته، ومن الطبقة الحاكمة في الجزائر، وهو ما لم يحصل. فأصبح الفيلسوف مالك بن نبي مجرد رقم يُذكر في قائمة المفكرين النوابغ لا غير، لكن دولا أخرى رأت في أفكار ابن نبي ما لم يره الجزائريون والعرب، وأقرت له بلقب فيلسوف الحضارة، فانطلقت من أفكاره النظرية لبناء دولة إسلامية وعصرية وقوية، على غرار تركيا، ماليزيا، إيران، وحتى إسرائيل تدرس فكر ابن نبي في جامعاتها، هل للمسلمين إمكانيات لتجديد دورة حضارية جديدة؟ فانطلق المفكر في نظرياته من دراسة الظاهرة القرآنية التي اعتبرها هي عقيدة صحيحة، لكنها

أضاعت فعاليتها رغم بقاء أصالتها، وهو ما جعله ينصح بإعطاء الإسلام فعاليته، وللأسف الحضارة في عصرنا الآن أصبحت تشترى بالمادة ، رغم أن ابن نبي كان ضد فكرة استيراد الحضارة. مالك بن نبي، على أنه "رجل التسامح والشخص المنفتح على الشعوب والحضارات الأخرى" ، الذي لم يجد عيبا في تعايش المسلمين مع المسيحيين، وهي ميزة مهمة ظهرت في كتابات ومقالاته، رغم الاضطهاد الذي تعرض له سواء في بلده المستعمَر أو أثناء رحلاته نحو الخارج في مرحلة ميزها تطرف الأنظمة الغربية كالفاشية والنازية. من أهم إنجازات المفكر الجزائري مالك بن نبي، التي حفرت في سجله التاريخي كمعارضته لفكرة انقسام باكستان عن الهند وظهر ذلك في كتابه "في مهب المعركة" ليلفت إلى أن الفكرة من صنع الإنجليز، داعيا الهندوس لتجاوز الصراع، كما يحسب له مساهمته في فك أعمال شغب اندلعت في قسنطينة مع يهود، أين دعا سكان تلك المنطقة إلى حمايتهم، حتى أنه قضى ليلة كاملة تحت منزل أحد اليهوديين بعد أن كان محل تهديد وسرقة.

تميز مالك بن نبي ببعده الإنساني كونه يختلف عن بقية المصلحين كجمال الدين الأفغاني، محمد عبدو وغيرهم، فكان من بين الأوائل الذين طرحوا فكرة العالمية التي ظهرت في القرن 20 ووصفها بالقدر المحتوم وسنن التاريخ، التي وجب على العالم الإسلامي الانخراط فيها حتى لا يكون كيانا معزولا، يكون قادرا على التطور بالمشاركة في بلورة الثقافة العالمية، والخروج من القابلية للاستعمار، المقولة التي جعلته محل انتقاد من طرف عدة جهات على رأسها جمعية علماء المسلمين، ومن بين الأفكار التنظيرية عند مالك بن نبي أن الانقسام عن الغرب لا يقدم شيئا للحضارة، بل كان يرى ضرورة إيجاد محور واشنطن -موسكو وطنجة- جاكرتا، حتى إنه كان من بين دعاة "لكومنولث إسلامي" ، وهي بمثابة هيئة أخلاقية وثقافية، وكذلك لحضارة إفريقية أسيوية تهدف لإرساء نموذج عالمي جديد لكن تطلعاته، وأماله تلاشت بسبب الفكر الاستعماري. من أهم ما كان يقوله المفكر مالك بن نبي أن الغرب لا يمكنه التأسيس لحضارة إنسانية عالمية بل امبراطورية عسكرية تبسط هيمنتها على العالم، وأن الإسلام الوحيد القادر على تركيب الحضارة البشرية بعد إفلاس جميع الايديولوجيات والديانات الوضعية والسماوية.

## "شارلي إيبدو" والاستمرار في الإساءة للأديان

أصدرت مجلة "شارلي إيبدو" عددا خاصا بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لتعرض مقرها لهجوم إرهابي، سخرت فيه من الذات الإلاهية، ما جعلها مجددا في مرمى انتقادات الكنسية والسياسيين الفرنسيين. العدد اتسم بالانتقاد اللاذع للدين، وذلك في ذكرى مرور عام على تعرض مقرها للهجوم. وتصدر غلاف العدد الخاص للمجلة، الذي جاء في 32 صفحة بدلا من 16 صفحة كما هو معتاد، لإحياء ذكرى مرور عام على الهجوم الذي وقع في السابع من كانون الثاني/ يناير 2015،صورة ساخرة للإله وهو يحمل بندقية كلاشينكوف على ظهره، ومكتوب أسفلها "بعد عام واحد، القاتل لا يزال هناك". وقوبل قرار انتقاد الدين بصورة منظمة بانتقادات من ممثلي الكنيسة والسياسيين في فرنسا، وذلك حتى قبل صدور نسخة المجلة. ووصفت عدة صحف فرنسية الرسم الكارتوني بالهجوم الظالم على الدين. وجاء في تعليقات الصحف " خلف الراية المضللة لعلمانية متعنتة، تغفل المجلة الفرنسية مرة أخرى ما يكرره رجال الدين في كل الأديان- وهو نبذ العنف باسم الدين. واستخدام الإله لتبرير الكراهية واقصاء الأخر، كما أكد البابا فرنسيس بابا الفاتيكان عدة مرات". يبدو أن المشرفين على المجلة لم يتعلموا الدرس واكدوا مرة أخرى باسم العلمانية الاستهزاء والتطاول على الأديان والمعتقدات باسم حرية الرأي والتفكير والصحافة. فغلاف المجلة بمناسبة الذكرى السنوية الأولى للهجوم على مقرها يحمل بعدا دينيا ويعتبر كارثة بحد ذاتها حل حد قول الصحافي الفرنسي نيوكولاس هنين.

انتهى عام 2015 كما بدأ، هجمات إرهابية في باريس. في يناير استهدف الإرهابيون مجلة شارلي ايبدو الساخرة ومحلاً تجاريا يهودياً. وفي نوفمبر من نفس السنة قتل إرهابيون إسلاميون 130 شخصا في قلب باريس وقرب استاد فرنسا. الهجمات أصابت فرنسا وأوروبا بالصدمة. في يناير من السنة الماضية تحدث الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند عن همجية ووحشية منقطعة النظير، وفي نهاية العام يرى أن بلاده في حرب ضد "الدولة الإسلامية" التي تزداد قوة في سوريا والعراق، وفي شمال أفريقيا أيضا. "ما حدث في باريس واستاد فرنسا هو عمل من أعمال

الحرب"، قال هولاند في الرابع عشر من نوفمبر 2015. "وفي الحرب يجب على الأمة اتخاذ القرارات المناسبة. هذا العمل الحربي نفذه جيش إرهابي من داعش ضد فرنسا وقيمها، التي ندافع عنها في كل العالم ضد أي بلد حر". ما تجاهله هولاند ومجلة شارلي إيبدو هو أن الإرهاب أكثر بكثير من ان يحارب بالقوة والعنف وإنما هناك أسباب عديدة يجب دراستها والتمعن فيها جيدا لتشخيص الداء وتقديم الوصفة اللازمة لاستئصال هذه الظاهرة الكونية.

ما حدث في فرنسا من هجوم وحشي على صحيفة "شارلي هبدو" ليس بمفاجأة أو شيء جديد على عالم الإرهاب. فخلال العشرية الماضية نُفذت مئات بل آلاف من الأعمال الإرهابية في القارات الخمس من المعمورة. الجميع أدان حادثة باريس وفي المقدمة، الجمعيات الإسلامية المتواجدة في فرنسا وفي باقي دول العالم. المنظمات الدولية كانت سباقة ومثلها الجمعيات والنقابات الصحفية في جميع أنحاء العالم وكذلك منظمات حقوق الإنسان ورؤساء الدول من جميع أنحاء المعمورة. مثل هذه الأعمال بطبيعة الحال تزيد من الكراهية والحقد والاحتقان والفتن بين الشعوب والدول والديانات والحضارات. فحضارات الأمم بُنيت وتُبنى على التدافع والتكامل والاختلاف واحترام الرأي والرأي الآخر وليس الحقد والكراهية والتصفية الجسدية واقصاء الآخر. فالتعامل مع أي رأي مخالف يجب أن يكون بالحوار والنقاش والتسامح والبرهان والأدلة وليس بالقتل والإقصاء. قال سبحانه وتعالى لرسوله المصطفى محمد ﷺ عندما هاجمه المشركون ﴿فاصدع بما تؤمر واعرض عن المشركين، إنا كفيناك المستهزئين﴾، (سورة الحجر-آيات 94-95).

الإرهاب أصبح لغة العصر وأصبح لغة المطالب والضغط والتعبير عن الاستياء والرفض...الخ. فلا يمر يوم إلا ونسمع عن أعمال إرهابية أدت إلى قتل أبرياء وحرق وإتلاف الممتلكات . السؤال هنا ما العمل؟ ومن أفرز الإرهاب؟ ومن المسئول عنه؟ لأن التنديد والبكاء على الأطلال لا يحل المشكلة، والجميع اليوم يلاحظ أن ظاهرة الإرهاب في تنام متزايد وظاهرة الصراع بين الدول والديانات والحضارات والقوى السياسية الفاعلة في العالم كذلك في تزايد. إلى حد الأن المنظومة الدولية فشلت في وضع تعريف شامل ووافٍ وواضح للإرهاب وإلى حد

الآن لم يُعالج الإرهاب بطريقة علمية ومنهجية. فهناك ظلم وابتزاز منظم داخل الدولة نفسها أو على المستوى الدولي. فإلى حد الساعة ما زالت المنظومة الدولية تتخبط في التعامل مع الإرهاب. فهناك دول تحاول أن تعالجه بالغطرسة والقوة والعنف وهناك من يعالج الإرهاب بالإرهاب وهناك دول توظف الإرهاب لتحقيق مصالحها. . . الخ.

فالإرهابيون هم بشر مثل باقي البشر في مجتمعاتهم لكن قد يختلفون عن الآخرين بسبب تهمشيهم أو تعرضهم للظلم والاستبداد وغير ذلك. ففي عديد أنحاء العالم هناك أقليات مضطهدة و هناك شعوب مستعمرة ومحرومة من العيش الكريم ومحرومة من أساسيات الحريات الفردية. على الصعيد الدولي نلاحظ ابتزاز واستغلال وعدم تكافؤ في العلاقات الاقتصادية والسياسية وغير ذلك. والحل الأمثل للتعامل مع الإرهاب هو دراسة أسبابه دراسة متأنية ومنهجية وعلمية. فلا حل للظاهرة بدون تشخيص الأسباب وتوصيف الدواء الأمثل لمعالجة العوامل التي تفرز الإرهاب. فنلاحظ اليوم أنواع وأشكال من الإرهاب. فالإرهاب الفكري على سبيل المثال هو فرض أيديولوجيات وأفكار على الغير عن طريق الدعاية والقوة التكنولوجية الإعلامية. فكم من فيلم ومسلسل وكتاب استهجن واستهتر وسخر من الآخر سواء ما تعلق بدينه أو حضارته أو حتى نمط معيشته. بالنسبة للإعلام فهناك مشكلة كبيرة جدا تتمثل في السيطرة والهيمنة على ما يُنشر ويُذاع ويُبث على البشرية جمعاء. و هنا نلاحظ غياب التسامح الفكري والقيمي والديني عند الامبراطوريات الاعلامية العالمية التي تسيطر على صناعة الصورة وبذلك صناعة الرأي العام العالمي. فالابتزاز والظلم والاستغلال والازدراء والسخرية من ثقافات الشعوب وحضارتها ودياناتها عوامل كلها تؤدي إلى وضع غير صحي وغير طبيعي قد يفرز تصرفات وسلوك قد يخرج عن العقل والمنطق وتعاليم أي دين من الديانات التي عرفتها البشرية.

### "أنا شارلي"... "لست شارلي"

في الذكرى الأولى لهجمات السابع من يناير، عادت مجلة "شارلي إيبدو" الفرنسية الساخرة لاستفزاز مشاعر المسلمين من جديد عبر عدد خاص وضعت على غلافه صورة ?مسيئة للذات الإلهية?، المجلة طبعت مليون نسخة ووزعت عشرات

الآلاف في دول مثل بلجيكا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وهولندا. . .الخ. المجلة الفرنسية اختارت لغلافها رسما لعجوز ملتحٍ يرتدي ملابس ملطخة بالدماء، ومسلحا يحمل بندقية كلاشينكوف، مع عنوان "عام بعد ذلك، القاتل لا يزال طليقا"، في إشارة إلى أنه الإله! وتضمن العدد الخاص لشارلي إيبدو رسومات لشارب، وكابو، وتينوس، وولينسكي، رسامي الصحيفة، الذين راحوا ضحية الاعتداء المسلح على هيئة تحريرها، إضافة إلى مساهمات لشخصيات من خارج أسرة التحرير مثل وزيرة الثقافة الفرنسية فلور بيلرين، والنجوم والمثقفين من فرنسا وخارجها.

في الذكرى الأولى للاعتداء الإرهابي على مجلة "شارلي هيبدو"، ما هي الانطباعات وما هي الآراء وما هي المشاعر حول المجلة ومفهومها لحرية الصحافة وتعاملها مع الآخر من خلال الكاريكاتير والسخرية وغير ذلك. ففي العام الماضي عندما تم الاعتداء على المجلة تضامن الجميع من فرنسا وخارج فرنسا ومن قبل معتنقي مختلف الديانات في العالم وانتشر ت عبارة "أنا شارلي" حينذاك. في مطلع هذا العام ظهر شعار آخر "لست شارلي" للتعبير عن الاستياء الكبير الذي عبر عنه الكثير داخل فرنسا وخارجها بسبب استمرار المجلة في الاستهزاء والسخرية والمساس بديانات ومعتقدات الآخرين. فهناك فئة كبيرة من الفرنسيين ومن النخب المثقفة ترى أن السياسة التحريرية للمجلة التي ترفع راية حرية التعبير هي في واقع الأمر سياسة انتقائية أصبحت تزرع ثقافة الاسلاموفوبيا والحقد والضغينة والعنصرية في فرنسا وتعمل جاهدة على تغذية الكراهية واقصاء الآخر. وقد تجلى هذا الأمر من خلال صورة غلاف المجلة بمناسبة الذكرى الأولى للاعتداء عليها وهي عبارة عن رجل دين في هيئة إرهابي، وبعدها في صورة للطفل إيلان كردي الذي أصبح متحرش جنسي. ففي الصورة الأولى نلاحظ المساس بالديانات المختلفة وربطها بالإرهاب المر الذي أثار حفيظة رجالات الدين في مختلف أنحاء العالم ومن مختلف الديانات. أما في صورة إيلان الكردي ورغم المنظر المأسوي لبراءة طفل لا يتعدى عمره الثلاث سنوات فإن رسالة المجلة هي المساس بعشرات الآلاف من اللاجئين الذين فروا من ويلات الحروب والأزمات والظلم والبطش والقتل.

غلاف مثير جديد اختارته "شارلي إيبدو" لتخليد الذكرى السنوية الأولى

للاعتداء عليها الذي أودى بحياة أشهر رساميها وفنانيها يوم السابع من يناير من السنة المنصرمة. المجلة الساخرة والمثيرة للجدل اختارت أن تضرب بقوة من خلال غلاف وضعت عليه صورة رجل بلحية وهو هارب يجسد في نظر الجريدة الرب مع عبارة "القاتل لازال هاربا؟، في مقابلة مع قناة بي أف أم التلفزيونية الفرنسية (BFMTV) دافع سوريسو عن صورة غلاف العدد الجديد لشارلي إيبدو ضد الانتقادات، وبالتحديد لانتقاد السياسي المحافظ آلان جوبيه، الذي يرى أن تمثيل "الرب" على أنه إرهابي "ليس أمرا مضحكا". ورد سوريسو قائلا: "لماذا هذه الإثارة، فشيء كهذا كنا نفعله دائما". وتابع "ريس": "المرء لديه الحق في العيش بدون إله، وهذا تقليد في فرنسا منذ فولتير." اجتاحت موجة من الغضب مواقع التواصل الاجتماعي بعد أن نشرت صحيفة شارلي إبدو الفرنسية الساخرة رسماً كاريكاتورياً يصور الطفل السوري إيلان كردي صاحب الثلاث سنوات الذي عُثر على جثته في السواحل التركية العام الماضي وقد تحول إلى متحرش جنسي في الكبر. ويصور الكاريكاتير اثنين من الذكور يجريان خلف امرأة مذعورة ويقول التعليق على الصورة "ما هو مصير الشاب إيلان لو كان قد كبر؟، متحرش في ألمانيا". وتلقت السلطات الألمانية أكثر من 600 شكوى بعد اعتداءات جنسية على نساء في مدينة كولونيا ومدن المانية أخرى ليلة رأس السنة ألقي باللوم فيها على مهاجرين، الأمر الذي فجر انتقادات لسياسات المستشارة أنجيلا ميركل بشأن اللاجئين. ودخل مئات الآلاف من المهاجرين ألمانيا العام الماضي لتصبح الدولة الأوروبية التي استقبلت أكبر عدد من اللاجئين.

ونشر الكاريكاتور بعد مرور أسبوع على ذكرى الهجمات على مقر الصحيفة الأسبوعية في باريس التي أسفرت عن مقتل 12 شخصاً في يناير من العام الماضي، وحينها تبنى مستخدمو الانترنت عبارة "أنا شارلي" لإبداء التعاطف مع الصحيفة. لكن هذه المرة قال كثيرون على مواقع التواصل الاجتماعي "لست شارلي" "إن الكاريكاتير مسيء"، بينما قال آخرون "إن شارلي إبدو تواصل أسلوبها الاستفزازي المعتاد لإثارة النقاش حول المواقف الأوروبية من أزمة المهاجرين". وانتشرت صورة جثة الطفل إيلان وهو يرقد على وجهه على شاطئ تركي في مختلف أنحاء العالم وأثارت موجة من التعاطف حيال محنة اللاجئين الفارين من الحرب والفقر في الشرق الأوسط وأفريقيا.

نخلص إلى القول أن مجلة شارلي إيبدو مستمرة في عنادها وسياستها الاستفزازية لاحتقار الأديان والثقافات والحضارات باسم حرية التعبير وباسم السخرية والفكاهة. وحسب تعبير أحدهم فإن المجلة الساخرة تؤمن بأن لا يوجد شيء مقدس ما عدا حرية التعبير، كما أنها تعابي من فوبيا الدين حيث أن جل رسائلها المتعلقة بالديانات تحمل خطاب عدائي للدين. وبهذه السياسة والرؤية فإن شارلي إيبدو تساهم في نشر وصناعة التطرف. فعندما تتحول حرية التعبير إلى خطاب الكراهية والنيل من الآخر في مناخ ملوث بالعنصرية والخوف من الدين فهذا يعني أن المجتمع أنحرف عن مسار التفاهم والتلاحم والعيش في طمأنينة وأمن وأمان ليصبح فضاء للكراهية والحقد والعنصرية. فالملاحظ اليوم للمجتمع الفرنسي يدرك تصاعد الإسلاموفوبيا التي تنميها خطابات شارلي إيبدو وغيرها، وكذلك اليمين المتطرف من خلال ساسة من أمثال مارين لوبان ونيكولا ساركوزي وغيرهم. وهذا ما جعل الباحث البريطاني أدم دين يقول "الرسومات الكاريكاتيرية لا تعتبر نموذجا من العنف، لكنها مثيرة للاشمئزاز، والغاية منها تغذية الإسلاموفوبيا والتمييز ضد المسلمين في فرنسا واضطهادهم".

## تطاول وجهل وغطرسة

ما قامت به وزير ة خارجية السويد من تصريحات ضد نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ينم عن جهل وغطرسة وتطاول بعض الدول الغربية وساستها فيما يتعلق بثقافات ومعتقدات وديانات الآخرين، حيث ما زال بعض الساسة في بلاد الغرب يتجاهل أن عهد الاستعمار قد ولى وللأبد وأن دول وأمم العالم حرة في وضع تشريعاتها وقوانينها وأنظمة الحكم فيها. فالدول العربية لم تتدخل في تشريعات تخص زواج المثليين في دول غربية كما أنها لم تتدخل أو تعلق على الخيانة الزوجية أو السلوك غير الأخلاقي عند كثير من رؤساء وساسة الغرب. ما لا تعرفه السفيرة السويدية أو ما تجاهلته أن زمن إعطاء الدروس قد ولى وللأبد وأن إدارة شئون البلاد والعباد قد أصبحت من اختصاص كل دولة وليس من اختصاص السويد أو الغرب أو المنظمات التي تدعي الدفاع عن حقوق الانسان. فمنطق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يقوم أساسا على المفهوم الواضح والنقي للعدالة في

المعاملة والمقاييس والمعايير وعدم التمييز والتفرقة بين الشعوب والأعراق والأجناس سواء كانوا من سكان الشمال أو الجنوب أو كانوا ينتمون لدول فقيرة أو غنية أو كانوا بيض أو سود. مرت أكثر من ست عقود على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والحصيلة تشير إلى انتهاكات وتجاوزات عديدة تفننت فيها الدول نفسها التي شاركت في تحرير الإعلان، تلك الدول التي نصّبت نفسها مسؤولة عن البشرية جمعاء لكن وفق وجهة نظرها ورؤيتها.

والملاحظ أن منذ البداية الأولى أي سنة 1948 كانت الانطلاقة خاطئة وكانت هناك ازدواجية في المقاييس والمعايير حيث أن في تلك الحقبة التاريخية كانت دول وأمم وشعوب ترزح تحت نير الاستعمار ولم يتطرق لها الميثاق لا من قريب ولا من بعيد ولم يولها أي اعتبار. ما هو الوضع في أيامنا هذه أيام النظام الدولي الجديد والعولمة والعصر الرقمي وثورة المعرفة . و ما هو الوضع في زمن عولمة ميثاق حقوق الإنسان؟ أم أن هناك فاعلين في النظام الدولي يستعملون المصطلح و المفهوم وفق معطياتهم و مصالحهم و هل بإمكاننا الكلام عن عالمية حقوق الإنسان أم عولمة حقوق الإنسان؟ ما يمكن قوله أن حقوق الإنسان مثلها مثل الديمقراطية ومصطلحات عديدة أخرى أصبحت سلطة تمارس و توّظف في لغة السياسة و الدبلوماسية و أصبحت تستعمل كوسيلة ضغط على عدد كبير من الدول التي تخرج عن سكة صانعي القرار في النظام الدولي. وتجدر الإشارة هنا أن ميثاق حقوق الإنسان منذ ظهوره اتسم بثغرات ومصطلحات مبهمة وتناقضات عديدة تختلف مع قيم الكثير من المجتمعات ومعتقداتها الدينية وتقاليدها وعاداتها . . . الخ. وإذا رجعنا إلى فلسفة حقوق الإنسان ورجعنا إلى الثورة الفرنسية تحديدا نجد أن المحور الأساسي يتعلق بترسيخ الشعور في نفسية المواطن بالتحرر من الاستبداد والعبودية والتبعية وطغيان طبقة أو فئة معينة في المجتمع على باقي الطبقات والشرائح الاجتماعية في المجتمع، وهذه الأمور مع الأسف الشديد قائمة وموجودة داخل الدول و على مستوى العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية. و السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل بإمكاننا أن نضمن حقوق الإنسان لمواطني دولة مستعمرة (بفتح الميم) وهل بإمكاننا ضمان حقوق الإنسان في دولة تابعة ومسيطر عليها خارجيا من قبل دولة أو دول أو نظام دولي؟ إشكالية حقوق

الإنسان معقدة وأصبحت في عصر العولمة وسيلة ضغط في يد الدول القوية ( حق التدخل) للتحكم في مسار العلاقات الدولية وفق مصالحها وأهدافها، ومن أهم التناقضات التي يعيشها العالم في هذا المجال ما يلي:

- نلاحظ أن دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية المدافع الأول عن حقوق الإنسان تضرب عرض الحائط بهذا المبدأ في بلدها و داخل حدودها و هذا إذا تعلق الأمر بالأقليات مثل السود و الهنود الحمر- السكان الأصليين لأمريكا- والأقليات الأخرى و منهم العرب ونلاحظ كم من مواطن عربي أتهم وسجن و طرد من أمريكا بدون محاكمة وبدون أدلة قاطعة و بدون عدل و لا شرع. وما ينسحب على أمريكا ينسحب على معظم الدول الأوروبية والدول المتقدمة. فرنسا مثلا في تعاملها مع المسلمين و مع مواطني شمال إفريقيا تبتعد كليا عن شيء أسمه حقوق الإنسان و قصة الخمار والنقاب وقصة محاكمة "جارودي" واغتيال "مهدي بن بركة" وتمجيد الاستعمار وعدم الاعتذار للجزائر وغيرها من الدول التي استعمرتها تبقى وصمة عار على دولة تدعي الحرية-الأخوة-المساواة" في شعاراتها وأدبياتها السياسية.

- نلاحظ كذلك أن الدول الفاعلة في النظام العالمي تساند و تدّعم أنظمة مستبدة ودكتاتورية في العالم الثالث وهذا يتناقض جذريا مع مبدأ حقوق الإنسان لأن هذه الدول وبحكم نظامها السياسي السلطوي لا تستطيع بأي حال من الأحوال أن تحترم حقوق الإنسان إذا انعدمت الحريات الفردية وحرية الفكر والرأي والتعبير والفصل بين السلطات، والغريب في الأمر أن الدول الغربية تساند هذه الدول النامية لفترة زمنية معينة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والاقتصادية و بعد فترة معينة تنقلب عليها مثل ما حدث مع الولايات المتحدة وبنما و معظم دكتاتوريات أمريكا اللاتينية وإفريقيا و غيرها من الأمثلة عندما تدخلت دول غربية في إطاحة دول أُنتخبت بطريقة ديمقراطية في العالم الثالث، فمبدأ حقوق الإنسان بالنسبة للدول الغربية ينتهي عندما تبدأ مصالحها.

- نلاحظ أن الولايات المتحدة التي نصّبت نفسها رقيب وحامي حقوق الإنسان في العالم تكيل بمكيالين إذا تعلق الأمر بإسرائيل وبأطفال فلسطين وبالغارات على

غزة والحرب ضد العراق وأفغانستان، والغريب في الأمر أن أمريكا نفسها تصنف دولا عدة في خانة الدول الإرهابية و الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان. أما إسرائيل فتصفها بالدولة الديمقراطية المحترمة لحقوق الإنسان و للحريات المختلفة.

• أين هي حقوق الإنسان في الحرب على العراق وأفغانستان والحرب على الإرهاب. وهكذا إذن أصبح مبدأ حقوق الإنسان وسيلة في يد الدول القوية للضغط و إدارة شؤون العالم وفق ما تمليه عليها مصالحها وأهدافها الاستراتيجية ونلاحظ هنا أن حتى بعض المنظمات غير الحكومية التي تعنى بشؤون حقوق الإنسيان قد تم تسيّيسها وانحازت لدول ولمصالح ولأيديولوجيات معينة على حساب خدمة مبدأ إنساني عالمي لا يعرف في الأساس لا حدود و لا جنسيات .

كيف يكون مستقبل حقوق الإنسان في ظل العولمة، عولمة لا تؤمن بخصوصية الشعوب و لا بالشعوب المستضعفة، عولمة همها الوحيد هو سلطة المال والسياسة والقوة. أين حقوق الإنسان في سجن غوانتنامو؟ أليس من حق أطفال العراق وفلسطين وأفغانستان العيش، و كيف لنا أن نتكلم عن حقوق الإنسان في العالم و هناك شعوب محرومة من حقها حتى في العيش؟ يبدو ببساطة أن العالم بحاجة لوقفة مع الذات و مع أخلاق الأنا والغير لأن هذا هو التحدي الكبير الذي سيواجهه مستقبلا. التحدي يكون أساسا في القيم الإنسانية والأخلاقية وإذا سيطرت ثقافة انعدام الأخلاق و انعدام القيم على علاقات الشعوب والدول فسيكون المصير هو الانهيار والموت البطيء وهذا ما أكدته ويكيليكس من خلال التسريبات التي كشفت عن فضائح التجسس في العلاقات الدبلوماسية بين الدول الكبرى وباقي دول العالم وانعدام الأخلاق والقيم الإنسانية في العلاقات الدولية، وإذا ذهبت الأخلاق ذهبت الأمم والشعوب. تصريحات الوزيرة السويدية بحق المملكة السعودية هجوم على الشريعة الاسلامية استفز مشاعر المسلمين في العالم بأسره. فالسعودية تطبق الشريعة في قضائها وتقتدي بكتاب الله وسنة نبيه وليست بحاجة إلى دروس في الديمقراطية والحكم الراشد وحقوق الإنسان من أي كان.

## رئيس الوزراء والمرشح للرئاسة وداء الكراهية

عندما يتدخل رئيس الوزراء في شؤون الكرة وفي قضية ما زال القضاء لم يفصل فيها فالأمر ليس بسيط ومجرد حرص مسئول كبير في الدولة على أخلاق من يمثل المنتخب الوطني في المحافل الدولية. قضية اللاعب الدولي الفرنسي ذو الأصول الجزائرية كريم بن زيمة أخذت منعرجا خطيرا يعكس فشل السلطة الفرنسية في التعامل مع الأقليات والديانات والثقافات العديدة التي تعيش على أراضيها، كما يعكس التعالي والغطرسة والفصل والتمييز ما بين الفرنسي مائة بالمائة والفرنسي من اصول أجنبية. فالصحافة الفرنسية تفننت كيفما شاءت في القضية بدون التريث وانتظار ما سيسفر عنه القضاء من حكم. فبن زيمة حكمت عليه الصحافة الفرنسية قبل أن يحكم عليه القضاء الذي قد يبرؤه من الاتهامات التي وُجهت إليه وعندها فالصحافة الفرنسية لا تعتذر وإنما تتجاهل الحكم تماما. رئيس الوزراء الفرنسي صرح أن الرياضي يجب "أن يكون مثالا وإلا ليس له مكان في منتخب فرنسا، ارتداء قميص فرنسا أمر مهم جدا في هذه الأوقات". ويأتي تصريح فالس بعد أسبوع فقط من الحملة التي شنتها الوزيرة السابقة نادين مورانو عبر حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي بهدف تجريد كريم بن زيمة من شرف تمثيل منتخب فرنسا، متهمة إياه بعدم احترام النشيد الفرنسي، وإهانة ضحايا تفجيرات باريس بسبب بصقه في أرضية الملعب مباشرة بعد انتهاء النشيد الفرنسي قبل مباراة الكلاسيكو.

قضية بن زيمة تنبعث منها رائحة العنصرية الفرنسية تجاه كل ما هو غير فرنسي، فبعد أحداث باريس بدأت تتعالى الأصوات المناوئة والعنصرية وانتشرت ثقافة الكراهية ونبذ الآخر، حيث خرجت بعض الصحف لتدعي أن كريم له اليد الطويلة في تصوير الفيلم وأنه لا يحترم السلام الوطني الفرنسي... الخ. واللافت هنا كيف خرج فالبوينا على الإعلام ليدعي أنه فقد المصداقية بينه وبين كريم ولم يتوقع هذا الأمر منه، مدعياً أنه ?خان أمانته ولم يكن عند حسن ظنه !?الوقت الذي خرج به زاد الطين بلة على كريم، هل يمكن أن يكون وراء هذا الخروج دافع سياسي؟ أخيراً وليس آخراً ما قاله رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس بأن كريم لا يستحق تمثيل فرنسا، هل هو حجر الأساس في التراكمات الرياضية التي طالتها السياسة؟

ربما في القادم من الأيام سيظهر كريم وكأنه يتبع فصيلا ما وله علاقة بالعقل المدبر لتفجيرات باريس ! نحن لا نقضي في عرضنا لهذه القضية التي شغلت الصحف الرياضية وأسالت الحبر مؤخراً أن نربط كريم بالإرهابيين فذلك بعيد كل البعد ولا صلة له، ولكن أن تجد كل هذه السكاكين تكثر على رقبة المخطئ، فكريم مخطئ وإن لم يقصد، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته وهذا ما يحيّر عقل الملاحظ لسلوك الإعلاميين والسياسيين على حد سواء في فرنسا وما هي الدوافع وما هي الأهداف من وراء هذه الحملة الإعلامية المنظمة؟ السلسلة طويلة في عنصرية من يدعي محاربتها، فمن يمكنه أن ينسى ما قاله سمير نصري نجم وسط مانشستر سيتي عندما استبعده ديشامب من تمثيل "الديكة"، حيث كانت كلماته واضحة وجاءت كالتالي ?أواجه اتهامات وتعاني أسرتي جراء ذلك، لا أريد لأسرتي أن تعاني، لذلك أرى أنه من الأفضل التوقف والتركيز على مسيرتي مع النادي فقط?، ممتنعا عن الاستجابة لأي طلب للعودة إلى المنتخب الوطني الفرنسي، وفضل نصري أسرته على الدفاع عن ألوان فرنسا.

من جهة أخرى وفي بيان أصدرته حملته الانتخابية تحت عنوان "منع الهجرة الإسلامية"، اعتبر دونالد ترامب، المرشح الأوفر حظا للفوز بترشيح الحزب الجمهوري للانتخابات الرئاسية الأمريكية، أن منع المسلمين من دخول الولايات المتحدة أمر ضروري لحفظ الأمن. وأصدرت حملة ترامب الانتخابية بيانا بعنوان "بيان دونالد ترامب لمنع الهجرة الإسلامية"، وجاء فيه أن "دونالد ترامب يدعو إلى وقف تام وكامل لدخول المسلمين إلى الولايات المتحدة حتى يفهم نوابنا ما جرى". دونالد ترامب قال، استنادا إلى استطلاع للرأي في صفوف المسلمين الذين يعيشون في الولايات المتحدة، إن عددا كبيرا منهم يكن "الحقد" للأمريكيين. وتابع ترامب في هذا البيان "من أين يأتي هذا الحقد ولماذا، يجب أن نحدد ذلك. وحتى نكون قادرين على تحديده وفهم هذه المشكلة والتهديد الخطير الذي يمثله، لا تستطيع بلادنا أن تبقى ضحية هجمات إرهابية من قبل بعض الناس الذين لا يؤمنون إلا بالجهاد وليس لهم أي احترام للحياة الإنسانية". الغريب في الأمر أن دونالد ترامب نسي أعماله التجارية في دول الخليج وخاصة مشاريعه العقارية في دبي وكأنه نسي أن الإماراتيين والخليجيين يدينون بالإسلام.

من خلال ما تقدم نلاحظ أن موضوع الإرهاب والعلاقة مع الآخر ما زال بحاجة إلى دراسات وأبحاث ومؤتمرات وندوات كثيرة لتصحيح الكثير من الالتباسات والأخطاء والمغالطات. . .الخ. فالخطر الأساسي في الأمر هو عندما يروّج السياسي وصانع القرار والنخبة المثقفة لأفكار هدامة ولثقافة الحقد والكراهية التي لا تخدم في الأساس وبالدرجة الأولى أهداف القوى الظالمة والجماعات الإرهابية.

# الفصل السابع

## الإعلام والعلاقات العامة وصناعة الواقع

- لماذا تزعج استطلاعات الرأي العام الأنظمة العربية؟
- الاتصال الحكومي وتحديات بناء الصورة وإدارة السمعة
- التسويق السياسي وصناعة الرؤساء
- الوجه الآخر للحملات الانتخابية الأمريكية
- بين التلميع والمسئولية
- العرب وإشكالية الاحترافية والتميز في العلاقات العامة
- في إشكالية العلاقة بين الإعلام والعلاقات العامة
- عندما يفشل العطار في إصلاح ما أفسده الدهر
- ما تعجز على تحقيقه العلاقات العامة والأقلام المأجورة
- من أجل علاقة مثمرة
- تحديات تسويق المدن وصناعة علامتها التجارية
- المونديال والسياسة وأشياء أخرى
- ساركوزي وحلم الاتحاد من أجل المتوسط

# الفصل السابع

## الإعلام والعلاقات العامة وصناعة الواقع

### لماذا تزعج استطلاعات الرأي العام الأنظمة العربية؟

ما هي أهمية وقيمة استطلاعات الرأي العام في العالم العربي؟ وما هي مكانتها في أجندة وبرنامج عمل صانع القرار؟هل من علاقة بين الرأي العام والأنظمة العربية؟ وهل هذه الأخيرة يهمها الرأي العام ورأي الشارع واتجاهاته؟ ما هي علاقة صناعة القرار بالرأي العام؟ ولماذا نجد ندرة في استطلاعات الرأي العام في العالم العربي؟ وما هو واقع مراكز استطلاعات الرأي العام في العالم العربي، إن وُجدت أصلا؟ هناك من يرى أن الرأي العام في العالم العربي غير موجود ومهّمش ومغيب ولا يؤخذ به ولا دور له ولا فاعلية. هل يحق لنا الكلام عن الديمقراطية بدون الكلام عن الرأي العام؟ وهل من ديمقراطية بدون رأي عام؟ فالنظام السياسي الذي يستمد سلطته وشرعيته وقوته من الشعب يجب أن يعود إلى هذا الشعب في اتخاذ القرارات وصناعة السياسات المختلفة التي توضع أساسا من أجل هذا الشعب ولهذا الشعب. لماذا يا ترى قلة مراكز استطلاعات الرأي العام في بعض الدول العربية وانعدامها تماما في دول أخرى؟ لماذا ضعف أداء المراكز الموجودة ولماذا عدم الاهتمام بالرأي العام في العالم العربي؟

الإشكالية الرئيسة في التعامل مع الرأي العام واستطلاعات الرأي العام في العالم العربي تكمن أساسا في أن بعض صناع القرار في العالم العربي ما زال لا يؤمن بسلطة الرأي العام وأهميته، وما زال لا يؤمن بأهمية رأي الشعب ووجهة نظره وموقفه من قضايا الأمة والمجتمع ومسائل مصيرية تهمه. فهؤلاء لا تهمهم مراكز استطلاع الرأي العام ولا تهمهم نتائج هذه الاستطلاعات، فهم يعرفون كل شيء عن الشعب، وهم يفكرون للشعب وفي مكان الشعب وباسم الشعب، وهم

يعرفون مصالح الشعب أحسن من الشعب نفسه. وهم الذين يعرفون كل شيء ولا يحتاجون إلى دراسات وأبحاث واستطلاعات الرأي العام لمعرفة ماذا يجري في الشارع وماذا يحدث في الواقع. والبعض منهم يرى أن الشعب غير مؤهل لإبداء رأيه في أمور لا يفقه فيها شيء وأمور ليست من اختصاصه. الجمهور حسب هؤلاء هو مجرد رقم في معادلة السياسة وصناعة القرار، فهذه الأمور ليست من اختصاصه ولا دخل له فيها.

يمكن تفسير هذا الوضع غير الصحي لاستطلاعات الرأي العام ودراسته وللعلاقة غير السليمة بين السلطة والرأي العام في العالم العربي إلى عدة اعتبارات من أهمها: أن السلطة في العالم العربي تخاف من الرأي العام، ونظرا لاتخاذ معظم القرارات بعيدا عن الشفافية والديمقراطية فإن الأنظمة العربية لا تريد معرفة رأي الشعب وموقف الشعب وكيف يفكر الشعب في معظم هذه القضايا. من جهة أخرى تخاف السلطة من الرأي العام أي من الشعب ولذلك فإنها لا تريد أفكارا ورؤى وإحصائيات وحقائق في وسائل الإعلام قد تخالفها وتعارضها ولا تتفق مع أطروحاتها وسياساتها ووجهات نظرها. يُنظر إلى نتائج استطلاعات الرأي العام على أنها غير موضوعية ومسيّسة وتُوّجهها الجهة التي تموّل الدراسة وفق مصالحها وأهوائها، فهي إذن حسب السلطة غير علمية وغير موضوعية وغير حيادية. في بعض الحالات نلاحظ تدخل جهات وأطراف خارجية لتمويل الدراسات والاستطلاعات للحصول على نتائج تُفصّلها حسب أهدافها ونواياها وما تريد تحقيقه والوصول إليه، وتمويل هذه الأطراف لمراكز استطلاعات الرأي العام يُفقد هذه المراكز مصداقيتها وموضوعيتها. من جهة أخرى نلاحظ أن غياب ثقافة البحث العلمي وثقافة المعلومة والإحصائيات والدراسات والبحوث والإحصائيات، وسيادة ثقافة الشك والخوف من الاستبيانات والاستطلاعات تؤثر سلبا على الاعتماد على استطلاعات الرأي العام والقيام بها والاعتماد على نتائجها في صناعة القرار ووضع السياسات المختلفة في البلاد. وهنا نلاحظ ارتباط ثقافة استطلاعات الرأي العام بالديمقراطية وبحرية التعبير وحرية الصحافة والمشاركة السياسية وثقافة القوى المضادة وثقافة المجتمع المدني والفصل بين السلطات ومراقبتها وخاصة السلطة التنفيذية، إضافة إلى حرية الفرد بصفة عامة. بيئة الحرية والديمقراطية هي البيئة الطبيعية لثقافة

الرأي العام والعمل به حيث أنها تعتبر من مستلزمات الرأي العام ومن شروط قوته ونفوذه في المجتمع. هذه البيئة، مع الأسف الشديد، غائبة ومغيّبة في معظم الأنظمة العربية، ولذلك نلاحظ غياب قوة من المفروض أن تكون استراتيجية وفاعلة في المجتمع، وهي الرأي العام، في معظم القضايا المصيرية للمجتمع. تغييب الرأي العام في العالم العربي هو تحصيل حاصل وهو نتيجة منطقية وحتمية لتغييب الفرد العربي ولتغييب الحريات الفردية ولتغييب الآخر. فمراكز استطلاعات الرأي العام لو ألتزمت المهنية والحرفية والعلمية والموضوعية والشفافية وابتعدت عن التسيّيس والحسابات الضيّقة تكون إضافة كبيرة للأنظمة العربية لإدارة شؤونها وشعوبها ولحل مشكلاتها وللتواصل مع شعوبها. استطلاعات الرأي العام هي بارومتر الديمقراطية في المجتمع وهي قياس حالة الشعب وتفكيره ورؤاه ووجهات نظره، وتقييمه لأحوال المجتمع والأمة وللقرارات والسياسات التي تُتخذ من أجله. كما تعتبر استطلاعات الرأي العام حوار صريح ومباشر بين السلطة والشعب، وهذا الحوار هو سلوك حضاري يصب في مصلحة الطرفين وفي مصلحة المجتمع ككل.

تعتبر نتائج استطلاعات الرأي العام قاعدة معلوماتية مهمة جدا للسلطة حتى تستعملها كبوصلة في اتخاذ قراراتها ووضع سياساتها في مختلف مجالات الحياة كالسياسة والاقتصاد والثقافة والرياضة والتعليم... الخ. استطلاعات الرأي العام هي نوع من التفاعل بين السلطة والقوى الفاعلة في المجتمع وهي عبارة عن حلقة وصل بين الشعب والمجتمع. من جهة أخرى تمثل استطلاعات الرأي العام تقييما مباشرا لرضا أو عدم رضا الجمهور عن أداء السلطة لمهامها وإدارتها لشؤون العباد والبلاد. والكلام عن الرأي العام يعني الكلام عن مناقشة القضايا المصيرية من قبل المجتمع المدني ومن قبل وسائل الإعلام ومن قبل القوى الفاعلة في المجتمع وهذا النقاش هو الذي عادة ما يوّلد الأفكار ويلقي الضوء على تفاصيل الأمور في المجتمع ويعطي الفرصة لإرساء قواعد الديمقراطية وقواعد صحافة المجتمع التي تعنى بهموم ومشكلات وقضايا الشعب. نتائج استطلاعات الرأي العام توّجه صانع القرار في الاتجاه السليم وتقربه من الشارع وتوُفر له المعلومات الضرورية واللازمة لاتخاذ القرارات السليمة والسياسات الرشيدة ,فاستطلاعات الرأي العام هي الوسيلة التي توفر المناخ الأمثل لتحقيق المزيد من الديمقراطية والتفاعل الشعبي مع النخب

الحاكمة وتحقيق ثقافة التداول على السلطة والشفافية ومحاربة الفساد المالي والإداري والآفات الاجتماعية المختلفة، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة وتحرير الفرد من كل القيود والضغوطات وإشراكه في تحديد مصيره بنفسه ومشاركة السلطة في خدمة نفسه ينفسه.

يعتبر الرأي العام ركن من أركان الديمقراطية، وتهميشه وتغييبه في المجتمع يعتبر تهميش وتغييب للديمقراطية، فكيف تدعي السلطة أنها ديمقراطية وتؤمن بمبدأ أن الشعب يحكم نفسه بنفسه وفي ذات الوقت لا تبالي حتى بالتعرف على رأي الشعب في قضايا الأمة. التناقض الصارخ الذي تعيشه الأنظمة العربية يكمن في أنها تدعي وتتغنى بالديمقراطية وفي نفس الوقت تقوم بإقصاء وتهميش وتغييب مؤسسة استراتيجية في المجتمع، وهي مؤسسة الرأي العام والتي تمثل في واقع الأمر الدعامة والسند الرئيسين لأي سلطة تستمد شرعيتها من الشعب وتؤمن بسلطة الشعب وقدرته على إدارة أموره بنفسه.

## الاتصال الحكومي وتحديات بناء الصورة وإدارة السمعة

احتضنت مدينة الشارقة قبل أسابيع منتدى الاتصال الحكومي الأول تحت شعار "دور الاتصال الحكومي في إدارة عملية التطوير". لماذا الاتصال الحكومي في المقام الأول؟ وأين تكمن الرهانات والتحديات؟ ولماذا يجب أن تهتم الدوائر والمؤسسات الحكومية بالاتصال؟ وما هي الشروط والمستلزمات الضرورية لنجاح الاتصال الحكومي وما هي العوائق والأخطاء التي يعاني منها الإعلام الحكومي حاليا؟ ولماذا تعودت الدوائر الحكومية ومختلف المؤسسات على التركيز على إبراز الإيجابيات والتأكيد على الإنجازات وإهمال النقائص والأخطاء والتجاوزات ما أدى ويؤدي في غالب الأحيان إلى فقدان بين المؤسسات الحكومية والمتعاملين والجمهور. لقد انتشرت الفكرة عند العام والخاص أن الإعلام الرسمي هو إعلام غير موضوعي وغير نزيه ولا يعكس الواقع كما هو.

من هنا تأتي أهمية التفكير في الاتصال الحكومي والتركيز على الاستثمار فيه من أجل التواصل الفعال بين الدوائر والمؤسسات الحكومية والجمهور وفيما بين هذه المؤسسات. فالاتصال يؤدي إلى تبادل المعلومات والأفكار والتجارب وهو أساس

التفاهم بيم مختلف الأطراف والجهات. فكلما كان موجودا وقائما ومبنيا على أسس علمية ومهنية وكلما كان صادقا ومسئولا وهادفا وموضوعيا كلما أدى إلى النتائج المرجوة منه. فالولايات المتحدة الأمريكية كأقوى دولة في العالم تنظم يوميا إيجازا صحفيا press briefing في كل من البيت الأبيض (مؤسسة الرئاسة) ووزارة الخارجية من أجل إبلاغ الشعب الأمريكي والعالم بأسره بموقفها مما يحدث في العالم. كما نلاحظ أنه خلال غزو أمريكا للعراق كانت الإدارة الأمريكية تنظم أربعة إيجازات صحفية يوميا واحد في البيت الأبيض والثاني في وزارة الخارجية والثالث في البنتاجون والرابع في المركز الإعلامي بالسيلية في قطر. وعندما سئل أحد المسئولين الأمريكيين عن الغاية من هذه الإيجازات والمؤتمرات الصحفية رد قائلا: "حتى نروي قصة الحرب بأنفسنا وأسلوبنا وحتى لا يرويها آخرون في مكاننا وبدلا منا". من هنا نلاحظ أن المؤسسة الحكومة مثلها مثل أية مؤسسة أخرى بحاجة إلى اتصال وإعلام وأخبار ومعلومات من أجل تحقيق أهدافها والوصول إلى غاياتها والتواصل الشفاف والصريح والنزيه والمباشر مع الجماهير التي تتعامل معها. وكلما توفرت المعلومات والبيانات كلما كان هناك تفاعل إيجابي من طرف كل الجهات وكلما زاد التفاهم والتناغم والتناسق ما يؤدي في نهاية المطاف إلى إرضاء الجميع وتحقيق التطوير والتنمية والازدهار وبناء صورة المؤسسة ومن ثم سمعتها وبعد ذلك العمل على إدارة هذه السمعة.

فإذا أخذنا المتحدث الرسمي كمثال، نجد أنه في السابق كان العديد من المؤسسات الحكومية يفتقد إلى مثل هذا الشخص الذي يمد مختلف وسائل الإعلام والرأي العام ومختلف المؤسسات الأخرى في المجتمع بالأخبار والمعلومات والبيانات والقرارات التي تتخذها المؤسسة إزاء مختلف القضايا التي تتعامل معها. والمتحدث الرسمي هو لسان حال المؤسسة والعارف بخباياها وآليات صناعة القرار فيها والمطلع على المجتمع واحتياجاته ومشاكله وبذلك فهو مسئول على إبلاغ الرأي العام بكل ما تتخذه المؤسسة من إجراءات وقرارات وهي أمور تعتبر حق من حقوق الجمهور معرفتها والاطلاع عليها. فالتطورات الهائلة التي يشهدها العالم والمنطقة العربية في مجال الإعلاموالاتصال الرقمي والشبكات الاجتماعية عوامل تفرض شفافية التواصل بين المؤسسات الحكومة والجمهور ومختلف المؤسسات الأخرى في

المجتمع. فالبيئة الاتصالية الجديدة تفرض تداول المعلومات والبيانات بدون تعتيم أو تلاعب أو تضليل أو تزييف. لأن هذه الطرق البالية والقديمة أصبحت لا فائدة من ورائها وأصبحت تؤدي إلى نتائج عكسية تماما. فالمتحدث الرسمي هو المسئول عن تسويق المؤسسة الحكومية للجمهور وهو المسئول على إيصال المعلومات للطرف الآخر بكل مسئولية وموضوعية وصدق ونزاهة مما يتطلب منه مواكبة كل صغيرة وكبيرة في مؤسسته لإيصالها للرأي العام. وهنا يجب الإشارة إلى أن موقع الإدارة أو المؤسسة الحكومية على شبكة الانترنيت يعتبر من أهم الوسائل التي توفر كل ما يحتاجه الجمهور والمتعامل والمؤسسات الأخرى من معلومات وبيانات وقرارات وإحصائيات. . .الخ. فالمؤسسة الناجحة اتصاليا والتي تعمل على التواصل الشفاف والصريح والمباشر والديمقراطي هي المؤسسة التي توفر كل ما يريده الجمهور والمتعامل من بيانات ومعلومات، بل أكثر من ذلك نهجت بعض الحكومات أسلوبا جديدا في التواصل وهو الحكومة الإلكترونية التي توفر للعملاء إنجاز مئات المعاملات إلكترونيا وخير مثال على ذلك حكومة دبي الإلكترونية.

إذا أخذنا محورا أخرا في الاتصال الحكومي كإدارة الأزمات فهناك أمثلة ناجحة وأخرى فاشلة لا لشيء إلا لأن القائمين على الاتصال أثناء الأزمة لا يحسنون التعامل الناجح والفعال أو يتقنونه جيدا. فهناك بعض المؤسسات الحكومية ينال منها الارتباك والخوف والفوضى بسبب عدم تحكمها في الأسس العلمية والمنهجية للاتصال أثناء الأزمة. وخير مثال على ذلك فشل الحومة اليابانية في التعامل مع أزمة "فوكوشيما"، وفشل أمريكا في التعامل مع أزمة "كاترينا". فالاتصال أثناء الأزمة له قواعده وأسسه كالصراحة والوضوح والشجاعة على قول الحقيقة وإشراك الإدارة العليا. فالإدارة العليا لأي منظمة أثناء الأزمات يجب عليها الظهور بمظهر المهتم والمشارك في عملية حل الأزمة وعدم الوقوف مكتوفة اليدين .كذلك يجب تفعيل دور الطرف الثالث. ويقصد بالطرف الثالث هنا الخبراء والمختصون مثل المحاميين والمهندسين وغيرهم ممن يستطيعون مد يد المساعدة لحل الأزمة والإصرار على الظهور العلني في موقع الحدث. فلابد على الإدارة العليا من إظهار اهتمامها وروح التعاون لحل الأزمة.وتستطيع أي منظمة إبراز هذا الاهتمام عن طريق إشراك بعض الأشخاص المهمين في المنظمة. كما يجب العمل

على مركزية الاتصال والتي يجب أن تتحدد في المتحدث الرسمي الذي يعمل على إظهار كيفية تعامل المنظمة مع الأزمة وتوضيح ذلك للعامة. كما يجب التعاون مع وسائل الإعلام . فأثناء الأزمات ، عادة ما يكون رجال الإعلام متحمسين ومنفعلين ولا تستطيع أي قوة منعهم من الحصول على المعلومات. فلذلك لابد على المنظمة من التعامل معهم بطريقة ودية والتعاون معهم لكسب ودهم وتوضيح ما قامت به المنظمة للتعامل مع الأزمة. كما يجب عدم تجاهل موظفي المنظمة عادة ما تقلل الإدارات في مختلف المنظمات من قيمة الأزمات وتبذل كثيرا من الجهد للتعامل معها عندما تقع. فالحكمة تقضي بأن تكون الإدارة مستعدة وجاهزة للتعامل مع الأزمة قبل حدوثها. في زمن الشبكات الاجتماعية والعصر الرقمي لا مفر من الاهتمام بالاتصال المؤسسي والاتصال الحكومي حتى تروي المؤسسة قصتها وتعبر عن رأيها وإلا سيحل محلها آخرون وحينذاك تروى القصة حسب مصالح هؤلاء على حساب المؤسسة. لقد الوقت للمسئولين في المؤسسات الحكومة للتفكير في بناء صورة مؤسستهم وإدارة سمعتها.

## التسويق السياسي وصناعة الرؤساء

تعيش أمريكا هذه الأيام مرحلة المناظرات السياسية بين المرشحين لكرسي الرئاسة الديمقراطي باراك أوباما والجمهوري جون ماكين. المناظرات السياسية هي أخر مرحلة من مسلسل طويل من الحملات الانتخابية والتسويق السياسي والعلاقات العامة. فالانتخابات الرئاسية في أمريكا أصبحت صناعة تعتمد على صناعة صورة الرئيس القادم للبيت الأبيض وأصبحت عملية تعتمد بالدرجة الأولى على قدرة كل مرشح لتسويق نفسه مستعملا كل فنون الاتصال والإقناع وصناعة الصورة للوصول إلى الناخبون، خاصة منهم أولئك الذين لم يحددوا بعد على من يصوتون. فحسب الإحصائيات، ينفق كل مرشح للبيت الأبيض عشرات الملايين من الدولارات يوميا على التسويق والإعلام والعلاقات العامة لكسب أكبر قدر ممكن من الأصوات.

كل أربع سنوات تتكرر المناظرات السياسية وتتكرر الحملات الانتخابية ويحاول كل مرشح للرئاسيات الأمريكية أن يثبت أنه هو الأفضل وهو الأجدر بقيادة

أمريكا. للتسويق السياسي تاريخ كبير في الانتخابات الأمريكية حيث استعمال ورقة العلاقات العامة وفنون الإعلام والاتصال الإقناعي للتأثير في الرأي العام وكسب أكبر عدد ممكن من الموالين للفوز بثقة الناخبين. ويقال في كواليس وأوساط الانتخابات الرئاسية الأمريكية أن المرشح الذي يعتني بمظهره وهندامه وطريقة كلامه وبلاغته وفصاحته والقدرة على فن الحديث والإلقاء والرد على الأسئلة واستفزازات الصحافيين والفضوليين والقدرة على مواجهة الكاميرا والجماهير وكذلك القدرة على الإقناع واستعمال الحجج والبراهين لتفنيد رأي الخصم وتدعيم وتثبيت رأيه، هو الذي يكسب أصوات الناخبين المترددين والذين لم يقرروا بعد على من يصوتون، وهو الذي يفوز بالانتخابات في نهاية المطاف. فهناك رؤساء لديهم كاريزما وشخصية وحضور أمام الكاميرا، حيث أصبح التعامل مع الكاميرا ووسائل الإعلام جزء من عملهم اليومي. فتجدهم يتدربون ويتمرسون على التعامل مع الكاميرا والصحافيين فتلاحظ لديهم سرعة التفكير والبديهة والرد والتأقلم مع كل مستجد. وهناك بالمقابل مرشحون يجدون صعوبات كثيرة في التعبير عن آرائهم ومواجهة الخصم بثقة والقدرة على الرد والشرح والتفسير والتحليل وسرعة البديهة وتجدهم يترددون وبعض الأحيان يناقضون أنفسهم ولا يتذكرون ما قالوه من قبل.

يقال أن الرئيس نيكسون خسر الانتخابات أمام كنيدي في مناظرة تلفزيونية ظهر فيها مصفر الوجه، كئيبا ومريضا بسبب نزلة برد حادة، وحسب الخبراء كان من الأفضل له أن ينسحب من المواجهة بدلا من المشاركة أمام الرئيس كنيدي بذكائه الخارق وقدرته الفائقة في التعامل مع الكاميرا. من جهة أخرى نلاحظ أن التسويق السياسي والاهتمام بالجانب الاتصالي والعلاقات العامة عند المرشح للفوز بكرسي البيت الأبيض هو من أولويات خوض معركة الفوز بكرسي الرئاسة. والذي لا يتقن فن تسويق نفسه وتسويق أفكاره وآراءه وبرامجه وخططه للرأي العام فإنه يتعذر عليه الحصول على الولاء في صندوق الاقتراع.

فن الحوار والحديث وفن الإقناع يعتمد بالدرجة الأولى على الصراحة ووضوح الرؤية والقدرة على استعمال الحجج والبراهين والأدلة والأرقام لإقناع المترددين والذين مازالت الصورة عندهم غير واضحة والذين ما زالوا لم يحددوا موقفهم بعد. فن الحوار والإقناع لا يقبل القسمة على اثنين ولا يؤمن بأنصاف الحلول.

المرشح أوباما يرى أن بوش والجمهوريون فشلوا في الحرب في العراق وأفغانستان وفي التعامل مع الإرهاب. الذي يحصل كنتيجة للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط هو أن التواجد الأمريكي في العراق وأفغانستان يزيد من مشاكل وهموم أمريكا والمنطقة يوما بعد يوم وأن التخلص من صدام حسين لم يحسّن في ظروف العراق والعراقيين وأنه لم يقض على الإرهاب وأنه لم يطّهر العالم من النظرة السلبية إزاء أمريكا. كما أن تعامل الجمهوريين مع الإسلام والمسلمين تعامل خاطئ وسطحي ولا يقوم على استراتيجية ورؤية واضحة، حيث أن هناك تجاهل للعديد من المعطيات والعوامل الهامة والرئيسية.

المناظرة الأولى التي جمعت المرشحين قبل أيام كشفت على أن الإطار العام لكل من ماكين وأوباما هو إطار واحد وأن الفرق بين الحزبين في مسائل مصيرية كالتعامل مع القضية الفلسطينية والتعامل مع إسرائيل هو نفسه لا يتغير ولا تباين بين الحزبين. الأمر الآخر هو أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تبقى معالمها نفسها لا تتغير. فالفرق بين المرشحين لكرسي الرئاسة لا يكمن في الأيدولوجية ولا في الثقافة بقدر ما هو في نمط التفكير. فأوباما على عكس ماكين ظهر بتفكير علمي منطقي وعملي على عكس ماكين الذي أعتمد كالمعتاد على العواطف والمشاعر والعقيدة والأخلاق والغطرسة الأمريكية. يبقى أن نقول أن رغم الأكاذيب ورغم المراوغات والأخطاء الفادحة التي ارتكبت في العراق وأفغانستان والحرب على الإرهاب يبقى الجمهوريين يحظون بنسبة لا يستهان بها من أصوات الأمريكيين وهذا يعني أن جزء من الشارع الأمريكي اليوم ما زال يؤمن بالروحية والأخلاقية والعقيدة وليس بالمنطق وبراغماتية العصر.

ما يعاب على أوباما، والجمهوريون يتخبطون في مستنقع العراق وأفغانستان ويمرون بظروف صعبة هو عدم استغلاله الجيد لإخفاقات بوش وأكاذيبه، من جهة أخرى لم يقدم أوباما لحد الساعة اقتراحات عملية وناجحة لإخراج أمريكا من مستنقع العراق وأفغانستان ومكافحة الإرهاب، ولم يضع خطة واضحة المعالم تتعافى بموجبها أمريكا من سمعتها السيئة عبر العالم ومن كراهية الشعوب للعم "سام". أوباما لم يعرف كيف يستغل جيدا أخطاء وهفوات الجمهوريين فيما يتعلق بالأمن القومي وبضمان أمن المصانع والمرافق الحساسة داخل التراب الأمريكي،

أوباما لم يعرف كيف يستغل فضيحة "هاليبرتن" و"غوانتنامو" و تعذيب سجناء أبو غريب وغيرها من الفضائح التي من المفروض أن تهز ثقة الشارع الأمريكي بالجمهوريين. إذا استمر الوضع في العراق كما هو فهذا يعني المزيد من الخسائر المادية والبشرية للعراقيين والمزيد من الأموات في صفوف شباب الجيش الأمريكي. هذا الفشل يؤدي إلى تقوية صفوف القاعدة وزيادة كراهية العالم لأمريكا وزيادة اتساع الفجوة بين أمريكا وحلفائها. إلى حد الآن ورغم التفوق الطفيف الذي حققه أوباما في المناظرة الأولى إلا أن الموضوع يتطلب صرامة أكثر وموقف واضح وشجاع. براك أوباما، المرشح الديمقراطي لكرسي الرئاسة بحاجة إلى برنامج عمل واستراتيجية مشفوعة بمنهجية واضحة المعالم، خاصة وأن حكم جورج بوش الأب وجورج بوش الابن تميز بأخطاء وهفوات كبيرة ونكبات وخسائر لم تعرفها أمريكا على مر التاريخ. فإلى حد الآن لم يستطع المرشحان إقناع المترددين بخطتهم وقدرتهم على إدارة شؤون أمريكا في الظروف الصعبة التي تعيشها أمريكا والعالم. وحتى ينجح التسويق السياسي لا بد من وجود برنامج وخطط ومشاريع وقناعات يُروّج لها.

## الوجه الآخر للحملات الانتخابية الأمريكية

كشفت الحملة الانتخابية للاستحقاقات الرئاسية الأمريكية عن أمور كثيرة بعضها كان معروف للكثيرين والبعض الآخر كان كامن في الذاكرة الجماعية للشعب الأمريكي. ومن بين الأمور التي كشفت عنها الحملة الماراطونية للفوز بكرسي الرئاسة هي أن أمريكا تخشى العرب وتخاف من المسلمين، وأن ترسبات النظر للآخر بازدراء واحتقار واستخفاف بناء على دينه وعرقه ولون بشرته ما زالت متغلغلة في عقول وقناعات الكثيرين. حادثة مينابوليس في المهرجان السياسي الذي نظمه الحزب الجمهوري والتي كشفت خلاله مناصرة لجون ماكين، متقدمة في السن، عن حقيقة ما يدور في أذهان الكثير من الأمريكيين. العجوز طلبت المايكروفون وقالتها بكل بساطة وبكل عفوية وبراءة "أنا لا أثق بأوباما... إنه، إنه... إنه عربي". هذه الجملة تحمل العديد من المعاني والدلالات وتكشف عما استعملته حملة ماكين لأكثر من سنتين من شعارات وكلمات حبلى بالتشويه والتضليل والصور النمطية ضد أوباما. بل كشفت الجملة التي أدلت بها العجوز عما

تحمله وسائل الإعلام الأمريكية ضد كل ما هو عربي ومسلم، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

الحملات الانتخابية التي شهدتها السنتان الماضيتان وصفت أوباما بالمسلم وبأنه جاء لأمريكا لتحطيم الديمقراطية الأمريكية ومبادئ العدالة والمساواة والحرية التي تنعم بها هذه الدولة العظيمة. كما شكك في أصوله ومعتقداته وأنه غير معروف ويشكل خطرا على البلاد. وحتى الديمقراطيون في الانتخابات التمهيدية استعملوا ورقة تشويه أوباما والتشكيك في نواياه وفي أصوله ودينه. شعارات مثل "إنه لا يشبهنا" و"أنه لا يؤمن بأمريكا التي نؤمن بها" وفيهم من أتهمه بأنه على صلة بالإرهابيين وأنه عربي. هذه الممارسات والشعارات تستعمل باسم الديمقراطية للوصول إلى البيت الأبيض وهي تنافي أبسط آليات الديمقراطية في حقيقة الأمر. وسائل تقوم على الحقد الكامن والعنصرية التي تنتشر في أذهان الكثيرين إضافة إلى الجهل والتهميش. وهنا نلاحظ أن السياسيين يستغلون جهل الشارع الأمريكي والظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي تمر بها أمريكا والعالم للعب بمشاعرهم وأحاسيسهم وغرس فيهم الأكاذيب المسمومة. فاستعمال الرسائل الإلكترونية المزيفة والكاذبة والمضللة والتي تصور أوباما بالمجاهد وبالإرهابي وبالمسلم وكذلك الاتصال بالناس في بيوتهم لتحذيرهم من أوباما والخطر الذي يمثله على حياتهم وعلى الديمقراطية في أمريكا كلها طرق تتنافى جملة وتفصيلا مع الديمقراطية ومع احترام الآخر. هذه الطرق والوسائل تشم برائحة الكراهية والحقد والعنصرية والجهل. ففي بلد ينعت بـ melting pot "الإناء المختلط" أين تمتزج كل الأجناس والأطياف والأعراق والديانات والشعوب لنجاح الديمقراطية الأمريكية في العالم نلاحظ هذه التصرفات على مستوى أعلى مؤسسة في البلاد. فأين التسامح وأين احترام ديانة وعرق ولون وخصوصية الآخر.

السباق على كرسي الرئاسة الأمريكية خلال السنتين الماضيتين كشف عن المستور من قضايا العنصرية والخوف من العرب والمسلمين وهذا أمر خطير في بلد يدعي الصراحة والشفافية والديمقراطية ومعالجة المشاكل أول بأول. إن الاستمرار على هذا الوضع أي انتشار الدعاية والصور النمطية يعرقل عملية الديمقراطية في بلد يكنى وينعت بالديمقراطية، في بلد يحاول تحسين صورته في العالم وهو يشوه صورة أبنائه وصورة مئات الملايين من العرب وأكثر من مليار وثلاثة مئة مليون من المسلمين في أرجاء المعمورة بما فيهم مسلمي أمريكا.

فالملاحظ للاستراتيجيات الانتخابية التي استعملها فريق ماكين في الأسابيع الأخيرة من حملته يلاحظ استعمال الجمهوريين لعنصر العرق والدين والأصل وهكذا اتسمت الحملة بطابع سلبي حيث أتهم أوباما بالتآمر مع الإرهابيين. وأخطر من كل ما تقدم هو عندما تصف سارة بالين، وهي المرشحة من قبل ماكين لتكون نائبته في البيت الأبيض، أوباما بأنه "لا ينظر أوباما إلى أمريكا كما نراها أنا وأنت، فهو خطير ومغامر وغير نزيه. هذه نعوت وصفات أقل ما يقال عنها أنها بعيدة عن الايتيكيت واحترام الآخر وعن الأخلاق والمبادئ والقيم التي تقوم عليها الديمقراطية. فالمرشحة الجمهورية لمنصب نائب الرئيس من خلال هذه الكلمات تعبر بكل بساطة عن الجهل والحقد والكراهية والافتراء والاستخفاف بالخصم وهذه العوامل كلها ترتبط بالطرف الذي يقترب من الخسارة والإفلاس والهزيمة.

والدليل على إفلاس الجمهوريين وحملاتهم الانتخابية التي تعتمد على الاستخفاف والازدراء بالخصم واستعمال التشويه والتضليل والصور النمطية هو انضمام وزير الخارجية السابق الجمهوري كولين باول إلى صفوف أوباما وتأييده ومناصرته للوصول إلى كرسي الرئاسة. باول ورغم أنه زميل حميم لجون ماكين إلا أنه أستنكر ونبذ الخطاب السلبي لحملة مرشحه جون ماكين. للتذكير فإن كولين باول استقال من الإدارة الجمهورية عام 2004 بعد اعتراضات على حرب العراق وخلافات مع الخط المتشدد. باول صرح أنه أوباما لأن الولايات المتحدة بحاجة إلى "صورة مغايرة ورئيس يعكس طموحات الجيل الجديد ويعيد البلاد إلى موقعها داخليا وخارجيا". كما أكد باول، الذي تولى منصب وزارة الخارجية في الولاية الأولى لبوش وكذلك منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة خلال حرب الكويت، أن تركه الحزب يأتي بسبب الطرق والوسائل السلبية للحملة الانتخابية لماكين والتي وصفت ونعتت أوباما بأن "مسلم" وأنه "صديق للإرهابيين". فالخطأ الذي وقع فيه ماكين ومستشاروه هو لماذا الإساءة للمسلمين وأين هو المشكل إذا كان أوباما مسلما أو عربيا.

حملة جون ماكين الانتخابية للوصول إلى كرسي الرئاسة لأكبر وأقوى وأعظم دولة في العالم كشفت عن الوجه الآخر للديمقراطية وهو التلاعب بالعواطف واستعمال مختلف الطرق والسبل لإغراء الآخر والتأثير فيه. لقد فعلها من قبل الرئيس الحالي لأمريكا جورج بوش الابن عندما أستعمل الحيل والأكاذيب والافتراء

على العراق بأنه بلد يملك أسلحة الدمار الشامل وبلد له علاقات وطيدة مع القاعدة وأسامة بن لادن. . .الخ. والسؤال الذي يطرحه الكثيرون هو: هل المجتمع الأمريكي بانتخابه باراك أوباما سيستطيع أن يتخطى الماضي ويضع لبنات مرحلة جديدة هي مرحلة "مجتمع ما بعد العرق" وأنه بذلك مجتمعا ليس عنصريا وأنه يجتاز بذلك ما كان كامنا في الذاكرة الجماعية الأمريكية. وبعبارة أخرى هل الولايات المتحدة الأمريكية جاهزة لأن يحكمها رئيس أسود؟ فالعنصرية لها تاريخا كبير في الولايات المتحدة الأمريكية. فالعنصرية ضد السود واستعبادهم واقتياد الرجال والنساء والأطفال في أقفاص وسلاسل من إفريقيا إلى العالم الجديد ما زالت راسخة في أذهان الكثيرين البيض منهم والسود. ولماذا هذا الفرق والتباين المبني على لون البشرة. هل سيجسد وصول باراك أوباما إلى البيت الأبيض انتصار الإنسانية على عنصريتها؟

## بين التلميع والمسئولية

رغم مرور أكثر من سنتين على الربيع العربي ورغم التغييرات التي شهدتها الساحة العربية في السنوات الأخيرة إلا أن الملاحظ للشأن الإعلامي العربي يدرك أن العادات البالية ما زالت سائدة في الكثير من المؤسسات الإعلامية وأن الخطاب الإعلامي ما زال وفيا لماضيه؛ الأمر الذي جعل مبدأ السلطة الرابعة أو الإعلام الفاعل في المجتمع منعدما تماما في معظم المجتمعات العربية. ويعتبر الإعلام المنبر الرئيسي للديمقراطية وللسوق الحرة للأفكار وللرأي والرأي الآخر. فهو مؤسسة تسهر على تنوير الرأي العام الذي يعتبر السلطة الحقيقية في المجتمع. والإعلام الفعال الذي يفرز الديمقراطية ويؤثر فيها ويتأثر بها هو ذلك الإعلام الذي يستند إلى مجتمع مدني فعال وإلى قوى مضادة داخل المجتمع تعمل على إفراز ثقافة ديمقراطية وحراك سياسي يقوم على المراقبة وكشف الحقائق والوقوف أمام الفساد والتجاوزات واستغلال النفوذ والسلطة. فإذا تبنى الإعلام ثقافة التبرير والتمجيد والإشادة والمدح والتسبيح فهذا يعني أن الأمة قد دخلت في مرحلة النفاق الجماعي والتضليل الاجتماعي حيث يصبح الخطاب الإعلامي بدون معنى ولا جدوى ولا طعم ولا ذوق لأنه منفصل تماما عن الواقع، حيث التناقض الصارخ

بين الحياة اليومية والخطاب الإعلامي. وهذا يعني شلل أو عقم قطاع استراتيجي في المجتمع وهو قطاع الإعلام. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق، لماذا هذا الشلل وهذا العقم في معظم الدول العربية ؟ وما هي أسباب عدم فعالية ومصداقية الإعلام العربي؟ لماذا ثقافة التنظير للسلطة وثقافة التملق وثقافة التبرير و"كل شيء على أحسن ما يرام" بدلا من الاستقصاء والنقد والكشف عن الحقائق والمساهمة في إرساء ثقافة الرأي والرأي الآخر والسوق الحرة للأفكار. العلاقة بين الإعلام والمجتمع علاقة جدلية وعلاقة تأثير وتأثر. فالإعلام القوي بحاجة إلى مجتمع مدني قوي وإلى الفصل بين السلطات وإلى قضاء مستقل وحياة ديمقراطية شفافة وواضحة المعالم. من جهة أخرى يجب على المنظومة الإعلامية في المجتمع أن تناضل من أجل كسب المزيد من الحرية والاستقلالية والحرفية والمهنية وبذلك المصداقية واحترام الجميع.

الإشكال المطروح هو أن الجميع يلوم وينتقد الإعلام وكأن القطاعات الأخرى في المجتمع العربي بألف خير وعلى أحسن ما يرام. الحقيقة هي العكس تماما حيث أن معظم القطاعات في المجتمع تعاني من مشكلات وتناقضات عدة. فالإعلام ما هو إلا نظام فرعي من النظام الكلي وبذلك فهو جزء لا يتجزأ من هذا النظام. فالدول العربية بحاجة إلى إصلاح النظام وإلى تحرير الفرد في المجتمع وإلى توفير مستلزمات وشروط السوق الحرة للأفكار والمجتمع المدني والمؤسسات المستقلة الديمقراطية التي تؤمن بالحرية وبالشفافية وبالنقد والنقد الذاتي. أسباب عقم الإعلام العربي متعددة ومختلفة فمنها ما يتعلق بالمحيط الذي يعمل فيه، ومنها ما يتعلق بالحرفية والمهنية ومنها ما يتعلق بالمصداقية ومنها كذلك ما يتعلق بالعلاقة مع السلطة والعلاقة مع مصادر الأخبار والمعلن، ومنها ما يتعلق بالعوامل الخارجية كالتبعية للآخر والقيم الدخيلة...الخ.

الإعلام العربي مسئول عن تشكيل الرأي العام وتنشيط السوق الحرة للأفكار وتزويد المجتمع المدني بالأخبار والمعلومات والتقارير والتحليلات وغير ذلك. والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا المقام هو لماذا يوجد الإعلام العربي في الحالة التي هو عليها اليوم؟ هل المؤسسة الإعلامية هي أداة سلطة أم أداة المجتمع بأسره وبمختلف الشرائح الاجتماعية التي تشكله؟ هل عملية التواصل بين السلطة

والجماهير عملية عمودية أم أفقية؟هل المموّل هو المحدد الرئيسي لمخرجات وسائل الإعلام؟ هل أدت أو ستؤدي العولمة إلى دمقرطة الإعلام في الوطن العربي؟ هل ستؤدي الثورة التكنولوجية والمعلوماتية إلى التأثير في علاقة السلطة بوسائل الإعلام وفي طرق العمل الإعلامي وآلياته ومنهجيته في الوطن العربي؟ هل تتوفر مستلزمات الصحافة الحرة في الوطن العربي؟ وهل هذه الصحافة قادرة على أن تصبح واحدة من السلطات الفاعلة في المجتمع؟ هل بإمكاننا الكلام عن سلطة الإعلام أم الإعلام عندنا في الوطن العربي هو إعلام السلطة؟ الملاحظ والمطّلع على مخرجات الإعلام العربي يدرك المشاكل والتناقضات الكبيرة والمتعددة التي يعاني منها هذا الإعلام، فالمؤسسة الإعلامية العربية ما زالت في الكثير من الدول العربية لم ترق إلى المؤسسة الإعلامية بالمعنى الكامل للكلمة سواء من حيث الإدارة أو التسيير أو التنظيم أو الهيكلة أو الوسائل أو الكادر البشري أو المهنية أو الحرفية. ففي الكثير من الحالات نلاحظ المساومات والتجاوزات والمتاجرة بالمهنة على حساب مبادئ المهنة وشرفها وأخلاقها، وغالبا ما تُستعمل المؤسسة الإعلامية لأغراض ومصالح ضيقة جدا تكون في صالح فئة معينة أو حزب معين أو تيار معين على حساب الغالبية العظمى من أفراد المجتمع. في هذه الظروف تنعدم الاستراتيجية وتكون السياسة الإعلامية غير واضحة المعالم، هلامية تركز على التعبئة السياسية والتنظير للسلطة والمدح والتسبيح وكذلك الترفيه والتسطيح وإفراغ القضايا من محتواها الحقيقي.

تعاني الصحافة العربية من جملة من المعوقات والمشاكل المهنية والتنظيمية والنقابية جعلتها تفشل في تحقيق الكثير من مهامها الاستراتيجية في المجتمع. وبما أن الصحافة العربية في أي مجتمع عربي لا تستطيع أن تكون فوق النظام والأطر التي يسير وفقها المجتمع ككل بحيثياته وعناصره ونظمه فإنها باعتبارها جزءا فرعيا من النظام الذي تعمل فيه وتتعاطى معه تتأثر بالمناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد. فالسلطة في العالم العربي ما زالت تنظر للصحافة كأداة لتثبيت شرعيتها ووسيلة لتعبئة الجماهير وتجنيدها. وحتى دور الصحفي في المجتمع يُنظر له على أنه مكمل لدور السلطة وأجهزتها المختلفة فهو مطالب بالتغطية والمدح والتسبيح لكنه إذا استقصى وبحث وانتقد فيصبح من المغضوب عليهم. فمعظم قوانين النشر والمطبوعات في العالم العربي جاءت مجحفة ومقصرة

في حق المؤسسة الإعلامية وفي حق الصحفي الأمر الذي أفرز عند هذا الأخير ثقافة الرقابة والرقابة الذاتية ومن ثمة قتل ثقافة صحافة الاستقصاء والبحث عن الحقيقة وقتل روح المسؤولية والالتزام والنزاهة والموضوعية عند الصحفي.

التحدي الأكبر الذي يواجه الدول العربية في مجال الإعلام هو تحريره وتحرير الطاقات والمهارات والإبداعات. التحدي يتمثل في الاستثمار الأمثل في القدرات والطاقاتوالإمكانيات المادية والبشرية لإرساء قواعد ومستلزمات صناعة إعلامية متطورة رشيدة وفعالة وقوية تستطيع أن تشكل الرأي العام والسوق الحرة للأفكار والمجتمع المدني الذي يؤسس للديمقراطية والشفافية والحوار الصريح والبناء من أجل مصلحة الجميع. كل هذه الأمور تتطلب الدراسة والبحث وإقامة علاقة متينةوتفاعل وتبادل وحوار صريح بين السلطة والمؤسسة الإعلامية والقائم بالاتصال ومصادر الأخبار والجمهور من أجل إرساء قواعد الثقة والمصداقية والفعالية في الأداء وبهذا تتوفر المستلزمات والشروط لوضع استراتيجية إعلامية وسياسات إعلامية تنهض بالعباد والبلاد إلى مصاف الدول المتقدمة والفاعلة في العالم. وفي الأخير يجب طرح السؤال التالي: ماذا نريد من الإعلام في الوطن العربي؟ المحافظة على الوضع الراهن وبذلك التبرير والتنظير أم تغيير الوضع وبذلك الاستقصاء والنقد والكشف عن الأخطاء والتجاوزات. سؤال يجب الإجابة عليه بصراحة وشجاعة إذا أردنا للإعلام العربي مكانة ودور في الديمقراطية والتنمية المستدامة، وإذا أردنا أن يكون هذا الإعلام فاعلا وعنصرا للتغيير والتطوير والتنمية المستدامة.

## العرب وإشكالية الاحترافية والتميز في العلاقات العامة

نظمت جامعة زايد بالاشتراك مع جمعية الشرق الأوسط للعلاقات العامة مؤتمرا دوليا حول "رهانات وفرص بناء صناعة علاقات عامة مستدامة في الشرق الأوسط" أيام 3 و4 فبراير 2013 بدبي. الكلام عن صناعة العلاقات العامة في الشرق الأوسط يقودنا لمراجعة هذه المهنة خلال أربعة عقود من الممارسة في الميدان ومن التعليم والتدريس الأكاديمي في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي. العلاقات العامة كمهنة فرضت نفسها في جميع مجالات الحياة. فنجدها في السياسة والاقتصاد والسياحة والطب والرياضة والتعليم ...الخ. والسؤال الذي

يطرح نفسه هو هل تمارس هذه المهنة بمهنية وحرفية وبجودة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها أم أن هناك نقائص وتجاوزات واختراقات لأسس ومبادئ هذه المهنة. فالاحترافية والمهنية والتميز لها شروط ومقومات ومستلزمات رئيسية لا بد من وجودها وتوفرها كالتأهيل الأكاديمي والعلمي، والاعتراف بالمهنة وباستقلاليتها، ومواثيق أخلاقية، والمسئولية الاجتماعية والنزاهة والالتزام. كما يتطلب التميز في العلاقات العامة الاعتراف بها من قبل الإدارة العليا، الاتصال المتكافئ في اتجاهين، درجة عالية من الرضا الوظيفي، قدرة عالية من الإدارة والتسيير والأخلاق والالتزام.

تعتبر العلاقات العامة كعلم وفن وممارسة كما نعرفها اليوم منتج من منتجات القرن العشرين، تطورت ونمت وانتشرت بتطور الوسط الاقتصادي والإداري والسياسي والاجتماعي والثقافي الذي تعمل فيه. كانت بدايتها الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية على يد صحافيين مخضرمين اقتنعوا بأن الكثير من المشاكل التي تحدث ما بين المنظمات وجماهيرها تعود أسبابها إلى انعدام أو ضعف الاتصال بشتى أنواعه وأشكاله بين مختلف الأطراف. والالتباس الذي أقترن بالعلاقات العامة كان يتمثل دائما في مفهومها والنظرة إليها وكذلك تطورها عبر الدول والمجتمعات. فإذا كانت العلاقات العامة قد تطورت وانتشرت في المجتمع الأمريكي اعتبارا من الثلث الثاني من القرن العشرين فنجدها في معظم باقي دول العالم ما زالت في مراحلها الأولى وما زالت النظرة إليها كوظيفة وكعلم وكفن يشوبها الكثير من سوء الفهم والالتباس وفي الكثير من الأحيان التبسيط والتهميش.

أصبحت العلاقات العامة تلعب دورا استراتيجيا في حياة المنظمة بمختلف أشكالها وأنواعها سواء كانت حكومية أو خاصة، ربحية أو خدمية وسواء كانت تنشط في المجال الرياضي أو الثقافي أو الصناعي أو التجاري. وتكمن هذه الأهمية بالدرجة الأولى في مكانة الفرد عند المنظمة وفي المجتمع. فالفرد أصبح من حقه ومن واجبه أن يعرف ما يجري من حوله وما يجري داخل المنظمات والمؤسسات التي يتعامل معها. إضافة إلى ذلك أصبح الرأي العام يلعب دورا محوريا في المجتمع وهذا يعني ضرورة توفير المعلومة والاعتماد على هذه المعلومة في صناعة القرار.

ومن أهم المشاكل التي تعاني منها العلاقات العامة في الوطن العربي ما يلي:

- انعدام التخطيط الاستراتيجي: فالتخطيط الاستراتيجي له شروطه ومبادئه وأسسه فهو يحتاج إلى كادر مؤهل وإلى إمكانيات مادية معتبرة وإلى ثقافة تؤمن بالحاجة إلى المعلومات والإحصائيات والبيانات لصناعة القرار. كذلك التخطيط في العلاقات العامة بحاجة إلى منظمة تؤمن بالتخطيط وتؤمن بالشفافية وباحترام الفرد واحترام رأيه وفكره وحريته. وإذا غابت هذه المستلزمات والمعطيات فلا نستطيع أن نتكلم عن تخطيط استراتيجي لجهاز العلاقات العامة.
- انعدام البحوث والدراسات: البحوث والدراسات تحتاج إلى الإيمان الراسخ بالمعلومة وبالإحصائية كما تؤمن بالصناعة السليمة والعلمية والرشيدة للقرار داخل المنظمة. والعلاقات العامة بدون دراسات وبحوث لا معنى لها بلغة الاستراتيجية والتخطيط ودعم صناعة القرار. فالعلاقات العامة تبدأ بوظيفة البحث وتنتهي بالبحث.
- انعدام استراتيجية للتعامل مع الأزمات والطوارئ: التعامل مع الأزمات والطوارئ بحاجة إلى دراسات وأبحاث وتخطيط استراتيجي وإذا غابت هذه الأمور غابت استراتيجية التعامل مع الأزمات.
- انعدام ميزانية كافية ومعتبرة للقيام بالمهام المنوطة بالعلاقات العامة: في ظل ضعف الميزانية وضعف الكادر البشري لا يستطيع جهاز العلاقات العامة أن يؤدي مهامه على أحسن وجه ويكتفي في غالب الأحيان بالوظائف الفنية والروتينية والتنفيذية البسيطة على حساب الوظائف الجوهرية والاستراتيجية.
- انعدام استراتيجية اتصال متوازن ومتكافئ في اتجاهين وسيطرة التوجه الأبوي السلطوي الأحادي الاتجاه في عمليات الإعلام والاتصال بين المنظمة وجماهيرها: هذه نتيجة حتمية للفهم الخاطئ العلاقات العامة التي تُستعمل في هذه الحالة كبوق للمؤسسة على حساب مهامها الاستراتيجية. من جهة أخرى إذا كان المناخ الديمقراطي غير متوفر وحرية الفكر والرأي غائبة داخل المنظمة فهذا يؤدي إلى اتصال في اتجاه واحد وإلى علاقة سلطوية أبوية بين المنظمة وجماهيرها.
- البعد عن دائرة صناعة القرار: إن بعد جهاز العلاقات العامة عن دائرة صناعة

القرار يؤدي إلى تهميشها وتجريدها من مهامها الاستراتيجية داخل المنظمة والتي تتمثل أساسا في البحث وفي التخطيط الاستراتيجي، والعلاقات العامة بدون بحث علمي لا تستطيع أن تكون فعالة وصاحبة نفوذ داخل المنظمة. من جهة أخرى يعتبر قرب جهاز العلاقات العامة من دائرة صناعة القرار تواصل صحي وإيجابي بين الإدارة العليا والعلاقات العامة ومعرفة ماذا تستطيع هذه الإدارة أو الجهاز أن يقدمه إلى المنظمة ككل سواء على المستوى الداخلي (الاتصال التنظيمي - المؤسساتي - الداخلي) وعلى المستوى الخارجي فيما يتعلق بتسويق المنظمة للجمهور وتسويق الجمهور للمنظمة. فمكانة العلاقات العامة في المجتمع مرتبطة بمكانة ودور الرأي العام في الحياة العامة. من جهة أخرى يجب الاقتناع أن العلاقات العامة هي ثقافة وهي ممارسة للديمقراطية قبل أن تكون مهنة إدارية اتصالية. فالعلاقات العامة تبدأ بالرأي العام وتنتهي بالرأي العام وإذا كان المجتمع لا يحترم الرأي العام فالعلاقات العامة في هذه الحالة لا تستطيع أن تقوم بإنجاز الكثير من مهامها الاستراتيجية داخل المنظمة. فالعلاقات العامة تعني الممارسة الديمقراطية للاتصال بمختلف أنواعه وأشكاله داخل المنظمة وخارجها وهذا يعني حرية الفكر والرأي والتعبير وكذلك احترام الرأي الآخر والأخذ به إذا كان رشيدا وصائبا.

- أهمية العلاقات العامة مرتبطة بقيمة الفرد ومكانته في المجتمع: من جهة أخرى تقوم العلاقات العامة أساسا على الفرد وهذا يعني أننا لا نستطيع أن نبني علاقات صحية وقوية وناجحة بين المنظمة وجماهيرها إذا لم نحترم الفرد. فالفرد هنا هو رأس مال المنظمة واحترامه يعني ممارسة درجة عالية من الديمقراطية ومن الحرية المسئولة عند تعامل المنظمة معه. والعلاقات العامة ما هي إلا تجسيد لاحترام الفرد واحترام حريته ورأيه ووجهة نظره.

تواجه العلاقات العامة في الوطن العربي تحديات كبيرة جدا نظرا للتطور الكبير الذي تشهده المنطقةفي المجال السياسي والاجتماعي والثقافي. فالربيع العربي يعتبر ثورة في مجال التواصل الاجتماعي والعلاقات بين المكونات المختلفة للمجتمع التي استفادت من التطور الهائل في مجال تكنولوجية الاتصال. هذه المعطيات كلها تتطلب وجود إدارات علاقات عامة قوية وفعالة سواء في القطاع العام أو الخاص

لأن المنظمة الحديثة بحاجة إلى مستوى عال من الاتصال والتعامل مع جماهيرها المختلفة. فالعولمة الاقتصادية تتطلب درجة عالية من الاتصال والمعلومات والتعامل مع الجماهير.

إن تصاعد وتنامي أهمية الرأي العام في المجتمع وكذلك انتشار الديمقراطية ونضج المجتمع المدني وانتشار تكنولوجية الاتصال والمعلومات كلها عوامل تفرض حاجة المنظمة المتنامية للعلاقات العامةو كذلك الحاجة إلى الاهتمام بالجمهور وبالرأي العام وهذا ما يؤدي إلى نمو وتطور العلاقات العامة وانتشارها والحاجة الماسة إليها في مختلف أنواع المنظمات (حكومية، خاصة، تجارية، سياسية، خدمية . . .الخ. من جهة أخرى نلاحظ توجه المنظمة الحديثة إلى الإدارة بالأهداف التي تؤمن بالدراسة والتخطيط الاستراتيجي وبالبيانات والمعطيات العلمية لصناعة القرار حيث ضرورة التوجه نحو الإبداع والابتكار والاحترافية والتميز في التعامل مع المشاكل التنظيمية والإدارية وقضايا الجماهير المختلفة؛ فالقرن الذي نعيش فيه يفرض عولمة العلاقات العامة التي تقوم أساسا على الاحترافيةوالقيادة والتميز والأخلاق.

## في إشكالية العلاقة بين الإعلام والعلاقات العامة

من حين لآخر تطلعنا بعض الصحف على إشكالية العلاقة بين وسائل الإعلام وإدارات وشركات العلاقات العامة المختلفة من خلال مقالات تكشف استغلال وابتزاز إدارات العلاقات العامة لوسائل الإعلام حيث تزودها يوميا ببيانات صحفية وأخبار من أجل النشر وتسجيل الحضور الإعلامي وكسب الرأي العام. ويرى منتقدو العلاقات العامة أن نسبة كبيرة من الأخبار التي تنشر في الجرائد مصدرها وكتابها إدارات العلاقات العامة. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو أين يكمن الخطأ؟ وأين دور الصحافي في التأكد من ما ورد إليه من أخبار وأين دوره ومسؤوليته بالدرجة الأولى في غربلة ما يصلح للنشر وما هو مفيد للرأي العام وما هو غير صالح للنشر ومجرد بهرجة إعلامية بهدف التلميع والمدح والتسبيح؟ الإشكالية موجودة في جميع بلدان العالم والصراع والتوتر وتضارب المصالح موجود وقائم بين المؤسسات الإعلامية وإدارات وشركات العلاقات العامة. لكن هذا لا يعني أن كل إدارات وشركات العلاقات العامة غير صالحة ولا تقوم بدور

فعال في المجتمع، كما أن هذا الوضع لا يمكن تعميمه على الجميع فهناك الصالح والطالح في المؤسسات والشركات في دول العالم. فهدف العلاقات العامة هو الوصول إلى الجمهور والرأي العام عن طريق وسائل الإعلام للتعريف بالمؤسسة وأنشطتها وإنجازاتها ونجاحاتها وهذا شيء مشروع وقانوني. أما المؤسسة الإعلامية التي تشتكي من تحايل إدارات العلاقات العامة عليها من أجل إبتزازها واستغلالها فما عليها إلا أن تكون صارمة وترمي بالبيانات الصحفية التي لا تتوفر على المصداقية والمعلومة النافعة للرأي العام في سلة المهملات. فالمطالبة بإلغاء إدارات العلاقات العامة وعدم التعامل معها أمر غير معقول وغير منطقي لأن هذه الإدارة هي حلقة الوصل بين المؤسسة وجماهيرها المختلفة والمؤسسة ووسائل الإعلام. من جهة أخرى يجب النظر إلى إدارات العلاقات العامة على أنها حليف وليس عدو، بعبارة أخرى يجب التعاون بين الصحفي من جهة وممارس العلاقات العامة من جهة أخرى من أجل تحقيق هدف مشترك وهو خدمة الحقيقة وخدمة المصلحة العامة وخدمة التنمية الشاملة في المجتمع.

يظن الكثيرون أن أي إعلام تشرف عليه الحكومة أو السلطة هو بالضرورة إعلام منحاز وغير موضوعي وغير نزيه ولا فائدة من ورائه. كما يرى آخرون أن أي نشاط علاقات عامة تقوم به الإدارات الحكومية أو الشركات الخاصة ما هو إلا تلميع للمؤسسة وأنشطتها المختلفة وإبراز الإيجابيات وإخفاء والتستر على الأخطاء والسلبيات والتجاوزات. هذه الأفكار تنتشر كثيرا في العالم العربي، وقد يكون جزء منها صحيح لكن التعميم هنا يعتبر خطأ فادحا. فالمشكل يكمن في الرؤية والاستراتيجية والممارسة وليس في المبدأ نفسه. فالسلطة التي لا تتقن الاتصال والإعلام لا تستطيع أن تتفاهم مع رعاياها ومع العالم والمؤسسة التي لا تتقن العلاقات العامة بالمفهوم العلمي والممارسة السليمة لا يكتب لها النجاح والتفوق والتميز. فالإدارة التي تحترم جمهورها تتواصل معه بكل شفافية وبكل ديمقراطية وبكل نزاهة ومسؤولية وهذا من أجل مصلحة الجميع. فليس كل نشاط إعلامي حكومي منحاز وغير موضوعي وليس كل نشاط علاقات عامة يعني بالضرورة التلميع وكسب الرأي العام بأي طريقة وبأي وسيلة.

فالإعلام الحكومي الذي يُمارس حسب الأصول والمعايير العلمية يهدف إلى

إنشاء قنوات تواصل بين الحاكم والمحكوم ويهدف إلى توفير المعلومة للجميع وبكل صراحة وشفافية وصدق ومسؤولية من أجل توفير سبل اتخاذ القرار السليم. كما يهدف الإعلام الحكومي إلى الكشف عن الأخطاء والهفوات والتجاوزات من أجل تداركها وتدليلها وإصلاحها ومعالجتها. فالإعلام هنا مطالب بأن يكون أداة للبناء والتصويب وليس وسيلة للهدم والتخريب. فمن مهام الإعلام الحكومي تزويد المؤسسات الإعلامية والرأي العام بكافة المعلومات والأخبار التي من شأنها أن تساهم في بعث عملية البناء والتشييد والتنمية المستدامة في جميع مجالات الحياة. من مهام الإعلام الحكومي كذلك الإشراف على الموقع الإلكتروني للمؤسسة الحكومية والحاكم والوزير والمسؤول...الخ والهدف هو توفير المعلومات وفتح قنوات مباشرة للحوار والنقاش من أجل التفاهم وتبادل المعلومات بهدف التفاهم والتناغم بين صانع القرار ومنفذ القرار. فإذا غاب التواصل بين المؤسسة الحكومية والشعب وإذا غابت قنوات الاتصال بين المؤسسة وجماهيرها فهذا يعني غياب المعلومة وغياب التواصل والنتيجة بدون الشك هي سوء التفاهم والتأويلات الخاطئة والتضارب في المعلومة...الخ، مما يؤدي إلى انتشار الإشاعة والالتباس والتأويلات الخاطئة وبذلك عرقلة عملية النمو والبناء والتنمية الشاملة.

فعلى الصحفي الذي يعتمد على بيانات إدارات وشركات العلاقات العامة أن يعترف بأنه قد أخّل بالعقد الذي يربطه بالجمهور والمجتمع وقصّر في حق الرأي العام والمصلحة العامة ولم يقم بعمله على أحسن وجه من أجل الاستقصاء والبحث عن المعلومة والتأكد منها والتخلص من بيانات التسبيح والتلميع والتطبيل والمدح والاقتصار فقط على الخبر والمعلومة التي تستحق النشر وتتوفر فيها مقومات الخبر. ومن هنا نستنتج أن الإشكال المطروح بين ممارسي العلاقات العامة من جهة والصحفيين من جهة أخرى هو إشكال يمكن حله وتدليله عن طريق التزام المؤسسات الإعلامية والصحفيين بالمهنية والحرفية والجرأة الكافية لوضع حد للابتزاز والاستغلال وبيانات التلميع والمدح والتسبيح التي تخرج عن إطار أخلاقيات المهنة وإطار احترام الجمهور والرأي العام.

ليعلم الصحفيون وممارسو العلاقات العامة أن عملهم يتقاطع ويلتقي في خدمة الحقيقة والمعرفة والمعلومة والمصلحة العامة. فيجب أن يكون هناك تكامل وليس

تضاد وصراع لا يستفيد منه أحد ويكون أول ضحاياه الجمهور والرأي العام. وليعلم ممارس العلاقات العامة أن التلميع والتسبيح والتطبيل لا طائل من ورائهم وسيأتي يوم أين تنكشف فيه الأمور ولا تنفع إلا الأفعال في الميدان. فالعلاقات العامة هي أفعال قبل أن تكون أقوال ولذلك يجب على شركات وإدارات العلاقات العامة التركيز على التعاون المثمر والفعال مع وسائل الإعلام وليس الاستغلال والابتزاز من أجل دعم عملية البناء والتشييد والتنمية الشاملة في المجتمع.

أما بالنسبة للصحفي فمن حقه أن يستعين بشركات وإدارات العلاقات العامة لكن لا يعني هذا الاعتماد عليهم كليا وعدم القيام بدوره في البحث والاستقصاء والتنقيب على المعلومة والحقيقة والتأكد مما يُقال ويُقدم له. فمن واجب الصحفي الخروج للميدان لمعايشة الواقع ومعاينته، فالصحفي في حقيقة الأمر هو عيون وأذان الرأي العام والمجتمع ككل. فما نلاحظه في الحقيقة هذه الأيام من أخذ ورد بين إدارات العلاقات العامة ووسائل الإعلام هو ضعف المهنية والحرفية وانعدام أخلاقيات المهنة عند البعض، فمن جهة نلاحظ إدارات وشركات العلاقات العامة تركّز على التلميع والتسبيح والمدح، ومن جهة أخرى نلاحظ تقصير من قبل الصحفي والمؤسسة الإعلامية واعتمادهما على البيانات الصحفية والمادة الجاهزة المعلبة. وهنا نلاحظ أن الطرفين أخلا بواجبهما وبأخلاقيات العمل وبالحرفية والضمير المهني. في الأخير يجب أن نقر أن الإعلام الحكومي والعلاقات العامة ووسائل الإعلام هي كلها مؤسسات محورية تلعب دورا استراتيجيا في المجتمع في عملية إرساء قواعد الديمقراطية والشفافية والصراحة والتطور والنمو والازدهار من خلال اتصال يتصف بالصدق والمسئولية والموضوعية والالتزام.

## عندما يفشل العطار في إصلاح ما أفسده الدهر

قررت مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للدبلوماسية العامة كارن هيوز الاستقالة من منصبها بعدما أدركت أن تبييض صورة أمريكا في العالم والتقليل من الاستياء والمواقف السلبية لشعوب العالم وخاصة شعوب العالم العربي والإسلامي، أمر بات مستحيلا في ظل تعنت صقور البيت الأبيض والمستنقعات التي غرقت فيها أمريكا في كل من العراق وأفغانستان والمشكلات التي تتسبب فيها

في كل من إيران وسوريا والسودان ودول عديدة في العالم. هكذا إذن فشلت الدبلوماسية العامة في إصلاح ما أفسده بوش واليمين المتطرف. استطلاعات الرأي العام بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فاجأت الأمريكيين عندما أدركوا أن صورتهم في العالم سلبية وأن نسبة كبيرة من الرأي العام العالمي لا تتفق مع السياسة الخارجية الأمريكية ومع الممارسات المختلفة التي تقوم بها أمريكا في العديد من دول العالم. هذه هي ثالث استقالة في غضون أربع سنوات من منصب مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الدبلوماسية العامة. وهذا يعني أن الإعلام والعلاقات العامة والدبلوماسية العامة لا يستطيعون إصلاح ما أفسده الدهر. فالعيب ليس في الدبلوماسية العامة وإنما العيب هو في السياسة الخارجية الأمريكية وفي تصرفات وقرارات البيت الأبيض فيما يتعلق بالعراق وأفغانستان والقضية الفلسطينية . . .الخ.

لترميم الصورة وإنقاذ الموقف استحدثت الخارجية الأمريكية منصبا جديدا بميزانية ضخمة وهو منصب وكيل وزارة الخارجية للدبلوماسية العامة الذي تناوبت عليه ثلاث سيدات في غضون أربع سنوات. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل تستطيع الدبلوماسية العامة إصلاح ما أفسدته السياسة؟ وهل تستطيع الحملات الإعلامية وحملات العلاقات العامة والتسويق السياسي ترميم صورة دمرتها تجاوزات البيت الأبيض في العراق وأفغانستان وبؤر توتر في مناطق عدة في العالم.

من نتائج أحداث سبتمبر 2001 استفاقة أمريكا من سباتها الطويل واكتشافها أن صورتها سلبية جدا خارج حدودها وأن معظم شعوب العالم لا يحبذون الأعمال والقرارات والسياسات التي تنتهجها الولايات المتحدة في العالم. نتيجة لهذه الصدمة الكبيرة توجه الساسة الأمريكيون إلى الدبلوماسية العامة لترميم الصورة وتصحيحها وإعطائها بياضا ونصاعة لكسب الرأي العام العالمي. ومن مجمل الأعمال التي قام بها البيت الأبيض تعيين وكيلة وزارة الخارجية للدبلوماسية العامة حيث أسندت المهمة لشارلوت بيرز الخبيرة في العلاقات العامة والإعلان والتسويق والتي بذلت جهودا جبارة لإصلاح ما أفسده الصقور لكن بدون فائدة، وعندما تيقنت مما كان يحدث لأطفال العراق ولمساجين أبو غريب وللتجاوزات والاختراقات العديدة للحريات الفردية وحقوق الإنسان وحرية الصحافة من قبل

البنتاجون والخارجية الأمريكية والبيت الأبيض قدمت استقالتها وانسحبت من المهمة التي تأكدت من أنها مستحيلة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال تبييض الصورة وتغييرها إذا لم يغير البيت الأبيض الكثير من سياساته وقراراته فيما يتعلق بالعلاقات الدولية والسياسة الخارجية الأمريكية خاصة في الشرق الأوسط. فالأمر حسب بيرز لا يتعلق بالتسويق السياسي والعلاقات العامة وبناء صورة ذهنية إيجابية لدولة بحجم ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما الأمر يتعلق بتغيير السياسة الخارجية الأمريكية وباحترام المنظومة الدولية وكرامة البشر وإنسانيتهم ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

بعد استقالة بيرز جاء دور السفيرة المخضرمة "مارغريت تيتويلر" التي كانت تمثل بلدها في المغرب والتي تعرف جيدا الرأي العام العربي والإسلامي ونظرة العرب لأمريكا وسياستها الخارجية في الشرق الأوسط. تيتويلر حاولت وفشلت بدورها لأن الأمر أكثر من حملات صحفية ودعائية وشراء مساحات إعلانية في وسائل الإعلام المختلفة. ومن الإجراءات التجميلية والتسويقية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الدبلوماسية العامة إنشاء إذاعة سوا وتلفزيون الحرة. النتائج جاءت مخيبة للآمال، حيث أكدت نتائج استطلاعات الرأي العام ضعف الإقبال على هاتين الوسيلتين الإعلاميتين. الأمر الذي نجم عنه اتجاه عند النواب الديمقراطيين بإغلاقهما. ففضائية الحرة هي الفضائية الأقل مشاهدة في المنطقة العربية. الدبلوماسية العامة التي انتهجتها أمريكا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لتحسين صورتها في العالم العربي والإسلامي فشلت فشلا كبيرا رغم الأموال الكبيرة التي خصصتها الخارجية الأمريكية لذلك. وبعد استقالة شارلوت بيرز، جاء دور مارغريت تيتويلر حيث أنها لم تنجح هي كذلك في المهمة رغم خبرتها الكبيرة في الميدان وعراقتها في الدبلوماسية ومعرفتها للعالم العربي والإسلامي. السفيرة تيتويلر فشلت في مهمة مستحيلة، حيث أن توصيف الدواء من قبل البيت الأبيض جاء غير صحيح في الأساس، حيث أن المشكل ليس في الصورة بحد ذاتها بقدر ما هو في الأسباب التي أدت إلى الصورة السلبية وإلى الكراهية والمواقف السلبية من الإدارة الأمريكية. المشكل يكمن في التصرفات التي تقوم بها حفنة من الصقور والذين يمثلون اليمين المسيحي المتطرف والذين زجوا

بالولايات المتحدة الأمريكية في حرب ضروس في العراق وأفغانستان ومناطق توتر عدة في العالم بالاستعانة بالحملات الإعلامية والدعاية المنظمة والمكثفة المبنية على الأكاذيب والخرافات والأساطير.

بعد بيرز وتيتويلر جاء دور وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية للدبلوماسية العامة الحالية كارن هيوز والتي حاولت بكل ما أوتيت من قوة لترّمم الكأس التي انشطرت أجزاؤها. تعترف هيوز أن المهمة صعبة وأن إذاعة "سوا" وفضائية "الحرة" فشلتا في تحقيق المطلوب. والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل أمريكا بحاجة إلى تصحيح صورتها في العالم أم أنها بحاجة إلى تغيير سياستها الخارجية وتصرفاتها الأمنية والعسكرية والاقتصادية في العالم؟ والأرجح هنا أن أمريكا بحاجة إلى تشخيص علمي دقيق لما آلت إليه صورتها في العالم. فتصحيح الصورة يجب أن يتم عن طريق الأفعال وليس الأقوال. وإذاعة "سوا" وفضائية الحرة والميزانية الضخمة التي خُصصت للدبلوماسية العامة لا تشفع لصورة أمريكا في العالم العربي والإسلامي والعالم بأسره إذا لم تدرك أمريكا أخطاءها المتكررة فيما يتعلق بقيادتها للعالم بطريقة بعيدة عن الرشادة والمنطق والعقلانية والديمقراطية.

المحطة الأولى لتدهور صورة أمريكا في العالم هي الصراع العربي الإسرائيلي هو سبب أزمة صورة أمريكا عند العرب والمسلمين وهذا نظرا للخضوع التام لأمريكا للوبي الصهيوني وللقوة الإسرائيلية في التأثير في محددات وتصرفات أمريكا وعلاقاتها مع العرب ودول المنطقة. فالانحياز الدائم والمستمر للكيان الصهيوني على حساب العدالة وإنصاف الحق يبقى دائما مصدرا للصورة السلبية التي تسيطر على عقول العرب والمسلمين. والأمر هنا لا يتعلق بالشعب الأمريكي كشعب وإنما يخص الحفنة التي تتلاعب بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ومصير شعبها. فالانحياز الأعمى لإسرائيل والدعم اللامحدود واللامشروط للكيان الصهيوني أفرزا انعدام المصداقية والثقة والاحترام والتقدير للدولة التي تتغنى بالديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان.

أما المحطة الثانية فهي الحرب على العراق تبقى وصمة عار على جبين الأمريكيين حيث أنها تمثل فشلا ذريعا ومهينا لأكبر قوة في العالم. فأمريكا دخلت العراق غازية بالكذب والتزييف ومغالطة الرأي العام والصحافيين وغالبية وسائل

الإعلام الأمريكية والعالمية. حيث أنها ادّعت أن العراق يمتلك السلاح النووي وله علاقات وطيدة مع القاعدة. الأمر الذي تبين فيما بعد أنه مجرد أكاذيب للتلاعب بالرأي العام والحصول على ولائه للبيت الأبيض وسياسات الصقور والموافقة على الحرب. يضاف إلى كل ذلك التجاوزات والانتهاكات العديدة سواء تعلق الأمر بسجناء أبو غريب أو بالتعامل مع المواطنين العراقيين العزل أو شراء الأخبار من قبل البنتاجون لنشرها في مختلف وسائل الإعلام لكسب الرأي العام أو قتل الأطفال الأبرياء...الخ..

أما المحطة الثالثة التي تجعل من صورة أمريكا صورة مهتزة وسلبية عند العرب والمسلمين والرأي العام العالمي فهي اختراق أمريكا للديمقراطية باسم الديمقراطية وادعائها أنها تعمل على تحقيق الديمقراطية في الشرق الأوسط وتنادي بالشرق الأوسط الكبير لكن بأعمال وممارسات منافية تماما لمبادئ الديمقراطية المتعارف عليها في جميع أنحاء العالم. فالإجراءات التعسفية التي تنتهجها أمريكا ضد العرب والمسلمين في أمريكا وفي العالم وتطبيق قانون المواطنة والتجسس ومراقبة مكالمات واتصالات الأفراد والمؤسسات وخاصة المسلمين والمشرفين على المساجد. وكذلك تجميد حسابات الأشخاص والمؤسسات بطرق تعسفية، كل هذه الممارسات زادت الطين بلة وأساءت لسمعة أمريكا وشوّهت صورتها في معظم دول العالم. فالأمر إذن لا يتعلق بالدبلوماسية العامة وبالعلاقات العامة والتسويق السياسي والإعلامي بقدر ما هو بحاجة إلى "عقلنة" و"أخلقة" السياسة الخارجية الأمريكية وعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالمنظومة الدولية. كارن هيوز، ورغم أنها تعتبر من أقرب المقربين والمناصرين للرئيس بوش، اقتنعت أخيرا أن "ما يصح إلا الصحيح" وأن الدبلوماسية العامة لا تستطيع بأي حال من الأحوال ومهما كانت قدرتها على التأثير والإقناع إصلاح ما أفسده صقور البيت الأبيض واليمين المسيحي المتطرف.

## ما تعجز على تحقيقه العلاقات العامة والأقلام المأجورة

أثارت عملية تعاقد الحكومة المصرية مع شركة علاقات عامة أمريكية لتحسين صورتها لدى الرأي العام وصانع القرار الأمريكي ردود أفعال كثيرة وجدالا كبيرا. هل القرار سليم؟ وهل ستستطيع وكالة العلاقات العامة تحسين صورة قد لا يشفع

لها إلا الممارسة السياسية السليمة والديمقراطية والمبنية على الرأي والرأي الآخر. هل القرار صائب خاصة وأن الشركة لديها علاقات وطيدة مع الكيان الصهيوني وبعض المسئولين فيها إسرائيليين بالإضافة إلى وجود تضارب في المصالح وتناقض صارخ مع أخلاقيات العلاقات العامة. من جهة أخرى هناك كلام كثير يُتداول هذه الأيام عن عملية تجسس وكالة الأمن القومي الأمريكية على مكالمات رئيس 35 دولة في العالم مما سيهز صورة أمريكا محليا ودوليا، والسؤال هنا هو هل بإمكان العلاقات العامة أن تحسن صورة دولة تقوم بالتجسس على دول أخرى وتضرب عرض الحائط أخلاقيات ومبادئ العلاقات الدولية.

يظن الكثيرون أن العلاقات العامة بإمكانها أن تفعل كل شيء وأن تغير المواقف والآراء والصور. وأن الأمر يتعلق بمجرد استعمال استراتيجيات اتصالية وحملات إعلامية. هذا الاعتقاد في حقيقة الأمر ناجم عن فهم خاطئ للعلاقات العامة، حيث أن هذه المهنة، مع الأسف الشديد، هي من أكثر المهن في العالم معاناة من سوء الفهم وسوء الاستعمال. فالعلاقات العامة التي تقوم على المهنية والتميز والالتزام والأخلاق تعتمد في فلسفتها على الأفعال وليس الأقوال، كما أنها تعتمد على الصدق وعلى احترام الجمهور والرأي العام كما أنها تتجنب الوعود الكاذبة والصور الفضفاضة والكلمات الرنانة التي قد تكون أكبر بكثير من حجم المنظمة أو المؤسسة التي تحاول تقديمها وتسويقها للجمهور. كما أنه يوجد اعتقاد سائد في العديد من دول العالم أن العلاقات العامة هي "دعاية" وأنشطة اتصالية تؤمن بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة. وهذا الاعتقاد خاطئ ولا أساس له من الصحة لأن الوظيفتين الرئيستين للعلاقات العامة هما بناء الصورة وإدارة السمعة. فمنطقيا العلاقات العامة لا تستطيع بناء الصورة بالاعتماد على الدعاية وبتضخيم الأحداث والمعلومات وغير ذلك لأن الرأي العام لا يقتنع إلا بالحقائق والوقائع والإحصائيات والأدلة والحجج والبراهين.

مارست الإدارة الأمريكية ما تسميه بـ"الدبلوماسية العامة" لتجميل صورة الولايات المتحدة في العالم بعد ما اكتشفت بعد 11 سبتمبر أن صورتها سلبية جدا ومعظم شعوب العالم لها فكرة سيئة عن ممارسات الولايات المتحدة في العالم. الأمر الذي أدى بالإدارة الأمريكية إلى تأجير أقلام في دول عديدة من العالم لإبراز

دور أمريكا في محاربة الإرهاب والتخلص من الدكتاتوريين أمثال الرئيس صدام حسين وغيره. أما داخل الولايات المتحدة الأمريكية فلقد استعملت مختلف أساليب القمع وكبت الحريات العامة بحجة الحرب على الإرهاب وشملت هذه الطرق والسبل حتى من يتظاهر للدفاع ومناصرة قضايا كالبيئة وحقوق الإنسان والحريات الفردية وحرية الصحافة والتعبير.

فمنذ وصول إدارة بوش إلى السلطة وهي تستعمل طرق ووسائل مختلفة وعديدة للوصول إلى الرأي العام من أهمها إخفاء الحقائق والتركيز على ما يدعم سياستها وقراراتها. ومن أهم الوسائل التي استعملتها إدارة بوش حملات علاقات عامة سرية لكسب ولاء وسائل الإعلام الأمريكية والأجنبية للترويج لسياساتها. فإدارة بوش كانت تبذل قصارى جهودها لإقناع الشعب العراقي والرأي العام الأمريكي والعالمي أن الأوضاع في العراق أحسن بكثير عما كانت عليه في عهد صدام. والواقع بطبيعةالحال غير ذلك تماما. فكل وسائل الإعلام المأجورة والموالية للبيت الأبيض أصبحت تتغاضى عن الواقع اليومي المر الذي يعيشه الشعب العراقي حيث تدني مستوى الخدمات بمختلف أنواعها ناهيك عن انعدام الأمن وغلاء المعيشة والجرائم ...الخ. وبدلا من كل هذا ركزت وسائل الإعلام على الأخبار الإيجابية والتي تزخرف وتلون صورة أمريكا محليا وعالميا وخاصة في الوطن العربي وهذا بإنشائها راديو "سوا" وتلفزيون "الحرة". كما لجأت إدارة بوش إلى إنشاء ما يسمى بإدارة "العمليات الإعلامية" لإنتاج مقالات وتقارير صحفية تكتب باسم كتاب عراقيين لتضليل الرأي العام. هذه الإدارة والتي تنشط تحت مظلة البنتاجون خصص لها مئات الملايين من الدولارات من أجل نشر الدعاية السياسية والخطاب الإعلامي الإيجابي والمحابي لأمريكا من أجل إخفاء السلبيات والتركيز على الإيجابيات.

كما اعتمدت إدارة بوش على المعارضة العراقية التي كانت تزودها بأخبار مغلوطة وزائفة واشتهر الجلبي بالحصول على أموال طائلة لتقديم أكاذيب للأمريكيين من أهمها وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق ولقاء الرئيس صدام حسين بأسامة بن لادن ووجود علاقات وطيدة بين العراق والقاعدة. هذه الأخبار تداولتها وسائل الإعلام الأمريكية بدون مساءلة ولا تحقيق ولا تمحيص في

مصداقيتها. ففي حربها على الإرهاب وغزوها لأفغانستان والعراق جندت إدارة بوش إمكانيات كبيرة لتجميل صورتها في العالم كما جندت عددا كبيرا من الصحفيين واستخدمت وسائل الإعلام كوسائط دعائية للحكومة. وبذلك جندت وكالة المخابرات المركزية عددا لا يستهان به من الصحافيين في عملية التضليل والتبرير والتلاعب الإعلامي من أجل كسب الرأي العام ومن جهة أخرى ومقابل التقرب وكسب ود الصحافيين، استعملت إدارة بوش إجراءات أخرى للتخلص وإبعاد الصحافيين الجادين المعروفين بالتزامهم بقضايا الجماهير، وكانت هذه الطريقة تستخدم في المؤتمرات الصحفية للرئيس بوش حتى لا يتم إحراجه بأسئلة جدية ومبنية على معطيات وحقائق من الميدان. ففشل أمريكا في حربها على الإرهاب عملت المؤسسات الإعلامية الكبيرة على تبريره وتقديمه للرأي العام سواء في أمريكا أو في العالم على أنه نجاح.

اشتهرت أمريكا بانتقادها الموجه للدول السلطوية وللاتحاد السوفيتي سابقا بسبب سيطرتها على وسائل الاعلاموالتحكم فيها كما تشاء، وأكثر من ذلك تسخيرها لتقديم الواقع كما تريده السلطة وليس كما هو. المتتبع لحرب أمريكا على الإرهاب يلاحظ أن إدارة بوش أصبحت تتعامل مع وسائل الإعلام كالدول الشمولية وأصبحت تتعامل مع السلطة الرابعة وحرية الصحافة وحرية التعبير وكأنها الاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية. ففي ظل إدارة بوش أصبح الصحفيون الأمريكيون عملاء لحكومتهم، بدلا من مراقبتها والوقوف عند تجاوزاتها واستقصاء الحقيقة ومساءلة كل التصريحات والتقارير، أصبحوا يهللون ويصدقون كل التقارير وكل ما يصرح به السياسيون والجنرالات. فوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية استطاعت ومن أجل كسب الحرب الإعلامية الموازية للحرب على الإرهاب تجنيد العديد من الصحفيين واستكتابهم لتزييف الحقائق وتضليل الرأي العام وتقديم ما يخدم سياسات إدارة بوش وتوجهاتها حتى وإن كانت على خطأ. قالت صحيفة نيويورك تايمز في هذه الفصيلة من الصحافيين ما يلي: "تكفي ضغطة واحدة على الزر لتعزف تلك الأبواق ولتصبح أداة لأوركسترا الدعاية بأية لغة وفي أي بلد من بلاد العالم طالما أن مزاج السي أي أيه يتقبل الاستماع إليها. ويدعم تلك الأبواق أوركسترا كبيرة من الصحافيين". فإدارة بوش لم تقتصر على "شراء" الصحافيين

الأمريكيين بل تخطت ذلك إلى أنحاء العالم حيث أشترت الأصوات والعملاء من الصحافيين والمؤسسات الإعلامية لإسماع صوتها وإسكات أي صوت من شأته أن ينتقد الولايات المتحدة الأمريكية. فهل نجحت أمريكا في تحسين صورتها في العالم، طبعا لا لأن تحسين الصورة لا يتحقق عن طريق شراء الأقلام والذمم والتضليل والتشويه وتأجير وكالات العلاقات العامة.

## من أجل علاقة مثمرة

بمبادرة كريمة من الجمعية الدولية للعلاقات العامة، فرع الخليج احتضنت "كتارا" ندوة موسومة "ماذا يريد الإعلام من العلاقات العامة؟" الكلام عن العلاقات العامة والإعلام أثار ويثير الكثير من النقاش والجدل منذ عقود من الزمن بين المهنيين والأكاديميين والباحثين ليس في المنطقة العربية فقط وإنما في معظم دول العالم ومنها الولايات المتحدة الأمريكية مهد هذه المهنة والبلد تطورت فيه نظريات وأخلاقيات العلاقات العامة. فالعلاقات العامة بدون المؤسسات الإعلامية لا تستطيع أن تنجز الكثير من مهامها وتحقق الكثير من أهدافها. من جهة أخرى نلاحظ أن وسائل الإعلام بحاجة إلى إدارات العلاقات العامة في مختلف المؤسسات حتى تقوم بتقديم المعلومة للرأي العام وبدون إدارات العلاقات العامة ستكون مهمة وسائل الإعلام في الحصول على البيانات والمعلومات عن أنشطة مختلف الهيئات والمؤسسات سواء كانت خاصة أو عامة مهمة صعبة جدا وهذا مع التنامي المتزايد للمؤسسات المختلفة في المجتمع وخصوصية كل واحدة منها. فإذا بدأنا الكلام عن العلاقة المهنية والصحية والمتميزة بين الطرفين فلا بد من التقيد بالاحترام المتبادل وهذا يعني أن الطرفين يعملان من أجل المصلحة العامة ومن أجل تزويد المجتمع بالبيانات والمعلومات الضرورية حتى يتسنى للرأي العام أن يتوفر على المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار السليم وللتعامل والتفاعل مع مختلف هيئات ومكونات المجتمع بوعي ودراية ومسئولية. وهذا يعني أن ممارس العلاقات العامة والصحافي كلاهما مسئول أمام الله وأمام ضميره وأمام المجتمع عن أداء مهنته ورسالته بإخلاص وأمان ومسئولية.

فالإعلام المسئول والنزيه هو ذلك الذي يساهم في التنمية المستدامة وفي طرح

القضايا الجوهرية في المجتمع ليس من أجل القذف والشتم والافتراء وليس كذلك من أجل التسبيح والمدح وإنما من أجل توعية المجتمع وإبلاغه وإخباره بكل ما يتعلق بحياته اليومية سواء كان الأمر يخص المواصلات أو المدارس أو المستشفيات والقائمة قد تطول وتشمل كل مجالات الحياة ومكونات المجتمع وفئاته وإداراته. . .الخ. من جهة أخرى ممارس العلاقات مسئول على احترام الصحفي بالدرجة الأولى والنظر إليه كزميل وكحليف استراتيجي لإخبار وإبلاغ الرأي العام بما يجري في مؤسسته بطريقة موضوعية وصريحة وشفافة وبدون تضخيم وتسبيح ومدح وبدون مبالغة. فالمصلحة العامة تتطلب الصدق والثقة واحترام الجمهور والرأي العام.فعملية اقناع الجمهور لتكييف سلوكه مع المنظمة تقوم بالدرجة الأولى باحترام هذا الجمهور من خلال الصدق والموضوعية والشفافية والالتزام بالاحترام المتبادل. وليعلم ممارس العلاقات العامة أن التركيز في مهامه على عملية النشر والحضور الإعلامي في وسائل الإعلام هي جزء بسيط جدا من مهام العلاقات العامة التي تشمل الاتصال الاستراتيجي والبحث والتخطيط وبناء الصورة وإدارة السمعة. فالعلاقات العامة لا يجب أن تركز على المدح والتسبيح للمؤسسة والعلنية والحضور الإعلامي، فهي أكبر من ذلك بكثير. فالجمهور يهمه بالدرجة الأولى أداء المؤسسة واستجاباتها لطلباته وحاجاته. فالعلاقات العامة هي أفعال قبل أن تكون أقوال. وهذا يعني أنه يجب احترام ذكاء الجمهور حيث أنه عارف للواقع ومجرب له. فالتركيز على الحضور الإعلامي دون أنشطة ووظائف العلاقات العامة الأخرى يعني عدم استيعاب فهم المهنة كما ينبغي وعدم توظيفها لخدمة المجتمع والمصلحة العامة. من واجب ممار س العلاقات العامة أن يتعامل مع الصحفي في السراء والضراء، في الأوقات الزاهية والجميلة للمؤسسة وفي الأوقات الصعبة والحرجة وفي الأزمات بنفس الاستعداد والمسئولية. وعادة ما يحتاج الجمهور إلى المعلومات والأخبار والتفاصيل في الأوقات الصعبة للمؤسسة.

ومن أجل علاقة متميزة بين العلاقات العامة والإعلام تخدم المصلحة العامة وتشكل رأيا عاما مستنيرا، واعيا وهادفا يشارك في التنمية المستدامة في المجتمع يجب على الصحفي الالتزام بالمهنية والبحث عن الحقيقة، ما يعني التركيز على صحافة الاستقصاء والبحث عن الأخطاء والتجاوزات بهدف تصحيحها وبهدف

إرضاء احتياجات الجمهور. فبانتشار شبكات التواصل الاجتماعي والثورة المعلوماتية، انتهى إعلام البيانات الصحفية وإعلام "كل شيء على أحسن ما يرام" وصحافة البلاط. فالمجتمع اليوم بحاجة إلى إعلام هادف، إعلام لا يعتمد على البيانات الصحفية وإنما يغوص في أعماق القضايا التي تهم المجتمع بمختلف مكوناته وشرائحه. فالمجتمع بحاجة في المرحلة الحالية إلى إعلام قوي وفعال ومسئول وملتزم ونزيه لا يعتمد على بيانات العلاقات العامة، بل يستعملها للشروع فيما بعدها من تحقيقات ومقابلات واستقصاء من أجل تنوير الرأي العام. من جهة أخرى يحتاج المجتمع إلى علاقات عامة مسئولة ونزيهة من أجل بناء علاقات تفاهم بين المؤسسة وجماهيرها مبنية على الاحترام المتبادل وعلى الصدق والثقة. السلطة كذلك يجب أن تكون مسئولة تؤمن بالديمقراطية وتحترم الحريات الفردية وحرية الفكر والتعبير والرأي والشفافية وإشراك الفرد في صناعة القرار.

فبدلا من الصراعات والمناوشات الدائمة بين العلاقات العامة والمؤسسات الإعلامية يجب تبني ثقافة التعاون والتكامل من أجل المصلحة العامة. فليعي الصحافي أنه الوسيط ما بين الجماهير من جهة والسلطة من جهة أخرى وأن هدفه الأسمى هو تقديم الحقيقة للجمهور من أجل المصلحة العامة. فالديمقراطية تحتاج إلى شفافية وإلى إعلام قوي موضوعي، مسئول وملتزم. كما يجب على ممارس العلاقات العامة أن يدرك أن دوره هو أن يكون الوسيط الناجح بين المؤسسة وجماهيرها بهدف تحقيق التفاهم بين الطرفين من أجل المصلحة العامة، الأمر الذي يتوجب الابتعاد عن التضخيم وعن ثقافة التمظهر والتركيز على الحضور الإعلامي. فمصلحة المؤسسة والجمهور تتحقق من خلال الأداء المتميز والاحترام المتبادل وليس عن طريق الأخبار والبيانات الصحفية المعسولة والمزركشة التي تعتمد التضخيم والتبجيل. نستنتج إذن من مصلحة الطرفين العلاقات العامة والإعلام التزام المهنية والأخلاق ومبدأ المصلحة العامة. فالطرفان بإمكانهما التعاون من أجل المصلحة العامة ومن أجل المساهمة في نشر روح المسئولية والأداء المتميز عند المؤسسة وعند الجمهور بهدف تحقيق التنمية المستدامة. فكشف الأخطاء والتجاوزات لا يجب أن ينظر له بطريقة سلبية ولا يجب أن يفسد الود بين العلاقات العامة والمؤسسة الإعلامية، بل على العكس إن طرح المشاكل والتطرق للنقائص والسلبيات يفتح المجال للتعلم من

الأخطاء وتصحيحها والمضي قدما في الازدهار والتقدم. كما أن الصراحة والشفافية هي مفاتيح النجاح والتقدم والديمقراطية. إن الحوار بين الطرفين، الإعلام والعلاقات العامة من شأنه أن يدلل العقبات والمشاكل القائمة ويقدم الحلول من أجل التعاون والتكامل وليس التنافر والتضاد. فإذا ألتزم كل طرف بأخلاقيات المهنة ومارس الوظيفة بمسئولية والتزام واحترام الآخر، والجمهور ولمصلحة العامة فالجميع يكون مستفيد وكل يؤدي مهمته وفق الأصول والمبادئ خدمة للمصلحة العامة وللديمقراطية.

## تحديات تسويق المدن وصناعة علامتها التجارية

تحلم كل مدينة في العالم أن يكون لها اسم وسمعة ولماذا لا علامة تجارية تساعدها في أن تكون على الخريطة الجغرافية محليا ولماذا لا عالميا. الأمر بطبيعة الحال ليس بالبساطة التي يتصورها الكثيرون وليس عملية سهلة تعتمد على بعض الحملات الاعلانية والتسويقية. التحديات كبيرة نظرا لاعتبارات عدة من أهمها المنافسة الشرسة على المستوى المحلي والدولي وكذلك المستلزمات الضرورية التي يجب أن تتوفر عليها المدينة من مرافق وبنية تحتية ومعالم وأثار واستراتيجية تسويقية تكون على أعلى مستوى. يعتبر تسويق المدن وبناء صورتها وإدارة سمعتها من اهم التحديات التي تواجهها المراكز الحضرية والمدن في مختلف دول العالم. كيف نسوق مدينة ونبني صورتها وندير سمعتها؟ ما هي الاستراتيجيات الأنسب لتحقيق ذلك وما هي الجهات ذات الصلة التي ينبغي إشراكها في مثل هذه العملية؟ ما هي الوسائل التي ينبغي الاعتماد عليها؟ وسائل الإعلام التقليدية أم الإعلام الجديد، العلاقات العامة، التسويق. . .الخ، أم كل هذه الطرق والوسائل مجتمعة. ما هو الهدف من عملية التسويق؟ دعم وتطوير السياحة أم استقطاب الاستثمار أو الحصول على سكان جدد أم التأثير في المجتمع المحلي من أجل الارتقاء بالمدينة ونشر سمعتها وتاريخها وحضارتها. الكلام عن تسويق المدن يرتبط بدرجة كبيرة بالسياحة التي أصبحت الصناعة الأولى في العالم والمصدر الأول للدخل في العديد من مدن ودول العالم.

يعتبر الاتصال التسويقي المتكامل استراتيجية منسجمة لوضع المدينة على خريطة المدن المحلية والعالمية التي تتمتع بسمعة وبعلامة تجارية. وفي البداية يجب أن نطرح

السؤال التالي: لماذا تحتاج المدينة لاستراتيجية لبناء علامتها التجارية؟ ثانيا كيف نبني علامة تجارية لمدينة من خلال هوية المدينة؟ ما نوع العلامة التجارية والاستراتيجية؟ كيف نقحم الجهات ذات العلاقة في عملية صناعة العلامة التجارية للمدينة ؟ كيف نعزز العلامة التجارية؟ وأخيرا كيف ندير العلامة التجارية؟

يستعمل الاتصال التسويقي المتكامل مختلف تقنيات التسويق المتطورة ويعتمد على تقنيات واستراتيجيات العلاقات العامة لوضع المدينة على خارطة السياحة الوطنية والدولية من خلال بناء وخلق صورة لها والعمل على تحقيق علامة تجارية لها وأخيرا إدارة سمعتها عندما تتحقق هذه السمعة في أرض الواقع. يقوم النموذج اساسا على الإعلان العام والتسويق المباشر وترقية المبيعات والعلاقات العامة والتواصل عبر الانترنيت. البحث هو الأساس وهو العامل الرئيسي في نجاح الاستراتيجية والوصول إلى الأهداف المسطرة. والمقصود بالبحث هنا هو استقصاء الواقع ونقاط قوة المدينة التي نريد تسويقها وهذا من خلال تحليل الحالة ومن خلال تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات. بعد ذلك تأتي الخطوة الثانية وهي دراسة السوق أي تحديد الجمهور المستهدف ودراسته من مختلف الجوانب (الخصائص السوسيوديمغرافية والمادية والنفسية والثقافية. . .الخ). بعد ذلك تأتي عملية دراسة المجال التنافسي للمدينة على الصعيد المحلي والدولي وموقعها في السوق، الأمر الذي يتيح الفرصة للمقارنة ولدراسة ما يستخدمه الآخرون في هذا المجال من وسائل واستراتيجيات وطرق ومقاربات ومناهج. بعد هذه المرحلة تأتي مرحلة تحديد أهداف برنامج الاتصال التسويقي المتكامل ومعايير قياس تحقيق هذه الأهداف وبعد تحديد الأهداف تأتي عملية تحديد وسائل واستراتيجيات التسويق المختلفة من إعلان ووسائل إعلام وأنشطة العلاقات العامة اعتمادا على نتائج البحوث المختلفة التي تم انجازها في المراحل الأولى من العملية. في المرحلة التالية تأتي عملية وضع الميزانية، وبعد التنفيذ تأتي عملية التقييم للوقوف عند نقاط القوة ونقاط الضعف في الحملة أو عملية التسويق. تجدر الإشارة هنا أن عملية تسويق المدينة لا تتوقف على جهة معينة كإدارة العلاقات العامة مثلا أو إدارة التسويق والعلاقات مع الجمهور بل هناك جهات عديدة في المجتمع يجب إشراكها كالبلدية ووكالات السياحة والسفر والمراكز التجارية والجامعة والنوادي الثقافية والعلمية وجمعيات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والجهات المعنية بالثقافة والتاريخ والتراث وكذلك جمعيات التجار والحرفين. . .الخ.

نظرا للمنافسة الكبيرة وللتحديات الكبيرة تحتاج المدن إلى تبني استراتيجية محددة لبناء علامتها التجارية لتتموقع positioning محليا ودوليا على خارطة المدن لتستقطب السكان والمستثمرين ورجال الأعمال والزوار والسياح. فاستراتيجية العلامة التجارية للمدينة تعتبر وسيلة أساسية للمنافسة والتميز والنجاح. فالبناء الناجح للعلامة التجارية من شأنه أن يحقق تطوير المنافسة ما يؤدي إلى التأثير الإيجابي على السكان والزوار والأنشطة والفعاليات. كما يحقق عوائد كبيرة على الاستثمار والبنية التحتية والفعاليات ونمو منسجم للمدينة في كل جوانب الحياة المادية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرياضية ما من شأنه أن يدعم العلامة التجارية للمدينة. كما يساهم في تدعيم وتطوير الولاء والفخر والاعتزاز بالمدينة في أوساط السكان والمؤسسات وقطاع الأعمال ونشر الاحساس بالرؤية والاستراتيجية والفعالية. كما تدعم العلامة التجارية للمدينة هوية المدينة وصورتها ورؤيتها للمستقبل من خلال تدعيم نقاط القوة ومعالجة النقائص ونقاط الضعف. كما تساعد العلامة التجارية للمدينة تساعد على اعتماد رؤية طويلة المدى تحدد موقع المدينة حاليا وفي المستقبل وكيف تريد أن تكون وكيف تحقق ذلك.

هناك علاقة وطيدة بين العلامة التجارية للمدينة وهويتها وقيمها والخصائص التي تتميز بها. تبنى العلامة التجارية على نقاط القوة في المدينة والعناصر التي تشكلها وتميزها عن المدن الأخرى. فالعلامة التجارية ما هي إلا الاستغلال الأمثل والتوظيف المثالي لما تنفرد به المدينة من قيم وخصائص. فنجاح صناعة العلامة التجارية للمدينة يقوم أساسا على الاستثمار في الماضي لبناء المستقبل وفق المعطيات الوطنية والدولية، خاصة إذا علمنا أن بناء العلامة التجارية للمدينة هو عملية طويلة المدى واستثمار في المستقبل.

عندما يتم التفكير في بناء العلامة التجارية للمدينة تحتاج هذه الأخيرة لتحديد الاستراتيجية للعلامة التجارية بما فيها الرسائل المفتاحية والأهداف والجمهور المستهدف. هناك طرق واستراتجيات لبناء العلامة التجارية. على سبيل المثال لا الحصر، اعتماد شعار (logo) محدد، يحمل معنى واضح ودقيق من شأنه أن ينتج صورة ويكون له قدرة عالية على التذكر. قد يكون الشعار المدينة نفسها وهنا يجمع العمل بين بناء الصورة الذهنية الإيجابية للمدينة وإقناع الجمهور على التخلص من

الأفكار المسبقة والصور النمطية السلبية عن المدينة. أما بالنسبة للإستراتيجيات التي تعتمد في بناء وصناعة العلامة التجارية فهناك استراتيجية المظلة التي تقدم علامة مرنة تشمل مختلف جوانب المدينة كالاقتصاد والسياحة والثقافة. هناك كذلك الاستراتيجية العالمية المحلية (glocal) والتي تعتمد على شعارات عالمية ممزوجة بالتموقع المحلي ومركزة على الخصائص والميزات المحلية للمدينة. وهناك الاستراتيجية العالمية في عملية صناعة العلامة التجارية (branding) وهنا يتم التركيز على تسويق المدينة كمرجعية عالمية كاسم المدينة وقيمها وتفوقها وتميزها دوليا في مجال من المجالات أو أكثر.

تعتمد صناعة العلامة التجارية للمدينة والمحافظة عليها بدرجة كبيرة على إقحام ممثلي الحكومة، القطاع الخاص، السياحة، الثقافة، وسائل الإعلام، والمجتمع المدني. إن نجاح مشاركة الجهات ذات الصلة في عملية بناء العلامة التجارية تتطلب الشراكة أي إعطاء هذه الجهات الفرصة لإبداء الرأي والمشاركة في المراحل المختلفة للعملية. القيادة القوية والفعالة لتجاوز الخلافات الداخلية وضمان التطور وفعالية صناعة القرار. الاستمرارية ضرورية للشراكة والقيادة لضمان استراتيجية طويلة المدى وعلامة تجارية مستدامة. كما ينبغي أن تكون هناك رؤية مشتركة أي أن تكون هناك رؤية مستقبلية مشتركة بين الجهات ذات الصلة والجهة المسئولة على بناء العلامة التجارية حتى تكون استراتيجية بناء العلامة التجارية واضحة للجميع ومفهومة وخالية من كل أنواع الالتباسات. على الجهات ذات الصلة كذلك المشاركة في الأنشطة الضرورية واللازمة في كل مرحلة من مراحل تنفيذ استراتيجية العلامة التجارية. يعتبر بناء وتطوير العلامة التجارية للمدينة عملية مركبة تشارك فيها عدة أطراف وجهات ذات العلاقة حيث أن كل جهة لها أجندتها ورؤيتها الخاصة للمدينة. فإشراك الجهات ذات العلاقة يضمن نجاح عملية بناء العلامة التجارية للمدينة كما يضمن شرعية واستمرارية العملية والمشاركة في المسؤوليات والتكاليف والالتزام على المدى الطويل.

في العقود الأخيرة أصبحت المدن تتنافس فيما بينها لتسويق نفسها، ونظرا للتغيرات التكنولوجية السريعة والانتقال من المحلي إلى الدولي تجتهد هذه المراكز الحضرية لتستقطب أكبر عدد من الزوار والمستمرين والسكان معتمدة على

خصوصيتها الثقافية أو السياحية أو الصناعية أو التجارية. . .الخ. يرى كفاراتزيس أن هذه المنافسة هي إحدى نتائج وتداعيات العولمة. فالمدينة، اليوم لا خيار لها إلا البحث المتواصل والمستمر على الاستراتيجيات الأنجع والأمثل لتسويق نفسها والتميز على المستوى الكوني. وهناك ثلاث مقاربات تستعملها المدن دائعة الصيت وذات السمعة العالمية لتسويق نفسها هي الفعاليات الثقافية الضخمة، ترميم وتسويق التراث وبناء المباني والأبراج البارزة.

يعتبر الاتصال التسويقي المتكامل من أحسن وأحدث وسائل التسويق الحديث كونه استراتيجية منسجمة لوضع المدينة على خريطة المدن المحلية والعالمية التي تتمتع بسمعة وبعلامة تجارية. تعتمد صناعة العلامة التجارية للمدينة والمحافظة عليها بدرجة كبيرة على إقحام ممثلي الحكومة، القطاع الخاص، السياحة، الثقافة، وسائل الإعلام، والمجتمع المدني. إن نجاح مشاركة الجهات ذات الصلة في عملية بناء العلامة التجارية تتطلب الشراكة، بمعنى إعطاء هذه الجهات الفرصة لإبداء الرأي والمشاركة في المراحل المختلفة للعملية، والقيادة القوية والفعالة، أي القدرة على تجاوز الخلافات الداخلية وضمان التطور وفعالية صناعة القرار وكذلك الاستمرارية، كما أنها ضرورية للشراكة والقيادة لضمان استراتيجية طويلة المدى وعلامة تجارية مستدامة. وكذلك رؤية مشتركة، بمعنى أن تكون هناك رؤية مستقبلية مشتركة بين الجهات ذات الصلة والجهة المسئولة على بناء العلامة التجارية حتى تكون استراتيجية بناء العلامة التجارية واضحة للجميع ومفهومة وخالية من كل أنواع الالتباسات واكذلك لمشاركة في الأنشطة التنفيذية، أي على الجهات ذات الصلة المشاركة في الأنشطة الضرورية واللازمة في كل مرحلة من مراحل تنفيذ استراتيجية العلامة التجارية.

يعتبر بناء وتطوير العلامة التجارية للمدينة عملية مركبة تشارك فيها عدة أطراف وجهات ذات العلاقة حيث أن كل جهة لها أجندتها ورؤيتها الخاصة للمدينة. فإشراك الجهات ذات العلاقة يضمن نجاح عملية بناء العلامة التجارية للمدينة كما يضمن شرعية واستمرارية العملية والمشاركة في المسؤوليات والتكاليف والالتزام على المدى الطويل. تتمثل الجهات الفاعلة الرئيسيةفي تسويق المدينة في الفاعلين المحليين من القطاع العام كرئيس البلدية والمجلس البلدي، إدارة التخطيط العمراني، إدارة التطوير الصناعي والسياحي، المكتب السياحي، مكتب

الاستعلامات ومدراء الصحة والتربية والنقل. أما بالنسبة للقطاع الخاص فيمثله المقاولون والوكالات العقارية، البنوك والمؤسسات المالية، شركات الكهرباء والغاز والماء، غرفة التجارة والصناعة، منظمات الاعمال المحلية، الفنادق والمراكز التجارية ووكالات السفر والسياحة. أما بالنسبة للفاعلين الجهوين فنجد من بينهم وكالات التنمية الاقتصادية والمجالس الجهوية للسياحة والممثلين الجهوين للحكومة والدولة. يمثل الفاعلون على المستوى الوطني الساسة ومختلف الوزارات والاتحادات الوطنية. وأخيرا يجب كذلك اشراك السفارات والقنصليات وغرف التجارة الدولية. فالجهات ذات الصلة كل واحدة من موقعها وتخصصها وخصوصيتها تستطيع أن تقدم الإضافة وتساهم برؤيتها ونظرتها وفلسفتها لتسويق المدينة وللمساهمة في تحديد سمات علامتها التجارية. وإذا انطلقنا من مبدأ أن الاتصال التسويقي المتكامل هو مقاربة شاملة للتسويق فهذا يعني إن إشراك الأطراف العديدة والمختلفة في شؤون المدينة أمر لا مفر منه.

من أهم التحديات التي تواجه المدن في عملية صناعة علامتها التجارية الحاجة إلى الإبداع في كافة الإدارات والعناصر الموجودة في أي مؤسسة، فصناعة العلامة التجارية لا يجب أن تقتصر على إدارة التسويق أو الإعلانات أو العلاقات العامة أو أي إدارة وحدها فقط، ولكن لا بد من التكامل بين كافة الإدارات والتناغم والتنسيق المستمر. فالإبداع يبدأ من مراحل الإعداد وتحديد الميزانية مع ضرورة أن يكون الإبداع في التسويق سياسة عامة ومستدامة في قواعد المؤسسة وعلى مختلف الأصعدة. كل هذا يتطلب ضرورة وجود عقل مركزي يدير ويربط جميع الأنشطة التسويقية والإعلانية في كافة الإدارات مع بعضها البعض. من أهم التحديات التي تواجهها المدن في بناء علامتها التجارية كذلك مواكبة التغيرات على المستوى المحلي والعالمي فيما يخص وسائل وآليات الاتصال حيث أن التعامل مع البيئة الافتراضية وشبكات التواصل الاجتماعي أصبح أمر لا مفر منه وأن الاستثمار في المواقع على الانترنيت والتطبيقات الحاسوبية الجديدة أثبت نجاحه في الكثير من الحالات.

تعتبر عملية صناعة العلامة التجارية (branding) من أهم التحديات التي تواجهها المدن في مختلف دول العالم لاستقطاب التجار والمستثمرين والمبدعين والسواح والزوار والفضوليين من عامة الشعب وكذلك الأنشطة والفعاليات.

مواجهة هذه التحديات تتطلب استراتيجيات وخطط وبرامج للتسويق وصناعة العلامة التجارية لتحسين صورتها وضمان تموقعها (positioning) على الصعيد المحلي والدولي. إن صناعة العلامة التجارية للمدينة أصبح من أولويات الانماء والتطوير الحضري والمشرفين على المدن الذين يواجهون يوما بعد يوم مئات الأسئلة الجديدة : ما هي العلامة التجارية للمدينة؟ كيف يتم تطويرها؟ ومن يشرف على هذا التطوير ومع من؟ وكيف تُدار هذه العلامة؟ وما هي الآليات للمحافظة عليها؟ المنافسة شرسة والتحدي يتطلب عمل دؤوب يقوم على البحث والتخطيط وتحديد استراتيجية واضحة المعالم للوصول إلى الأهداف المرجوة.

تجدر الإشارة كذلك إلى أن عملية صناعة العلامة التجارية للمدينة عملية مستمرة لا تتوقف وتتطلب فترة زمنية معتبرة كما أنها تعتمد على جهات مختلفة تشارك في عملية التصميم والتمويل والتنفيذ. وإلى جانب إشراك الجهات ذات العلاقة (stakeholders) في عملية صناعة العلامة التجارية للمدينة ينبغي أن يكون هناك فريق عمل متكامل يتميز بالكفاءة والرؤية الاستراتيجية والقيادة لتصميم البرامج وتنفيذها في أرض الواقع ومتابعتها وتقييمها للوقوف عند النقائص والايجابيات والتعلم من الأخطاء ومواصلة عملية البناء. يجب الإشارة هنا كذلك إنه لا توجد وصفة محددة لصناعة العلامة التجارية. فكل مدينة لها خصوصيتها ومميزاتها التي تنفرد بها ومن ثمة فهي مطالبة بالاستثمار في الهوية وما تنفرد به لتصميم استراتيجتها الخاصة بها لبناء علامتها التجارية. قد تكون فرص النجاح كبيرة إذا تمت الاستفادة بتجارب الآخرين وإذا تم الاعتماد على الابتكار والابداع وإشراك كل الجهات ذات العلاقة.

ماتحتاجه المدن لكسب رهان صناعة العلامة التجارية هو التفرد (uniqueness) شيء يميزها عنغيرها من المدن. فبدون خصائص ومميزات تنفرد بها المدينة فستكونمدينة مثلها مثل عشرات الآلاف بل ملايين المدن. وبعبارة أخرى، دون تحديد "المحلية، "لا يوجد "العالمية". الأمر الذي يتطلب تحديد رسالة متماسكة حول مكان محدد قائم على هوية واضحة المعالم. فالهوية هي شخصية المدينة التي تفتح لها أبواب التفرد وبذلك العلامة التجارية. أحد التحديات الرئيسية التي تواجه العديد من المدن، صغيرها وكبيرها، هو كيفيةجعل المدينة في دائرة الضوء محليا

وعالميا سواء من خلال وسائل الإعلام التقليدية أو الجديدة أو من خلال الفعاليات والأحداث والمهرجانات وغيرها من الوسائل والطرق والسبل للوصول إلى اذهان الناس والتأثير فيهم.

## المونديال والسياسة وأشياء أخرى

إنه شهر الساحرة المستديرة، شهر كرة القدم، شهر شد أنظار العالم في مختلف أنحاء المعمورة، شباب وكهول، نساء ورجال من مختلف الأعمار والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. رؤساء دول، سياسيون، مشاهير، نجوم وفنانون الجميع يشاهد ويراهن ويشجع ويفرح ويبكي، إنها كرة القدم اللعبة الأشهر على الإطلاق في العالم. حفل افتتاح المونديال في البرازيل يوم 12 يونيو الفائت شاهده 4 مليارات نسمة والنهائي يوم 13 يوليو مرشح لأن يُشاهد من قبل أزيد من هذا الرقم. فالعرس الكروي العالمي في البرازيل جلب مئات الآلاف من جميع أنحاء العالم إلى بلد السامبا. مئات الآلاف بألوان أعلام بلدانها مرسومة على وجوهها جاءت لتشجع وتستمتع وتظهر ولاءها وحبها لبلدها وكيف لا وأن البلد تأهل ضمن أحسن 32 دولة في العالم لمونديال كرة القدم. على مدى العقود الماضية أصبحت كرة القدم أكثر من مجرد لعبة، بل بالنسبة للعديد من الدول والشعوب أصبحت رمز للتفوق والتميز. إن استقبال المنتخب الوطني الجزائري لكرة القدم بعد عودته من البرازيل وبعد انجازه التاريخي في تأهله لدور الستة عشر لأول مرة في تاريخه، من قبل رئيس الدولة ورئيس الوزراء والحكومة والشعب لا خير دليل على الزواج السعيد بين الرياضة والسياسة.

افتتاح المونديال تم بحضور شخصيات سياسية بارزة من رؤساء وملوك ومسؤولين سياسيين كبار من عدة دول من جميع أنحاء المعمورة الحضور في مدرجات الملعب في مراسم الافتتاح فاق ال70 ألف متفرج وأمام شاشات التلفزيون عبر القارات الخمس فاق 4 مليارات نسمة. هذا الحضور وهذا الاهتمام العالمي يعتبر فرصة ذهبية للساسة وللحكام وللدول لإبراز العضلات والقوة ولاستغلال الاهتمام الجماهيري لتمرير الرسائل السياسية التي يريدها هذا الرئيس أو ذاك الزعيم. نهائيات كأس العالم لكرة القدم لم تعد لعبة ورياضة فحسب وإنما تخطت هذا البعد الرياضي لأبعاد أخرى مثل الاقتصاد والسياسة.

الرياضة إذن في القرن الحادي والعشرين ليست بريئة، مجرد رياضة بل هي تجارة ورعاية وإعلانات وسياسة . . . الخ. وصدق "هتلر" يوما عندما قال "إن ملايين الناس المدربين على الرياضة الشغوفين بحب الوطن، المتشبعين بالروح الهجومية يمكن أن يتحولوا في رمشة عين إلى جيش" . فالمنتخب البرازيلي الفائز بكأس العالم لكرة القدم سنة 2002 جعل 170 مليون برازيلي آنذاك ينسون هموم الفقر والمشاكل اليومية وسوء الإدارة والتسيير من قبل الحكومة البرازيلية، واستطاع أن يجعل هذه الملايين من البشر ترقص السامبا في عرس واحد وحفل واحد، الأمر الذي تعجز عن تحقيقه أية مؤسسة أخرى داخل البرازيل بما فيها مؤسسة رئاسة الدولة. ومن خلال الفوز بكأس العالم أدرك الرأي العام البرازيلي أنه بألف خير وأنه الأحسن والأقوى عالميا في ميدان كرة القدم وهذا إنجاز عظيم يجب أن تشكر علية وزارة الرياضة والشباب والاتحادية البرازيلية لكرة القدم والحكومة والرئيس البرازيلي. أكثر من هذا شعوب في دول عديدة رقصت السامبا وساندت الفريق البرازيلي وهنأت الرئيس البرازيلي والشعب البرازيلي بالإنجاز العظيم.هذه هي إذن الرياضة التي تخترق الهموم والمشاكل وتبرز الإنجازات والنجاحات. من جهة أخرى نلاحظ أن المونديال العشرين لكرة القدم في البرازيل جلب ويجلب الكثير من المتاعب للحكومة البرازيلية حيث أن المعارضة السياسية والنشطاء من مختلف أطياف المجتمع المدني تظاهروا ويتظاهرون ونظموا وينظمون مسيرات ضخمة لاستغلال الحدث العالمي والوصول للرأي العام المحلي والدولي للتعبير عن استيائهم من سياسة الدولة ومن استثمارها 11 مليارات دولار في بناء الملاعب على حساب أولويات أخرى كالمرافق الصحية والبنية التحتية وتوفير فرص العمل للبطالين.

في القرن التاسع عشر ربطت القوى الاستعمارية التطور والتفوق الرياضي بحركة الاستعمار وتفوق النظام الرأسمالي الغربي، وأصبح المتفوق في الرياضة هو المتفوق في الاقتصاد وفي السياسة وفي الحضارة وأصبح المنتصر في الرياضة هو المنتصر في الحرب. وهكذا دخلت الرياضة السياسة وكيف لا وهناك دولا استثمرت مليارات الدولارات لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم أو لاستضافة الألعاب الأولمبية أو الألعاب الأسيوية أو الإفريقية أو ألعاب البحر الأبيض المتوسط إلى غير ذلك.و بذلك تم توظيف الرياضة في خدمة السياسة وأصبحت السياسة الرياضية جزءا لا

يتجزأ من سياسة الدولة؛ وأصبح الأبطال في مختلف الألعاب والرياضات وخاصة الألعاب الأكثر شعبية ككرة القدم يقلّدون الأوسمة ويستقبلون استقبال المحررين المنتصرين من رئيس الدولة وتقدم لهم التهاني والتبريكات من قبل كبار السياسيين.

مع مطلع القرن العشرين تحوّلت الملاعب إلى فضاءات للدعاية السياسية وللتجنيد ولغسل الأدمغة وحتى للانقلابات العسكرية. فعبرت الشعوب المستعمرة (بفتح الميم) عن حقها في تقرير مصيرها من خلال مشاركاتها المختلفة في المحافل الرياضية الدولية وكان فريق جبهة التحرير الوطني الجزائري إبان استعمار فرنسا للجزائر خير سفير للقضية الجزائرية، ونلاحظ اليوم المنتخبات الفلسطينية ودورها الريادي والاستراتيجي بالتعريف بالقضية الفلسطينية وإسماع صوت أطفال الحجارة للعالم. كما عبّرت الأقليات والأعراق عن حقوقها من خلال الرياضة وخير دليل على ذلك الزنوج الأمريكيين ابتداء من العداء المشهور "جيسي أوينس" إلى الملاكم العالمي محمد علي الذي رفض أن يلتحق بالجيش الأمريكي في فيتنام. وهكذا بلغ استغلال الرياضة سياسيا ذروته مع صعود الأنظمة الشمولية في ألمانيا الهتليرية النازية وإيطاليا الموسولينية الفاشية والاتحاد السوفيتي من لينين إلى ستالين إلى كروتشف وبريجنيف ... الخ. ففي سنة 1934 استضافت إيطاليا بطولة العالم لكرة القدم واستغل موسوليني والفاشيون الحدث وحوّلوا ملاعب كرة القدم إلى حلبات للدعاية وغسل الأدمغة وتجنيد الجماهير واستغلال حماسهم وروحهم الوطنية ومشاعرهم القومية. وفي سنة 1936 استضافت ألمانيا النازية الألعاب الأولمبية وجمعت برلين الرياضيين من جميع أنحاء العالم لكن بشرط أن يعلم الجميع أن العرق الآري هو أحسن عرق فوق الأرض وأنه وُلد ليتفوق وليحكم العالم. وهكذا زحفت ألمانيا من الملاعب المختلفة للرياضات الأولمبية إلى غزو جيرانها وإعلان الحرب على العالم. كما لا ننسى أن "هيتلر" رفض أن يسلم الميدالية الذهبية للعداء الأمريكي الأسود "جيسي أوينز" لا لشيء إلا لأنه أسود وحسب منطق "هتلر" لا يمكن للأسود أن يتفوق على الأبيض الألماني الآري.

الأيديولوجية الاشتراكية والشيوعية هي بدورها استغلت الرياضة لتأكيد تفوقها وقوتها. الاتحاد السوفيتي ومن كان يدور في فلكه وخاصة ألمانيا الديمقراطية ورومانيا وبلغاريا والمجر وتشيكوسلوفاكيا كانت هذه الدول كلها تستثمر استثمارا

لا حدود له في مجال الرياضة وكانت تنفق مئات الملايين من الدولارات على رياضييها كما كانت تستعمل المنشطات وكل الوسائل للتفوق على المعسكر الرأسمالي. و كان الصراع يشتد دائما بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي في المحافل الرياضية الدولية وكانت دولة مثل ألمانيا الديمقراطية بحجمها الصغير وإمكانياتها المحدودة آنذاك تهزم في المسابقات الرياضية العالمية دولا عريقة مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وبريطانيا واليابان . . . الخ.

وابتداء من السبعينات من القرن الماضي ظهرت الحروب الخفية في المجال الرياضي باستعمال المقاطعة الرياضية، ففي سنة 1976 قاطعت معظم الدول الإفريقية الألعاب الأولمبية احتجاجا على مشاركة نيوزيلاندا التي كانت تقيم علاقات سياسية واقتصادية مع الأبارتيد بجنوب إفريقيا. وفي سنة 1980 قاطعت أكثر من 60 دولة الألعاب الأولمبية بموسكو احتجاجا على غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان. وفي الألعاب الموالية في سنة 1984 ردّ المعسكر الاشتراكي الصاع صاعين وتعامل بالمثل وقاطعت 18 دولة الألعاب الأولمبية التي احتضنتها الولايات المتحدة الأمريكية في لوس أنجلوس متعذرة في ذلك بانعدام الأمن.

المونديال والألعاب الأولمبية والرياضة بصفة عامة ليست فقط كما نظّر لها "بيير دي كوبرتان" وغيره، مبادئ ومثل عليا وترقية المنافسة الشريفة وتربية الشباب بواسطة الرياضة وروح التفاهم المتبادل والصداقة من أجل بناء عالم أفضل وأكثر سلما، عالم تسوده القيم الإنسانية العليا، تسوده الأخلاق والمحبة والوئام، وإنما هي كذلك مظهر من مظاهر الصراع السياسي بين دول تتنافس وتتصارع كلها من أجل إثبات أنها هي الأقوى وهي الأحسن والأجدر بالفوز. فالخوف كبير على رئيسة البرازيل أن تتبخر أحلامها في الفوز بالانتخابات الرئاسية القادمة إذا لم تفز البرازيل بكأس العالم وهذا أمر وارد جدا نظرا للأداء الباهت لفريق السامبا إلى حد الآن.

## ساركوزي وحلم الاتحاد من أجل المتوسط

عاد الرئيس الفرنسي السابق، نيكولا ساركوزي، إلى نبرته الاستفزازية المعهودة ضد الجزائر، وتكلم بلغة الوصاية مؤكدا أن "مصير الجزائر" ينبغي أن يتحدد في

"الاتحاد من أجل المتوسط" ، ذلك الكيان الذي أراد ساركوزي أن يفرضه على منطقة البحر المتوسط وانتهى برحيله من قصر الإيليزي وبفشل ذريع. اختار ساركوزي الذي يتزعم حاليا اليمين الفرنسي أرض تونس، ليطلق تصريحات صحفية أقحم فيها الجزائر بشكل غريب، إذ قال إن "تونس تحدها الجزائر وليبيا.. هذا ليس جديدا وأنتم لم تختاروا موقعكم" .ويوحي كلام ساركوزي بأن تونس التي أثنى على تجربتها الديمقراطية في العالم العربي تواجه خطر وقوعها بين الجزائر وليبيا! ، في 2007 جاء الرئيس الفرنسي إلى سدة الحكم وفي برنامجه مشاريع كثيرة وهو الذي أعلن صراحة في حملته الانتخابية أنه يريد القطيعة مع الماضي وإعطاء توجها ومنحا جديدا للسياسة الخارجية الفرنسية حتى تتماشى والظروف الجديدة التي يعيشها العالم. من المشاريع التي عول عليها ساركوزي كثيرا مشروع الاتحاد المتوسطي لتحقيق أهداف استراتيجية في بحر الأبيض المتوسط ومن أهمها التنسيق مع دول المنطقة لمحاربة الإرهاب وكذلك التعاون من أجل حل مشكلات الهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال وخلق فضاء متوسطي يتم إقحام إسرائيل وتركيا فيه. يريد الرئيس ساركوزي من خلال مشروع الاتحاد المتوسطي استحداث إطار تشاوري لمحاربة ظاهرة الإرهاب التي تحسب فرنسا ألف حساب لها خاصة بعد تهديدات "قاعدة المغرب الإسلامي" باستهداف أراضيها ومصالحها القومية. المشروع كذلك يتعلق بالتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تزحف بشكل متصاعد على دول الضفة الشمالية لحوض المتوسط. ساركوزي مهتم بالجزائر حيث أنه يرى فيها حجر الزاوية في تجسيد المشروع. وإذا كان الاتحاد المتوسطي يخدم بدرجة كبيرة مصالح فرنسا فماذا عن الجزائر وباقي الدول؟ وكيف يرى ساركوزي مشكلة الرعايا الجزائريين المقيمين في فرنسا بطريقة غير شرعية عندما يطردون ويعودون إلى بلادهم؟

حاول ساركوزي إقحام تركيا في الاتحاد المتوسطي للوقوف أمام انضمامها للاتحاد الأوروبي، كما يهدف إلى تجنيد دول الضفة الجنوبية من المتوسط لمساعدة دول الضفة الشمالية في حل مشكلاتها خاصة تلك المتعلقة بالإرهاب والقضايا الأمنية والهجرة غير الشرعية. لماذا الاتحاد المتوسطي وما هي أهداف ساركوزي من ورائه؟ من أهم أهداف هذا الاتحاد هو محاولة فرنسا استرجاع ما ضيّعته اقتصاديا

في الضفة الجنوبية للمتوسط بعامة والمغرب العربي بخاصة وهذا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية والصين ودول جنوب شرق آسيا. من خلال الاتحاد المتوسطي يحاول ساركوزي استرجاع مناطق نفوذ فرنسا في مجالها الجغرافي الطبيعي خاصة وأن الاقتصاد الفرنسي يعاني من أزمات عديدة ومن ضعف الفعالية والمنافسة. ساركوزي يحاول كسب دول المنطقة لكنه يتمسك بالتعالي والكبرياء والوهم الاستعماري، الأمر الذي جعل فرنسا تخسر الكثير. ففرنسا خسرت الكثير بسبب قانون تجريم غير المعترفين ب"المذبحة الأرمينية" ومع الجزائر من خلال "قانون 23 فيفري" الممجد للاستعمار. من جهة أخرى يحاول ساركوزي الاستفادة من الفشل الذريع الذي أصاب مسار برشلونة في مهده بسبب إصرار الطرف الأوروبي على ضم إسرائيل إليه. مشروع ساركوزي مهدد بالفشل قبل أن يرى النور لعدة اعتبارات من أهمها أنه يريد من الجيران "المتوسطيين" أنابيب النفط والحاويات والسوق الرائجة وضمان الأمن والحد من الهجرة غير الشرعية، أي المزيد من الأمن والطاقة والتجارة وتسويق البضائع الفرنسية ، أما الماضي والتاريخ فهذا أمر لا يهم المستقبل الذي يحاول ساركوزي بنائه. فالمحرك الرئيسي لمبادرة الاتحاد المتوسطي هو الإرهاب والهجرة السرية والوقوف أمام انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

فدول الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط اليوم لم تبق سجينة دولة أو بضعة دول في تعاملاتها الاقتصادية والتجارية كما أنها تتمتع بإمكانيات هائلة وبمشاريع بنيوية معتبرة تؤهلها للتعامل مع التوازنات الدولية وفق مصالحها الاستراتيجية. وهذا يعني أن فرنسا مطالبة بمراجعة سياساتها إزاء دول المنطقة بما يخدم مصلحة الجميع. فالاستمرار في الغطرسة والتعالي لا يخدم إلا مصالح الأمريكيين والصينيين وغيرهم في المنطقة. ففرنسا مطالبة، أكثر من أي وقت مضى، أن تتحرر من مرجعية الوصايا التاريخية و"التعالي" والسلوك التقليدي الكلاسيكي في المنطقة، وأن تقوم بمبادرات تكون أكثر واقعية وبراغماتية في حساباتها الاستراتيجية واختياراتها السياسية والاقتصادية لتكون مبنية على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة مع الشركاء في المنطقة. أما مشروع الاتحاد المتوسطي فلن يكتب له النجاح إذا أنحصر في موضوع الهجرة غير الشرعية والإرهاب والأمن والطاقة، حيث أن هناك مواضيع أخرى أكثر أهمية تهم دول الضفة الجنوبية للمتوسط يجب وضعها في الحسبان ودراستها بجدية بما يخدم مصالح الجميع.

مشروع ساركوزي للاتحاد المتوسطي يشير إلى حالة من الانقسام داخل الحلفاء الأوروبيين وخاصة الألمان. فالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل قالتها بكل صراحة وبدون دبلوماسية ولا لباقة مخاطبة ساركوزي أن "مشروع الاتحاد المتوسطي الذي طرحته لن يرى النور" . بالنسبة لميركل مصلحة أوروبا تتقدم على كل المشاريع خصوصا في هذه المرحلة التي لم يكتمل فيها بناء الاتحاد كما ينبغي وخاصة بعد فشل الاستفتاء على الدستور الأوروبي. بالنسبة للزعماء العرب في المنطقة فإن المشروع ما زال غامضا وغير واضح المعالم ويحمل في طياته تناقضات عديدة من أهمها إقحام إسرائيل في الاتحاد وخلق انقسامات أو مناطق نفوذ متباينة داخل الاتحاد الأوروبي نفسه. فالاتحاد المتوسطي ما زال يمثل طموحا فرنسيا غامضا رغم ما قام به ساركوزي حتى الآن من لقاءات وزيارات إلى عدد من دول المنطقة. فما عبرت عنه أنجيلا ميركل ما هو إلا انعكاس للشرخ الذي قد يحثه هذا الاتحاد إذا كتب له النجاح. المشروع يترجم حالة من الانقسام بين الكثير من القوى الإقليمية والدولية الكبرى، وبين قوى تربطهم شراكة استراتيجية في فضاء الاتحاد الأوروبي. فإذا قامت الدول المطلة على المتوسط بشكل اتحاد ثان إلى جانب الاتحاد الأوروبي ومختلف تماما عنه فإن ذلك سيشكل خللا هيكليا لأوروبا.

ألمانيا ترى من جهتها أن البديل يكمن في إحياء مسار برشلونة الذي بدأ عام 1995 وما زال يراوح مكانه عمليا. وكذلك الحاجة للعمل على تقديم اقتراحات مشتركة ألمانية-فرنسية لرفع نوع التعاون مع الدول المغاربية. ما زال الاتحاد المتوسطي يمثل مشروعا غامضا وطموحا غير قابل للتنفيذ، طموح يقوم على البعد الجغرافي ويحمل تناقضات جوهرية تتعلق بمعاملة غريبة مع تركيا التي يراها ساركوزي صالحة في الضفة الجنوبية ولا تليق في الضفة الشمالية. أما فكرة إقحام إسرائيل في الاتحاد المتوسطي فإنها لا تقوم لها قائمة ما دام الصراع العربي الإسرائيلي على أشده وما دام الكيان الصهيوني يضرب عرض الحائط كل القرارات الأممية وكل الاتفاقيات الدولية.

# الفصل الثامن

## الفساد والانحراف في الممارسة الإعلامية

- إعلام السلطة وسلطة الإعلام
- قطر 2022 وهستيريا الإعلام الغربي
- قنوات الشعوذة و الإباحية
- إعلام الشباب أم إعلام التسطيح والانسلاخ؟
- السلطة والصحافة... الصراع الأبدي
- عندما تنتصر الرياضة على فضائيات العار
- ملصق العار
- ماذا تريد الأنظمة العربية من إعلامها؟
- هل يحتاج الإعلام العربي إلى مفوضية؟
- نحو إعلام فضائي مسئول
- الغاز الصخري وغياب الشفافية والحوار
- تفتيش الوزير واستدعاء السفير وإهانة الجمهورية

# الفصل الثامن

## الفساد والانحراف في الممارسة الإعلامية

### إعلام السلطة وسلطة الإعلام

ما يدور هذه الأيام في مصر على الساحة الإعلامية لا يطمئن بالخير وبأداء الرسالة النبيلة لمنظومة تعتبر بارومتر الديمقراطية والحرية والرأي والرأي الآخر. فهناك تجاوزات بالجملة واختراقات لا تحصى ولا تعد في حق الكلمة الحرة وفي حق الحقيقة وفي حق الإعلام النزيه والملتزم. أرقام مغرضة ومضللة، تشويه وتزييف للأحداث والوقائع، إقصاء الرأي الآخر، طرح وجهة نظر واحدة وعدم عرض باقي المعلومات والآراء أو كل ما من شأنه أن يناقض اتجاه الصحافي والمؤسسة الإعلامية. باختصار فوضى إعلامية منظمة ضاربة عرض الحائط المهنية والحرفية وأخلاقيات الممارسة الإعلامية. فرغم مرور أكثر من سنتين على الربيع العربي ورغم التغييرات التي شهدتها الساحة العربية في السنوات الأخيرة إلا أن الملاحظ للشأن الإعلامي العربي يدرك أن العادات البالية ما زالت سائدة في الكثير من المؤسسات الإعلامية وأن الخطاب الإعلامي ما زال وفيا لماضيه؛ الأمر الذي جعل مبدأ السلطة الرابعة أو الإعلام الفاعل في المجتمع منعدما تماما في المجتمعات العربية. فالإعلام هو المنبر الرئيسي للديمقراطية وللسوق الحرة للأفكار وللرأي والرأي الآخر. فهو مؤسسة تسهر على تنوير الرأي العام الذي يعتبر السلطة الحقيقية في المجتمع. والإعلام الفعال الذي يفرز الديمقراطية ويؤثر فيها ويتأثر بها هو ذلك الإعلام الذي يستند إلى مجتمع مدني فعال وإلى قوى مضادة داخل المجتمع تعمل على إفراز ثقافة ديمقراطية وحراك سياسي يقوم على المراقبة وكشف الحقائق والوقوف أمام الفساد والتجاوزات واستغلال النفوذ والسلطة. فإذا تبنى الإعلام ثقافة التبرير والتمجيد والإشادة والمدح والتسبيح فهذا يعني أن الأمة قد

دخلت في مرحلة النفاق الجماعي والتضليل الاجتماعي حيث يصبح الخطاب الإعلامي بدون معنى ولا جدوى ولا طعم ولا ذوق لأنه منفصل تماما عن الواقع، حيث التناقض الصارخ بين الحياة اليومية والخطاب الإعلامي. وهذا يعني شلل أو عقم قطاع استراتيجي في المجتمع وهو قطاع الإعلام. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق، لماذا هذا الشلل وهذا العقم في معظم الدول العربية ؟ وما هي أسباب عدم فعالية ومصداقية الإعلام العربي؟ لماذا ثقافة التنظير للسلطة وثقافة التملق وثقافة التبرير و"كل شيء على أحسن ما يرام" بدلا من الاستقصاء والنقد والكشف عن الحقائق والمساهمة في إرساء ثقافة الرأي والرأي الأخر والسوق الحرة للأفكار. العلاقة بين الإعلام والمجتمع علاقة جدلية وعلاقة تأثير وتأثر. فالإعلام القوي بحاجة إلى مجتمع مدني قوي وإلى الفصل بين السلطات وإلى قضاء مستقل وحياة ديمقراطية شفافة وواضحة المعالم. من جهة أخرى يجب على المنظومة الإعلامية في المجتمع أن تناضل من أجل كسب المزيد من الحرية والاستقلالية والحرفية والمهنية وبذلك المصداقية واحترام الجميع.

الإعلام العربي مسئول على تشكيل الرأي العام وتنشيط السوق الحرة للأفكار وتزويد المجتمع المدني بالأخبار والمعلومات والتقارير والتحليلات وغير ذلك. والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا المقام هو لماذا يوجد الإعلام العربي في الحالة التي هو عليها اليوم؟ هل المؤسسة الإعلامية هي أداة سلطة أم أداة المجتمع بأسره وبمختلف الشرائح الاجتماعية التي تشكله؟ هل عملية التواصل بين السلطة والجماهير عملية عمودية أم أفقية؟هل المموّل هو المحدد الرئيسي لمخرجات وسائل الإعلام؟ هل أدت أو ستؤدي العولمة إلى دمقرطة الإعلام في الوطن العربي؟ هل ستؤدي الثورة التكنولوجية والمعلوماتية إلى التأثير في علاقة السلطة بوسائل الإعلام و في طرق العمل الإعلامي وآلياته ومنهجيته في الوطن العربي؟ هل تتوفر مستلزمات الصحافة الحرة في الوطن العربي؟ وهل هذه الصحافة قادرة على أن تصبح واحدة من السلطات الفاعلة في المجتمع؟ هل بإمكاننا الكلام عن سلطة الإعلام أم الإعلام عندنا في الوطن العربي هو إعلام السلطة؟ الملاحظ والمطّلع على مخرجات الإعلام العربي يدرك المشاكل والتناقضات الكبيرة والمتعددة التي يعاني منها هذا الإعلام، فالمؤسسة الإعلامية العربية ما زالت في الكثير من الدول العربية

لم ترق إلى المؤسسة الإعلامية بالمعنى الكامل للكلمة سواء من حيث الإدارة أو التسيير أو التنظيم أو الهيكلة أو الوسائل أو الكادر البشري أو المهنية أو الحرفية. ففي الكثير من الحالات نلاحظ المساومات والتجاوزات والمتاجرة بالمهنة على حساب مبادئ المهنة وشرفها وأخلاقها، وغالبا ما تُستعمل المؤسسة الإعلامية لأغراض ومصالح ضيقة جدا تكون في صالح فئة معينة أو حزب معين أو تيار معين على حساب الغالبية العظمى من أفراد المجتمع. في هذه الظروف تنعدم الاستراتيجية وتكون السياسة الإعلامية غير واضحة المعالم، هلامية تركز على التعبئة السياسية والتنظير للسلطة والمدح والتسبيح وكذلك الترفيه والتسطيح وإفراغ القضايا من محتواها الحقيقي.

## قطر 2022 وهستيريا الإعلام الغربي

فوز قطر باستضافة كأس العام 2022 أزعج الكثيرين وضرب في الصميم كبرياء الدول التي تعتبر نفسها عظمى ولها امتيازات وحقوق على الآخرين. الظاهر أن الإعلام البريطاني وغيره لم يجد أمامه سوى شن حملات إعلامية مستخدما كل الوسائل والطرق وكل الافتراءات للمساس بدولة قطر وسمعتها. فتارة يتم استخدام موضوع حقوق العمال وظروف عملهم وتارة أخرى يتم استخدام عدد العمال الذين لقوا حتفهم أثناء بناء ملاعب المونديال. ومؤخرا أتحفتنا جريدة "الدايلي تيليجراف" بحملة أخرى متهمة شخصيات بارزة في عالم الكرة وإدارتها من حجم ميشال بلاتيني رئيس الإتحاد الأوروبي لكرة القدم بالحصول على الرشوة للتصويت لصالح قطر لاستضافة كأس العالم 2022. الصحافة البريطانية والغربية ما زالت لم تصدق إلى حد الساعة كيف لا تفوز بريطانيا بتنظيم كأس العالم وكيف ينافسها على ذلك دولة صغيرة بحجم دولة قطر. ومن هنا جاء خروج الإعلام الذي يتغنى بالمهنية والحرفية والموضوعية عن المسار الصحيح والخوض في غمار المصالح السياسية والاقتصادية التي تحرك في واقع الأمر الآلة الإعلامية. فعندما تخوض صحيفة مثل "الديلي تليغراف" في موضوع استقصاء مثل قضية الرشوة فالأمر يتطلب الامتثال لأبجديات صحافة الاستقصاء والتأكد من البيانات والأدلة والحجج وغير ذلك لإثبات التهم وكسب المرافعة وفق أصول وأبجديات العمل الإعلامي المسئول.

فالغرب الذي يتغنى بحرية الصحافة وأخلاقيتها وموضوعيتها ونزاهتها يتناسى أن الاستخدام غير المسئول لمهنة الصحافة يبقى وصمة عار على جبين مؤسسات إعلامية كبيرة في التاريخ وفي الممارسة. فعندما تشن بعض المؤسسات الإعلامية الغربية حربا على قطر وبدون أدلة قاطعة وحجج دامغة نعرف أن النية ليست سليمة وأن القصد لا علاقة له بخدمة الحقيقة وحرية الكلمة. فعندما يفتح الإعلام الغربي موضوع حقوق العمال في قطر، ونحن نعلم أن العمال في قطر وفي دول خليجية أخرى موجودين منذ عقود من الزمن فلماذا يطرح هذا الموضوع في هذه الفترة بالذات ولماذا قطر دون غيرها ولماذا في هذه الآونة بالذات وربط الموضوع بتنظيم كأس العالم. قد تكون هناك مشاكل للعمال الأسيويين ف يقطر وفي دول خليجية أخرى وقد يعالج هذا الموضوع في إطاره القانون ووفق المتطلبات والتشريعات والقوانين الدولية فهذا موضوع لا يختلف عليه إثنان؛ أما توظيف الموضوع لسحب تنظيم كاس العالم من قطر وإعادة عملية التصويت فهذا ابتزاز واستخدام غير أخلاقي لمهنة الصحافة. وعندما يركز الإعلام الغربي على العمال الذين لقوا حتفهم في ورش بناء ملاعب كرة القدم التي ستجرى عليها مباريات كأس العالم 2022 في قطر؛ فيجب أن يتأكد هذا الإعلام أن العمل في هذه الملاعب لم يبدأ بعد. أما بالنسبة لموضوع الرشوة فهاتوا برهانكم يا "دايلي تليغراف" إن كنتم صادقين. فإذا كان هناك كلام ونقاش بين بن همام وبلاتيني فهل هذا يعني أن هناك عملية رشوة. وهنا نلاحظ التلاعب بأبجديات العمل الصحفي الذي تتقنه جيدا الصحيفة البريطانية عندما تنوي شن حملة عشواء على دولة صغيرة في الحجم لكن كبيرة في الخريطة الجيوسياسية العالمية.

بمنطق الغرب كيف لدولة صغيرة مثل قطر تنظيم كأس العالم؟ وكيف لا تحظى بريطانيا الإمبراطورية السابقة التي كانت لا تغيب الشمس عنها بتنظيم كأس العالم سنة 2022؟ الإنجليز ما زالوا يحلمون بتنظيم كأس العالم وما زالوا يحلمون بإعادة التصويت وبذلك إلغاء القرار السابق ومنح التنظيم لبريطانيا. فالحملات الإعلامية بل الدعائية إن صح التعبير التي طالت دولة قطر تخرج جملة وتفصيلا عن أخلاقيات الصحافة التي تتغنى بها بريطانيا و"الدايلي تليغراف". فالأدلة واهية والاتهامات لا أساس لها من الصحة بل إن وجدت الأدلة لماذا لا تُقدم للهيئات

الدولية المعنية؟ ولماذا لم ترفع دعوة قضائية رسمية ضد الفيفا ومحاكمتها أمام العالم بأسره وبكل شفافية في محكمة دولية ذات الاختصاص. يبدو أن ثقافة الاستعمار والاستعلاء والأبوية ما زالت تراود أذهان الإنجليز وأن الحنين إلى الماضي ما زال يراود "الدايلي تليغراف"، الجريدة التي ضربت عرض الحائط أخلاقيات ومبادئ العمل الصحفي الموضوعي والملتزم. فرئيس الاتحاد الأوروبي لكرة القدم السيد ميشال بلاتيني في بيان رسمي له ندد ب"شائعات لا أساس لها هادفة إلى تشويه صورته". ويستغرب بلاتيني من استنتاج عملية الرشوة بمجرد لقائه مع بن همام الرئيس السابق للاتحاد الأسيوي لكرة القدم والعضو السابق في اللجنة التنفيذية للفيفا- الاتحاد الدولي لكرة القدم. يقول بلاتيني " أجد أنه من المدهش أن محادثة مع زميل في اللجنة التنفيذية للفيفا في تلك الحقبة قد تتحول إلى مؤامرة. بالطبع التقيت بالسيد بن همام لعدة مرات في عام 2010، بما أننا كنا سويا في اللجنة التنفيذية في الفيفا منذ عام 2002. في تلك المحادثات مع السيد بن همام، كان موضوع النقاش الترشح إلى رئاسة الفيفا. سعى السيد بن همام في الواقع إلى إقناعي بالترشح لرئاسة الاتحاد الدولي سنة 2011". ومن هنا يتجلى أن الأمور اختلطت على الصحيفة البريطانية التي أصبحت لا تفرق بين التخمينات والوقائع وبين الخبر والرأي وما بين التمنيات والحقيقة. فالجريدة التي تدعي المهنية والحرفية تستعمل كل تقنيات التأطير والتنميط والتوظيف لتمرير آراء وأفكار وقصص من أجل الوصول إلى هدف محدد وهو إلغاء وإبطال فوز قطر باستضافة كأس العالم 2022 وإعادة عملية التصويت حتى تفوز انجلترا باستضافة كأس العالم 2022. ومن هنا نلاحظ أن ما تقوم به الصحافة البريطانية وغيرها من ا لإعلام الغربي هو دعاية صريحة وتوظيف سياسي غير أخلاقي لمهنة الصحافة لتحقيق أهداف محددة لا علاقة لها بالبحث عن الحقيقة وحق الفرد في المعرفة.

كنت أتمنى لو أهتم الإعلام الغربي بفساد ومشاكل الفيفا ومشاكل العنصرية في الملاعب والرهانات وبيع المباريات وكذلك المنشطات وغيرها كثير من الفساد. كان أجدر بالإعلام الغربي التركيز على القانون الداخلي للفيفا سواء من حيث نظام الانتخاب أو فترات رئاسة الفيفا. لقد تحول هافلانج إلى ملك بدلا من رئيس للفيفا، حيث أنه رأس الفيفا لمدة 24 سنة (1974-1998) والآن نلاحظ أن بلاتر

يحذو حذوه، ترأس الفيفا لمدة 16 سنة وما زال على رأسها (1998-الحاضر) وما زال ينوي الاستمرار والترشح لولاية أخرى. فلماذا لا يقوم الإعلام الغربي في مناقشة القانون الداخلي للفيفا والمطالبة بتحديد فترة رئاستها في ولايتين، كل ولاية أربع سنوات، على سبيل المثال. أما بالنسبة للدولة الصغيرة حجما والكبيرة وزنا، قطر، فإنها كدولة من دول هذا الكون لها الحق أن تتقدم لاستضافة كأس العالم ولها الحق أن تنظم كأس العام ما دام أنها تتوفر على الإمكانيات والقدرة على التنظيم فلماذا لا؟وهي بهذا تقدم خدمة جليلة لإنجاح اللعبة في المنطقة والعالم بأسره. كما يجب على الإعلام الغربي أن يعي أن من حق الدول العربية ودول الخليج والشرق الأوسط أن تنظم كأس العالم لكرة القدم، فزمن الاستعمار والحماية والوصاية ولى وللأبد.

## قنوات الشعوذة والإباحية

خرج مسؤولو عربسات عن صمتهم بعد ما وصلت بعض الفضائيات التي تبث على هذا القمر الصناعي إلى درجة كبيرة من انعدام المسؤولية والمهنية واحترام الجمهور بترويجها للشعوذة والسحر والسحرة وخدش الحياء وبثها لرسائل إعلامية هابطة بعيدة كل البعد عن الأخلاق والقيم، بإعلانهم عن اتخاذ تدابير صارمة لإيقاف مثل هذه الفضائيات. من جهتهم أعلن مسؤولو القمر الصناعي "نايل سات" أنهم لا يستطيعون إلغاء عقد أي قناة فضائية دون وجود شكاوى صريحة ضدها من قبل الجمهور، ورصد مخالفات أرتكبتها القنوات. الأمر إذن، في منتهى الخطورة وبحاجة إلى تجنيد كل الوسائل والإمكانيات من طرف جهات عديدة في المجتمع لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة التي أصبحت تنتشر بسرعة كبيرة وتجد إقبالا كبيرا خاصة من قبل المراهقين والشباب وفئات أخرى يسيطر عليها اليأس وضاقت بها السبل بسبب الفقر والجهل والتهميش الاجتماعي.

ما العمل وما الحل؟ أمام هذا التلوث الخطير للفضاء الإعلامي الذي يساهم في تدمير العقول وتخريب البيوت والعالم كله يتفرج ويشاهد ويبكي على الأطلال. المشكل مطروح على عدة مستويات. المستوى الأول يتعلق بالمسؤولين على الأقمار الصناعية وضرورة إهتمامهم ومراقبتهم لما يبث في القنوات الفضائية المختلفة التي

تبث من خلال أقمارهم. والعمل هنا هو وضع دفتر شروط واضح ومحدد المعالم حتى تكون الأمور واضحة خاصة تلك التي تتعلق بالجوانب ألخلاقية والأدبية وتلك التي تتعلق باحترام المشاهد وعدم إغرائه بطرق تكون بعيدة كل البعد عن العمل الإعلامي الشريف. المستوى الثاني يتعلق بالمجتمع المدني حيث أنه مطالب بالقيام بواجبه إزاء هذه القنوات التي تسمم الشباب والكبارمن خلال ما تقوم به من دجل وشعوذة وإباحية وما إلى ذلك. المجتمع المدني من خلال القنوات الرسمية وخاصة التشريعية والقانونية منها مطالب بمتابعة هذه الفضائيات حتى تمنع من البث إذا استمرت في خروجها عن المبادئ والأسس الأخلاقية والمهنية التي يقوم عليها الإعلام. المستوى الثالث يتمثل في أصحاب المهنة. الصحافيون ومسؤولو المؤسسات الإعلامية والجمعيات والاتحادات الصحفية عبر العالم من واجبها أن تكثف جهودها وتنسقها على المستوى الوطني ثم الإقليمي ثم الدولي لوضع حد لهذه المهازل التي تحدث على مستوى الإعلام الفضائي. أما المستوى الرابع فيتمثل في مسئولي المدن الإعلامية الحرة التي يجب أن تضع ضوابط وقوانين لمحتوى رسائل ما يقدم في الفضائيات التي تعمل في هذه المدن الإعلامية. فالمشكلة لا يجب أن ينظر لها من جانب مادي وبمنطق الربح والخسارة. لأن البعض يرى ما دام أن القناة الفضائية تحقق ربحا ولها جمهور، هذا يعني أنها ناجحة وتقدم رسالة تخدم بها مشهاديها. منطق الربح في العمل الإعلامي يجب أن يقترن بالقيم وما يضيف للذاكرة الجماعية وللفرد في المجتمع. أما إذا كان هناك ربح من خلال الوعود بالشفاء الكاذبة وبخدش الحياء والدجل والشعودة؛ فهذا الربح يضر المجتمع أكثر مما يخدمه. صحيح قد يخدم المصالح الضيقة لصاحب القناة؛ لكنه يبث سموما في أوساط الشباب والمجتمع ككل.

القناة الفضائية أيا كانت طبيعتها وخصوصيتها تبقى مؤسسة تختلف عن كل المؤسسات في المجتمع كونها صانعة فكر ورأي وعلم ومعرفة. فما تبثه المؤسسة الإعلامية هو منتجا فكريا يحمل قيما ومبادءا وأفكارا تخلق الرأي العام والذاكرة الجماعية للمجتمع وتساهم في نهاية المطاف في تحديد سلوك البشر. خطورة التلوث الإعلامي الذي نعيشه هذه الأيام لا تكمن في الجانب المادي بقدر ما هي خطر على عقول الناس وضمائرهم وطريقة تفكيرهم ونظرتهم للأمور ونسيج قيمهم. ما

نلاحظه اليوم في الفضاء الإعلامي هو دجل واستغلال واحتيال على الهواء والجميع يتفرج. فكيف يسكت الضمير الإنساني على طبيب يعالج مرض السرطان على الهواء وبمشعوذ يقرأ الغيب وينّجم وبتلفزيون الواقع الذي يقدم الحياة الخاصة لشبان وشبات على الهواء. فالسكوت على هذا التلوث الإعلامي الفضائي والذي هو في حقيقة الأمر تسميم وتحنيط عقول ملايين البشر هو المساهمة الجماعية في الخطأ والسكوت على أمر خطير يهدد المجتمع في أخلاقه وقيمه ومبادئه. الظاهرة تنتشر يوما بعد يوم ونوعية هذه الفضائيات تزيد كالفطر، والأمر بطبيعة لا يتوقف إذا لم تتحرك الجهات المعنية لإيقاف المشعوذين وتجار الأحلام والوعود الكاذبة والمتلاعبين بالمراهقين وبالشباب التائه الذي لم يجد من يضعه في الرواق السليم. إلى متى تبقى ظاهرة فضائيات الشعوذة والإباحية وفي انتشار كبير وسريع؟ وإلى متى يبقى المجتمع بمختلف شرائحه ومكوناته يتفرج على ظاهرة خطيرة جدا. المسئولية كبيرة ومسئولية الجميع، فبالنسبة لنا كعرب ومسلمين هناك جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمات وجمعيات المجتمع المدني واتحاد إذاعات الدول العربية وغيرها من المؤسسات التي يجب أن تباشر في حدود صلاحياتها وإمكانياتها باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع لهذه المهازل والتجاوزات ولهذه الفضائيات التي تروج لأفكار ولقيم وأعمال تتنافى جملة وتفصيلا مع الشرع وقيم المجتمع.

## إعلام الشباب أم إعلام التسطيح والانسلاخ؟

تفاجئنا بعض الفضائيات العربية وبعض المؤسسات الإعلامية في العالم العربي من حين لأخر بممارسات إعلامية وبتقديم ومادة إعلامية -ستار أكاديمي، تلفزيون الواقع، المسلسلات البرازيلية والمكسيكية... الخ- لا صلة لها لا بالقيم ولا بالأخلاق ولا بأي شيء يتناغم مع المنطق والواقع والمجتمع. إن الاهتمام بعنصر الشباب في العالم العربي يعتبر من أولى الأولويات من حيث التنشئة الاجتماعية والتثقيف والتوعية والتربية والتعليم حيث أن الشباب يمثل أكثر من 70٪ من السكان في الدول العربية ويعتبر الثروة الحقيقية لأي بلد. وبذلك يأتي الاستثمار في جيل المستقبل وفي ثروة البلاد كخطة إستراتيجية ومنهج محوري ورئيسي لأية دولة عربية. لكن هل يعني كل هذا أننا نقدم رسالة إعلامية هابطة للشباب بحجة أن

"هذا ما يريده الشباب ويتلاءم مع أذواقه وحاجاته" . هل يحق للمؤسسات الإعلامية ولمسئوليها وللقائمين بالاتصال تذويب الشباب في ثقافة الغير وتحطيم والقضاء على النسيج الأخلاقي والقيمي للمجتمع؟ هل يحق للمؤسسات الإعلامية تهميش وتسطيح الأصالة والثقافة والهوية والشخصية العربية ؟ هل يحق لهذه المؤسسات تغريب الشباب وسلخه من جذوره الحقيقية ومن قيمه العربية الإسلامية؟ هل يحق للمؤسسة الإعلامية أن تنحرف وتنجرف وتسيء للأخلاق ولكرامة الإنسان وهي التي تدخل مجالس الناس بدون استئذان؟ أسئلة كثيرة تراود كل من له غيرة على أصله وشرفه وأخلاقه وقيمه بعد ما تخطت بعض المؤسسات الإعلامية في العالم العربي كل حدود الأخلاق والقيم والالتزام.

في كل ما تقدم تستوقفنا أربعة إشكاليات رئيسية في الممارسة الإعلامية. أولا البعد الأخلاقي وثانيا المسؤولية الاجتماعية وثالثا الحرية المسئولة ورابعا غائية الممارسة الإعلامية هل هي الربح أم الذوبان في الأخر أم التنشئة الاجتماعية أم تكريس الوضع الراهن أم التهميش والإقصاء أم ماذا؟

ونظرا للأهمية الإستراتيجية للممارسة الإعلامية ودورها ا لمحوري في المجتمع فإنه من الأهمية بمكان على الصحافي والمؤسسة الإعلامية التقيد والامتثال للثوابت والمحددات والمستلزمات التي تحكم هذه المهنة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- على الصحافي في العالم العربي أن يضع نصب أعينه الواقع الذي يعيش فيه بكل مكوناته وثوابته وعاداته وتقاليده، ولذلك يجب أن يبتعد على التقليد الأعمى وعلى بعض الممارسات الصحفية التي لا تنسحب ولا تنسجم مع المجتمع العربي الإسلامي ومع المستقبل في هذا المجتمع. وكلنا يعلم الفراغ الديني الذي تتخبط فيه المجتمعات الغربية وكذلك المواضيع التافهة والساذجة التي تحتل في الكثير من الأحيان الصفحات الأولى من الجرائد وأوقات الذروة في الوسائل السمعية البصرية.

- إن حرية الصحافة هي مسؤولية اجتماعية قبل كل شيء، والمقصود بالمسؤولية الاجتماعية هو أن المؤسسة الإعلامية هي مؤسسة اجتماعية في خدمة المجتمع بمختلف شرائحه وفي خدمة الحق والمصلحة العامة، فحرية الصحافة

ليست فوضى وليست التجريح وخدش الحياء والتعدي على خصوصية وقيم وأخلاق وآداب الآخرين. فما يصلح لثقافات ومجتمعات معينة لا يصلح بالضرورة للجميع وللمجتمعات لها عاداتها وتقاليدها ودينها. فهناك قوانين وتشريعات ومواثيق شرق وضمير مهني لتقديم مادة إعلامية تخدم الحق وتكشف عن الواقع وتنير الرأي العام من أجل عطاء أكبر ومن أجل تصحيح الأخطاء والإقتداء بالمثل العليا وبالأخلاق والفضيلة. فالفرد في المجتمع له الحق في المعرفة وفي نفس الوقت له الحق في الخصوصية وصيانة حياته الخاصة.

- تقوم حرية الصحافة على احترام الحياة الخاصة للآخرين، ويجب على الصحافي أن يعرف حدوده ولا يتخطاها باستعماله قلمه ومنصبه لتحقيق أهداف وأغراض تكون بعيدة عن الكشف عن الحقيقة وإبلاغ الجمهور، وإنما الانحراف والابتعاد عن الضمير المهني وأخلاقيات المهنة لتحقيق مصالح شريحة أو فئة معينة على حساب المجتمع بأكمله.

- رسالة الصحافي في الدول النامية تتحدد قبل كل شيء في مهام نبيلة وفي أولويات محددة تتعلق بالتنشئة الاجتماعية والتوعية والتثقيف والتعليم وتصحيح الأخطاء والتجاوزات وتنوير الرأي العام من أجل عطاء أكثر وأداء أوفر.

- تهدف حرية الصحافة إلى خدمة الصالح العام من خلال الكشف عن الأخطاء والتجاوزات واستغلال النفوذ... الخ. فالمؤسسة الإعلامية هي منبر لتبادل الآراء والأفكار والمعلومات من أجل تمكين الرأي العام أن يساهم في التوجيه الرشيد لصانع القرار بهدف المصلحة العامة.

- حرية الصحافة هي ملك للشعب بكامله ولذلك يجب صيانتها والدفاع عنها وعدم الإساءة في استخدامها.

- الصحافي الذي يحترم نفسه وجمهوره ومصادر أخباره ومهنته هو الصحافي الذي يعمل بالصدق والدقة وعدم التحيّز والتقيّد باحترام حقوق الشعب ومراعاة الآداب العامة وهو الصحافي الذي يعمل ليل نهار من أجل المحافظة على سمعته واسمه وكذلك المحافظة على مهنته وسمعة مؤسسته. وليعلم الصحافي أن الجمهور ليس غبي ويستطيع أن يفرق بين "الدعاية المجانية" و" التطبيل والزغردة" و"التسبيح والتبجيل" والتملق وبين الصحافة الهادفة والملتزمة.

لقد أدى التطور التكنولوجي السريع إلى غزو الفضاء وتقليص المسافات وعالمية الكون حيث أصبحت القرية العالمية حقيقة وغزت ثقافة "الماكدونالد" مختلف بقاع العالم وجاءت ثقافة النظام الدولي الجديد لتفرض ثقافة أحادية تقودها الشركات المتعددة الجنسية التي تسيطر على المركب الصناعي العسكري الاتصالي. وهذه الشركات تنشر عبر وسائل الإعلام العالمية الثقافة العالمية التي تنفي الثقافات الأخرى وتنشر الثقافة التي تخدم أهداف ومصالح هذه الشركات. وجاءت الفضائيات العربية في غالبيتها لتصبح فرعا من فروع هذه الشركات المتعددة الجنسية تعلن عن منتجاتها وتروّج لسلعها وقيمها وأفكارها. وأصبحت دون أن تدري صندوق بريد يستعمل لتوزيع منتجات الآخرين. فبدلا من مواجهة الغزو والقيم الدخيلة ونشر الثقافة المحلية والقيم العربية الإسلامية أصبحت القنوات العربية في غالبيتها، من خلال المنتجات المعلبة، وسائل تابعة تدور في فلك آلة إعلامية عالمية تروّج قيم الأقوى اقتصاديا وسياسيا على المستوى العالمي. والجدير بالذكر هنا هو كيف نقاطع الثقافة العالمية وكيف نستطيع أن نستفيد منها والمحافظة على ثقافتنا وتراثنا وحماية هويتنا الوطنية، والإجابة هنا تكمن بطبيعة الحال في الإنتاج والعمل وتطويع التكنولوجيا والعلم لخدمة أهدافنا ومصالحنا وفق ما نريده وما نخطط له.

## السلطة والصحافة... الصراع الأبدي

تتعالى الأصوات من حين لأخر في العالم العربي حول موضوع حرية الصحافة، ويتغنى البعض بأن خصخصة وسائل الإعلام وإنشاء المدن الإعلامية الحرة وانتشار الفضائيات العربية قد جاء بالجوهرة المفقودة وبالأمل المنشود. والبعض في المنابر الإعلامية وفي البرامج الحوارية يجزم قاطعا أن الإعلام العربي وبفضل تكنولوجيا الاتصال والثورة المعلوماتية والعولمة والمجتمع الرقمي قد دخل عالم الإعلام الحر الذي يراقب ويستقصي ويكشف عن المحرمات والممنوعات والتجاوزات.

وهنا يجب أن نتساءل ونصارح أنفسنا ومن باب المنطق والمقاربة المنهجية نطرح الأسئلة التالية: كيف تنظر السلطة في المجتمعات العربية لوسائل الإعلام؟ هل هذه الوسائل هي جزء من أدوات النظام للتحكم والسيطرة والتوجيه السياسي

والأيديولوجي والمعنوي؟ أم أن وسائل الإعلام هي مؤسسات تعمل على التواصل والتحاور ما بين السلطة وجماهيرها بصفة ديمقراطية وشفافة وواضحة خالية من أي تعتيم أو استغلال أو ابتزاز؟ هل المؤسسة الإعلامية هي أداة سلطة أم أداة المجتمع بأسره وبمختلف الشرائح الاجتماعية التي تشكله؟ هل عملية التواصل بين السلطة والجماهير عملية رأسية أم أفقية؟ هل الممول هو المحدد الرئيسي لمخرجات وسائل الإعلام؟ هل أدت أو ستؤدي العولمة إلى "دمقرطة" الإعلام في العالم العربي؟ هل ستؤدي ثورة تكنولوجيا المعلومات والمجتمع الرقمي إلى التأثير في علاقة السلطة بوسائل الإعلام وفي طرق وآليات ومنهجية العمل الإعلامي في الوطن العربي؟هل تتوفر مستلزمات وشروط الإعلام الحر في الوطن العربي؟ وهل هذا الإعلام قادر على أن يصبح واحدة من السلطات الفاعلة في المجتمع؟

والواقع مع الأسف الشديد غير ذلك تماما وهذا يعود لعدة اعتبارات من أهمها أن إشكالية العلاقة بين الصحافة والسلطة هي إشكالية قائمة في مختلف مجتمعات العالم وليست في الدول العربية فقط، وهي في واقع الأمر علاقة مد وجزر وعلاقة يسودها الشد والنزاع والصراع الأبدي. ويخطئ من يعتقد أن هذه العلاقة سليمة وصحية وتسودها الشفافية والوضوح في الدول الديمقراطية والمتقدمة. فالتجارب التاريخية أكدت أنه حتى في أعتق الديمقراطيات في العالم نلاحظ تطفل ومحاولة الاستغلال والابتزاز من قبل السلطة لوسائل الإعلام. الفرق الواضح ما بين المجتمعات المتقدمة أو الديمقراطية أو المجتمعات التي تتمتع بمجتمع مدني وقوى مضادة والمجتمعات النامية أو غير الديمقراطية، هو وجود أطر وهياكل وثقافة لصحافة الاستقصاء، وللمؤسسة الإعلامية كسلطة رابعة في المجتمعات المتقدمة وانعدام هذه المستلزمات في الدول النامية. فعند معالجة إشكالية العلاقة بين السلطة والصحافة يجب أن نضع في ذهننا أن من الخطأ المنهجي والاستراتيجي أن نعالج هذه الإشكالية بعيدا عن الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. فالنظام الإعلامي ما هو إلا انعكاس للنظام العام الذي يعمل فيه ويتفاعل معه هذا الإعلام. والنظام الإعلامي ما هو إلا جزء من النظام الكلي السائد في المجتمع. فلا نستطيع أن نتكلم عن استقلال المؤسسة الإعلامية وعن حرية الصحافة في غياب الفصل بين السلطات وفي غياب الحريات الفردية وفي غياب حقوق الإنسان

وفي غياب المجتمع المدني والقائمة قد تطول. فكيف نتصور نظام إعلامي حر داخل نظام استبدادي، سلطوي تعسفي. والجمع بين المتناقضات في هذا الشأن غير ممكن على الإطلاق. هناك تناقض صارخ ما بين الليبرالية الاقتصادية التي تطبقها معظم الدول العربية حيث في بعض الأحيان تكون أكثر ليبرالية من الدول الليبرالية نفسها وبين واقع الإعلام الذي يكون بعيدا كل البعد عن مبدأ الحرية والليبرالية. في الوطن العربي يجب أن نحتاط من المصطلحات والمسميات، فتجد على سبيل المثال نقابة للصحافيين لكن تجدها بدلا من أن تدافع على المهنة والمهنيين نجدها تدافع على السلطة وتكون بذلك ملكية أكثر من الملك، وهناك أحزاب سياسية وجمعيات واتحادات لكن نجد معظمها بعيدا عن أن يكون قوة مضادة في المجتمع، بل على العكس يدور في فلك السلطة بطريقة أو بأخرى. وفي هذا الوضع يبقى الكلام عن حرية الصحافة حبل بالمتناقضات. من جهة أخرى نلاحظ أن هياكل السلطة هي التي تحدد مخرجات وسائل الإعلام في العالم العربي بطريقة منظمة ومنهجية، وبذلك تكون نشاطات السلطة بأجهزتها المختلفة هي المهيمنة والمسيطرة على الخطاب الإعلامي العربي، أما اتجاه هذا الخطاب فهو عمودي من القمة إلى القاعدة. وبذلك نجد الصحافة في العالم العربي لا تخرج عن النماذج الثلاثة التالية، إما أنها تعبوية، أو موالية أو تعددية تحت مظلة السلطة. وأصبح القارئ العربي لا يفرق بين الصحيفة للمملوكة من قبل السلطة والصحيفة الخاصة. تفرز مخرجات وسائل الإعلام العربية أزمة ثقة في الشارع العربي تؤدي إلى انفصال الشعب عن السلطة أو الرأي العام عن صاحب القرار، وكنتيجة لهذه الأزمة تصبح المؤسسة الإعلامية في العالم العربي تغرد خارج السرب وبدلا من المساهمة في تكوين الرأي العام نجدها تسهم في تغريبه وفي الكثير من الأحيان تغييبه.

يسيطر كذلك الطابع الرسمي على الخطاب الإعلامي العربي، فنشرات الأخبار في التلفزيونات العربية تكاد تتشابه وتركز في مجملها وبوقت مطول ومفصل على النشاطات الرسمية للرؤساء والوزراء ومختلف الإدارات الحكومية. كما يسيطر الأداء الروتيني على الخطاب الإعلامي العربي، حيث تغطية نفس المناسبات ونفس القطاعات وإهمال اهتمامات الجماهير وانشغالاتها ومشاكلها. كما يتميز الإعلام العربي بأحادية الاتجاه حيث أنه يتدفق من الأعلى إلى الأسفل، من السلطة إلى

الجماهير بدون مشاركة المستقبل في عملية رجع الصدى أو المشاركة في العملية الإعلامية. والتدفق الأحادي يؤدي بطبيعة الحال إلى التكرار والروتين واعتماد وجهة نظر واحدة ورأي واحد وفلسفة واحدة وهذا على حساب التعدد والاختلاف الموجود في المجتمع. كما تتميز الصناعة الإعلامية في العالم العربي بضعف الاحترافية والمهنية والنتيجة هي التركيز على الرسميات والشكليات دون الارتقاء بالمهارات الفنية والإبداعية وهذا نظرا للرقابة والحذف والحذف الذاتي وهاجس تنفيذ الأوامر بدون مناقشة وإبداء الرأي. ففي غياب الحرية وسيطرة الروتين ينعدم الإبداع.

إن تحديات القرن الحادي والعشرين تحتم على الأنظمة العربية مراجعة علاقتها بالصحافة وضرورة مراجعة رؤيتها ونظرتها للإعلام وعلاقتها بالمؤسسات الإعلامية سواء كانت عامة أم خاصة. ونقطة البداية هنا تتمثل في ضرورة النظر إلى وسائل الإعلام وإلى الجهاز الإعلامي بنظرة إيجابية تخدم المجتمع ككل وليس السلطة لوحدها وهذا لا يتأتى بطبيعة الحال إلا بالنظر إلى المواطن العربي كفاعل ومشارك ومساهم ومرسل وليس كمنفذ وتابع ومستقبل فقط. فالجمهور له الحق في التواصل والتفاعل مع وسائل الإعلام المختلفة. لقد ولى عهد صحافة البلاط وصحافة التلميع والترويج والتملق في زمن الانترنيت وثورة الاتصال والمجتمع الرقمي.

## عندما تنتصر الرياضة على فضائيات العار

وأخيرا انتهت الأزمة بين مصر والجزائر على خلفية مباراتين في كرة القدم. الأولى جرت وقائعها في القاهرة والثانية في أم درمان. هكذا انكشفت أمور فضائيات العار التي كانت تتاجر بعواطف الجماهير وتتلاعب بأعز شيء عندهم ألا وهو كرامة وسمعة وشرف بلدهم. نعم هكذا هيجت فضائيات العار الملايين وشحنتهم بالحقد والكراهية حيث وصل بها الأمر إلى التحريض على القتل. يحدث هذا من قبل مؤسسات إعلامية وإعلاميين كان من المفروض ومن واجبهم الدعوة إلى التبصر والتعقل والكياسة واللباقة واحترام الآخر والنهي عن المنكر والدعوة إلى التسامح والتفاهم والمحبة والوئام. ما حدث يعتبر وصمة عار على جبين هؤلائك الذين نسوا أخلاقيات الإعلام وتجردوا من موضوعيتهم ومسؤوليتهم والتزامهم ومن رسالتهم النبيلة والشريفة من أجل خدمة الحقيقة وخدمة المصلحة

العامة. في الأخير انتصرت الرياضة وهزمت الإعلام الذي تجاوز حدوده وانحرف عن مساره ليفرض نفسه طرفا في منافسة كان من المفروض أن تكون بين فريقين وعلى أرض الميدان وليس بين جماهير وإعلام دولتين. فالمنافسة بين الفريق المصري والفريق الجزائري كانت شريفة فوق ملعب كرة القدم لكنها مع الأسف الشديد لم تكن شريفة بين إعلام مصر والجزائر.

أخيرا أنتصرت الرياضة على الإعلام وأنتصرت المنافسة الشريفة على فضائيات الحقد والكراهية والشتم والتجريح. صور رائعة تلك التي شاهدناها في مطار القاهرة عندما أُستقبل المنتخب الوطني الجزائري لكرة اليد شباب وسيدات بالورود وبحضور رئيس الكونفديرالية الإفريقية لكرة اليد السيد منصور أريمو وكذلك الأمين العام لاتحاد كرة اليد المصري هادي فهمي والسفير الجزائري بالقاهرة. صور الحفاوة والاستقبال الحار وكرم الضيافة التي عاهدناها على مصر الحضارة والتاريخ كانت حاضرة بدلا من الهجوم على حافلة المنتخب الجزائري لكرة القدم في 12 نوفمبر الماضي بالحجر والطوب وجرح ثلاثة لاعبين من المنتخب الجزائري. الشيء الجميل كذلك هو حرص حسن صقر رئيس المجلس القومي للرياضة في مصر على زيارة بعثة الجزائر وعقد مؤتمر صحفي بحضور عبد القادر حجار سفير الجزائر في القاهرة للطمأنينة على الوفد الجزائري والتأكد على أن كل شيء عليأحسن ما يرام وعلى طي صفحة الماضي والتأكيد على العلاقة الحميمية بين الدولتين الشقيقتين.

فعندما توقفت فضائيات العار على صب الزيت على النار وعلى تهييج الجماهير عاد التحكم إلى العقل والبصيرة والسلوك الحسن. عادت الأمور إلى أصولها وعادت الشيم والخصال الحميدة وعاد السلوك السليم والتنافس الشريف وعادت لغة الرياضة السامية التي تهدف إلى التقارب بين الشعوب وإلى التعارف والمحبة والوئام. فالإعلام باستطاعته أن يقود الشعوب إلى حروب. وصدق من قال أن "الحروب أولها كلام". فخلال الثلاث شهور الماضية شاهدنا تجاوزات قلما حدثت في تاريخ الإعلام العربي وفي تاريخ دولتين شقيقتين كاد أن يعصف الإعلام بتاريخهما وعروبتهما وعلاقاتهما التي لا تزعزعها الأقلام الحاقدة والماكدة والماكرة.

ما لاحظناه في الفترة الأخيرة كان عبارة عن إفلاس مؤسسات إعلامية لا علاقة لها بالمسؤولية الإجتماعية ولا علاقة لها بأخلاقيات الإعلام وبالإلتزام

والموضوعية واحترام آداب ومبادئ التعامل مع المادة الإعلامية ومع الجمهور. فبدلا من تصحيح الأخطاء والإشارة إلى التجاوزات والدعوة إلى الخير والنهي عن المنكر شاهدنا فضائيات وإعلاميين يفبركون الأخبار ويضخمون الأحداث من أجل التباهي بالوطنية والمزايدات التي لا حاجة للعمل الإعلامي الملتزم والمسؤول بهكذا تصرفات. شاهدنا إعلاميين يدعون ويحرضون على القتل وعلى الهواء مباشرة، شاهدنا كذلك صحافيين يفبركون الأحداث ويلفقون الأقوال ويساهمون في التشويه والتضليل والتزوير والكذب. والهدف في نهاية الأمر هو الانحياز لطرف على حساب الآخر وعلى حساب الحقيقة وتنوير الرأي العام. شاهدنا كذلك أفراد يدعون أنهم تعرضوا للخطف والتعديب والتنكيل والإرهاب...الخ وهم في حقيقة الأمر سالمين لم يتعرضوا لأي أذى. هذه المرحلة السوداء من تاريخ الإعلام المصري والجزائري سادها التهويل والتضخيم والتضليل والتشويه والكذب والتلفيق والنتيجة يعرفها الجميع الحقد والكراهية والسلوك غير السوي والسليم من شباب انحرف عن السبيل السليم وعن التشجيع الرياضي الشريف إلى سلوك العنف والاعتداء على الآخر. كما شاهدنا مجموعة من الصحافيين أصبح شغلها الشاغل هو القذف والشتم والتجريح والتطرق لمسائل تمس شرف وكرامة وسمعة البلدين والشعبين. هذه السلوكيات وهذه الممارسات لا علاقة لها بمهنة الإعلام وبالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الإعلامية.

فعندما هدأت الأقلام والفضائيات والتعاليق والتحليلات، وعندما أحترم كل واحد مهنته وضميره هدأت الجماهير وشاهدناها في "بانغيلا" في أنغولا خلال بطولة أمم إفريقيا لكرة القدم تشجع بكل مسؤولية وروح رياضية مؤمنة بأن الرياضة هي رابح وخاسر والغلبة للأحسن وللأجدر والأقوى. والدرس الذي يجب على فضائيات العار أن تحفظه جيدا هو أن بطولة أمم إفريقيا لكرة اليد التي تجري فعاليتها بمصر هذه الأيام، تجري حسب أصول المنافسة الرياضية الشريفة وحسب إيتيكيت الرياضة وأخلاقياتها بدون مشاكل ولا تجاوزات. وما يجب أن يتعلمه صحافيو الدجل والتشعودة والشتم والتجريح هو أن المباريات التي أجريت بين الفريق المصري والفريق الجزائري لكرة القدم كانت كلها شريفة ونظيفة فوق الميدان سواء في البليدة أو في القاهرة أو في أم درمان أو في بانجيلا. وهذا يعني أن الأزمة التي

دامت قرابة الثلاث شهور بين الشقيقتين مصر والجزائر كانت صناعة إعلامية من الطراز الأول، أزمة أفتعلها الإعلام وراح ضحيتها الجمهور الذي أنساق وراء الشتائم والصور المفبركة والمضللة.

ونتساءل بعد كل هذا عن ماذا جنته فضائيات العار من وراء التضليل والتشويه والحقد والكراهية والتعصب والانحياز، خاصة بعد ما أنكشف أمرها وظهرت الحقيقة في كأس أمم إفريقيا لكرة القدم في أنغولا وفي كأس أمم إفريقيا لكرة اليد بالقاهرة بوجود المنتخبات والمشجعين الجزائريين وبدون حدوث أي تجاوزات أو إعتداءات من طرف الجانب المصري أو الجزائري. فتبرير الهزيمة بتصرف الجمهور وسلوكياته وهمجيته لا أساس له من الصحة لأن الربح والخسارة يتقرران على أرضية الملعب وليس خارجه. فالصحافي المسؤول والنزيه سواء كان جزائري أو مصري كان من واجبه أن يعترف بأحقية المنتخب الوطني الجزائري للتأهل إلى مونديال كرة القدم بجنوب إفريقيا، كما أن المنتخب الوطني المصري نال كأس أمم إفريقيا لكرة القدم عن جدارة واستحقاق. فالرسالة الإعلامية ليست عاطفة وانحياز وتضخيم وقائع وتقزيم أخرى. فالحقيقة إن عاجلا أم آجلا ستنجلي وستظهر للجميع ولا يستطيع أي صحافي إخفائها. فبعد مرور ثلاث شهور على إفلاس فضائيات العار انكشف للجميع أمرها وعادت الأمور إلى طبيعتها وإلى ما يجب أن تكون عليه.

## ملصق العار

ماذا يعني أن تؤسس وتبني حملة انتخابية على أفكار عنصرية اقصائية استفزازية الهدف منها التخلص من الآخر وجعله السبب في كل المشاكل والمآسي التي تحل بالوطن. وما يعني أن تجعل من رموز الإسلام كالمساجد والمآذن قنابل إرهابية تهدف إلى تحطيم البشر والإنسانية؟ وماذا يعني أن تجعل من التخلص من الآخرين سبيل لنجاحك وتفوقك؟ هذا ما عمل به "لوبان " وحزب الجبهة الوطنية للحصول على أصوات الناخبين في انتخابات المجالس الإقليمية الفرنسية التي جرت بحر هذا الأسبوع لانتخاب 1880 مندوبا للمجالس الإقليمية.

يتحدث البعض عن حوار الحضارات وحوار الديانات والبعض الآخر يتكلم عن انهيار الحدود في زمن العولمة وتقارب الشعوب، لكن الواقع يشير إلى العكس

تماما حيث نلاحظ مظاهر للعنصرية والحقد والكراهية ورفض الآخر. مبادرة الحزب الوطني الفرنسي بقيادة "لوبان" في إنتاج ملصق أستعمل في الحملة الانتخابية تمثل وصمة عار على الفضاء السياسي الفرنسي وعلى الديمقراطية الفرنسية وعلى مبادئ الثورة الفرنسي والمتمثلة في "الحرية، والمساواة والأخوة". الملصق يظهر خارطة فرنسا مغطاة بالعلم الجزائري ومزروعة بمآذن على شكل صواريخ مع صورة لامرأة تلبس البرقع. وقرأ في أعلى الملصق عبارة "لا للإسلاموية".

دلالات ومعاني الملصق خطيرة جدا لأنها مست بالدرجة الأولى سيادة وكرامة دولة بكاملها بحاضرها وتاريخها وشهدائها. الملصق كذلك عبارة عن مساس وتشويه وتحريف للدين الإسلامي ولما يزيد على مليار وثلاثة مائة ملايين مسلم عبر العالم. السؤال الذي يطرح نفسه عند قراءة الملصق هو بأي يحق يستعمل حزب سياسي في فرنسا وفي إطار حملة انتخابية علم بلد أخر ودين سماوي في حملته الانتخابية. والأخطر من هذا أن العلم الجزائري أستعمل للتعبير عن الإرهاب وللإشارة للإرهاب من خلال دولة بكاملها. أين هو القانون الفرنسي؟ وأين هي أخلاقيات العمل السياسي الفرنسي الذي يسمح للأحزاب السياسية أن تمس سيادة وكرامة الدول وشعوبهم.

ما يجهله أو يتجاهله "لوبان" والجبهة الوطنية واليمين المتطرف والعنصريون الفرنسيون هو أن الأجانب في فرنسا ساهموا في بناء هذا البلد وشاركوا في تحريره من النازية الألمانية أثناء الحرب العالمية الثانية وأن أمثال زيدان من أبناء المهاجرين العرب والأفارقة هم الذين ساهموا في حصول فرنسا على كأس العالم سنة 1998.

شعارات الحرية والمساواة والعدالة التي تتغنى بها فرنسا تواجه هذه الأيام تحديات كبيرة جدا في أرض الواقع حيث تعيش هذه الشعارات تناقضات صارخة وتعاني من وهم كبير وواقع ما زال لم يعترف بأن فرنسا هي مجتمع متعدد الأعراف والديانات والأقليات شاء من شاء وكره من كره. فالتاريخ يقول أن رجالا من دول مختلفة وخاصة مستعمرات فرنسا في شمال إفريقيا والقارة السمراء وغيرها شاركوا في الجيش الفرنسي في الحرب العالمية الأولى وساهموا في تحرير المجتمع الفرنسي من النازية والفاشية أثناء الحرب العالمية الثانية. لكن فرنسا اليوم

لا تعترف بهذا الجميل حيث أنها تعامل أبناء وأحفاد الرجال الذين حرروا وبنوا وشيدوا على أنهم أشخاص من الدرجة الثانية والثالثة وأنهم لا يمكنهم بأية حال من الأحوال أن يكونوا فرنسيين. بل نلاحظ أن لوبان والجبهة الوطنية ترى أن الجاليات الأجنبية في فرنسا غير مرغوب فيها. الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي كان وراء قانون الهجرة "المختارة" قانون يتناقض جملة وتفصيلا مع حقوق الإنسان ومع المبادئ التي قامت عليها الثورة الفرنسية. هذا ليس غريب على فرنسا حيث أنها كافأت الجزائريين الذين حاربوا في صفوفها إبان الحرب العالمية الثانية بقتل 45 ألف منهم في 8 مايو 1945 عندما خرجوا في مدن قالمة وخراطة وسطيف يتظاهرون باستقلال الجزائر وفق ما وعدتهم السلطات الاستعمارية.

فالمتتبع اليوم لما يجري في دولة بحجم فرنسا وتاريخها ووزنها على الساحة الدولية- الدولة التي عارضت الحرب على العراق والدولة التي تتغنى بالديمقراطية وبحقوق الإنسان وبالحرية- يلاحظ العنصرية والإقصاء والتهميش والفشل الذريع في عملية إدماج الآخر. فقانون "الهجرة المختارة" على سبيل المثال يعبر عن النية الحقيقية لدولة لا تريد إدماج الأخر والاعتراف بالجميل الذي قدمه أبناء مستعمراتها في شمال إفريقيا وفي إفريقيا السمراء في عملية تحريرها من النازية والفاشية وفي عملية البناء والتشييد. وهم المساواة وواقع التمييز يعكس أطروحة منظر الإمبريالية الفرنسي "جول فيري" الذي قسم الشعوب والأمم إلى شعوب متحضرة ومتفوقة خُلقت لتقود شعوبا وأمما أخرى متخلفة وجاهلة وغير قادرة على إدارة وحكم نفسها بنفسها. قانون الهجرة المختارة وأعمال الشغب التي شهدتها فرنسا في خريف السنة الماضية مؤشرات تعكس أزمة ضمير وأزمة في العلاقات بين الشعوب والأمم والديانات والحضارات. فرغم التطور المادي والتكنولوجي الذي شهدته البشرية في العقود الأخيرة، ما زالت المنظومة الدولية تعاني من غياب التسامح والتفاهم والحوار واحترام الآخر بغض النظر عن عرقه ولونه ودينه ومعتقداته.

فبعد عقود من الزمن ما زالت فرنسا الرسمية لم تحدد معالم واضحة للتعامل مع مشكلة إدماج الجاليات الموجودة أراضيها. فشباب الجاليات المختلفة هم أبناء فرنسا وُلدوا فيها والبعض منهم يكوّن الجيل الثاني والثالث لمهاجرين شيدوا أمجاد فرنسا. فهناك جدال كبير في الأوساط السياسية الفرنسية وأوساط صناع القرار،

فاليمين يطالب بالهجرة المختارة والاستبعاد المنظم لمعظم للأشخاص الذين لا يتوفرون على وثائق شرعية، ومن جهة أخرى هناك اليسار الذي يرى أنه بإمكان فرنسا الاستفادة من الهجرة. وبين هذا وذاك يدرك الملاحظ أن فرنسا لا تؤمن بشعارات وببعض المبادئ التي تقوم عليها حيث أن هناك فجوة كبيرة جدا بين شعار المساواة والعدالة وواقع التمييز الذي تعاني منه الجاليات في فرنسا.

يبلغ عدد المهاجرين في فرنسا 10 ملايين نسمة، أكثر من خمس ملايين مسلم وأكثر من أربع ملايين من السود وأكثر من خمس ملايين عربي. لكن هذا التنوع لا يعني الكثير لفرنسا الرسمية التي تنظر لهذه الجاليات والأقليات بعين الازدراء والاحتقار والتهميش والتمييز المنظم. فرئيس الحزب الوطني "جون ماري لوبان" يرى أن هذه الجاليات تشكل خطرا على فرنسا وهي سبب الأمراض الاجتماعية والبطالة، والجرائم وانتشار المخدرات وحتى عندما سئل عن رأيه في المنتخب الفرنسي المشارك في نهائيات كأس العالم أجاب بأن هذا الفريق لا يمثل فرنسا ولا علاقة له بفرنسا لأن أغلبية لاعبيه من السود وأبناء المهاجرين. لوبان يجهل تماما أن أبناء المهاجرين هم الذين صنعوا أمجاد الفريق الفرنسي لكرة القدم سنة 1998 عندما فازت فرنسا لأول مرة في تاريخها بكأس العالم. فواقع فرنسا يقول أن هذا البلد بلد ملون ومتعدد الأعراق والأقليات والثقافات والديانات، لكن فرنسا الجمهورية الرسمية لا تؤمن بهذا الواقع وما زالت تعيش على غطرستها وعنصريتها وعملية تهميشها للآخر.

على عكس العديد من الدول المتطورة والتي تعيش فيها شعوبا من مختلف الأجناس والأعراق والديانات (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، أستراليا، نيو زيلاندا، كندا، دول جنوب شرق آسيا. . .الخ) فشلت فرنسا منذ أكثر من خمس عقود من إدماج وصهر هذه الجاليات في الجمهورية الفرنسية. وما زالت فرنسا الرسمية تتخبط في أيديولوجية الإقصاء والتهميش وعدم الاعتراف بالأخر مهما كانت الظروف والاعتبارات. فالوثائق الرسمية تعترف بفرنسية ملايين المهاجرين من عرب وأفارقة ومسلمين لكن فرنسا الرسمية تعتبر هذه الفئة غير فرنسية مائة بالمائة وتبقى من الدرجة الثانية أو الثالثة. والأخطر في هذه القضية هو النخبة المثقفة الفرنسية والمفكرون الفرنسيون الذين يصرون على التفوق العرقي والثقافي الفرنسي

ما عدا قلة قليلة من اليسار التي تحاول بكل ما أُتيت من قوة تصحيح هذا الوضع الذي يعبر عن تخلف ذهني وفكري وتاريخي، لكن بدون جدوى.

يجب أن تعترف فرنسا الجمهورية الرسمية بالأمر الواقع ويجب أن تعيش على غرار الشعوب المتطورة والمتحضرة والتي تؤمن بالثقافات والديانات والأعراق الأخرى، يجب أن تعترف بالمهاجرين والأقليات ودورهم في تطور ورقي وحضارة المجتمع الفرنسي وهذا بإدماجهم في مختلف مجالات الحياة كما احتضنتهم في المنتخب الوطني لكرة القدم والذي رفع رايتها واسمها عاليا في ربوع العالم. الأمر يتطلب التوقف عن الخديعة وتطبيق مبادئ الجمهورية في أرض الواقع، لأن إذا استمر الوضع على هذه الحال فإنه يؤدي إلى المزيد من الصراعات والنزاعات والصدام وأعمال الشغب والمظاهرات والاحتجاجات والتي تؤدي جميعها إلى خسارة الجميع ولا يستفيد منها أحد.

## ماذا تريد الأنظمة العربية من إعلامها؟

إن السلطة في الوطن العربي وفي سائر الدول النامية تنظر إلى وسائل الإعلام كوسائل لتثبيت شرعيتها وبسط نفوذها وتمرير خطابها السياسي بغض النظر عن طموحات وهموم الجماهير. وهي بذلك مازالت بعد لم تستطع بناء نظام مؤسساتي مستقر ولم تستطيع أن تحقق المشاركة السياسية الفعالة داخل المجتمع، وفي الكثير من الدول العربية ينعدم المجتمع المدني تماما. وكنتيجة لكل هذا فإن معظم الدول العربية فشلت كذلك في إقامة وبناء جهاز إعلامي فعال يؤمن بتوفير الاتصال الأفقي ويعمل على إدماج مختلف الشرائح الاجتماعية في العملية السياسية والاقتصادية والثقافية. ولهذا نتجت النظرة الضيقة للإعلام على أساس أنه أداة من أدوات السلطة تستعمل في آليات وعمليات الحكم والسيطرة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإعلام التنموي والفعال والأفقي لا يتأتى إلا بالديمقراطية والأجهزة المؤسساتية المختلفة التي تلعب بدورها دور المراقب والمعارض والمشارك في العملية السياسية وفي صناعة القرار.

ونظرا لهذه النظرة الضيقة ولتسلط الحكومات وأنانيتها فلقد تميز الإعلام العربي بما يلي:

- سيطرة الطابع الرسمي على الرسالة الإعلامية حيث نلاحظ التغطيات المكثفة لكل ما هو حكومي وقطاع عام ورسمي.
- سيطرة الأداء الإعلامي الروتيني حيث تغطية نفس المناسبات ونفس القطاعات وإهمال اهتمامات الجماهير وإنشغالاتها.
- يتميز الإعلام العربي بأحادية الاتجاه حيث أنه يتدفق من الأعلى إلى الأسفل، من السلطة إلى الجماهير بدون مشاركة المستقبل في عملية رجع الصدى أو المشاركة في العملية الإعلامية. والتدفق الأحادي يؤدي بطبيعة الحال إلى التكرار والروتين واعتماد وجهة نظر واحدة ورأي واحد وفلسفة واحدة وهذا على حساب التعدد والاختلاف الموجود في المجتمع.
- ضعف الاحترافية والمهنية في معظم وسائل الإعلام العربية خاصة المرئية منها وهذا كنتيجة للتركيز على الرسميات دون الارتقاء بالمهارات الفنية والإبداعية وهذا نظرا للرقابة والسلطة وهاجس تنفيذ الأوامر بدون مناقشة وإبداء الرأي.
- الرقابة والحذف الذاتي حيث أن التحكم الرسمي في وسائل الإعلام بطريقة أو بأخرى أدى إلى نمو ما يسمى بالرقابة الذاتية عند الصحافي في الوطن العربي مما قتل روح الإبداع والابتكار عند القائم بالاتصال وهذا بطبيعة الحال أدى إلى ضعف الأداء وتبني الشعارات والكلمات الرنانة على حساب الحقائق والواقع.
- أتساع الهوة بين الجماهير والإعلام بحيث أن الإعلام إذا فشل في إدماج الجماهير وتمثيلها أحسن تمثيل لدى السلطة والدفاع عن مطالبها ومصالحها، فإنه يهجر من قبل الجمهور وتضعف مصداقيته وتأثيره.
- انعدام المصداقية وإشراك الجماهير في العملية الإعلامية يؤدي إلى هجرة وسائل الإعلام الوطنية والمحلية والتوجه إلى الإعلام الخارجي حيث أن المستهلك يتفاعل هنا مع طريقة مختلفة للطرح والتقديم والتحليل.
- ضعف إدارة المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي حيث التركيز والاهتمام بالدرجة الأولى على كسب رضا السلطة ثم تحقيق الربح أو ضمان المعونة الحكومية بغض النظر عن اهتمامات ومشاغل وهموم الشرائح العريضة في المجتمع. أضف إلى ذلك أن في الكثير من الدول العربية المشرفون على

المؤسسات الإعلامية لا يفقهون شيئا في الإدارة والتسيير أو لا يعلمون أبجدية العمل الإعلامي ويكون القائم بالاتصال في هذه الحالة هو الضحية والضحية الأكبر بطبيعة الحال هي الجماهير. ونتيجة لضعف الإدارة بطبيعة الحال تنعدم تقاليد العمل الإعلامي المحترف وتنعدم قيم الاحترافية الإعلامية وتسود سياسة ملء الفراغ بالمضمون المقبول الذي لا يزعج ولا يسبب مشاكل.

- ضعف الإنتاج كما وكيفا واعتماد التلفزيونات العربية على استيراد المادة الإعلامية والثقافية المعلبة التي قد تكون في معظم الأحيان غريبة وبعيدة كل البعد عن عادات وتقاليد وهموم واهتمامات الجماهير.
- ضعف الأبحاث والدراسات الإعلامية في الوطن العربي حيث أن القائم بالاتصال والمؤسسة الإعلامية لا تملك في معظم الأحيان البيانات والإحصاءات والمعطيات الضرورية لتطويع الرسالة والمادة الإعلامية بما يلائم اهتمامات الجمهور المستهلك وفي الكثير من الأحيان لا تعرف المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي هل هي تساهم في عملية التغريب أم التهميش أم الإدماج والتسييس أم السيطرة والتحكم أم ماذا؟
- انعدام الرؤية الاستراتيجية المستقبلية والسياسات الإعلامية الواضحة والثابتة حيث نلاحظ على سبيل المثال أن الدول العربية قاطبة اهتمت بموضوع القنوات الفضائية واقتناء التكنولوجيا ولم تتأخر عن مواكبة تكنولوجية الاتصال، والغريب في الأمر أن ساعات البث التلفزيوني تضاعفت أما الإنتاج فقد تراجع مما أدى بطبيعة الحال إلى تحول هذه القنوات الفضائية إلى صناديق بريد توزع ما تنتجه استوديوهات هوليود وطوكيو ومومباي غيرها من الشركات العالمية للصناعات الثقافية.

إن تحديات القرن الحادي والعشرين والتناقضات السالفة الذكر التي يعيشها الإعلام العربي كلها تحتم على الأنظمة العربية ضرورة مراجعة إستراتيجياتها وفلسفتها تجاه الإعلام. ونقطة البداية هنا تتمثل في ضرورة النظر إلى وسائل الإعلام وإلى الجهاز الإعلامي بنظرة إيجابية تخدم المجتمع ككل وليس السلطة لوحدها وهذا لا يتأتى بطبيعة الحال إلا بتغيير وجهة نظرنا إزاء المواطن العربي حيث

ضرورة النظر إليه كفاعل ومشارك ومساهم ومرسل وليس كمنفذ وتابع ومستقبل فقط. كذلك يجب علينا أن نقر حق الجماهير في التواصل والتفاعل مع وسائل الإعلام المختلفة وهذا لا يتأتى إلا بالعمل المؤسساتي الجمعاوي وعن طريق الجمعيات بمختلف أشكالها وأنواعها سياسية كانت أم اجتماعية أم ثقافية أم اقتصادية. . . الخ.

ومن أهم مستلزمات الإعلام القوي والفعال في أي مجتمع حرية التعبير وحرية الرأي وحرية الوصول إلى المعلومات، هذه المستلزمات يجب أن نعمل على توفيرها وعلى اكتسابها كسلطة وكقائمين بالاتصال وكمثقفين وباحثين ووسطاء ثقافيين. . . الخ، وبدون هذه المستلزمات فإنه لا يحق لنا الكلام عن المجتمع المعلوماتي والثورة الإتصالية والعولمة الثقافية وغيرها من التحديات العديدة والمختلفة التي نعيشها اليوم وبصورة فائقة والتي ستميز الألفية الثالثة لا محال.

فالنظام الإعلامي العربي الراهن يحتاج إلى نظرة نقدية جادة مع نفسه كما يحتاج إلى مراجعة مع الذات وهذا للوقوف على السلبيات والتعلم من الأخطاء والهفوات السابقة للانطلاق بخطى قوية وإيجابية نحو مستقبل لا يكون فيه الإعلام وسيلة للسيطرة والتحكم والتلميع والتملق وإنما وسيلة للحرية والعلم والمعرفة والتفكير والإبداع والاختلاف في الرأي وفي إيجاد سوق حرة للأفكار. تحديات الألفية الثالثة كبيرة وجسيمة وتتطلب إعلام قوي وصناعات ثقافية قوية وفاعلة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، مع تمنياتنا بإيجاد أذانا صاغية لهذه المستلزمات عند أصحاب القرار في وطننا العربي.

فإذا كانت هناك بعض التجاوزات في الممارسة الإعلامية في الغرب والدول الديمقراطية بالتستر وراء "الأمن القومي" ووراء "المصالح القومية" والتي أضرت في أرض الواقع بالوصول إلى الحقيقة وإلى تنوير الرأي العام وصناعة القرار السليم في أخر المطاف، يبقى أن الطريق مازال طويل أمام الإعلام العربي لينهض بنفسه ويتعايش ويتفاعل مع ألفية ترتكز أساسا وتقوم على المعلومة والمعرفة وكيف نصنعها ونتداولها ونخزنها ونستغلها في صناعة القرارات المختلفة التي نتخذها سواء على مستوى الفرد أو العائلة أو المؤسسة بمختلف أشكالها أو المجتمع أو الدولة.

## هل يحتاج الإعلام العربي إلى مفوضية؟

يدور الكلام هذه الأيام عن مفوضية للإعلام العربي في كواليس جامعة الدول العربية بهدف تنظيم البيت الإعلامي و"تحديث منطلقات الخطاب الإعلامي العربي، واحترام المبادئ المهنية الإعلامية حول حرية الرأي والمصداقية والشفافية، وحماية محتوى المادة الإعلامية من التحريض على العنف أو التمييز على أسس دينية أو عرقية". والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل الإعلام العربي بحاجة إلى مفوضية؟ وهل هذه الوثيقة ستحل مشاكل الإعلام العربي المهنية والأخلاقية؟ أم أن الأمر يتطلب أكثر من تقنين ووضع معايير. فالإعلام هو بالدرجة الأولى رسالة نبيلة يقوم بها القائم بالاتصال في إطار مؤسسة من المفروض أن يكون صاحبها يؤمن بقواعد الصناعة الإعلامية الشريفة والملتزمة. أما إذا خرج الصحفي عن هذا الإطار وخرج مالك المؤسسة الإعلامية -قطاع عام أو خاص- عن قوانين وأخلاقيات المهنة فوثائق ومفوضيات وزراء الإعلام العرب لا تأتي بجديد ولا تستطيع أن ترتب البيت إذا لم يقتنع صاحب البيت بتصويب أدائه واحترام مهنته.

قبل سنتين كان الكلام عن وثيقة مبادئ تنظيم البث والاستقبال الفضائي الإذاعي والتلفزيوني في المنطقة العربية. المبادرة جاءت بعد الكثير من الكلام والانتقادات التي دارت حول ما تقدمه أكثر من 500 فضائية عربية للمشاهد العربي في العالم العربي ومختلف أنحاء العالم. وإذا كانت القلة القليلة من هذه الفضائيات ملتزمة بالمهنية والحرفية والحرية المسؤولة وأتت بإضافات جديدة خاصة في تقديم الرأي والرأي الآخر وأعطت الفرصة للأطراف المختلفة لإيصال صوتها للآخر، فإن الغالبية العظمى من الفضائيات العربية خرجت عن الأخلاقيات والمهنية والالتزام بالآداب العامة والنظام العام لتقدم منتجا إعلاميا بعيدا كل البعد عن واقع الشارع العربي واهتماماته وطموحاته وعن عاداته وتقاليده ودينه ومبادئه. فانتشرت قنوات الشعوذة والغزل على الهواء وفضائيات الرسائل القصيرة وبرامج تلفزيون الواقع و"ستار أكاديمي" و"بيج بروذرز" وغيرها كثير من البرامج والمنتجات المعلبة والمقلدة التي لا طعم ولا لون لها ولا فائدة من ورائها. كما ظهرت في الفترة الأخيرة فضائيات العار التي تفننت في التجريح والشتم والقذف. وهكذا أصبح

الإعلام الفضائي العربي إعلاما ملوثا بعيدا عن المهنية والحرفية والالتزام والمسؤولية. هذا الوضع جعل الشارع العربي يتساءل عن الهدف من حرية الكلمة والرأي والمغزى من هذا الزخم الإعلامي الفضائي. ما الفائدة من الحرية التي تؤدي إلى الانحلال الخلقي والتي تفرز عبدة الشيطان والتي تشكل خطرا على السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية والنظام العام والآداب العامة ونسيج القيم والأعراف والتقاليد. الأمر أصبح فوضى فضائية بكل ما للكلمة من معنى.

الكلام عن البث الفضائي العربي يثير العديد من الملاحظات والآراء لدى المشاهد العربي، منها الإيجابي ومنها السلبي ومنها ما يعتبر إضافة لسوق الأفكار ولتنوع المنتج الإعلامي وإختلافه من حيث الكم ومن حيث الكيف. لكن ما يكاد يتفق عليه الجميع هو وجود مادة إعلامية هابطة قد تخرج عن الإطار الأخلاقي والآداب العامة في المجتمع. كما يرى البعض أن الإفراط في الحرية والجري وراء الكسب السريع بغض النظر عن السبل والطرق والوسائل قد يتنافى مع الحرية المسؤولة والرسالة الاجتماعية الملتزمة وارسالة الإعلامية الشريفة.

وثيقة الإعلام العربي جاءت قبل سنتين بهدف تنظيم البث وإعادة استقباله في المنطقة العربية وكفالة احترام الحق في التعبير عن الرأي وانتشار الثقافة وتفعيل الحوار من خلال البث الفضائي. كما تؤكد الوثيقة على ضرورة الالتزام باحترام حرية التعبير وعلى أن تمارس هذه الحرية بالوعي والمسؤولية وحماية مصالح الدول العربية واحترام حرية الآخرين وحقوقهم وخصوصيتهم والالتزام بأخلاقيات مهنة الإعلام. كما تهدف الوثيقة إلى العمل على مراعاة علانية وشفافية المعلومات وحماية حق الجمهور في الحصول على المعلومة الكاملة والصحيحة. الوثيقة تؤكد كذلك الإمتناع عن انتهاك خصوصية الأفراد والامتناع عن التحريض على الكراهية والتمييز القائم على اساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين وكذلك الإمتناع عن بث كل شكل من أشكال التحريض على العنف والإرهاب. كما ركزت الوثيقة كذلك على ضرورة الإمتناع عن بث كل ما يسيء إلى الذات الإلهية والأديان السماوية والرسل والمذاهب والرموز الدينية الخاصة، والامتناع عن بث وبرمجة المواد التي تحتوي على مشاهد أو حوارات إباحية أو جنسية صريحةوالإمتناع عن بث المواد التي تشجع على السلوكات السلبية كالعنف والتدخين والمشروبات

الكحولية. . .الخ. باختصار الوثيقة وهي عبارة عن ميثاق شرف تهدف إلى معالجة الفوضى الإعلامية الفضائية التي يعيشها الإعلام العربي وتحاول أن تنظم هذا البث الفضائي الذي أصبح يقلق العام والخاص في العالم العربي والذي أصبح يزداد تدهورا وسوءا يوم بعد يوم.

المتفق عليه هو أن الإعلام الفضائي العربي يعاني من مشاكل عديدة وأن هناك أفراد يشرفون على هذا الإعلام وهمهم الوحيد هو الربح بغض النظر عن الوسيلة والطريقة للوصول إلى هذا الربح. ومن هؤلاء من لا يعرف شيء عن المسؤولية الإجتماعية وخدمة المصلحة العامة والمشاهد وخدمة الحقيقة. انتقادات لادعة توجه لما تبثه هذه الفضائيات التي تكاثرت كالفطر، لكن أين هو الحل؟ وهل وثيقة تنظيم البث الفضائي ستقضي على قنوات الشعوذة ورسائل الأس. أم. أس. وغيرها من محطات الرقص واللهو والغناء؟ قبل هذه الوثيقة أصدرت اللجنة الإعلامية في جامعة الدول العربية ميثاق شرف للعمل الإعلامي العربي، لكن بدون جدوى حيث أن مثل هذه المواثيق ومثل هذه الوثائق تبقى في غالب الأحيان حبرا على ورق وبدون آليات لتطبيقها ومعاقبة من يخالفها.

ردود الفعل على وثيقة تنظيم البث الفضائي جاءت متباينة فمنهم من رأى أنها مجرد مبررات فارغة لتقييد حرية تداول المعلومات. ويرى هؤلاء أن الوثيقة تهدف إلى حصار وتقييد حق المواطن العربي في المعرفة القائمة على تنوع المصدر وتنوع الآراء والرؤى والتحليلات. فكلمات "الوحدة الوطنية" و"السيادة الوطنية" و"السلم الإجتماعي" و"النظام العام" كلمات مطاطية يمكن تأويلها بطرق مختلفة وممكن مصادرة ومراقبة الرأي باستعمالها. كما يرى بعض النقاد عودة الرقيب العربي المتمثل في الحكومات العربية وعلى رأسها وزراء الإعلام للتدخل لمصادرة حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير باسم عبارات وبنود فارغة المعنى كحق المواطن في الحصول على المعلومة والتأكيد على حرية التعبير. هذه اللغة وهذه العبارات والنصوص تعوّد عليها المواطن العربي وخصوصا الصحافيون العرب لأنها متداولة وموجودة ومستعملة في معظم قوانين النشر والمطبوعات والإعلام في العالم العربي. كما يرى نقاد الوثيقة خطورة فرض عقوبات صارمة على مخالفي هذه النصوص الفضفاضة والتي تصل إلى حد سحب ترخيص القناة الفضائية أو وقفها

نهائيا أو لمدد محددة، وكذلك مصادرة الأجهزة والمعدات. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو أين القضاء وأين العدالة للبث في مثل هذه المخالفات؟ فإغلاق قنوات فضائية دون الرجوع إلى القانون يعني إختراق للقانون وإختراق للنظام العام وإختراق لحق الفرد في المجتمع للحصول على محاكمة عادلة.

هل أتفق العرب على أن يكون إعلامهم هابطا متبرجا منحلا أو أن يكون إعلام تحت رحمة الحكومات يهلل ويسبح ويصفق لإنجازات السلطة وعظمة الحكام؟ ألا يستطيع هذا الإعلام أن يكون حرا نزيها مستقلا له رسالة شريفة ونبيلة وهي خدمة الكلمة الصادقة وخدمة المصلحة العامة بدون تهريج ولا تشويش ولا تجريح ولا تشهير. ألا يستطيع هذا الإعلام أن يكون حرا ومستقلا من جشع المال من جهة ومن سطو الحكومات من جهة أخرى. مفوضية الإعلام العربي مثلها مثل وثيقة تنظيم البث الفضائي تشير إلى حنين وزراء الإعلام العرب إلى العودة إلى الماضي، العودة إلى أبواق النفاق وأبواق نشرات الأخبار التي تدوم أكثر من ساعة من أجل الإشادة بإنجازات السلطة وعبقريتها وعظمتها. مشكلة الفضاء الإعلامي العربي أكثر بكثير من مفوضية للإعلام أو وضع حزمة من قوانين ومواثيق شرف بقدر ما تتمثل في ضمير الإنسان العربي سواء كان حاكما أو محكوما. فالحاكم يجب أن يقتنع أن حرية الرأي والفكر والتعبير هي مفتاح الإبداع والنجاح والتفوق، وأن الصراحة والشفافية والنقد والنقد الذاتي هي خصال الشجعان والأبطال. أما المحكوم أو الفرد في المجتمع فيجب أن يقوم بمسؤوليته على أحسن وجه. فصاحب المحطة الفضائية يجب أن يعي أن محطته هي مؤسسة إجتماعية تصنع الفكر والذاكرة الجماعية للأمة وتشكل الرأي العام وهي ليست فضاءا للإعلانات فقط وللمنتجات المعلبة الهابطة وليست كذلك ماكينة تبيض ذهبا. أما الفرد فيجب أن يلعب دوره من خلال المجتمع المدني بمكوناته المختلفة لمراقبة الفضائيات الهابطة. فأين هي النقابات والاتحادات والجمعيات التي من شأنها أن تحمي المجتمع من التلوث الثقافي وانهيار القيم والأخلاق وبث السموم المتواصل من فضائيات تدعي أنها مؤسسات إعلامية وهي بعيدة كل البعد عن شيء إسمه الإعلام. فوضى الإعلام الفضائي العربي مسؤولية الجميع ومسؤولية المجتمع بكامله ومن واجب الجميع وكل حسب إمكانياته وطاقاته وموقعه التصدي ومواجهة هذا الانفلات

الأخلاقي والثقافي والقيمي الذي يهدد النسيج الاجتماعي والثقافي والأخلاقي برمته. أما وزراء الإعلام العرب فالأجدر بهم التركيز على الاستثمار في تكوين وتدريب وتأهيل الإعلامي ليقوم بدوره على أحسن ما يرام.

## نحو إعلام فضائي مسئول

"نحو إعلام فضائي مسؤول" هو عنوان الحملة الإعلامية التي تبناها منتدى الدوحة حول الفضائيات بهدف توعية منظمات المجتمع المدني والشباب والأسر والجهات المختلفة ذات الصلة للعمل من أجل وضع حد لفوضى الإعلام الفضائي والتلوث الثقافي والفكري التي تتسبب فيه مئات الفضائيات العربية يوميا والذي يعتبر خطر على المجتمع وخاصة فئة الشباب. تهدف الحملة إلى توعية فئة الشباب بمخاطر القنوات الفضائية غير الجادة وغير المسؤولة على أخلاقهم وعقولهم وتوعية أولياء الأمور بالقيام بواجبهم لحماية أبنائهم من المخاطر والانزلاقات التي قد تتسبب فيها هذه الفضائيات. كما تهدف الحملة إلى إيجاد آليات للضغط على شركات الاتصالات المختلفة لمنع الشباب من إرسال عبارات غير أخلاقية عبر خدمة الرسائل القصيرة التي تبث على الشاشات وتحقق من ورائها هذه الشركات مع الفضائيات أرباحا طائلة. الموضوع في حقيقة الأمر يخص الجميع والجميع يجب أن يقوم بدوره ويؤدي واجبه ويلتزم بمسؤوليته من أجل الحد مما يحدث أمام مرئى الجميع وفي مجالس العائلات قاطبة. البكاء طال لسنوا تعديدة الآن من ظهور الفضائيات في الوطن العربي منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي. فالأمر اليوم يتطلب التحرك وبسرعة من أجل مقاضاة الفضائيات التي لم تحترم قيم المجتمع ومبادئه ونسيج أخلاقه. وهذا لا يعني في أي حال من الأحوال المساس بحرية الفكر والرأي وحرية الصحافة، ولا يمس كذلك الحريات الفردية. لكن المطلوب هو تجنب الفوضى والالتزام باحترام حرية الصحافة واحترام حق المجتمع في التمتع بكرامته واحترام آدابه وأخلاقه. فالأسرة من واجبها مراقبة ماذا يشاهد الأبناء وأي نوع من البرامج والمواد التي تبثها الفضائيات يشاهدها هؤولاء الأبناء. وهذا يعني أن الأسرة ملزمة بتعليم أولادها كيف يتعاملون مع وسائل الإعلام وكيف يستهلكونها ويستفيدون مما تقدمه. وهذا يعني أن ليس كل ما تبثه الفضائيات العربية هو ذو

فائدة وقيمة للنشء بالإضافة إلى أن هناك برامج ومنتجات إعلامية لا تصلح بتاتا للمشاهدة من قبل الشباب. وهذا يعني أن من واجب الأسرة ومنظمات المجتمع المدني والمدرسة والجامعة والمسجد والنادي... الخ كل من جهته التوعية والتوجيه والتثقيف من أجل محو الأمية الإعلامية وغرس العادات السليمة لدى الشباب للتعامل مع وسائل الإعلام بمسؤولية وإيجابية وبذكاء. وكذلك العمل على مستوى مسؤولي الفضائيات للإلتزام بالعمل المسؤول والهادف والتعامل مع السلعة الإعلامية والعمل الإعلامي كمسؤولية اجتماعية وقيم وآداب وأخلاق وليس كمجرد سلعة مادية الهدف من ورائها الربح. وهنا قد يتطلب الأمر التحرك على المستوى القانوني لوضع آليات لمعاقبة من يتلاعب بشرف المجتمع وأخلاقه ومبادئه ومن يتلاعب بعواطف وشعور المراهقين. وقد يتطلب الأمر هنا تفعيل مرصد إعلامي على مستوى الدول العربية لمراقبة ما يبث في القنوات الفضائية العربية من أجل محاربة الفوضى وتنظيم محتوى البث الفضائي ومتابعة التزام الفضائيات بأخلاقيات المهنة دون المساس بحرية الإعلام.

قبل أيام أُنعقد في العاصمة القطرية الدوحة منتدى حول الفضائيات والتحدي القيمي والأخلاقي الذي يواجه المجتمعات العربية وخاصة فئة الشباب منها. أوصى المؤتمرون في نهاية أعمالهم بوضع آلية للجوء إلى القضاء في حالة عدم إلتزام الفضائيات بمسؤولياتها القيمية والأخلاقية والاجتماعية. فوسائل الإعلام في أي مجتمع كان، هي مؤسسات إجتماعية تشكل الوعي الاجتماعي وتساهم في بلورة الرأي العام ونشر الثقافة والوعي في مختلف المجالات.كما أنها تعمل على نقل التراث من جيل إلى آخر فضلا عن أنها المؤرخ اليومي لما يجري في المجتمع. كما أنها تساعد في عملية التواصل بين الحاكم والمحكوم ونقل إهتمامات الشارع للسلطة ونقل توجهات وسياسات السلطة للجمهور. كل هذا بطبيعة الحال وفق قيم ومبادئ ومعايير لا تخرج عن النسيج الاجتماعي المتعلق بالقيم المجتمعية والأخلاق والعادات والتقاليد. نتساءل أين هذا الكلام في غالبية الفضائيات العربية التي يتعدى تعدادها 1400 قناة. فالمشاهد والمتتبع لهذه الفضائيات يلاحظ القيم الدخيلة التي تسيطر على المادة التي تبثها من خلال الأخبار والدراما والإعلانات والبرامج الترفيهية...الخ. وبهذا أصبحت هناك فضائيات صفراء، فضائيات الشعوذة

والرقص والغناء والغزل على الهواء والعلاج الطبيعي على المباشر، وبرامج "الشوبيز" و"صراع الديكة" . . . الخ. وأصبح الشغل الشاغل لهذا النوع من الفضائيات هو الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المشاهدين وخاصة الشباب والمراهقين منهم (70٪ من السكان)، من أجل الرسائل القصيرة والاتصالات الهاتفية والمشاركة في المسابقات. كما أصبح هم القناة الفضائية هو بث أكبر حجم ممكن من الإعلانات. والحصيلة في أخر المطاف هي بث رسائل هابطة لا تضيف شيئا للمشاهد ولا تقدم له مادة تفيده في ثقافته العامة وفي فهمه لما يجري من حوله وفي العالم. . والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام، هو ماذا أضافت هذه الفضائيات من قيم ومن أخلاق ومن معلومات وتعليم و ثقافة وحصانة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

هل يقاس نجاح المؤسسة الإعلامية بالأرباح المادية التي تحققها؟ أم أن هناك معايير أخرى تحدد هذا النجاح. المؤسسة الإعلامية لا تنتج شامبو ولا شكولاته وإنما تنتج فكرا وقيما وذاكرة جماعية لأمة بكاملها. كما أنها تلعب دورا استراتيجيا في التنشئة الاجتماعية والحفاظ على الهوية الوطنية وغرس روح الولاء والانتماء لنظام ولقيم مجتمعية ولنسيج معرفي وقيمي وتاريخي وحضاري يجمع ويكون القاسم المشترك بين أفراد المجتمع. فإذا كان تحقيق ملايين الدولارات على حساب هذه الأهداف النبيلة هو المقياس وهو معيار النجاح فهذا يعني أن المؤسسة الإعلامية أصبحت مثل مصنع الإسمنت لا علاقة لها بالفكر وبالقيم وبالحضارة وبالثقافة وبالذاكرة الاجتماعية وبإنسانية الإنسان وأدميته، في هذه الحالة الإنسان هو رقم في معادلة المعلنين وجني الأرباح.

ما يُلاحظ عن هذا النوع من الفضائيات التي اخترقت القيم والمعايير وأصبحت تتاجر بالأحاسيس والعواطف والغرائز من خلال الشعوذة والرقص والأغاني الهابطة والرسائل القصيرة وبرامج صراع الديكة و"بنات الهوى" وغير ذلك هو البحث عن الربح مهما كانت الوسائل والطرق وحتى لو كان الربح على حساب القيم والأخلاق والمبادئ. فوقت الإعلانات أصبح يعادل وقت المادة الإعلامية وفي بعض الأحيان يفوقه. فعلى سبيل المثال نلاحظ أن وقت حلقة مسلسل ما هي نصف ساعة، لكن مشاهدتهاتستغرق ساعة بالتمام والكمال. أما عن ما يبث من إعلانات

وعن الصور والمشاهد والقيم التي تحملها تلك الإعلانات فحدث ولا حرج. فمعظم الإعلانات التي تبث في الفضائيات العربية هي إعلانات لشركات متعددة الجنسيات تروج لسلع استهلاكية بطرق وتقنيات غربية، كما أنها تحمل قيما نابعة من المجتمعات الأوروبية والأمريكية. حيث أن هذه الإعلانات صُممت وأُنتجت في الغرب لمستهلكين غربيين. وهنا نلاحظ التناقض الكبير، حيث أن هذا النوع من الفضائيات يشارك ويساهم بطريقة منظمة ومنهجية في نشر قيم إستهلاكية وعادات وتقاليد تتنافى وتتناقض جملة وتفصيلا مع المجتمع المحلي والوطن العربي.

كما انتشرت بعض البرامج في بعض الفضائيات وهي في حقيقة الأمر صورة طبق الأصل لبرامج في قنوات غربية. مثل هذه البرامج تناست وتجاهلت أنها في مجتمع عربي إسلامي له حرماته ومقدساته وقيمه وعاداته وأخلاقه. فبعض هذه البرامج لم يجد من المشكلات والقضايا المجتمعية سوى الأمور الشادة والإستثنائية والتي تخرج عن القاعدة وتتسم بالإثارة والغرابة والهدف من ورائها هو جلب القبول عليها وفضول الشباب والمراهقين. وكأن الشغل الشاغل للمجتمع ينحصر في تلك المشكلات فقط. فأصبحنا نشاهد على الهواء ومباشرة خدش حياء وشتم وتجني وإفتراء وكأن هذه السلوكيات والتصرفات أمور عادية وطبيعية ومسلم بها في المجتمع. فأي إعلام هذا؟ وما هي الإضافات التي يقدمها للمجتمع؟ وأين هو دوره في التنشئة الإجتماعية وغرس القيم والمبادئ وتقديم المعارف والعلوم والثقافة العامة للمشاهد. والأخطر من هذا أن بعض الفضائيات طرحت بعض المشكلات والقضايا وكأنها هي الهم الوحيد والمشكل الأوحد في المجتمع بأسره وأنها مشكلات العام والخاص التي تعاني منها الشرائح الكبيرة في المجتمع. والبعض من هذه البرامج، مع الأسف الشديد، يركز على بعض القضايا التي يتغنى بها الغرب كحقوق الإنسان والديمقراطية وحقوق الأقليات والتسامح الديني وحرية المرأة ومعاملتها والمساواة بين الجنسين وغيرها.

الإشكال المطروح في هذا المقام هو، أن في الوقت الذي ينتظر فيه المشاهد مادة هادفة وجادة، لمواجهة حملات التشويه والتضليل والتلاعب في حق العرب والمسلمين والدين الإسلامي وتفنيد الأساطير والأكاذيب، نلاحظ أن "الفضائيات الصفراء" تروّج لقيم دخيلة على المجتمع وتذوب وتنجرف في تيار التبعية

والانسلاخ وتشر أفكارا وسلوكيات تساهم في إغتراب المشاهد العربي وضياعه في فضاء لا علاقة له به. وفي كل هذا نتساءل أين هي وزارات الإعلام العربية أو المؤسسات التي تشرف على الإعلام في الوطن العربي؟ أين هي مواثيق الشرف؟ وأين هي النقابات الصحفية؟ أين هو المجتمع المدني؟ اين هي جمعيات حماية الطفل وحماية المستهلك؟ الجميع يبكي على الأطلال والأمر على حاله منذ أكثر من عقد من الزمن. والأخطر أننا من حين لآخر نسمع عن إطلاق فضائية عربية جديدة تضاف إلى قائمة فضائيات الغناء والرقص والرسائل القصيرة والغزل المباشر وعلى الهواء. فإذا أصبحت الفضائيات تعامل وكأنها آلات تبيض ذهب من خلال توفير مساحات للإعلانات ولثقافة الاستهلاك والتسطيح والتهميش والذوبان في الآخر، فهذا يعني أننا نساهم في تسميم عقول أبنائنا وفلاذات أكبادنا ونحن مسرورون ونتفاخر بأننا كسبنا معركة الإعلام الفضائي واصبحت لدينا المئات من القنوات كغيرنا من الأمم والشعوب.

فإذا خرج الإعلام الفضائي من سلطة الحكومات وطغيان الرقيب فإنه، مع الأسف الشديد، سقط في يد تجار لا علاقة لهم بالإعلام ولا بالثقافة ولا بالعلم ولا بقيم المجتمع ومبادئه وأخلاقه. وبالنسبة لهؤلاء التجار فلا يوجد هناك فرق بين قناة فضائية ومصنع مواد غذائية أو قطع غيار السيارات. فالهدف في نهاية المطاف هو الربح، لا غير، أما الرسالة والمحتوى وماذا تقدمه القناة الفضائية فهذا شيء ثانوي لا يعني الكثير ما دام هناك مراهقين وشباب ومشاهدين يكونون أرقاما تستقطب المعلنين. وهكذا نلاحظ مؤسسات استراتيجية ومهمة في المجتمع تصول وتجول في الفضاء الإعلامي والثقافي وفي مجال صناعة الفكر والثقافة والرأي العام والذاكرة الجماعية بدون ضمير مهني وبدون أخلاق ولا وازع ديني ولا ولاء وإنتماء وطني وثقافي وحضاري. ف"الفضائيات الصفراء" أصبحت لا تختلف كثيرا عن العصابات التي تروج وتسوق وتنشر المخدرات في أوساط الشباب.. وقد قال أحدهم أن إذا أخطأ الطبيب فإنه يتسبب في وفاة مريض واحد، أما إذا أخطأ الصحفي فإنه يسمم عقول مئات الآلاف. فمتى نحتكم إلى العقل والضمير والمنطق لنضع حد لانتشار التلوث الإعلامي والثقافي في الوطن العربي؟ أين هو المجتمع المدني؟ وأين هم الغيورون على قيم المجتمع وأخلاقه وعلى شباب الأمة، الرأسمال

الحقيقي، لأي بلد؟ منتدى الدوحة أوصى بضرورة العمل والتحرك من أجل وضع حد للاستخفاف بعقول الشباب وهتك شرف الحرية الإعلامية واختراق النسيج القيمي والأخلاقي للمجتمعات العربية. كفى البكاء على الأطلال وحان وقت العمل والفعل من أجل استدراك الوقت وانقاذ ما يمكن انقاذه قبل فوات الأوان.

## الغاز الصخري وغياب الشفافية والحوار

أسفرت المواجهات بين متظاهري الغاز الصخري ومصالح الدرك والشرطة في عين صالح وتمنراست، عن توقيف 19 شخصا وإصابة ما لا يقل عن 90 آخرين من المشاركين في المسيرات، منهم 31 شرطيا ودركيا، وتدهور الوضع بشكل يبعث على الخوف والتشاؤم. إن الوضع، حسب المتابعين والملاحظين للأوضاع في عين صالح سيشهد المزيد من التصعيد، في ظل اختيار السلطات الحل الأمني. بينما قرر عدد كبير من المشاركين، في اعتصام ساحة الصمود في عين صالح إعادة تنظيم الاعتصام مجددا في نفس الساحة لفي الأيام القادمة، بعد أن تمكنت قوات التدخل التابعة للشرطة والدرك الوطني من إخلاء ساحة الصمود من المعتصمين. وتستمر المظاهرات منذ نحو شهرين في عين صالح –المدينة الصحراوية الأقرب إلى موقع حفر أول بئر تجريبية للغاز الصخري– للمطالبة بتوقف الأشغال، ويقول المحتجون إنهم يرفضون مشروع استغلال الغاز الصخري بعد أن أثبتت أبحاث أنه يمثل خطرا على البيئة والمياه الجوفية، بينما تقول الحكومة إنه لا وجود لمشروع استغلال الغاز الصخري حاليا، وكل ما في الأمر عمليات استكشاف لمعرفة احتياطي البلاد من هذه الطاقة. وهنا نلاحظ أنه بدلا من استعمال الحل الأمني كان ينبغي على السلطات الجزائرية تبني طريقة الحوار والنقاش في جو من الصراحة والشفافية واحترام الرأي العام. ففي ظل غياب سياسة اتصالية واضحة المعالم من قبل السلطات الجزائرية نلاحظ تضارب في الآراء والتصريحات وتصعيد في المواقف بين المتظاهرين والسلطة. وتجدر الإشارة هنا إلى السلوك الحضاري الذي تحليي به سكان عين صالح في مظاهراتهم اليومية للتعبير عن معارضتهم للأعمال الاستكشافية للغاز الصخري في منطقتهم.

ففي غضون الأسبوع الماضي دخلت قوات الأمن والمتظاهرين في مواجهات

مفتوحة في مختلف شوارع مدينة عين صالح، لدرجة أن عددا من عناصر الشرطة حوصروا عدة ساعات في أحد المواقع من طرف محتجين، واستعملت قوات التدخل من شرطة ودرك كميات ضخمة من الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي، وأصيب عدد كبير من الشباب بجروح أثناء المواجهات، فيما قال مصدر من قيادة الدرك الوطني في عين صالح، إن الأوامر كانت صريحة وهي عدم استعمال العنف والرصاص المطاطي، وأسفرت المواجهات في عين صالح عن إصابة ما لا يقل عن 40 شخصا بجروح بسبب المطاردات العنيفة والكر والفر بين قوات الدرك الوطني والشرطة. وخرجت الأمور في مدينة عين صالح عن السيطرة، كما هو الأمر في العاصمة الإدارية لولاية تمنراست، حيث تواصلت المواجهات بين قوات الشرطة ومحتجين من حركة -مافرات- المنضوية تحت لواء -اللجنة الشعبية لمناهضة الغاز الصخري" لعدة ساعات، وأغلقت حركة -مافرات- الطريق الوطني رقم واحد عند المدخل الشمالي لمدينة تمنراست لعدة ساعات. وقالت قيادة الحركة إن حصيلة الجرحى في مواجهات الأحد ارتفعت إلى 90 شخصا، منهم 31 دركيا وشرطيا، حسب مصادر غير رسمية، و9 حسب مصدر من مديرية الصحة بولاية تمنراست. وأفاد مصدر طبي من مستشفى عين صالح بأن أغلب الإصابات بسيطة ولا تبعث على القلق، حيث عولج المصابون وغادروا المستشفى باستثناء حالات معدودة.

لفترة تزيد على الشهرين يتظاهر سكان عين صالح بجنوب الجزائر يوميا معبرين عن رفضهم لاستغلال الغاز الصخري في منطقتهم. إن تمسك سكان الجنوب بحقهم المشروع في الاحتجاج ورفض مشروع التنقيب واستغلال الغاز الصخري، يعود إلى مخاطر استخراج الغاز الصخري بتقنية التشقيق الصخري على البيئة بشكل عام وعلى تلوث مخزون المياه الجوفية، خاصة وأن حياة المواطن في الصحراء مرتبطة قبل أي شيء بالماء. الفترة طالت والسلطات الجزائرية تاهت في عدم القدرة على التواصل الصريح والشفاف والحوار الجاد. أزمة عجزت الدولة الجزائرية التعامل معها بمهنية وحرفية. مقومات الاتصال الحكومي والاتصال أثناء الأزمة واضحة وضوح الشمس. الموضوع مهم ومصيري وله انعكاسات كبيرة جدا على السلطة والشعب. وفي مثل هذه الحالات كان ينبغي على المسؤولين الجزائريين الجلوس مع المواطنين في عين صالح ومناقشة الموضوع من كل جوانبه بكل صراحة

وشفافية وتقديم الأدلة والمعطيات العلمية من قبل علماء ومختصين لتبيان تفاصيل الغاز الصخري بايجابياته وسلبياته. ما لوحظ مع الأسف الشديد هو تضارب في التصريحات والأقوال وتجاهل سكان عين صالح أو قمعهم من حين إلى آخر من قبل أجهزة الأمن. فالموضوع بكل بساطة يحتاج إلى مصارحة وإلى احترام الرأي العام رأي الشعب وسكان عين صالح والمنطقة بالدرجة الأولى. وقد نتساءل هنا عن ما فعلته السلطات الجزائرية لضحايا ومتضرري التجارب النووية الفرنسية في رقان والتي مازال سكان هذه المنطقة يدفعون ثمن انعكاساتها وأضرارها غاليا وفرنسا تتهرب وتتجاهل الموضوع والسلطات الجزائرية غير مبالية تماما.

التعامل السلبي مع الأزمة أدى إلى تفاقمها مع مرور الزمن وقد تتشعب في المستقبل إلى منعطفات أخرى قد تزيد في تعقيدها وخطورتها وفقدان الثقة بين الشعب والسلطة. فقبل أسبوع ونتيجة للاشتباكات التي وقعت بين رجال الأمن والمتظاهرين ردد عدد من المحتجين عبارات معادية للرئيس بوتفليقة في عين صالح وتمنراست، للمرة الأولى منذ بدء الاحتجاج قبل شهرين تقريبا، وحمّلت اللجنة الوطنية لمناهضة الغاز الصخري، في بيان لها السلطات مسؤولية تدهور الوضع في عين صالح، وقالت إن السلطة تتحمل مسؤولية كل مظاهر استعمال القوة، ودعت المسؤولين لاحتواء الوضع عاجلا من أجل الحفاظ على سلمية الاحتجاجات المشروعة وتجنيب المنطقة مخاطر الانزلاق. وقال القيادي الثاني في اللجنة، عبد السلام حمدان، إن السلطات خططت قبل أكثر من شهر للتصعيد حيث نقلت قوات التدخل برا في البداية ثم بالطائرات واستفزت المحتجين ومارست عليهم حربا نفسية. تثير الاحتجاجات المتصاعدة للمناهضين لاستغلال الغاز الصخري بجنوب البلاد، مخاوف كثيرة لدى الرأي العام الوطني، على خلفية المواجهات العنيفة بين المحتجين وقوات الأمن، كما تثير تساؤلات حول فشل الحكومة في ?احتواء الاحتجاجات رغم تدخل رئيس الجمهورية شخصيا في الملف. يقول وزير الاتصال الأسبق عبد العزيز رحابي، إن رسالة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، التي ألقاها مستشاره محمد علي بوغازي بولاية بوهران، بمناسبة الذكرى 44 لتأميم المحروقات، "أزمت الأوضاع في عين صالح عوض إخمادها، وإقناع المحتجين بالخطاب الرسمي". ويرفض الناطق باسم الحكومة الأسبق، اتهام

المعارضة بالضلوع في احتجاجات سكان مدينة عين صالح ضد الغاز الصخري، ويقول" إن اتهاما كهذا يؤجج سكان الجنوب أكثر، لأن السلطة تنقص من وعي هؤلاء، وتعتبرهم دمى "عرائس القاراقوز" في يد المعارضة في الشمال" لقد حان الوقت للسلطات الجزائرية أن تواجه الأزمة بكل حزم وجدية وأن تمارس الاتصال الحكومي المسؤول وتواجه المتظاهرين بكل احترام وديمقراطية وشفافية. فإذا كانت السلطة على حق فما عليها إلا أن تقدم برهانها أما إذا كان العكس فمن حق سكان عين صالح أن يحموا بيئتهم ومياههم ومستقبل أبنائهم خاصة وأن حرية التجمع والتظاهر والرأي مكفولة في الدستور الجزائري.

## تفتيش الوزير واستدعاء السفير وإهانة الجمهورية

بعد أكثر من نصف قرن من خروج فرنسا من الجزائر بعد حرب ضروس دامت أكثر من سبع سنوات وخلّفت أكثر من مليون ونصف المليون شهيد ما زالت القوة الكولونيالية الاستعمارية السابقة تتعامل مع الجزائر بروح الاستعلاء والغطرسة. فالمتتبع للعلاقات الفرنسية الجزائرية يلاحظ أنها كانت دائما محل تجاذبات وصراعات بسبب الثقل التاريخي الضاغط بين طرف جزائري يريد من فرنسا "الاعتراف" بجرائمها إبان الفترة الاستعمارية كمرتكز أساسي لكل علاقة ثنائية قائمة على السيادة والندّية، وبين طرف فرنسي يريد القفز على ماضيه الاستعماري باعتباره جزءا لا يتجزأ من تاريخ فرنسا. فرنسا ذهبت إلى حد بعيد مناف للأعراف الدولية والقيم الإنسانية وهو تمجيد الاستعمار. فمتى كان الاستعمار عبر التاريخ إيجابي ومفيد. ممكن للفرنسيين تكون الاجابة بنعم حيث أنهم ما زالوا يفكرون أنهم خُلقوا لقيادة الشعوب المستضعفة والفقيرة.

في ظرف زمن وجيز أهانت فرنسا الجزائر ثلاث مرات من خلال التفتيش الجسدي لثلاث وزراء في مطار باريس. والغريب في الأمر هو الرد دائما بالأسف وأن هناك خطأ لا يجب أن يتكرر وهنا نلاحظ قمة السذاجة والوقاحة والاستخفاف بالآخر، كيف لا والموضوع واضح للعيان. هذا شيء ليس غريب على دولة استعمارية مجرمة وغاشمة قتلت مليون ونصف مليون جزائري لا لشيء إلا لأنهم أرادوا أن يعيشوا أحرارا في بلدهم. فرنسا قتلت في يوم واحد45 ألف من

الجزائريين وجهّلت شعب على مدى 130 سنة، وحاولت بكل ما أوتيت من قوى محو الهوية العربية الإسلامية للجزائر وعملت ليل نهار لجعل الجزائر مقاطعة فرنسية ومحافظة من محافظاتها.

حادث الإهانة الذي تعرض له وزير الاتصال بمطار أورلي، لم يكن الأول في حق حكومة سلال حتى تكتفي بما صدر من "تأسف"ب اهت من الإيليزي، ولا يفترض أصلا أن ننظر إليه كخطأ ارتكبه أمن المطار، لا ينبغي البحث له عن مسؤوليات على مستوى أعلى في الحكومة الفرنسية، وعن دوافع له في مستجد غير معلن، يكون قد حصل في العلاقات بين البلدين. أخطاء متكررة في شهرين، بدأت بإهانات بروتوكولية تعرض لها وزير الصناعة عبد السلام بوشوارب ووزير السكن عبد المجيد تبون، كانت قد حصلت من مستويات رفيعة في الحكومة الفرنسية، حدثت في الوقت الذي كان الطرفان يتنافسان فيه على التنويه بجودة العلاقات، كان آخرها التصريحات المتفائلة لرئيس مجلس الشيوخ الفرنسي.

وصفت وزارة الخارجية الفرنسية، الاثنين، حادثة تفتيش وزير الاتصال الجزائري حميد قرين بـ"الأمر المؤسف" ووعدت بأن لا يتكرّر، وهو أول ردّ رسمي من الحكومة الفرنسية بعد استدعاء السلطات الجزائرية، الأحد، السفير الفرنسي برنار إيمي وتبليغه احتجاجا ورفضا للمعاملة التي تعرَّض لها الوزير قرين في مطار أورلي. وقالت وزارة الخارجية الفرنسية على لسان الناطق باسمها، رومان نادال، إنها ستعمل بالتنسيق مع شرطة المطارات حتى لا يتكرّر ما حدث "نحن ملتزمون بتسهيل تنقل المسؤولين الأجانب، ولهذا سنعمل بالتنسيق مع وزارة الداخلية ومصالح مطارات باريس، حتى لا تتكرر مثل هذه الحوادث المؤسفة". وكان وزير الاتصال تعرّض لتفتيش جسدي، السبت الماضي، وهو في طريق عودته إلى الجزائر عبر مطار أورلي، ورغم أن الوزير حاول منع أفراد شرطة الحدود من تفتيشه بصفته وزيرا في الحكومة الجزائرية يحمل جواز سفر دبلوماسي ومعه أمر بمهمة، إلا أن أفراد الشرطة أبلغوه أنهم ينفّذون أوامر. تجدر الإشارة أنه سبق وأن تعرض الوزيران عبد المجيد تبون وعبد السلام بوشوارب لمعاملة غير لائقة على التراب الفرنسي ورغم ذلك لم تعتذر الحكومة الفرنسية عن الحادثتين.

عبّرت الحكومة الفرنسية عن أسفها لحادثة "التفتيش المهينة"، التي تعرّض لها وزير الاتصال، عبد الحميد قرين، بمطار أورلي بباريس، السبت المنصرم، وتسبّبت في استدعاء السفير الفرنسي بالجزائر وتبليغه احتجاجا رسميا. تصريح "الكيدورسي" جاء بعد التطورات التي أخذتها حادثة "التفتيش المهينة" للمسؤول الجزائري، التي أدت إلى استدعاء السفير الفرنسي بالجزائر، برنار إيميي، من قبل وزارة الخارجية، التي أبلغته غضب الطرف الجزائري جراء المعاملة غير اللائقة، لمسؤول يحمل جواز سفر دبلوماسيا. ويعتبر الوزراء من حملة الجوازات الدبلوماسية، وهو ما يمنحهم حصانة من التفتيش، من قبل شرطة الحدود في مراكز العبور لكونهم يمرون عبر القاعة الشرفية المخصصة لكبار الضيوف. أما الذين يمرون عبر القنوات العادية، فيكفيهم إظهار هويتاهم حتى يتم التعامل معهم وفق القانون، وفي هذه الحالة، لا يمكن للشرطة أن تخضعهم لتفتيش أو مراقبة، إلا في حالات محددة، مثل قيام الشخص المسافر بحركات خطيرة أو مشبوهة تلفت انتباه عناصر الشرطة. واقتصر التصريح الذي أدلى به المتحدث الرسمي باسم الخارجية الفرنسية، على "التأسّف" ولم يتضمن أي إشارة إلى "الاعتذار"، وهو ما يدفع إلى التساؤل عن قيمة تعاطي السلطات الفرنسية مع الاحتجاج الجزائري الذي يبدو أكثر من مبرر. ولم يشر المسؤول الفرنسي إن كانت بلاده قد اتصلت عبر قنواتها الرسمية بالسلطات الجزائرية لتقديم الاعتذار أو التأسف، مثلما حصل مع الحادثة التي تعرض لها وزير الخارجية المغربي العام المنصرم، صلاح الدين مزوار، بمطار رواسي شارل دي غول، بباريس، وقال يومها رومان نادال للصحافة: "إن لوران فابيوس اتصل بنظيره المغربي كي ينقل إليه اعتذار السلطات الفرنسية عن الإزعاج الذي تعرض له الوزير المغربي"، وهي الجملة التي اختفت من تصريح المسؤول الفرنسي بخصوص حادثة قرين وقبلها حادثتا تبون وبوالشوارب.

ومعلوم أن العلاقات الجزائرية الفرنسية تعيش واحدة من أزهى فتراتها في السنوات الأخيرة، على المستوى السياسي وعلى المستوى الاقتصادي، وخاصة بعد وصول الرئيس فرانسوا هولاند إلى سدة قصر الإيليزي في عام 2012، ما يثير الاستغراب وعدة تساؤلات عن وقوع حوادث من هذا القبيل. ما يلاحظ مع الأسف الشديد أن ما تقدمه الجزائر لحكومة فرنسا لم تقدمه أية حكومة جزائرية من

قبل، هناك تعاون كبير وغير مشروط للجزائر الرسمية في قضايا هامة إقليميا ودوليا. وهناك فقدانا لهيبة الجزائر بسبب الشكل الحالي لتعاونها مع باريس التي أصبحت تفرض شروطها وتطلب المزيد، وقد أوصل هذا التمادي الفرنسي إلى حد الإهانة المؤسساتية للمسؤولين ومن ورائهم الشعب الجزائري والجمهورية الجزائرية. فمطالب الخارجية الجزائرية بشأن قضية وزير الاتصال حميد قرين لم ترق إلى مستوى خطورة الحادث والغريب في الأمر أن الجزائر لم تطالب بفتح تحقيق في الحادثة لتحديد المسؤوليات ومعاقبة المتسببين. وهنا نلاحظ ضعف الطرف الجزائري وعنجهية وغطرسة الجانب الفرنسي.

# الفصل التاسع

## الإعلام وتحديات العصر

- اليونسكو وإصلاح الإعلام
- التربية الإعلامية...الرهانات والتحديات
- صناعة الإعلان في الوطن العربي...الرهانات والتحديات
- الصحافة الرياضية والاحترافية
- اللغة و الهوية
- الأمن الإعلامي العربي...التحدي الكبير
- العرب والثقافة...الحلقة المفقودة
- أفول السلطة الرابعة والحاجة إلى السلطة الخامسة
- "وطني الحبيب" ...عنوان الإعلام الهادف
- الإعلام الأمني
- هل حان الوقت لصحافة المواطن في الوطن العربي؟
- جدلية اللغة والهوية والعلم
- المثقف العربي في زمن الثورات والثورات المضادة
- سوسيولوجية الجمهور
- امبراطورية الفيفا والفساد المنظم
- في إشكالية الإعلام والاغتراب والهوية الوطنية
- الإدمان الإلكتروني
- في إشكالية استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي
- احتقان سياسي وجدال حول لقاء الرئيس
- الجامعات العربية وأزمة صناعة المعرفة
- مدارسنا والإعلام التربوي
- "وين العرب وين"

# الفصل التاسع

## الإعلام وتحديات العصر

### اليونسكو وإصلاح الإعلام

في 28 مارس من سنة 2008 وافق المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الدولي لتنمية الاتصال في دورته السادسة والعشرين على مؤشرات والإطار التقييمي الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لتنمية وسائل الإعلام. فمنذ إنشائها سعت اليونسكو إلى تسهيل حرية تداول الأفكار عن طريق الكلمة والصورة كما ألتزمت وما زالت تلتزم بتنمية وسائل إعلام حرة ومستقلة ومتعددة. فالنظام الإعلامي الحر والديمقراطي والشفاف والفعال يعمل دائما على تكريس الديمقراطية وتعزيزها من خلال تزويد المواطنين بالمعلومات والآراء والأفكار للمشاركة في العمل السياسي واتخاذ القرارات الصائبة والرشيدة القائمة على المعلومة الصحيحة. فهناك ارتباط عضوي بين وسائل الإعلام الحرة والنزيهة والملتزمة والديمقراطية والتنمية الشاملة.

تشكل حرية التعبير عنصرا أساسيا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كما أنها تدعم الديمقراطية والشفافية وتساعد على تكوين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والرأي العام ومراقبة المسئولين العامين والسلطات الثلاث في المجتمع. تعتبر وسائل الإعلام الرافد الحقيقي والمنبر الرئيسي للديمقراطية و للسوق الحرة للأفكار؛ فهي أدوات تعمل على تعزيز الشفافية في الحياة العامة وتراقب التجاوزات والفساد وسوء الإدارة و استغلال النفوذ كما تعمل على نشر ثقافة الفعالية والرشادة الاقتصادية والحكم الرشيد في المجتمع. هذا من جهة لكن من جهة أخرى نلاحظ أن وسائل الإعلام في العديد من دول العالم أُستعملت وتُستعمل لتكريس الوضع الراهن والانحياز لأصحاب النفوذ المالي والسياسي على حساب المصلحة العامة ومبادئ

الكلمة الحرة والديمقراطية. ومن هذا المنطلق جاءت مؤشرات اليونسكو لتقييم وضعية الإعلام في دول العالم وخاصة النامي منه لتحديد النقائص ومواطن الضعف والمجالات التي تحتاج إلى تصحيح وتطوير وإعادة نظر من أجل الرقي بالإعلام ليكون أداة للكلمة الحرة وللديمقراطية وللتنمية الشاملة وليس أداة للطغاة و الديكتاتوريين.

وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي: الفئة الأولى تتعلق بأنظمة توفر بيئة لحرية التعبير وتعددية وسائل الإعلام وتنوعها من خلال وجود إطار قانوني وتنظيمي يحمي حرية التعبير والمعلومات وفق المعايير الدولية للممارسة المهنية والمسئولة لوسائل الإعلام بالاشتراك مع المجتمع المدني. وهنا نلاحظ أن نسبة كبيرة من دول العالم تعاني من انعدام هذه البيئة لممارسة إعلامية تفرز الديمقراطية وتحميها وتصونها وتساعد على تحقيق التنمية المستدامة. فالإطار القانوني الذي يكفل التعددية الإعلامية وتنوع وسائل الإعلام وحرية الصحافة والتعبير نجده غائبا مما يحتم على العديد من دول العالم معالجة هذا المشكل والنظر في هذا المؤشر إذا أرادت أن تجعل من وسائل الإعلام أدوات للتنمية والتطور والشفافية والحوار والديمقراطية.

أما الفئة الثانية فتعنى بتعددية وسائل الإعلام وتنوعها والتأكيد على المساواة الاقتصادية وشفافية الملكية. وهنا نلاحظ كذلك أن العديد من الدول النامية تعاني من أحادية الخطاب الإعلامي وتمركز الإعلام في العاصمة وفي يد حفنة من التجار الذين نادرا ما تربطهم علاقة بشيء اسمه الإعلام. وإذا طغى المال على الإعلام فإنه يتحول إلى نقمة بدلا أن يكون نعمة يخدم الديمقراطية والشفافية والتنمية المستدامة.

تتمثل الفئة الثالثة في اعتبار وسائل الإعلام كمنبر للديمقراطية وهذا يعني تنوع الأفكار والآراء وإتاحة الفرصة للجميع للمساهمة في السوق الحرة للأفكار وإعطاء الإمكانية للمهمشين وللأقليات للتعبير عن انشغالاتهم ومطالبهم. وهذا يتطلب كذلك مجتمع مدني فعال وديناميكي ورأي عام مستنير يتفاعل مع قضايا المجتمع ويساهم في صناعة الرأي العام. نلاحظ هنا كذلك أن معظم دول العالم الثالث تعاني من أنظمة إعلامية ما زالت تعيش تحت مظلة السلطة فلا ترى العالم والمجتمع إلا من خلال ما يرضي الحاكم وحاشيته وبذلك فهي أدوات لتبرير الوضع الراهن ولتكريس شرعية النظام. وفي غالب الأحيان نلاحظ فجوة كبيرة بين واقع الشارع والخطاب الإعلامي. فالربيع العربي مثلا كشف عن بعض الأنظمة العربية التي

كانت، حتى عشية الإطاحة بالرؤساء الفاسدين، تمجد وتمدح وتسبح للرئيس. فالمبدأ هنا هو أن وسائل الإعلام هي في الأصل وسائل لرقابة الفساد والمحسوبية والتجاوزات التي توجد في المجتمع وتوفير البيئة الشفافة والصريحة من أجل إشراك فئات المجتمع المختلفة في بناء مشروع مجتمعي يأخذ بعين الاعتبار الشرائح الاجتماعية المختلفة في المجتمع.

أما الفئة الرابعة فتخص بناء القدرات المهنية ودعم المؤسسات التي تعزز حرية التعبير والتعددية والتنوع وهذا يعني أن المنظومة الإعلامية بحاجة إلى كادر إعلامي متمرس ومتدرب وقادر على العطاء المسئول والمهني والمحترف تحت إشراف أكاديمي وعلمي وبدعم من الجمعيات المهنية والنقابية وجمعيات المجتمع المدني. فوسائل الإعلام في تطور مستمر وهذا يعني الحاجة إلى مواكبة المهنة ومواكبة القائم بالاتصال لهذا التطور واستغلاله لخدمة الكلمة الحرة والديمقراطية والتنمية المستدامة.

تركز الفئة الخامسة والأخيرة على البنية التحتية واستغلالها لدعم استقلالية وسائل الإعلام وتعددها. وهذا يعني أن الإعلام الفعال بحاجة إلى إمكانيات ووسائل وإلى استثمار معتبر من قبل السلطات وإلى مواكبة التطورات العالمية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال. فالفئات الخمس التي حددتها اليونسكو تعتبر الإطار الذي من خلاله يتم دراسة وضعية الإعلام في أي دولة والوقوف عند النقائص والسلبيات والثغرات التي يجب النظر فيها ومعالجتها. فالدول العربية قاطبة مطالبة بالقيام بدراسات ميدانية تعتمد هذه الفئات والمعايير من أجل تقييم موضوعي وشفاف للمنظومة الإعلامية. والهدف هنا هو ليس النقد من أجل النقد ولا مجال هنا للخوف من واقع مليء بالثغرات والسلبيات وإنما الهدف هو الوقوف عند ما هو إيجابي لتدعيمه والمحافظة عليه والوقوف عند ما هو سلبي من أجل وضع وصفة للعلاج والتصحيح بهدف النهوض بقطاع استراتيجي وحيوي إذا أردنا أن نتكلم عن الديمقراطية ونجسدها في أرض الواقع. وتجدر الإشارة هنا أن اليونسكو أنجزت دراسة معتمدة على هذه الفئات في تونس ومصر وحبذا لو عممت هذه الدراسات في جميع الدول العربية بهدف تطوير المنظومة الإعلامية في مجال القانون والتشريعات والتعددية والتنوع وشفافية الملكية ودور وسائل الإعلام في الخطاب الديمقراطي ونشر الثقافة الديمقراطية والمجتمع المدني وكذلك بناء وتطوير

وتكوين وتدريب الكادر الإعلامي أكاديميا وعلميا وفي مجال المعارف والمهارات وتوفير البيئة الصحية للنقابات المهنية والجمعيات الصحفية وإشراك المجتمع المدني في الشأن الإعلامي وأخيرا الاهتمام بالبنية التحتية وتوفير التكنولوجيا اللازمة لمنظومة إعلامية مطالبة بمواكبة العصر وبخدمة الديمقراطية والتنمية المستدامة. إن سعي اليونسكو لتطوير الإعلام في مختلف بلدان العالم يجب أن تتبعه إرادة قوية وصريحة وشجاعة من قبل مختلف دول العالم من أجل إصلاح الإعلام الذي إذا صلح - فهو عنوان للديمقراطية والحرية والعدالة والحوار بين الثقافات والديانات وعنوان السلم والسلام، أما إذا فسد فيصبح عنوانا للتضليل والتلاعب بالعقول والدعاية والصور النمطية والفتن والأزمات والحروب.

## التربية الإعلامية ... الرهانات والتحديات

بمبادرة من مركز الدوحة لحرية الإعلام احتضنت العاصمة القطرية الدوحة على مدى ثلاثة أيام، 11-13 يونيو 2013 اجتماع خبراء التربية الإعلامية والمعلوماتية للوقوف على آخر التطورات في هذا المجال ومناقشة تجارب العديد من الدول والخروج بتوصيات للنهوض وتطوير التربية الإعلامية والمعلوماتية في المنطقة العربية. الكلام عن التربية الإعلامية يقودنا لطرح عدة تساؤلات منها ما المقصود بالتربية الإعلامية؟ وما هو وضعها في العالم العربي؟ ما هي الرهانات؟ وما هي التحديات؟ ومن هو المسئول عنها؟ وزارة التربية، أولياء الأمور، المؤسسات الإعلامية، أقسام وكليات الإعلام والاتصال، المجتمع المدني... الخ. لماذا نحتاج إلى التربية الإعلامية والوعي الإعلامي؟ وإذا احتجنا إلى هذا الوعي وهذه الثقافة الإعلامية ما هي السبل والطرق والوسائل لتحقيق ذلك؟ أسئلة كثيرة ورهانات وتحديات أكبر.

في البداية يجب الإشارة إلى أن الفرد في المجتمع يتعرض يوميا إلى كم هائل من الأخبار والمعلومات والإعلانات عن طريق وسائل إعلام عديدة ومختلفة. كما يجب الإشارة هنا إلى أن وسائل الإعلام المختلفة أصبحت جزءا لا يتجزأ من حياتنا اليومية مما يعني أن العديد من الأفكار والصور والمعلومات نستقيها من هذه الوسائل وهذه الصور والمعاني تحدد لنا في غالب الأحيان كيف نتصرف وكيف ننظر إلى

الآخر ونتعامل معه. والخطير في الأمر هو ليس كل ما تقدمه وسائل الإعلام بريء وصحيح وخال من التسييس والتوجيه. فعلى سبيل المثال تحتوي أفلام الكارتون الموجهة للأطفال وبراءتهم على 70٪ من مشاهد العنف. كما أن صناعة الأخبار والمواد الترفيهية الغربية وخاصة الأمريكية منها تقوم على ترويكة الجنس والعنف والجريمة. من جهة أخرى يجب الإشارة هنا أن أطفالنا ببلوغ السن الثامن عشر يكونوا قضوا أمام شاشة التلفاز وقتا يفوق ذلك الوقت الذي قضوه على مقاعد الدراسة. من هنا تأتي أهمية موضوع التربية الإعلامية والوعي الإعلامي حتى يعرف أفراد المجتمع كيف يتعاملون مع مختلف وسائل الإعلام وكيف يستفيدون منها وكيف يسخرونها لتنمية وتطوير معارفهم وثقافتهم. فالوعي الإعلامي يعني المواطن الواعي، المسئول، الملتزم والذي يعمل على تكريس الديمقراطية والتنمية المستدامة والحكم الراشد.

فالتطور الذي عرفته البشرية عبر العصور من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي إلى مجتمع معلوماتي أدى إلى انتشار وسائل الإعلام بمختلف أنواعها مما أثر في طريقة تفكير البشر وتصرفاتهم وسلوكهم ونظرتهم للمجتمع الذي يعيشون فيه وكذلك نظرتهم للآخرين. فالمعرفة اليوم متاحة للجميع ويبقى للفرد أن يمتلك المهارات اللازمة للوصول إليها وتحليلها والاستفادة منها وتوظيفها في حياته اليومية. فالعالم اليوم يتعامل مع المعرفة كسلعة وكصناعة ويتنافس في صناعتها وتعميمها عبر وسائط مختلفة. فالفرد اليوم أصبح يتحرك في فضاء تكنولوجي لا يتوقف ولا حدود له يبدأ بالتلفزيون والفضائيات ويستمر عبر الجوال الذي أصبح وسيلة التصوير والتخزين والتواصل عبر الشبكات الاجتماعية المختلفة وعبر الانترنيت وأصبح الجميع الصغير مثل الكبير لا يستطيع العيش بغنى عن الجوال وعن التعرض والتفاعل مع وسائل الإعلام والمعلومات المختلفة.

المقصود بالتربية الإعلامية أو كما يشاء البعض تسميتها بمحو الأمية الإعلامية والمصطلح باللغة الإنجليزية Media literacy هو امتلاك المهارات والفهم والوعي الكامل للتعامل مع وسائل الإعلام المختلفة بوعي وذكاء ومسئولية. فالسبيل الأمثل لتحقيق التربية الإعلامية أو الوعي الإعلامي أو الثقافة الإعلامية هو تدريس الإعلام في المدارس والمؤسسات التعليمية المختلفة لحماية الأطفال من أضرار الإعلام

وتدريبهم هلى التفكير النقدي والتفكير التحليلي في تعاملهم مع المنتجات الإعلامية المختلفة. تقوم التربية الإعلامية على الوعي بتأثير وسائل الإعلام على الفرد والمجتمع، فهم عملية الاتصال الجماهيري، تنمية مهارات واستراتيجيات تحليل ومناقشة الرسائل الإعلامية، إدراك المحتوى الإعلامي كنص يمد ويزود الأفراد ببعدهم الثقافي وانتمائهم الحضاري، تنمية القدرة على فهم وتقدير المحتوى الإعلامي والتفكير النقدي عند استهلاك محتوى وسائل الإعلام والقدرة على انتاج رسائل إعلامية فعالة ومؤثرة.

لتحقيق التربية الإعلامية يجب على الجهات المختلفة في المجتمع أن تتبنى الفكرة وتؤمن بها وتعمل على تحقيقها. وهنا يجب التركيز على الجهة المحورية والرئيسة في العملية وهي المدرسة. فالمطلوب هو إدماج موضوعات التربية الإعلامية ضمن المقررات الدراسية المختلفة لتعليم وتثقيف الطلاب بكيفية وطرق وسبل التعامل الواعي والمسئول مع وسائل الإعلام المختلفة. المؤسسات الإعلامية مطالبة كذلك بالمساهمة في العملية من خلال تنظيم زيارات ميدانية للطلاب لزيارتها والتعرف على مراحل صناعة المادة الإعلامية وتقديمه للجمهور. كما من واجب المؤسسات الإعلامية زيارة المدارس وتقديم ندوات ومحاضرات ومناظرات حول الموضوع. أولياء الأمور من جهتهم مطالبون بالاهتمام بتثقيف وتوجيه أبناءهم للتعامل الواعي والمسئول مع وسائل الإعلام.

هناك تحديات كبيرة تواجهها المنطقة العربية في موضوع التربية الإعلامية ومن أهمها أن الدول العربية ما زالت متأخرة مقارنة بالدول الأخرى. ففي الوقت الذي نلاحظ فيه انتشارا كبيرا وسريعا لمختلف وسائل ووسائط الإعلام والمعلومات واستخدام مكثف وكبير لهذه الوسائل من قبل الناشئة، نرى أن المسئولين والتربويين وصناع القرار غير مهتمين بالموضوع كما ينبغي. وهذا ما يتطلب ضرورة وضع استراتيجية وطنية للتربية الإعلامية تشارك فيها عدة جهات من أهمها وزارة التربية، وزارة الشباب، الجامعات، المؤسسات الإعلامية، المجتمع المدني، جمعيات الشباب، النوادي الرياضية... الخ لمعالجة الموضوع وإعطائه الأهمية التي يستحقها.
إن أهم طريقة لنشر التربية الإعلامية والوعي والثقافة الإعلامية يجب أن تبدأ من الناشئة والأطفال في المدارس. وهذا يعني أن المدارس مطالبة ابتداء من المراحل

التعليمية الأولى إقحام التربية الإعلامية في مختلف المواد. وهنا تجدر الإشارة إلى المبادرة الرائعة التي تبناها المجلس الأعلى للتعليم في دولة قطر. أما على المستوى التنظيمي والتشريعي فيجب إنشاء لجنة خبراء على مستوى كل دولة لدراسة ووضع المناهج والأسس والسبل الكفيلة بجعل التربية الإعلامية جزءا لا يتجزأ من المناهج الدراسية والتعليمية على مستوى المدارس والثانويات وحتى الجامعات.

هذا وتجدر الإشارة أن اجتماع خبراء التربية الإعلامية الذي أنعقد في قطر أختتم أشغاله بإعلان الدوحة والذي تضمن أربعة عشر توصية من أهمها تشكيل لجنة لتطوير التربية الإعلامية والمعلوماتية في الشرق الأوسط، وتأهيل أساتذة المدارس في هذا المجال، واعتماد مبادرات لتطوير التفكير النقدي ومساعدة الطلاب على فهم ومعالجة المعلومات. كما طالب بتنظيم ورش ودورات صحفية لطلاب المدارس وتشجيعهم على التفاعل الإيجابي مع وسائل الإعلام. كما أوصى الاجتماع بضرورة إقحام أولياء الأمور في عملية التربية الإعلامية والمعلوماتية وكذلك الجامعات والمؤسسات الإعلامية. من توصيات اعلان الدوحة كذلك تنظيم اجتماع سنوي على مستوى الدول العربية لمناقشة القضايا المتعلقة بالتربية الإعلامية والمعلوماتية وتقييم البرامج الخاصة بها وتطوير مناهج جديدة. أملنا أن يجد إعلان الدوحة أذانا صاغية من قبل المسئولين في الدول العربية للنهوض بالتربية الإعلامية والمعلوماتية وتطويرها من أجل شباب يتمتع بالتفكير النقدي والتفكير التحليلي، وشباب واع ومسئول وملتزم يعمل جاهدا من أجل تكريس الديمقراطية والتنمية المستدامة وحوار الديانات والحضارات وثقافة التسامح والتعايش السلمي.

## صناعة الإعلان في الوطن العربي...الرهانات والتحديات

يلعب الإعلان دورا مهما في حياة الفرد والمؤسسة والمجتمع والوسيلة الإعلامية ما جعله صناعة تنتشر بسرعة في جميع أنحاء العالم، وصناعة تتقدم باستمرار وتواكب التطورات التكنولوجية والعلمية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمعلومات. هناك طفرة كمية ونوعية في صناعة الإعلان في المنطقة العربية وخاصة في دول الخليج والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو: ما هو موقع العرب في الخريطة الإعلانية العالمية سواء من حيث الإنتاج أو الإخراج أو من حيث

الإنفاق الإعلاني أو من حيث التكوين والتدريس والتدريب أو من حيث الدراسات والأبحاث أو من حيث الآداب والأخلاق والقيم. فإذا كان الإنفاق الإعلاني في العالم يقدر ب600 مليار دولار سنويا فإن نصيب العرب لا يتجاوز 3 مليارات دولار أي 0.5 بالمائة. وإذا كان نصيب الفرد من الإعلان هو 300 دولار أمريكي في أستراليا و450 دولار في الولايات المتحدة الأمريكية فإنه لا يتعدى عشرات الدولارات للفرد الواحد في معظم الدول العربية. أما إذا تكلمنا عن إنتاج وصناعة الإعلان فالأمر يحتاج إلى وقفة متأنية نظرا لكون العالم العربي يستهلك الإعلان ولا ينتجه. فمعظم الإعلانات التي تنشر وتبث في وسائل الإعلام العربية سواء كانت صحف أو مجلات أو محطات إذاعية أو تلفزيونية، فإنها إعلانات معلبة ومستوردة وما أضيف عليها هو الدبلجة وبعض اللمسات و"الرتوشات" البسيطة.
وهنا نلاحظ مشاكل عديدة تتعلق بمضمون هذه الإعلانات المعلبة والتي تحمل قيما ومعان دخيلة وغريبة، لا علاقة لها بالبيئة المحلية العربية الإسلامية. فوكالات الإعلان في الوطن العربي ما زالت قليلة جدا ومعظمها لا علاقة له بالمهنية والحرفية وصناعة الإعلان. فهذه الوكالات عبارة عن مكاتب سمسرة ووساطة بين المؤسسات الإعلامية والمعلنين. كما نجدها بعيدة كل البعد عن صناعة الإعلان وفنونه وطرق إنتاجه. أما عن العلاقة بين وكالات الإعلان ووسائل الإعلام فهناك العديد من الانتقادات تتمحور في الأساس حول انعدام الشفافية والحرفية واستعمال الكثير من النفوذ والعلاقات الشخصية واعتبارات أخرى تكون بعيدة عن أصول المهنة وأخلاقياتها. كما نلاحظ في بعض الدول العربية سيطرة الحكومة على الإنفاق الإعلاني وتوجيهه وتوزيعه حسب ولاء المؤسسة الإعلامية للسلطة. وبدلا من استعمال الإعلان للتنمية والتغيير والتطور يستعمل في هذه الحالة للضغط وللرقابة.
كما يلاحظ قلة عدد وكالات الإعلان وقلة المهنيين في المجال الإعلاني، وحتى معاهد وأقسام وكليات تدريس الإعلان وتكوين الكوادر المحترفة والمؤهلة لممارسته تبقى ضئيلة جدا ولا تكاد تذكر. وهنا تظهر الحاجة كبيرة جدا وماسة خاصة من قبل الجامعات العربية وكليات وأقسام الاتصال الجماهيري للاهتمام بالإعلان والتسويق والاتصال التسويقي المتكامل للاستجابة لمتطلبات السوق وإعطاء النكهة العربية المحلية للإعلان وثقافته وصناعته وترويجه وتسويقه. من جهة أخرى

نلاحظ أن الرأي العام العربي ما زال يفهم الإعلان في حدود الاستهلاك وتقديم السلع وتقنيات الإغراء للشراء. وهذه الرؤية الأحادية تحمل الكثير من المغالطات والالتباسات لأن الإعلان يُستعمل في مجالات عديدة لا تتعلق بالضرورة بالاستهلاك. فالإعلان وسيلة للتغيير والتطور والتنمية المستدامة وهو وسيلة كذلك لتغيير السلوك والتصرفات وليس كقوة محركة للاستهلاك فقط. فيمكن الاستفادة منه في مجال التوعية الصحية والثقافة البيئية وفي التوعية المرورية وفي مجالات عديدة مثل الزراعة والبيئة والصحة والتكافل الاجتماعي والأعمال الخيرية... الخ.

من المشاكل الكبيرة التي يعاني منها الإعلان في الوطن العربي عدم إقبال المعلنون الغربيون على الإعلان في المنطقة العربية بسبب غياب الإحصاءات والأرقام والدراسات الموثوقة الخاصة بتوزيع الجرائد والمجلات وعدد المشاهدين والقراء... الخ. وهنا نلاحظ الحاجة إلى الكشف عن أرقام التوزيع بشفافية والتعاقد مع شركات دولية متخصصة تتمتع بالمهنية والمصداقية للتدقيق في هذه الأرقام. وهذا يعني أن سوق الإعلان في الوطن العربي بحاجة إلى دراسات وأبحاث سواء فيما يخص ديمغرافية المستهلكين أو الفضاء الإعلامي وحجم وسائل الإعلام وأرقام توزيعها وانتشارها في المجتمع ومدى تفاعل المستهلكين مع الرسائل الإعلانية وكذلك القيم التي تحملها الإعلانات... الخ. فالإعلان بدون دراسات وأبحاث منظمة ودورية ومنهجية علمية مخططة ومدروسة يبقى مغامرة لا أحد يعرف نتائجها وتداعياتها وانعكاساتها. كما نلاحظ، مع الأسف الشديد، غياب كبير لدراسات وأبحاث المشاهدين والقراء والمستمعين وغياب كذلك دراسات الانقرائية والمقروئية في الوطن العربي. فكل وسيلة إعلامية تدعي أنها هي الأكثر توزيعا وانتشارا، لكن لا شيء يثبت ذلك. وحتى ساعات الذروة المتعارف عليها في الأوساط الإعلامية والإعلانية ليست واضحة في الدول العربية. فالإعلان الناجح هو ذلك الذي يعتمد على أرقام وإحصاءات دقيقة تتسم بالموضوعية والدقة والمصداقية. فمن خلال الأبحاث والدراسات نتعرف على الجدوى من الإعلان وعن نقاط القوة ونقاط الضعف فيه. وهذا يقودنا للتأكيد على موضوع الكفاءات والحاجة إلى تشجيع الشباب العربي على الإقبال على دراسة الإعلان والتسويق والاتصال المتكامل حتى تمارس هذه المهنة وهذه الصناعة وفق الأصول ووفق الأسس العلمية

لصناعة تتميز بدورها الاستراتيجي في عملية التنمية الشاملة وفي الرشادة الاقتصادية وفي تزويد المستهلك والفرد في المجتمع بالمعلومات الضرورية للانتقاء والاختيار واتخاذ القرارات الرشيدة التي تُبنى على المعلومة وليس على الحدس والعشوائية. هذه القرارات يتخذها كل فرد في المجتمع عدة مرات في اليوم على مدار السنة. فهناك حاجة ماسة لتدريس الإعلان في الجامعات في المنطقة العربية وللاهتمام بالتكوين والتدريب والاستفادة من خبرات وتجارب الآخرين. أما الاعتماد على الاستهلاك فقط واستخدام ما ينتجه الآخرون فهذا يؤدي، لا محالة للتبعية والاغتراب والذوبان في الآخر وفقدان الهوية والخصوصية والمحلية.

من جهة أخرى نلاحظ انخفاض الميزانيات وغياب الإحصاءات وعدم توفر الدراسات والأبحاث وغياب جمعيات الإعلان ونقابات المعلنين وغياب التدريس والتكوين في مجال الإعلان. هذه المشكلات يجب النظر فيها بجدية ومعالجتها بمنهجية للنهوض بالصناعة الإعلانية في الوطن العربي وبنائها على أسس علمية. على المختصين والمسئولين عن الإعلان و الصناعة الإعلانية في الوطن العربي أن يقفوا وقفة تقييمية نقدية مع الذات للتفكير في سبل واستراتيجيات ومناهج النهوض بقطاع استراتيجي يلعب دورا محوريا على مستوى الفرد والمؤسسة والمجتمع، وفي جميع مجالات ومناحي الحياة.

## الصحافة الرياضية والاحترافية

تتمحور إشكالية الإعلام الرياضي حول عدة قضايا مهمة تتعلق بالرياضة بالدرجة الأولى وإدارتها وكيفية جعلها في مستوى يرقى إلى الجودة والنوعية والمنافسة العالية بهدف التألق والتميز على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. فالرياضة اليوم أصبحت صناعة تقوم على المنهجية والعلوم واستراتيجيات التسويق والإدارة والرعايا والإعلان. كما أصبحت الرياضة كذلك تجارة تدر أرباحا كبيرة على أصحاب الأندية والمستثمرين فيها. فالاتحاد الدولي لكرة القدم، على سبيل المثال لا الحسر، (الفيفا) أصبح إمبراطورية لها وزنها في السياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية. حيث أن ميزانيتها تقدر بمليارات الدولارات وأن رئيسها الحالي السويسري ساب بلاتر يُستقبل استقبال الملوك والرؤساء عندما يقوم بمهامه الرسمية أو لدى تلبيته دعوات المسئولين عن كرة القدم في مختلف بقاع العالم.

هذه الخصائص التي تميز الصناعة الرياضية إن صح التعبير تضع تحديات ورهانات كبيرة جدا أمام الصحافة الرياضية، حيث أن هذه الأخيرة يجب أن تعكس هموم وشجون وقضايا الرياضة بكل مهنية وحرفية وموضوعية والتزام من أجل المساهمة في تطويرها ونشر الثقافة الرياضية والوعي الرياضي في المجتمع وكذلك المساهمة في تطوير الأداء الرياضي نفسه وفي تطوير إدارة الرياضة. والكلام عن الرياضة كذلك يقودنا إلى الكلام عن أية رياضة نحن نتكلم: الرياضة المدرسية، الرياضة الجامعية، رياضة النخبة، رياضة الأندية، الرياضة النسائية، الرياضة العمالية، رياضة ذو الاحتياجات الخاصة. . . والقائمة قد تطول.

أما الكلام عن الإعلام الرياضي فيقودنا كذلك إلى عدة تساؤلات تتعلق بالصحفي الرياضي في المقام الأول من حيث التخصص والحرفية والمهنية، كما تقودنا للكلام عن تكوين هذا الصحفي الرياضي وما هي علاقة أقسام الإعلام والاتصال في الجامعات بالمؤسسات الإعلامية في شأن تكوين وتجهيز الصحفيين المتمرسين. وهنا نلاحظ ثغرات وفجوات كبيرة في عملية التكوين حيث قلة البرامج أوانعدامها وكذلك غياب التعليم المستمر والدورات التدريبية لصقل مهارات ومواهب الصحفيين ومواكبة التطورات التي تحدث في المجال الرياضي نفسه بتخصصاته وحقوله المختلفة.

في البداية يجب أن نتفق أن الإعلام الرياضي لا يعني فقط التغطية الإعلامية للأحداث والفعاليات الرياضية وإنما المقصود هنا وإلى جانب التغطية التحليل والنقد والدراسة المتأنية للحركة الرياضية في البلاد بصفة عامة من أجل النهوض بها والتأكيد على الممارسات الإيجابية للحفاظ عليها ونقد الممارسات السلبية من أجل تصحيحها ومعالجتها. وهنا نلاحظ أن الإعلام الرياضي يعاني من التركيز على بعض الرياضات دون الأخرى وهنا نشير أن الرياضة لبعض الإعلاميين والمسئولين عن الإعلام الرياضي هي كرة القدم وفقط. المشكل الآخر الذي يعاني منه الإعلام الرياضي هو التحيز لفريق أو جهة معينة على حساب المهنية والموضوعية والالتزام. ومثل هذا التصرف يؤدي إلى مشاكل عديدة حيث أن انعدام الحقيقة وعدم الحياد يسيء إلى الرياضة نفسها وإلى الإبداع الرياضي والتميز الرياضي، كما أنه يؤدي في بعض الأحيان إلى تصرفات غير سليمة من قبل الجمهور. فالرياضة قبل كل شيء هي منافسة شريفة وهي أخلاق وقيم ومبادئ إنسانية يجب أن يحترمها

الرياضي، والإعلامي والجمهور. فنلاحظ هنا أن صحافيي المدينة "س" ينحازون إلى فريق المدينة ويمجدون ويقدسون نجاحاته أما إخفاقاته فيبررونها بطرق وأساليب مختلفة كالتحكيم أو أرضية الملعب أو تصرفات جمهور الفريق المنافس. . .الخ. ومثل هذه الممارسة الإعلامية تسيء للرياضة أكثر مما تفيدها. من جهة أخرى نلاحظ التضخيم والتهويل المبالغ فيه حيث أن الأيام تكشف العكس تماما عما قيل وكُتب في الشأن "س" أو "ج". وهذا يؤدي إلى فقدان المصداقية والثقة والاحترام من قبل الجمهور.

ومن المشاكل الرئيسية التي يعاني منها الإعلام الرياضي حرية النقد والخوض في المسائل الجوهرية وكذلك الحصول على المعلومات من بعض المسئولين. وفي حال الحصول على المعلومات فهناك إشكالية الولاء ل"س" أو "ج" وعدم التطرق للنقد أو الكشف عن الحقائق التي قد تغضب المسئول. فالإعلام الرياضي مثله مثل باقي الإعلام يعاني من الضغوط الهيكلية والتنظيمية ويعاني من الرقابة والمحرمات والخطوط الحمراء. فكما لا يخفى على أحد هناك فساد في الأوساط الرياضية وهناك قرارات ليست صائبة في بعض الأحيان وهناك ضعف في التخطيط ووضع الاستراتيجيات، لكن مثل هذه القضايا نادرا ما نجدها في صفحات الجرائد في تحقيقات أو روبورتاجات أو دراسات مستفيضة لإثارتها وطرحها أمام الرأي العام ولمناقشتها والوصول إلى وضع حلول لها.

من بين ما جاء في المؤتمر الدولي حول الصحافة الرياضية تحت شعار "نحو إعلام رياضي محترف" الذي نظمه المجلس الرياضي بدبي قبل أشهر مداخلة الأستاذ عبد الحميد أحمد رئيس تحرير جريدة "الجلف نيوز" الذي أكد أن الصحافة الرياضية لا سلطة لها وبذلك فإنها لا تستطيع أن تؤثر في الواقع وتغّيره. " الصحافة تعاني أزمات عدة تجعلها غير مقنعة في القيام بدورها على النحو الذي يجعل لها تأثيرا إيجابيا على الواقع الرياضي الذي نعيشه بدليل أن الإعلام المقروء لا يستطيع أن يوّجه نقدا إلى لاعب أو مسئول أو مدرب لأنه لا يملك الإمكانات والمقومات التي تؤهله لذلك".

فالإعلام الرياضي يجب أن تكون له رسالة سامية من أجل التطوير والتغيير وإبراز النتائج الإيجابية التي يجب تعميمها والمحافظة عليها والتطرق للسلبيات من

أجل تصحيحها والتعلم منها وتجاوزها. لكن في الواقع نرى المبالغة والتطرف والتضخيم والتهويل والانحياز لطرف على حساب طرف أخر...الخ. وهذا ما يتطلب الاهتمام بالحرفية والمهنية في الإعلام الرياضي حيث نلاحظ قلة الكادر المؤهل وقلة الدورات التدريبية والتعليم المستمر للتطوير المهني والوظيفي. وكذلك الاهتمام بالتخصص واحترامه ويجب على من يمتهن العمل في مجال الإعلام الرياضي أن يحب هذا المجال ويكون ملما بمختلف جوانبه ويعمل على تطوير وتجديد معلوماته باستمرار. من جهة أخرى يجب على الإعلامي الرياضي الاقتناع بأن الصحافة الرياضية لا تتوقف على السرد ونقل المعلومات والأخبار والأحداث الرياضية فقط، بل هناك جانب أهم وهو التحليل والدراسة والنقد والتقييم والوقوف عند الإيجابيات والسلبيات. فالإعلام الرياضي لا يقل أهمية عن باقي أنواع الإعلام في مجالات الاقتصاد والسياسة والفن والثقافة والتكنولوجيا والطفل والمرأة وإنما هو إعلام له مكانته في المجتمع وهذا نظرا لمكانة الرياضة في حياة الفرد والمجتمع ومكانة الرياضة كذلك على المستوى الدولي. فصحافة الاستقصاء والتحقيقات والدراسات والنقد وطرح المواضيع الجوهرية مهمة جدا للرقي بالحركة الرياضية في المجتمع وجعلها في مستوى تنافسي سواء محليا أو إقليميا أو دوليا. المهنية في الإعلام الرياضي تتطلب كذلك إقامة علاقات مهنية حرفية تقوم على الاحترام المتبادل بين المسئولين عن الرياضة والحكام والمدربين واللاعبين من جهة والصحافيين من جهة أخرى حتى لا يكون هناك ابتزاز أو استغلال أو محاباة أو ولاء لطرف على حساب طرف آخر. فالمصلحة العامة ومصلحة الرياضة في المقام الأخير تتطلب الموضوعية والنزاهة والالتزام.

## اللغة والهوية

في مبادرة تاريخية أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في إطار "رؤية الإمارات 2021" حزمة مبادرات لتعزيز مكانة اللغة العربية. تشمل ميثاق للغة العربية لتعزيز استخدامها في الحياة العامة، ومجلس استشاري برئاسة وزير الثقافة، ولجنة خبراء عربية دولية لإحياء اللغة العربية كلغة للعلم والمعرفة، وإبراز المبدعين من الطلبة

فيها، وإنشاء كلية للترجمة ومعهد لتعليم العربية لغير الناطقين بها، ومبادرة إلكترونية لتعزيز المحتوى العربي على شبكة الانترنيت. مبادرة أقل ما يمكن قوله عنها أنها جاءت في الوقت المناسب لرد الإعتبار لمكون رئيس لهوية وذاكرة وتاريخ العرب والمسلمين. فاللغة العربية اليوم تعاني من مشكلات عدة من أهمها التهميش والتقليل من شأنها وقدرتها على إنتاج العلم والمعرفة. وعلى سبيل المثال ولا الحصر دعنا ننظر إلى الوضع الذي آلت إليه لغة الضاد في وسائل الإعلام.

ما هي مكانة اللغة العربية في وسائل الإعلام وفي حياة المواطن العربي وفي وجدانه وطريقة تفكيره وعيشه. الواقع يشير إلى أزمة معقدة تنتشر بسرعة فائقة ومذهلة والأمر خطير لعدة اعتبارات من أهمها أن العولمة وعصر الإنترنت والمعلوماتية لا يرحم ولا يشفق ومن لا يحصن نفسه بالعلموالمعرفة والإنتاج الفكري والأدبي فإنه سيذوب لا محال في الأخر وسيصبح كاللقيط الذي لا يعرف له لا أصلا ولا فصلا ولا تاريخا ولا جذورا. إذا نظرنا إلى إشكالية اللغة يجب أن ننظر إليها ليس كمجرد وسيلة بريئة أو كناقل للأفكار والمعاني والتجارب وإنما كثقافة وكحضارة وكذاكرة اجتماعية. اللغة هي هوية الشعب والأمة واللغة هي الرافد الرئيسي لتطوره وتقدمه وعلومه وابتكاراته واختراعاته. واللغة هي القاسم المشترك الذي يجمع الأمة في التعبير عن أفراحها وأقراحها واللغة هي الناقل الذي يلّم الشعب ويوّحده. فإذا أردنا أن نتكلم عن إشكالية اللغة فإنه يجب علينا أن لا نفرغها من محتواها ومن أيديولوجيتها وأبعادها المختلفة سواء كانت دينية أم سياسية أم حضارية أم أمنية أم قومية والقائمة قد تطول. فاللغة إذن تحدد لنا كيف نفكر وكيف نلبس ونأكل ونمرح ونمزح فهي وعاء كبير قد يلّم معاني وأفكار ومعتقدات وسلوكيات تعكس الفرد في بعده الإنساني والحضاري والثقافي والاتصالي والديني والاجتماعي.

الوضع الذي وصلت إليه اللغة العربية في وسائل الإعلام المختلفة شيء مخزي ومؤسف حيث أصبحت معظم هذه الوسائل خاصة السمعية البصرية منها تتفنن في استعمال اللهجات والعامية والدارجة وهذا بافتخار واعتزاز والمبرر هو أن العامية بسيطة ومفهومة لدى الجميع. وإذا رجعنا إلى موضوع العامية بدلا من اللغة العربية الفصحى نجد أن بعض المستشرقين والحاقدين على العرب والمسلمين خاصة هؤلائك الذين كانوا يهدفون إلى طمس الهوية العربية ودفن الإسلام والحضارة الإسلامية

كانوا يصّرون على استعمال العامية وهذا ما حدث على يد المنظرين للاستعمار الأوروبي في القرن التاسع عشر. وبذلك نجد الكثير من المستعمرين الفرنسيين في الجزائر على سبيل المثال قد كانوا يصّرون ويشجعون استعمال الدارجة والابتعاد بقدر الإمكان على اللغة الفصحى مما جعلهم ينشرون كتب بالدارجة ويشجعون كل من يستعمل العامية في التعليم والنشر والاتصال الرسمي وهم في نهاية الأمر من نشروا ثقافة تزييف القرآن وتحريفه وتجريده من معانيه الصحيحة من خلال شبكة من المشعوذين وأشباه الأئمة. موضوع استعمال العامية يطرح عدة تساؤلات: لماذا العامية؟ وهل اللغة العربية الفصحى عاجزة على إيصال المعاني والأفكار للجمهور؟ وهل اللغة الفصحى معقدة وصعبة إلى درجة أن الجمهور العريض لا يستطيع فهمها؟ وهل العامية مفهومة للجميع؟ أم أن اللغة العربية الفصحى عاجزة على مواكبة العلم والمعرفة وآخر الاكتشافات التكنولوجية؟

قبل أن نجيب على هذه الأسئلة نرجع قليلا إلى التاريخ لنسأله عن ماضي اللغة العربية وأمجادها وإنجازاتها المختلفة. اللغة العربية في أوج حضارة العرب وازدهارهم لم تكن عاجزة عن نقل العلم والمعرفة والاكتشافات والإبداعات العلمية. اللغة العربية الفصحى هي التي نقلت العلوم الطبية عن ابن رشد وابن سينا ونقلت رياضيات الخوارزمي وغيرهم من العلماء الذين ترجمت أعمالهم إلى اليونانية وغيرها من اللغات الأوروبية. فللإجابة عن الأسئلة السابقة نقول أن اللغة العربية الفصحى قادرة على نقل أي علم وأي معرفة في كل الأوقات والأزمنة. فالعيب ليس في اللغة وإنما العيب في من يستعمل هذه اللغة ومع الأسف الشديد وصل الحد بالكثير من الشرائح الاجتماعية في الدول العربية إلى التنصل من الأصل ومن اللغة العربية والتباهي باللغة الأجنبية والثقافة الأجنبية والزي الأجنبي . .الخ.

وإذا نظرنا إلى وسائل الإعلام وخاصة بعض القنوات الفضائية فنجدها بدلا من خدمة اللغة العربية ونشرها وتقويتها وتطويرها وتطويعها لمتطلبات الألفية الثالثة والعولمة نجدها تشوّه اللغة العربية وتقضي على أصالتها وغناها من خلال تحريفها وتهميشها والاعتداء عليها. وهكذا أصبح الخطاب الإعلامي العربي من حيث اللغة خطاب يضر باللغة العربية أكثر مما يخدمها حيث أن القناة الفضائية تصل إلى مئات الملايين من المشاهدين العرب وخاصة الشباب منهم من خلال البرامج

الترفيهية والمنوعات وغير ذلك ولأن القناة الفضائية وسيلة اتصال جماهيري فإنها تنمي النشء والمشاهد العربي على التخلي عن أصالة اللغة العربية السليمة الفصيحة وتعلم وتنشر الدارجة والعامية والتي تختلف من جهة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى داخل نفس البلد فما بالك إذا تعلق الأمر ب22 دولة و380 مليون نسمة.

وإذا نظرنا إلى اللغة العربية المستعملة في المحلات وفي الشوارع من خلال اللافتات واللوحات الإعلانية نلاحظ تلوث لغوي لا مثيل له حيث استعمال الدارجة وكتابة الإعلانات بالحروف اللاتينية واستعمال كلمات إنجليزية أو فرنسية مكتوبة بحروف عربية، ونفس الشيء نجده في الكثير من إعلانات الصحف التي لا تراعي احترام اللغة السليمة على الإطلاق. هذا الوضع مع الأسف الشديد يساهم في نشر ثقافة العامية والدارجة وثقافة الاعتداء على اللغة العربية الفصحى بحجة التبسيط والتطوير والتأقلم مع معطيات العصر. فالإعلام العربي بحاجة ماسة إلى مراجعة لغته احتراما للهوية العربية والشخصية العربية والسيادة العربية كما من واجبه أن يغرس في النشء روح الغيرة على ثوابته وأصالته وحبه لجذوره لأن اللغة العربية السليمة الفصحى هي من مكونات الشخصية العربية الأصيلة. ولا يخفى على أحد أن اللغة العربية هي واحدة من ست لغات سائدة في العالم محصنة ضد الاندثار والانهيار والانقراض. فاللغة العربية في عصر العولمة والمعلوماتية والعصر الرقمي والوسائط المتعددة أصبحت قضية وجود وشرف. فهي تعتبر ركن أساسي من أركان الأمن الثقافي والحضاري والفكري للأمة العربية والإسلامية حاضرا ومستقبلا، فاللغة هنا ليست لسانا فحسب وإنما هي عنوان للهوية والسيادة والحضارة والتاريخ والثقافة والأصالة.

اللغة إذن هي الوجه الأخر للتفكير وهي ليست ناقلا أو وعاءً بريئا أو مجرد مرآة عاكسة للاتصال والتواصل وإنما هي منظومة تحمل أيديولوجية وطريقة حياة وتفكير وسلوك ومبادئ وأسس فهي كل متكامل لا نستطيع أن نفصله عن شخصية الإنسان ووجدانه. أين الحكومات؟ وأين وزارات الإعلام؟ وأين المجامع اللغوية وأين حركة الترجمة التي بإمكانها تدعيم وتثبيت وتقوية الحركة العلمية والفكرية في الوطن العربي وبذلك تقوية اللغة العربية على نقل العلم والمعرفة ومواكبة التطورات العالمية؟ ماذا عن طرق وأساليب تدريس اللغة العربية في مدارسنا

وثانوياتنا وجامعاتنا؟ ماذا عن الوسائل العلمية والتعليمية لتبسيط عملية التعلم والفهم والاستيعاب للطالب؟ ماذا عن استعمال الوسائط المتعددة في تدريس اللغة العربية؟ ماذا عن الإنترنت والمواقع العربية في الشبكة وحجمها ونوعيتها؟ ماذا عن البحث العلمي في الوطن العربي وإلى أي مدى استطاع ويستطيع أن يضع اللغة العربية في مصاف اللغات الفاعلة في العالم؟ أسئلة نتركها لكل مثقف ومسؤول وإعلامي غيور على لغته وعلى هويته وأصله وتاريخه.

## الأمن الإعلامي العربي ... التحدي الكبير

هل المجتمعات العربية محمية إعلاميا؟ وهل هناك وعي بأهمية الموضوع وخطورته من قبل المسؤولين والمشرفين على الإعلام؟ ماذا عن موقف المجتمع المدني والجمعيات المختلفة من هذه الاشكالية وانعكاساتها على الأمن العربي بصفة عامة؟ ماذا عن موقف المؤسسات الإعلامية العربية أم أن معظمها عبارة عن صناديق بريد تُوزع ما ينتجه الآخر حسب قيمه ومعاييره وأيديولوجيته وفكره. وبذلك فهي تروّج لقيم إعلامية لا علاقة لها بالمجتمعات العربية ولا صلة لها بالشارع العربي ولا بقضاياه المصيرية وهمومه اليومية. فكما نتكلم عن الأمن الغذائي والأمن العسكري والأمن الاقتصادي والأمن الإستراتيجي يتوجب علينا الكلام عن قضية الأمن الإعلامي نظرا لأهمية الصورة وحرب الكلمات والحروب النفسية والحملات الدعائية في عصر لا يرحم وفي زمن أصبحت فيه المعلومة رأس مال الأمم والشعوب وأصبح فيه الرأي العام هو المحرك الأساسي للسياسة والاقتصاد والدبلوماسية.

فلا حرب بدون إعلام فعال ولا تنمية مستدامة بدون إعلام قوي ولا ديمقراطية بدون إعلام حر وديمقراطي وشفاف، ولا مجتمع مدني فعال وقوي ونشط بدون إعلام يعكس قيم ومبادئ وعادات وتقاليد المجتمع. ولا يمكن تحقيق كل ما تقدم بدون أمن إعلامي. الأمن الإعلامي أكثر استراتيجية وأكثر أهمية من أي أمن آخر لأن أمن العقول وأمن الأفكار وأمن القيم هي المقومات الأساسية لمجتمع له هوية وله شخصية وله ثوابت تجمع الأمة بمختلف أطيافها ومكوناتها. وللأمن الإعلامي مقومات وأسس ومبادئ ومستلزمات وشروط وبدونها فالكلام عن الأمن الإعلامي يعتبر ضرب من الخيال. التبعية الإعلامية العربية بلغت درجة من الخطورة منذ زمن

بعيد وزادت هذه الخطورة حدة مع العولمة والبث الفضائي المباشر وشبكة الانترنيت وثورة الاتصال. فكلما زادت التكنولوجيا تطورا وانتشارا، في ظل عولمة لا ترحم الضعيف والفقير ولا ترحم من لا ينتج ويساهم في صناعة الفكر والمعرفة والصورة، كلما زادت أنماط وأشكال التبعية والتقليد والذوبان في الآخر. والنتيجة الحتمية في النهاية هي انعدام الأمن الإعلامي الذي لا يمكن تحقيقه في غياب استراتيجية إعلامية واضحة وفي غياب انتاج مخطط ومبرمج ومدروس وفي غياب ميزانيات معتبرة وفي غياب انتاج رسالة إعلامية تنبع من رحم المجتمع ومشاكله وشجونه. فكلما زاد انتشار تكنولوجيا الاتصال عالميا كلما زاد احتكار صناعة الإعلام والمعلومات والمنتجات الثقافية والترفيهية وهذا يعني عولمة الإعلام وعولمة الثقافة وزيادة التبعية وانخفاض درجة الأمن الإعلامي.

كيف لنا أن نتكلم عن أمن إعلامي عربي في ظروف التبعية شبه الكاملة وفي ظروف الانجراف الثقافي وفي ظروف أصبح فيها المواطن العربي يستهلك منتجا إعلاميا وثقافيا وترفيهيا معظمه مستورد من وراء البحار بقيم وأفكار لا تمت بأية صلة لواقعه ومحيطه وبيئته وتاريخه وهويت. فالإعلام العربي الرسمي هو إعلام كرّس عبر عقود من الزمن انسلاخه التام عن واقع الشعوب العربية وجسد ثقافة اللا تواصل بين الشعوب والحكام وهذا ما أدى بالمواطن العربي إلى التوجه نحو إعلام الآخر، الذي صُمم وأُنتج أصلا للآخر وليس للعربي.

وهكذا أصبح الإعلام الغربي هو الذي يحدد أجندة المشاهد والمستمع والقارئ العربي وهذا يعني أن إعلام الآخر هو الذي يشكل في حقيقة الأمر الرأي العام العربي إذا سلمنا بمبدأ أن الإعلام ليس بريئاً وأن أي إعلام في العالم له سياسته وخطه الافتتاحي وإطاره المرجعي وقيمه وأيديولوجيته. وانطلاقا من هذا الانسلاخ الخطير فإننا لا نستطيع الكلام عن أمن إعلامي ولا نستطيع الكلام عن إعلام وطني أو قومي أو محلي يتفاعل مع هموم وقضايا الشارع العربي. فالتبعية الإعلامية والتقليد وفقدان الهوية في النظام الإعلامي العربي تشكل خطرا على الأمن الإعلامي وتهدد بذلك كيان الأمة برمتها. من جهة أخرى نلاحظ أن الانفتاح الإعلامي الذي شهده العالم العربي في الربع الأخير من القرن الماضي لم يكن في خدمة الأمن الإعلامي العربي ولا المواطن العربي. فالانفتاح، خاصة في مجال

الإعـلام الفضـائي، جاء عشـوائيا وبدون تخطيط وجـاء من أجل الربح السـريع والاسـتهـلاك السلبي مما زاد في تعمـيق هوة التـبـعـيـة والتـقليـد والذوبان في الآخر. فالإعلام هو صناعة الفكر والقيم وهو التأريخ اليومي للدول والمجتمعات والشعوب، وهو كذلك ذاكرة المجتمع وإذا تُرك لرحمة التجار والسماسرة فإن عواقب ذلك ستكون وخيمة على الأمة. وهذا في حقيقة الأمر ما يشكل خطرا كبيرا على الأمن الإعلامي العربي. الأمن الإعلامي العربي بحاجة إلى إعلام حر ومسئول لا ينحاز للسلطة ولا للمال وإنما لخدمة الحقيقة وقضايا الجماهير. سطوة السلطة العربية على الإعلام ضربت مصداقية الإعلام العربي في الصميم ودفعت بالشعوب العربية للتوجه إلى مصادر أخرى غير ما هو متوفر في الداخل، الأمر الذي عزز التبعية وكرس الانسلاخ وانفصام الشخصية. فالهروب من المحلي للارتماء في أحضان الأجنبي لإشباع الحاجات الإعلامية والثقافية عند المواطن العربي يضرب في الصميم الأمن الإعلامي.

فالإشكال هنا مطروح على مستويين، المستوى الأول يتمثل في الفجوة القاتلة بين الإعلام المحلي والمواطن أما المستوى الثاني فهو اعتماد الجمهور العربي على الإعلام الأجنبي وهذا يعني أن هذا الأخير هو الذي يضع الأجندة للمواطن العربي وهو الذي يحدد له ما يقرأ وما يشاهد وما يسمع. فالتبعية الاقتصادية وانعدام الديمقراطية وغياب المجتمع المدني وتهميش المواطن العربي وعدم مشاركته في العمل السيـاسي كلهـا عـوامل أدت بالإعـلام العـربي أن يكون مـجـرد انعكاس لهـده التناقضات من جهة ومكرس للتبعية من جهة أخرى. وما نلاحظه في الكثير من الأحيان في القضايا الدولية الحساسة وفي القضايا التي تكون فيها الدول العربية طرفا مهما هو إعلام عربي تائه بدون هوية وبدون شخصية وبدون حتى موقف واضح. نلاحظ إعلام يكرر ويجتر ما تتداوله وكالات الأنباء العالمية أو ما تتناوله كبريات المؤسسات الإعلامية العالمية، ففضائح غوانتانامو وفضائح أبو غريب وتمثيلية »جسيكا لينش« والأكاذيب المتكررة للبنتاجون والبيت الأبيض لم يتناولها الإعلام العربي إلا بعد ما فتح ملفاتها الإعلام الغربي. أما قضايا الإهانة والحملات الدعائية المتكررة ضد المسلمين والعرب فهي لا تُواجه بحملات إعلامية مخططة ومدروسة بطريقة علمية ومنهجية، لكن ما نلاحظه هو مجرد فرقعات هنا وهناك سريعا ما

تزول وبدون أي أثر يذكر. كم هي كثيرة القضايا المهمة التي يمر عليها الإعلام العربي مرور الكرام بدون استغلالها وتوظيفها بطريقة منهجية وعلمية مدروسة. وفي غالب الأحيان لا يعرف كيف يوظفها ويستعملها لخدمة القضايا العربية. وكم هي كثيرة المواضيع التافهة التي تنال مساحات كبيرة وفترات زمنية طويلة في وسائل الإعلام العربية. وكم هي كثيرة البرامج والمسلسلات والأفلام الهابطة التي تسمم وتحنط العقل العربي والفكر العربي أكثر مما تضيف له قيمة تذكر. النخب السياسية في العالم العربي مطالبة بـ «دمقرطة» النظام الإعلامي العربي وبالاستثمار في الصناعات الإعلامية والثقافية من أجل نشر قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومن أجل حماية الفضاء الإعلامي العربي من التلوث واللاأمن الذي يعاني منه. فالأمن الإعلامي يتحقق من خلال إعلام ملتزم ومسئول يؤمن بكرامة الإنسان وبحريته ويؤمن بالبحث عن الحقيقة ومحاربة الفساد والفقر والجهل في المجتمع؛ إعلام يتفاعل مع الشارع ومع هموم ومشكلات الفئات العريضة من المجتمع. المواطن العربي بحاجة إلى إعلام هادف وملتزم ومسئول ينبع من رحم قيم وتقاليد وعادات وهوية المجتمع، بهكذا إعلام يستطيع العرب الكلام عن الأمن الإعلامي وعن إعلام عربي الهوية وعربي القيم وعربي الرسالة وعربي الهدف.

## العرب والثقافة...الحلقة المفقودة

الكلام عن الثقافة في العالم العربي يسوده دائما الطابع التشاؤمي والسلبي ولغة النقد والتناقضات والتحسر والبكاء على الأطلال. فالكثير يتكلم عن بؤس الثقافة العربية وعدم استثمار العرب في الصناعات الإعلامية والثقافية والتبعية والتقليد والاستهلاك السلبي. كما يتكلم النقاد عن ضعف الإنتاج الفكري والعلمي وضعف الجامعات العربية وعدم توفرها على مستلزمات وشروط الإبداع والابتكار العلمي. كما يرى آخرون أن العرب لا يولون أهمية للبحث العلمي وأن الموازنات المخصصة لهذا الغرض لا تكاد تذكر ولا تساوي ميزانية جامعة واحدة من الجامعات الراقية في الولايات المتحدة الأمريكية. فالكل يجمع أن العرب لا ينتجون ما يستهلكون ثقافيا وهناك ضعف كبير في الإنتاج الفكري والعلمي والثقافي وفي صناعة المعرفة. فالعرب لا يصنعون حتى ورق جرائدهم.

كثيرا ما تتردد عبارة "العرب لا يقرؤون" رغم أن أول آية نزلت على المصطفى عليه السلام هي آية تحث على القراءة. من الكلام الذي يتردد عن الفضاء الثقافي في العالم العربي، ضعف الصناعات الثقافية وشح مخرجاتها. أما الواقع الإعلامي وخاصة الفضائي منه- تشير الإحصائيات إلى وجود 1400 فضائية عربية- فهو كذلك يعاني من انتقادات لاذعة تتعلق بتبعيته وسطحيته وضعف خطابه. أما عن التعليم العالي فغالبا ما تتمحور النقاشات حول الفجوة بين الجامعة والمجتمع وغياب البحث العلمي وخير دليل على ذلك هو المراتب المتأخرة التي حازت عليها الجامعات العربية في التصنيف العالمي،حيث أن أول جامعة عربية جاءت في المرتبة 500. أما عن الإنتاج الفكري، فالعرب لا يساهمون إلا ب ما نسبته 1٪ من الإنتاج العالمي. ماذا تقول الإحصائيات الرسمية؟ وماذا تقول التقارير في هذا المجال؟

تأتينا تقارير من جهات عديدة ومختلفة من الحين إلى الآخر عن الإنتاج الفكري والعلمي للعرب وعن الصناعات الثقافية والأداء الإعلامي والتعليم الأساسي والتعليم العالي والبحث العلمي. في هذا المقال نقف عند تقرير مؤسسة الفكر العربي والموسوم "التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية" برعاية المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا ومركز الخليج للأبحاث. التقرير يعتبر حصاد عمل استمر أكثر من عام، أشرف عليه فريق عمل يضم أربعين باحثا وأخصائيا من مختلف الدول العربية. غطى تقرير مؤسسة الفكر العربي خمسة مجالات هي: التعليم العالي، الإعلام، التأليف والنشر، الانترنيت والمدونات، وأخيرا الحصاد الثقافي.

ففي مجال التعليم العالي يفيد التقرير أن نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي في العالم العربي لا تتجاوز 21,8٪ بينما نلاحظه في دول ككوريا الجنوبية 91٪ وأستراليا 72٪ وإسرائيل 58٪. المؤشر الإيجابي في هذا السياق هو التحاق عنصر الإناث بالجامعة بنسب عالية. وصل في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى 76٪ ومملكة البحرين 68٪ ولبنان 62٪. هذه النسب تتفوق على دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتركيا. أما بالنسبة لنسبة أعضاء هيئة التدريس للطلاب فجاءت النتائج مخيبة للآمال حيث أن هناك عضو هيئة تدريس واحد لكل 24 طالب، بينما النسبة في اليابان هي أستاذ جامعي واحد لكل 8 طلاب، وأستاذ جامعي واحد لكل 13 طالب في الولايات المتحدة الأمريكية. يشير التقرير كذلك إلى ارتفاع نسبة الطلاب

الذين يقبلون على دراسة العلوم الإنسانية والاجتماعية. ففي جمهورية مصر العربية مثلا تبلغ النسبة 79٪. وتعتبر هذه النسبة عالية بكل المقاييس أما عواقبها على مسار التنمية المستدامة فتكون وخيمة لا محالة.

في مجال الانترنيت والمدونات أفاد التقرير أن عدد المدونات العربية بلغ 490 ألفا وهذه النسبة لا تتجاوز 0,7٪ من مجموع المدونات في العالم. كما يشير التقرير إلى أن مصر تستحوذ لوحدها على 31٪ من مجموع المدونات العربية. أما عن المواقع العربية على شبكة الانترنيت فيشير التقرير حسب إحصائيات 2007، أن هناك 41 74 ,5 موقع أي بنسبة 0,026 من عدد المواقع العالمية. أما عن نسبة استخدام الانترنيت إلى عدد السكان على مستوى العالم العربي، فتأتي دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى ب33٪ وقطر 26٪، المملكة العربية السعودية 11٪، الجزائر 10٪، مصر وسورية 7٪ لكل منهما. والتحدي الذي نلاحظه في الإقبال على الانترنيت هو لأي غرض وما هي استخدامات هذه الوسيلة والإشباعات التي يريد تحقيقها المستخدم العربي. النتائج تقول في هذا الصدد أن البحث العلمي والمعرفة يأتيان في آخر الأولويات بعد الدردشة والموسيقى والبريد الإلكتروني.

في مجال التأليف والنشر أنتج العرب في سنة 2007,27,809 كتاب، بمعدل كتاب ل12 ألف مواطن عربي، بينما النسبة في بريطانيا على سبيل المقارنة كتاب لكل 500 بريطاني، وكتاب لكل 600 أمريكي وكتاب لكل 900 ألماني. بالنسبة للإعلام الفضائي نلاحظ التزايد المذهل للقنوات الفضائية خلال العقد الأخير إذ أن عددها وصل إلى 1400، وقد يزيد عن هذا العدد في أي لحظة، لكن مشكلة الإعلام الفضائي العربي، ولو أنه ساهم في زيادة الروافد الإعلامية وزيادة المادة الإعلامية، إلا أن الكم طغى على الكيف، حيث انتشرت فضائيات الشعوذة و"الرسائل القصيرة" و"تلفزيون الواقع" و"ستار أكاديمي" وغيرها كثير من التوليفات الإعلامية التي قد تضر بالفضاء الثقافي العربي أكثر مما تفيده، بل أنها تساهم في تلويث الموروث الثقافي العربي الغني بأصالته ونوعيته وتنوعه وثرائه.
هذه بعض الأرقام و بعض الإحصاءات عن مجال كبير وواسع وعن مجال حيوي واستراتيجي لأي مجتمع ولأي بلد، السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو ما العمل

وما هي الإستراتيجية وما هي الرؤية التي يجب أن يتخذها صانع القرار العربي حتى ينتقل العرب من مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة الإنتاج ويصبحون بذلك فاعلون في الفضاء الثقافي وليسوا مستقبلون. يجب على صانع القرار العربي في المجال العلمي والفكري والثقافي والمعرفي أن يعي أن مخرجات الثقافة والعلم والمعرفة هي أساس تنمية الإنسان المواطن العربي في بعده الفكري والاقتصادي والثقافي والمادي. فلا تنمية مستدامة بدون ثقافة وعلم، ولا تنمية اقتصادية بدون اقتصاد المعرفة وبدون بحث علمي وبدون جامعات نوعية متميزة وبدون مراكز بحث. فالتنمية الثقافية هي عماد وأساس مختلف أنواع التطور والنمو.

ففي عصر العولمة، لا خيار أمام العرب سوى المساهمة في الفضاء الثقافي والعلمي والفكري والمعرفي العالمي حتى يكون لهم وجود وحتى يكوّنون صورة لنفسهم أمام العالم. صورة تعبر عنهم وعن ثقافتهم وموروثهم الثقافي والحضاري والديني والعلمي والفكري. فمن لا ثقافة له ولا صورة له بين الأمم، لا وجود له وهذا يعني أن التحديات كبيرة في عالم لا يرحم ولا يشفق وفي عصر أصبحت الغلبة فيه لمن يتحكم في صناعة المعرفة وفي صناعة الصورة وفي صناعة الرأي العام.

## أفول السلطة الرابعة والحاجة إلى السلطة الخامسة

ما يدور في العالم هذه الأيام من أزمات وحروب ونزاعات وخلافات دولية،وما شهده العالم بأسره من تداعيات وانعكاسات 11 سبتمبر 2001 يؤشر إلى تطورات خطيرة قد تعصف بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الصحافة حتى في أعتق ديمقراطيات العالم. ما كان متعارف عليه في الأوساط الإعلامية والسياسية بالسلطة الرابعة أي سلطة الإعلام التي تراقب السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية أصبح في خانة التاريخ وأدبيات الماضي حيث أن ما يحدث هذه الأيام في الأوساط الإعلامية العالمية أصبح بعيد كل البعد عن أطروحة وسائل الإعلام كقوة مضادة أو سلطة تراقب تجار الحروب والأسلحة وصقور البيت الأبيض. فالإعلام الذي يغطي أحداث ومجازر ومذابح بؤر توتر عديدة في العالم أصبح يطبل للحرب أكثر مما يعبر عن بشاعتها وعدم شرعيتها وقانونيتها وإنسانيتها وعن خسائرها وتداعياتها وانعكاساتها السلبية الكبيرة. الإعلام كسلطة رابعة أصبح أسطورة

وأصبح نظرية جوفاء لا أساس لها من الصحة في أرض الواقع. وسائل الإعلام أصبحت جزءا من القوى الفاعلة في المجتمع وأصبحت جزءا من البنية الفوقية التي تتحكم فيها قوى المال والأعمال والسياسة. فالإعلام الذي كان من المفروض أي يكشف العيوب والتجاوزات والمغالطات الكبيرة والتلاعبات الخطيرة بالرأي العام أصبح جزء من اللعبة يبرر ويفسر ويضلل ويعتم لصالح الوضع الراهن ولصالح القوى الفاعلة في المجتمع على حساب غالبية الشعب وعلى حساب الموضوعية والحرية والحقيقة. بالأمس كذب جورج بوش الابن على الشعب الأمريكي وعلى العالم بأسره وبرر حربه على العراق بأسلحة الدمار الشامل وعلاقة صدام بن لادن، وصدّق الشعب الأمريكي والعالم بأسره الأكذوبة وغزت أمريكا العراق بحجة الحرب على الإرهاب. وتكررت الأكاذيب وجاءت أمريكا على الأخضر واليابس بحجة الزرقاوي والإرهابيين في الفلوجة. الاتحاد الأوروبي الداعي والمدافع عن حقوق الإنسان وحرية الشعوب انحاز إلى السكوت والتواطؤ الضمني على حساب قول الحق. في دارفور تحرك العالم في الاتجاه الذي حددته أمريكا والآلة الإعلامية العالمية ورفعت القضية إلى مجلس الأمن، أما ما يحدث في غزة فلا يهم لا الاتحاد الأوروبي ولا الأمم المتحدة ولا الإعلام الذي من المفروض أن يحترم رسالته ويحترم نفسه ويحترم الموضوعية والحرية وقول الحقيقة مهما كان الثمن. الممارسات الإعلامية هذه الأيام في عصر تكنولوجيا المعلومات والعصر الرقمي والعولمة تؤكد أفول السلطة الرابعة وانهيار أطروحة الإعلام كقوة مضادة وقوة فاعلة في المجتمع تراقب وتستقصي وتكشف عن الحقائق. فحتى في الدول الديمقراطية التي جاءت الحكومات فيها عن طريق الانتخابات الديمقراطية وحيث نلاحظ الفصل بين السلطات خاصة السلطة القضائية والسلطة التنفيذية نلاحظ اختراق لمبادئ عديدة من أهمها الحق في الحصول على المعلومة واختراق الحريات الفردية والخصوصية وإلى غير ذلك. فقانون المواطنة Patriot Act في أمريكا يعتبر انتهاكا وتدخلا سافرا في خصوصية وحقوق المواطن الأمريكي وخاصة المواطن من أصول عربية أو إسلامية.

فمنذ بروز العولمة أصبح مبدأ السلطة الرابعة فارغا من محتواه ولا يعني الكثير في عالم الاحتكارات الإعلامية والصناعات الثقافية العالمية التي تنمّط وتقولب

الرسائل الإعلامية وفق منظور معين ومنطق محدد مسبقا. مؤسسات إعلامية ضخمة فرضت نفسها على الصناعات الإعلامية وأصبحت تحتكر الصوت والصورة والنص، شركات رأسمالها يقدر بعشرات المليارات من الدولارات مثل "نيوز كورب"، "فياكوم"، "أ.أو.أل تايم ورنر"، "جنرال الكتريك"، "مايكروسوفت"، "برتلسمان"، "مايكروسوفت"، "يونايتد جلوبال كوم"، "ديزني"، "فرانس تليكوم"، "تليفونيكا". لقد قضت الثورة الرقمية على الحدود التي كانت تفرق بين طرق الاتصال التقليدية: الصوت، النص، الصورة. كما جعلت من الانترنيت وسيلة اتصالية عالمية لا تؤمن لا بالحدود ولا بالأيديولوجيات ولا بالحواجز اللغوية. الانترنيت أصبحت الوسيلة الاتصالية العالمية التي يستعملها ويتفاعل معها مئات الملايين من البشر. فالعولمة هي عولمة وسائل الإعلام والاتصال وهي عولمة الشركات الضخمة التي تعد ميزانيتها بمئات المليارات من الدولارات، هذه الشركات أصبح شغلها الشاغل الربح والكسب والتوسع والشهرة والعالمية على حساب "السلطة الرابعة" التي أصبحت موضة متآكلة تجاوزتها الأحداث في عصر العولمة. هذه الشركات الضخمة لا تهمها التجاوزات التي تحدث في حق حرية الصحافة وحرية الكلمة وقول الحقيقة. فهي بكل تأكيد لا تستطيع أن تكون لا سلطة رابعة ولا سلطة مضادة تقف أمام أنانية أباطرة أصحاب المال والنفوذ السياسي في المجتمع، حيث أن الشركات الإعلامية الضخمة أصبحت جزء لا يتجزأ من النظام أو " الإيستبليشمنت" Establishment على حد قول الأمريكيين، فالمؤسسات الإعلامية مع الأسف الشديد انحازت لسلطة المالو السياسة على حساب السلطة الرابعة والسلطة المضادة. فهي طرف في اللعبة حيث أصبحنا نلاحظ تداخل المؤسسات الإعلامية في المؤسسات الصناعية والعسكرية والكل أصبح يتكامل ويتواطأ ويتعاون من أجل المال بغض النظر عن الوسائل والطرق المستعملة وبغض النظر عن الثمن أو المبادئ التي توضع عادة في أدراج الرياح.

بأفول السلطة الرابعة يتحتم على المجتمع محليا ودوليا أن يفكر في إقامة السلطة الخامسة للتصدي لأشكال وأنواع الدعاية والتلاعب بعقول الناس. السلطة الخامسة تتمثل في المجتمع المدني الذي يجب أن ينظم نفسه لمواجهة سلطة وسائل الإعلام التي انحازت للسلطات الثلاث في المجتمع وخاصة سلطة المال والسياسة.

ما حدث في فنزويلا بين وسائل الإعلام والرئيس "هوغو شافيز" وما حدث بين وسائل الإعلام في الشيلي والإطاحة ب"سلفادور أليندي" وما يحدث هذه الأيام في أوكرانيا وفي سوريا، كلها أدلة مخزية تؤكد إفلاس الأنظمة الإعلامية المختلفة ووقوفها إلى جانب أصحاب المال والسياسة وتجار الحروب والأسلحة على حساب الجماهير البريئة والرأي العام الذي لا حول ولا قوة له، تتلاعب به رياح الدعاية والتعتيم والتضليل كما تشاء. فوسائل الإعلام في القرن الحادي والعشرين، قرن العولمة وعصر الرقميات ما هي إلا الذراع الأيمن للهيمنة والسيطرة والتحكم في مخرجات الفكر والرأي والأيديولوجية.

فالماكينة الإعلامية أصبحت اليوم هي المنظر والمبرر والمفسر لما هو عليه العالم اليوم، عالم تحتكره وتسيطر عليه حفنة من أباطرة المال والسياسة. فالإعلام في عالمنا اليوم يتميز، على حسب قول "إغناسيو راموني"، بالتلوث والتسمم بكل أنواع الأكاذيب والإشاعات والتضليل والتشويه والتلاعب. والمطلوب بكل بساطة هو تطهير هذا الإعلام من كل هذه الشوائب والملوثات. ومن هنا يتوجب على المنظومة العالمية في التفكير في إنشاء مرصد عالمي للإعلام لمراقبة التجاوزات والألاعيب، كما يتوجب على المجتمع المدني في كل دولة أن يشكل مرصد على المستوى الوطني لمراقبة التضليل والتعتيم والتلاعب بالحقيقة لصالح حفنة من أصحاب النفوذ المالي والسياسي. إن الصناعات الإعلامية الضخمة أصبحت تفضل مصالحها بالدرجة الأولى على حساب مصالح الشعوب والدول والأمم والإنسانية جمعاء. التجارب في الميدان أكدت أن الصناعات الإعلامية الضخمة سرقت ونهبت حرية التعبير وحرية الصحافة من أصحابها الحقيقيين وهم الشعوب لصالح أصحاب المال والنفوذ السياسي وهذا الموقف يتناقض جملة وتفصيلا مع مبدأ الديمقراطية ومبدأ السوق الحرة للأفكار ومبدأ المسؤولية الإعلامية.

إن القوانين التي تنظم وسائل الإعلام عبر العالم حاليا هي قوانين ناقصة وغير قادرة إيقاف مسلسل وسيناريوهات التلاعب واستغلال وسائل الإعلام لتحقيق مصالح ضيقة لجهات محددة. ما يحدث اليوم من أزمات ونزاعات وحروب وانتهاكات لحقوق الإنسان في مناطق عدة في العالم هو وصمة عار على الإنسانية جمعاء ووصمة عار على المتلاعبين بالعقول وهؤلائك الذين يتفننون في التشويه

والتضليل والتعتيم من أجل فبركة الواقع وفق أجندة محددة وليس تقديم هذا الواقع كما هو. لقد تفطن "وولتر ليبمان" لهذه العملية في عشرينات القرن الماضي بجملته الشهيرة "الواقع كما تصوره لنا وسائل الإعلام". فالحروب والأزمات والصراعات هي بمثابة وصمة عار على جبهة كل إعلامي يدعي أنه يدافع عن الحق ويكشف المستور عن كل ما هو معاد للإنسانية ولحقوق الإنسان وللاستغلال والبطش والاستعمار والاستيطان...الخ. إن المجتمع المدني أمام مهمة كبيرة جدا ومسؤولية ضخمة للوقوف أمام سرقة حرية التعبير والحريات الفردية وحرية الصحافة من شعوب العالم قاطبة سواء في الدول المتقدمة والتي تدعي الديمقراطية وحرية الفكر والرأي، أو في الدول النامية التي تعاني من نارين، نار الهيمنة والسيطرة الخارجية ونار التسلط والدكتاتورية في الداخل. إن الوضع الذي توصلت إليه وسائل الإعلام في القرن الحادي والعشرين يشير إلى خطورة كبيرة يجب دراستها ومعالجتها في أقرب وقت ممكن، لأن الأمر يتعلق بتحنيط العقول والتضليل والتلاعب بالرأي العام العالمي على حساب المبادئ الأساسية للإنسانية ولحقوق الإنسان ولحريته وكرامته. إن ما يحدث في العراق وما يحدث باسم محاربة الإرهاب وما يحدث في فلسطين وأفغانستان ما هو إلا انتهاك مباشر وعلى الهواء لحقوق الإنسان ولحرية التعبير والحريات الفردية. إن أخطر شيء تعاني منه البشرية هو تلويث الفكر وأكبر جريمة تعيشها هي التضليل والتشويه وإخفاء الحقيقة وترويج الأكاذيب والأساطير وسلب حق المعرفة وحق التعبير عن الرأي وحق الاختلاف في الرأي من عامة الشعوب في العالم. العالم اليوم بحاجة إلى سلطة خامسة توقف تواطؤ وتحالف وسائل الإعلام مع تجار الحروب والأسلحة وترجع الحق في المعرفة والإعلام والاتصال والرأي والاختلاف في الرأي إلى شعوب العالم. من غير الممكن أن تنعم البشرية بالاستقرار والأمن والطمأنينة والسلام في ظل إعلام ملوث وحابل بالأكاذيب والأساطير والتضليل والتلاعب. فحوار الحضارات والديات والثقافات لا يكتب له النجاح في ظل ممارسات إعلامية بعيدة كل البعد عن النزاهة والموضوعية والمهنية والالتزام.

فالسلطة الخامسة من شأنها أن تراقب تواطؤ وسائل الإعلام والماكينة الإعلامية مع سلطة المال والسياسة. هذه السلطة الخامسة هي سلطة المجتمع المدني في تطهير

المجتمع من التلوث الإعلامي والثقافي وتطهير بذلك عقول وأفكار الشعوب في مختلف أنحاء العالم. هذه الشعوب التي أصبحت مجرد أرقام تستغل وتستعبد وتستعمل كآلات للإنتاج والاستهلاك ليس إلا. وما دامت عقول شعوب العالم ملوثة وحبلة بالأكاذيب والخرافات والأساطير والتضليل والتشويه فإنه من الصعب جدا الكلام عن حوار الثقافات والديانات وصداقات الشعوب والأمم. فالتزييف والتضليل والتشويه والتعتيم متا هي إلا آليات تفرز الحقد والكراهية والجهل التي تعتبر من مظاهر التخلف والغطرسة. وصدق من قال أن الطبيب إذا أخطأ فقد يتسبب في وفاة شخص أما الصحفي إذا أخطأ فإنه يقتل ضمير وعقل وفكر الملايين. ومن هنا تأتي الخطورة الكبيرة لوسائل الإعلام عندما تنحرف عن رسالتها الشريفة والنبيلة وتنحاز لسلطة المال والسياسة.

## "وطني الحبيب" ... عنوان الإعلام الهادف

في مساق "وسائل الإعلام والمجتمع" في قسم الإعلام بجامعة قطر، كنت دائما أطرح السؤال التالي: ما هو البرنامج الإذاعي أو التلفزيوني القطري المفضل لديكم؟ ولماذا ؟ فكان الاختيار الأول للطلبة برنامج "وطني الحبيب" "لأنه برنامج الشعب، برنامج الجماهير، برنامج الصراحة والشفافية، برنامج طرح المشاكل والقضايا والبحث عن حلول لها. برنامج يجد الجمهور نفسه فيه لأنه يخاطبه ويعطيه فرصة للكلام والتعبير عن رأيه بكل حرية وديمقراطية وبدون رقيب"، هذا كلام الطلبة. البرنامج الإذاعي الشهير والمتميز "وطني الحبيب صباح الخير" هو مثالا وقدوة للإعلام المسئول والفاعل والمؤثر والمتفاعل مع المجتمع. هذا البرنامج في إذاعة قطر هو الإعلام الحقيقي الذي يطرح قضايا وهموم وانشغالات ومشاكل واستفسارات المواطن والوافد على حد سواء. برنامج يجمع المسئول والشعب عبر الأثير للرد على الاستفسارات والأسئلة وانشغالات واهتمامات الجمهور. برنامج إذاعي متميز هدفه هو طرح القضايا المجتمعية الهامة كالازدحام المروري، ارتفاع الأسعار، مشاكل الخدم، التركيبة السكانية، الرسوم الدراسية وغيرها كثير من القضايا والمشاكل اليومية التي يعاني منها المجتمع. مثل هذه البرامج ترفع مستوى الوعي والمسئولية في المجتمع، وتنمي الحس الوطني عند الفرد في المجتمع. فهي

منبر للحوار والنقاش والرأي والرأي الأخر، وهي كذلك برامج تقوي وتغذي المجتمع المدني بوسيلة وقناة تجمع المواطن بالمسئول لتنمية روح المسئولية والمواطنة والولاء والدفاع عن الحق والصالح العام. مثل هذه البرامج تساعد صاحب القرار على التعرف على نبض الشارع وعلى حقيقة الواقع بدون تضليل ولا تزييف. فالإعلام في أي مجتمع هو مفتاح الديمقراطية والحكم الراشد فهو أساس الرقابة الذاتية والنقد الذاتي والصراحة والشفافية.

فالإعلام الهادف والمسئول والفاعل في المجتمع هو الإعلام الملتزم الذي يساير التغيرات والتطورات التي يشهدها المجتمع في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة. تثار في الأوساط العلمية والأكاديمية من حين لأخر حوارات ساخنة حول المنظومة الإعلامية ودورها في المجتمع وما تستطيع أن تفعله من بناء وتوعية ومساهمة في التغيير والتشييد والتنمية الشاملة وكشف الحقائق والتجاوزات والأمراض الاجتماعية والأخطاء المختلفة التي تشل العمل الهادف والناجح. فالإعلام سلاح ذو حدين؛ فقد تكون المنظومة الإعلامية عالة على المجتمع وهذا من خلال نشر ثقافة التلميع والتبسيط والتهميش والتركيز على القشور وإهمال الجوهر. هذا النوع من الصحافة هو النوع السلبي الذي لا يغيّر الأمور ولا يساهم في صناعة الأحداث وعادة ما تنكشف أموره عندما تتأزم الأوضاع وتسوء الأحوال.

إعلام التلميع والتملق يكون همه الوحيد هو إرضاء المسئول بكل الطرق والوسائل، همه الوحيد هو تكريس النظام والمحافظة على الوضع الراهن. فهمه الوحيد هو التبجيل والمدح والتسبيح. فالرسالة والأجندة في هذه الحالة تكون شيء والواقع شيء أخر. وبدلا من أن تكون المنظومة الإعلامية سلطة رابعة تراقب السلطات الأخرى وتكشف عن هموم ومشاكل الشارع وتطرح القضايا المصيرية للأمة للنقاش والحوار نجدها تعمل على تلميع السلطة. الضمير هنا غائب تماما حيث يقوم الصحافي بعملية تزييف وتضليل وتشويه منتظمة، مستمرة وبطريقة عفوية وتنحصر المهمة والرسالة في هذه الحالة في التبجيل والتسبيح الأمر الذي لا يضيف شيئا للمجتمع بل يسهم في نشر ثقافة التزييف والتضليل والنفاق الاجتماعي

وهكذا يصبح الصحافي ومؤسسته الإعلامية بعيدين كل البعد عن خدمة المجتمع وكشف الحقيقة والمشاركة في صناعة القرار والأحداث وتغيير الواقع. صحافة

التلميع تفرز رأيا عاما مزيفا مضللا. وقد يفاجئ هذا الرأي العام نفسه في ظل هذه الصحافة من حين لأخر بالأزمات وبالواقع المرير الذي يعيشه حيث التباين الكبير بين ما يُنشر في الصحف وما تبثه وسائل الإعلام والواقع. وهنا يبدأ التفكك وانهيار المصداقية بين الرأي العام والوسيلة الإعلامية حيث أنه آجلا أم عاجلا يكتشف الرأي العام أن ما يصله من رسائل إعلامية بعيد كل البعد عن الواقع.

هل من رسالة يؤديها الصحافي في المجتمع؟ هل من مبادئ يؤمن بها ويعمل جاهدا على تطبيقها؟ هل من حقيقة يبحث عنها ويتعب من أجلها ويخاطر ليلا نهارا لإيصالها للقارئ الذي يعتبر رأس ماله؟ هل الهدف هو كشف أمراض المجتمع وتناقضاته وتجاوزاته؟ أم الهدف هو التملق والتلميع والتقارير المزخرفة والملونة والتي تهدف إلى إرضاء المسئول باستعمال كل الطرق وكل الوسائل ؟ هذه التساؤلات تظهر تافهة لا محل لها من الإعراب في قاموس الصحافة المسئولة والفاعلة وقاموس السلطة الرابعة، لكن في مجتمعاتنا العربية ما زالت تُطرح ويجب علينا أن نطرحها باستمرار وبجدية ولأكثر من سبب. أولهما أن معظم المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي ما زالت لم ترق إلى مستوى المؤسسة الإعلامية الاجتماعية المسئولة والمدركة للدور التي يجب أن تلعبه في المجتمع والدليل على ذلك مئات الفضائيات العربية التي تعتبر دكاكين لبيع الإعلانات والرسائل القصيرة وتحقيق الأرباح بأي وسيلة وطريقة. أما السبب الثاني فيتمثل في الموضة الجديدة التي ظهرت في بعض الفضائيات العربية والتي ابتكرت نوعا جديدا من الإعلام وهو إعلام "التمظهر" و"الشوبيز" والبحث عن الجمهور بكل الطرق والوسائل.

إعلام التملق والتلميع والتسبيح يعمل على تسطيح التفكير والنظر إلى القضايا الجوهرية في المجتمع. يهدف إلى تغليط الرأي العام والتضليل وكل ما يتناقض مع أخلاقيات المهنة الشريفة والعمل النزيه، المهم هنا هو الحماس والتعبئة والتجنيد وليس التحليل واستقصاء الواقع والبحث عن الحقيقة واحترام الرأي الأخر والنقاش السليم والبناء. الهدف هنا هو ليس إرضاء الحاكم أو صاحب السلطة السياسية أو المالية وإنما البحث عن الحقيقة واستقصاء الواقع من أجل الصالح العام. الإعلام الذي يحتاجه المجتمع هو الإعلام الفعال الذي يخاطر ويغامر ويجازف من أجل

إنصاف المسكين المهمش الضعيف المهضومة حقوقه، الإعلام الذي يقف أمام سلطة المال والسياسة، التي تستعمل كل السبل والوسائل والطرق التي تخرج عن الأعراف والقوانين والأخلاق لتحقيق أهدافها وأطماعها ومصالحها على حساب الفئات العريضة من المجتمع. الإعلام العربي اليوم بحاجة إلى صحافة فاعلة، صحافة تقف إلى جانب الضعيف تنصفه وتحميه من جبروت النفوذ المالي والسياسي. مع الأسف الشديد ورغم مرور عقود من الزمن من استقلال الدول العربية ومن الممارسة الإعلامية فيها ما زلنا في عهد صحافة التلميع وإذا خرجنا عنها من حين لأخر فنجد أنفسنا أمام صحافة "التمظهر" والفلكلور و"الشوبيز" وصحافة التسطيح والتهميش والتبسيط، صحافة تخلق ذوقا هابطا لا يفيد في شيء بل يساهم في ذوبان شبابنا في الأخر.

أصبحت الصحافة القوية الفاعلة في عصرنا الراهن هي بارومتر الديمقراطية والتقدم والازدهار وهي صانعة الرأي العام القوي والفعال الذي يطيح بالمسئولين والحكومات وقادة الأحزاب الفاسدة. فالمواطن العربي اليوم لا يتقبل احتكار المعلومة ولا التضليل والتزييف ولا فبركة الواقع. كما أنه لا يقبل بالرقابة والحذف والإعلام العمودي. التحديات كبيرة وضخمة والتغير في الميدان لا يكتب له النجاح إذا لم تتغير الدهنيات وطريقة التفكير والتعامل مع الآخر. والمؤسسة المرشحة بامتياز للقيام بعملية التغيير الفكري والذهني وتغيير السلوكيات والعادات السيئة والخاطئة قبل التغيير المادي، هي المؤسسة الإعلامية إذا تحلت بالمسؤولية والالتزام والمهنية وإذا تبنت منطق الحوار والنقاش من أجل خلق سوق حرة للأفكار وإفراز مجتمعا مدنيا قويا وفاعلا. فمزيدا من التألق والنجاح لبرنامج "وطني الحبيب" الذي نأمل أن نرى مثله الكثير في أرجاء الوطن العربي.

## الإعلام الأمني

تعتبر القضايا الأمنية من أهم التحديات التي تواجهها الدول العربية في القرن الحادي والعشرين لاعتبارات عدة من أهمها ظاهرة العولمة والإعلام الجديد والمجتمع الرقمي والتطورات والتحولات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يشهدها العالم. ناهيك عن ما أفرزته ثورات الربيع العربي من

تداعيات وانعكاسات على مختلف الأصعدة. فالعولمة بمختلف مظاهرها وتجلياتها مست السياسة والإعلام والثقافة والاقتصاد والاجتماع والدين والهوية والعادات والتقاليد مما أدى إلى دمج وصهر دول العالم في بوتقة واحدة تشكل سوقا واحدة وأنماط استهلاكية متشابهة وقيم معولمة وثقافة واحدة وهوية موحدة ما يعني انهيار وأفول الثقافات المحلية والهويات الوطنية واللغات وغيرها من مقومات الشعوب والأمم على مختلف أعراقها وثقافاتها ودياناتها وقيمها وعاداتها... الخ. فالبث الفضائي المباشر والانترنيت جعل من العالم قرية واحدة تعكس سيطرة وهيمنة من يصنع التكنولوجيا ومن يتحكم في محتوياتها. فالشبكات الاجتماعية على سبيل المثال غيرت خريطة العلاقات الانسانية داخل العائلة الواحدة فما بالك القرية والعشيرة والمجتمع المحلي والمدينة والبلد ككل. كل هذا يؤدي أو يفرز بيئة جديدة للقضايا الأمنية تتعقد فيها الأمور وتختلط وتصعب مما يعقد الأمور ويزيد من التحديات أمام الجهات المعنية بالقضايا الأمنية خاصة والمجتمع ومكوناته المختلفة بصفة عامة.

على غرار الأنواع العديدة من الإعلام المتخصص، يكتسي الإعلام الأمني أهمية كبيرة جدا نظرا لاعتبارين أساسيين. يتمثل الاعتبار الأول في الدور الاستراتيجي الذي يلعبه الإعلام في المجتمع سواء فيما يتعلق بتشكيل وتكوين الرأي العام أو فيما يخص تحديد ما يتعرض له الجمهور وما يتأثر به من قبل وسائل الاعلام المختلفة أو فيما يخص الوقت الكبير الذي يخصصه الفرد لاستهلاك وسائل الإعلام المختلفة من تلفزيون وانترنيت وإذاعة وجرائد ومجلات... الخ حيث تؤكد الدراسات أن عدد ساعات التعرض تتراوح ما بين أربع ساعات إلى ما يزيد على اثنى عشرة ساعة. من جهة أخرى نلاحظ أن الأمن بمختلف أنواعه وأشكاله يلعب دورا محوريا في حياة الفرد والأسرة والمجتمع والدولة. كما أننا لا نستطيع أن تتكلم عن ثقافة أمنية ووعي أمني بدون وسائل الإعلام. فالجهات الأمنية والمسئولة عن القضايا الأمنية في المجتمع لا تستطيع أن تنشر الوعي الأمني والثقافة الأمنية بدون الاستخدام المكثف والمنهجي والعلمي للإعلام. من هنا فرض الإعلام الأمني نفسه كمجال وكتخصص نظرا للرهانات التي يتضمنها والتحديات التي يواجهها الأمن في حياة الشعوب والأمم. والمقصود هنا بالاستخدام العلمي والمنهجي للإعلام هو التخطيط الاستراتيجي من خلال البحث والدراسة العلمية المستفيضة

لمكونات القضية والعملية الاتصالية بمختلف مكوناتها. الإعلام الأمني يتعين أن يكون وظيفيا بمعنى أن الرسائل الإعلامية والحملات الإعلامية المنظمة ينبغي أن توظف لتحقيق غايات محددة وأن الإعلام الأمني باتساع مجالاته ومحاوره يجب أن يخطط له عن طريق وضع السياسات ورسم الاستراتيجيات قصيرة ومتوسطة المدى وتحديد سبل تحقيق الأهداف من خلال تحديد الوسيلة الإعلامية الملائمة وتصميم الرسائل الهادفة واستهداف المتلقين لتلك الرسائل ومعرفة شرائحهم العمرية والجنسية ومستوياتهم التعليمية ومعرفة مدى استخدامهم لوسائط الاتصال المختلفة وبخاصة الوسيلة التي تحوز على استحسانهم.

فالإعلام الأمني إذن هو مجموع الأنشطة الإعلامية المختلفة ?الأنواع الصحفية المختلفة من خبر، تعليق، تحقيق، مقابلة، تحليل، افتتاحية، روبورتاج، فيلم وثائقي، فيلم قصير، متوسط، طويل. . .الخ- في وسائل إعلام متنوعة ومختلفة كذلك -الإعلام التقليدي والإعلام الجديد- المدونات-شبكات الاتصال الاجتماعي: فايسبوك، تويتر. . .الخ، التي تعنى بنشر الثقافة والتوعية الأمنية بهدف المحافظة على أمن الفرد والجماعة وأمن الوطن في مختلف المجالات والأصعدة. ويعتمد نجاح الإعلام الأمني وانتشاره في المجتمع على اهتمام الجهات المختصة بالقضايا الأمنية في المجتمع بتوظيف وسائل الإعلام المختلفة لنشر الثقافة الأمنية والتوعية الأمنية في المجتمع. فالموضوع يعتمد أساسا على درجة التعاون بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات الإعلامية والمجتمع المدني. وهنا يجب التأكيد على ضرورة إدراك الجهات الرسمية لأهمية الوعي بالقضايا الأمنية وضرورة توظيف الإعلام والعلاقات العامة في هذا المجال. المؤسسات الإعلامية من جهتها مطالبة بالقيام بمسئوليتها على أحسن وجه لجعل التوعية بالقضايا الأمنية أحد أولوياتها الاستراتيجية. وهنا يجب التركيز على أن المبادرة الرئيسية في إنجاح الإعلام الأمني يجب أن تأتي من الجهات الأمنية بالدرجة الأولى حيث يجب عليها توفير المعلومات والبيانات والقضايا الأمنية الهامة وذات الأولوية لوسائل الإعلام حتى توليها الأهمية اللازمة وتطرحها على الجمهور. .إضافة إلى ما تقدم يجبب على المجتمع المدني بمختلف مكوناته أن ينخرط في عملية التوعية بالقضايا الأمنية بمسئولية والتزام.

ومن أجل تحقيق إعلام أمني ناجح وفعال يجب أن تكون هناك علاقة تكامل وتفاهم وتلاحم بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني. فالموضوع هنا لا يتعلق بالإثارة والسبق الصحفي والبحث عن الغرابة والتضخيم وإنما الهدف هو التوعية والتثقيف من أجل أمن الفرد في المجتمع وأسرته والمجتمع والبلد ككل. ومن هنا يتوجب أن تكون هناك ثقة بين الجهتين واحترام متبادل ونية لخدمة الوطن والمواطن. من جهة أخرى يجب على الجهات الأمنية أن تتوفر على مهنية وحرفية عالية للتعامل مع المعلومة بمصداقية كبيرة وبثبات حيث أنه من المستحيل كسب ثقة الجمهور بإبراز معلومات وإخفاء معلومات أخرى أو بتقديم نصف الحقيقة أو في بعض الأحيان بالتضليل والتلاعب. فهذه الممارسات تقضي على الثقة التي يجب أن تتوفر بين مصدر المعلومة والجمهور للتأثير فيه وإقناعه وتوعيته بما يعود عليه وعلى المجتمع بالفائدة. من عوامل نجاح الإعلام الأمني والتعاون بين الجهات الأمنية والمؤسسات الإعلامية الاتصال المباشر والفوري خاصة في أوقات الأزمات والظروف الطارئة فالبيروقراطية والتأخر في توفير المعلومة يؤدي إلى انتشار الإشاعة وإلى دخول جهات على الخط قد يكون هدفها الترويع والتخويف والتشكيك ونشر الفوضى والنميمة في قدرات الجهات المختصة للتعامل مع الحدث أو الأحداث. فأهم وسيلة لاحتواء الأزمات والتحكم فيها هو الاتصال المباشر والصريح والفوري. من جهة أخرى يجب على الجهات الأمنية أن تتعامل مع الإعلام الأمني بحرفية ومهنية عالية فيما يخص تقديم المعلومة الواضحة والدقيقة والمحددة والتي تكون بعيدة عن الغموض والإبهام والعمومية التي قد تفسح المجال لتأويلات متضاربة ومتناقضة. من أجل تعاون فعال يجب على الأجهزة الأمنية أن تتوفر على موظفين ومسئولين متخصصين في الإعلام والاتصال والعلاقات العامة من أجل التعاون الفعال مع المؤسسات الإعلامية وهذا يعني إعطاء أهمية كبيرة للتعامل مع وسائل الإعلام بمهنية وحرفية دون تفضيل أو محاباة وسيلة على اخرى ودون الهروب من مواجهة بعض القضايا والأحداث الأمر الذي قد يؤدي إلى فقدان الثقة من قبل رجال الإعلام والجمهور في الأجهزة الأمنية. فالاتصال الناجح هو ذلك الذي يرد على استفسارات وأسئلة الصحافيين والجمهور والرأي العام بصفة عامة دون تردد أو تهرب أو مراوغة أو تعتيم وبكل شفافية وصراحة ووضوح.

## هل حان الوقت لصحافة المواطن في الوطن العربي؟

صحافة المواطن أو الصحافة المدنية هي طريقة جديدة لمساعدة الجمهور على التغلب على حالات الضعف والتهميش والاغتراب والشعور بالإقصاء وعدم القدرة على المشاركة في الحياة العامة. فالصحافة المدنية تهدف إلى تدعيم وتعزيز مفهوم المواطنة ونشر ثقافة النقاش والحوار ومساعدة عامة الشعب على الاندماج والانخراط في طرح مشكلاتهم وهمومهم والوصول إلى الحلول العملية لاحتوائها واستئصالها والقضاء عليها. فدور الصحافة المدنية لا يقتصر فقط على تناول الآفات والأمراض الاجتماعية واستعراضها، بل يركز كذلك على إفراز فضاءً عاما لطرح ومناقشة القضايا والشئون العامة. تهدف الصحافة المدنية من وراء تغطية مشكلات و آفات المجتمع مثل الفساد، والجريمة والعنف والسرقة والنشل... الخ إلى الوعي بهذه المشكلات من قبل المواطنين وحثهم على المشاركة في مكافحة هذه الآفات والأمراض الاجتماعية كل من موقعه وحسب إمكانياته. فطرح المشكلة الاجتماعية غير كاف وإنما يجب الذهاب إلى ما وراء استعراض المشكلة وهو البحث عن جذورها وأسبابها وبذلك توصيف الإجراءات العملية اللازمة بالتنسيق مع الجهات المعنية سواء الرسمية منها أو غير الرسمية لحل هذه المشكلات واستئصالها والقضاء عليها.

ظهرت الصحافة المدنية أو صحافة المواطن في منتصف العقد الأخير من القرن العشرين في الولايات المتحدة كبديل للصحافة المسيطرة والمنتشرة في الساحة الإعلامية. وجاءت هذه الممارسة الصحفية الجديدة كبديل للصحافة التقليدية المرتبطة بالنظام القائم وبالنخب وبالمصالح الاقتصادية والسياسية وبالقيم المزيفة والمضللة والمعروفة بالموضوعية والحياد والحرية. وكبديل لصحافة التسطيح والتهميش والاستهلاك والاغتراب وصحافة تبرير وتشريع النظام والوضع الراهن. تقوم صحافة المجتمع المدني على مبدأ الوصول للمواطنين والاستماع إليهم وإعطائهم الفرصة للاستماع والتحدث لبعضهم البعض ولمناقشة انشغالاتهم ومشكلاتهم وطرح الحلول والبدائل وبذلك فهُم طرف في العملية الإعلامية ومشاركون فيها، وليسوا مستقبلين فقط، بل مستقبلين وفاعلين.

يرى منظرو صحافة المجتمع المدني أنها صحافة جادة مسئولة وملتزمة، وطريقة

جديدة تهدف إلى تحديد القضايا والمشكلات الرئيسية التي تهم الرأي العام والسواد الأعظم من الشعب. وهي بذلك تهدف إلى خلق حوار ونقاش فعال ومجدي ومثمر حول أهم قضايا المجتمع، والسعي لتشخيص الأسباب وطرح الحلول والبدائل لمعالجتها، فالهدف هو ليس تغطية الأحداث والقضايا والجرائم والانسحاب بعد ذلك، بل الذهاب أبعد من ذلك بكثير أي طرح هذه الأحداث والقضايا للنقاش والحوار والدراسة والتحليل، ومن ثم إيجاد الحلول العملية والناجعة لمعالجتها واستئصالها. فالصحافة المدنية هي نوع من الإعلام المسئول والهادف الذي يعنى بإعادة تنظيم الأولويات وتحديد العلاقة النوعية التي تربط المجتمع المدني بالقوى الفاعلة في المجتمع وانتهاج طريقة جديدة في طرح المشكلات والأمراض الاجتماعية المختلفة كالفساد والرشوة والفقر والجهل والأمية والجريمة ومختلف السلوكيات المنحرفة بهدف مناقشتها ودراستها وتحليلها من قبل الجميع والتفكير في استئصال أسبابها للقضاء عليها. فصحافة المجتمع المدني هي مقاربة جديدة لمفهوم جديد للصحف والصحافيين باعتبارهم فاعلين وليس متفرجين على ما يحدث في المجتمع، وهم بذلك مساهمين في الحياة العامة وفي المجتمع المدني من أجل تغيير مجريات الأمور في المجتمع وليس تقديمها للقراء والانسحاب بعد ذلك. وهذا يعني من جهة أخرى، إدماج وإشراك المواطنين في العملية الإعلامية من خلال اختيار المواضيع وطرحها والمشاركة في مناقشتها واقتراح الحلول الناجعة لمعالجتها. الجميع مسئول في الصحافة المدنية والجميع مطالب بالقيام بدور إيجابي وفعال يقوم على المشاركة والنقاش والحوار وتشخيص الأسباب واقتراح الحلول سواء تعلق الأمر بالصحافي أو بالمؤسسة الإعلامية أو بالمواطن.

فدور الصحافة المدنية لا يقتصر فقط على تغطية الأحداث وتقديمها للقراء وطرح المشكلات ورصدها، بل يتعدى ذلك بحيث يهدف إلى المساهمة الملتزمة والمسئولة والجادة والفاعلة للوصول إلى الحلول العملية من خلال فتح باب النقاش العام والواسع أمام المجتمع المدني ليقوم بدوره في تحديد المشكلات وأسبابها وخلفياتها وسبل حلها واستئصالها. فصحافة المجتمع المدني هي حلقة وصل بين المواطنين والسلطة وهي الوسيط الإعلامي للمجتمع المدني الذي يعتبر الفضاء العام للشرائح الاجتماعية والمكونات المختلفة للمجتمع. هذه المكونات من خلال صحافة

المجتمع المدني تعبر عن همومها ومشاكلها وتبدي آراءها حول ما يجري في المجتمع، وهذا يعني أن المواطن يتمتع بدرجة عالية من الوعي الاجتماعي والمسئولية الاجتماعية. فمن خلال المجتمع المدني والصحافة المدنية يطرح المواطنون مشاكلهم ويناقشونها ويضعون الحلول الإجرائية لحلها ومعالجتها. الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى ربط المجتمع المدني بالقوى الفاعلة في المجتمع وصناع القرار والمؤسسات والتنظيمات والهيئات المختلفة حتى تقوم كل جهة وكل طرف بمسئوليته ودوره في التكفل ومعالجة القضايا الاجتماعية المختلفة كل حسب اختصاصاته وصلاحيته. ومن خلال صحافة المجتمع المدني يشارك المواطن في عملية التنمية الشاملة وفي المشاركة السياسية وصناعة القرار وهكذا يتكفل الفرد في المجتمع بواجبه الاتصالي والإعلامي لإيصال رأيه وفكرته ولاستقبال كذلك المعلومة التي تهمه وتساعده في صناعة القرار السليم. تتكفل الصحافة المدنية وكذلك المجتمع المدني في الوعي بالقضايا المهمة والمصيرية في المجتمع أولا، وطرحها للنقاش والحوار، ومن ثم إشراك كل الجهات المعنية في المساهمة في اقتراح الحلول وتنفيذها من خلال القوى الفاعلة في المجتمع والسلطة كذلك.

تتحدد أدوار القائمين بالاتصال في صحافة المجتمع المدني حسب منظري هذا النوع الجديد من الصحافة على النحو التالي: الدور الملتزم شخصيًا بصحافة المجتمع المدني وينبني هذا الدور على الواجب والالتزام الشخصي من قبل الصحفيين بحل مشكلات المجتمع المحلية. الدور القائم على الثقة بالمجتمع المحلي، وهو يعني إيمان الصحفيين بقدرة المجتمع المحلي على حل مشكلاته بنفسه. الدور القائم على الالتزام المؤسسي وهو دور قائم على الإيمان بضرورة قيام الصحافة بمسئولياتها إزاء حل مشكلات المجتمع المحلي.

تتطلب الديمقراطية في المجتمع صحافة ملتزمة وواعية تقوم بمسئوليتها الاجتماعية على أحسن وجه، ومواطن مسئول وواع منخرط في مجتمع مدني يناقش مشاكله وهمومه وقضاياه بطريقة ديمقراطية صريحة وواعية ومسئولة من أجل مشاركة الجميع في الحوار والنقاش واقتراح الحلول والإجراءات العملية لمعالجة المشاكل واحتوائها واستئصالها. والكلام عن الصحافة المدنية يقودنا للكلام عن ضرورة وجود مجتمع مدني نشط وديناميكي وفعال يكون الإطار العام الذي تنشط

فيه الصحافة المدنية. التحدي إذن كبير جدا في العالم العربي، خاصة في عصر العولمة والثورة المعلوماتية وصناعة المعرفة وانهيار الحدود والحواجز. فالمواطن يجب أن ينتقل ويتحول من مجرد مستقبل ومستهلك إلى مشارك وفاعل واع ومسئول عن سلوكه الاتصالي والإعلامي. في ظل الفضاء الإعلامي الملوث الذي تعيشه معظم المجتمعات العربية، وفي ظل ظاهرة التبعية والتقليد والانجراف يتحتم على المواطن والمؤسسة الإعلامية والمجتمع المدني -إن وُجد- في الوطن العربي التفكير في البديل، في صحافة مسئولة وملتزمة وواعية تعنى بقضايا السواد الأعظم من الشعب- القضايا الحساسة والجادة والمصيرية- لطرحها واستعراضها ومناقشتها من أجل إشراك الجميع للمساهمة واقتراح الحلول الناجعة لمعالجتها. فهل سيكون الربيع العربي هو الانطلاقة الجادة لصحافة المجتمع المدني في العالم العربي؟ وهل ما بدأته الشبكات الاجتماعية في عملية التغيير والإطاحة بالأنظمة الدكتاتورية في العالم العربي سيؤدي إلى منظومة إعلامية جديدة بقيم ومبادئ جديدة لخدمة كلمة الحق ومصلحة الشعوب المغلوب على أمرها؟

## جدلية اللغة والهوية والعلم

إذا نظرنا إلى إشكالية اللغة يجب أن ننظر إليها ليس كمجرد وسيلة بريئة أو كناقل للأفكار والمعاني والتجارب وإنما كثقافة وكحضارة وكذاكرة اجتماعية. اللغة هي هوية الشعب والأمة؛ واللغة هي الرافد الرئيسي لتطوره وتقدمه وعلومه وابتكاراته واختراعاته. واللغة هي القاسم المشترك الذي يجمع الأمة في التعبير عن أفراحها وأتراحها واللغة هي الناقل الذي يلّم الشعب ويوّحده. فإذا أردنا أن نتكلم عن إشكالية اللغة فإنه يجب علينا أن لا نفرغها من محتواها ومن أيديولوجيتها وأبعادها المختلفة سواء كانت دينية أم سياسية أم حضارية أم أمنية أم قومية والقائمة قد تطول. فاللغة إذن تحدد لنا كيف نفكر وكيف نلبس ونأكل ونمرح ونمزح فهي وعاء كبير قد يلّم معاني وأفكار ومعتقدات وسلوكيات تعكس الفرد في بعده الإنساني والحضاري والثقافي والاتصالي والديني والاجتماعي. ولهذا نرى دولا كبيرة وعريقة تنفق مئات الملايين من الدولارات سنويا لنشر لغتها التي تعكس

ثقافتها وحضارتها وتاريخها وطريقتها في الأكل واللباس وغير ذلك. فلا غرابة أن تؤسس فرنسا منظمة الفرانكوفونية وتنفق عليها بسخاء لتحافظ على انتشارها في إفريقيا وآسيا ودول كثيرة أخرى في أنحاء العالم. بريطانيا من جانبها ومن خلال الكومنولث تعزز كذلك مكانة اللغة الإنجليزية في العالم ومن خلال اللغة ينشرالبريطانيون حضارتهم وتاريخهم وطريقة معيشتهم ورؤيتهم للأشياء. فها هو المجلس الثقافي البريطاني وهيئة الإذاعة البريطانية تنتشر في معظم عواصم والمدن الكبرى في العالم سواء في إفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية. وهنا نتساءل ماذا فعل العرب لنشر اللغة العربية وجعلها لغة العلم والفكر والحضارة والدين الإسلامي؟ أين هي المراكز الثقافية العربية في العواصم العالمية؟ وما هو الدور الذي تلعبه الملحقات الثقافية في السفارات العربية في العالم لنشر اللغة العربية؟

قال سبحانه وتعالى في كتابه الحكيم ﴿إنا أنزلناه قرانا عربيا لعلكم تعقلون﴾. لقد حملت اللغة العربية الإسلام ومفاهيمه وأفكاره ونظمه وقيمه وأخلاقه؛ كما أصبحت لغة الدين والثقافة والحضارة والعلم والمعرفة والحكم والسياسة وقواعد ونظم السلوك والأخلاق والمنطق. ما هو مستقبل اللغة العربية في عصر العولمة والإنترنت وثورة المعلومات؟ ما هي مكانة لغة الضاد في الخريطة اللغوية العالمية وفي الأوساط العلمية والفكرية العالمية؟ ما هو موقعها ومكانتها في المحافل الدولية؟ ما هو موقعها ومكانتها في عقر دارها وبين أهلها وذويها؟ ما هي مكانتها ودورها في وسائل الإعلام المختلفة وفي المنتجات الفكرية والأدبية والإبداعية؟ وهل استعمال العامية والدارجة واللهجات المختلفة أصبح شرط النجاح في التواصل مع الجمهور؟". أسئلة تستحق الوقوف والتأمل والدراسة لأنها تثير قضية جوهرية في أيامنا هذه وهي مكانة اللغة العربية في ضمير الأمة وفي وسائل الإعلام وفي حياة المواطن العربي وفي وجدانه وطريقة تفكيره وعيشه. الواقع يشير إلى أزمة معقدة تتفشى بسرعة فائقة ومذهلة والأمر خطير لعدة اعتبارات من أهمها أن العولمة وعصر الإنترنت والمعلوماتية لا ترحم ولا تشفق ومن لا يحصن نفسه بالعلم والمعرفة والإنتاج الفكري والأدبي فإنه سيذوب لا محال في الآخر وسيصبح كاللقيط الذي لا يعرف له لا أصلا ولا فصلا ولا تاريخا ولا جذورا. للغة قيمة جوهرية كبرى في حياة كل مجتمع وأمة، فهي الوعاء الذي يحمل الأفكار وينقل

المفاهيم ويقيم روابط الاتصال بين الفئات الإجتماعية المختلفة فيفرز التقارب والتلاحم والانسجام. اللغة العربية هي التي تقلت الإسلام ونشرته في بقاع الأرض كما نقلت الثقافة العربية عبر القرون والأجيال. فاللغة العربية هي البيئة الفكرية التي نعيش فيها، وحلقة الوصل التي تربط الماضي بالحاضر بالمستقبل.

اللغة تقوى بشعبها وأمتها وتقوى كذلك بالإنتاج العلمي والفكري والثقافي. فاللغة تسود وتنتشر في العالم بالعلم والمعرفة التي ترفدها. كما أن حركة الترجمة تعطي دفعا قويا للغة للانفتاح والتثاقف وتكييف فكر وعلوم الآخرين للمواطن العربي. الواقع مع الأسف الشديد يبعث على التشاؤم وعلى الحسرة والألم لأسباب عديدة من أهمها أن الإنتاج العلمي والمعرفي والثقافي والفكري العربي لا يتواجز 1٪ من الإنتاج العالمي. بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن حركة الترجمة في الوطن العربي سواء من اللغات الأجنبية إلى العربية أو من العربية للغات الأخرى لا يكاد يذكر وهذا يعكس ضعف الاهتمام والاستثمار في هذا المجال والذي يعتبر رافدا استراتيجيا للغة وانتشارها والاقبال عليها. ففي العالم العربي أصبح الكلام يدور حول حماية اللغة العربية وليس حول نشر اللغة العربية وتطويرها وتكييفها مع تطورات العصر لتبقى لغة العلم والمعرفة والتكنولوجيا. فاللغة تقوى بالعلم والانتاج المعرفي والثقافي وتنتشر وتتوسع من خلال ما تقدمه من علوم وحضارة وثقافة.

ما وصلت إليه اللغة العربية في وسائل الإعلام المختلفة شيء مخزي ومؤسف حيث أصبحت معظم هذه الوسائل خاصة السمعية البصرية منها تتفنن في استعمال اللهجات والعامية والدارجة وهذا بافتخار واعتزاز والمبرر هو أن العامية بسيطة ومفهومة لدى الجميع. وإذا رجعنا إلى موضوع العامية بدلا من اللغة العربية الفصحى نجد أن بعض المستشرقين والحاقدين على العرب والمسلمين خاصة هؤلائك الذين كانوا يهدفون إلى طمس الهوية العربية ودفن الإسلام والحضارة الإسلامية كانوا يصرّون على استعمال العامية وهذا ما حدث على يد المنظرين للاستعمار الأوروبي في القرن التاسع عشر. وبذلك نجد الكثير من المستعمرين الفرنسيين في الجزائر، على سبيل المثال، كانوا يصّرون ويشجعون على استعمال الدارجة والابتعاد بقدر الإمكان على اللغة الفصحى مما جعلهم ينشرون كتبا بالدارجة ويشجعون كل من يستعمل العامية في التعليم والنشر والاتصال الرسمي وهم في

نهاية الأمر من نشروا ثقافة تزييف القرآن وتحريفه وتجريده من معانيه الصحيحة من خلال شبكة من المشعوذين وأشباه الأئمة.

## المثقف العربي في زمن الثورات والثورات المضادة

ربيع عربي وتغيرات جذرية وحراك سياسي واجتماعي وثورات مضادة في دول عربية عديدة تدعو المواطن العربي إلى طرح السؤال التالي: ما هو موقع المثقف العربي من كل هذه الأحداث؟ أين هو؟ ما هو دوره في المجتمع؟ ما هو موقفه مما يحدث من حوله؟ ما هي اسهاماته في كل ما يحدث؟ هل كان من المفروض أن يكون هو المحرك الأساسي لهذه التحولات والتغييرات؟ أي أن يكون هو الفاعل وليس المتفرج؟ أين هو المثقف العضوي؟ أسئلة وتساؤلات عديدة حول علاقة المثقف بمحيطه ومجتمعه وبالسلطة وبصانع القرار. خلال السنوات الماضية لاحظنا من المثقفين من انحاز وراء الظلم والاستبداد ومن أصبح ينظر للأنظمة الفاسدة ومن أختفى تماما كما لاحظنا قلة قليلة ناضلت بالقلم من أجل مساندة الفقراء والمساكين والمهمشين.

إشكالية أزمة المثقف تبقى من الإشكاليات الهامة والرئيسية المطروحة على الساحة الفكرية والثقافية والسياسية في الوطن العربي. هل من مكانة للمثقف في مجتمع يفتقد لمستلزمات التفكير والتعبير عن الرأي والحوار والمناقشة والحريات الفردية وحرية الصحافة وما إلى ذلك من مستلزمات وضرورات وشروط الإنتاج الفكري الناضج الذي يستطيع أن ينّظر ويؤّسس للتطورات والتحولات الهامة والمصيرية في المجتمع. التجارب التاريخية في الوطن العربي تشير إلى مرض الاغتراب والتهميش والإقصاء الذي عانى وما زال يعاني منهم المثقف العربي عبر الأجيال والعصور، ففقدان الحرية والديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان كلها عوامل أدّت إلى اغتراب المثقف العربي وتهميشه سواء داخل وطنه حيث أصبح من الغرباء فيه لا يتعرف عليه ولا يتفاعل معه كما ينبغي، لأنه إذا فعل ذلك سيكون مصيره مجهول، أو أننا نجده يلجأ إلى الهجرة طلبا للحرية ولمتنفس يجد فيه مجال للتفكير والإبداع، لكن تبقى الغربة والعيش خارج المحيط الطبيعي للمثقف بمثابة الموت البطيء. والمثقف مهما كانت الصعاب والمشاق والمشاكل والعراقيل يبقى دائما

مسؤولا إزاء مجتمعه لتحقيق الأهداف النبيلة التي يناضل من أجلها وهي العدالة والمساواة والحرية والقيم الإنسانية النبيلة ومن أهمها توفير الظروف المناسبة للتعلم والبحث العلمي والإبداع.

إشكال أخر مهم جدا ضمن سياق ظاهرة اغتراب المثقف يتمثل في الرقابة الذاتية وممارسة الانسلاخ الإرادي والمباشر من المجتمع والعيش في ضفافه وقشوره، وهذا موت بطيء أخر يعاني منه المثقف العربي وهو نوع من الانتحار حيث لا يستطيع المثقف أن يجرؤ على التعبير عما بداخله ولا يستطيع أن يضع أفكاره في خدمة المجتمع وفي خدمة المهمشين والمحرومين. فالإشكال هنا يتمثل في التقرب من السلطة وهذا يعني بعبارة أخرى الانسلاخ عن الجماهير، أو التقرب من الواقع ومن الجماهير وهذا يعني غضب السلطة على المثقف واسكاته أو تهميشه بطرق مختلفة البعض منها معلن والبعض الأخر سري لا يعلم به إلا الله. وفي كل هذا نجد أن المجتمع في نهاية المطاف هو الخاسر الكبير لأن المجتمع الذي لا يملك نخبة من المثقفين العضويين ونخبة من المفكرين تنّظر وتنتقد وتقف عند سلبياته وهمومه ومشاكله وتناقضاته وإفرازاته المختلفة لا يستطيع أن يكون مجتمع يتوفر على شروط النجاح والإبداع والتحاور والنقاش البناء والجاد بين مختلف فعالياته وشرائحه. وآليات الاتصال والتواصل داخل المجتمع مهمة جدا، فكلما كانت مرنة وسلسة ويسيرة كلما نجم عنها التفاهم والوئام والوصول إلى الأفكار النيّرة. وعلى العكس من ذلك كلما تعقدت وكلما أصبحت عسيرة ومفتعلة ومتملقة ومنافقة كلما زادت مشاكل المجتمع وتفاقمت وكلما زاد سوء الفهم وانعدم النقاش والحوار وتفاقم المشاكل. هذا ما يقودنا للكلام عن الثقافة التي أفرزتها القوى المختلفة في المجتمع، فهذه الثقافة هي ثقافة التبرير والتملق والتخدير والتزييف، وكأن الهدف في نهاية المطاف هو تجهيل الرأي العام وتنويمه بدلا من توعيته والرقي به إلى مستوى الفعل والمشاركة في صناعة القرار وفي تقرير مصيره ومكانته بين الشعوب والأمم.

ما هو دور المثقف في المجتمع؟ وما هي علاقته بالسلطة؟ أسئلة تفرض نفسها في الوطن العربي وخاصة في الأزمات المتعاقبة والعويصة التي تعيشها الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج. في البداية نتساءل عن مكانة المثقف في المجتمع وعن وضعيته وعن الدور الموّكل إليه. ولماذا نتكلم دائما عن أزمة المثقف؟ لماذا مثلا

لا نتكلم عن المثقف العضوي في المجتمع، المثقف الحقيقي الذي ينتقد ويقف عند هموم وشجون المجتمع، المثقف الذي يعمل على تغيير الواقع وليس تكريسه، المثقف الذي يساهم في صناعة الفكر والرأي العام، المثقف الذي يحضّر مجتمعه شعبا وقيادة لمواكبة التطور الإنساني والحضاري والتفاعل الإيجابي مع ما يحدث في العالم. وهنا يجب الإشارة إلى ضرورة النظر إلى المثقف كجزء فرعي من نظام كلي وهو المجتمع، ونتساءل هنا هل المثقف يساهم في انتاج النسيج الفكري والثقافي والاجتماعي للمجتمع الذي يعيش فيه؟ أم أنه جزء من المجتمع. فالمثقف عادة ما يكون مرتبط بواقعه وبمجتمعه يتفاعل معه، يؤثر ويتأثر به. لكن الإشكالية التي تُطرح هنا تتمثل في ماهية وطبيعة العلاقات التي يقيمها المثقف مع الجهات المختلفة الفاعلة في المجتمع. وهنا نقف عند علاقة المثقف بالسلطة، هل هي علاقة خضوع وخنوع واستسلام وتملق؟ أم أنها علاقة مبنية على المهنية والاحترافية والصراحة والشفافية والديمقراطية والاحترام والنقد والنقد الذاتي من أجل مصلحة البلاد والعباد والمجتمع ومكوناته المختلفة.

ما هي إذن، علاقة المثقف العربي ببيئته؟ أي علاقة المثقف بالسلطة وعلاقة المثقف بالجمهور وعلاقة المثقف بالقضايا اليومية للمجتمع وعلاقة المثقف بالقضايا الطارئة وعلاقة المثقف بالمشاكل اليومية للمواطن، وعلاقة المثقف بالمشاكل والأزمات التي يمر بها المجتمع. ففيما يتعلق بعلاقة المثقف بالسلطة بقيت الأمور على حالها رغم المطالبة بتجسير الفجوة الموجودة بين الطرفين، والمحاولات القليلة التي سُجلت كانت مع الأسف الشديد من قبل المثقفين إزاء السلطة ومن جهة واحدة الأمر الذي يدعو إلى التشاؤم والتحسر على واقع سلبي للغاية في عصر العولمة والثورة المعلوماتية. فالمثقف في هذه الظروف يبقى أسير نفسه يعمل ليل نهار من أجل إرضاء السلطة والتنظير لها وتبرير كافة أعمالها سواء كانت صائبة أم خاطئة. هذه النوعية من المثقفين تسمى بأشباه المثقفين pseudo-intellectuals وإذا انتشرت في المجتمع فإنها تنشر ثقافة الاستسلام والرضوخ وثقافة التملق والنفاق والقضاء على بذور الديمقراطية من أساسها لأن الديمقراطية تقوم على المعارضة والاختلاف في الرأي ولا معارضة ولا رأي بدون فكر ولا استقلالية في الفكر بدون حرية وبدون مبادئ. فلا مستقبل لأمة بدون مفكرين ومثقفين ومنظرين ينتقدون الباطل والفساد ويدافعون عن الحق ويعملون ليل نهار من أجل إنصاف المحرومين والمهمشين بعيدا عن شهوات ونزوات السلطة.

## سوسيولوجية جمهور وسائل الإعلام

يتكلم الكثيرون من ساسة ومعلنين وصانعي القرار ومدراء ومسئولين ودعاة عن الجمهور وكأنه كتلة واحدة متجانسة ومتناغمة والواقع أن هناك جماهير مختلفة وعديدة ومتنوعة. فمصطلح الجمهور في الدراسات الإعلامية مر بمراحل عديدة عبر التاريخ وخاصة عبر تلك المحطات التي عرفت اختراعات لوسائل اتصال جديدة وأخرها الفايسبوك وتويتر ويوتوب وغيرها كثير الأمر الذي أفرز أنواع جديدة من الجماهير تتفاعل بأنماط وأشكال جديدة من الاتصال. الجمهور في العملية الاتصالية هو العنصر الذي يتلقى الرسالة الاتصالية أو الإعلامية،ويتفاعل معها ويتأثر بها. وهو الجهة التي توجه إليها الرسالة وتقوم بحل رموزها. ولا شك أن فهم الجمهور وخصائصه وظروفه يلعب دورا مهما في إدراك معنى الرسالة، ودرجة تأثيرها في عقلية ذلك الجمهور. فنجاح العملية الاتصالية يجب أن لا يقاس بما يقدمه المرسل بل بما يقوم به المستقبل سلوكيا. ولا يمكن أن نتوقع أن الجمهور يصدق وينصاع تلقائيا للرسالة الإعلامية، فهو قد يرفضها، أو يستجيب لها،إذا كانت تتفق مع ميوله واتجاهاته ورغباته. وقد يتخذ بعض الجمهور موقف اللامبالاة من الرسالة ولا يتفاعل معها.

يرتكز مفهوم جمهور وسائل الإعلام في صياغته الشكلية وفي مضامينه الراهنة على جملة من الاعتبارات لها علاقة بالتطور السريع الذي تشهده المجتمعات الحديثة في مجالات الإعلام والاتصال الجماهيري خاصة انعكاسات الاستعمال المكثف لتكنولوجيات الاتصال التي أدت إلى التفكير في إعادة صياغة العديد من المفاهيم السائدة حتى تتمكن من استيعاب العناصر المستجدة الناتجة عن هذا التطور؛ غير أن إعادة صياغة المفاهيم غالبا ما تضيف عناصر جديدة مستجدة، ولا تعني دائما وبالضرورة إلغاء و/أو تعديل العناصر السابقة التي تدخل في تكوين المفهوم.

وعلى الرغم من أهمية هذا المفهوم في العملية الاتصالية إلا أن لأصله التاريخي دورا أساسيا في الدلالات المختلفة والاستعمالات المتعددة لمصطلح "الجمهور". وقد خضع المفهوم في تشكيله إلى مرحلتين مهمتين حيث قسمتا كالتالي : مرحلة ما قبل ظهور وسائل الإعلام: كانت فكرة الجمهور في أصلها

تعني هؤلاء الذين يقبلون على عرض درامي أو لعبة أو أي استعراض عام يستقطب عددا من الناس. وكان هذا الجمهور يتصف بعدة مميزات إذ أن جميع أفراده معروفين بذواتهم ومحددين في الزمان والمكان ذلك أنهم سكان لمدينة أو قرية ما، وكان تجمعهم لتشكيل جمهور العبادة أو المسرح أو الملعب أو السوق غالبا منضما بحكم العادة ومعين المواقع وفقا للمراتب والمراكز الاجتماعية، تشرف عليه سلطة دينية أو روحية أو إدارية حيت كان يجلس سيد القبيلة في الأول ثم تأتي حاشيته ثم النبلاء حتى نصل إلى جميع الناس وقد أضفت تلك السلطات على الجمهور طابع مؤسسة تفرض سلوكيات جماعية معينة. العديد من هذه الخصائص لا زال قائما في المفهوم السائد في الاستعمالات الراهنة للجمهور مع بعض التعديلات والتغييرات الشكلية في الترتيب والأهمية.

أما مرحلة ظهور وسائل الإعلام الجماهيري فقد قسمت هذه المرحلة بدورها إلى أربع مراحل مهمة ساهمت في إضافة عناصر جوهرية وإدخال تعديلات شكلية على عدة خصائص ويتجلى ذلك في المرحلة الأولى التي تعتبر أهم مرحلة في تاريخ وسائل الإعلام الجماهيرية والتي تنعكس على تشكيل مفهوم الجمهور بشكل ما اذ عرفت اختراع حروف الطباعة في القرن الخامس عشر على يد الألماني يوحنا جوتنبورغ مما أدى إلى ظهور جمهور القراء بفضل التمكن من إصدار المنشورات والمطبوعات بما فيها الصحف فيما بعد وتوزيعها على نطاق واسع. وقد أفرز هذا التطور النوعي تقسيما اجتماعيا واقتصاديا كان معروفا في السابق بين الأغنياء والفقراء والحضر والبدو وساعد هذا التطور على تكوين مفهوم أولي لما يعرف حاليا بالجمهور العام كفكرة أو رأي يربط بين عدد غير محدود من أفراد يوجدون ضمن السكان ويختلفون عن عامة الناس تبعا لاهتماماتهم ومستوى تعليمهم وتطلعاتهم الدينية أو السياسية أو الفكرية.

أما المرحلة الثانية فتتمثل في التطور التاريخي الثاني الذي كان له التأثير البالغ في تشكيل الجمهور انطلاقا من الافرازات الاجتماعية والثورة الصناعية التي أعطت دفعا قويا للطباعة مما أسهم في تنمية وتسويق الصحافة خاصة الصحافة الشعبية أو الموجهة إلى إفراد المجتمعات الجماهيرية "Mass society" الجديدة التي نمت حول المدن الصناعية الكبرى المكونة خاصة من شتات المهاجرين الذين كانوا ينعمون

بروابط عائلية وصلات اجتماعية قوية وأصبحوا يعيشون في مدن ومجتمعات حديثة تتميز بالتباين بين أفرادها لغياب قيم ثقافية وتقاليد وأعراف اجتماعية مشتركة. في هذه المرحلة التاريخية بدأت الصحافة تتخذ شكلها الجماهيري الذي لا زال يلازم وسائل الإعلام والاتصال إلى الوقت الراهن مع بعض التعديلات الشكلية.

أما المرحلة الثالثة فميزتها العوامل التي ساهمت في تشكيل مفهوم الجمهور ورسم معالمه الحديثة بظهور في عشرينات القرن الماضي ووسائل الإعلام الالكترونية كالإذاعة والتلفزيون. وبذلك أصبح الجمهور غير محدد في المكان حيث باعد البث الإذاعي والتلفزيوني بين أفراد الجمهور من جهة وبينهم وبين المرسل أو القائم بالاتصال من جهة أخرى فظهر شكلان جديدان من أشكال الجمهور هما المستمعين والمشاهدين الذين لم تعد الأمية والحواجز الطبيعية تحد من تعرضهم للرسائل الإعلامية كما كان الشأن بالنسبة للصحافة المكتوبة.

وتتميز المرحلة الرابعة بالعنصر التاريخي الرابع في اعتناق نظريات الديمقراطية السياسية التي تعتبر وسائل الإعلام وحريتها أحد أهم مظاهرها فقد انعكس تطبيق الأفكار الديمقراطية في أنظمة الحكم على مهام ووظائف وسائل الإعلام وعلى الرقابة السياسة والاجتماعية ومبادئ الوصول إليها والمشاركة فيها كما انعكس على وعي المجتمع ككل بأهمية الإعلام ودوره في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية. فلم يعد الجمهور مجرد مجموعة من قراء الصحف ومستمعي الإذاعات ومشاهدي قنوات التلفزيونية وإنما في نفس الوقت أصبح يتضمن ناخبون ومستهلكون للسلع والخدمات حيث ظهرت مصطلحات لها علاقة وطيدة بتنوع الجمهور مثل جمهور الناخبين "mass electorate" وجمهور السوق – المستهلكون "mass market" ...الخ. إن هذه المراحل الأربع التي ذكرناها لا تعني أن تطور مفهوم الجمهور قد توقف عند هذا الحد وإنما لا تزال هناك تطورات في هذا المفهوم مع تطور تكنولوجيات الاتصال حيث بدأت تظهر بعض المصطلحات التي ترتبط بتقنية الانترنت مثل جمهور الواب "web audience" و "ubiquitous audience" و "netizen" و "online audience" و "offline audience"

## إمبراطورية الفيفا والفساد المنظم

أصبح الاتحاد الدولي لكرة القدم إمبراطورية بأتم معنى الكلمة يقودها إمبراطور سمعته تفوق سمعة الملوك والرؤساء. فشهرة وسمعة رياضة الكرة الساحرة وشعبيتها في دول العالم قاطبة جعلت من الفيفا هيئة دولية استثنائية، لكن الغريب في الأمر أن هذه الإمبراطورية تُدار بطريقة بعيدة عن الديمقراطية ومنطق التناوب والشفافية وإعطاء الفرصة للآخرين لإدارة شؤون هذه الهيئة. فالدول الديمقراطية العريقة تؤكد في دساتيرها على أن رئيس الدولة لا يسمح له أن يترأس البلد أكثر من ولايتين أي 8 سنوات أو 10 سنوات. أما الدول التي لا تؤمن بالتناوب على السلطة فنجد رئيسها يعمر في قصر الرئاسة لعقود من الزمن حيث أنه ينقل من مقر الرئاسة إلى المقبرة مباشرة ولا يتقبل أن يكون حي يرزق وهو ليس في قصر الرئاسة.

فالرئيس الحالي للفيفا جاء إلى سدة الهيئة الدولية سنة 1998 أي 17 سنة من الرئاسة وهو يتقدم إلى ولاية خامسة وهو مرشح فوق العادة للفوز بها. وقبل بلاتر ترأس البرازيلي جو هافيلانج الفيفا لمدة 24 سنة. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا أين دول العالم وأين الدول العظمى؟ ولماذا هذا السكوت ولماذا عدم الطلب بإعادة النظر في النظام الداخلي للفيفا ولماذا عدم تحديد ولايتين فقط للرئيس. فجو هافلانج الرئيس الذي ترأس الفيفا قبل أن يهزمه بلاتر في الانتخابات سنة 1998 سكن الفيفا من 1974 وحتى 1998 أي لمدة 24 سنة، ما يقارب ربع قرن وهذا أمر غريب جدا وسكوت يُحير كل من يؤمن بالحكم الراشد وبالتناوب على السلطة وبالشفافية والديمقراطية. طريقة إدارة الفيفا أفرزت الفساد وخاصة بمجيء السويسري ساب بلاتر الذي حولها إلى مؤسسة مالية تجارية بفضل التسويق وبيع حقوق بث مباريات مختلف المنافسات الدولية حتى وصلت حسابات خزينة هيئة الكرة العالمية إلى 5 مليارات دولار وهذا ماأادى إلى تفشي الرشاوي والفساد بين المسؤولين التنفيذيين للفيفا. ورغم استمرار مسلسل الفساد الذي تعرفه الفيفا وازدياد الشبهات التي تحوم حول جوزيف بلاتر وكل الاتهامات التي طالته، وتعالي الأصوات المطالبة بتنحيته بينها شخصيات كروية معروفة، إلا أن العجوز السويسري بقي صامدا طيلة 16 سنة على رأس الفيفا، بل أن صاحب 79 سنة ترشح للظفر

بعهدة خامسة، وحسب المتتبعين لن يقف في وجه الرجل القوي أي منافس في سعيه للاستمرار على قمة هرم الفيفا لأربعة سنوات أخرى. فالأمر واضح للعيان حيث أن الذين يصوتون ويعملون من أجل بقاء بلاتر هم رؤساء اتحادات الكرة في مختلف القارات الذين استفادوا ويستفيدون من سخاء بلاتر وكرمه.

مع دخول المال والاحتراف والإعلانات والتسويق التجاري على الخط، انتشرت قصص الفساد والمخالفات المالية والصفقات في الكواليس والصالونات، والاتهامات بتوزيع رشاوى، سواء داخل "الفيفا" أو الأندية أو المنتخبات الكروية. ولعل أوضح مثال على ذلك ما كشفته وثائق نشرتها المحكمة العليا فى سويسرا من أن الرئيس السابق لـ»"لفيفا"، البرازيل يجواوهافيلانج، حصل على رشوة من الشريك التسويقى السابق لـ"الفيفا" "آى إس إل"، الشركة التى أعلنت إفلاسها عام 2001، وأظهرت الوثائق أن هافيلانج الذى تربَّع على رئاسة الاتحاد الدولى لمدة 24 عاما قبل أن يخلفه السويسرى جوزيف بلاتر عام 1998، حصل على مبلغ قدره 1.5 مليون فرنك سويسرى من "آى إس إل"، بينما حصل رئيس الاتحاد البرازيلي وعضو اللجنة التنفيذية في "الفيفا" سابقا، ريكاردو تيكسييرا، 12.74 مليون فرنك سويسري على أقل تقدير. تشير الوثائق التي نشرتها المحكمة إلى أن بلاتر كان على علم بحصول هافيلانجوتيكسييرا على الرشاوى، وأن الاتحاد الدولي اضطر إلى دفع مبلغ 5.2 مليون فرنك سويسري تعويضا، شرط أن يتم إسقاط أي إجراء قضائي ضد هافيلانجوتيكسييرا، وكان هافيلانج استقال في أواخر عام 2011 من اللجنة الأوليمبية الدولية قبل أيام من جلسة التحقيق المقررة معه في هذه القضية بالذات. وجاءت استقالة هافيلانج لتجنب إيقافه من قبل اللجنة الأوليمبية الدولية، فى حين بررت الصحف البرازيلية استقالته بتقدمه في العمر وسوء حالته الصحية.

وعن مساعي بلاتر للبقاء على رأس "الفيفا"، قال مارادونا في تصريح لصحيفة "ديلي تليجراف" الإنجليزية: "لدينا ديكتاتور مدى الحياة"، وقال مارادونا: "أصبح الأمر مخجلا في (الفيفا) تحت إشراف بلاتر، وصرنا نشعر بالمرارة نحن الذين نحب كرة القدم". وأضاف مارادونا: "أطلقت على بلاتر لقب "رجل الثلج"، لأنه لا يتمتع بأي شيء من الشعور والشغف اللذين يُشكِّلان معا قلب كرة القدم.. إذا كان بلاتر يجسّد فعلا وجه كرة القدم، فإننا في وضع سيئ

للغاية" . أما رئيس الاتحاد الأوروبي لكرة القدم، الفرنسي ميشال بلاتيني، فأعلن علنا مساندته للأمير على بن الحسين في انتخابات رئاسة الاتحاد الدولي "الفيفا" ، قال إن بلاتر يريد البقاء رئيسا للاتحاد الدولي »لأنه يخاف من اليوم التالي، فقد كرس نفسه لـ(الفيفا)، لدرجة أنه يعدّ نفسه يجسِّد هذه المؤسسة" ، وأضاف: "ما دام سيبقى في منصبه، وبغض النظر إذا أراد أو لم يرد، فإن (الفيفا) سيفتقد المصداقية، وستظل صورته ملطخة، وبالتالي فكرة القدم هي الخاسرة" . لكن رغم كل هذا ورغم الفضائح والمحاكمات فإن بلاتر وعصابته ما زالوا على رأس الفيفا يتحكمون في مصيرها وقراراتها كما يشاؤون.

لقد أصبح بلاتر من الشخصيات المثيرة للجدل، فهو يصرح ويتدخل في أمور كان من المفروض تتولاها جهات تنظيمية أو فنية، مثل تصريحاته بخصوص إقامة كأس العالم كل سنتين، وغير ذلك مثل مشاركاته في القرعة شخصيا، وهذا ما أثار الشكوك في مدى دقة هذه القرعة واستخدام الكرات الحارة والباردة للتأثير على القرعة. ويتمتع السويسري بدهاء كبير، إذ إن الإنجليز فعلوا كثيرا من أجل إبعاده عن السلطة في "الفيفا" ، لكنه ظل صاحب السلطة الأكبر في عالم كرة القدم، وشنّ الشارع الإنجليزي ضده هجوما لاذعا بعد خسارة إنجلترا شرف تنظيم كأس العالم 2018، حيث تم اتهامه بالرشوة وسارعوا إلى البحث والكشف عن حالات الفساد المحتملة في إدارته. قبل يومين جاء اعتقال السلطات السويسرية لسبعة مسؤولين في الفيفا بزوريخ للاشتباه في تلقيهم رشاوي تفوق الملايين من الدولارات ليضاف إلى سلسلة كبيرة من الفضائح المتتالية التي تضرب الهيئة المسيرة للعبة الأكثر شعبية في العالم. الثروة المالية لـ"الفيفا" نجدها تفوق ميزانيات دول بأكملها، حيث ارتفعت إيراداتها في السنوات الأخيرة بشكل رهيب نتيجة احتكارها لجميع المسابقات الكروية الهامة، ما جعل حجم الميزانية يتضاعف إلى 10 أمثال حجمها خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 1999 والتي كانت تقدر بـ 257 مليون دولار فقط. فإلى متى ستبقى الفيفا على هذا الحال؟ وإلى متى سيبقى مناهضو الفساد والرشوة ينفرجون على مهزلة وجريمة في حق رياضة تقوم على أساس الأخلاق والقيم الانسانية السمحاء.

## في إشكالية الإعلام والاغتراب والهوية الوطنية

تعاني دول وشعوب كثيرة من أزمة هوية في عالم يسوده الصراع على الصورة والخبر والمعلومة والرأي العام، وفي عالم أصبح فيه الواقع الذي تقدمه الصناعات الإعلامية والثقافية واقع مفبرك ومصطنع في معظمه بعيد كل البعد عن الحقيقة وعن ما هو موجود في أرض الواقع. ففي زمن فرضت فيه العولمة منطقها على العالم وتعرضت وتتعرض فيه الثقافات الوطنية والمحلية وخصوصيات الأمم والشعوب إلى اختراقات ومضايقات وتشويه وتنميط من قبل الصناعات الثقافية والإعلامية العالمية، تُطرح إشكالية الهوية الوطنية بقوة وبحدة لأن الأمر يتعلق بموضوع استراتيجي يهم كيان الأمة ووجودها وتاريخها وحاضرها ومستقبلها. تحسب دول العالم من الجنوب ومن الشمال، على حد سواء، ألف حساب لهذه المعضلة التي أصبحت تهدد كيان الأمة بأسرها. الانفتاح على العالم إجراء حضاري ومبدأ لا بد منه والتفاعل مع الآخر ومع التكنولوجيا والعلوم وثورة المعلومات والمجتمع الرقمي أمر لا مفر منه. أما الانغلاق على الذات فإنه يؤدي إلى عزلة قاتلة قد تغلق أبواب التطور وتقف حاجزا منيعا أمام التقدم والازدهار والتنمية المستدامة. لكن من جهة أخرى يجب أن لا تذوب الأمة في الآخر وتصبح بدون هوية وبدون كيان يمسك وحدتها وبنيانها وخصوصيتها وثقافتها الوطنية وهويتها.

الكلام عن الهوية الوطنية يقودنا حتما إلى الكلام عن الإعلام والإعلام هو المنظومة التي تحفظ هذه الهوية والتي تؤرخ لها والتي تنقلها من جيل إلى جيل. فإذا كان الإعلام يتغذى ويشرب من مكونات الهوية الوطنية فإن مخرجاته تخدم بدون أدنى شك هذه الهوية وتعمل على صيانتها وتقويتها وتنميتها ودعمها والمحافظة عليها في إطار التنمية المستدامة والحركة التي يعيشها المجتمع ضمن التحولات والتطورات العالمية. أما إذا كانت المنظومة الإعلامية مهزومة وغير منتجة ومستقبلة ومستهلكة فقط فإنها بدلا من المساهمة في الحفاظ على الهوية الوطنية وزرع مكوناتها في المجتمع فإنها تتنصل من هذه المكونات وتفرز قيما وأفكارا ومعتقدات وسلوكيات تتنافى وتتناقض وتتنافر مع كل ما هو وطني وقومي ومحلي. وهذا ما يؤدي إلى ظاهرة الاغتراب والانسلاخ والذوبان في الآخر

وتقمص واقع وشخصية غربية لا تمت بواقع وشخصية الوطن والبلد والأمة. وعلى حد قول "فرانتز فانون" يلبس الفرد في ظل ظاهرة الاغتراب والانسلاخ أقنعة الآخر ما يجعله تائه في عالم ازدواجية الآنا والشخصية والهوية وفي النهاية يجد نفسه مثل اللقيط الذي لا يعرف أصله ونسبه.

فالرسالة الإعلامية هي التي تقدمنا للآخر وهي التي تتواصل وتتحاور مع الآخر وتقدمه لنا. وإذا كانت الرسالة الإعلامية عاجزة عن تقديم من نحن وما هو رأينا وموقفنا مما يجري في العالم وما هي خصوصيتنا والأشياء التي نتميز بها عن غيرنا ونختلف بها عن الآخرين، والاكتفاء فقط بتقديم الآخر بأفكاره ومنتجاته لنا فهذا يعني أننا سلمنا نفسنا للآخر وانسحبنا من مجال الأفكار والقيم والمعتقدات والمبادئ. وهذا أمر خطير لأن الذوبان في الآخر أو نكران الذات يعني بكل بساطة أن لا هوية لنا وهذا يعني أننا تنصلنا من تاريخنا وماضينا وقيمنا ومبادئنا وعاداتنا وتقاليدنا.

فالإعلام هو أداة استراتيجية لحماية الهوية الوطنية والتعبير عنها فهو مطالب بالتفاعل الإيجابي مع كل ما هو محلي وأصيل والتفاعل مع مشكلات وهموم الشارع بكل موضوعية وبكل التزام ومسؤولية وبكل حرية، كما أنه مسؤول على حماية المواطن دينيا وثقافيا وتاريخيا واجتماعيا وهذا من خلال تزويده بالمادة الإعلامية والسياسية والثقافية الهادفة التي تساعده في تكوين نفسه سياسيا واجتماعيا ودينيا حتى يكون مواطنا صالحا مسؤولا يعرف ما له وما عليه ويعرف كيف يتفاعل بمسؤولية مع ما يصل إليه من منتجات إعلامية وثقافية من جميع أنحاء العالم. إنه من غير المنطقي والمعقول أن يعرف أولادنا نجوم الغناء والطرب في الغرب ويجهلون تاريخ ابائهم وأجدادهم ويجهلون مقومات الشخصية العربية الإسلامية وتاريخ الحضارة العربية الإسلامية.

فالمتأمل في الفضائيات وشبكة الانترنيت والمخرجات الثقافية وغيرها من الوسائط الإعلامية العالمية يلاحظ أنها تشكل خطرا على الهوية الوطنية والحل الوحيد هو تنشئة جيل مسؤول وواع يعرف كيف يتفاعل مع هذه الوسائط ويعرف كيف يأخذ منها ما يفيده ويبتعد عن المواد المشبوهة والمواد التي تتنافى وتتناقض مع مبادئ وقيم المجتمع. الأمر الثاني والأكثر أهمية هو تقديم البديل والاستثمار في

الصناعات الإعلامية والثقافية، فالجمهور بحاجة إلى بديل وإلى أخبار وبرامج ومواد ثقافية محلية من مسرح وسينما وكتب وقصص وأدب تعكس شخصيته وهويته واهتماماته وانشغالاته، لكن إذا انعدمت المادة الجيدة والممتازة والجادة فإن هذا الجمهور يتوجه إلى الآخر وإلى المنتج الأكثر جودة بغض النظر عن بعده الثقافي والحضاري والسياسي والأيديولوجي والقيمي. فالحفاظ على الهوية يتطلب استراتيجية واضحة المعالم لنقل التراث التاريخي والحضاري والقيمي للأمة في صيغ وقوالب تتماشى مع المجتمع الرقمي الذي نعيش فيه والتطورات العلمية والتكنولوجية التي يشهدها المجتمع.

المجتمع الذي يتخلى عن لغته لاستعمال لغة الآخر هو مجتمع يضع هويته في دائرة الخطر والانهيار والاضمحلال وقد يتعرض إلى ازدواجية في الرؤى والاستراتيجيات والمصالح. فاللغة في حقيقة الأمر هي الهوية في المقام الأول، فالذي لا يتقن لغة أمه ويتكلم بلغة الآخر يعني أنه أدار ظهره لتاريخه وماضيه وأصوله وعاداته وتقاليده. فالإعلام يجب أن ينشر اللغة العربية ويحافظ على سلامتها ورونقها وجمالها. فالعلاقة بين الإعلام والهوية الوطنية هي علاقة جدلية بحيث أن الهوية تنعكس وتقوى وتتغلغل في نفوس أفراد المجتمع من خلال وسائل الإعلام فهي تتأثر بالإعلام وتؤثر فيه. فالإعلام هو بدون منازع الآلية الأكثر تأثيرا وقوة في صناعة الهوية والتعبير عنها وعن معالمها وصيانتها ونشرها وبعثها والدفاع عنها. فمن لا هوية له لا حاضر ولا مستقبل له. فالعلاقة بين الإعلام والهوية تعتبر علاقة جدلية بحيث أن المنظومة الإعلامية هي قوة فاعلة ومؤثرة في التعبير عن الهوية وتحديد ملامحها وتفاعلاتها ومقوماتها وبالتالي فالإعلام يساهم في تشكيل الهوية الوطنية، التي هي بدورها تنعكس من خلال الصناعات الإعلامية والثقافية وتؤثر فيها وتصبغها بصبغتها. وحتى يقوم الإعلام بدوره الاستراتيجي في الحفاظ على الهوية الوطنية ونشر مقوماتها وأسسها ومبادئها في المواطن يتوجب عليه أن يقدم الرسالة الهادفة الملتزمة الحرة والمسؤولة محليا ودوليا. فالمادة الإعلامية ذات الجودة العالية وذات المصداقية هي التي يختارها الجمهور ويتفاعل معها، لكن إذا كانت المادة لا تستوفي شروط المنافسة والجودة والمصداقية فإنها لا تستطيع المقاومة وبذلك فإنها تفشل في الحفاظ على الهوية الوطنية بل ستفسح المجال

لإضعافها وأفولها مع مرور الزمن. وهذا ما يؤدي في نهاية الأمر إلى انتشار ظاهرة الاغتراب حيث يعيش الفرد في فضاء غريب عنه بعيد عن بيئته الطبيعية وهويته الأصلية الحقيقية، ويصبح بذلك تائه ومشرد بين عالمين، عالم مادي يعيش فيه في الحقيقة والواقع وعالم الآخر، الذي تقدمه وسائل الإعلام والصناعات الثقافية وهو بعيد كل البعد عن العالم الأول وهذا ما يؤدي في نهاية المطاف إلى انفصام وازدواج الشخصية وانجراف وانحلال وذوبان في عالم الآخر على حساب القيم والعادات والتقاليد والموروث الثقافي والاجتماعي.

## الإدمان الإلكتروني

قبل عقدين من الزمن كان الكلام يدور في الأوساط العلمية والإعلامية والتربوية حول إدمان الأطفال والشباب التلفزيون وأكدت النتائج آنذاك أن بانتهاء المرحلة الثانوية يكون الطالب قد قضى أمام شاشة التلفزيون وقتا أكثر من ذلك الذي قضاه على مقاعد الدراسة. أما بالنسبة لنتائج وتداعيات هذا التعرض المكثف للتلفزيون على التحصيل المدرسي والأداء الفكري والعلمي فأوضحت نتائج مختلف الدراسات أنها سلبية تشير إلى وجود علاقة ارتباطية بين كثرة المشاهدة وضعف النتائج المدرسية والتحصيل العلمي. بانتشار الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والإعلامية تطورت الأمور وانتشرت ظاهرة أخرى جاءت لتحل محل الإدمان التلفزيوني وهي الإدمان الإلكتروني. فهذه المرة أصبحنا أمام إدمان من نوع أخر، إدمان أكثر خطورة لأن الوسيلة أكثر تطورا وأكثر سهولة للتعامل والاستخدام والولوج والابحار فيها. فالهاتف الذكي على سبيل المثال يختلف عن التلفاز حيث أنه يسهل نقله وحمله واستخدامه. فالهاتف اليوم يقدم مئات الخدمات إضافة إلى الخدمة التي يقدمها التلفزيون وهي تقديم البرامج بمختلف أنواعها. الكلام عن الهاتف الذكي يقودنا للكلام عن الشبكة العالمية العنكبوتية التي انتشرت في جميع أنحاء المعمورة كالفطر وأصبحت من ضروريات الحياة لا مفر منها بالنسبة لجميع الشرائح الاجتماعية المختلفة بغض النظر عن انتماءاتهم وطبقاتهم الاجتماعية والاقتصادية ومستواهم التعليمي.

الإدمان الإلكتروني يعني استخدام الهاتف الذكي والانترنيت وشبكات التواصل

الاجتماعي بمختلف أنواعها بطريقة غير طبيعية وغير عادية حيث التعاطي مع هذه التكنولوجيات لساعات طويلة تزيد على الثماني ساعات يوميا. نلاحظ اليوم أن الفرد في المجتمع أصبح لا يستطيع العيش بدون هاتفه النقال ولو لساعات محدودات وأصبح لا يستطيع أن يستغني عن الانترنيت والشبكات الاجتماعية المختلفة. فالدراسات اليوم تؤكد أن الشباب يقضي معدل ست ساعات يوميا وهذا وقت كبير جدا لو أُستثمر في القراءة مثلا لعاد بالفائدة الكبيرة على صاحبه. إدمان الهواتف الذكية على سبيل المثال أدى إلى انتشار ظواهر اجتماعية عديدة من أهمها انهيار الاتصال الانساني داخل العائلة والمجتمع وأصبح الفرد في المجتمع يعتمد كليا على هذه الوسيلة ويقضي ساعات عديدة في استخدامها حيث يصبح يعيش في عالم افتراضي يكون في أحيان عديدة مختلف تماما عن الواقع الذي يعيش فيه. حيث أكدت دراسات عديدة أن الشاب على سبيل المثال يقضي ما بين 5 إلى 6 ساعات في استخدام الهاتف الذكي ما يؤثر سلبا على التزامات عديدة في حياته اليومية كالدراسة والتعلم والعمل.

أشارت دراسة شارك فيها 18777 شاب من عدد من الدول العربية إلى وجود 33.6٪ من مجموع المشاركين في حالة إدمان، وأن هناك 6313 حالة قابلة للإدمان أي بنسبة 38.4٪، وهذه القابلية من شأنها أن تتحول مع الوقت إلى إدمان، مما يعني أن عدد المدمنين في العالم العربي مرشح للزيادة بل المضاعفة، وهو رقم مخيف.

ومن أهم أعراض مرض الإدمان ما يلي:

- قضاء أوقات طويلة مع الشبكة وعدم الملل أو الكلل.
- القلق والتفكير المفرط في الشبكة وما يحدث فيها، والشعور بالحزن والاكتئاب لعدم الاتصال بها.

بالإضافة إلى أن المدمن يلجأ إلى النوم العميق بعد التعب الشديد من استخدام الشبكة، فضلا عن ظهور اضطرابات نفسية عليه كالارتعاش وتحريك الأصابع بصورة مستمرة.

- الشعور بالرغبة الشديدة في الدخول إلى الشبكة بعد تركها.
- إهمال المستخدم للحياة الاجتماعية والالتزامات العائلية والوظيفية.

ويؤكد خبراء الصحة النفسية أن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال تركت الكثير من الآثار الاجتماعية والنفسية والعقلية على شخصية كل من الأطفال والشباب، وهم أكثر الفئات إقبالاً على الهواتف الذكية والانترنيت، وإذا كان للشبكة العالمية جوانب إيجابية مثل توفير المعلومات والبيانات عن أي موضوع في وقت قصير، إلا أن نفس الشبكة تتميز بسلبيات عديدة وبمواقع تنشر الرذيلة والقمار وأشياء كثير تهدد النسيج الأخلاقي وقيم المجتمع. حذر علماء النفس من مخاطر الاستخدام المفرط لدرجة "الإدمان"، وهي حالة الاعتماد الكامل على الإنترنت لفترات طويلة، وربما وصل إلى مستوى لا إرادي، بمعنى عدم القدرة على التوقف عن الاستخدام، مما يسبب الكثير من المشكلات الاجتماعية، مثل الميل إلى الوحدة والانطواء، وانخفاض مهارات التواصل الاجتماعي مع الآخرين، بما يؤدي إلى ضيق دائرة العلاقات مع الأصدقاء، كذلك قد ينعكس ذلك على إهمال المظهر الشخصي، وإهمال الأطفال والزوجة والمسؤوليات المختلفة سواء إزاء الذات أو المدرسة أو العمل أو الأسرة أو المجتمع،

في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ينتشر هذا الإدمان الجديد، تم تقييم الأوضاع النفسية والعقلية لـ 41 شخصا ممن يدمنون الإنترنت وكان معدل أعمارهم 53 عاما، وتم إجراء مقابلات معهم للتعرف على المشكلات التي واجهوها بالفعل، مثل العلاقات الاجتماعية الفاشلة، وفقدان الوظيفة، والطرد من المدرسة، وقد تبين أن أحدهم وعمره 21 عاما كان يستخدم الإنترنت لأكثر من مائة ساعة في الأسبوع، ويهمل أسرته وأصدقاءه ومسؤولياته المختلفة، ولا يتوقف عن استخدام الشبكة إلا عند النوم فقط، وآخر عمره كذلك 21 عاما، كان اختفى لمدة أسبوع، وتم العثور عليه في مختبرات الحاسوب بالجامعة بعد أن أمضى 7 أيام متواصلة على الإنترنت. تبرز الدراسات الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية أن حوالي 10٪« من مستخدمي الإنترنت الأميركيين يعانون من حالة إدمان. وإذا كان أطباء النفس لا يتفقون جميعا على اعتبار هذا الإدمان مرضا حقيقيا فإنهم يجمعون على نقطة واحدة وهي وجود ملايين الأشخاص يعانون من هذا الإدمان إلى حد جعلهم يفقدون شريك حياتهم أو وظيفتهم. إن إدمان الإنترنت أدى بالبعض إلى فقدان علاقات اجتماعية جوهرية أو إهدار فرص الترقية وتحسين الوضع الوظيفي بسبب

الانشغال به، فيما يلجأ البعض إلى الكذب وخداع أفراد الأسرة أو الطبيب أو أي شخص آخر لإخفاء درجة وحجم التورط والارتباط الشديد بالشبكة، بينما يلجأ البعض إلى استخدام الكمبيوتر كأسلوب للهروب من المشكلات وتخفيف سوء المزاج الذي يعانيه الشخص مثل الشعور بالعجز أو الذنب أو القلق أو الاكتئاب. لقد حان الوقت للتفكير بطريقة جدية وعلمية ومسئولة في المنطقة العربية للنظر في ظاهرة الإدمان الإلكتروني ودراستها للخروج بالحلول الناجعة لمواجهتها حيث أنها تنتشر يوما بعد يوم بسرعة كبيرة وبآثار وتداعيات سلبية على الفرد والأسرة والمجتمع.

## في إشكالية استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي

أفرزت التطورات التكنولوجية الحديثة في منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي ,نقلة نوعية وثورة حقيقية وجذرية في عالم الاتصال ,حيث انتشرت شبكة الإنترنت في كافة أرجاء المعمورة، وربطت أجزاء العالم وجعلت منه قرية صغيرة ومهدت الطريق لكافة المجتمعات للتقارب والتعارف وتبادل الآراء والأفكار والتجارب ,واستفاد كل متصفح لهذه الشبكة من البيانات والمعلومات والأخبار , وأصبحت أفضل وسيلة لتحقيق التواصل بين الأفراد والجماعات ,وبعد الشبكة العنكبوتية ظهرت المواقع الإلكترونية والمدونات الشخصية وشبكات المحادثة ,التي غيرت مضمون وشكل الإعلام الحديث ,ووفرت نوعاً جديدا من التواصل بين أصحابها ومستخدميها. إن شبكات التواصل الاجتماعي مكنت المستخدمين من تبادل مقاطع الفيديو والصور و الملفات وإجراء المحادثات الفورية ,والتواصل والتفاعل المباشر بين جمهور المتلقين. وتعتبر مواقع التواصل الاجتماعي هي الأكثر انتشاراً على شبكة الإنترنت ,لما تملكه من خصائص ومميزات كالتفاعلية والتنوع والاندماج والحركية والعالمية، مما شجع متصفحي الإنترنت من كافة أنحاء العالم على الإقبال المتزايد عليها ,في الوقت الذي تراجع فيه الإقبال على المواقع الإلكترونية الأخرى ,وبالرغم من الانتقادات الشديدة التي تتعرض لها الشبكات الاجتماعية باستمرار وخاصة موقع الفايسبوك ,فإن هناك من يرى فيه وسيلة مهمة للتواصل والالتحام بين المجتمعات ,وتقريب المفاهيم والرؤى مع الآخر ,والاطلاع والتعرف على ثقافات الشعوب المختلفة ,إضافة لدوره الفاعل والمتميز كوسيلة اتصال ناجعة في التفاعل الاجتماعي.

ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي في كسر آليات الاتصال التقليدية وهيمنة السلطة على الإعلام وخاصة الرسمي منه وبذلك التحكم في الرأي العام. فالبث الفضائي المباشر والتطبيقات المختلفة للانترنت كالتدوين والمنتديات وشبكات التواصل الاجتماعي فرضت كلها منطقا جديدا وحضورا إعلاميا وعلنية لم تكن موجودة من قبل. فتدخل السلطة انهار، هذا التدخل الذي كان يحدد للجمهور ما يشاهد وما يقرأ وما يسمع. من جهة أخرى، أدت التطورات الجديدة التي أفرزها الإعلام الجديد إلى قدرة المواطن على امتلاك أدوات التواصل والنشر والحضور في الفضاء العام. فالشبكات الاجتماعية فتحت المجال أمام المواطنين لطرح قضاياهم ومشاكلهم وهمومهم وللتفاعل فيما بينهم وهذا ما أفرز فضاءً عاما نشطا وفعالا. هذه الشبكات كذلك عززت ثقافة الحوار والنقاش وعززت الاستقلالية الثقافية والانفتاح على الآخر.

تواجه شبكات التواصل الاجتماعي تحديات كبيرة جدا نظرا لانتشارها السريع في مختلف أنحاء العالم ونظرا للخصائص والمميزات التي تنفرد بها. فهذه الشبكات تفرض تحديات عديدة ومتنوعة في مجالات كثيرة، فهناك تحديات أمنية وقيمية وأخلاقية وثقافية ولغوية وحضارية... الخ. فهناك تحديات تتعلق بصحة ومصداقية العديد من البيانات والمعلومات التي تحويها بعض المواقع في ظل الحاجة إلى التعزيز المتواصل للقدرات الثقافية والتعليمية للمتلقي. هناك كذلك غياب الضوابط الضرورية لضمان عدم المساس بالقيم الدينية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات. كما نلاحظ غياب الضوابط المتعلقة بنشر العنف والتطرف والارهاب. في هذه الأيام اصبح المختصون يتكلمون على الإرهاب الإلكتروني واستغلال الجماعات الإرهابية لشبكات التواصل الاجتماعي لنشر فكرهم ولجمع الأموال وتجنيد الشباب للانخراط في صفوف الجماعات. من جهة أخرى نلاحظ ارتكاب الجرائم الالكترونية باستخدام التقنيات الحديثة على شبكات التواصل الاجتماعي ناهيك عن قضايا القذف والتشهير ونشر الإشاعات.

تنشر شبكات التواصل الاجتماعي هذه الأيام بدون حسيب ولا رقيب أفكارا هدامة ومن أهمها ازدراء الأديان والتشكيك فيها، إثارة النعرات الإقليمية، والدينية، والعرقية، والعقائدية، والطبقية، نشر الشائعات المغرضة، تحريف الحقائق

بسوء نية، وتلفيق التهم، التشهير والإساءة للسمعة، السخرية المهينة، القذف والسب والشتم، واستخدام الألفاظ النابية والعبارات الجارحة، الدعوة للخروج على الحاكم، وعلى الثوابت المجتمعية، تشجيع التطرف، والعنف والتمرد، الحشد للتظاهر والاعتصام، والإضراب غير القانوني، الإباحية والانحلال، والفسق والفجور، التعريف بطرق تصنيع المتفجرات، وبتكتيكات الاعتداء، وإثارة القلاقل، وأعمال الشغب، الدعوة للتطبيع مع الأعداء، الإساءة للآخرين، نشر الخرافات، إضافة إلى الادعاء بحدوث معجزات، الإرهاب الإلكتروني والقائمة قد تطول.

تتمثل تحديات استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في الاستعمال الرشيد والواعي والمسئول، حيث كشفت الممارسة في أرض الواقع العديد من السلبيات ومن الاستخدامات غير المسئولة والتي تركت تداعيات سلبية على الأفراد والمؤسسات والمجتمع كالمساس بخصوصية الأفراد وقيم وأخلاق المجتمع كما استخدمت للترويج لأفكار هدامة ولآراء عنصرية تتناقض مع التسامح وحوار الديانات والحضارات. كما يرى الملاحظون أن الاستخدام السيء لشبكات التواصل الاجتماعي مس كذلك أمن الدول وأثر سلبا على مصداقية الكلمة حيث أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي منبرا للنميمة والاشاعة والشعوذة والتضليل والتشوية. التحدي الأكبر هو كيف نعلم الشباب استخدام الشبكات الاجتماعية بمسئولية وانضباط ووعي والتزام وكيف يوظفها للحصول على العلم والمعرفة لخدمة التنمية المستدامة والتطور والازدهار والرفاهية.

## احتقان سياسي وجدال حول لقاء الرئيس

حراك سياسي كبير هذه الأيام في الجزائر حول رسالة قدمتها 19 شخصية وطنية، كان بعضها مقربا من الرئيس، تطالب بلقاء بوتفليقة وتشكك في القرارات الصادرة عنه. الرسالة نبعت من عدة مؤشرات تشير إلى الاحتقان السياسي في البلاد وانتشار الفساد بدرجة كبيرة وتسلل وهيمنة أباطرة المال على السياسة وغياب هيبة الدولة وسلطتها وضعف كبير للمعارضة وغياب سلطة الرئيس. فالرسالة جاءت لمساءلة وضع سياسي غير مطمئن وجاءت في ظروف اقتصادية صعبة تمر بها الجزائر بعد انخفاض أسعار النفط من جهة وتدهور قيمة الدينار الجزائري من جهة

اخرى. فمطالبة مقابلة الرئيس من قبل شخصيات تحمل عدة دلالات سياسية وتعتبر مؤشرا عن الاحتقان السياسي في البلد وعن عدم وضوح الرؤية والاستراتيجية عند مؤسسة الرئاسة ومن هو الذي يحكم حقيقة ومن هو وراء القرارات التي تؤخذ. كما تدل مطالبة مقابلة الرجل الأول في البلاد على مدى خطورة انعدام التواصل بين الرئيس ومنتخبيه إلى درجة أن شخصيات سياسية أصبحت لا تثق في الخطاب السياسي للدولة ولا تؤمن بمصداقية الخطاب الرئاسي ولا تثق في رجال الرئيس. وهذه معضلة أن ينشأ نسق سياسي ووعي جديد لا يؤمن بذلك الذي يقرره النظام السياسي الحالي. هل مطلب مقابلة الرجل الأول في الدولة تسبب في ورطة لمحيط الرئيس، أم أن المجموعة ليس لها الثقل الكافي لإحراجهم؟ بدأ النظام الحاكم في مراوغة الطبقة السياسية ثم الالتفاف على حق المواطنين في التواصل مباشرة مع رئيسهم. وهذا أساس العقد الاجتماعي. ثم انتهي الأمر بالنظام السياسي أن يقنع نفسه بمراوغة سياسية خلقها من أجل تمرير عهدة رئاسية أصبحت تشكل اليوم عبئا سياسيا على بوتفليقة ومن معه ومأزقا لنظامه، حيث أنه عهدة تشير إلى انتكاسات وفشل ذريع على مختلف الأصعدة. المشكلة لا تكمن في قوة الشخصيات الموقعة من دونها، وإنما في مشروعية طلبها. ممارسات النظام السلطوي قزمت الأحزاب السياسية، ودعمها لنظام الزبونية Clientelism جعل من مسألة الوزن السياسي مسألة نسبية. لكن وجود شخصيات كانت قريبة من الرئيس وشخصيات تاريخية تبعدها عن زاوية الاتهام بالتآمر والثأر. أكثر من ذلك، هذا الطلب مؤشر قوي على رداءة الفضاء السياسي في الجزائر.

لماذا لم تبادر الأحزاب السياسية بجميع أطيافها بطلب مقابلة رئيس الجمهورية حتى تنادي شخصيات مستقلة بضرورة لقاء الرئيس. أي أن الأحزاب تنازلت عن وظيفتها الأساسية، مما يعني أن الممارسة السياسية على مستوى الأحزاب في الجزائر تعاني من شلل وتعاني من وجود شكلي لا يؤهلها لأن تكون قوة فاعلة في النظام السياسي الجزائري لمراقبة التجاوزات والانحرافات وفي بعض الأحيان التناقضات التي تقضي على العقد الاجتماعي وابجديات العمل الديمقراطي الذي يعود بالفائدة على البلاد والعباد. المقربون من مؤسسة الرئاسة يؤكدون أن الرئيس مطّلع على كل الأوضاع وأن البلاد تسير بشكل طبيعي رغم غيابه الدائم عن المشهد. التسيير

الطبيعي للبلاد ليس دليلا مقنعا. عندما يعطي مقربو الرئيس بعدا دراميا ويضخمون طلب عادي للقاء الرئيس، فهم بذلك يكشفون عن ثغرات التبرير. بدل إحالة الطلب قانونيا لمدير مكتبه أو مستشاره للبت فيه والرد سلبا أو إيجابا، ذهبوا بعيدا في مسلسل التشكيك والتأكيد على اطلاع الرئيس على ملفات الدولة. إن طبيعة تعاطي الدولة مع تحديات اقتصادية وسياسية ودولية سبب وجيه يستدعي التساؤل عن من يحكم الجزائر اليوم وكيف؟ ما يجري في المنطقة وعلى حدود البلاد والتحديات التي تفرض نفسها على البلاد في المجال الاقتصادي والاجتماعي والأمني بحاجة إلى دور فعال وعمل دؤوب من قبل الرئاسة والخارجية وكل مؤسسات الدولة. عدم الاستجابة لطلب الشخصيات لقاء الرئيس هو بمثابة اعتراف سياسي بفراغ في السلطة واعتراف بأن هناك مجموعة تسيطر على السلطة في الظل. دستوريا هذا يعني أن الرئيس ضحية انقلاب صامت. ثم لماذا يحق لضيوف أجانب أن يلتقوا ببوتفليقة ويستمعوا لآرائه وأطروحاته وتحليلاته باهتمام ويُمنع هذا الطلب لشخصيات وطنية؟ ثم إن المسألة تتعدى ذلك. الإصلاحات الدستورية والسياسية التي وعد بها الرئيس لم تتجسد في أرض الواقع إلى حد الساعة، ويبدو أن الرئيس لم يكن منتصرا لهذا المشروع. وبالتالي أن يشارك في صنع القرار أو لا لن يغير من الانسداد الكبير في الأفق المظلم الذي أصبح أمرا يلاحظه الجميع في أرض الواقع. كل المبادرات السياسية التي طرحتها المعارضة لازالت تراوح مكانها بسبب رفضها من الطرف الآخر، وبالمقابل تمضي السلطة في مشروع تعديل الدستور لكن بدون نتيجة، كما يجب أن نتساءل هنا ما هو نوع التعديلات وما هو الغرض منها. لا ننسى أنه تم تعديل الدستور في فترة سابقة، لكن للأسوأ حيث تم إلغاء المادة 87 - التي كانت تحدد عدد عهدات حكم الرئيس في اثنين- لفتح المجال للرئيس الحالي ليحكم البلاد مدى الحياة.. طلب مجموعة 19 وطريقة الرد عليه يدل على أن القطيعة وصلت مرحلة متقدمة وأصبح الحوار بين الطرفين حوار طرشان. فالمعارضة أصبحت وعاء فارغ لا جدوى من ورائه كما أن النظام بالغ في التشكيك في قدرة المعارضة على التأثير وتحريك الشارع وعمل على تقسيمها. اليوم، جزء من هذه المعارضة يشك أصلا في وجود نظام سياسي يحكم البلد، وجزء أخر ?ما دام أن مصالحه مضمونة واستفادته من النظام قائمة ومستمرة-

يدعي أن كل شيء على أحسن ما يرام والرئيس بألف صحة وعافية وهو الوحيد الذي يستطيع أن يقود البلاد والعباد إلى بر الأمان.

## الجامعات العربية وأزمة صناعة المعرفة

السؤال الجوهري عند الكلام عن التعليم العالي في الوطن العربي هو ماذا تريد الدول العربية من التعليم العالي والبحث العلمي؟ هل الهدف هو تلقين المعلومات وتخريج عشرات الآلاف من الطلاب بغض النظر عن نوعية تكوينهم وعن احتياجات السوق، أم أن الغرض هو أكثر من ذلك حيث يشمل كذلك صناعة المعرفة والمساهمة في حل المشاكل المختلفة للمجتمع. الفرق بين الجامعة البحثية والجامعة التدريسية هو أن الجامعة البحثية تتوفر على برامج الماجستير والدكتوراه والدراسات العليا وعلى مراكز البحوث والدراسات وعلى ميزانيات بحث تقدر بمئات الملايين من الدولارات، بل المليارات في بعض الجامعات العريقة والمتميزة في العالم. هذه الجامعات هي التي تفرز عادة كبار السياسيين والرؤساء ورجال الأعمال والفائزون بجوائز نوبل وغيرها من الجوائز العالمية. هذه الجامعات تتفاعل كذلك مع شركات عملاقة لتقوم بإنجاز مشاريع بحثية لحسابها في تطوير منتجاتها ومشاريعها المختلفة. ومن هنا نستنتج أن الكلام عن صناعة المعرفة في الجامعات العربية هو في غير محله وغير منطقي. فميزانية البحث العلمي في أعرق وأكبر جامعة عربية لا يتجاوز بضع الملايين من الدولارات وإذا غابت الوسائل والإمكانيات ومستلزمات صناعة المعرفة فالكلام عن البحث العلمي وإنتاج المعرفة يبقى بدون معنى.

الكلام عن التعليم العالي والبحث العلمي يقودونا لفتح ملف التعليم الأساسي النظامي، حيث أن هذا الأخير يعاني من مشاكل لا تحصى ولا تعد، كالحشو والكم على حساب النوع إضافة إلى التقليد والتلقين والتركيز على الحفظ بدلا من تنمية الفهم والتطبيق في الواقع وتنمية ذكاء الطفل ومهاراته. فالتلميذ بعد إنهائه الثانوية العامة يصل إلى الجامعة وهو لا يتحكم في لغته الأم بطريقة جيدة ولا باللغة الأجنبية. كما أنه يفتقر إلى أدنى مقومات التفكير التحليلي والتفكير النقدي. وفي هذه الحالة تواجه الجامعة مشكلات عويصة في التعامل مع هذه النوعية من الطلاب

خاصة هؤولئك الذين يتابعون دراستهم باللغة الأجنبية. والحصيلة تكون في غالب الأحيان أن يفشل الطالب في الحصول على المعدل المطلوب في اللغة الأجنبية فيضطر إلى تغيير التخصص وبذلك يضيّع سنة أو سنتين وفي الأخير لا يدرس التخصص الذي أراده في المقام الأول. والمشكلة التي يواجهها التعليم العالي في الوطن العربي هي ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم العام وهذا ما يؤدي إلى مشكلات عويصة تتعلق بتأقلم طالب الثانوية العامة مع البيئة الجديدة في الجامعة التي تختلف تماما عن الحياة المدرسة.

ومن التحديات الكبيرة التي يواجهها التعليم العالي في الوطن العربي عملية التمويل، فالقطاع الخاص ينظر إلى الاستثمار في التعليم العالي من زاوية تجارية محضة أي منطق الربح بغض النظر عن متغيرات هامة كالجودة وتمويل البحث العلمي ورعاية المتميزين والمتفوقين؛ أما الدولة ومع تزايد الأعداد الهائلة من الطلاب المقبلين على الجامعة فإنها إما أنها تتنصل من دورها وتترك المجال للقطاع الخاص وإما أنها تتكفل بالموضوع بدون احترام معايير الجودة الشاملة والنوعية. فالتعليم العالي أصبح يكلف الكثير خاصة إذا تمت مراعاة الجودة والنوعية. فما تخصصه الدول العربية للإنفاق على التسلح يفوق بكثير ما يُخصص للتربية والتعليم والبحث العلمي، وما تخصصه الدول العربية قاطبة للبحث العلمي لا يتعدى اثنين مليار دولار وهو في حدود ما تخصصه جامعة هارفارد ومشيغان الأمريكيتين للبحث العلمي. وهذا دليل أخر على أن الكلام على صناعة المعرفة يتطلب الكلام على شروط ومستلزمات هذه الصناعة. فالبحث العلمي يتطلب إمكانيات مادية معتبرة، وباحثين وعلماء في مستوى عال وإدارة رشيدة وفعالة واستراتيجية واضحة المعالم وصناعات ومشاريع تنموية تتفاعل مع المشاريع البحثية وتمولها وتستخدمها في تطوير الأداء والنتائج وأهم من كل ما تقدم بيئة بحثية ومجتمع يقّدر العلم والمعرفة والبحث العلمي. في الوطن العربي نلاحظ أن بعض هذه المعطيات غير متوفر وإذا توفرت فالمشكل يكمن في التخطيط والإدارة والتنسيق. وتجدر الإشارة هنا أن البحث العلمي هو ثقافة وسلوك وحضارة يجب أن يؤمن به المجتمع بمختلف شرائحه وخاصة صانع القرار. وهنا نلاحظ تناقضا أخرا وهو الفجوة التي توجد بين صناعة القرار والبحث العلمي في الوطن العربي.

من المشاكل التي تعاني منها الجامعات العربية كذلك هجرة العقول حيث أن المتفوقين والمتميزين من الخريجين من الجامعات العربية يحصلون عادة على منح لمتابعة دراساتهم في الجامعات الغربية، فيلتحقون بها وفي غالب الأحيان يتفوقون ويحصلون على منح أخرى وامتيازات وفي أخر المطاف يستقرون في تلك الدول نظرا لتوفر شروط البحث العلمي والمنافسة والجودة والتميز والتفوق، الأمر الذي لا يتوفر في البلد الأم. الأمر الذي يجعلهم يقررون البقاء في الغرب وهكذا تخسر الدول العربية مئات بل آلاف من أحسن باحثيها وعلمائها ومفكريها في كل سنة. فالدول العربية تزرع ونظيراتها في الغرب تحصد. وهذا النزيف يعتبر خسارة كبيرة جدا لأن الدول العربية تخسر النخبة المتخرجة من جامعاتها وهذه النخبة هي التي من المفروض أن تقود الإبداع والابتكار والاختراع وصناعة المعرفة.

التحدي الأخر الذي تواجهه مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي هو الفجوة بين مخرجات الجامعات وسوق العمل. ونلاحظ هنا أن نسبة البطالة في العالم العربي تقدر ب15٪ وهذا يعني أن هناك آلاف الخريجين ينهون دراستهم الجامعية ويجدون أنفسهم بدون عمل وأن البعض يعمل في وظائف بعيدة كل البعد عما درس في الجامعة وعن مستوى تأهيله. وهذا يعطي انطباعا عاما بأن التعليم الجامعي لا جدوى من ورائه ويفضل الشباب التوجه نحو التعليم المهني أو العمل في سن مبكر أو الهجرة. . . الخ.

ومن المشكلات التي يواجهها التعليم العالي في الوطن العربي التبعية والتقليد ومشكلة الازدواجية اللغوية والهوية حيث أنه في غياب إنتاج المعرفة والإنتاج العلمي تعتمد الجامعات العربية على ما ينتجه الأخر وفق معاييره وقيمه ومبادئه وأهدافه. فالاعتماد على الأخر وثقافة الاستهلاك والتقليد عوامل تؤدي إلى التبعية وذوبان الهوية الوطنية والثقافة الوطنية في طوفان العولمة التي لا ترحم. إصلاح واقع التعليم العالي والبحث العلمي وصناعة المعرفة في الوطن العربي يحتاج إلى إجراءات تنظيمية وهيكلية ومعرفية جذرية تتمثل في تغيير الذهنية وتطوير الإدارة وزيادة الميزانية بنسب عالية وإشراك القطاع الخاص في التمويل. يجب كذلك التنسيق المنهجي والمنظم بين وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم وكذلك التنسيق مع سوق العمل والقيام بدراسات وبحوث واستطلاعات دورية لتحديد الاحتياجات ووضع الاستراتيجيات للاستجابة لها.

## مدارسنا والإعلام التربوي

لم يعد أحد يفكر هذه الأيام في المدرسة كمكان يكتسب فيه الطالب العلوم والمعارف فحسب؛ فلقد نجحت المدرسة بفضل جهود الكثير من التربويين في تجاوز دورها التقليدي، ومن ثم الشروع في عملية تنموية كبيرة ومستمرة، محورها الطالب، وغايتها تأهيله للمشاركة في نمو وازدهار المجتمع وفق أهداف تربوية محددة. وقد تمثلت وسيلة المدرسة لتنفيذ هذه العملية في نبذها لمفهوم المنهج التقليدي، المقتصر على تقديم العلوم والمعارف، وتبنيها في المقابل لمفهوم جديد، يقدم للطالب مجموعة متنوعة من الخبرات المرتبطة بالطالب ومجتمعه، داخل المدرسة وخارجها، بهدف تحقيق النمو الشامل والمتكامل في كافة جوانبه: الجسمية، والعقلية، والنفسية، والاجتماعية. ويتم كل هذا من خلال التركيز على تدريب الطالب على التفكير التحليلي والتفكير النقدي.

الإعلام أداة هامة من الأدوات التي تستخدم في التربية والتعليم لتنمية الكثير من الجوانب، سواء تلك المواد والرسائل التي تُوَجّه للطالب بهدف تعزيز المنهج المدرسي، وما يحتويه من معارف ومعلومات أو تلك المواد التي تُوَجّه لتنمية مهاراته الشخصية والذاتية، أو لتعديل سلوك أو تغيير اتجاهاته نحو مفاهيم تربوية تسعى المؤسسة التعليمية لتحقيقها في ظلِّ النظام التعليمي الذي تطبّقه. يستخدم الإعلام التربوي أدوات ووسائل الإعلام وفنونه المختلفة في إنتاج الرسائل الإعلامية والمواد الصحفية والبرامج الإعلامية، ويوظفها في التوعية بالمشكلات التي تواجه التعليم، وخدمة برامج التعليم النظامي وغير النظامي المتمثّل في محو الأمية وتنمية مهارات القراءة والاطلاع ومساعدة الطلاب في اختيار تخصّصاتهم وتحديد مساراتهم العلمية والعملية. وكذلك توجيه أولياء الأمور لاتباع أفضل أساليب وطرق التربية وذلك بغرس القيم والمبادئ والعادات والتقاليد واحترام القوانين وغرس المحبة والتعاون والتسامح والتلاحم والتكافل الاجتماعي. كما يسعى الإعلام التربوي إلى رفع مكانة وقيمة وقدر المعلم وتحسين صورته في المجتمع، وتكوين شخصية مثالية للمعلم كونه العنصر الأساس في نجاح العملية التعليمية إلى جانب التربية.

بواسطة وسائل الإعلام يمكن تشجيع مهارات الابتكار ومواهب الإبداع عند

الطلبة بتقديم البرامج التعليمية المناسبة وشرحها باستخدام التلفزيون التعليمي أو وسائل الإعلام الجديد من خلال المنتديات الإلكترونية وشبيهتها وكذلك المحافظة على التراث الثقافي والحضاري للمجتمع في مواجهة الغزو الثقافي الغربي وهيمنة وسائل الاتصال الحديثة. كما يساعد الإعلام التربوي على إبراز الإنجازات العلمية والأدبية والثقافية وعرض الاختراعات والاكتشافات العلمية الحديثة بأسلوب يناسب القدرات الفكرية للطالب. من جهة أخرى يلعب الإعلام التربوي دورا كبيرا في عملية التثقيف الأخلاقي والقيمي والاجتماعي والإنساني والسلوكي. كما يعمل الإعلام التربوي على توفير تكافؤ الفرص التربوية أمام الجميع وتوفير المساواة فيها، وهذا يتجاوز مجرد توفير حق الالتحاق بالمدارس مع التغلّب على الصعوبات والعقبات التي تحول بين بعض الفئات والالتحاق بالتعليم، وتعويضهم مما أصابهم من الحرمان بسبب ذلك من خلال وسائل الإعلام.

تكمن أهمية الإعلام التربوي كذلك في قدراته على إيصال المعلومات والمفاهيم وترسيخ المبادئ والقيم وتحصين الناشئة بثقافة تحميهم من الغزو الثقافي الفكري الأجنبي وتمكينهم من اللغة العربية. كما يساعد في الوظيفة النفسية والوجدانية والعاطفية حيث إكساب المتلقِّي الاتجاهات والأحاسيس والمشاعر الإيجابية المرغوب فيها و الحثّ على المشاركة وإكسابه مهارات التعامل مع المشكلات والصدمات التي يمكن أن يتعرَّض لها والعمل على تعزيز ثقته بنفسه واعتماده على ذاته وتقديره لذاته والآخرين. كما يساعد الإعلام التربوي على إكساب المتلقِّي منظومة متكاملة من المهارات والخبرات الحسّية الحركية اللازمة له وإكسابه طرائق التعامل السليم مع البيئة.

يعمل الإعلام التربوي على تحقيق أهداف سياسة التربية والتعليم التي عادة ما تتمحور حول غرس العادات والقيم الحميدة والمحافظة على الموروث الثقافي والتراث الشعبي والحضاري للبلد في نفوس الطلبة في محاولة لمواجهة الغزو الثقافي الغربي. كما يتبنى الإعلام التربوي القضايا والمشكلات التربوية والتعليمية المختلفة ووضع الحلول الناجعة لها. وكذلك إبراز دور المدرسة كمؤسسة تربوية وتعليمية بوصفها اللبنة الأولى في مجال التعليم النظامي، كما يهدف الإعلام التربوي إلى الاهتمام بمكوِّنات وعناصر العملية التعليمية المتمثِّلة في المعلم والطالب والمنهج وأولياء الأمور ويسهم بشكل كبير في تعزيز التحصيل العلمي للطلبة

والمساهمة في تفسير المنهج الدراسي والتواصل مع المجتمع من خلال نشر الأخبار وتزويد الرأي العام بالمعلومات الصحيحة عن البرامج والمشروعات التعليمية والتربوية التي تحقق المسئولية الجماعية للعمل التربوي. من مزايا الإعلام التربوي كذلك تحسين صورة المعلم في المجتمع وتعزيز مكانته في نفوس الطلبة وإبرازهم كقدوات حسنة يحتذى بهم. كما يعمل على اكتشاف المواهب الإعلامية المبكِّرة وتعهّدها بالرعاية والتوجيه بالتعاون مع أجهزة الإعلام لإتاحة الفرصة للبراعم الصحفية والإذاعية والتلفزيونية لكي تنضج وتترعرع وتمتهن وظيفة الإعلام مستقبلا. كما يساعد الإعلام التربوي الطالب على التفكير النقدي والتفكير التحليلي وإيجاد الحلول للمشاكلات التي قد يتعرض لها. وكذلك إكساب الطلاب المهارات العلمية اللازمة لفهم ما يبثّ إليهم من رسائل إعلامية متنوِّعة، وتشمل هذه المهارات القدرة على الإصغاء الجيّد والتفكير والحوار والمناقشة والاستنتاج والتحليل.

### "وين العرب وين"

للصورة لغة موحدة يفهمها جميع الشعوب باختلاف أنواعهم ومشاربهم وتوجهاتهم، من دون اللجوء إلى ترجمة الكلمات ولما تختصره من كلام بين السطور، إن الصورة تحمل دلالات ظاهرية وأخرى باطنية، خفية ولكل مشاهد قراءته الخاصة. يعيش العالم اليوم عصر الصورة بامتياز نظرا للتطور التكنولوجي وللسرعة الفائقة التي عرفتها الثورة المعلوماتية والمعرفية ونظرا لعامل الوقت الذي اصبح ثمينا وغير كاف لمعظم أفراد المجتمع، وخير دليل على أهمية الصورة ودورها في المجتمع وتأثيرها في الرأي العام ذلك الحراك السياسي الذي شهده العالم العربي خلال السنوات الماضية الأخيرة، الأمر الذي أكد وبرهن على تراجع التقارير الإخبارية والمقالات الصحفية عن دورها نسبيا مقارنة بالصور والفيديوهات التي أصبحت وسيلة العصر لمخاطبة الضمائر والعقول والتأثير في الجماهير. هذا لا ينفي أن هناك بعض الأطراف والجهات التي تغتنم بعض الصور المفبركة وتوظفها لمغالطة الرأي العام وتحقيق ما تصبو إليه بطرق غير نزيهة وغير أخلاقية، في ظل الحرب الإعلامية، وخاصة في ظل تطور التكنولوجية الرقمية، الصورة أصبحت وسيلة التواصل الأمثل بامتياز وأصبحت الطريقة المثلى للتأثير في الرأي العام محليا ودوليا.

لعبت الصورة عبر التاريخ دورا محوريا في تشكيل الرأي العام والتأثير فيه وبذلك التأثير في صانع القرار وفي القرار نفسه. الصورة تنقل أدق تفاصيل ما يجري في العالم من حروب وأزمات ونزاعات ومآس، ولأن الصورة بألف كلمة فإنها تجسد بين طياتها وحيثياتها وتفاصيلها حجم المأساة والكارثة الإنسانية، وتحمل رسائل قد تساهم في تغيير مواقف الدول وآراء الشعوب ومواقفها مما يجري حولها وفي العالم وهي بذلك تساهم في تشكيل الرأي العام وتحديد مواقف الناس من قضايا عديدة. ولا ننسى هنا أن الصورة تحدد تصرفنا وسلوكنا في العديد من الأحيان، لم تمر الصور البشعة التي جسدت مأساة الطفولة البريئة، والتي تناقلتها وكالات الأنباء العالمية وأكبر مواقع التواصل الاجتماعي خلال السنوات الأخيرة من دون أن تحرك مشاعر مئات الملايين بل المليارات من البشر في جميع أنحاء المعمورة، صورة الطفل السوري -إيلان-، ثلاث سنوات، الذي لفظته أمواج البحر بأحد شواطئ تركيا في 1 سبتمبر الجاري فضحت العالم بأسره، عالم تحكمه أنظمة همها الوحيد هو السيطرة والهيمنة والتحكم في السياسة والاقتصاد، الصورة تعكس هلاك طفل بريء قضى بمعية العشرات من اللاجئين في عرض البحر الأبيض المتوسط مؤخرا بسبب الظلم والبطش وتعنت النظام السوري وغطرسته والصراع المحتدم بين القوى الفاعلة في النظام الدولي حول مصير الأزمة السورية ومنطقة الشرق الأوسط، بعد هروبه مع أسرته في زورق من ويلات الحرب السورية إلى تركيا، لم يجد الطفل إيلان البريء سوى أمواج البحر العاتية التي حرمته من براءته من العيش واللعب مع أقرانه والتمتع بطفولته. مع الأسف الشديد عالم الحروب والأزمات وعالم الدكتاتوريين والطغاة حرمه من ذلك وأجبره على المغامرة والمخاطرة بحياته من أجل تفادي ويلات الحرب والبطش والجوع والحرد والبرد وانعدام الأمن والأمان. فصورة هذا الطفل مازالت تثير تفاعلا كبيرا سواء في وسائل الإعلام أو مواقع التواصل الاجتماعي. لتفرز موجة من الحزن والغضب، ومن مساءلة الضمير والذات ولماذا يحدث كل هذا في عالم يتوفر على الخيرات والنعم ويتسع لمليارات من البشر.

أسالت صورة الطفل السوري إيلان الكردي الكثير من الأحبار وشغلت مساحات كثيرة من شبكات التواصل الاجتماعي وأبكت الكثير من الأمهات وذوي

الضمائر الحية في جميع أنحاء المعمورة. كما أزعجت العديد من تجار الحروب والأسلحة ومدبري الأزمات والكثير من الساسة والرؤساء والحكام وصناع القرار في العالم. الصورة بألف كلمة كما يقول الصينيون والصورة تتكلم لنفسها ولا تحتاج إلى تعليق. صورة إيلان الكردي تعبر عن البراءة، تعبر عن عالم انتشر فيها الظلم والاستبداد والحروب والأزمات والنزاعات. صورة تعبر عن عالم يكتظ بالخيرات ونعم الله، لكن يموت فيه الملايين جوعا. صورة إيلان أثارت عدة قضايا وإشكاليات أهمها تعامل دول العالم مع اللاجئين الفارين من نيران الحرب ومن الأوضاع المعيشية المزرية ومن انعدام الأمن والأمان. الصورة كشفت عورة الدول الأوروبية التي تتغنى بحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين وضحايا الأزمات والحروب والتي أوصدت ابوابها أمام لاجئين فارين من ويلات الحرب. الصور من بعض الدول الأوروبية كانت تعبر عن قمة التجرد من الانسانية والمسئولية وأدنى قيم الكرم والضيافة. بعض هذه الدول الأوروبية مدانة تاريخيا للكثير من دول العالم الثالث بسبب تاريخها الاستعماري الملطخ بالدماء والبطش والظلم والاستغلال. بعض هذه الدول الأوروبية قسمت الدول وتسببت في تجويع وتجهيل شعوب مستعمراتها وقضت على نسيجها الاجتماعي والاقتصادي وحتى الثقافي والديني واللغوي. الدول الأوروبية الاستعمارية تسببت في مآس كثيرة في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا. . .الخ.

وقبل لوم بعض الدول الأوروبية عن موقفها في احتضان اللاجئين السوريين وغيرهم، نتساءل أين العرب من كل هذا؟ وماذا فعلوه لهؤلاء المساكين المشردين المعذبين فوق الأرض. مع الأسف الشديد نلاحظ أن معظم الدول العربية بقي لمدة سنوات عديدة يتفرج على الكوارث والأزمات والمآسي التي لحقت بالشعوب العربية وإعلامها يلوم في تقاريره وتعليقاته المواقف السلبية للدول الغربية إزاء اللاجئين العرب. أين هي جامعة الدول العربية؟ وماذا فعلته للاجئين العرب. وهل هناك استراتيجية وبرنامج عمل وخطة للتعامل مع مثل هذه المعضلة التي عانت وتعاني منها دول عربية عديدة منذ الفترة الاستعمارية.

وإن كان الحال السوري مأساويا، فإن الأوضاع في فلسطين لا تقل ألماً والتي جسدها الطفل الفلسطيني سعد الدوابشة، الذي استشهد حرقاً في يوليو الماضي

جراء هجوم لمستوطنين على منزل عائلته، وإضرام النار فيه بالضفة الغربية، وهي الجريمة التي أودت كذلك بحياة والده ووالدته وإصابة شقيقه الذي يبلغ من العمر أربع سنوات بحروق من الدرجة الثالثة. بينما لا تزال صورة الطفل الفلسطيني – محمد الدرة– شاهدة على جرائم إسرائيل، والذي استشهد في أحضان والده في الثلاثين من شهر سبتمبر عام 2000 برصاص الاحتلال الإسرائيلي في غزة.

صورة إيلان الكردي صرخة البراءة، فالصور التي تداولتها وكالات الأنباء العالمية تبقى بمثابة امتحان صعب لقيادات العالم من مختلف مواقعها وتوجهاتها، بعد أن تكون قد وضعت الجميع أمام الأمر الواقع. وبات الكل من موقعه مطالبا بإعادة النظر في جملة من الأمور المتعلقة بالطفولة أملا في حمايتها من الغطرسة والاستغلال والهلاك الأكيد. فصورة الطفل إيلان ليست حالة شاذة مما بات يستدعي حقيقة تفعيل القوانين والمواد المنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة وعملا ميدانيا كبيرا من المنظمات الدولية لمواجهة ومحاربة كل من تخول له نفسه اغتصاب واستغلال البراءة لتحقيق أغراض دنيئة حتى ولو تطلب الأمر تطبيق الأساليب الردعية. إن الحد من مثل هذه الممارسات يتطلب إرادة سياسية عالمية قوية داعمة لما تبذله المنظمات العالمية من مجهودات ميدانية، كما بات من الضروري استغلال تلك الصور والاستعانة بها في التأثير في الرأي العام الدولي من أجل حماية البراءة ومحاربة تجار الحروب والأزمات.